هنري لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الثالث
١٩٤٧-١٩٦٧

تحقق النبوءات



الكتاب السادس
١٩٥٦-١٩٦٧

أصول حرب يونيو/ حزيران

ترجمة: بشير السباعي



المشروع القومي للترجمة - المركز القومي للترجمة





مسألة فلسطين

الكتاب السادس

١٩٥٦-١٩٦٧

المركز القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

ـ العدد : ٢/١٢٩٦
ـ مسألة فلسطين (المجلد الثالث: ١٩٤٧ - ١٩٦٧)
تحقق النبوءات
الكتاب السادس: أصول حرب يونيو/ حزيران (١٩٥٦ - ١٩٦٧)
ـ هنري لورنس
ـ بشير السباعي
ـ الطبعة الثانية ٢٠٠٩

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

<<La Question de Palestine>> de Monsieur Henry Laurens

تم نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون التابع لسفارة فرنسا بجمهورية مصر العربية في إطار مشروع دعم النشر (طه حسين) التابع لوزارة الشئون الخارجية الفرنسية.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

هنري لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الثالث

١٩٤٧ - ١٩٦٧

تحقق النبوءات

الكتاب السادس

أصول حرب يونيو/ حزيران

١٩٥٦ - ١٩٦٧

ترجمة

بشير السباعي





القاهرة

٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنرى.
مسألة فلسطين/ تأليف: هنرى لورنس، ترجمة: بشير السباعى(مـــج٣)
ط٢ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٩م.
٤١٦ ص، ٢٤ سم.
المحتويات: مج٣(١٩٤٧ - ١٩٦٧) تحقق النبوءات (الكتاب السادس) أصول حــرب يونيو/ حزيران(١٩٥٦ - ١٩٦٧)
١- القضية الفلسطينية
٢- فلسطين - تاريخ - العصر الحديث - الاحتلال البريطانى(١٩١٧ - ١٩٤٨)
أ- السباعى، بشير (مترجم)
ب- العنوان ٩٥٦,٩٠٣

رقم الإيداع: ٤٧٤١/ ٢٠٠٩
الترقيم الدولى: 4 - 087 - 479 - 977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

- تصميم الغلاف : هبة حلمي

الكتاب السادس

أصول حرب يونيو/ حزيران

١٩٥٦-١٩٦٧

الفصل السابع

السويس

محضر المحادثات الفرنسية – البريطانية في شيكير (١١ مارس/ آذار ١٩٥٦)(١):

" ثُمَّ قدَّم السيد موليه بعض الملاحظات ذات الطابع العام. فقال إن الحقبة الحاضرة سوف تكون حاسمة بالنسبة لمستقبل العالم. فالغربيون، بعد أن تمكنوا من احتواء هجوم نزعة الجامعة السلافية، إنما يتعين عليهم اليوم مواجهة هجوم نزعة الجامعة الإسلامية، والتي لا تُعَدُّ عديمة التواطؤِ مع نزعة الجامعة السلافية السوفييتية.

" والحال أن الكولونيل عبد الناصر قد أوضح في كتاباته الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه: إحياء إمبراطورية الإسلام، على أن تكون مصر مركزًا لها. واليوم، يسهم الغربيون في تقوية عبد الناصر إذ يبدون خاطبين لودّه الواحد بعد الآخر. والحال أن قوة مصر الظاهرية إنما تُعَدُّ ناشئة عن الضعف الغربي. ولا غنى عن سياسة مشتركة بين البلدان المتحالفة حيال مصر.

" ويتحدث السير أنتوني إيدن عن الصعوبات التي تواجهها بلاده في علاقاتها مع مصر ويذكِّرُ بالاتفاقية المعقودة [بشأن الجلاء عن مصر]. وقال إن الكولونيل عبد الناصر يُعَدُّ الآن واحدًا من قادة العالم العربي. وترجع أهميته إلى حدٍّ بعيد إلى أن مصر تتمتع بمحطات إذاعة من أقوى محطات الإذاعة في المنطقة. وتتمثل المشكلة في الضغط عليه دون المجازفة بإثارة العالم العربي بأسره ضد الغرب.

" وتأمل الولايات المتحدة في أن يساعد الكولونيل عبد الناصر على عقد اتفاق مع إسرائيل. فهل يريد [عبد الناصر] هذا الاتفاق حقًّا ؟ إن جميع الشعوب العربية في الشرق الأوسط إنما تُعَدُّ أكثر عنفًا بكثير في معارضتها لإسرائيل من أي بلد آخر أو من أي مذهب أيًّا كان هذا المذهب.

" وعند تناوله لمسألة حلف بغداد، الذي يعرف أن فرنسا لا تؤيده كثيرًا، يُصَرِّحُ السير أنتوني إيدن بأن الأردن لم يرفض الانضمام إليه إلاَّ بسبب المعارضة العنيفة من جانب العناصر العربية– الفلسطينية من سكانه، والتي رأت في الحلف مؤامرة لحرف أنظارها عن إسرائيل.

" والواقع أن الحلف إنما يضم مجموعة من الدول التي لا يسيطر عليها بالدرجة الأولى هاجس الثأر من إسرائيل. وهي تشكل بذلك عاملاً من عوامل السلم والحكمة في الشرق الأوسط. ويبقى خارج هذا الحلف جيران إسرائيل الذين تسبق هذه المشكلة بالنسبة لهم كل ما عداها من المشكلات. [...]

" ويُعْرِبُ السيد موليه عن أسفه للتساهل الأميركي حيال مصر. وهو يقول إن فرنسا هي التي تعاني بشكل أقسى من عواقب هذا التساهل. وهي مضطرة إلى أن تتّبع بمفردها سياسة تزويدٍ لإسرائيل بالسلاح، وهي سياسة يوافق عليها الغربيون الآخرون، وإن كان دون أن يعلنوا ذلك على الملأ. وهكذا فإنها [فرنسا] تتعرض للعداوة من جانب مصر، أي من جانب البلد العربي الأوسع تأثيرًا في الشمال الأفريقي، كما تتعرض للعداوة من جانب ليبيا.

" على أن من المستحيل عليها [فرنسا] أن تتخلى عن إسرائيل. ولابد من الحفاظ على توازن القوى بين إسرائيل والعالم العربي للتشجيع على التوصل إلى حل سلمي. فمن شأن انتصارٍ لمصر على إسرائيل، إذا حدث هذا الانتصار أصلاً، أن يؤدي إلى طرد الغربيين من الشرق الأوسط كما من الشمال الأفريقي. وإسرائيل عامل جد مهم بالنسبة للغرب لاسيما أن إصرارها على المقاومة إصرار غير عادي.

" ويدرك السير أنتوني إيدن انزعاجات إسرائيل، لكنه يعتقد أن إسرائيل مازالت إلى الآن أيضًا البلد الأقوى. [...]

" ويخشى السيد موليه من أن يؤدي حلف بغداد إلى دخول الاتحاد السوفييتي إلى الشرق الأوسط، كما يخشى من أن يدخل الاتحاد السوفييتي إلى أفريقيا على أثر الحركة القومية. وهو يقول إن التضامن الكامل بين الأمم الحرّة هو وحده الذي سيوقف الزحف السوفييتي. وسيكون من الجنون أن تسعد فرنسا للصعوبات البريطانية في الأردن. وبالمقابل، فإنه إذا ما انكسر محور باريس – برازافيل، فإن أفريقيا السوداء برمتها سوف تخضع إمّا للتيار الإسلامي أو للتيار الشيوعي. [...]

" ويصرح السير أنتوني إيدن بأن على الغربيين مواءمة سياساتهم في مجمل العالم العربي، وذلك، قدر الإمكان، دون عقد اجتماعات مثيرة. وهو يقول إنه حتى في عام الانتخابات هذا لن يكون من المستحيل التوصل إلى تعديل للسياسة الأميركية. وهو نفسه سوف يعمل على ذلك بكل طاقته. وأيًا كانت المصاعب الاقتصادية التي تواجهها المملكة المتحدة الآن، فإن الوضع في الشرق الأوسط إنما يُعَدُّ بالنسبة له، في واقع الأمر، الباعث الرئيسي للقلق والانزعاج.»

لئن كانت الأزمة المسمّاة بأزمة السويس تبدأ، بالنسبة للتصور الشائع، مع تأميم الشركة العالمية لقناة السويس في ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٥٦، فإن هذا التاريخ لا يمكن اعتباره نقطة بداية مطلقة. فكل مقدمات الأزمة كانت قائمة منذ أواخر مارس/ آذار وأوائل أبريل/ نيسان ١٩٥٦. وكان من الممكن كالعادة أن تقع تطورات أخرى، على أن التفاعل، من أبريل/ نيسان إلى يوليو/ تموز، بين القوى الفاعلة، إنما يقود إلى الأزمة بشكل لا فكاك فيه.

بعثة همرشولد

في الشطر الثاني من مارس/ آذار، يفكر الغربيون في تعيين مندوب عام للأمم المتحدة مسئولٍ عن الملف الإسرائيلي- العربي. وهم يتخلون عن هذه الفكرة بسبب المعارضة السوفييتية المرجَّحة وبسبب خوف الأطراف من فرض تسوية عليها بالإكراه. وعندئذ، يصبح الأمين العام للأمم المتحدة المرشّح الممكن الوحيد. وبعد نقاش دام أسبوعًا، تجري الموافقة على تعيينه بالإجماع بموجب القرار رقم ١١٣ الصادر عن مجلس الأمن في ٤ أبريل/ نيسان ١٩٥٦. ويجري تكليفه بالاضطلاع بدراسةٍ لتطبيق اتفاقيات الهدنة وقرارات مجلس الأمن سعيًا إلى الحدّ من التوتر.

وعلى أثر هذا التكليف مباشرةً، وإن كان دون أن تكون هنالك بالضرورة علاقةُ سببيةٍ، ينفلت العنفُ على طول خط الهدنة المصرية – الإسرائيلية[٢]. فعلى أثر سرقة مواشٍ على أيدي متسللين عرب، يلجأ العسكريون الإسرائيليون إلى مطاردة اللصوص ويقعون، في ٢ أبريل/ نيسان، في كمين يؤدي إلى مصرع واحدٍ وإصابة آخر بجراح في صفوفهم. فيأمر دايان وبن جوريون بالردّ بقسوة على «العمل الاستفزازي» القادم.

وفي ٤ أبريل/ نيسان، يسقط ٣ إسرائيليين قتلى في تبادل للأعيرة النارية يتضمن استخدام المدفعية. ويبرر المصريون إطلاق النار بخوف جنودهم من أن يتعرضوا لهجوم من جانب الجيش الإسرائيلي. وفي اليوم التالي، يمتد تبادل إطلاق الأعيرة النارية إلى مجمل خط الهدنة في قطاع غزة، بما يؤدي إلى إصابة المستوطنات الزراعية الإسرائيلية. وفي يوم ٦، يأمر دايان بقصف مدينة غزة

قصفًا مباشرًا. ويتوصل المراقبون إلى وقف لإطلاق النار، إلاَّ أن هناك أكثر من ٥٠ قتيلاً عربيًّا، معظمهم من المدنيين، وبينهم نساء وأطفال[٣]. وكما يمكن أن نتوقع ذلك، فإن عبد الناصر يردُّ بسرعة بإرسال قوات خاصة من الفدائيين، يعترض الجيش الإسرائيلي سبيل معظمها. وعندئذ يلعب الإسرائيليون بورقة «الاعتدال» بامتناعهم عن شن أعمال انتقامية جديدة، وذلك بشرط أن يوقف المصريون عمليات قواتهم الخاصة.

وعندما يجري إبلاغ عبد الناصر بهذا في ٩ أبريل/ نيسان[٤]، فإنه يردُّ عن طريق الأميركيين بأنه غير قادر – بسبب عدم توافر إمكانات الاتصال- على سحب الفدائيين. والتعليمات الصادرة إليهم هي إيقاع خسائر في صفوف السكان الإسرائيليين بحجم الخسائر المترتبة على قصف قطاع غزة. والفدائيون هم أداته الوحيدة للردِّ، إلاَّ إذا انخرط في حرب مفتوحة، وهو ما لايريده.

وفي تلك الأثناء، يحصل همرشولد على التأييد العلني من جانب أيزنهاور ودالاس. فيصل الأمين العام للأمم المتحدة إلى بيروت في ١٠ أبريل/ نيسان[٥] ويبدأ جولة مكوكية مرهقة بين مختلف عواصم المنطقة.

ولكي يرجع الهدوء، لابد من انتظار سحب القوات الخاصة الأخيرة إلى قطاع غزة، وهو ما يحدث تقريبًا نحو ١٣ – ١٤ أبريل/ نيسان بعد هجمات قرب تل أبيب تؤدي إلى سقوط ٤ أشخاص قتلى وإصابة ١٥ شخصًا بجراح في صفوف المدنيين (بينهم تلامذة في مدارس). وقد فكر بن جوريون، للحظة، في تعبئة عامَّة تتلوها حربٌ ضد مصر. لكن الضغوط الدولية تثنيه عن ذلك، غير أن الحكومة الإسرائيلية إنما تصرح له الآن بذلك، في حالة استئناف عمليات الفدائيين.

ويودُّ بن جوريون أن تتولى بعثة همرشولد أيضًا مسألة حرية المرور في قناة السويس، لكن الأمين العام يردُّ بأن هذا يخرج عن إطار الاختصاصات التي حدَّدها القرار رقم ١١٣.

ويؤدي تصريح رسمي سوفييتي يتميز بالدهاء، في ١٦ أبريل/ نيسان[٦]، إلى تعقيد موقف الغربيين. فموسكو تعتمد خطاب باندونج وتجعل من نفسها المدافعة عن روح هذا الخطاب. وهي تغتنم هذه الفرصة لشجب التصريح الثلاثي:

إن هدف التدخل في شئون البلدان العربية هو استعادة مواقع الاستعمار في الشرق الأدنى الذي تهتم به اهتمامًا خاصًا بعضُ الاحتكارات البترولية. ومعلوم أن اتفاق الدول العظمى الثلاث، المعقود في عام ١٩٥٠، إنما يستجيب لهذه التطلعات. وهذا كله يشكل خطر ظهور بؤرة حربٍ في هذه المنطقة، وهو ما يجب الحيلولة دونه مهما كان الثمن. وحكومة الاتحاد السوفييتي تدافع بحزم عن مصالح السلم والتعاون السلمي بين البلدان. وهي تطبق بحزم وبروح المتابعة تدابير تهدف إلى الحدّ مع التوتر الدولي، وهو ما يتماشى مع رغبة شعوب جميع البلدان، بمن في ذلك شعوب الشرق الأدنى.

وهكذا يجري شجب العمل الغربي بوصفه شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد. وفي الوقت نفسه، يطرح الاتحاد السوفييتي نفسه بوصفه مدافعًا عن حل سلمي:

١. سيقدم الاتحاد السوفييتي الدعم الضروري لتدابير منظمة الأمم المتحدة الرامية إلى البحث عن سبل وإمكانات توطيد السلم في منطقة فلسطين وإلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢. يرى الاتحاد السوفييتي أنه يجب اتخاذ تدابير في الأمد القريب بهدف الحدّ من التوتر القائم في منطقة فلسطين، دون تدخل من الخارج، ومع المراعاة الواجبة لرغبات دول الشرق الأدنى ولمبادئ الأمم المتحدة. ويدعو الاتحاد السوفييتي الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع على الخط الفاصل الذي أقامته اتفاقيات الهدنة بين البلدان العربية وإسرائيل، كما يدعوها إلى الاضطلاع بالجهود الضرورية لتحسين الحالة القاسية لمئات الآلاف من اللاّجئين العرب المحرومين من المأوى ومن إمكانات العيش.

٣. يرى الاتحاد السوفييتي أن من الضروري، لما فيه صالح توطيد السلم الدولي والأمن، التوجه صوب تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية على أساسٍ مقبولٍ بشكل متبادل، مع مراعاة المصالح القومية العادلة للأطراف المعنية.

وتعبر الحكومة السوفييتية، من جانبها، عن رغبتها الأكثر حرارة في الإسهام مع الدول الأخرى في إيجاد تسوية سلمية للمسائل العالقة.

وعلى الرغم من اللغة الحيادية المعتَمَدة، يعبر هذا التصريح بوضوح عن رغبة موسكو في أن يتم إشراكها، على أساسٍ رباعي، في إدارة شئون الشرق

الأوسط. وقد نوقش هذا الموضوع خلال زيارة خروشوف الرسمية إلى بريطانيا العظمى في ٢٠أبريل/ نيسان. ويتفق السوفييت والغربيون على جعل الأمم المتحدة الفاعل الوحيد في السعي إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي – العربي.

وفي اللحظة المباشرة، ليس من شأن التشديد على أهمية اتفاقيات الهدنة وبوجه أعم على إطار منظمة الأمم المتحدة إلاّ أن يريح وضع همرشولد. وهو يحصل من مصر وإسرائيل على تعهدٍ باحترام وقف إطلاق النار مع تعليمات صارمة صادرة إلى العسكريين في هذا الاتجاه. وتتعهد الدولتان بأن تتجنب داوريات الجيشين قدر الإمكان الظهور بشكل استعراضي على طول خط الهدنة، وهو ظهور يشكل مصدرًا مستديمًا لوقوع الحوادث. ويتم إعلان هذا الخبر في ١٩ أبريل/ نيسان ويؤيد الاتحاد السوفييتي بحرارةٍ عمل الأمين العام للأمم المتحدة. بل إن بعض الدبلوماسيين يتحدثون عن صلح قريب في الشرق الأوسط.

ولابد من معالجة الجوانب الأخرى للملف. ففي ٢٢ أبريل/ نيسان، وقع حادث جديد على بحيرة طبرية خلال وجود همرشولد في دمشق. فيطالب السوريون بإخلاء المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة منزوعة السلاح وذلك بسبب القيمة العسكرية لهذه المستوطنات. ويقترح الأمين العام للأمم المتحدة تعايشًا من شأنه تحسين وضع السكان العرب في المنطقة منزوعة السلاح، كما يقترح حظر اقتراب الزوارق الحربية الإسرائيلية لمسافةٍ تزيد عن ٢٥٠ مترًا من الضفة الشرقية للبحيرة ومرابطة مراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة في القطاع السوري. وهو يرى أن القرويين السوريين سوف يكون بوسعهم استخدام البحيرة في تلبية احتياجاتهم من المياه، بما في ذلك احتياجات سقي مواشيهم، وإن لم يكن لأهداف الري. وأخيرًا، يرى الرجل أنه طالما ظلت المسألة معلقة في مجلس الأمن فسوف يتعين على إسرائيل الامتناع عن استئناف أعمال استمداد مياه نهر الأردن من المنطقة منزوعة السلاح.

ويبقى مع ذلك أن الجانب السوري من الأمور يظل بعيدًا عن أن يجد تسوية له. ويرفع همرشولد نبرته للتوصل إلى تعهدٍ دون شروطٍ بمراعاة وقف إطلاق النار. وهو يكاد يصل إلى أهدافه لدى عودته إلى نيويورك في ٦ مايو/ أيّار. ويتعين تعزيز إمكانات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من الرجال والمعدات.

ونجاح بعثته لا جدال فيه، لكنه نجاح يتميز بطابع هش. وقد نجح بالأخص في إيجاد أواصر ثقة مع المسئولين المصريين والإسرائيليين الرئيسيين، وهو ما من شأنه أن يعطيه إمكانيات جديدة للتصرف في الأزمات القادمة. وتحيي الصحافة الدولية عمل الأمين العام الذي تصل مكانته آنذاك إلى أعلى ذراها.

ولدى عودة همرشولد إلى نيويورك، يكتب عن بعثته تقريرًا وافيًا يجري تسليمه إلى مجلس الأمن. ويعقب ذلك نقاشٌ يفضي إلى القرار رقم ١١٤ الصادر في ٤ يونيو/ حزيران ١٩٥٦: «يتبنى [مجلس الأمن] رأيِ الأمين العام الذي يذهب إلى أن استعادة الظروف التي يجب أن تُراعى فيها اتفاقيات الهدنة مراعاة كاملة إنما تمثل مرحلة يجب اجتيازها إذا كنا نريد إحراز تقديم في تسوية المسائل الرئيسية التي مازال يتعين تسويتها بين الأطراف».

وتَوَافُقُ الآراءِ الرسمي في المجلس، بما فيه الاتحاد السوفييتي، إنما يتمثل بالفعل في ترك مهمة الإدارة المباشرة لمعالجة النزاع لمنظمة الأمم المتحدة وأمينها العام.

وقد أدرك همرشولد بالفعل هشاشة نجاحه، فكل شيء إنما يستند إلى التفسير الذي يجب أن يُعطي لاتفاقيات الهدنة. فالإسرائيليون يرون أن هذه الاتفاقيات لا معنى لها إلاَّ بوصفها مرحلة أولى نحو تسوية سلمية تستند إلى جميع الأمور الواقعة، الترابية والديموغرافية. والامتناع العربي عن المضي إلى ما هو أبعد والزعم بأن حالة الحرب لا تتناقض مع الاتفاقيات أمر غير مقبول لأنه يسمح للدول العربية بتبرير حظر الملاحة في قناة السويس أو خليج العقبة كما يسمح بالإبقاء على المقاطعة الاقتصادية، المباشرة أو غير المباشرة (الخاصة بالشركات التي تستثمر في إسرائيل) أو بتعزيز هذه المقاطعة. وجميع المباحثات بشأن السلام، المباشرة أو غير المباشرة، قد شملت تشكيكًا في جزء على الأقل من الأمور الواقعة التي تحققت في ١٩٤٨ – ١٩٤٩. وهكذا فقد أكد عبد الناصر، في محادثاته مع همرشولد، على أن المسألة الترابية ثانوية وعلى أن الشيء الجوهري في أي تسوية يجب أن يتعلق باللاَّجئين الفلسطينيين الذين لابد لهم – علاوة على الحصول على تعويضات – من أن تكون لهم حرية الاختيار بين العودة إلى ديارهم والتعويض.

والحال أن بعثة همرشولد لم تحل شيئًا، حتى وإن كانت قد حققت تهدئة مؤقتة في حرب الحدود. والمسئولون الإسرائيليون عازمون بأكثر مما في أي وقت مضى على الانخراط في اختبارٍ جديد للقوة سعيًا إلى إنهاء المأزق السياسي قبل أن تتعزز الإمكاناتُ العسكريةُ المصريةُ تعززًا خطيرًا.

وخطرُ الحربِ مستديمٌ كالعادة. وبما يمثل استمرارًا للموقف الذي اتخذه أيزنهاور، يدشن المسئولون الأميركيون دراسة عملية «تخزين العتاد»[٧] (*stockpile*) التي سوف تتمثل في تجهيز مستودعات للسلاح في شرق البحر المتوسط، على أن يتم تسليم هذا السلاح إلى البلد الذي يتعرض للعدوان. وفي حالة إسرائيل، يعني ذلك وضع ٢٤ طائرة من طراز إف ٨٦ في إيطاليا على أن يتم إرسالها إلى قبرص حيث سيتعين على طيارين إسرائيليين تسلمها. وبالنسبة لبلد عربي، يعني ذلك تخزين أسلحة برية في سفينة شحن عسكرية سيكون بوسعها من ثم تسليم العتاد الحربي بسرعة.

وتخشى مصر من إكراهها على تسويةٍ تتضمن فرض حظر من جانب مجلس الأمن على إرسال أسلحة إليها، حيث يصبح الاتحاد السوفييتي من ثم شريكًا للدول الغربية العظمى الثلاث. وسعيًا منها إلى قطع الطريق على هذا الاحتمال، تقوم، في ١٦ مايو/ أيّار، بالاعتراف بالصين الشعبية. فهذه الأخيرة، التي لا تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة، لن تكون مرتبطة بالحظر وقد تصبح مصدرًا جديدًا للحصول على السلاح. ثم إن بكين تعبر عن نفاد صبرها حيال عدم حصولها على اعتراف البلدان العربية بها في حين أن النظام الشيوعي قد اعتمد منذ مؤتمر باندونج موقفًا أكثر تأييدًا للأطروحات العربية فيما يتعلق بمسألة فلسطين.

وهذا ليس من شأنه إلاّ أن يزيد من غضب إدارة إيزنهاور التي تواجه انتقادات حامية من جانب الكونجرس بسبب ما يُشْتَبَهُ بأنه تساهلٌ من جانبها حيال مصر. والحال أن سيناتورات ونواب ولايات الجنوب إنما يعبرون عن معارضتهم الحازمة لمشروع تمويل السدّ العالي. فهم يرون أن من شأن تنفيذ هذا المشروع أن يسمح بزيادة ملحوظة لإنتاج مصر من القطن ومن ثم فمن شأنه أن يشكل مزاحمة متزايدة للمنتجات القطنية الأميركية. وجماعة الضغط الموالية لإسرائيل، بالإضافة إلى المدافعين عن الصين الوطنية وممثلي الولايات المنتجة للقطن، إنما يشكلون

عقبة قوية، خاصة في عام انتخابات. على أن إدارة أيزنهاور تحافظ على موقفها الرسمي المتمثل في أن العرض لا يزال موضع محادثات مع المصريين، بل إن عداوة الكونجرس إنما تخدمها كذريعة لتفسير التأخر الحادث في تنفيذ العرض.

وفي يونيو/حزيران، يضفي عبد الناصر على سلطته طابعًا مؤسَّسيًّا بمناسبة الاحتفالات المرافقة للجلاء البريطاني من يوم ١٨ إلى يوم ٢١. وانتهاء ٧٤ عامًا من «الاحتلال المؤقت» يعود على عبد الناصر بمكانة عظيمة. ونبرة العلاقات مع البريطانيين فاترة فتورًا خاصًّا بينما يجري الاحتفاء بـشيبيلوف، ممثل الاتحاد السوفييتي.

وفي ٢٣ يونيو/ حزيران، يوافق استفتاءٌ مزدوجٌ على الدستور الجديد الذي يُنهي حكم مجلس قيادة الثورة، ويتم انتخاب عبد الناصر، المرشح الوحيد، رئيسًا للجمهورية بنسبة ٩٩,٨٤ من الأصوات.

وفي شهر يونيو/ حزيران، يُعَدُّ القطاع المصري من خطوط الهدنة هادئًا نسبيًّا، إذ يهتم الطرفان، شكليًّا على الأقل، باحترام التعهدات المتَّخذة بينما تعزز هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وجودها. وبالمقابل، يصبح القطاع الأردني من جديد مثار انزعاج. فانسحاب الضباط البريطانيين من الجيش يترافق مع انحسارٍ لسيطرة الدولة. ويُكثِرُ الحرس الوطني من الحوادث العنيفة مع الإسرائيليين.

الحلف السرِّي الفرنسي(٨)

منذ تحرير [فرنسا من الاحتلال النازي]، كانت السياسة الفرنسية مرتبطة بسياسة الولايات المتحدة ارتباطًا وثيقًا. وكانت المساعدة الأميركية التي تجسدت في خطة مارشال ضرورية لإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي وكان الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي ضمانة لفرنسا في لحظة «كان فيها الجيش الأحمر قاب قوسين أو أدنى من محيط فرنسا». وفي نهاية الأمر فإن الولايات المتحدة هي التي موّلت حرب الهند الصينية. وفي شئون الشرق الأدنى، حددت فرنسا الجمهورية الرابعة الخطوطَ العريضةَ لـ«سياسةٍ عربيةٍ» لم تكن قد حصلت بعدُ على هذا الاسم، وهي سياسة قائمة على تزويد سوريا بالسلاح وتقديم حماية دبلوماسية لهذا البلد الأخير كما للبنان. ولهذا السبب وبما يشكل أيضًا تركة للتنافس القديم مع بريطانيا العظمى،

كانت فرنسا معارضة لمشروع الهلال الخصيب ولحلف بغداد. والحال أن التضامن العربي مع الشمال الأفريقي الزاحف نحو الاستقلال قد أربك بالفعل هذه السياسة، وإن كان قد بدا أننا نمضي نحو حل سياسي فيما يتعلق بمحميتي المغرب وتونس.

والحاصل أن الفرنسيين، في علاقاتهم مع «الأنجلو- ساكسون»، كانوا دومًا في حالة من الشك، إذ كانوا يشتبهون، محقين في أغلب الأوقات، بأنهم يستبعدونهم من اتخاذ القرار مكتفين بمجرد دعوتهم إلى المشاركة ما أن يتم تحديد التوجهات الرئيسية.

وإنجاز إعادة الإعمار وإعادة التسلح الغربيين وكذلك انتهاء حرب الهند الصينية يؤديان فجأة إلى تحرير السياسة الفرنسية من العوامل الرئيسية المسئولة عن تبعيتها المباشرة. وحكومة منديس فرانس في عام ١٩٥٤ هي المستفيد الأول من هامش المناورة المستعاد هذا.

ومنذ رفع الحظر عن إرسال أسلحة إلى الشرق الأوسط في عام ١٩٤٩، كان الخط الثابت للسياسة الإسرائيلية هو السعي إلى التزويد بالسلاح من الولايات المتحدة، وذلك سعيًا إلى الحصول على تحالف ضمني وعلى ضمانة لأمن إسرائيل. ولهذا السبب عينه، تتهربُ الولايات المتحدة دومًا من التزامٍ كهذا في حين أن مساعداتها المدنية وضماناتها للقروض وإعفاء تبرعات الطائفة اليهودية الأميركية لإسرائيل من الضرائب قد سمحت، جنبًا إلى جنب التعويضات الألمانية، بتمويل بناء دولة إسرائيل وبناء جهازها العسكري. وكان قد جرى التعبير عن الرغبة في تجنب حدوث سباقٍ للتسلح من خلال التصريح الثلاثي ومن خلال التكوين التدريجي للجنة ثلاثية تراقب مجمل شحنات الأسلحة المرسلة إلى بلدان الشرق الأدنى.

وقد عَبَّرَتْ إدارةُ أيزنهاور بوضوح عن اعتزامها تحقيق التوازن في علاقاتها بالأطراف المتحاربة. وكان التعاون الفعال الوحيد مع إسرائيل في مجال الاستخبارات. وهكذا، ففي أبريل/ نيسان ١٩٥٦، ينجح جهاز الموساد الذي يرأسه إسير هاريل في الحصول من شيوعيين بولنديين على التقرير الشهير الذي ألقاه خروشوف في فبراير/ شباط. وقد جرى إرساله في التوّ والحال إلى وكالة الاستخبارات المركزية عن طريق أنجلتون. وهذا النجاح يجب أخذه في حدوده،

لأن هذا التقرير نفسه سوف يصل بعد ذلك إلى الاستخبارات الغربية عن طريق بولنده، ومن هنا المهاترات اللاحقة حول الجهة المسئولة عن هذا النجاح. ومما لا جدال فيه أن الإسرائيليين هم الذين كانوا أول من حققوه.

وفي ظل حكومة منديس فرانس، يتصل الإسرائيليون بالحكومة الفرنسية اتصالاً مباشرًا لأول مرة (كانوا يتصلون بها في السابق عبر وسطاء) لكي يحصلوا على السلاح. وهذا هو عمل شيمون بيريز الشاب، المدير العام لوزارة الدفاع والذي لا يتجاوز عمره التاسعة والعشرين. وتتمثل مهمته في الحصول على دبابات من طراز AMX ١٣ ومدافع من عيار ١٥٥ مم وكذلك طائرات ميستير ٢. وتسمح العقود الإسرائيلية بفتح سوق جديدة لصناعة السلاح الفرنسية وهي في الوقت نفسه علامة على الاستقلال عن الولايات المتحدة. لكن واشنطون بعيدة عن معارضة ذلك لأنه إنما يسمح لها بأن لا تظهر كحليفة لإسرائيل وذلك في الوقت الذي تسيطر فيه أيضًا على الوضع عبر اللجنة الثلاثية وعبر تشاورٍ غير رسمي مع السفراء الغربيين لدى واشنطون، بمشاركة إيطاليا. وتتعقد المسألة عندما يريد الإسرائيليون تحويل طلب الميستير ٢ إلى طلب للميستير ٤، ذات الأداء الأعلى بكثير وإن كان يتم إنتاجها ضمن إطار حلف شمال الأطلسي في ظل تمويل أميركي.

وبصبر ودأب، يُنشئ شيمون بيريز شبكة علاقات شخصية بأكملها مع السياسيين وكبار الموظفين القريبين من وزارة الدفاع: الجنرال كنيج، ديوميد كاترو، بورچيس – مونوري، آبل توماس. وبالمقابل، نجد أن خليفة منديس فرانس، إدجار فور، ووزيره للشئون الخارجية، أنطوان بينيه، يكبحان هذا التطور نحو اعتمادٍ كاملٍ للأطروحات الإسرائيلية بينما تستثير حربُ الجزائر توترًا متزايدًا بين فرنسا والبلدانِ العربية. وهنا أيضًا، تُقَدِّمُ الاستخباراتُ الإسرائيليةُ تعاونًا في مجال الاستخبارات تتميز مأثرته في توضيح انخراط مصر عبد الناصر المتزايد في مساعدة جبهة التحرير الوطني الجزائرية[٩]. ويزداد التعاون كثافة بين وزارتي الدفاع على الرغم من اعتراض الوزارة الإسرائيلية للشئون الخارجية التي لا تحلف كالعادة إلاّ بالأميركيين، وعلى الرغم من اعتراض الكيه دورسيه [وزارة الشئون الخارجية الفرنسية]، المنزعجة من خطر تدهورٍ جديدٍ للعلاقات مع الدول العربية.

وفي نهاية الأمر، في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٥، يَعِدُ إدجار فور بتقديم طائرات ميستير ٤ الأربع والعشرين المطلوبة. غير أن الأميركيين يسيطرون على سلسلة الإنتاج حتى يوليو/ تموز ١٩٥٦ ويعطون الأولوية المطلقة لتلبية احتياجات حلف شمال الأطلسي. ويدعمهم في هذا الاتجاه الدبلوماسيون الفرنسيون الذين ينزعجون من تجريد العسكريين التدريجي لهم من التعامل مع الملف الإسرائيلي - العربي. وتصبح مسألة طائرات الميستير الأربع والعشرين أحد الموضوعات الرئيسية في المحادثات الفرنسية - الأميركية. وتحت تأثير السأم من الصراع، تُبدي إدارةُ أيزنهاور موافقتها، آملةً بذلك في تخفيف الضغط الذي يمارسه عليها الإسرائيليون وحلفاؤهم السياسيون في الولايات المتحدة. على أن الفرنسيين والأميركيين، خوفًا منهم من مهاجمة العرب لهم، إنما يرفضون بشكل متبادل تحمل المسئولية عن العقد، وهو ما يؤدي إلى تأخيرات جديدة.

ويعقد العسكريون الفرنسيون عقودًا جديدة مع الإسرائيليين دون إشعار الكيه دورسيه بذلك، ومن هنا غضب أنطوان بينيه الذي يُذَكِّرُ سفير إسرائيل لدى فرنسا بالقاعدة التي تنص على ضرورة الحصول أولاً على موافقة وزارة الشئون الخارجية لعقد لقاءات مع الوزراء العاملين. لكن حكومة إدجار فور تسقط في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥. ويقرر رئيس المجلس حل البرلمان والإسراع بإجراء انتخابات جديدة على أن يحدث ذلك في ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦.

والغارة الإسرائيلية في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥ على بحيرة طبرية يتلوها حظر مؤقت وغير رسمي من جانب الغربيين على إرسال شحنات أسلحة إلى إسرائيل، وتلتزم فرنسا بالقرار المتخذ.

والحال أن وصول جي موليه إلى السلطة(١٠)، ضمن إطار الجبهة الجمهورية، إنما يزعج المسئولين الإسرائيليين الذين يتذكرون سابقة إرنست بيڤن. وهم يشعرون بالاطمئنان عندما يرون أن وزير الدفاع الجديد ليس أحدًا غير بورچيس - مونوري، أحد أنصارهم الأكثر حماسة. وبالمقابل، يبدو أن كريستيان پينو، وزير الشئون الخارجية، يريد الاندراج في استمرارية سابقيه. على أن فرنسا، بتأييدٍ من جانب إيطاليا، تناضل من أجل رفع الحظر غير الرسمي. وعلى الفور، يطلب الإسرائيليون الحصول على ٦٠ طائرة ميستير ٤ أخرى(١١). ويطالب پينو بتنسيقٍ

ثلاثيٍ جديد. إلاَّ أنه لا يتقرر أيٍ شيء لأن هناك أملاً كبيرًا في أن تنجح بعثة همرشولد. والواقع أن وزارة الدفاع تدشن سلسلة الإنتاج دون إبلاغ وزارة الشئون الخارجية بذلك.

واللقاء بين بينو وعبد الناصر، في منتصف مارس/ آذار ١٩٥٦، مصدر سلسلة بأكملها من أشكال سوء الفهم. فعبد الناصر يشعر بالإطراء إذ يرى الفرنسيين يستشيرونه فيما يتعلق بالملف الجزائري، وهو ما يعزز دوره الدولي، ومن هنا اعتزازه بعد عقود من السيطرة الاستعمارية على مصر. إلاَّ أنه، بعد ذلك بأيام قليلة، يجري الإعلان عن العقد الخاص بتزويد إسرائيل بطائرات ميستير ٤ وتهبط العينات الثلاث الأولى منها في إسرائيل في ١١ أبريل/ نيسان.

وفيما يتعلق بالجزائر، فإنه إذا كانت قد انعقدت في القاهرة بالفعل اتصالات بين ممثلي الشعبة الفرنسية للأممية العمالية [الحزب الاشتراكي الفرنسي] وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، فإن سياسة «السلطات الخاصة» قد انتصرت. ولا يشعر عبد الناصر بعدُ بأنه مضطر إلى الحد من مساعداته لجبهة التحرير الوطني الجزائرية. ويشعر بينو بدوره بأنه قد جرى الاحتيال عليه فيسمح لغضبه بالانفجار.

وتنطلق الأوساط الحكومية الفرنسية في هجومها على مصر، فتعتبرها مسئولة عن جميع المشكلات الفرنسية في الجزائر. واستنادًا إلى كتابات وتصريحات عبد الناصر، يجري اتهامه بأنه يريد تكوين إمبراطورية مسلمة وعربية مترامية الأطراف على حساب فرنسا والغرب اللذين لابدَّ لهما من أن يجدا نفسيهما وقد تم فصلهما بذلك عن أفريقيا. وتتعقد عملية وصم الرجل بالصفات الشيطانية: فيصبح عبد الناصر بمثابة موسوليني جديد، بل بمثابة هتلر جديد. فتجد التجربة السياسية التي عاشتها أوروبا إسقاطًا لها على العالم الآخذ بالتحرر من الاستعمار. وضمن منطق الجيل الذي عرف الحرب العالمية الثانية، تتعين الحيلولة دون ميونخ جديدة. وإذا كان يُشْتَبَهُ بأن عبد الناصر يساعد التغلغل السوڤييتي في العالمين العربي والأفريقي، فإن الهدف الرئيسي للحملة التي تُخاض ضده هو استقلالية تحركاته، وذلك على الرغم من رطانة الحرب الباردة المستخدمة ضد الرجل. وأواصر الثقة مع الإسرائيليين من المتانة بحيث إن بمقدور سفيرهم إبلاغ الكيه دورسيه، «في

حديث ذي شجون» جرى في ١٢ أبريل/ نيسان، بوجود مؤامرة للإطاحة بالحكومة السورية[١٢]:

صرح السفير الإسرائيلي، لدى تحدثه عن سوريا، بأن حكومة بلاده جد قلقة مما يجري في ذلك البلد. فقد قال إن الفوضى بسبيلها إلى أن تعم فيه. وأن رسل عبد الناصر قد قاموا فيه بالكثير من الأعمال المؤذية، وإن لم يكونوا الوحيدين الذين يتحركون هناك. وبحسب تقارير الاستخبارات الإسرائيلية، فإنه يُخشى من وقوع انقلاب في دمشق قريبًا. إذ يجري الإعداد لهذا الانقلاب بشكل مزدوج، ودون تنسيق، من جانب العراق مدعومًا من بريطانيا العظمى، من جهة، ومن جانب تركيا بتشجيعٍ من الأميركيين، من الجهة الأخرى. ويجهل الإسرائيليون أي الاتجاهين الذي سيُكتب له الفوز. غير أنهم يرون أن تركيا أو الولايات المتحدة ليستا مناوئتين للنفوذ الفرنسي، بل يصل الأمر بهما إلى حد تمنيه وذلك في حين أن من شأن هذا النفوذ أن يكون مصيره الزوال السريع إذا ما انتصرت المشاريع الأنجلو - عراقية.

والحال أن السوريين، الموزَّعين بين أنصار وعملاء العراق وتركيا ومصر، ونظرًا إلى فقدانهم للاتجاه وإلى ضعفهم، إنما ينخرطون بشكل غير لائق في مزايدة مناوئة للفرنسيين لا تترجم مشاعرهم الحقيقية بقدر ما تترجم ارتباكهم وحيرتهم. وهذا موضوع خطير لقلق إسرائيل، في جميع الأحوال.

وحكومة الجبهة الجمهورية عام ١٩٥٦ هي على الأرجح أكثر حكومات ما بعد الحرب العالمية الثانية حشدًا لمن سبق لهم الاشتراك في مقاومة [الاحتلال النازي لفرنسا] (موليه، پينو، بورچيس - مونوري، ميتيران، لاكوست، منديس فرانس...). وهم حساسون حساسية خاصة حيال مصير يهود أوروبا وانتماؤهم إلى اليسار الاشتراكي أو الراديكالي - الاشتراكي يجعلهم قريبين من الاشتراكيين الإسرائيليين الموجودين في السلطة. والخطاب الذي يتردد بلا كلل على ألسنة الرسل الإسرائيليين، خاصة شيمون بيرير، حول خطر دمار دولة إسرائيل وإبادة جديدة، إنما يحرك مشاعرهم بشكل خاص. كما أنهم مفاوضون خشنون على عقود السلاح يريدون الدفع نقدًا. وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٦، يشكون بصورة منتظمة إلى شركائهم الغربيين من الوضع الصعب الذي يجعلهم يظهرون في صورة المورِّدين الوحيدين لإسرائيل بالسلاح وذلك على حساب مصالح فرنسا في العالم العربي.

والواقع أن القرار إنما يجري اتخاذه، في أواخر مايو/ أيَّار، بتزويد إسرائيل بالسلاح دون الرجوع إلى الحلفاء الغربيين. ولا يجري إبلاغ پينو - كالعادة - بهذه «الصفقة الخفية غير المشروعة» أو أنه يجري استبعاده من الموضوع (ربما يكون قد علم به، لكن وزارته تجهله). ويدار الموضوع بشكل مباشر من جانب فريق بورچيس - مونوري وفريق لاكوست، وزير شئون الجزائر. والقائم على العملية هو جهاز الاستخبارات السرِّية الفرنسية (SDECE)؛ وهو جهاز يتبع رئيس مجلس الوزراء مباشرةً ويمكنه، بناءً على تعليمات صادرة منه، أن يهتم بموضوع شحنات السلاح دون إبلاغ وزارة الشئون الخارجية بالأمر.

والحاصل أن التجسيد الملموس لتحالفٍ سرِّي حقيقيٍ مع فرنسا إنما يسمح لبن جوريون بالقدرة على التفكير من جديد في شن حرب وقائية. ويتعين عليه التخلص من شاريت، المناوئ كالعادة لهذا الخيار والذي يجازف بأن يكسب إلى صفه، كما في الماضي، أغلبية الحكومة. فيهدد بالتنحي، فيترك شاريتُ الحكومة في ١٧ يونيو/ حزيران، إذ يتخلى عنه كليًا أنصاره السابقون. وعلى المستوى الرسمي، يقال إن المراد - بهذا التغيير - هو توحيد السياسة الخارجية والسياسة العسكرية وذلك باسم متطلبات الأمن. والحال أن جولدا ميئير، التي تُعَدُّ خبرتُها بالعلاقات الدولية ضعيفة والتي اقتنعت بضرورة شن حرب وقائية، إنما تحل محل شاريت على رأس وزارة الشئون الخارجية. وهكذا يسيطر دعاة النشاط على كل روافع القيادة. وتؤدي الإزالة السياسية لشاريت إلى إعادة فتح ملف خلافة بن جوريون، لاسيما أن المصارع العجوز يتولى الإشادة على المكشوف بهمَّة وجسارة ممثلي الجيل الجديد كدايان وپيريز.

وفي ٢٢ يونيو/ حزيران، يصل إلى باريس سرًّا وفدٌ إسرائيلي يتألف، بين آخرين، من موشيه دايان وشيمون پيريز. وفي اليوم التالي، يبدأ مؤتمر سرِّي دام ثلاثة أيام في المنطقة الباريسية بحضور ممثلين لوزارة الدفاع، بينهم الچنرال شال. فيجري تحديد عبد الناصر بوصفه العدو المشترك. ويَعِدُ الفرنسيون بتسليم الإسرائيليين عتادًا حربيًا تزيد قيمته عن ١٠٠ مليون دولار (طائرات، دبابات، مدافع). كما يجري التفكير في القيام بعمليات تخريب مشتركة في مصر وليبيا، كنسف محطات الإرسال الإذاعي المصرية أو معسكرات تدريب مناضلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية[١٢].

وبشكل جد واضح، فإن التعاون إنما يقوم على مستويين متمايزين: فمن جهة، شحنات السلاح السرِّية، ومن الجهة الأخرى، خوض حرب خفية مشتركة ضد مصر وضد جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وفي ٢٩ يونيو/ حزيران، يقوم دايان بإبلاغ بن جوريون بمضمون الاتفاق. فيطلب إليه رئيس الحكومة أن يتصرف بحذر. ويجري تحديد أهداف إضافية في سوريا، وذلك على الأرجح ضمن إطار التحضير لانقلاب. وقد حدَّد البريطانيون موعد العملية Straggle [الانتشار المتفرق] بالتاسع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦. والأرجح أنهم يجهلون أن الإسرائيليين قد أبلغوا الفرنسيين بما يجري الإعداد له.

وما أن يتم تحديد أهداف الحرب الخفية، ليس من دون مصاعب، يطرح الإسرائيليون المسألة الجوهرية. فيجري الحديث عن الدعم اللوچستي الذي قد تقدمه فرنسا لإسرائيل في حالة إذا ما أصبحت الحرب مفتوحة بين هذا البلد الأخير ومصر. وطبيعي أن كل شيء إنما يتوقف على الظروف. وتتمثل الأولوية في حصول إسرائيل على العتاد الحربي الجديد وفي استيعابها له. والقفزة النوعية مهمة: الانتقال من سلاح مشاة مؤلَّل إلى جيش من المدرعات المدعومة بطائرات هجومية. ومن المفارقات الغريبة أن بن جوريون، وقد تخلص من شاريت، إنما يتحفظ بل ينزعج من مخاطر شن حرب وقائية أصبحت أقل إلحاحًا بسبب حصول إسرائيل على إمدادات عسكرية فرنسية.

افتتاحية الأزمة

في مستهل يوليو/ تموز، يعيد الإسرائيليون طرح مسألة جبل سكوبس والوصول إلى حائط المبكى، وهم يبدون في موقف تهديدي حيال الأردن بسبب تكاثر عدد الحوادث على طول خط الهدنة. والمراقبون يُحَمِّلونَ الطرفين المسئولية عن هذه الحوادث. ويُعَبِّرُ الملكُ حسين عن انزعاجه لممثلي دول التصريح الثلاثي الثلاث وإن كان لا يقدر على الاستنجاد بهذا التصريح الذي يشجبه الرأي العام الأردني، الذي تسيطر عليه الفورة القومية العربية، بوصفه تصريحًا «إمبرياليًا»(١٤). ويرسم سفير فرنسا لدى الأردن صورةً لموقف الملك سوف نتعرف عليها مرارًا على مدار حياته:

تحدث الرجل الشاب أمامنا دون أن يحاول التهوين أو التهويل من الخطر الذي أبرز الإحساس به وعيٌ باطنٌ بمسئوليات الدولة، وهو أمر يمكن حدوثه، في ظرف كهذا. وعندما قلت له إن العرب – إن كانوا يريدون، في حالة تعرضهم لاعتداء من جانب إسرائيل، الفوزَ باعترافٍ بأنهم أصحاب حق– لابُدَّ لهم من أن يتخذوا موقف الامتناع عن عمل أي شيء من شأنه الإساءة إلى صورتهم، استقبل كلامي بابتسامةٍ مرحِّبة. لكن ابتسامته كانت أكثر جمودًا عندما أشار السير تشارلز ديوك، قبل ذلك بلحظة، إلى الآثار المؤذية التي من شأنها أن تترتب على التصريحات الداعية إلى الحرب.

وهناك حديث عن حشود عسكرية إسرائيلية قرب خطوط الهدنة وعن احتمال دخول الجيش العراقي الأردن للدفاع عن أرضه ولحماية الملكية الهاشمية. ويرى بن جوريون في ذلك مناورة بريطانية جديدة ضد إسرائيل[١٥]. والمصريون، من جهتهم، لا يردون على اغتيال رئيس مخابراتهم في قطاع غزة بطردٍ مفخخ في ١١ يوليو/ تموز ولا على سقوط ملحقهم العسكري في الأردن ضحيةً لفعل مماثلٍ في اليوم التالي. وكان الإسرائيليون يرون أن هذين الرجلين يتحملان المسئولية عن تنظيم عمليات الفدائيين في غزة وفي الضفة الغربية[١٦].

ويعود الهدوء تدريجيًّا، لاسيما أن همرشولد يعلن عن قرب عودته إلى المنطقة. وبعد أن زار الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة موسكو، قام بالفعل بزيارة قصيرة إلى الشرق الأدنى اعتبارًا من ١٩ يوليو/ تموز. وهو ينقل إلى القادة الإسرائيليين رسالة تطمينية بالأحرى من طرف السوفييت. وبحسب الإفضاءات التي قدمها لجيلبير[١٧]:

يصل الأمر إلى حد الاعتقاد اليوم في موسكو بأن الولايات المتحدة وإنجلترا مستعدتان لعرض اختفاء دولة إسرائيل على العرب في مقابل طردٍ حاسمٍ ونهائي للكتلة السوفييتية من الشرق الأوسط.

وعلى العكس من ذلك تمامًا، يرغب الروس في المساعدة على عقد صلح فعلي بين إسرائيل وجيرانها، وهذا على أساس الوضع القائم. والسعي إلى نتيجة كهذه يبدو لهم من جهة أخرى أنه يشكل تجليًّا منطقيًّا لمبدأ التعايش السلمي الذي يعرضونه من الآن على العالم بأسره.

أمَّا فيما يتعلق بالنهج الذي يجب اتِّباعه، فإن الاتحاد السوفييتي يبدي تفضيلاً ملحوظًا لصيغة الاتصالات والمحادثات بين الأطراف المعنية. والسيد همرشولد يبدو لهم، من هذه الزاوية، الرجل الأبرز، إن لم يكن الوحيد القادر، فيما يتعلق بتنشيط هذه الاتصالات والمحادثات.

ويشدِّدُ بن جوريون، في محادثاته مع الأمين العام، على النقطة المحورية في سياسته: إن اتفاقيات الهدنة لا معنى لها مع الإبقاء على حالة الحرب. ويطالبُ همرشولدُ باحترام الاتفاقيات القائمة، لكنه يستخلص الانطباع بأن بن جوريون قد تخلَّى، مؤقتًا على الأقل، عن مشروع الحرب الوقائية[١٨].

وبشكل موازٍ، نجد أن محمود فوزي، الوزير المصري للشئون الخارجية، يلاحق الأميركيين والبريطانيين. فهو يقول لهم إن المصريين على استعداد لمناقشة تسوية عامة مع الأمين العام، على أن يعقب ذلك عقدُ مؤتمر دولي[١٩]. ويميل بايرود إلى ذلك، لكنه فقد كل حظوة له في واشنطون وسيجري تعيينه في منصبٍ في جنوب أفريقيا. وترى وزارة الخارجية الأميركية في العرض المصري مناورة مصرية جديدة. والمعلومات التي قدمها همرشولد تجعل المقترحات المصرية أكثر قابلية للتصديق، لكنها تنطوي على دور رئيسي للاتحاد السوفييتي في التسوية، الأمر الذي ليس من شأنه إلاَّ أن يكون على غير هوى واشنطون. وردًّا على سؤال من جانب بايرود، يقول عبد الناصر إن فوزي قد اشتط أكثر مما يجب وإن مصر ليس لديها أي تنسيق مع الاتحاد السوفييتي حول هذا الموضوع[٢٠].

وفي منتصف يوليو/ تموز، أكثر عبد الناصر من انفتاحاته على الأميركيين والبريطانيين. وكالعادة، يتحرك على عدة مستويات في آن واحد. ويظل الأردن وسوريا الرهانين الرئيسيين للعلاقات العربية – العربية. وهو يساند فيهما القوى السياسية الجذرية المعادية للعراق، ومن هنا نبرته الكفاحية في معاداة الإمبريالية. وفي الوقت نفسه، يخشى الرجل من تدخل عسكري إسرائيلي ضد هذين البلدين، وهو خطر أثبتته الأزمة الصغرى في مستهل الشهر، ومن هنا التهدئة النسبية التي يسعى إلى تحقيقها في ملف العلاقات مع إسرائيل. وتتألف لعبته السياسية من إدخال الاتحاد السوفييتي في إدارة شئون الشرق الأوسط ومن طرح نفسه كمحايد بين

الكتلتين. ومزاجه المستريب يسمح له بتصور الإطار العام للخطة أوميجا وللرغبة الأميركية في عزله. وسوف يعمل منذئذ على تحميل الأميركيين المسئولية عن القطيعة، وهو ما سوف يسمح له باتخاذ مظهر بطل قومي مع حشده في الوقت نفسه حول رايته الأنصار، الذين لا يزالون كثيري العدد، لتقاربٍ مع الغرب في جهاز الدولة المصري.

ومن جهة، يُصدرُ إلى السفير المصري لدى واشنطون تعليمات بأخذ موعد مع فوستر دالاس لإبلاغ الأميركيين بأن مصر تقبل جميع شروطهم الخاصة بتمويل مشروع السدِّ العالي، واضعًا بذلك ظهرهم إلى الحائط. ومن الجهة الأخرى، يذهب إلى يوغوسلافيا لحضور اجتماع قمة للشخصيات الثلاث الكبرى في حركة الحياد – عبد الناصر وتيتو ونهرو– في بريوني. وبعد هذا التحضير الديبلوماسي المزدوج، يتعين عليه الذهاب إلى موسكو في شهر أغسطس/ آب.

وقد انتهى الأميركيون تقريبًا من الأعمال التحضرية لعملية Stockpile [التخزين] وهم ينتظرون عودة همرشولد لإبلاغه بالمشروع وللإعلان عنه. وتؤدي مشاورات في اللحظة الأخيرة إلى استنتاج ضرورة الإعلان رسميًّا عن التخلي عن العرض الخاص بتمويل مشروع السدِّ العالي. ومن المؤكد أن مصر سوف تردُّ بحملة إعلامية عنيفة ضد الولايات المتحدة، إلاَّ أنها ستصبح ضعيفة في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وذلك لأنه لن يعود بوسعها اللعب على مساعدةٍ من الغرب[21].

وتتعقد المسألة بسبب نزاع ذي طابع دستوري بين الإدارة والكونجرس[22]. فلجنة الميزانية في الكونجرس تطلب الحصول على موافقة مسبقة من جانبها قبل أي تخصيصٍ لأموالٍ لمشروع السدِّ العالي بينما تتمسك الإدارة بالاكتفاء بإجراء مشاورات. فلو تصرفت بشكل مغاير، فإن أعضاء مجلس الشيوخ قد يرفضون التخصيص في قانون الميزانية نفسه. فيرى دالاس أنه لا يمكنه من ثم أن يرجئ إلى موعد لاحق عرض التمويل وأن عليه الإعلان على الملأ عن إلغاء هذا العرض قبل أن تفعل ذلك لجنة مجلس الشيوخ في ٢٠ يوليو/ تموز. وإلاَّ فإنه سيكون قد أعطى الكونجرس السيطرة على السياسة الخارجية عبر التخصيصات في الميزانية.

وقد جرى اللقاء المصيري مع سفير مصر في ١٩ يوليو/ تموز. ويتميز مناخ اللقاء باللياقة والكياسة. ثم يرتكب فوستر دالاس الخطأ الاستراتيجي المتمثل في إلقاء جانب لا بأس به من أسباب التخلي عن تمويل مشروع السدّ العالي على حالة الاقتصاد المصري ؛ فهو يقول إن من شأن تنفيذ هذا المشروع أن يفرض فترة تقشف من جانب الشعب المصري تتراوح بين ١٢ و١٦ سنة وأن جانبًا كبيرًا من الموارد المصرية من شأنه أن يكون مكرَّسًا لهذا العمل دون سواه. وهو يقول إنه بالنسبة لفترة كهذه، لابد أن يحدث استياء من جانب المصريين الذين من شأنهم أن يذهبوا إلى أن القيود المفروضة عليهم تؤثر سلبًا على استقلالهم الذي يعتزون به عظيم الاعتزاز. وفي مرحلة ثانية فقط، يشدِّدُ وزير الخارجية الأميركي على تدهور العلاقات المصرية – الأميركية وعلى ردود الفعل السلبية من جانب الرأي العام الأميركي.

ويؤدي البيان الصحافي الأميركي إلى مفاقمة الوضع بصورة ملحوظة. فهو ينسب سحب العرض إلى ضعف الاقتصاد المصري أساسًا وإلى عجزه عن تحمل أعباء مشروع كمشروع السدّ العالي. والنظام الناصري يأخذ هذا البيان على أنه إهانة، بل على أنه محاولة لزعزعة استقراره.

وفي واشنطون، تعم الغبطة[٢٣]. ففي ٢٠ يوليو/ تموز، يوضح دالاس أهمية ضربة المعلم التي نجح في تسديدها: إن عبد الناصر سوف يتجه إلى السوفييت وسوف يعجز هؤلاء الأخيرون ماديًا عن تزويده بالمساعدة التي يطلبها، الأمر الذي سيؤدي إلى تقويض استراتيجية موسكو الكبرى حيال العالم الثالث. أمّا إذا ما قام السوفييت بتزويده بهذه المساعدة، فإن الدعاية الأميركية سوف تواتيها الفرصة عندئذ لكي تبين لشعوب الكتلة الشرقية، التي تكابد من حرمانات متعددة، أين تذهب أموالها. والوحيدُ الذي يعتبر الأجراء الأميركي غبيًا هو كوف دو مورفيل. ففي نقاش بوزارة الخارجية الأميركية، يوضح أن المصريين سوف يضطرون إلى الرد وأن الموقع الوحيد الذي يمكنهم ضرب الغربيين فيه هو قناة السويس.

تأميم القناة

لن نتطرق هنا إلى الحديث عن أزمة السويس إلاّ من زاوية تفاعلها مع مسألة فلسطين. فلدى عودة عبد الناصر من بريوني بصحبة نهرو وابنته إنديرا غانـدي، يقف الرجل على ما جاء ببيان وزارة الخارجية الأميركية، والذي يعتبره بيانًا مهينًا بل مزعجًا لأنه يفسره على أنه يرمي إلى زعزعة استقرار نظامه. ويبدو أنـه قـد اتخذ على الفور قرار تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، والتـي تـشكل رمـزًا للاستحواذ الأجنبي على مصر، ولابد لامتيازها أن يمتد إلى عام ١٩٦٩. ومن شأن الإيرادات الإضافية التي ستترتب على التأميم أن تكون أفـضل رد علـى اتهـام الاقتصاد المصري بالضعف. ومن الناحية الحقوقية، فإن وضعية الشركة، كـشركة قانون خاص مصرية، إنما تتمايز عن الوضعية الدولية للقناة، والتي حدَّدَتها اتفاقية القسطنطينية.

ويعبئ عبد الناصر شبكاته الاستخباراتية لمعرفة حالة الانتـشار العـسكري البريطاني في البحر المتوسط ومن ثم لمعرفة مدى قدرته على ضرب مصر فـي التوِّ والحال. وبما أن جمع المعلومات يستغرق بعض الوقت، فإن الإعـلان [عـن تأميم الشركة] لا يمكن أن يحدث في خطاب عيد الثورة، في ٢٣ يوليـو/ تمـوز. ومن ثم يجري تأجيل هذا الإعلان إلى ٢٦ يوليو/ تموز، يـوم الاحتفـال بـذكرى رحيل الملك فاروق عن مصر. وما أن يطمئن عبـد الناصـر إلـى عـدم قـدرة البريطانيين على الاضطلاع برد عسكري فوري، فإنه يرى أنه كلما مـر الوقـت سوف تقل مخاطر وقوع عمليات عسكرية فرنسية – بريطانية. وبما أنـه يجهـل الحلف السرِّي الفرنسي ويدرك سوء حالة العلاقات الإسرائيلية – البريطانية، فإنـه لا يأخذ في حسبانه خطر وقوع تدخل من جانب الدولة العبرية.

وخطاب التأميم في ٢٦ يوليو/ تموز[٢٤] يتضمن العديد من الإشـارات إلـى مسألة فلسطين: فالإمبريالية قد حاولت تجزئة العرب وخَلقَ إسرائيل لتحقيـق هـذا الهدف. وهو يحيي على الفور العـسكريين المـصريين الاثنـين اللـذين كانـت الاستخبارات الإسرائيلية قد اغتالتهما قبل وقت قصير من ذلك. فنحن أمـام دليـل على

أن العصابات التي تحولت إلى دولة تتحول اليوم – مرة أخرى– إلى عصابات [...] هذه – أيها المواطنون– هي المعركة التي نخوضها الآن ؛ معركة ضد الاستعمار ؛ معركة ضد أساليب الاستعمار ؛ معركة ضد وسائل الاستعمار ؛ معركة ضد إسرائيل صنيعة الاستعمار، التي خلقها الاستعمار ليقضي على قوميتنا كما قضى على فلسطين [...] كلنا سندافع عن قوميتنا، كلنا سندافع عن عروبتنا، كلنا سنعمل، حتى يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي[٢٥].

وهو يوجه عريضة اتهام عنيفة ضد السيطرة الإمبريالية زمن المندوبين السامين ويدافع عن الحياد ومبادئ باندونج. ثم يتطرق إلى الحديث عن تاريخ طلبات مصر الخاصة بالحصول على سلاح من الغرب كما يتحدث عن تاريخ النضال، على امتداد ساحة العالم العربي، ضد الإمبريالية. وهو يشدِّدُ على التواطؤ البريطاني مع الحركة الصهيونية التي تهدف إلى القضاء على فلسطين العربية. وهو يرد تهمة الإبادة على البريطانيين والأميركيين:

ما حدث في فلسطين كان عملية إبادة، ولم تكن هذه العملية تهدف إلى إبادة فلسطين فقط؛ ولكنها كانت تهدف إلى إبادة القومية العربية جميعًا [...] وكان الصهيونيون يعلنون دائمًا أن وطنهم المقدس يمتد من النيل إلى الفرات، وكان الصهيونيون – لغاية وقت قريب– بيقولوا: إن إحنا عايزين نستأنف حرب التحرير [...] بيقولوا هذا الكلام، وبيقولوه في البرلمان بتاعهم ... بيقولوا عايزين نكمل حرب التحرير.

وإذا كان العرب قد سعوا إلى الحصول على السلاح، فما ذلك إلاَّ لكي يدافعوا عن أنفسهم، لكي لا يصبحوا، بدورهم، لاجئين.

ثم ينتقل إلى قصة تمويل مشروع السدِّ العالي. فهو يعترض على وضع شروط للمساعدة التي اقترحها الأميركيون على مصر بينما لا يضعون قيودًا على دعمهم لإسرائيل: «إسرائيل – زي ما نعرف – ربيبة أمريكا ؛ فهي بتاخد معونات، لأن إسرائيل بدون هذه المعونة لا تستطيع أن تعيش».

وهو يتحدث عن الفخ الأميركي، ثم يذكر اسم دُلسيبس، وهو كلمة السرِّ الموجَّهة إلى القوات المصرية لبدء احتلال مكاتب الشركة العالمية في مصر. ثم يعلن التأميم، وهو إعلان مصحوب بانفجارِ ضحكةٍ عصبيةٍ كبرى.

والحماسة الشعبية عظيمة، ليس في مصر وحدها، وإنما في العالم العربي، بل في العالم الثالث. فالتأميم رمز للثأر التاريخي من السيطرة الإمبراطورية البريطانية في العهود السابقة. ومستوى الحماسة الشعبية يوازيه مستوى غضب الدوائر الحاكمة الفرنسية والبريطانية. وبما أن هذه الدوائر تدرك ضعف موقفها من الناحية الحقوقية لأن اتفاقية القسطنطينية تظل سارية المفعول كالعادة، وبما أنها تعرف أيضًا أن مصر قد تعهدت بأن تدفع لحَمَلَةِ الأسهم مستحقاتهم على أساس أسعار هذه الأسهم في ٢٦ يوليو/ تموز وأن بلدي هذه الدوائر قد اتجها مؤخرًا إلى تأميمات واسعة، فإن عليها أن تلجأ إلى حجج جيوسياسية: إن أوروبا لا يمكنها السماح بأن تتوقف إمداداتها، خاصة من البترول، على قرار مصر، خاصة فيما يتعلق بنفقات المرور في القناة. وحيال تهمة الإمبريالية، لا تملك هذه الدوائر سوى الهجوم على شخص عبد الناصر بذاته، فيجري تصويره على أنه ديكتاتور صغير منافسٍ لموسوليني وهتلر وستالين. وهكذا فإن كل الخطاب الفرنسي – البريطاني سوف يتشخصن وذلك ضمن أفق إلصاق صفات شيطانية بفرد واحدٍ وحيد، سيلجأ هو إلى المنظور الأوسع، منظور النضال ضد الإمبريالية وفي سبيل التحرر الوطني. وفي ذلك الوقت، يفكر الفرنسيون والبريطانيون، كل طرف من جهته، في مشاريع لاغتيال الرئيس المصري.

وعبر مفارقة من مفارقات التاريخ، فإن بريطانيا العظمى التي كانت، خلال احتلالها لمصر، معارضةً بحدَّة لأي فكرة عن تدويل القناة بل وتدويل مصر، وهي فكرة طرحتها فرنسا أساسًا في ذلك العصر، إنما تكتشف الآن مآثر هذه الفكرة. وقد صدرت تعليمات فورية إلى العسكريين بدراسة حملة على مصر، بالتعاون، هذه المرة، مع الفرنسيين.

وقد جرت مشاورات مع الأميركيين[٢٦]. وهؤلاء لا يخفون بغضهم العميق لعبد الناصر ونظامه، بل إن عسكرييهم يؤيدون المشاركة في حملة ضد مصر إلى جانب الفرنسيين والبريطانيين. لكن أيزنهاور ودالاس لا يريدان لجوءًا إلى القوة من شأنه أن يذكرِ أكثر من اللازم بديبلوماسية البوارج الحربية القديمة وأن يرمي مجمل العالم الثالث في أحضان الاتحاد السوفييتي. ولا يحتفظ الفرنسيون والبريطانيون إلاَّ بالجزء الأول من المواقف الأميركية ويرون أن الجزء الثاني ليس غير تأكيدٍ لمبدأ.

واستراتيجية المماطلات الأميركية تهدف إلى انتظار أن يهدأ الحلفاء بحيث يتسنى لهم معالجة الوضع بشكل واقعي. والحال أن هذه الاستراتيجية سوف تصبح مصدرًا لإساءات فهم، لأن البريطانيين والفرنسيين، على العكس من ذلك، ينتظرون الحصول في نهاية الأمر على موافقة ضمنية من جانب واشنطون. والواقع أن الأميركيين إنما ينضمون إلى حلفائهم في تجميد أرصدة الشركة العالمية. وبشكل أعم الأرصدة المصرية في الولايات المتحدة على غرار الفرنسيين والبريطانيين.

ومن شأن سياسة العقوبات المالية أن تكون خطرة. فبريطانيا العظمى، بتجميدها الأرصدة المصرية، إنما تُخرج مصر من منطقة الاسترليني وتوجه بذلك ضربةً إلى اقتصادها الخاص هي في مجال التجارة مع مصر وكذلك إلى مصداقية الجنيه الاسترليني كعملة من عملات التجارة الدولية. وينزعج السودان وبورما علانيةً من إقحام السياسة في المجال النقدي ويتساءلان عن بقاء أرصدتهما من الجنيهات الاسترلينية في لندن. وللإبقاء على الثقة، تضطر لندن إلى تجنب اتخاذ تدابير للرقابة على صرف العملات والاقتراض من صندوق النقد الدولي. ثم إن سبل الضغط ترتد ضد سالكيها وذلك بقدر ما أنها ليس من شأنها سوى دفع مصر أكثر إلى الاعتماد على الكتلة الشرقية. أمَّا فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهي قلقة من خطر أن تصيب عدوى تدويلٍ لقناة السويس قناتـ«ـها، قناة بنما.

وبما أن العسكريين غير مستعدين، يمكن الاتفاق على عقد مؤتمر في لندن للبلدان المنتفعة بالقناة، على أن يضم الموقعين على اتفاقية القسطنطينية، وهم في أغلبهم دول وريثة. وهناك اضطرار بالفعل إلى دعوة الاتحاد السوفييتي والهند، المدافعين عن مصر. وقد رفضت هذه الأخيرةُ المشاركةَ في المؤتمر وهي تراهن بالفعل على مرور الوقت الذي لابد له من أن يُضعف النوايا العدوانية التي تخامر فرنسا وبريطانيا العظمى.

وخلال الإعلان عن التأميم في ٢٦ يوليو/ تموز، كان نوري السعيد في زيارة رسمية في لندن بالفعل وكان في طريقه إلى تناول العشاء مع إيدن. وقد نصحه بضرب عبد الناصر بسرعة وقوة، وإن كان أيضًا مع تجنب أي إشراك للإسرائيليين في ذلك. ومنذ البداية، كان الأميركيون يشكون أيضًا في وجود علاقات سرِّية بين الفرنسيين والإسرائيليين. والحق إن أحد طلبات پينو الأولى قد

تمثل في التصريح لفرنسا بتزويد إسرائيل فورًا بـ ٢٤ طائرة من طراز ميستير ٤.
وبالنسبة لواشنطون كما بالنسبة للندن، فإنه يجب بصورة مطلقة تجنب مزج المسألة الإسرائيلية – العربية بالأزمة الجارية، وإلاَّ فإن التعقيد لن يكون بالإمكان الفكاك منه ؛ فجميع الدول العربية سوف تضطر إلى الالتفاف حول عبد الناصر وتأييده.

فلا يُدعى الإسرائيليون إلى مؤتمر لندن. وتسنح لهم الفرصة لكي ينكِّروا بأن مبادئ اتفاقية القسطنطينية لا تُطَبَّقُ عليهم، وذلك على الرغم من قرارات مجلس الأمن. ويطالب دبلوماسيُّوهُم بإعادة تقييمٍ للسياسة الغربية تستند إلى واقع أن إسرائيل هي الرصيد الأكيد الوحيد للغرب في المنطقة ومن ثم يجب تسليحها كيما تصبح قلعة الوجود الغربي. كما يتحدثون عن المشروع، الذي يرجع عمره إلى قرن من الزمان، والخاص بشق قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت والبحر الأحمر، بحيث تحل محل قناة السويس، كما يتحدثون، بشكلٍ أكثر جدِّية، عن خطٍ لأنابيب البترول يمتد من إيلات إلى البحر المتوسط ومن شأنه أن يكفل طريق مرورٍ لبترول الشرق الأوسط خارج البلدان العربية. ويتعلق ذلك بالبترول الإيراني، دون قول ذلك.

ومنذ ٢٨ يوليو/ تموز[٢٧]، تبدأ إذاعةٌ سرِّيَةٌ في بث إرسالها بالعربية على موجة جد قريبة من موجة إذاعة صوت العرب القاهرية. وخارج برامجها الموسيقية، تشن هجومًا حادًّا على عبد الناصر الذي يجري تصويره على أنه مهرج ودمية بيد السوفييت («الرفيق جمالوف»). ويجري اتهامه بخيانة الأمة العربية والإسلام بتحالفه مع الاتحاد السوفييتي الملحد. ومن بين الاتهامات، نجد اتهامه بأنه عميل للصهيونية. وبما أن هذه الإذاعة قد أثارت فضول البريطانيين، فإنهم يقومون بعمليات تحقق من موجات البث ويكتشفون أن جهاز الإرسال موجود في جنوبي فرنسا ... أمَّا فيما يتعلق بالإسرائيليين، فإنهم يغضبون.

وينطبق الشيء نفسه على هيئة إذاعة الشرق الأدنى، وهي محطة تُعَدُّ من الناحية الرسمية محطة خاصة تبث إرسالها من قبرص ويرى الإسرائيليون أنها تتفوق في غشها على إذاعة صوت العرب في هجماتها على إسرائيل. فتدافع وزارة الخارجية البريطانية عن حسن نواياها زاعمةً أن الحكومة البريطانية لا يمكنها

التدخل لأننا أمام شركة خاصة[٢٨]. وكما يمكن تصور ذلك، فإنها إنما تنتمي إلى جهاز الـ MI 6، جهاز الاستخبارات البريطاني.

بين الحرب والسلام

هناك اختلاف عميق بين الثقافتين العسكريتين الفرنسية والبريطانية[٢٩]. وما يجول بخاطر العسكريين البريطانيين هو انهيار فرنسا في عام ١٩٤٠، لكنهم لم يشاركوا في نزاع مسلَّح كبير منذ عام ١٩٤٥. وبشكل عفوي، يعيدون إنتاج الصيغ اللوجستية للإنزال في نورماندي والقائمة على تحضيرٍ دقيقٍ وعلى تعاونٍ بين مختلف الأسلحة المشاركة، وهو ما ينطوي على عملٍ تمهيدي ملحوظ من جانب هيئة الأركان. وهم يتذكرون العملية العسكرية الكارثية التي شنها المظليون ضد هولنده في عام ١٩٤٤ («جسر بعيد أكثر من اللازم»)، وهي العملية الوحيدة التي خاضوها وحدهم في الشهور الأخيرة للحرب. وعلى الجانب الآخر، فإن الجيش الفرنسي الذي أُعيد تكوينه إنما يخرج من حرب الهند الصينية ويشارك في حرب الجزائر، والخبرة القتالية عامة والأولوية تُعطي في آن واحد للقيادة الواحدة وللقدرات على الارتجال والجسارة في الساحة.

وبالنسبة للبريطانيين كما بالنسبة للفرنسيين، من الضروري التحرر من سيطرة حلف شمال الأطلسي عبر تشكيل قوة تدخل متمايزة. والحال أن البريطانيين، الذين يجب عليهم تأمين الجانب الأكبر من الإمكانات اللوجستية، سوف يتولون قيادة العمليات وهو ما يعني مزاوجةً على كل مستوى عبر إيجاد مساعدٍ فرنسي. وفي الساحة، سوف تتم قيادة القوات النازلة من جانب الجنرال السير هيوغ ستوكويل، القائد الأخير لحيفا عند الجلاء البريطاني عن فلسطين في عام ١٩٤٨، على أن يكون الجنرال الفرنسي بوفر نائبه.

وستكون مالطه وقبرص قاعدتين للانطلاق. وفي ١٠ أغسطس/ آب، كان التخطيط قد تقدم بما يكفي لتوقع القيام بعمل في ١٥ سبتمبر/ أيلول. لكن المصاعب عديدة. فعلى الرغم من الانتماء المشترك إلى حلف شمال الأطلسي، فإن العتاد والأساليب بعيدة عن أن تكون موحَّدة، خاصة في مجال الاتصالات. ومالطة جد بعيدة عن ساحة العمليات، أمَّا قبرص، الأقرب بكثير، فهي لا تحوز موانئ أو

مطارات عسكرية واسعة. وهذا يعني أنه إذا كانت العناصر المتقدمة، الجوية خاصة، تنطلق من قبرص، فإن الجانب الرئيسي من القوات سوف يتعين عليه أن يأتي، بالنسبة للبريطانيين، من قبرص، أمَّا بالنسبة للفرنسيين القادمين من الجزائر العاصمة، فسوف يتطلب الوصول أسبوعًا كاملاً من السير في البحر. والأهداف العسكرية يجري تبديلها عدة مرات. ويجري الحديث عن إنزال في الإسكندرية يتلوه زحف على القاهرة مع خوض معركة أهرام جديدة. ويبدأ حشد القوات في أواخر أغسطس/ آب.

وتُبَيِّنُ قراءةُ الأرشيفات البريطانية الاهتمامَ الخاصَّ الموجَّه إلى إدارة الأراضي التي سيتم احتلالها قريبًا[٣٠]. فهناك اهتمام بتزويد السكان بالمؤن وبإقامة إدارة مؤقتة، خاصةً لمنطقة القناة. كما جرى التفكير في أوامر تنظيمية بشأن الإمداد بالمؤن والبنوك والتجارة ومراقبة صرف العملات، إلخ. وتم تحرير بيانات بشكل مسبق. وفي سبتمبر/ أيلول، على الورق على الأقل، كانت إدارة بأكملها مستعدة لإدارة الشئون المدنية للمنطقة المحتلة.

ويرى الاستراتيجيون الأميركيون[٣١] أن الفرنسيين والبريطانيين لن يجدوا صعوبة كبرى في احتلال منطقة القناة والقاهرة غير أنهم سوف يصطدمون فيما بعد بحرب *عصابات مستديمة. ولن يكون بوسع أي* حكومة مصرية ذات مصداقية أن تقبل ما يطلبونه. وفي جميع أرجاء العالم العربي، سوف يسقط الغربيون، بمن في ذلك الأميركيون، ضحيةً لشعورٍ قوي معادٍ للغرب، سوف يؤججه السوفييت. وحتى إذا ما قبلت الحكومات علاقات القوة الجديدة، فإن السخط الشعبي سوف يعبر عن نفسه من خلال حرب عصابات مستديمة ضد العناصر المؤيدة للغرب. والمصلحة الرئيسية للولايات المتحدة إنما تتمثل في الانفصال عن عمل عسكري كهذا.

وفي تلك الأثناء ومنذ ١١ أغسطس/ آب[٣٢]، يلعب الدبلوماسيون الفرنسيون والبريطانيون من جديد لعبة سايكس وبيكو. ففيما يتعلق بمصر:

هناك اتفاق على الحاجة إلى زعيم ديموقراطي يتمكن من إقامة حكومة حرة من أي اتجاه فاشي أو عسكري. وسوف يتعين عليها أن تكون مستعدة لقبول تدويل القناة وتقديم أي ضمان آخر قد تكون هناك حاجة إليه. وقد رأى السيد چوكس أن أحد هذه الضمانات يتعلق بإسرائيل.

ولابد من إبعاد إسرائيل عن الحرب. وقد اقترحت فرنسا تعايشًا مع حلف بغداد الذي يجب أن يتخلى عن فكرة الامتداد إلى الشمال الأفريقي. وسوف يتعين على لبنان أن يتطلع بأبصاره إلى البحر المتوسط وليس إلى العالم العربي. ولابد أن تفقد سوريا حكومتها الموازرة لعبد الناصر وأن تحتفظ بعلاقات صداقة مع العراق.

وفي ١٣ أغسطس/ آب، يتمسك البريطانيون بمواقفهم السابقة فيما يتعلق بتسوية النزاع الإسرائيلي – العربي:

من المؤكد أننا متفقون مع الفرنسيين في الأمل في أن قيام حكومة مرضية أكثر في مصر من شأنه أن يؤدي إلى توفير أفق أفضل لتسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي – العربي. لكننا لا نرجو إعاقة الحكومة الجديدة منذ البداية في علاقاتها مع البلدان العربية الأخرى بدفعها إلى اتخاذ مبادرة فورية حول هذه المسألة. إذ لابد لهذه الحكومة من أن تأخذ الوقت الكافي لكي توطد نفسها أوّلاً. على أننا نرى (كما أشار إلى ذلك رئيس وزرائنا في خطابه في جايد هول في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي) أنه لن يكون بالإمكان حث العرب على قبول تسوية تترك لإسرائيل جميع الأراضي التي بحوزتها الآن. ونحن لا نفكر في تعديلات مهمة للحدود، إلاّ أنه لابد أن يكون هناك على الأقل تنازلٌ رمزي عن أراض كيما تكون التسوية ممكنة.

وينعقد مؤتمر لندن من ١٦ إلى ٢٣ أغسطس/ آب. ويسعى فوستر دالاس إلى تقديم خطة تعتبر مقبولة بالنسبة لمصر، تشمل تكليف لجنة دولية بإدارة القناة التي ستذهب كل فوائدها إلى مصر. وهو لا يأخذ في حسبانه قوة الشعور الوطني المصري، إلاّ أنه لا يريد تقديم المشروع، الذي وافق عليه ١٨ بلدًا من ٢٢ بلدًا، على شكل إنذار. ويجري إرسال وفد إلى القاهرة لاقتراح هذا المشروع كأساسٍ للمفاوضات، ومن هنا سلسلة بأكملها من التأخيرات الجديدة المؤثرة على الاستعدادات العسكرية.

ويرفض عبد الناصر محاولة «الاستعمار الجماعي» هذه ويثور على أي تَعَدٍّ على السيادة المصرية. وهو يَعْرِضُ إدارةً كاملة للقناة من جانب الحكومة المصرية التي ستتعهد بعدم المطالبة بنفقات عبور باهظة، كما ستتعهد بمواصلة تطوير

المرافق واحترام مبدأ عدم التفرقة بين المنتفعين. وهكذا نجد أنفسنا، في ١٠ سبتمبر/ أيلول، في مأزق. فيقترح فوستر دالاس عندئذ تكوين رابطة للبلدان المنتفعة يكون تعاون مصر معها إلزاميًّا. ومن ثم يجب عقد مؤتمر لندن من جديد.

وخلال شهر أغسطس/ آب، يظل التوتر قويًّا جهة خط الهدنة الإسرائيلي – الأردني. فالإسرائيليون يتهمون الفيلق العربي بالسماح بتكوين قوات من الفدائيين تستمد وحيها من مصر إن لم يكن بالتشجيع على تكوين هذه القوات. وبعد هجوم قادم من الأردن في ١٦ أغسطس/ آب يؤدي إلى مصرع ٣ جنود ومدني واحد في النقب، يرد بن جوريون بعمل «محسوب» قوامه شن عمليات انتقامية في قطاع غزة بما يؤدي إلى مصرع ٩ جنود مصريين. ويجري تطبيق الصيغة نفسها عندما تؤدي غارة انتقامية، بعد مصرع إسرائيليين اثنين بسبب اصطدامهما بلغم، إلى مصرع ١٣ مصريًّا وفلسطينيًّا في قطاع غزة. والحال أن همرشولد، المنزعج للغاية، إنما يحث الأطراف في التوّ والحال على مراعاة وقف إطلاق النار. وعلى الجانب المصري، بحكم أزمة السويس، لا يجري السعي وراء تعقيدات للوضع.

والمشكلة الحقيقية موجودة في الأردن. فعلي أبو نوّار، القائد الجديد للجيش، ضابط شاب طموح قريب من الأوساط القومية العربية الجذرية(٣٣)، إلاَّ أنه يدرك أن علاقة القوى في صالح الإسرائيليين بشكل ساحق. وحسين يبدو من جهته راغبًا في محاولة مخلصة لإيجاد تجربة برلمانية. وهو يُبقي الجيش والإدارة بعيدين عن المنافسة الانتخابية، حيث يوم التصويت المحدَّد هو ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول. ومن الواضح أن تأميم القناة قد أدى إلى تجذر الرأي العام وأرغم الحكومة على التضامن مع مصر. وفي هذا السياق، من الصعب السيطرة على خط الهدنة.

ففي ١٠ سبتمبر/ أيلول، يلقى ٦ جنود إسرائيليين مصرعهم في داخل الأرض الإسرائيلية. وردًّا على ذلك، تقوم سريتان من المظليين، في ليلة ١١ – ١٢ سبتمبر/ أيلول، تحت قيادة آرئيل شارون، بمهاجمة مواقع للجيش الأردني، بما يؤدي إلى مصرع ٢٠ في صفوفه. وفي يوم ١٢، يلقى ٣ حراس دروز إسرائيليين مصرعهم في عمل انتقامي من الغارة الانتقامية. وفي ليلة ١٣ – ١٤، يهاجم الجيش الإسرائيلي حصنًا للشرطة الأردنية في غرندل، بما يؤدي إلى مصرع ما بين ١٠ و١٥ رجلاً. وبما أن حسين يشعر بالانزعاج، فإنه يسارع بالذهاب إلى

العراق لكي يطلب إرسال فرقة عراقية إلى الأردن. وتقدم بريطانيا العظمى «احتجاجًا قويًا» إلى إسرائيل لتهدئة الوضع. لكن الهدوء لا يدوم طويلاً. ففي ٢٣ سبتمبر/ أيلول، يقوم جندي أردني منفرد بفتح النار برشيش على مؤتمر آركيولوچي بانتقاله إلى الجانب الآخر من الخط: ٤ قتلى و١٦ جريحًا. وتتحدث السلطات الأردنية عن عمل قام به مختل. وبعد التحقيق، يؤكد المراقبون الرواية الأردنية.

وسقوط ضحايا إسرائيليين جدد يجعل شن عملية انتقامية أمرًا حتميًا. ففي ليلة ٢٥-٢٦ سبتمبر/ أيلول، يهاجم المظليون عددًا من المواقع الأردنية ويقتلون ٣٧ جنديًا وحارسًا وطنيًا إلى جانب مدنيين أردنيين اثنين وإن كان في مقابل مصرع عشرة في صفوفهم.

وهذا التصعيد للعنف يؤثر بشكل متزايد على مسار أزمة السويس. فالإسرائيليون يعرضون مواقفهم بوضوح على محاوريهم الغربيين[٣٤]. فهم يقولون إن مبرر وجود الأردن هو الحفاظ على الهدوء على خط الهدنة معه. وهم يوضحون أنه في الحالة المعاكسة لذلك، يمكن تهديد «سيادته على الأرض التي كانت في السابق فلسطينية والواقعة بين إسرائيل ونهر الأردن». ويرى ج. فرنان لوران، القائم بالأعمال الفرنسي في تل أبيب، أن النزعة التوحيدية الإسرائيلية تذكر بنزعة الفرنسيين التوحيدية بعد ١٨٧١: «بوسع الوطنيين الإسرائيليين أن يقولوا عن هذه الأماكن المقدّسة وهذه المستوطنات «لا يجب أن نتكلم عنها أبدًا، إلاَّ أننا يجب أن نفكر فيها دومًا !» وهو كلام يشبه كلام أجدادنا عن الألزاس واللورين بعد حرب ١٨٧٠».

وفي الأمد الأقصر، يتهم الإسرائيليون البريطانيين باللعب بورقة التوتر بين الأردن وإسرائيل سعيًا إلى إعطاء الجيش العراقي ذريعة لدخول الأردن كما إلى حرف انتباه العالم العربي عن قناة السويس[٣٥]. وهم يأخذون دليلاً على ذلك من البث الإذاعي الصادر بالعربية من قبرص. ومن شأن الماكياڤيللية البريطانية في نظرهم أن تحث على منح العراق الدور الرئيسي في مواجهة إسرائيل وذلك على حساب مصر المشلولة بمسألة السويس. ومن جهة أخرى، تتهم الصحافةُ المصريةُ إسرائيل بأنها ليست غير مجرد لعبة بين أيدي الإمبرياليين يراد بها حرف الانتباه عن القناة[٣٦]. وفي بيان رسمي، تقول الحكومة السورية الشيء نفسه[٣٧].

أمَّا فيما يتعلق بالصحافة السوفييتية، فهي تتحدث عن خطة فرنسية – إسرائيلية – بريطانية سرِّية تستثير الكثير من الاهتمام في إسرائيل[٣٨]:

" من شأن هذه الخطة أن تستند على معاينة أن الأردن يُعَدُّ الآن «الرجل المريض» في المنطقة. وينجم عن ذلك أن العراق سوف يكون مدعوًّا عاجلاً أم آجلاً إلى احتلال شرق الأردن. ولا ترى الخطة أمرًا غير مناسب في أن يحتل العراق أيضًا جزءًا من سوريا، وذلك بشرط أن تستولي تركيا على شمالها وأن تفرض فرنسا حمايتها على لبنان. وفي هذه الظروف، سيكون بوسع إسرائيل أن تمد حدودها بشكل طبيعي تمامًا إلى نهر الأردن وأن تحتل في الوقت نفسه أرض غزة التي، علاوة على ذلك، لا تنتمي إلى مصر.

والحال أن العجز المتزايد من جانب هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة عن فرض احترام الهدنة إنما يدع لبلدان التصريح الثلاثي المسئولية عن حفظ الوضع القائم السياسي والترابي. والحال أن تحالف هذه البلدان إنما يُعَدُّ بسبيله إلى التصدع.

الفرنسيون والإسرائيليون

أدت تعبئة وسائط النقل الفرنسية لأجل نشر القوات في شرقي البحر المتوسط إلى تأخير الإرسال السرِّي للعتاد الحربي إلى إسرائيل. على أن إرسال الشحنات إنما يجري استئنافه على نطاق واسع في مستهل سبتمبر/ أيلول ويتم تزويد إسرائيل بالكميات الموعودة في آخر الشهر. وبحسب تعبير أيزنهاور في مذكراته، فإن الطائرات الفرنسية المتجهة إلى إسرائيل (خاصة الطائرات من طراز ميستير ٤) إنما تميل إلى التكاثر تكاثر الأرانب فوق البحر المتوسط[٣٩]. ويجري استدعاء جنود وضباط الاحتياط بصورة منتظمة للتدرب على استخدام العتاد الجديد. وبشكل موازٍ، فإن التعاون في مجال الاستخبارات يتكثف ويتعرف الفرنسيون على قدرات الموانئ والمطارات الإسرائيلية لاستخدامها عند الاقتضاء.

والحاصل أن التأخر في اتخاذ القرار الخاص باللجوء إلى الحرب إنما يقود الفرنسيين والبريطانيين إلى تعديل خططهم. فبدلاً من النزول في الإسكندرية والزحف على القاهرة، تتضمن الخطة المعدَّلة مرحلة أولى قوامها القصف

«الجوي – السيكولوچي» الهادف إلى إلحاق ضـربة قاسـية بـالجيش المـصري والقضاء على معنوياته إلى جانب القضاء على معنويات السكان، على أن يتلو ذلك إنزال في منطقة القناة.

وتتمثل المهمة التي يحصل عليها الفرنسيون في احتلال الضفة الشرقية للقناة. وعلى الفور، يفكرون في تعاون مع الإسرائيليين الذين لابد لهم من أن يتمكنوا من تجميد القوات المصرية في سـيناء علـى خـط الهدنـة. ودون أي تنـسيق مـع البريطانيين، يطلبون إلى الإسرائيليين، في الأول من سبتمبر/ أيلول، بدء محادثات حول هذا الموضوع. وقد انعقد الاجتماع في ٧ سبتمبر/ أيلول في باريس ويطلـب الفرنسيون إلى الإسرائيليين التكفل بالقوات المصرية على حدود سيناء. فيوافقـون على ذلك. وعندئذ، ينقل دايان إلى ضباطه الأمر بالتحضير لخطط عمليات تتعلـق بسيناء كلها وبقطاع غزة. وتظل غزة ومضيق تيران الهدف الرئيـسي. وسـوف ينتظر الإسرائيليون لكي يتدخلوا أن يطلب الغربيون إليهم ذلك بشكل واضح.

والحال أن فوستر دالاس، بعد أن اقترح علانيةً تكوين رابطة للمنتفعين، إنمـا يوضح أن من غير الوارد استخدام القوة لفرض خطته. وهـو يـسعى إلـى منـع الفرنسيين والبريطانيين من استخدام رفضٍ للخطة من جانب عبد الناصر كذريعـة للحرب. وقد ناور عبد الناصر إلى ذلك الحين بشكل جيد لكي لا يعطي خـصومه ذريعة حقوقية لهجوم على مصر. وينجح المهندسون والتقانيون المـصريون فـي تشغيل القناة حتى بعد انسحاب الموظفين الأوروبيين بالشركة العالمية. وهذا النجاح يُعَدُّ بالنسبة لمصر مبررًا مشروعًا للفخر.

وينعقد مؤتمر لندن الثاني من ١٩ إلى ٢١ سبتمبر/ أيلول ويعتمـد مـشروع فوستر دالاس دون أي وسيلة لفرضه على المصريين. والآن يصبح الغيظ عميقًـا في الأوساط الحكومية الفرنسية والبريطانية حيال الموقـف الأميركـي. فيجـري التفكير في عمل منفصل وإن كان مع الأمل الكامن فـي أن الأميـركيين سـوف يضطرون إلى المسايرة ما أن تبدأ الحرب.

وفي ١٨ سبتمبر/ أيلول، يصل شيمون بيريز إلـى بـاريس حيـث يلتقـي بورچيس – مونري. فيتحدث الوزير الفرنسي لأول مرة عـن عمليـة فرنـسية – إسرائيلية مشتركة دون مشاركة بريطانية. وهـو يوضـح لمحـاوره اختلافـات

الروزنامة: فالفرنسيون يريدون لجوءًا فوريًا إلى القوة ضد مصر، بينما يفضل البريطانيون ترك عدة أسابيع أخرى أمام الجهود الدبلوماسية ويطلب الأميركيون وقتًا أطول أيضًا للعمل على تقويض النظام الناصري دون الاضطرار إلى استخدام السلاح.

وغداة مؤتمر لندن الثاني، تتبنى الحكومة الفرنسية، في فريق مصغر، الخيار الإسرائيلي وتقترح عقد محادثات سرِّية مع الإسرائيليين. فباريس منزعجة من انقلاب لندن الظاهر. ومن المؤكد أن البريطانيين قد قرروا دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لإرغام مصر على التفاوض، لكنهم يبدون في الوقت نفسه مرنين فيما يتعلق بمضمون التسوية ما أن يتضمن على الأقل جزءًا من التدويل. وهكذا، فإنهم مستعدون للتخلي عن فكرة إدارةٍ مباشرةٍ للقناة من جانب الأوروبيين وذلك لصالح «رقابة دولية» أكثر غموضًا. وخلال محادثات باريس في ٢٦ سبتمبر/ أيلول[٤٠]، والتي أُريدَ بها إبراز قوة الوفاق الودي، بدا بينو مغتاظًا من التأخيرات الحاصلة. فمن شأن اقتراب الشتاء أن يجعل من المستحيل قريبًا تنفيذ عملية إنزال في شرقي البحر المتوسط. ومن الوارد أن الفرنسيين قد تحدثوا بشكل غامض عن إمكانية شن هجوم إسرائيلي على مصر، لكن البريطانيين لابد أنهم لم يجر تحقيق تواصل معهم حول هذا الموضوع[٤١]. واعتبارًا من منتصف سبتمبر/ أيلول، تتزايد دواعي السرِّية. وهذا هو السبب في أننا أمام تقارير متزايدة الفجوات باطراد حول مختلف اللقاءات ونقص المعلومات طرف المساعدين المباشرين لأعلى المسئولين. والشهادات البَعْديَّةَ لمختلف الفاعلين ليست قليلة، لكنها أقل مدعاة للثقة فيما يتعلق بالتواريخ الدقيقة. والشيء المؤكد هو أن بعض البريطانيين، من العسكريين خصوصًا، إنما يبدأون في التفكير في خيار إسرائيلي، لكن المعلومات، هنا أيضًا، لا تنتقل بشكل جيد.

وردًا على الرسالة التي نقلها شيمون بيريز، يعرب بن جوريون عن تفضيله للروزنامة الفرنسية. ويبقى الآن التنفيذ الملموس. فيبدأ مؤتمر سرِّي لمدة يومين في سان چيرمان في ٣٠ سبتمبر/ أيلول[٤٢]. وعلى الجانب الإسرائيلي، هناك، بين آخرين، جولدا ميئير وبيريز ودايان. وعلى الجانب الفرنسي، يبدو بينو أكثر تحفظًا من بورچيس – مونوري ويقترح كموعد أقصى انتهاء المناقشات في مجلس الأمن

(١٢ أكتوبر/ تشرين الأول). وهو يقترح شن هجوم إسرائيلي من شأنه أن يعطي فرنسا وبريطانيا العظمى الذريعة للتدخل. وإذا لم يتحرك البريطانيون، فلابد أن يكون بوسع الفرنسيين مشاركة الإسرائيليين في عملية ضد مصر، وهي عملية لابد لها أن تحدث قبل الانتخابات الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني: فبسبب الصوت اليهودي، سوف تصاب إدارة أيزنهاور بالشلل. والإسرائيليون قلقون أساسًا من موقف بريطانيا العظمى. ولا يجري تقرير شيء غير إرسال شحنات سلاح جديدة من جانب فرنسا ومتابعة المشاورات السياسية.

ويجري إرسال بعثة عسكرية فرنسية بقيادة الجنرال شال إلى إسرائيل لدراسة التعاون في الساحة. وينتج عن هذه الدراسة أن الجيش الإسرائيلي مستعد للهجوم ؛ غير أن بن جوريون يطرح شرطين ضروريين: توفير حماية جوية للمدن الإسرائيلية ضد سلاح الجو المصري و، في الحد الأدنى، حياد بريطانيا.

وفي ذلك الوقت، يتصاعد التوتر تصاعدًا خطيرًا على خط الهدنة الأردني – الإسرائيلي. ففي ٤ أكتوبر/ تشرين الأول، تقتل مجموعة من البدو ٥ إسرائيليين قرب البحر الميت. فيقرر بن جوريون اتخاذ موقف ضبط النفس، سعيًا منه إلى عدم تعريض العلاقات مع فرنسا للخطر. وفي ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤدي تسلل جديد إلى مصرع اثنين من الإسرائيليين. فيجري إصدار أمر بأن يتم الانتقام في اليوم التالي. والهدف هو موقع شرطة قلقيليا. والقوات المنخرطة تصل إلى نحو لواء لكن الجيش الأردني يرد ونصل إلى معركة حقيقية: إذ يجري قتل ما بين ٧٠ و٩٠ جنديًّا أردنيًّا في مقابل مصرع ١٨ إسرائيليًّا. والاستنتاج الذي يتم التوصل إليه هو أن العمليات الانتقامية إنما تتميز بانعدامٍ متزايدٍ للفعالية فخسائرها البشرية تصبح أفدح فأفدح.

والارتباك تام في الصفوف البريطانية[٤٣]. فما بقي من نفوذ لبريطانيا العظمى في الأردن قد أصبح في مهب الريح، إن لم يكن الذي أصبح في مهب الريح هو بقاء هذا البلد نفسه: فقد طلب الملك حسين تطبيق المعاهدة الأنجلو – أردنية والحصول على مساعدة من العراق. وتقوم لندن بإبلاغ الإسرائيليين في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول بقرب دخول فرقة عراقية إلى الأردن وبالمساندة البريطانية لهذه المبادرة. وتعتبر الحكومة الإسرائيلية هذه المبادرة بمثابة إنذار حقيقي، بل

مؤامرة بريطانية، لاسيما أن نوري السعيد قد أعلن مؤخرًا أن العرب لابد لهم من أن يتمكنوا من عقد الصلح مع إسرائيل على أساس خطة التقسيم وأن لندن قد أيدت هذا التصريح بوصفه تصريحًا يمضي في اتجاه اعتراف البلدان العربية بإسرائيل. ويمكن أن نفهم من الرسالة أن المعاهدة الأنجلو - أردنية تنطبق على الضفة الغربية، وهو ما رفضت إسرائيل دومًا التسليم به. ثم إن لندن لم تتحدث عن التصريح الثلاثي المفهوم أيضًا أنه يحمي إسرائيل.

والحق إن العسكريين البريطانيين قد قاموا، منذ عدة أسابيع، بإعادة تنشيط خطط نجدة الأردن. ومن الوارد أن يتم استخدام الإمكانات الجوية، المكرَّسة للعملية المصرية، ضد إسرائيل: وهكذا سيكون من الوارد تدمير السلاح الجوي الإسرائيلي، بحيث يتدخل الأسطول البريطاني بعد ذلك لحماية العقبة. واعتبارًا من ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول، توضع القوات البريطانية في شرقي البحر المتوسط في حالة استنفار للقيام بتدخل ضد إسرائيل عند الاقتضاء وذلك مع مواصلة الأعمال التحضيرية للهجوم على مصر. ومن الواضح أنه لا يجري إبلاغ الفرنسيين بذلك إلاَّ أنه لم يخف على البريطانيين أن الفرنسيين بسبيلهم إلى تفريغ ترساناتهم الحربية لصالح الجيش الإسرائيلي وأن طائرات الميستير ٤ قد تكاثرت بشكل غريب فوق البحر المتوسط. والتشوش في ذروته: ففرنسا تفكر في مهاجمة مصر بالارتباط بإسرائيل انطلاقًا من قواعد بريطانية بينما يدرس البريطانيون القيام بعملية ضد إسرائيل، انطلاقًا من هذه القواعد نفسها. وعلى أي حال، فإن الوقت يضغط، وقرب الشتاء يعني تسريح الإمكانات التي جرى حشدها في شرقي البحر المتوسط ومن ثم التخلي عن استخدام القوة أيًا كان الأمر.

والمناقشات في مجلس الأمن يبدو أنها تتوجه صوب حل سلمي. فالمصريون يقبلون تحديث اتفاقية القسطنطينية مع التأكيد على ستة مبادئ تتمثل في حرية الملاحة وسيادة مصر وفصل إدارة القناة عن السياسة وإجراء مباحثات بين المنتفعين وهيئة الإدارة حول رسوم المرور، واستخدام جزء من الإيرادات في تنمية مصر واللجوء إلى تحكيم عند الحاجة فيما يتعلق بمسألة تعويض الشركة العالمية. وتعلن مصر استعدادها للاعتراف برابطة المنتفعين وللتعاون معها وإن كان على أساس أن لا تكون لهذه الرابطة من سلطة في إدارة القناة وهي سلطة

سوف يحتفظ بها المصريون. ويوافق مجلس الأمن، في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، على هذه المبادئ الستة لكنه يرفض، عبر استخدام السوفييت لحق الفيتو، كل ما من شأنه إعطاء رابطة المنتفعين سلطة تتعدى على سيادة مصر.

التواطؤ

يسعد الأميركيون لاعتماد المبادئ الستة ويرون أن التفاصيل سوف تجري معالجتها في المفاوضات القادمة بين الفرنسيين والبريطانيين والمصريين تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة. والشاغل الأميركي الرئيسي الآن هو الأردن[٤٤]. ففي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يخشى دالاس من أن تغتنم إسرائيل فرصة الانتخابات الأميركية لغزو الأردن مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر ردود فعل بريطانية مباغتة بالأحرى. فيكرر أيزنهاور تعهده بأن يضع المصلحة القومية الأميركية فوق أي اعتبار انتخابي[٤٥]. ويجري نقل الرسالة بوضوح إلى أبا إيبان من جانب دالاس[٤٦]. فالولايات المتحدة متمسكة بالوضع القائم وهي تؤيد دخول قوات عراقية إلى الأردن. وسوف يكون كارثيًا أن تتحرك إسرائيل ضد الأردن، وسوف تكون إسرائيل منعزلة وسيكون الاتحاد السوفييتي هو المستفيد الرئيسي من كل ذلك. وليس من المطروح إدخال أي تعديل ترابي على دول الشرق الأدنى.

والحال أن الفرنسيين سوف يكونون العنصر المحرّك في سير الأحداث. فبعد أن كانوا قد فكروا في التمسك بالمفاوضات المنصوص عليها ضمن إطار مجلس الأمن، حسموا خياراتهم في نهاية الأمر لصالح القيام بعملية عسكرية. وبما أن پينو لا يزال في نيويورك فإن آلبير جازييه، وزير الشئون الاجتماعية المكلف بإدارة شئون وزارة الشئون الخارجية مؤقتًا، إنما يجري إرساله، في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، بصحبة الجنرال شال، لتسليم رسالة خاصة من جي موليه إلى إيدن في غير حضور سفير فرنسا. ويتوقع البريطانيون نقاشًا حول الأردن. وهذا هو الموضوع الأول الذي يجري التطرق إليه. وإيدن، بعيدًا عن أن يكون مؤيدًا لتدخل عسكري ضد إسرائيل، إنما يقبل استبعاد العراقيين، مؤقتًا على الأقل. عندئذ يطرح جازييه سؤالاً، على شكل افتراض، حول ماهية المسلك الذي يجب اتباعه في حالة وقوع هجوم إسرائيلي على مصر. فيسلّمُ إيدن بأن من الوارد، في هذا السياق، تفعيل

التصريح الثلاثي لإنقاذ مصر. فيقترح شال أن يقوم الفرنسيون والبريطانيون، في هذه الحالة، بالتدخل للفصل بين المتحاربين في منطقة القناة.

ويرد إيدن بشكل إيجابي لكنه يحتفظ برده إلى أن تتسنى دراسة المسألة. وكما على الجانب الفرنسي، يجري إطلاع عدد جد محدود من المسئولين على مجريات الموضوع، كما يجري الحفاظ، في الأغلب، على الآثار المكتوبة. وفي يوم ١٦، يبلغ إيدن وسلوين لويد الفرنسيين بموافقتهما المبدئية. وينقل هؤلاء الأخيرون هذه المعلومة إلى الإسرائيليين مع تصوير الخطة على أنها خطة بريطانية، الأمر الذي لا يمكنه إلاَّ أن يستثير حنق بن جوريون حيال هذا الدليل الجديد على الماكيافيللية [البريطانية]. ويضيف پينو أنه ليس هناك ما يُخشى من ردود فعل الأميركيين، الغارقين في انتخاباتهم الرئاسية. وبذكاءٍ واحتراس، تقوم الحكومة الفرنسية، في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، بأخذ قرض من صندوق النقد الدولي حجمه ٢٦٢,٥ مليون دولار، وهو ما يسمح لها بأن تتوفر لديها احتياطيات مالية مهمة لمواجهة الأزمة القادمة. ولا تقلدها لندن في حين أن احتياطياتها في الخريف تقرب من درك مليارين من الدولارات، وهو مستوى تهدد تحته كل آليات منطقة الاسترليني بالكف عن العمل. ومذهب بنك إنجلترا هو عدم الاقتراض عندما تكون الاحتياطيات منخفضة، حتى لا يؤدي ذلك إلى تبلبل الأسواق المالية[٤٧].

وفي ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري وضع القوات البريطانية في شرقي البحر المتوسط في حالة الاستنفار بينما لا يجري تحديد العدو، إسرائيل أم مصر، بينما تبحر القوات الفرنسية المحتشدة في الجزائر إلى مالطة أو قبرص.

وخلال الفترة نفسها، تمتد القلاقل في أوروبا الشرقية. ويرتاح السوڤييت إلى تقديم تنازلات في بولنده مادام أن الشيوعيين يحتفظون باحتكار السلطة. وبالمقابل، يفقدون السيطرة على الوضع في المجر. والحال أن الانتفاضة المجرية، منظورًا إليها من لندن وباريس، ليس من شأنها إلاَّ أن تصيب الاتحاد السوڤييتي بالشلل. فتنفتح كوة فرصة نادرة لأن الدولتين العظميين سوف تكونان غير قادرتين على التصرف.

ويجب إقناع بن جوريون. فقد رأي رئيس الوزراء الإسرائيلي في «الخطة البريطانية» مناورة حرفِ للأنظار تسمح للعراق بـ«غزو» الأردن وضمه إليه.

ويلزمه الحصول على إيضاحات بريطانية دقيقة، أو بالأحرى ضمانات. فهو يرى أن الحرب القادمة لا يجب أن تقتصر على الإطاحة بالنظام الناصري، بل يجب أن تقود إلى إعادة صياغةٍ سياسيةٍ كاملةٍ للمنطقة من الواضح أنها تتضمن إنهاء النزاع الإسرائيلي – العربي. وهو مهجوس كالعادة بخطر عمليات قصف جوي من جانب المصريين للسكان المدنيين الإسرائيليين. لذا لابد من تغطية جوية فرنسية للأراضي الإسرائيلية كما لابد من قيام البريطانيين بتدمير السلاح الجوي المصري (لم يجر نقل خطة العمليات الفرنسية – البريطانية إلى الإسرائيليين). وإذا لم يحصل على هذه السلسلة من التعهدات، فإنه لن يرحب بالطلبات الفرنسية – البريطانية. فهو يطالب بشراكة حقيقية وبمبدأ عقد لقاء ثلاثي.

وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، يصل شال إلى إسرائيل حاملاً ترضيات وتوضيحات. وهو يقترح العمل على مرابطة قوات جوية فرنسية في إسرائيل. وفي يوم ٢٢، يصعد بن جوريون ودايان وبيريز وسكرتيرٌ على متن طائرة شال. وهم يهبطون في مطار عسكري ثم يجري الاتجاه بهم إلى ڤيللا في سيڤر.

وينعقد الاجتماع الأول مع موليه وبينو وبورچيس – مونوري. فتجري مناقشة النتائج الأولية للانتخابات الأردنية التي جرت في اليوم السابق والتي شهدت فوز مختلف الاتجاهات القومية العربية. وبحسب شهادة موشيه دايان، فإن[٤٨]:

الموضوع المحوري قد طرحه بن جوريون الذي نبه الفرنسيين دفعةً واحدةً إلى أنه سيعرض عليهم اقتراحًا قد يبدو للوهلة الأولى خياليًا، أو ساذجًا على الأقل. ويتعلق الأمر بتسوية كاملة لمشكلات الشرق الأوسط.

فهو يرى أن الأردن ليس أهلاً للصمود والبقاء كدولة مستقلة وسوف يتعين تقسيمه، على أن تكون المنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن من نصيب العراق وذلك في مقابل التعهد باستقبال اللاَّجئين العرب وتوطينهم في أرضه ؛ أمَّا غرب نهر الأردن فسوف يشكل جزءًا من إسرائيل على أن يكون منطقة ذات حكم ذاتي. وسوف يتعين على لبنان أيضًا أن يتخلى عن بعض قطاعاته المسلمة لكي يضمن استقراره، الذي سيستند من الآن فصاعدًا إلى المناطق المسيحية للبلد. وفي شرقٍ أوسطٍ يُعَادُ تشكيله على هذا النحو، سوف تمارس بريطانيا العظمى نفوذها في العراق، الذي سيضم شرق الأردن، وعلى جنوبي شبه الجزيرة العربية ؛ أمَّا المجال الفرنسي، فسوف يشمل، في علاقاتٍ وثيقةٍ مع إسرائيل، لبنان وربما سوريا أيضًا.

وسوف تكون لقناة السويس وضعية دولية مضمونة وسينتقل مضيق تيران تحت السيطرة الإسرائيلية.

وهو يرى أن أي شيء من هذا كله لن يكون بالإمكان تحقيقه بسرعة، إلاَّ أنه سوف يتعين بذل مساعٍ لدفع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إلى مساندة هذه المخططات. وقد رأى بن جوريون أن الوضع في هذه اللحظة – واجتماعنا بشكل خاص- إنما يُعَدُّ فرصة ممتازة للتفكير في مستقبل الشرق الأوسط بشكل شامل، سعيًا إلى بلورة سياسة مشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل. وقد رأى أنه بدلاً من أن نسارع إلى الانخراط في حملة عسكرية، يجب أن نأخذ وقتًا كافيًا لاستيضاح الإمكانيات السياسية أولاً. ورأى أن اللحظة مناسبة للاتجاه إلى هذه المراجعة، في الوقت الذي تجنح فيه سياسة لندن إلى الخراب أكان ذلك في مصر، حيث أمم عبد الناصر القناة، أم في الأردن، حيث كسبت القوى المعادية لبريطانيا الانتخابات للتوّ.

ويردُّ الفرنسيون بأنه يجب الاكتفاء بالتعامل مع الطرف المباشر. فهذه هي اللحظة الأنسب لتوجيه الضربة ؛ وإلاَّ فإن القوات الفرنسية – البريطانية سوف يجري سحبها من شرقي البحر المتوسط ولن يكون بالإمكان بعد ضمان عدم انخراط الدولتين العظميين في النزاع. وفي المساء، ينضم سلوين لويد إلى الصحبة. فيتمسك بسيناريو شن هجوم إسرائيلي يتلوه تدخل فرنسي- بريطاني للفصل بين المتحاربين. ويرى بن جوريون أن من غير الممكن تحمل فكرة أن يكون الإسرائيليون لاعبي دور المعتدي الرديئ وأن يجدوا أنفسهم مكشوفين وحدهم على مدار يومين قبل إصدار الإنذار. ويقترح دايان شن عملية مظليين على ممرات سيناء سعيًا إلى اختزال الوقت قبل صدور الإنذار، إلاَّ أنه لا يظهر أي اتفاق على ذلك.

والمأزق في المناقشات إنما يكمن في واقع أن البريطانيين يجهلون تمامًا حجم التنسيق العسكري الفرنسي- الإسرائيلي. وبسبب أهمية مصالحهم في العالم العربي، فإنهم لا يريدون الظهور كحلفاء أو شركاء لإسرائيل. وفي المساء، يرجع لويد إلى لندن لإبلاغ إيدن بما دار. وهو غير قادر على تقديم موعد للهجوم الإسرائيلي.

وفي يوم ٢٣، يذهب بينو إلى لندن. فيظل من الصعب زحزحة المسئولين البريطانيين عن موقفهم، وذلك لكونهم لا يريدون غير القيام بـ«رد فعل» على الهجوم الإسرائيلي لا التوصل إلى اتفاق مسبق على ذلك. وهم يعملون كالعادة «على فرض أن ...»: ويدرك إيدن أن البريطانيين وحدهم هم الذين يحوزون القاذفات الضرورية للقضاء على السلاح الجوي المصري. وهو شرط ضروري للقيام بعمل فرنسي – إسرائيلي مشترك. وهو مقتنع بأنه إذا ما تخلى الإسرائيليون عن مهاجمة مصر، فإنهم سوف يهجمون على الأردن. ويجري الاتفاق على تحديد يوم ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول كموعد لبدء العمليات الإسرائيلية التي يجب أن تأخذ شكل غارة في العمق «بأكثر الأشكال الممكنة إثارة». بدلاً من أن تأخذ شكل حرب حقيقية. وكل هذا يتم الاتفاق عليه شفاهيًا دون التزام مكتوب من جانب لندن.

وفي تلك الأثناء، يناقش الإسرائيليون والفرنسيون، في باريس، مسألة البرنامج النووي. والحال أن مفاوضات كانت قد بدأت منذ عدة شهور إنما تجد فجأة خاتمة لها عبر مصادفة فريدة أوجبتها الروزنامة. إذ يجري تقديم الموافقة الشفاهية في سيفر ثم يتم تجسيدها عبر اجتماع وزاري مشترك في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول(٤٩):

حدَّد رئيس مجلس الوزراء موقفه على النحو التالي.

فهو مستعد للثقة بحكمة سياسيي إسرائيل، لكنه يرى أنه إذا ما امتلكت إسرائيل أسلحة ذرية، فإنه يُخشى من أن تقوم روسيا بتزويد جيران إسرائيل [بأسلحة ذرية]. والحال أن حصول بلدان يحكمها رجال عديمو الشعور بالمسئولية على أسلحة ذرية إنما يجازف بإغراق العالم في كارثة. ومن ثم فإنه يريد أن يؤدي الاتفاق المنتظر عقده مع إسرائيل إلى وضع هذا البلد في وضع مماثل للوضع الذي توجد فيه فرنسا، والتي لابد لها أن تكون قادرة، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، على صنع أسلحة نووية، وذلك دون اختيار ذلك منذ البداية جرَّاء هذا. وقد أشار إلى أن فرنسا سيكون بوسعها، ضمن هيئة الطاقة الذرية الأوروبية، وعن طريق اليورانيوم الذي سوف تزوده بها المجموعة [الأوروبية]، صنع أسلحة ذرية. ومن ثم فمن المناسب الرد على إسرائيل بأن الاستخدام الذي سوف تقوم به للبلوتونيوم الذي تحوزه سوف يتعين أن يكون موضع اتفاق مع الحكومة الفرنسية.

وقد تقرر موقف فرنسا على النحو التالي:

سوف تساعدُ فرنسا إسرائيل على بناء مفاعل ذري. ولن تضع شروطًا لهذه المساعدة.

لن تبيع فرنسا اليورانيوم لإسرائيل، لكنها ستعرض عليها تأجيرها المكمل الضروري لتشغيل المفاعل، على أن يكون مفهومًا أنها سوف تسترد القضبان المشعة وأن البلوتونيوم المتضمن فيها سوف يبقى ملكًا لها.

أمَّا بناء مصنع لاستخلاص البلوتونيوم فهو قيد النظر. وسوف تتعهد فرنسا حاليًّا بمعالجة القضبان المشعة، التي تملكها إسرائيل، وذلك بشرط أن يقبل هذا البلد بندًا يشير إلى أن الاستخدام الذي قد يقوم به للبلوتونيوم الذي يحوزه سوف يكون موضع اتفاق بين البلدين.

وفي ذلك الوقت، لم تكن فرنسا إلاَّ على طريق حيازة السلاح النووي. لكن اللغة المستخدمة في النص هي لغة النفي بالفعل. والمقصود بالفعل هو تمكين إسرائيل من أن تكون في وضع يسمح لها بحيازة أسلحة كهذه. أمَّا الكلام عن الرقابة للسماح بعدم الانتشار فهو مجرد ذريعة.

والشيء الأصعب هو معرفة ما إذا كانت هذه المفاوضات التكميلية قد أثرت على اتخاذ إسرائيل قرارها النهائي فيما يتعلق بالهجوم على مصر. غير أن هذه المفاوضات قد أدت على أي حال إلى تعزيز شعورها بأنها لن تجد نفسها وحيدة في الحرب القادمة.

وفي باريس، نحن على حافة الأزمة الحكومية. فالعسكريون الفرنسيون يقومون للتوِّ، دون الرجوع في ذلك إلى السلطات العليا، باختطاف الطائرة التي تنقل قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية العائدين من المغرب. وتترتب على ذلك وثبات جسيمة معادية للفرنسيين في تونس والمغرب كما يترتب عليه وقف الاتصالات السرِّية القائمة مع جبهة التحرير الوطني. وفي مجمل الشرق الأدنى، تتعرض جميع المؤسسات الفرنسية للغضب الشعبي. وهكذا ينفتح السبيل أمام تجذر لكل الشمال الأفريقي والعالم العربي. وعلى الرغم من تدخل الرئيس كوتي، يرفض جي موليه التنصل من عمل العسكريين. ونحن أقرب من اللازم من الخاتمة الحاسمة لأزمة السويس.

والارتباك موجود أيضًا لدى صانعي القرار في لندن والذين يرسلون إلى سيفْر موظفًا رفيع المستوى، هو باتريك دين، المكلَّف فقط بأن يقول إن البريطانيين

لن يتدخلوا إلاَّ في حالة وقوع تهديد واضح على ضفاف القناة وأنه لابد من مـرور فسحة من الوقت قوامها ٣٦ ساعة بين بداية الهجوم الإسرائيلي وصـدور الإنـذار الفرنسي- البريطاني لجعل هذا الإنذار ذا مصداقية. والمبعوث الجديـد لا يعـرف شيئًا عن مضمون المناقشات السابقة ويرافقه دونالد لوجان، وهو دبلوماسي كان قد شارك في اللقاء السابق بصحبة سلوين لويد.

فيُعادُ النص على جميع العناصر مجتمعةً في مناخ من الريبة المتبادلة. وفـي النهاية، يحرر الإسرائيليون بالفرنسية بروتوكولاً يعرضونه على الطرفين الآخرين. فيوقعه بن جوريون وبينو دون مشكلة. أمَّا دين، الذي لم يتلق تعليمات فـي هـذا الصدد، فإنه يقبل عمل الشيء نفسه ولكن على أساس ***ad referendum*** (أي بـشرط تصديق حكومته على ذلك) (٥٠):

بعد ظهيرة ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، سوف تشن القوات الإسرائيلية هجومًـا واسع النطاق ضد القوات المصرية، وذلك بهدف بلوغ قناة السويس في اليوم التالي.

وبمجرد إبلاغ حكومتي بريطانيا العظمى وفرنسا بالأحداث، سوف تقومـان فـي ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، بشكل منفصل وفي وقت واحد، بتوجيه نداءات مـصاغة فـي روح الخطوط الرئيسية التالية:

إلى الحكومة المصرية:

- الوقف المطلق لإطلاق النار ؛
- انسحاب جميع القوات مسافة ١٥ كيلومترًا عن القناة ؛
- قبول احتلال القوات الفرنسية- البريطانية للمواقع الرئيسية على ضفاف القناة، وذلك بشكل يضمن حرية مرور سفن جميع الأمم في القناة إلى أن يتم عقد اتفاق نهائي.

على حكومة إسرائيل:

- الوقف المطلق لإطلاق النار ؛
- انسحاب جميع القوات مسافة ١٥ كيلومترًا عن القناة ؛

وسوف يشار إلى الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومتين الفرنسية والبريطانية قد طلبتا من الحكومة المصرية قبول الاحتلال المؤقت للمواقع الرئيسية على ضفاف القنـاة مـن جانـب القوات الفرنسية – الإنجليزية.

وإذا رفضت حكومة أو الأخرى النداء، أو إذا لم تقدم موافقة عليه في غضون اثنتي عشرة ساعة، فسوف يكون من الوارد أن تتخذ القوات الأنجلو- فرنسية التدابير الضرورية لتلبية مطالبها.

ولن يُطلب إلى الحكومة الإسرائيلية تلبية شروط النداء، في حالة إذا لم تقبل الحكومة المصرية شروط النداء الذي ستكون قد تلقته.

وإذا لم تقبل الحكومة المصرية الشروط في الأجل المحدَّد، فإن القوات الأنجلو- فرنسية سوف تشن هجومًا ضد القوات المصرية في الساعات الأولى من يوم ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦.

وسوف ترسل الحكومة الإسرائيلية قواتٍ لاحتلال الضفة الغربية لخليج العقبة كما لاحتلال جزيرتي تيران وصنافير لضمان حرية الملاحة في هذا الخليج.

ولن تهاجم إسرائيل الأردن خلال أمد العملية ضد مصر. إلاَّ أنه إذا هاجم الأردن إسرائيل خلال هذه الفترة، فإن الحكومة البريطانية لن تهب إلى مساعدة الأردن.

وكانت الوثيقة قد حُرِّرت من ثلاث نسخ. وعلى مدار حياة إيدن، أنكر وجودها وقد أُعدمت نسخته ؛ وقد طلب إلى الفرنسيين أن يقوموا بالشيء نفسه. وقد نشر آبيل توماس النص الفرنسي بعد موت إيدن، إلاَّ أن من غير المعروف ما إذا كان الأصل قد احتُفظ به. وأمَّا النسخة الإسرائيلية فهي موجودة في أرشيفات بن جوريون.

ويوقع الفرنسيون والإسرائيليون وثيقة منفصلة. فتتعهد باريس بإرسال قوات جوية فرنسية إلى إسرائيل إلى جانب سفن حربية مهمتها حماية سواحلها. ويفترق المشاركون في مؤتمر سيفر في ليلة ٢٤ - ٢٥.

وبعد يومين من الاستعدادات الخاطفة، تقلع الطائرات الفرنسية متجهة إلى إسرائيل حيث تصل اعتبارًا من ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول. فيعاد طلاؤها على الفور بعلامات إسرائيل. ويتوقف بعضها في قبرص حيث لا يدري البريطانيون شيئًا عما يجري[٥١].

عشية الحرب

اعتبارًا من ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، يأمر الجيش الإسرائيلي باستدعاء جنود وضباط الاحتياط حتى الخامسة والثلاثين من العمر. ومن الناحية الظاهرية، فإن الانتشار العسكري الآخذ في التشكل موجه ضد الأردن تذرعًا بالتهديد العراقي. وبالمقابل، نجد أن القوات الفرنسية - البريطانية الموجودة في مالطة لا تتحرك. وذلك سعيًا إلى الحفاظ على خرافة ردِّ فعلٍ على استئناف المعارك بين مصر وإسرائيل. ويبدو أن المرءوسين الفرنسيين أفضل دراية من رؤسائهم البريطانيين فيما يتعلق بالسيناريو المرجَّح للأحداث. والنتيجة هي أن المسئولين العسكريين يتساءلون ما إذا كان العد التنازلي قد بدأ أم لا. فمن شأن انكبابٍ جزئي على التحرك أن يؤدي إلى إدخال ارتباك مُدَمِّرٍ على التحضير اللوجستي المدروس الذي صيغ وفق قواعد الإنزال في نورماندي. والحال أنه لابد من عشرة أيام للذهاب من مالطة إلى القناة. وإذا ما أخذنا يوم ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول (٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول بالإضافة إلى ٣٦ ساعة) كموعد للانطلاق، فإن الإنزال سوف يحدث في أفضل الأحوال في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني. فيتم في نهاية الأمر اتخاذ قرار بالانخراط في مناورة «في ظروف فعلية» اعتبارًا من ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول، بما يسمح بكسب ثلاثة أيام بفضل هذه المخاطرة السعيدة. ويملك فريق من القيادة تصورًا ناجزًا إلى هذا الحد أو ذاك عن المسار الذي يجب اتباعه بينما يجهل الفريق الآخر كل شيء، الأمر الذي لا يساعد على تبسيط تنظيم العمليات.

ويتذرع إيدن بخطر نشوب حرب لكي يوضح لحكومته، التي يجهل الجانب الأكبر من أعضائها لقاءات ومحادثات سيڤر، ضرورة اتخاذ تدابير عسكرية وقائية. ثم إن فرنسا تجازف بالرغبة في التصرف بمفردها بالاشتراك مع الإسرائيليين. ويرفض إيدن أي اتهام بالتواطؤ مع إسرائيل ويتحدث عن موقف متوازن بين البلدين المنتميين إلى الشرق الأدنى. ويتخبط رئيس الوزراء في أكاذيبه أمام أقرانه، بحيث إنه سوف يكون من المستحيل عليه فيما بعد الاعتراف بوجود بروتوكول سيڤر.

وضرورة السرِّية المطلقة تجعل من الصعب تمامًا تسيير الجهاز الديبلوماسي. فالأجهزة الديبلوماسية الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية كلها تقريبًا لا تعرف شيئًا عما يجري بينما تتم الاتصالات الحيوية بين الحكومات الثلاث عبر الأجهزة السرِّية. وفي الأيام الأولى للعمليات، سوف يشعر الديبلوماسيون بأنهم مثار سخرية في مواجهة محاورين أفضل منهم دراية بمشاريع حكوماتهم. وفيما يتعلق بمسئولي البلدان غير المتورطة في المؤامرة، فسوف يخامرهم الانطباع عاجلاً أم آجلاً بأنه يجري الكذب عليهم. وهكذا فإن سلوين لويد يوضح أيضًا، في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول، للسفير الأميركي في لندن أن الهدف المرجَّح للتعبئة الإسرائيلية لابد أنه الأردن !

والحال أن إدارة أيزنهاور قد تابعت مسار المناقشات في منظمة الأمم المتحدة بتفاؤل. وفي الوقت نفسه، فإن المراقبة الجوية المنتظمة للشرق الأدنى من جانب طائرات U-2 السرِّية جدًّا قد وفرت معلومات مزعجة كالتكاثر العجائبي لطائرات ميستير ٤ في إسرائيل. ومع ذلك، فإن فوستر دالاس مازال يعتقد أن الفرنسيين والبريطانيين لم يتخذوا قرارًا نهائيًا وأنهم ينتظرون أن تتم الانتخابات الرئاسية الأميركية لكي يتخذوا قرارهم. وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، يقترح دعوة إيدن وموليه إلى واشنطون بعد الانتخابات مباشرة(٥٢). ولكي لا يجري إضفاء طابع انتخابي على الدعوتين، فإنه يجري تأجيلهما إلى ما بعد إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما يرجئهما إلى أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني. ومن المؤكد أن الأميركيين يرصدون تشدُّد المواقف الفرنسية – البريطانية، إلاَّ أنه بما أن غالبية محاوريهم، وكلهم تقريبًا من وزارتي الشئون الخارجية الفرنسية والبريطانية، لا يعرفون شيئًا عن المفاوضات الجارية، فليس من السهل الاشتباه بوجودها. والارتباك السائد في صفوف الأوساط الحاكمة في باريس وفي لندن يوفر أفضل ضمانة للحفاظ على السرّ. ثم إن الأزمة المجرية تستوعب الجانب الرئيسي من اهتمام واشنطون اعتبارًا من ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول. ففي يوم ٢٤، يصل المصلح إمرا ناج إلى السلطة بفضل حركة شعبية قوية تهجم على مؤسسات الحزب الشيوعي. واعتبارًا من يوم ٢٥، تمتد الانتفاضة إلى مجمل البلد وتقع صدامات عنيفة مع القوات السوفييتية المرابطة في البلد. وراديو أوروبا الحرة، الذي يعمل تحت قيادة وكالة

الاستخبارات المركزية، يدعو السكان إلى التحـرر مـن الـشيوعية. لكـن إدارة أيزنهاور تعرف جيدًا أن من غير الوارد القيام بتـدخل عـسكري لتقـديم عـون للمجريين. ورد الفعل الأميركي مزيج من التعاطف مع القضية والاحتيـال لـردع السوفييت عن التدخل والرغبة في استغلال الوضع لإيقاف العالم على حقائق النظام الشيوعي الوبيلة. وسوف تمضي الأحداث بالأحرى في الاتجاه المناسب إذ يبـدو، في أواخر الشهر، أن خروشوف يتخلى عن التدخل العـسكري ويـسحب القـوات السوفييتية من العاصمة المجرية.

وبالمقابل، ينصب الاهتمام على واقع أن الاتصالات تتدهور بـشكل متزايـد باطراد في داخل البنية العسكرية لحلف شمال الأطلسي. والوضع في الشرق الأدبي مشوّشٌ لاسيما أن الاستخبارات الفرنسية يبدو أنها قامت، يوم ٢٦، بإطلاق شـائعة مفادها أن الملك حسين قد اغتيل للتوّ[٥٣]. ثم إن البريطانيين والأميركيين قد قـدموا الضوء الأخضر النهائي للانقلاب السوري الذي يجري التحضير له في بيـروت. وترصد طائرات الـ U-2 الآن إبحار القوات الفرنسية من الجزائر ومـن طولـون والحشد الذي بسبيله إلى أن يتم في مالطـة. وفـي داخـل وكالـة الاسـتخبارات المركزية، تتعارض آراء الخبراء. فالمتخصصون في شئون العالم العربـي لـيس لديهم ما يقال. وبعض المسئولين عن قطاع أوروبا يربطون بـشكل منطقـي بـين الحشود الجارية في مالطة وفي قبرص والتعبئة الإسرائيلية، لكن أنجلتون يؤكد أن جميع من يتصل بهم من الإسرائيليين لم يتحدثوا إلاَّ عن مناورة تخويف يُراد بهـا بث الرعب في صدور الأردنيين وأنه لن يحدث هجـوم إسـرائيلي[٥٤]. وبحـسب القاعدة في هذا النوع من الأوضاع، فإنه يجري فتح المظلة على كامـل اتـساعها. فالتقرير التركيبي المؤرَّخ في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول[٥٥] يرى أن إسرائيل تملك إمكانات احتلال الضفة الغربية والتغلغل في سوريا حتى دمشق واحـتلال سـيناء حتى قناة السويس وأنها تتمتع بالتفوق الجوي على جميع البلدان العربية وأنها قادرة على مواجهتها كلها في وقت واحد. ويجري الحديث عن الـسياق المـؤاتي الـذي أتاحته أزمة السويس لإسرائيل والمساعدة المادية التي قدمتها فرنسا إلى إسـرائيل. ولا يتوقع التقرير القيام بعملية عسكرية فرنسية – بريطانية، على الأقل خلال فترة الحملة الانتخابية الأميركية.

ويعترف أيزنهاور بإمكانية وجود تواطؤ فرنسي- إسرائيلي، لكنه لا يستطيع تصور أن يكذب عليه البريطانيون في أقل من أسبوع من الانتخابات الرئاسية. وهو يحاول ثني بن جوريون عن الانخراط في حرب ضد جيرانه العرب. ففي ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول[٥٦]، يوجه إليه رسالة أولى لكي يؤكد له عدم وجود قوات عراقية في الأردن، ولكي يطلب إليه ضبط النفس إلى أقصى درجة وإلاَّ فإن العلاقات بين إسرائيل والولايات قد تتأثر بما لا يُستحب. وفي يوم ٢٨[٥٧]، يرفع النبرة ويتحدث عن تطبيق التصريح الثلاثي. ويقول إنه سوف يتكلم في ذلك مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية ... وهو يقول ذلك في تصريح علني. والحال أن سفيري فرنسا وبريطانيا العظمى لدى واشنطون، إنما يضطران، لدى الاجتماع بهما، إلى الاعتراف بجهلهما الأحداث التي تدور في شرقي البحر المتوسط. فيوبخهما دالاس مشيرًا إلى أن الإسرائيليين سوف يرتكبون خطأً فادحًا إذا ما تصوروا أن حكومة الولايات المتحدة سوف يشلها قُربُ الانتخابات. وفيما يتعلق بإيبان، الذي جرى استقباله فيما بعد، فإنه يؤكد، بحسن نيةً ربما، أن التدابير الإسرائيلية تدابير دفاعية بصورة تامة. ومن باب الاحتياط، يَصْدُرُ الأمرُ بسحب الموظفين الأميركيين غير الضروريين من الشرق الأدنى.

وفي ليلة ٢٨ – ٢٩، بحسب البرقيات الواردة من باريس ولندن[٥٨]، يصبح من الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا فيما يتعلق بتطبيق التصريح الثلاثي. وبعد التظاهرات العنيفة التي أعقبت اختطاف طائرة قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، سوف يكون الفرنسيون سعداء بالأحرى لتحول الانتباه عن الجزائر، وهم يميلون الآن إلى اعتبار العالم العربي برمته عدوًا لهم. وأمَّا فيما يتعلق بسلوين لويد، فإنه يواصل التعبير عن تعاطفه مع الأردن ولا يؤمن بوجود ترتيب فرنسي- إسرائيلي. وهو يبدو مقنعًا بما يكفي لأن يدع السفير الأميركي يقتنع بعدم وجود تواطؤ بين بريطانيا العظمى وإسرائيل.

ومنذ العام السابق، كان موشيه دايان قد فكر في عدة عمليات مختلفة ضد مصر. وكان قد جرى تحديد الأهداف الرئيسية على أنها تتمثل في الاستيلاء على قطاع غزة وشرم الشيخ. والطيارون الإسرائيليون واثقون من قدرتهم على تدمير السلاح الجوي المصري وهو على الأرض وذلك في هجوم مباغت، لكن دايان

وبن جوريون لا يوافقانهم في ذلك، ومن هنا ضرورة الحصول على حماية جوية فرنسية. والحال أن دايان، وهو قائد بارع للجنود وسياسي داهية، لم يكن قد أدرك بعدُ الطفرة النوعية الجبارة التي تمثلها الشحنات الفرنسية من المدرعات والطائرات النفاثة. فهو يفكر من زاوية المشاة المؤلَّلة وإسقاط المظليين، وذلك على الرغم من اعتراض بعض مرءوسيه الذين كانوا قد انتقلوا بالفعل إلى مرحلة أعلى. وبالمقابل، فإنه قد عوَّدَ كبار الضباط على أسلوبه في القيادة والقائم على إصدار أوامر شفاهية غير محدَّدة وذلك بما يسمح بأكبر قدرة على الارتجال، مع خطر التنصل من المسئولية في حالة الفشل. ثم إن القائد العام ينتقل باستمرار لكي يتعرف على الوضع في الساحة ولكي يرفع معنويات الجنود. وإذا كان عمل هيئة الأركان العامة يضطرب للغاية من جراء ذلك، فإنه يستفيد من هذا التنقل ليحول دون إمكانية الاتصال به من جانب السلطات المدنية التي يَخشى انقلاب موقفها في حالة ظهور تعقيدات غير متوقعة.

والحال أن اجتماعات سيڤر قد قادته إلى إدخال تعديل ملحوظ على الخطة الأصلية. فلإيجاد ذريعة للتدخل الفرنسي- البريطاني، سوف يحتل المظليون ممر متلا، على بُعد ٣٠ كيلومترًا من القناة، ثم سينصب الهجوم البري على عزل قطاع غزة ثم احتلاله والزحف على طول ساحل البحر المتوسط والذي سيسهله دعمُ السفن الحربية الفرنسية. وفي الوقت نفسه، سوف تتغلغل المدرعات المنطلقة من النقب في اتجاه وسط سيناء عن طريق أبو عجيله والكونتيللا. وأخيرًا، سوف تحاذي قوةٌ متحركة ساحل البحر الأحمر متجهة إلى الاستيلاء على شرم الشيخ. وسوف تتمثل مهمة السلاح الجوي في تأمين حماية ودعم القوات الموجودة على الأرض في سيناء دون التدخل في غربي القناة.

ومنذ بداية وصول شحنات الأسلحة المسمَّاة بالتشيكية، اختزل عبد الناصر الانتشار العسكري المصري في سيناء سعيًا إلى تأمين التدريب على العتاد الجديد. ومع خطر وقوع هجوم فرنسي- بريطاني على الإسكندرية أو على القناة، جرى القيام بانسحابات جديدة [من سيناء]. وفي الشطر الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول، بدا الظرف ممتازًا. فالمعركة الدبلوماسية كان قد تم كسبها إلى حد كبير في مجلس الأمن وقد تعين بدء مفاوضات تكميلية في جنيف لتحديد الوضعية النهائية للقناة. ثم

إن الانتخابات الأردنية، وهي الانتخابات الأكثر حرية في تاريخ المملكة، قد شهدت فوز القوميين العرب. وعلى الفور، اتفق الأردن وسوريا ومصر على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة واستغلت إسرائيل من جهة أخرى هذه الذريعة لتبرير تعبئتها في وجه الأردن. وكان رفيق عبد الناصر في السلاح وصديقه الشخصي، اللواء عبد الحكيم عامر، قائد الجيش (والرجل الثاني في النظام بالفعل)، قد سافر إلى دمشق سعيًا إلى مقابلة نظيريه السوري والأردني. وكان لابد له أن يرجع في ليلة ٢٨ – ٢٩، لكنه آثر، في اللحظة الأخيرة، البقاء في دمشق. فرحلت طائرته من دونه في الموعد المحدَّد ؛ ويقوم سلاح الجوي الإسرائيلي بضربها فوق البحر المتوسط، وهو ما يؤدي إلى مصرع ١٨ ضابطًا من هيئة الأركان قبل نشوب الحرب[٥٩].

وبالنسبة لعبد الناصر، فإنه يرى أن من المستحيل وقوع هجوم. فهو لم يأخذ مأخذ الجد الخطاب الإسرائيلي حول الخطر العسكري المصري. والمعلومات المتجمعة حول الشحنات السرِّية الفرنسية إنما يجري تفسيرها على أنها تشير إلى رغبةٍ في الحفاظ على توازنٍ للقوى وليس إلى عملٍ مستميتٍ من جانب العدو. وتَعَزُّزُ الجيش المصري له قيمة الردع أساسًا ولم يكن قد جرى إعداد أي خطة عسكرية لغزو إسرائيل. والمؤشرات الوحيدة في هذا الاتجاه والتي سيجدها الإسرائيليون في سيناء سوف تكون. عبارة عن أوامر يومية تدعو الجنود إلى الاستعداد للمعركة الفاصلة[٦٠].

وكان منظور عبد الناصر سياسيًّا ودبلوماسيًّا أساسًا. فالهدف الأول لإعادة تسليح مصر، علاوة على الدفاع عن التراب الوطني، هو تأمين زعامته السياسية للعالم العربي. والجانب الرئيسي من قوته إنما ينبع من قدرته على أن يستميل لصالحه الزخم الهائل للتحرر الوطني بعد قرن ونصف من السيطرة الأوروبية متعددة الأشكال. وهو يُجَرِّدُ خصومَه من الاعتبار بمعاملتهم على أنهم «عملاء للاستعمار» ويُجْبِرُ مزاحميه على الانحياز إليه. وإذا كانت خطبه معتدلة نسبيًّا من حيث التعبير، بما في ذلك حيال إسرائيل، «صنيعة الاستعمار»، فإن دعايته الإذاعية، وفي المقام الأول صوت العرب الذي يبث من القاهرة، إنما تتحدث بنبرة جد عنيفة ضد الإمبرياليين وعملائهم وصنائعهم. والدعوات إلى القضاء على إسرائيل ليست غائبة عنها. وإذا كانت هذه الدعاية تبدو مؤثرة بشكل مخيف، فإن

عبد الناصر إنما يُهَوِّنُ من عواقب ذلك. والحال أن الفزع الإسرائيلي من حرب إبادة، وهو فزع تغذيه ذكرى إبادة يهود أوروبا، إنما يجد في ذلك ما يعززه إلى حد بعيد، وذلك في حين أن الزعيم المصري لا يرى فيه غير شجب للاعتدال المفترَض لمزاحميه العرب. وبما أن هؤلاء الأخيرين يردون بالنبرة نفسها، فإننا إنما نجد أنفسنا حيال تصعيد للتهجمات يدفع الرأي العام العربي إلى المضي في طريق التجذر في حين أن أجهزة الدول بعيدة عن مواكبة هذا التجذر وفي حين أن العسكريين والدبلوماسيين قوم واقعيون في فهمهم لعلاقات القوة.

والحاصل أن عبد الناصر، وقد أدرك الفرص التي تتيحها الحرب الباردة، قد رأى أن العالم العربي والعالم الثالث من ورائه إنما يشكلان الرهان الجديد للتنافس فيما بين الكتلتين. وقد استنتج من ذلك، شأن الأميركيين، أن قيام فرنسا وبريطانيا العظمى بعملية مشتركة ضد مصر من شأنه أن يكون عملاً انتحاريًّا لأن من شأنه أن يرمي العرب في أحضان الكتلة السوفييتية إلى جانب شَلِّه لتزويد أوروبا بالبترول. ومن المنطقي أن الفرنسيين والبريطانيين، بمجرد تلاشي تجاوزات غضبهم الأولى، سوف يتعين عليهم مراعاة العمل الدبلوماسي والاكتفاء به. والحشود العسكرية في شرقي البحر المتوسط ليست غير أدوات للضغط لا أدوات لعمل حربي فعلي. وهو لم يدرك إلى أي حدٍّ مضى الفرنسيون[٦١]، الذين أدمتهم هزيمتهم في الهند الصينية ثم وجدوا أنفسهم متورطين في حرب الجزائر، في اعتباره العدو الذي يجب ضربه. وعمله في المغرب، حيث أيَّدَ خصوم بورقيبه ومعارضي الملكية المغربية، لم يكن من شأنه إلاَّ أن يؤكد لباريس رؤيتها عن الخطر الناصري. ثم إن الخوف على إسرائيل، وهو خوف كررَّه رُسل الدولة الناشئة بلا كلل، قد أنجز تكوين صورة «هتلر الجديد» وذلك بإدراج ما كان بالدرجة الأولى تعبيرًا متناقضًا عن تحرر العالم الثالث وعن نزع الاستعمار في إطار المرجعيات الأوروبية المباشرة.

وإبادة النازية في عام ١٩٤٥ لم تترك أمام الغرب غير عدو واحد تجب مكافحته، هو الستالينية، بشراستها القاتلة. وكان النجاح الكبير لنزع استعمار الهند بمثابة تكوين لـ«أكبر ديموقراطية في العالم» حيث يقدم نهرو نفسه كأستاذ في الحكمة أمام محاوريه الغربيين الذين جرى إنزالهم إلى مستوى تلاميذ مشاغبين.

وغياب الديموقراطيات التمثيلية في البلدان الآخذة بالتحرر من الاستعمار مقبول – لدى الغرب- إذا ما قبلت هذه البلدان الاندراج في أحلاف دفاعية تربطها بالغرب. وإلاّ فإن الصين الشعبية أو فيتنام الشمالية ليستا غير استنساخٍ للنموذج الستاليني.

والحاصل أن انفجار الضحك العصبي الذي يرافق الإعلان عن تأميم الشركة العالمية لقناة السويس كان قد جرى أخذه على أنه الاستفزاز الأقصى: فيكف عبد الناصر عن أن يكون تعبيرًا عن القومية العربية ليصبح تجسيدًا لها ويراه الخصوم السابقون للرايخ الثالث كما لو أنه عودة ظهور للعدو الذي جرى القضاء عليه في عالم ١٩٤٥.

والزعيم المصري هو أول «الهتلرات الجدد» في المخيال الحربي الغربي بعد ١٩٤٥. وعبر هذا الإسقاط للَحظة الوبيلة في تاريخ أوروبا، يمضي الأوروبيون في اتجاه إخراج النازية من سياقها وذلك بوضعها في مستوى الشر المطلق. وهم مزوّدون بشرعية العداء للفاشية في شكله الديموقراطي الليبرالي (أي، في أغلب الأوقات، بتطبيقه في مجال السياسة الخارجية). واستمرار «المسألة اليهودية» يسمح بهذا الإسقاط. فإسرائيل هي الشعب اليهودي، وهتلر أراد إبادة الشعب اليهودي، وعبد الناصر يريد إبادة إسرائيل. وخلال مجمل أزمة ١٩٥٦ والأزمات التالية، سوف يقوم الإسرائيليون بـ«إلصاق الصفات النازية» بالعرب وذلك، في آن واحد، لأن المعركة في سبيل إسرائيل تُعَدُّ بالنسبة لهم استمرارًا للمقاومة للنازية ولأن ذلك حجة دعائية ممتازة في مخاطبتهم للديموقراطيات الغربية. وكما في عام ١٩٤٨، سوف يخترعون الأكذوبة التي تذهب إلى أن القوات العربية واقعة تحت قيادة ضباط نازيين ألمان[٦٢].

والبريطانيون، خاصة الحكومة المؤلَّفة من قدامى محاربين في الحرب العالمية الأولى صاروا قادة في الحرب العالمية الثانية، إنما يجدون صعوبة في تقبل انهيار إمبراطوريتهم، والتي تُعَدُّ في نظرهم أسمى ما حققه تاريخ البشرية. ولو فقدوا القناة فسوف يفقدون أفريقيا وسوف تهبط بريطانيا العظمى، بحسب تعبير ماكميلان، إلى مستوى هولنده، وهو شيء لا يبدو أنه يشكل إطراءً. وبعد أمجاد وتضحيات بهذه الضخامة، فإن ضحكة عبد الناصر إنما تُعَدُّ أكثر من إهانة وأكثر من *إذلال*.

وعبد الناصر، على الرغم من استاذيته في استخدام مشاعر العرب، لا يدرك إلى أي مدى كان الغضب قد مضى في عام ١٩٥٦ من جهة الفرنسيين والبريطانيين وإلى أي مدى تَحُولُ هذه الضغينةُ دون الإعمال الكامل للتفكير الهادئ، باستثناء بعض العقول المتبصرة. وهو يراهن على الردع الذي يمثله نفوذه على العالم الآخذ في التحرر من الاستعمار لمنع وقوع أي مغامرة عسكرية. وهو لا يعتقد أن الدولة الإسرائيلية الناشئة تمثل بشكل كامل بالفعل أداة أو صنيعة الاستعمار التي يشجبها في خطبه. ويبدو له أن من غير المعقول أن تضع نفسها في معسكر القوى الاستعمارية الشائخة، الخاسرة في التاريخ المباشر.

ويدرك الأردنيون أن الحشد العسكري الإسرائيلي إنما يحدث في النقب بأكثر مما في مواجهة الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل من الخليل الهدف الممكن الوحيد في حالة هجوم على الأردن، وهو أفق قليل الرجحان. وهم يبلغون المصريين، الذين لا يريدون تصديقهم، أن الهدف الفعلي هو سيناء. وفي باريس، علم ثروت عكاشة، الملحق العسكري المصري[٦٣]، من خلال مصادر عسكرية «غربية»، بانعقاد اجتماعات فرنسية – إسرائيلية سرّية اعتبارًا من شهر سبتمبر/ أيلول. ثم قام «صديق» جد قريب من دوائر السلطة الفرنسية بإبلاغه، في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، بمضمون محادثات سيفر أو، على الأقل، بمضمون البروتوكول. وخشيةً من أن تكون الاستخبارات الفرنسية قد فكت شفرة سفارة مصر، أرسلَ إلى القاهرة الملحقَ الصحافي للسفارة لكي يسلم الرسالةَ إلى عبد الناصر مباشرةً. ولا تصله المعلومة إلاَّ في ظهيرة يوم ٢٩، لكن عبد الناصر يمتنع عن تصديق وجود تواطؤ ثلاثي كهذا.

عملية قادش

تبدأ عملية قادش بإنزال ٣٩٥ مظليًا يقودهم آرئيل شارون في ممر متلا، مساء ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، بحسب التوقيت المتفق عليه في سيفر (الساعة ١٧ بالتوقيت المحلي). وبعد ذلك بأربعين دقيقة، يتغلغل الجيش الإسرائيلي في سيناء في قطاع الكونتيللا. وفي الساعة ١٩، يجري الإعلان عن عملية تهدف إلى الردّ على اعتداءات الفدائيين المنظَّمة من جانب مصر التي أصبحت الآن حرة

اليدين لأن المناقشة في مجلس الأمن قد انتهت. ولكسب الشرعية وكما هي العادة في هذا النوع من الحالات، يجري اختلاق أكذوبة وقوع هجوم مصري في النقب. وفي يوم ٣٠ صباحًا، ينجح الطابور الإسرائيلي في تحقيق اختراقه في الكونتيللا ويزحف بسرعة للانضمام إلى مظليي ممر متلا. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة للزحف على طول ساحل البحر الأحمر.

وبالمقابل، نجد أن الهجمات التي شُنَّتْ في قطاع القسيمة – أبو عجيلة إنما تصطدم بمقاومة قوية من جانب المصريين الذين يتمتعون بشبكة تحصينات جيدة. وبما أن من غير الممكن، كالعادة، الاتصال بدايان، فإن مرءوسيه يقررون الاتجاه إلى إدخال المدرعات فورًا، خلافًا للخطة الأصلية الرامية إلى إعطاء الهجوم الإسرائيلي مظهر غارة عادية في العمق. وتلك فديةُ حريةِ الارتجال المتروكة للقادة في الساحة كما أنها فديةُ الجهل الذي يجد فيه كبارُ الضباط أنفسهم فيما يتعلق بالتدخل القادم من جانب الفرنسيين والبريطانيين. ويرى مرءوسو دايان أن عليهم القضاء على القوات المصرية فورًا. وعندما يستعيد رئيس هيئة الأركان السيطرة، يضطر إلى أن يقذف بالمزيد من القوات في المعركة وإلى أن يعجل بمسار الأحداث. وهو يحترس تمامًا من إبلاغ بن جوريون بذلك، فالرجل ملازم للفراش ويكابد (لأسباب تتعلق بالتوتر العصبي إلى حدٍّ بعيد). وعلى الرغم من الغطاء الجوي الفرنسي، الذي يشمل العمليات في سيناء، فإن رجل الدولة العجوز لا يزال يخشى من غارات قصف مصرية للمدن الإسرائيلية.

وأول ضحايا الحرب هم عرب إسرائيل. ففي الموعد المحدَّد لبدء الأعمال العدائية (الساعة ١٧) جرى فرض حظر التجول على المدن والتجمعات السكنية العربية. ومن الواضح تمامًا أن المزارعين الذين يعملون في الحقول لم يكونوا على علم بذلك. وفي قرية كفر قاسم(٦٤)، يفتح حراس الحدود الإسرائيليون النار على الفلاحين العائدين إلى بيوتهم، الأمر الذي يؤدي إلى مصرع ٤٣ شخصًا، بينهم عدد لا بأس به من النساء والأطفال. فيجري شجب هذا العمل في البداية. وعندما يصبح معروفًا، سوف يمثُلُ ١١ جنديًا أمام المحاكم العسكرية وسوف يُحكم عليهم بعقوبات حبس لمدد تتراوح بين خمس وسبع سنوات، غير أن تدابير مختلفة لخفض العقوبة وللعفو سوف تؤدي إلى الإفراج عنهم بعد بضعة شهور. وبشكل استعراضي وإلى

اليوم، سوف تنظم الحكومة الإسرائيلية تظاهراتِ مصالحةٍ، لكن المأساة مازالت بارزة في سجل الاستشهاد الفلسطيني.

وغياب الهجمات الجوية على الأرض المصرية يحير عبد الناصر وعامر بشكل ملحوظ. فيفسران الهجوم الإسرائيلي على أنه عملية في العمق تهدف إلى كسب أرصدة لأن مصر على وشك التوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين والبريطانيين. وهما يقرران تركيز قواتهما على قطاع ممر متلا. وفي الوقت نفسه، يبدأ شارون، خلافًا للتعليمات الصادرة إليه، الزحف إلى نهاية الممر. فتقع قواته في كمين وتضطر إلى الانسحاب وقد لحقت بها خسائر جسيمة (٣٨ قتيلاً و ١٢٠ جريحًا).

وما يثير انزعاج الإسرائيليين أساسًا هو أن يهب الأردنيون والسوريون لنجدة المصريين. لكن دايان ورابين – الذي تولّى قيادة القطاع الشمالي – واثقان من التمتع بالتفوق العددي ومن القدرة على سحق الخصوم دون مشكلة. والحال أن رابين، وهو مؤيد متحمس لطرد العرب الإسرائيليين في حالة وقوع حرب (اقترح ذلك في أبريل/ نيسان ١٩٥٦)، إنما يستفيد من الوضع لكي يطرد إلى سوريا من بقيَ من السكان العرب الألفين في القطاع الأوسط من المنطقة المنزوعة السلاح الإسرائيلية – السورية، أي نحو ٧٠٠ شخص. وكما يلاحظ ذلك چيلبير[٦٥]، فإن: «بولدوزرات قد قامت على الفور بتسوية البيوت بالتراب بينما قامت المحاريث بحرث الأراضي». ولاعتبارات إنسانية، شارك مراقبو منظمة الأمم المتحدة في عملية التهجير[٦٦]. وهكذا انتهت عدة سنوات من الملاحقات التي لا ترحم من جانب الجيش الإسرائيلي. ولن يتمتع هؤلاء المطرودون الجدد بالحق في الوضعية القانونية كلاجئين فلسطينيين.

ويُعِدُّ السوريون بالفعل لعملية عسكرية بالاشتراك مع الأردنيين، إلاَّ أنهم لا يبدون بالمرة مهيَّئين لخوض المعركة. وعبد الناصر، الحريص على بقاء حلفائه في السلطة، إنما يطلب إليهم عدم دخول المعركة[٦٧]. وسوف يوجه الرأي نفسه بعد وقت قليل من ذلك إلى الملك حسين الشاب الراغب في الاشتباك مع العدو. والحق أن الحكومة الأردنية الجديدة، التي يرأسها سليمان النابلسي، بصرف النظر عن توجهها القومي العربي الأكيد للغاية، إنما تدرك تمامًا ضعف الجيش الأردني وتمتنع عن أي مغامرة عسكرية، على الرغم من رغبة الملك. فتجري الدعوة إلى

التضامن العربي ويتم قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا بعد وقت قصير من ذلك.

والانقلاب الذي يُحاك في سوريا من جانب قوى اليمين والاستخبارات العراقية وخلفها الاستخبارات البريطانية والأميركية (بعلمٍ من الإسرائيليين على ما يبدو) كان من المقرر له أن يبدأ في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول. وتؤدي صدفة الروزنامة إلى جعله ضحية أخرى للأحداث. فالمتآمرون المجتمعون في بيروت، وقد علموا بالهجوم الإسرائيلي، يقررون في التوّ والحال إرجاءه، لكيلا يظهروا كخونة للقضية العربية[٦٨]. وبعد أيام قليلة من ذلك، سوف يتم كشف المؤامرة كما سيتم إلقاء القبض على المشاركين في المغامرة الموجودين في سوريا. وبما أن الحكومة السورية غير قادرة على التدخل عسكريًّا، فإنها تقرر إرسال الرئيس القوتلي إلى موسكو لطلب عون السوفييت.

ولدى تلقي نبأ دخول القوات الإسرائيلية سيناء، تسعى الحكومة الأميركيةَ إلى تطبيق التصريح الثلاثي. والغريب هو أن الدبلوماسيين الفرنسيين والبريطانيين يشكون من عدم تلقي تعليمات من جانب حكومتيهم. وينطبق القول نفسه على عقد مجلس الأمن الذي أصبح تحت رئاسة فرنسا للتوّ. ثم يرفض المندوبون الفرنسيون والبريطانيون شجب المغامرة الإسرائيلية في منظمة الأمم المتحدة. فيبدأ أيزنهاور ودالاس في الاشتباه بوجود تواطؤ فرنسي (واضح بالأحرى) بل وبريطاني. والرئيس غاضب بشكل خاص من اللحظة التي وقع الاختيار عليها – الأيام الأخيرة للحملة الانتخابية– ومن فقدان المكسب الأدبي الناشئ عن الوضع في المجر.

وفي ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول، في الساعة ١٧، بتوقيت لندن، توجه الحكومتان الفرنسية والبريطانية إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية «بلاغًا» تسجلان فيه وقوع الحرب والخطر الذي تتعرض له الملاحة في قناة السويس:

> إن حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا عازمتان على بذل كل ما في وسعهما للعمل على الوقف الفوري للأعمال الحربية ولصون المرور الحر عبر القناة. وترتيبًا على ذلك فإنهما تطلبان إلى حكومة إسرائيل وإلى حكومة مصر: أ) الوقف الفوري لكل عمل حربي وبري وبحري وجوي وب) سحب جميع القوات العسكرية الإسرائيلية مسافة عشر كيلومترات عن شرق القناة.

وكان قد تم توجيه بلاغ إلى حكومة مصر (وإلى حكومة إسرائيل) برجاء وقفها الأعمال الحربية وسحب قواتها المسلحة من قرب القناة وقبول الاحتلال المؤقت من جانب القوات الأنجلو – فرنسية للمواقع الرئيسية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس.

وتطلب حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا تقديم ردٌ على هذا البلاغ في غضون اثنتي عشرة ساعة. وإذا لم تضطلع إحدى الحكومتين أو الحكومتان، لدى انتهاء هذه المهلة، بالاستجابة إلى هذه الطلبات، فإن القوات المسلَّحة للمملكة المتحدة وفرنسا سوف تتدخلان بالإمكانات التي قد تكون ضرورية لضمان تنفيذها.

وطبيعي أن الحكومة الإسرائيلية تقبل هذا «البلاغ» الذي ترفضه الحكومة المصرية. والحال أن صيغة «الاحتلال المؤقت» قد أُسئ اختيارها بشكل خاص، فالاحتلال البريطاني المؤقت السابق لمصر قد دام ٧٤ عامًا. وكان يمكن للمناورة أن تكون أكثر فعالية بكثير لو كان قد تلاها إنزال، لكن الأسطول لا يزال موجودًا في مالطة.

وغضب إدارة أيزنهاور ينفجر ضد بريطانيا العظمى (فعلى أي حال، لا يمكن البتة الثقة فعلاً بالفرنسيين) ؛ ويلاحظ دالاس أن هذا اليوم هو أكثر الأيام سوادًا في تاريخ العلاقات بين البلدين. وهو يتساءل كيف سيكون بالإمكان استعادة علاقات الثقة التقليدية. وتتمة الأحداث في مجلس الأمن تمضي في الاتجاه نفسه. ففرنسا وبريطانيا العظمى تستخدمان حق الڤيتو الذي تتمتعان به لرفض مشروع قرار أميركي يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الفوري إلى خطوط الهدنة. وفي يوم ٣١، تهددُ الولاياتُ المتحدة إسرائيل بتعليق المساعدة الاقتصادية و، بعد بعض الترددات، توافق على مشروع قرار يوغوسلافي يدعو الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة إلى التعامل مع الملف وذلك بالنظر إلى الشلل الذي أصاب مجلس الأمن[٦٩]. وبما أننا إزاء خطوة إجرائية، فلا مجال هناك لاستخدام حق الڤيتو وتكفي الأغلبية للموافقة عليها. وفي اليوم نفسه، تأمر موسكو الجيش الأحمر بسحق الثورة المجرية.

والحال أن إدارة أيزنهاور، القلقة بالدرجة الأولى من خطر أصداء [العدوان الثلاثي] على العالم العربي والعالم الثالث، قد تولت قيادة العمليات الدبلوماسية،

الأمر الذي يعود عليها بهيبة دولية ضخمة ويُبرزُ تنصل البلد القائد للكتلة الغربية من القفزات الفجائية الأخيرة للإمبريالية الأوروبية. وإذ يطرح أيزنهاور نفسه بوصفه مدافعًا عن القانون ومدافعًا عن السلم، فإنه إنما يصيب بالشلل ناقديه الداخليين و، بينما يُعَرِّضُ إعادةَ انتخابه للخطر، فإنه يظهر أمام الشعب الأميركي، بأكثر مما في أي وقت آخر، بوصفه الزعيم الذي لا غنى عنه للتصدي للأزمات العالمية الكبرى. ويبتعد الرئيس بشكل ظاهر عن الحملة الانتخابية ويعجز خصومه الديموقراطيون عن مهاجمته على مسلكه بينما تضطر جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل إلى التزام الصمت من الناحية العملية.

وعلى الرغم من الإنذار، يظل عبد الناصر غير مصدق لاحتمال وقوع هجوم بريطاني ؛ وهو يظن أن الإنذار مجرد ضحك على الذقون، لاسيما أن شيئًا لا يحدث لدى انتهاء المهلة المحدَّدة(٧٠). والحق أن العسكريين الفرنسيين والبريطانيين، الذين يظلون مفتقرين إلى رؤية شاملة للأحداث حتى على الرغم من رغبتهم في الاشتباك، إنما يجدون أنفسهم غارقين في قدرٍ من التشوش ناجمٍ عن تعدد الخطط الموضوعة وعن ضرورة القيام أولاً باستطلاعات جوية للأهداف وعن بطء حاملات الطائرات المشاركة (٣ حاملات بريطانية وحاملتان فرنسيتان) في وصولها إلى مدى مصر. وهذه الحاملات مضطرة إلى البقاء في قافلة مالطة، المعرضة للخطر بشكل خاص عند حشد القوات، وذلك لحمايتها في حالة وقوع غارات قصف من جانب الطائرات المصرية، التي يقودها «متطوعون» قادمون من الكتلة الشرقية. والواقع أن مصر إنما تتمتع بطائرات أكثر بكثير من تمتعها بطيارين مدرَّبين (كان عدد مهم من الطيارين يتلقى تدريبات في بولنده) ولذا فإنها تحد من طلعاتها الهجومية إلى سيناء. وهي تخسر ٤ طائرات في المعارك الجوية في اليومين الأولين، دون وقوع خسائر في الجانب الإسرائيلي.

وبن جوريون، القلق لا يزال من عدم وقوع فعل عسكري من جانب حلفائه، مستعد لقبول انسحاب جزئي على الأقل من سيناء، لكن دايان ينجح في الحصول على أرحب التعليمات الممكنة، والتي تسمح له أيضًا بالمضي إلى ما هو أبعد. وبما يشكل عنصرًا مشجعًا، فإن مدمرة مصرية دخلت المياه الإقليمية إنما يجري اعتراض سبيلها في البداية من جانب سفينة حربية فرنسية ثم من جانب السلاح

البحري الإسرائيلي الصغير. وبما أن الوجود البحري الفرنسي سرّي، فإن الفضل إنما يُعزى إلى الإسرائيليين وحدهم. وسوف يترتب على ذلك جدل لاحق بين رجال البحرية الفرنسيين والإسرائيليين لمعرفة إلى أي طرف يُعزى هذا النجاح.

والآن تقصف البحريةُ الفرنسيةُ رفح لتسهيل عملية التطويق الإسرائيلية لقطاع غزة. وكل هذا التعاون البحري والجوي بين الفرنسيين والإسرائيليين يدور دون اتصال بالقيادة البريطانية، الأمر الذي يُدخل عاملاً إضافيًا من عوامل التشوش بين الحلفاء. وأخيرًا، فإن الأسطول السادس الأميركي (أسطول البحر المتوسط) إنما يتحرك بشكل واسع في شرقي البحر المتوسط، حيث تتمثل مهمته الأولى في إجلاء الرعايا الأميركيين عن المنطقة. وبما أنه لم يعد هناك أي تنسيق، فهناك خطر مستديم في وقوع حوادث بحرية أو جوية بين الأسطولين في حالة وقوع تحرك مصري. وبما يشكل عاملاً يزيد من مفاقمة الوضع، فقد تلقى الأسطول السادس أمرًا بالاستعداد للتصدي لأي هجوم سوفييتي قد يحدث.

وفي مصر، يهيمن الهدوء. ويجري توزيع أسلحة على تشكيلات شبه عسكرية مختلفة. وفي سيناء، يتصرف الجنود المصريون كما تصرفوا في عام ١٩٤٨. فهم يظلون رهيبين في القتال المتلاحم استنادًا إلى مواقع حصينة.

ولا يبدأ القصف البريطاني إلاَّ في الساعة ١٨ بالتوقيت المحلي، يوم ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول، فيصيب مطار القاهرة الدولي في الواقع بينما يظن الطيارون البريطانيون أنهم قد ضربوا قاعدة جوية. ويعزف المسئولون عن السلاح الجوي المصري عن خوض المعركة. وتنسحب الطائرات المصرية إلى قواعد في الصعيد المصري، حيث سوف يتمكن الفرنسيون والبريطانيون من تدميرها لاحقًا، أو تنسحب إلى البلدان العربية المجاورة.

ولبضع ساعات، يبدو أن النظام الناصري يتذبذب حيال هذا الهجوم الذي لم يتوقعه. ويهيمن الارتباك في داخل السلطة ويميل البعض إلى الاستسلام. ويسترد عبد الناصر رباطة جأشه بسرعة. ويجري إصدار الأمر بسحب القوات من سيناء لتجنيبها الوقوع بين فكي كماشة القوات الإسرائيلية والقوات الفرنسية- البريطانية التي قد يتم إنزالها بين لحظة وأخرى. وفي حالة امتداد الاحتلال المعادي، سيجري الانتقال إلى حرب العصابات الحضرية وسيتجه النظام إلى العمل من تحت

الأرض. ومنذ الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني، تدعو الإذاعةُ المصرية الشعب إلى المقاومة الوطنية[71]. ويبدأ تخريب مرافق القناة، بإغراق السفن فيها خاصةً لمنع الملاحة فيها.

ويتحول انسحاب القوات المصرية من سيناء إلى هزيمة جزئية، لأنها تفقد عنصر قوتها الوحيد، ألاَ وهو الدفاع الاستاتيكي. ويقصف السلاحان الجويَّان الإسرائيلي والفرنسي القوات المصرية التي يختل نظام انسحابها. وإذا كانت تنجح، في معظمها، في الانسحاب إلى القناة[72]، فإن الخسائر ملحوظة ويسقط آلاف في الأسر (ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠). وفي عدد معين من الحالات، يبدو مما لا جدال فيه أن العسكريين الإسرائيليين قد أعدموا الأسرى فورًا، متذرعين، كما هي العادة في وضع كهذا، بعدم التمتع بإمكانات التحفظ عليهم. وتتراوح التقديرات بين بضع مئات وألفين[73]، ويبدو أن هذا المؤشر الأخير مبالغ فيه كثيرًا. وبين المسئولين المعلَنين عن هذه المجازر، نجد آرئيل شارون ورافاييل إيتان اللذين توليا فيما بعد مناصب سياسية وعسكرية كبرى.

وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتم احتلال الجانب الرئيسي من سيناء، فيما عدا شرم الشيخ. ويتّبعُ الهجوم الإسرائيلي محورين يلتقيان في اتجاه ضفاف البحر الأحمر ووسط سيناء. وفي ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتم الوصول إلى مضيق تيران وتسقط شرم الشيخ في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني.

ويبدأ احتلال قطاع غزة في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني[74]. وتعلن الإذاعة الإسرائيلية أن الجيش يعرف هوية الفدائيين وأن السكان المدنيين سوف يجري تحميلهم المسئولية الجماعية عن الهجمات ضد الإسرائيليين. وينجح نحو ١٥٠٠ فدائي وحارس حدود في الهرب باجتياز إسرائيل للوصول إلى الضفة الغربية حيث سيقوم الجيش الأردني بتجريدهم من أسلحتهم. وسوف يبقى ثلثهم في الضفة الغربية، بينما سينتقل الباقون إلى مصر بعد ذلك بعدة شهور، عن طريق سوريا. وفي غزة نفسها، يأسر الجيش الإسرائيلي ٤٠٠٠ من الفدائيين وحراس الحدود والجنود المصريين. وقد وقعت دزينات من الإعدامات الفورية للأسرى الفلسطينيين[75]؛ وجرى قتل ٢٧٥ مدنيًا فلسطينيًا خلال عملية تمشيط في خان يونس في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني. وفي ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، جرى قتل

٣٦ شابًا فلسطينيًا في معسكر اعتقال، و، في يوم ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، جرى قتل ما بين ٤٨ و١١٨ مدنيًا غير مسلحين خلال تحرك للجمهور في رفح. والحصيلة الشاملة للقتلى الفلسطينيين خلال مجمل فترة الاحتلال الإسرائيلي (إلى ٧ مارس/ آذار ١٩٥٧) تصل إلى رقم يتراوح بين ٩٣٠ و١٢٠٠ بين صفوف جماعة سكانية تتألف من نحو ٣٣٠٠٠٠ نسمة.

وكان بيرنز قد قرر سحب كل موظفي منظمة الأمم المتحدة في حالة وقوع حرب، وهو ما تم بالتعاون مع البحرية الحربية الأميركية.

والانتصار العسكري الإسرائيلي ساحق، لكنه سرعان ما سوف ينقلب إلى فشل سياسي.

تدويل الأزمة

تنعقد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورة استثنائية اعتبارًا من الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني. فيطلب دالاس وقفًا فوريًا لإطلاق النار مع الانسحاب إلى خطوط الهدنة. وتدعمه أغلبية قوية، لكن هذا ليس غير «توصية». وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن ليستر بيرسون، رئيس الوزراء الكندي، إنما يقترح تشكيل قوة فصل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للفصل بين المتحاربين. فتلقى هذه الفكرة، وإن كان لأسباب مختلفة، تأييدًا عامًا (فالبريطانيون يجدون فيها غطاءً مثاليًا لوجودهم في منطقة القناة). وتبدأ دراسة المسألة.

وفي تلك اللحظة، توقف الجيش الإسرائيلي على بعد ١٠ كيلومترات من القناة بموجب شروط الإنذار الفرنسي- البريطاني بينما تمركزت بقية القوات المصرية في هذا القطاع. ومن غير الوارد إرسال قوات متقدمة فرنسية- بريطانية إلى بور سعيد نظرًا إلى مقاومة المصريين المتوقعة، فلابد من أن تنتظر عمليةُ الإنزال وصولَ الجانب الرئيسي من القافلة القادمة من مالطة. أمَّا فيما يتعلق بالإسرائيليين، فبوسعهم أن يعلنوا، في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، عن احترامهم بالفعل لتوصية الجمعية العامة لأنهم يطبقون وقف إطلاق النار، وهو زعم غير دقيق من جهة أخرى، لأن المعارك مستمرة في قطاع البحر الأحمر. وكل ما يجري إنما يوضح زيف الإدعاء الفرنسي- البريطاني بالقيام بمهمة سلمية.

والسوفييت، الذين لا يزالون منشغلين بإغراق الثورة المجرية في الدم، لا يقدمون للعرب غير مساندة دبلوماسية. ويدرك الرئيس السوري القوتلي ذلك عندما يعبرون له عن رفضهم القيام بأي تدخل عسكري: ليس هناك أي اتصال ترابي بين الاتحاد السوفييتي والعالم العربي، وتركيا وإيران على حدٍّ سواء ينتميان إلى حلف بغداد ... [٧٦] وبالمقابل، فإن عبد الحميد السرَّاج، رئيس المكتب الثاني (وهو من مخلفات الانتداب الفرنسي...)، إنما يتجه إلى نسف خط أنابيب شركة بترول العراق، الذي يمر بسوريا، في عدة مواقع. ومع الإغلاق الفعلي للقناة، فإن الجانب الرئيسي من إمداد أوروبا بالبترول إنما يصبح عرضة للخطر. وخط أنابيب تابلاين، الذي ينقل البترول السعودي، يواصل العمل، لكن أحدًا لا يمكنه التنبؤ إلى متى. ومن جهة أخرى، فإن الملك سعود يوضح أنه لن يجري التصريح بتسليم أي شحنة من البترول لفرنسا وبريطانيا العظمى. وقد قطعت غالبيةُ البلدان العربية علاقاتها الدبلوماسية مع هذين البلدين. ويحتفظ لبنان بعلاقاته مع فرنسا بينما يحتفظ العراق بعلاقاته مع بريطانيا العظمى، لكن حكومة بغداد كانت قد قامت من الناحية العملية، وذلك تحت ضغط مكثف من جانب الرأي العام، بقطع كل اتصال بلندن[٧٧]. كما احتفظ الأردن بعلاقاته مع لندن، لكن وجود قوات عراقية وسورية على أرضه إنما يعني القيام بتحركات متكررة لدى الأطراف لكي لا يتسع نطاق الحرب.

وعبد الحكيم عامر مقتنع بأن الهجوم الفرنسي- البريطاني سوف يستهدف الإسكندرية ومن ثم يفضّل تعزيز الدفاع عن القاهرة بدلاً من إعداد خط دفاعي على ضفاف القناة. ولا يجري إبلاغ عبد الناصر بذلك إلاَّ في وقت متأخر. فلا يتسنى الشروع ببدء تنظيم مقاومة في بور سعيد إلاَّ في اللحظة الأخيرة. ونجد أنفسنا هنا حيال ضعف متكرر للنظام الناصري، يتمثل في تركِ السيطرة على الجهاز العسكري لعامر. وقد بذل مادحو عبد الناصر مجهودًا لا طائل من ورائه للإشارة إلى صواب تقديره، فهذا الحكم الثنائي الفعلي، والمرتبط بأصول النظام نفسها، سوف يكون أحد أسباب فشل مشروعه السياسي.

وعبد الناصر مدرك لاستحالة التدخل العسكري السوفييتي. وعلى الرغم من إبدائه عزمه على خوض معركة مقاومة شعبية ضد الغزاة، فإنه يوضح عبر

وسطاء أنه مستعد لقبول إرسال قوة فصل دولية[٧٨]. وحتى النهاية، يسعى أيزنهاور إلى ثني الفرنسيين والبريطانيين عن القيام بإنزالهم. ودالاس ليس هناك بعدُ لكي يسانده: فقد دخل المستشفى للتوِّ على وجه السرعة وسوف يكتشف أطباؤه أنه مصاب بالسرطان (٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦). ومن الواضح أن الموقف البريطاني هو الأضعف. فالعماليون يهاجمون سياسة إيدن بحميةٍ، ماضين إلى حد المطالبة بتغيير الحكومة. ورطانة المجادلات تدل ضمنيًا على تعارض وجهين للماضي القريب، وجه أولئك الذين كافحوا النازية حفاظًا على العظمة البريطانية ووجه أولئك الذين فعلوا ذلك باسم القانون والقيم الإنسانية أساسًا[٧٩]. وفي لندن، لا يتمتع إيدن بالاتحاد المقدس الذي يساند جي موليه في باريس. فالزعيم الاشتراكي الفرنسي قد حشد حوله تأييد الراديكاليين ومختلف القوى اليمينية في حين أن الشيوعيين قد عرَّضوا أنفسهم للإهانة جراء موافقتهم على التدخل السوفييتي في المجر. وفيما بعد، سوف يؤدي رفض بودابست ورفض السويس المزدوج إلى انبثاق يسار مستقل لكنه لن يكون ذا وزن كبير في المجال السياسي.

وفي تلك الأيام الرهيبة، لابد لأيزنهاور من أن يتخذ تدابير فورية لدرء الضرر. ومن غير الوارد تقديم العون للمجر، التي لا توجد لها، من جهة أخرى، أي حدود مشتركة مع أي بلد عضو في حلف شمال الأطلسي (النمسا بلد محايد، وهذا شرط لجلاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية عنه في عام ١٩٥٥). ويدخل الجيش الأحمر بودابست في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني. والشيء الوحيد الذي يمكن عمله هو فتح الحدود الغربية على اتساعها لاستقبال اللاجئين المجريين. وفيما يتعلق بالأزمة الثانية، توافق الجمعية العامة في اليوم نفسه، بأغلبية ٥٥ صوتًا في مقابل لا شيء مع امتناع ١٩ دولة عن التصويت، على تكوين قوة دولية مهمتها ضمان ومراقبة وقف العمليات العدائية. وتأخذ القوة اسم قوة الطوارئ الدولية. ويُعهد بقيادتها إلى الجنرال بيرنز ولن يكون لأي بلدٍ عضوٍ دائم في مجلس الأمن الحق في تقديم وحدات عسكرية إليها (وبشكل واضح، فإنه لن يكون هناك من وجود للسوفييت والفرنسيين والبريطانيين فيها). ويمتد هذا الحظر ليشمل البلدان أعضاء حلف شمال الأطلسي، على الأقل تلك المطلة على البحر المتوسط، وبلدان الكتلة الشرقية.

ويتمثل رد الفعل الأول من جانب الجنرال الكندي[٨٠] في المطالبة بتكوين قوة ضخمة نسبيًا يكون بوسعها فرض نفسها في الساحة، خلافًا لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وهو يعتبر هذه القوة قادرة على السيطرة على مجمل سيناء ضمن إطار انسحاب الإسرائيليين الذين لابد لهم من البقاء في قطاع غزة، وكل ذلك إلى أن يتم عقد الصلح. وسوف يكون بوسع إسرائيل الاحتفاظ بقطاع غزة بشرط موافقتها على عودة ٢١٠ ٠٠٠ لاجئ إلى أرضها، وبينهم جزء كبير قادم من مناطق مجاورة. وأول من تعرض تقديم وحدات للقوة هي كولومبيا ونيوزيلنده والنرويج. وفي ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، يُحَدِّدُ قرارٌ جديدٌ شروط مهمة قوة الطوارئ الدولية التي ستكون قوة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة لا قوة تعمل تحت راية الأمم المتحدة كما في كوريا. وسوف تعمل هذه القوة على الأرض المصرية، ومن ثم فسوف تكون بحاجة إلى موافقة الحكومة المصرية فمن غير الوارد أن تكون قوة احتلال. وبالمقابل، وبما أنها ليست موجَّهة للمرابطة في إسرائيل، فإن موافقة هذه الدولة الأخيرة ليست مطلوبة.

وعلى الرغم من ظرفٍ دبلوماسي غير مؤات بشكل متزايد باطراد، تواصل لندن وباريس عملياتهما العسكرية. وعدم وضوح الأهداف المبتغاة ظاهر للعيان. فلم يعد من الوارد الزحف على القاهرة للتوصل إلى تغيير النظام، والوارد هو مجرد احتلال القناة مع الحفاظ على أن يكون الضحايا المدنيون أقل ما يمكن. وفي فجر ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، يهبط المظليون الفرنسيون والبريطانيون الأوائل في بور سعيد. وتلك هي الخطة تيليسكوب.

ويتم بلوغ الأهداف المبتغاة، ليس دون مشكلات من جانب البريطانيين، الذين لا يحوزون تجربة الفرنسيين النارية ولا وحشيتهم. والاتصالات صعبة بين مختلف العناصر في الساحة ومع مركز القيادة. ويناوبُ المصريون بين المقاومة والتفاوض سعيًا إلى كسب الوقت. وهم يستأنفون القتال في المساء.

وصباح يوم ٦ يبدأُ القصفُ البحري الذي يسبق الإنزال. ويستولي الفرنسيون بسرعة على بور فؤاد على الضفة الآسيوية. وبالمقابل، تُعَدُّ المعارك أكثر حدة بكثير في منطقة بور سعيد الحضرية التي يقوم فيها البريطانيون بالعمليات. وبعد زوال عصر اليوم فقط، بعد «تطهير» المدينة، تبدأ القوات المشتركة زحفها على

طول القناة. وفي تلك اللحظة، يجري الإعلان عن وقف لإطلاق النار فجر الغد. وهيئة الإذاعة البريطانية هي التي تقدم هذه المعلومة قبل أن تتلقى تأكيدًا لها بعد ذلك بعدة ساعات. ويتواصل القتال على مدار الليل لتوسيع رأس الجسر.

ويأتي التقصير من جانب البريطانيين. ومنذ الساعات الأولى للعمليات، أوضح همرشولد للمندوبين الفرنسي والبريطاني أن ما يحدث إهانة للأمم المتحدة. ومن الواضح أن الحملة لن تجد أي مشروعية دولية وأن فرنسا وبريطانيا العظمى معزولتان تمامًا.

وفي واشنطون، في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، في عشية الانتخابات هذه، يتمثل الخوف الرئيسي في أن يصل «متطوعون» من الكتلة الشرقية إلى سوريا. وشبح حرب كوريا بـ«المتطوعين الصينيين» لخوضها إنما يلاحق صانعي القرار الغربيين. وبما أن الجانب الأكبر من إمداد أوروبا بالبترول قد توقف، فإن الشاغل الأول هو ضمان إمداد حلف شمال الأطلسي بتعبئة الموارد البترولية للولايات المتحدة ووسائط النقل المناسبة. وليس من الوارد إبلاغ فرنسا وبريطانيا العظمى بذلك، إذ سيجري استخدام البترول كأداة للضغط عليهما.

ولابد من التصدي فورًا للضغط السوفييتي الذي يظهرُ بعد سحق الثورة المجرية: إذ يجري إرسال رسالة أولى، تحمل توقيع بولجانين، رئيس الوزراء (خروشوف هو السكرتير الأول للحزب)، لاعتبارت بروتوكولية، إلى أيزنهاور لاقتراح تدخل أميركي- سوفييتي مشترك باسم الأمم المتحدة لإنهاء العدوان. والرسائل التالية من الكاتب نفسه يجري إرسالها إلى رؤساء الحكومات البريطاني والفرنسي والإسرائيلي..

والنبرة من أكثر النبرات تهديدًا. إذ يقال لإيدن:

إن مسألة قناة السويس لم تكن سوى ذريعة للعدوان الفرنسي- البريطاني لأن له غايات أخرى ترمي إلى ما هو أبعد بكثير. فلا يمكن إخفاء أن هذه الحرب هي في واقع الأمر وبالفعل حرب نهب عدوانية يجري شنها ضد الشعوب العربية بهدف تصفية الاستقلال القومي لدول الشرق الأوسط وبهدف استعادة نظام العبودية الاستعمارية الذي رفضته الشعوب.

ولا يمكن لشيء أن يبرر واقع أن القوات المسلَّحة لبريطانيا العظمى وفرنسا، وهما دولتان عظميان عضوان في مجلس الأمن، قد هاجمتا بلدًا لم يحصل على استقلال دولته إلاَّ مؤخرًا جدًّا ولا يحوز الإمكانات الكافية لتأمين الدفاع عن نفسه.

ففي أي وضع ستجد [بريطانيا] نفسها هي نفسها إذا ما قامت دول أعظم منهـا، تتمتـع بجميع أنواع أسلحة الدمار الحديثة، بالهجوم عليها ؟ ثم إن هذه البلدان يمكنها، ليس فقـط أن ترسل إلى ضفاف بريطانيا العظمى أساطيلَ حربية جوية- بحرية، بل أن تـستخدم إمكانـات أخرى، كالصواريخ. وإذا ما جرى استخدام الصواريخ ضد بريطانيا العظمى أو فرنسا، فمـن المؤكد أنكم ستصفون هذا العمل بأنه عمل من أعمال البربرية. ولكن، فيم يتميز هـذا العمـل عن هذا التحرك العدواني غير الإنساني الذي ارتكبته القوات المـسلَّحة لبريطانيـا العظمـى وفرنسا ضد مصر التي لا تزال عزلاء من السلاح ؟

إننا إذ نشعر بالقلق العميق من تطور الأحداث في الشرق الأوسط، وإذ نتوخى مصالح صون السلام العالمي، نرى أن حكومة بريطانيا العظمى يجب أن تنصت إلى صوت العقـل وتوقف الحرب ضد مصر. ونحن نناديكم، وننادي البرلمان وحزب العمال والنقابات والشعب البريطاني بأسره: أوقفوا العدوان المسلَّح، أوقفوا إراقة الدماء. فالحرب في مـصر يمكـن أن تمتد إلى بلدان أخرى وتتحول إلى حرب عالمية ثالثة.

ويستحق جي موليه تلقي الكلام نفسه مع فقرة إضافية تتعلق بواقـع انخـراط اشتراكيين في حرب استعمارية. والتهديد أكثر سفورًا في مخاطبة بن جوريون:

إن حكومة إسرائيل إنما تلعب على نحو إجرامي وعـديم المـسئولية بمـصير العـالم ومصير شعبها هي نفسه. فهي تزرع الكراهية لدولة إسرائيل بين شـعوب الـشرق، وهـي كراهية لا يمكنها إلاَّ أن تترك بصمتها على مستقبل إسرائيل، وتهدد وجود إسرائيل ذاته مـن حيث كونها دولة. والحكومة السوفييتية، المهتمة أساسًا بصون السلم والهـدوء فـي الـشرق الأوسط، تتخذ الآن تدابير لإنهاء الحرب ولكبح جماح المعتدين.

إننا نعرض أن تراجع حكومة إسرائيل موقفها قبل أن يكون الأوان قد فات لـذلك، وأن تضع حدًّا لتدابيرها العسكرية ضد مصر. إننا نناديكم وننادي البرلمان وعمال دولة إسـرائيل وشعب إسرائيل بأسره: أوقفوا العدوان ! أوقفوا إراقة الدماء ! اسحبوا جيوشكم مـن الأرض المصرية.

وبسبب الوضع الناشئ، فقد قررت الحكومة السوفييتية أن تطلب إلى سفيرها فـي تـل أبيب مغادرة إسرائيل والعودة إلى موسكو دون إبطاء. ونحن نأمل أن تفهم حكومة إسـرائيل تحذيرنا وأن تضعه في اعتبارها بالكامل.

ولأول مرة، تتخذ مسألة فلسطين ملمحها المنذر بنهاية العالم إذ تهدد بوقوع حرب عالمية ثالثة واستخدام الأسلحة النووية عند الاقتضاء. وحتى على الرغم من أننا إزاء «خدعة» بارعة، تمزج بين التهديد بإرسال «متطوعين» واستخدام الأسلحة النووية، وتأتي في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة قد قامت فيه بالمجهود الرئيسي[٨١]، فإنه يبقى مع ذلك أن الإشارة إلى احتمال استخدام هذه الأسلحة هي الإشارة الأولى في إطار الحرب الباردة، حيث إن البُعد الخاص بالسلاح النووي كان إلى ذلك الحين عنصرًا أساسيًّا في حساب علاقات القوة الدولية. وسوف يلعب هذا الحدث [التهديد السوفييتي] دورًا عظيمًا في التعجيل بتنفيذ البرنامج الفرنسي الخاص بحيازة السلاح النووي و، في الزخم نفسه، في التعجيل ببرنامج إسرائيل الخاص بحيازة مثل هذا السلاح.

إنشاء قوة الطوارئ الدولية

يرى أيزنهاور أن الموقف السوفييتي مناورة لصرف الأنظار عما حدث في المجر، إلاَّ أن بوسع هذا الموقف أن يكون خطِرًا إذا لم يجد نظام موسكو مفرًا من ذلك بالفعل. وحتى مع أننا لسنا على حافة حرب عالمية ثالثة، فإن الذريعة التي استخدمتها موسكو قد تسمح لها بإرسال «متطوعين» إلى سوريا ومصر لأنه لا يبدو أن النظام الناصري يوشك على الانهيار. وسوف تتمثل الاستراتيجية الأميركية في العمل على كسب الوقت من خلال تجنب الردّ الفوري وإن كان مع تعزيز عناصر الأسطول السادس الموجودة في شرقي البحر المتوسط. وينتظر الأميركيون تراجع بريطانيا العظمى، فهي لا تحوز الإمكانات المالية التي تتطلبها سياستها.

ولا يسع الحكومة البريطانية أن تجيز لنفسها إنهاء قابلية تحويل الجنية الاسترليني ولا خفض قيمته، فهذا من شأنه أن يعني انتهاء كتلة الاسترليني (ومن ثم ضرورة شراء البترول بالدولارات). والحال أن سوق صرف العملات إنما تشهد في الأسبوع الذي يتلو الإنذار الفرنسي- البريطاني مبيعات ضخمة للجنيه مقابل الحصول على الدولارات[٨٢]. ويبدو أن ماكميلان، وزير المالية، قد لجأ، في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، إلى تضليل بقية أعضاء الحكومة البريطانية عمدًا إذ قَدَّمَ

مؤشرات أعلى ثلاثة أضعاف من الأرقام الفعلية الدالة على انخفاض احتياطيات بنك انجلترا من العملات الأجنبية القابلة للتحويل (٢٨٠ مليون دولار بدلاً من ٨٥ مليون). وهذا الرجل الذي اتخذ موقف الصقر في بداية الأزمة يبدو أنه قد أدرك المخاطر التي تتعرض لها بلاده. والرأي العام منقسم انقسامًا عميقًا، والعلاقاتُ الخاصةُ مع الولايات المتحدة مهدَّدةٌ بالدمار والكومونويلث يدخل في مسالك الانشقاق (فأستراليا وحدها هي التي تؤيد بريطانيا العظمى)، وحملة السويس ليست لها غايات سياسية واضحة. ثم إن ماكميلان قد ظهر، مؤخرًا، كمنافس خطير لإيدن في قيادة حزب المحافظين.

وأيزنهاور عازم على تقديم العون لحلفائه في شرقي البحر المتوسط إذا ما تعرضوا لهجوم من جانب السوفييت، لكنه ليس مستعدًا لإعلان ذلك. فيجري إرسال طائرات الـ U-2 للتحليق فوق سوريا لرصد أي حشود محتملة لـ«المتطوعين» السوفييت. وبريطانيا العظمى، بما أنها قوة نووية، تملك إمكانات الردع الضرورية للاتحاد السوفييتي. والحال أن الرفض الأميركي للتصريح بدفع قرض من صندوق النقد الدولي لتقديم العون إلى الجنيه الاسترليني، ومسألة الإمدادات البترولية وانقسام الرأي العام البريطاني الذي يمتد إلى داخل حزب المحافظين إنما تؤدي كلها إلى ميل الميزان لصالح وقفٍ لإطلاق النار. فيتخذ إيدن قرارًا بذلك دون أن يبلغ الفرنسيين به.

وفي باريس، نظرًا لغياب إمكانات الردع، يسود الانزعاج جرَّاء التهديد باستخدم السلاح النووي. فيجري اللجوء إلى السفير الأميركي الذي يأخذ ثأره بتأكيده على أن الحماية الأميركية مرجَّحة، إلاَّ أنه لابد من انتظار نتائج الانتخابات قبل التمكن من تقديم رد إيجابي ... وفي واشنطون، يجري الكلام بشكل أوضح. فهوفر، القائم بأعمال دالاس، يوضح لسفير فرنسا[٨٣]:

لإعادة القطار إلى القضبان، لا يرى غير حل واحد: أن تقبل الحكومتان الفرنسية والبريطانية فورًا ودون أي لبس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمصر. وقد أوضح السيد هوفر أن المطلوب هو الوقف الفوري لإطلاق النار وانسحاب القوات وتكوين قوة شرطة دولية.

ويرى موليه أن إيدن بسبيله إلى التراجع وأنه مضطر إلى أن يحذو حذوه. وهو يبالغ في تقدير مدى تقدم القوات على طول القناة ويقبل وقف إطلاق النار مطالبًا قواته بالتقدم إلى أبعد مسافة ممكنة، حتى ولو حدث تأخر في التطبيق الملموس لوقف إطلاق النار. وليست لديه أي فكرة عن تداخل القيادتين الفرنسية والبريطانية في اتخاذ القرار وتطبيقه في الساحة. وهناك رغبة بالفعل في إسقاط كتيبتين من المظليين الموجودين في قبرص، إلاَّ أنه لابد من الحصول على موافقة البريطانيين على ذلك. ويُوحَى للجنرال ماسو، الذي يتولى القيادة في الساحة، بعصيان الأوامر الصورية التي يتلقاها، وكل ذلك يتم بشكل ضمني(٨٤). وبما أن الموعد المحدَّد لوقف إطلاق النار هو الساعة الثانية صباحًا بالتوقيت المحلي، فإنه يمكن الفوز بساعة إضافية بالفعل للوصول إلى مشارف القنطرة. ولا تسيطر القوات المشتركة إلاَّ على المنفذ البحري للقناة على البحر المتوسط.

وفي اللحظة نفسها تقريبًا، تتضح نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني. فهي تعبر عن فوز أيزنهاور الذي يحصل على ٣٥ ٥٨١ ٠٠٣ أصوات في مقابل ٢٥ ٧٣٨ ٧٦٥ صوتًا لستيفنسون. ومن زاوية التفويضات، يُعَدُّ الفارق أكثر إثارة: ٤٥٧ لأيزنهاور في مقابل ٧٣. وبالمقابل، يخسر الجمهوريون الأغلبية في المجلسين [النواب والشيوخ].

وفيما يتعلق بمصر والشرق الأوسط، توضح واشنطون جيدًا أن الأولوية المطلقة إنما تتمثل في سحب قوات الغزو. وإذا كان الفرنسيون والبريطانيون يحوزون «أرضًا للمساومة عليها» بالفعل، فإن هذه الأرض إنما تُعَدُّ بالغة الهشاشة من الناحية العسكرية وذلك بقدر ما أنهم عاجزون عن إقامة قاعدة جوية فيها. فهم يعتمدون على قبرص، التي تُعَدُّ جد بعيدة بحيث لا يمكنها تأمين دفاع فعلي، وحاملات طائراتهم معرضة بشكل متزايد لتقلبات شتاء البحر المتوسط الذي يقترب. ومن المؤكد أن الفرنسيين يرسمون خطة جديدة للاستيلاء الكامل على القناة، بيد أن الظرف السياسي إنما يحول دون تنفيذها. ويجري التشبث بفكرة تحويل قوات الاحتلال إلى قوات دولية، لكن هذا مستبعد تمامًا. والحل الوحيد لإنقاذ ماء الوجه هو تسليم المنطقة المحتلة لقوة الطوارئ الدولية ما أن تكون هذه الأخيرة قد تشكلت بالفعل. وبالنسبة للندن، لابد من التضحية بالقليل لئلا تخسر الكثير ولابد

من إنقاذ ما قد يكون موجودًا لا يزال من النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. والمسألة ليست مطروحة بالشكل نفسه بالنسبة لباريس التي فقدت كل شيء في المنطقة، حيث وجهت عملية السويس الضربة القاضية في سيرورة دشنتها حربُ الجزائر. واعتبارًا من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، لم يعد هناك في المشرق العربي غير موقعين دبلوماسيين فرنسيين، بيروت والقدس. وفي هذه الحالة الأخيرة، يتم تقديم أوراق الاعتماد إلى حاكم القدس، الكيان المنفصل التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وهو خرافة حقوقية أكل الدهرُ عليها وشرب.

وإيدن، الذي يعاني من مشكلات صحية مزمنة، مرهق تمامًا. وقد أدرك أن أيزنهاور يرفض مقابلته لمناقشة أمور الشرق الأوسط. وفي ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، يأمره أطباؤه بالخلود إلى الراحة في بلد حار ويقبل عرض إيان فليمنج (مؤلف روايات جيمس بوند) بأن يضع تحت تصرفه عزبته في جامايكا. وهو يجد نفسه معزولاً تمامًا عن العالم اعتبارًا من ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني وإن كان يبقى رئيسًا للوزراء من الناحية الشكلية، بينما تتمتع الحكومة بقيادة جماعية. ويضع ماكميلان نفسه على الفور في مركز المحاور الرئيسي للولايات المتحدة.

والقناة مغلقة تمامًا. فالمصريون لا يسمحون ببدء أعمال إعادةً تهيئتها للملاحة إلاَّ بعد جلاء قوات الغزو. وإنشاء قوة الطوارئ الدولية عمل ارتجالي عمتاز سوف يصبح فيما بعد نموذجًا لإنشاء قوات أخرى من هذا النوع. وكان قد تم الاتفاق على تكوينها بالتنسيق مع مصر. وهي تشمل وحدات من عشرة بلدان: البرازيل، كندا، كولومبيا، الدانمرك، فنلنده، الهند، إندونيسيا، السويد، يوغوسلافيا، النرويج. ويعمل ضباط هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة كهيئة أركان مؤقتة قبل أن تتزود القوة بجهازها الخاص. ويتم حشد العتاد عن طريق تنازلات مختلفة قادمة من بلدان مختلفة، بما في ذلك تنازلات عن العتاد من جانب قوات الاحتلال الفرنسية- البريطانية. وقد لعبت كندا والولايات المتحدة دورًا كبيرًا في هذا المجال. والحال أن بيرنز، وقد حصل على كمية من خوذات الجيش الأميركي، قد أمر بطلائها باللون الأزرق، لون علم منظمة الأمم المتحدة، مخترعًا بذلك تعبير «الخوذات الزرقاء» لتسمية قوات منظمة الأمم المتحدة - وفيما بعد، سوف تتزود هذه القوات ببيريهات زرقاء.

ويكثف عبد الناصر من تطميناته للأميركيين[٨٥]. فمن غير الـوارد الـسماح بإقامة قواعد سوفييتية على الأرض المصرية. بل إنه قد رفض قدوم «متطـوعين سوفييت» (ولا يبدو من جهة أخرى أن موسكو قد عرضت عليه ذلك) وهو لا يريد لبلده أن يصبح «كوريا ثانية». وحتى لا يصيب الأميركيين بالكمد، فإنه مستعد لأن ينسب كل مأثرة المعارك إلى المقاومة المصرية والعربية ولـيس إلـى التحـرك السوفييتي ...

وبينما يُعِدُّ الفرنسيون لا يزالون عملية تهدف إلى الاستيلاء على القناة كلهـا في يوم واحد، يقبل البريطانيون، في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، سحب كتيبة مـن قواتهم وقدوم سريَّة نرويجية من قوة الطوارئ الدولية. ويقدم ماكميلان هذا القـرار للأميركيين بوصفه لفتة من شأنها السماح ببدء أعمال تهيئة القناة للملاحة ومناقـشة تسويةٍ إسرائيليةٍ- عربية[٨٦]. والواقع أن لندن تعرف تمامًا أن من المستبعد فـرض تسوية من الخارج وأن المعنيين، إذا ما تُركوا لأنفسهم، سوف يقعون من جديد فـي المآزق التي وقعت فيها لجنة التوفيق. ثم إنه إذا كان الفرنـسيون يـسيطرون دون مشكلة على منطقة بور فؤاد على الضفة الآسيوية، فإن البريطانيين إنما يواجهـون مصاعب أكثر بكثير في مدينة بور سعيد، التي يزيد عدد سكانها عن عـدد سـكان بور فؤاد عشر مرات (١٦٠ ٠٠٠ نسمة) حيث يقوم المصريون بتسريب المقاتلين والأسلحة، وحيث تعتبر «المدينة العربية» (خلافًا لـ«المدينة الأوروبية») في حالة عصيان بالفعل.

واعتبارًا من ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، يبدأ البريطانيون في تنظيم الجـلاء بينما يحاول الفرنسيون العثور على ذرائع لتأخيره. وفي النهاية، يـضطرون إلـى قبول المحتوم ويتم تحديد الموعد النهائي بأنه ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول. وفي اليوم المذكور، يجري تسليم المواقع الأخيرة التي كانت تحت السيطرة إلى رجـال قـوة الطوارئ الدولية. والخسائر البشرية على الجانب الفرنسي- البريطاني هزيلة: ١١ قتيلاً على الجانب الفرنسي و٢٢ قتيلاً على الجانب البريطاني[٨٧]. أمَّـا التقـديرات المتعلقة بالخسائر المصرية فقد كانت محل جدل لوقت طويل، لاسيما أنها خـسائر بين صفوف المدنيين بالأخص. وبحسب تحقيق يعتبر جادًّا ومستقلاً، فلابـد أنهـا

تتراوح بين ٧٥٠ و ١٠٠٠ قتيل، وهو رقم ضخم بالنسبة لعملية وصِفت رسميًا بأنها عملية حفظ للسلام[٨٨].

وترتفع الخسائر الإسرائيلية إلى ١٧٦ قتيلاً وأسير واحد[٨٩].

الفصل الثامن

زمن مبدأ أيزنهاور

" وهكذا لم تصبح هذه المحاكمة مسرحيةَ البتَّةَ، بل أصبحت استعراضًا. وقد خَطَّط بن جوريون لذلك منذ البداية. فعبرها تم تقديم «دروس» وَجَّهَهَا بن جوريون إلى اليهود وإلى المسيحيين، إلى الإسرائيليين وإلى العرب، باختصارٍ، إلى العالم بأسره. وكان على هذه الدروس التي يجب استخلاصها من استعراضٍ واحدٍ وحيد أن تكون مختلفة بحسب من سيتلقونها. وكان بن جوريون قد لَخَّصَهَا قبل بدء المحاكمة في سلسلة من المقالات الرامية إلى توضيح السبب في قيام إسرائيل باختطاف آيخمان.

" فهناك درس للعالم غير اليهودي: «نَوَدُّ أن نوضح لجميع بلدان العالم كيف أن ملايين من البشر، لأن المقادير شاءت أن يكونوا يهودًا، وأن مليون رضيع، لأن المقادير شاءت أن يكونوا يهودًا، قد جرى قتلهم على أيدي النازيين». أو أيضًا، بحسب صحيفة دافار، لسان حال حزب الماباي الذي يقوده السيدُ بن جوريون: «ليعلم الرأي العام العالمي: إن ألمانيا النازية لم تكن المسئول الوحيد عن إبادة ستة ملايين من اليهود الأوروبيين». أو أيضًا، بحسب التعبير الذي استخدمه السيدُ بن جوريون نفسه: «نَوَدُّ أن تعرف جميع بلدان العالم ذلك ... وأن تشعر بالعار بسببه». وفيما يتعلق بيهود الدياسپورا، كان عليهم أن يتذكروا أن اليهودية، «التي يرجع قدمها إلى أربعة آلاف عام»، قد «واجهت» دومًا «عالمًا مُعَاديًا» بجسدها على «إبداعاتها الروحية وتوخياتها الأخلاقية وطموحاتها الخلاصية» ؛ وأن اليهود كانوا قد انحطوا إلى درجة أنهم مشوا إلى لقاء الموت مشيَ خرافٍ إلى السلخانة، وأن قيام دولة يهودية هو وحده الذي سمح لليهود بأن «يردوا الصاع بالصاع» – وهو ما فعلوه خلال حربهم في سبيل الاستقلال وفي مغامرة السويس وفي الحوادث التي كانت تتعاقب بشكل يكاد يكون يوميًا على حدود إسرائيل. وإذا كان يجب إظهارُ اليهود الباقين خارج إسرائيل على الفارق بين بطولة الإسرائيليين وخنوع اليهود الذليل، فإن هناك أيضًا درسًا لليهود الموجودين في داخل إسرائيل: «فجيل الإسرائيليين الذي شَبَّ بعد الهولوكوست» قد جازف بفك عُرى أواصره بالشعب

اليهودي و، ضمنيًا، بتاريخه هو «ويجب أن تتذكر شبيبتنا ما جرى للشعب اليهودي. ونحن نوَدُّ أن تَعْرِفَ الوقائع الأكثر مأساوية في تاريخنا». وجرى، أخيرًا، تقديم أحد أسباب مثول آيخمان أمام محكمة: «الكشف عن نازيين آخرين – وتسليط الضوء، مثلاً، على العلاقات بين النازيين وبعض القادة العرب». "

حَنَّه أرندت، **آيخمان في أورشليم**، باريس، فوليو إستوار، ١٩٩٧ ص ص ٢٠ – ٢٣ [بالفرنسية].

يُشَكِّلُ جلاءُ الفرنسيين والبريطانيين فاصلاً في أزمة السويس. وكما أن الهجوم الثلاثي كان قد جرى تحديد موعده على ضوء موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، فإن تصفية الأزمة إنما ترتبط أيضًا وثيق الارتباط ببدايات الإدارة الثانية لأيزنهاور الذي يضع «مبدأً» جديدًا وإن كان يعمل بنشاط من أجل تحقيق انسحاب إسرائيلي. والحال أن مسلسل المواجهة مع القومية العربية والذي كان قد بدأ في ربيع عام ١٩٥٦ إنما يستمر إلى عام ١٩٥٨، ثم تتلوه تهدئة نسبية.

وإذا كانت مفاهيم إدارة أيزنهاور تستمد وحيها على نحو مباشر من اعتبارات جيوسياسية في إطار الحرب الباردة وإذا كانت الولايات المتحدة تُثَبِّتُ روزنامتها لوقتٍ على الأقل، فإن ما ينبئ بما سيحدث في المستقبل هو الإيقاع الخاص للتطورات الداخلية. فبين عامي ١٩٥٧ و١٩٦١يتشكل بشكل موازٍ انبثاق محورية إبادة يهود أوروبا وبوادرُ النهضة الفلسطينية ويغذي كُلٌ منهما الآخر بشكل جزئي.

الجلاء الإسرائيلي

لم تكن إدارة أيزنهاور ميَّالة ميلاً خاصًّا إلى تأييد القومية العربية. وقسوتها حيال حلفائها الأوروبيين خلال أزمة السويس إنما ترجع إلى اعتبارات جيوسياسية، فسياستهم كانت تهدد بأن تقود إلى رمي العالم العربي، بل العالم الثالث، في أحضان المنظومة السوفييتية. يضاف إلى ذلك شعور إدارة أيزنهاور بأنها قد تعرضت للخديعة، وهو شعور زاد من حدته توافقُ الأحداث من الناحية الزمنية مع الانتخابات الرئاسية الأميركية. وتتمثل أولويات الساعة في استعادة العلاقات عبر

الأطلسية وإنجاز التسوية الفورية للأزمة بالتوصل إلى الانسحاب الإسرائيلي ومواجهة المشكلة المزعجة كالعادة والتي يمثلها عبد الناصر.

والشيء الأيسر هو استعادة العلاقات عبر الأطلسية، بمجرد إنجاز الجلاء الفرنسي - البريطاني. والحاصل أن انسحاب إيدن النهائي من الحياة السياسية في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧ وحلول ماكميلان محله، وهو رفيق سلاح لأيزنهاور في الشمال الأفريقي خلال الحرب العالمية الثانية، إنما يسمحان باستعادة العلاقات الخاصة بين البلدين. أمَّا فيما يتعلق بالجمهورية الفرنسية الرابعة، فإنها تغرق أكثر فأكثر في حرب الجزائر مع بدء معركة الجزائر العاصمة.

وتمثل إسرائيل مشكلة أصعب. فبن جوريون، الذي أسكره انتصار أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، يكتشف لنفسه كميات من الحقوق التاريخية في شبه جزيرة سيناء، وهي «حقوق» تبدأ من هبوط الوصايا العشر من السماء وتمتد إلى وجود ممالك يهودية قزمية في تلك المنطقة خلال أواخر العصر القديم. وهو يذهب إلى أن سيناء لا تنتمي لمصر، وأن من غير الوارد أن يرابط جيش أجنبي، أيًا كان اسمه، في أرض إسرائيل أو في أي أرض تحتلها إسرائيل. وهو يتحدث حديثًا غنائيًا عاطفيًّا عن إقامة «مملكة إسرائيل الثالثة». وقد جاءت اليقظة من أحلام اليقظة هذه مجيئًا مفاجئًا مع صدور قرارات الجمعية العامة التي وافقت عليها الولايات المتحدة بهمَّةٍ والتي تطلب انسحابًا إلى خطوط الهدنة.

وقد حاول بن جوريون مراوغة الأحداث. فهو يذهب إلى أنه بما أن إسرائيل قد شطبت على اتفاقية الهدنة، فإنه لم يعد هناك وجود لخطوط هدنة. وهو يرى أن الدولة العبرية لابد لها من الاحتفاظ بالسيطرة على مضيق تيران وقطاع غزة. لكن التهديد بالعقوبات الأميركية واضح، وإن كان يتم التعبير عنه بشكل دبلوماسي. وفي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتعهد بن جوريون بانسحاب كامل، ولكن ضمن إطار اتفاق «مرضٍ» مع الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بقوة الطوارئ الدولية. وهو يسعى إلى كسب الوقت والإبقاء بصفة مستديمة على جزء على الأقل من مكاسب الغزو. وهكذا فإن جميع العلامات الفاصلة بين الأرض الإسرائيلية وقطاع غزة إنما تجري إزالتها منذ الأيام الأولى للاحتلال[1]. وكلما تأخر الفرنسيون والبريطانيون في الجلاء، سيكون مركز إسرائيل أقوى.

والحال أن أبا إيبان كان قد أصابه الهلع، في واشنطون، من حزم إدارة أيزنهاور ومن عجز جماعات الضغط الموالية لإسرائيل عن التأثير على الانتخابات الرئاسية. وبالمقابل، سوف يتولى الكونجرس المنتخب الجديد مهامه في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧. والديموقراطيون يتمتعون بالأغلبية في مجلسيه، وليندون ب. جونسون[٢]، زعيم الديموقراطيين في مجلس الشيوخ، نصيرٌ سافرٌ لإسرائيل. وسوف يجري العمل بشكل مكثف للتأثير على البرلمانيين الأميركيين سعيًا إلى تغيير علاقة القوى مع إدارة أيزنهاور. وعلى الرغم من أن جولدا ميئير، بوصفها وزيرة للشئون الخارجية، قد انضمت إلى إيبان في نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة، فإن السفير الإسرائيلي إنما يراسل بن جوريون مباشرة ويحاول التأثير عليه بحيث يمضي في اتجاه سياسة أكثر اعتدالاً (من حيث الشكل على الأقل بالفعل).

وفي الساحة، تتمثل المسألة الرئيسية في طبيعة وضعية قوة الطوارئ الدولية. فمصر قد قبلت وجودها، وإن كان مع الاعتراف لمصر بحقها في الاحتفاظ بسيادتها الكاملة على سيناء. وقد عقد همرشولد مع عبد الناصر اتفاقًا سُمِّيَ باتفاق «النوايا الحسنة»، وهو اتفاق يعترف لمصر بالحق في طلب انسحاب قوة الطوارئ الدولية من أراضيها والتي تنبني مرابطتها فيها على قبولها قرارات الجمعية العامة الصادرة في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، وهو ما قد يعني أن أي انسحاب إنما يجب أن يخضع للسؤال ذي الأولوية والذي يتمثل في معرفة ما إذا كانت قوة الطوارئ الدولية قد أنجزت مهمتها أم لا، ومن ثم دعوة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للنظر في هذا الموضوع. ونجد أنفسنا هنا إزاء تشابكات للنصوص والإحالات، ومن هنا الإشارة إلى «النوايا الحسنة» للسماح بتطبيقها.

وبما أن همرشولد قد نجح في الحصول على موافقة عبد الناصر، وبعد أن مارس الحدَّ الأقصى من الضغط على الفرنسيين والبريطانيين لإرغامهم على الانسحاب من مصر، فإنه، واثقًا كالعادة من تأييد الولايات المتحدة النشيط له، إنما يكثف جهوده لإرغام الإسرائيليين على الانسحاب بدورهم. وسوف يتمثل تاكتيكه في التركيز على كل مرحلة من مراحل تطبيق العملية مع إرجاء المطالب الإسرائيلية إلى ما بعد. وفي حالة الرفض، سيجد الإسرائيليون أنفسهم مهدَّدين

بإحالتهم إلى المثول أمام الجمعية العامة التي من شأنها أن تتخذ قرارات سلبية بالنسبة للدولة العبرية. ويرى الأمين العام للأمم المتحدة أن الهجوم الإسرائيلي عدوان لا لبس فيه ولا يمكن لمن ارتكبه أن يخرج منه بأي مكسب. واستعادة الوضع القائم له الأولوية على عقد اتفاقات جديدة، وهي اتفاقات أصبحت من جهة أخرى أكثر صعوبة بسبب الشطب الإسرائيلي على اتفاقية الهدنة والذي يسد أي قناة مباشرة للمحادثات بين الإسرائيليين والمصريين تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. ويتعزز مركز الوسطاء من جَرَّاء ذلك. ويخامر الدبلوماسيين الإسرائيليين الانطباع بأنهم إنما يتعرضون في منظمة الأمم المتحدة لركلة «بولدوزر»[٣] حتمية ولا يسعهم سوى التراجع وإن كان مع تكثيف المناورات التسويفية.

وفي ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلن إيبان رغبة حكومته في سحب قواتها مسافة ٥٠ كيلومترًا عن القناة. وذلك على أساس ترك تطبيق هذا الانسحاب للعسكريين، ومن ثم لمحادثات بين دايان وبيرنز. والحال أن الجنرال الكندي، المهتم قبل أي شيء آخر ببورسعيد، لا يحث على انسحاب فوري للإسرائيليين، وإن كان يوضح أنه لا يملك إمكانات نزع سلاح لاحق لسيناء. ومنذ البداية، يترافق الانسحاب الإسرائيلي مع سياسة أرض محروقة، فيجري التدمير المنهجي لكل المرافق المدنية، خاصة مرافق المواصلات (الطرق، السكك الحديدية) كما يجري زرع حقول ألغام لتأخير وصول قوة الطوارئ الدولية. ويبرر إيبان هذه السياسة بالحديث عن ضرورة الاحتماء من خطر عدوان مصري جديد. وهذه أيضًا هي المرة الأولى التي يجري فيها القيام على نطاق واسع بتنفيذ عمل تدميري للمرافق المدنية، حيث إن سياسة الأرض المحروقة تشكل عنصرًا رئيسيًا في المذهب العسكري الإسرائيلي الذي لا يصاغ بشكل مُعلَنٍ تفاديًا لوقوع احتجاجات دولية عليه[٤].

وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول، وبما أن بن جوريون لا يحصل لا يزال على شيء، فإنه يقرر وقف الانسحاب عن نصف سيناء، أي عن المنطقة الممتدة من العريش إلى شرم الشيخ، وذلك سعيًا إلى الاستفادة من توقف المحادثات الدبلوماسية بسبب أعياد نهاية السنة. فتوجه إليه واشنطون في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول[٥] دعوة إلى الامتثال موضِّحةً له أن اتفاق الهدنة لا يزال قائمًا، من الناحية

القانونية، وأن أي طرف من الطرفين لا يملك سلطة إلغائه وأن صلاحيته وسريان مفعوله يمتدان إلى حين التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وتُرَكِّزُ الدبلوماسيةُ الإسرائيلية جهودها على الوضعية القادمة لقطاع غـزة. فمن الناحية الحقوقية، لا تنتمي هذه الأرض لمصر. وفي لقاء متوتر مـع فوسـتر دالاس، عرضت إسرائيل أن تأخذ على عاتقها مسئولية إدارة السكان «الأصـليين» إلى جانب «جزء من اللاَّجئين»، وهي صيغة غامضة غموضًا خاصًّا لأنها لا تشير إلى أين يمكن أن يذهب الجزء الآخر[٦]. فيشدِّدُ دالاس علـى ضـرورة أن تكـون لإسرائيل علاقات صداقة مع جيرانها وذلك لضمان بقاء إسرائيل هي نفسها. وهـو يقول إن ما حدث مؤخرًا إنما يؤجل إمكانيةً كهذه إلى جيلٍ قادم. فتنفي جولدا ميئير أي مسئولية لإسرائيل عن التوترات مع الدول العربية. وهي تقول إن هذه الـدول هي التي ترفض وجود دولة إسرائيل. فيردُّ دالاس على ذلك بأنه، لـو كـان هـذا صحيحًا، لكان من شأن كراهية العرب لإسرائيل أن تكون قـد تراجعـت خـلال الأعوام العشرة الأخيرة. وفيما يتعلق بتسوية المسائل الجارية، يحيل دالاس ميئيـر إلى همرشولد. ففيما يتعلق بغزة، لا تملك الولايات المتحدة فكرة دقيقة وذلك بسبب تعقد المشكلة. وهو يعترف بأنها ليست أرضًا مصرية، إلاَّ أنها لا تندرج أيضًا فـي داخل خطوط الهدنة الإسرائيلية.

ويرى بن جوريون في هذا الكلام منفذًا ممكنًا، فهو يُشَدِّدُ، في لقاء مع السفير الأميركي في تل أبيب، في ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول[٧]، على عدم انتمـاء غـزة لمصر. كما يطالب بحرية الملاحة في مضيق تيران مع الحفاظ على وجود قـوات إسرائيلية طالما أنه لن تكون هناك ضمانات دولية فعالة، وهو يطالب أيضًا بإنهـاء إغلاق قناة السويس في وجه السفن المتجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها.

وبعد دعوة أميركية جديـدة إلـى الامتثـال، يجـري اسـتئناف الانـسحاب الإسرائيلي. ففي ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧، يسلم الإسرائيليون العريش لقـوة الطوارئ الدولية. وفي يوم ٢٢ يناير/ كانون الثاني، يصل الجيش الإسرائيلي إلـى الحدود الدولية، لكنه يحتفظ كالعادة بقطاع غزة وشرم الشيخ. والأهداف الإسرائيلية يتم التعبير عنها علانية في خطاب ألقاه بـن جوريـون فـي ٢٣ ينـاير/ كـانون

الثاني[٨]: ضمانات لحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس ووجود إسرائيلي في غزة:

بالنظر إلى الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا تنوي إسرائيل البتة إبقاء قوات مسلَّحة في قطاع غزة. لكن إسرائيل، وذلك لما فيه خير سكانها وخير جيرانهم، يجب أن تبقى في هذه المنطقة بينما سيكون من الواجب قيام علاقات مناسبة بين الإدارة الإسرائيلية والأمم المتحدة. وسوف تعمل الإدارة الإسرائيلية على كفالة الأمن في داخل القطاع عن طريق قوات شرطة، وسوف تواصل تنمية الإدارة الذاتية للمدن والقرى وتولّي المسئولية عن الخدمات العامة: الصحة، التعليم، الكهرباء، الري، المواصلات، الزراعة، التجارة والصناعة، وسوف تبذل إسرائيل جميع الجهود الممكنة والضرورية لانتزاع الستين ألف شخص عديمي الموارد والذين يقيمون في قطاع غزة من حياتهم البائسة الحالية وسوف تساعد على أن تكفل لهم ظروفًا معيشية لائقة ومستوى معيشة مناسبًا. والحال أن الإدارة الإسرائيلية في غزة سوف تكون المثال الأول لتعاونٍ إسرائيلي – عربي يتم بدعمٍ من الأمم المتحدة.

أمّا فيما يتعلق باللاَّجئين فهو يرى توطينهم في سيناء ضمن إطار مشروع إنمائي واسع تموله الأمم المتحدة. ومن الواضح تمامًا، في تفكير بن جوريون، أن من المستحيل ضم قطاع غزة، وذلك بسبب مسألة دمج ٣٠٠ ٠٠٠ من السكان العرب. وهو يسعى إلى صيغة للسيطرة من دون ضم ويجد هذه الصيغة في نوع من الوصاية المشتركة بين إسرائيل والأمم المتحدة.

مبدأ أيزنهاور[٩]

بمجرد انقضاء الشواغل الملحة الأولى، تستأنف إدارة أيزنهاور تقييم الوضع في الشرق الأوسط. وبحكم أنها لا تزال تعتبر النظام الناصري نظامًا معاديًا بل وخطرًا على المصالح الغربية، فإن عبد الناصر إنما يظل العدو الذي تجب مكافحته. ولن يجري السعي إلى اغتنام فرصة الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة في الأزمة لتحسين العلاقات مع مصر. وإنما تجري العودة إلى سياسة الخطة أوميجا. فلمواجهة نفوذ مصر، ستجري إقامة تعاون كامل مع البريطانيين، الذين يتمتعون لا يزالون بعدد معين من الأرصدة في المنطقة، وسيجري الاعتماد

على الأنظمة العربية المحافظة. وهذه المرة، سوف تنخرط الولايات المتحدة انخراطًا مباشرًا في إدارة الملف. وقد جرى التفكير في البداية في العربية السعودية كشريك إقليمي أول وذلك بتوضيح مخاطر الهيمنة المصرية للملك سعود، لكن هذا الأخير، على الرغم من شعوره بأن الالتفاتات الأميركية إليه تعد مصدر إطراء له، إنما يبدو متحفظًا في مواجهة مصر. فيبدو العراق بوصفه شريكًا أفضل، إلاَّ أن دراسة الموضوع تقود إلى التخلي عن فكرة العمل على انضمام الولايات المتحدة إلى حلف بغداد. فجماعات الضغط الموالية لإسرائيل من شأنها أن تعترض على ذلك وسوف يكون من المستحيل حشد أغلبية ثلثين في الكونجرس للموافقة على هذا الانضمام. فيجري التوجه إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع الملكيات العربية على أمل أن يؤدي ذلك إلى عزل مصر وإلى تكوين ائتلاف مُوالٍ للأميركيين.

وللحصول على إمكانات تنفيذ سياسة كهذه، فمن الضروري الحصول على موافقة الكونجرس الجديد الذي يجتمع في ٥ يناير/ كانون الثاني. وفي رسالة موجَّهة إلى المجلسين المجتمعين معًا، يطلب أيزنهاور التصريح بالعمل على مساعدة بلدان الشرق الأوسط والتعاون معها وتقديم مساعدة عسكرية لها وإتاحة سلطة استخدام القوات المسلَّحة لضمان حماية البلدان المعنية إذا ما طلبت ذلك وفي حالة وقوع عدوان مسلح عليها من طرف أمة تدعمها الشيوعية الدولية. ومن شأن هذا القرار أو المبدأ أن يجيز له التصرف مباشرةً دون الاضطرار إلى طلب تصريح مسبق من جانب الكونجرس في مجالات المساعدة الاقتصادية والعسكرية كما في مجال استخدام القوات المسلَّحة.

والحال أن هذا المبدأ، بصيغته وبطابعه الفضفاض، إنما يؤدي إلى إدخال الحرب الباردة مباشرةً إلى المنطقة. فهو إذ يشير إلى وجود بلدان تسيطر عليها الشيوعية الدولية، إنما ينطوي على إمكانية تقسيم البلدان الممتدة من المغرب إلى أفغانستان إلى كتلتين متعارضتين. وإذا كان مبدأ أيزنهاور يندرج في استمرارية السياسة السابقة – معارضة تغلغل الاتحاد السوفييتي في المنطقة–، فإنه لا يشمل بعدُ الركن المتعلق بتسوية مسألة فلسطين. فالأميركيون، وقد اكتووا بتجربتهم مع الخطة ألفا وبعثة أندرسون، يرون أن الهدف [التسوية] خارج المنال. وحتى بقدر ما أنه لا يمكن فرض أي حل من الخارج، فلابد من انتظار أن تُبدي الأطرافُ المعنية

عزيمتها الخاصة وتتحرك. والحزم الواضح حيال إسرائيل لكي تنسحب من سيناء لابد من أن يكون كافيًا لإرضاء العرب.

ولم تكن هناك في عام ١٩٥٦ فرصة ضاعت لإقامة صلح إسرائيلي – مصري، فهذا الصلح كان غير قابل لأن يتحقق وذلك بسبب ضغوط الاعتبارات الجيوسياسية لأن الأولوية معطاة للحرب الباردة.

وعبد الناصر، المحتاج إلى العون الأميركي لتحرير أرضه، يبتعد عن التناطح. وهو ينفي وجود أي نفوذ للشيوعيين على بلاده وإن كان يعترف بوجود فرصة قوية حقيقية للشيوعيين في مصر، غير أنه إنما يفعل ذلك للتشديد على أنه خصمهم الكفء الوحيد. فالقومية العربية – أي هو نفسه – تُشَكِّلُ العقبة الحقيقية الوحيدة في وجه الشيوعية.

لكن الأميركيين يراهنون بالدرجة الأولى على الملكية السعودية المنظور إليها على أنها نوع من باباوية إسلامية[١٠]. فتجري دعوة الملك سعود إلى زيارة رسمية للولايات المتحدة في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧. فيتم استقباله بأسمى آيات التكريم، لاسيما أن بلدية نيويورك كانت قد امتنعت البارحة عن استقباله. ويمكث الملك أسبوعًا في الولايات المتحدة ويتحادث مع العديد من المسئولين. وهو يحافظ على موقف متوازن بين مصر والولايات المتحدة ويبدو حازمًا فيما يتعلق بملف خليج العقبة الذي تطل العربية السعودية عليه. وهو يطلب مساعدة اقتصادية ضخمة، حيث إن الجانب الرئيسي من عائدات البترول إنما يستهلكه أمراء العائلة المالكة وفيرو العدد. والحال أن المملكة، المثقلة بالديون، لا تملك إمكانات انتهاج سياسةِ قيادةٍ للمشرق العربي. والمحادثات الاقتصادية تصطدم بقيود الإشراف على الحسابات وهي قيود مفروضة على مختلف أنواع المساعدات وتمثل قواعد من شأنها، إذا طُبِّقَتْ، أن تجازف بنسف مجمل منظومة التوزيع الزبائني لعائدات البترول. فيجري الاكتفاء بتقديم مساعدة في المجال العسكري مع تمديدٍ للوجود الأميركي في قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات. ويجري الإسراف في حث الملك على أن يطرح نفسه كزعيم ديني لأن العالم الإسلامي، في نظر الخبراء الأميركيين، إنما يجد نفسه في وضع اختلالٍ للتوازن منذ بداية مواجهته مع الأفكار الغربية، أي منذ حملة بونابرت على مصر. وهم يرون أن تراجع المبادئ الروحية

يشجع على نشر الأفكار المادية، بل الإلحادية (وهي من ثم أفكار تشجع على الشيوعية). وهكذا فإن الولايات المتحدة ستمول الأشغال التجديدية لتطوير طرق الوصول إلى المدينتين المقدستين سعيًا إلى تشجيع الحج. والحال أن ما لم يكن متوقعًا، هو أن سعودًا، وقد أخذ دوره مأخذ الجد، سوف يخاطب الحجاج لتدشين حملة ضد الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة، وهو وجود يجري تحديده على أنه تهديد للحج وللمدينتين المقدستين ...

وأول اعتراض على مبدأ أيزنهاور إنما يأتي من الكونجرس نفسه. فلجنة مجلس الشيوخ الخارجية، والتي يرأسها ويليام فولبرايت، إنما تطالب بإعادة تقييمٍ كاملةٍ للسياسة المتّبعة حيال مصر منذ بداية إدارة أيزنهاور الأولى. والأغلبية الديموقراطية الجديدة تريد أن تثأر لنفسها من المعاملة التي عاملها بها الجمهوريون عند «ضياع الصين» في عام ١٩٤٩. ويعقب ذلك نزاعٌ بين السلطتين [التنفيذية والتشريعية] حول السياسة الخارجية وهو نزاع تكسبه السلطة الرئاسية بالمناوبة بين التصريحات النزيهة إلى هذا الحدّ أو ذاك وبتقديم طوفان من الوثائق، تعجز لجنة الشئون الخارجية عن استيعابه. وبما أن فولبرايت يرى أن الأحداث قد تجاوزت المسألة، فإنه سوف يهجر الملف في يوليو/ تموز ١٩٥٧.

التشدد الإسرائيلي

الشيء الأكثر إزعاجًا في اللحظة المباشرة هو تحرك جماعة الضغط الموالية لإسرائيل بالارتباط بالدبلوماسية الإسرائيلية. فاعتبارًا من ٢٣ يناير/ كانون الثاني، تبدأ إدارة أيزنهاور الثانية، وتُكْثِرُ الأغلبية الديموقراطية في الكونجرس من اتخاذ القرارات المحابية للمواقف الإسرائيلية، وذلك في حين أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة تدعو إسرائيل، في ٢ فبراير/ شباط، إلى الانسحاب إلى خطوط الهدنة وتطلب إلى مصر وإسرائيل مراعاة اتفاقية الهدنة مراعاة صارمة. وفي اليوم التالي(١١)، يخاطب أيزنهاور بن جوريون مباشرةً طالبًا منه احترام هذه القرارات، وإلاّ فسوف يكون هناك خطر وقوع مواجهة بين إسرائيل والبلدان أعضاء منظمة الأمم المتحدة، بما فيها الولايات المتحدة. على أن الحكومة الإسرائيلية تتمسك بموقفها الحازم. وفي ٧ فبراير/ شباط، توضح وزارة الخارجية

الأميركية تأكدها من أن الجمعية العامة سوف توافق بأغلبية الثلثين على فرض عقوبات على إسرائيل لامتناعها عن سحب قواتها سحبًا كاملاً من الأراضي المحتلة.

وفي ٨ فبراير/ شباط[١٢]، يخفف بن جوريون نسبيًّا من حدة موقفه: فالجيش الإسرائيلي مستعد للجلاء عن شرم الشيخ إذا ما جرى ضمان حرية الملاحة في المضيق. وينطبق الشيء نفسه على قطاع غزة الذي سيجري تركه لإدارة مدنية بالارتباط مع الأمم المتحدة. ويوضح إيبان أنه لابد أيضًا من صدور تصريح من طرف مصر بإنهاء حالة الحرب. وفيما يتعلق بقطاع غزة[١٣]، فإن الردّ الأميركي يُذَكِّرُ بسريان مفعول اتفاقية الهدنة التي تعطي مصر حق احتلاله والمسئولية عن احتلاله. وكل ما يمكن عمله هو التوصل إلى نشر قوة الطوارئ الدولية على خط الهدنة. وخليج العقبة طريق مائي دولي بالفعل ولا يمكن حظر حرية الملاحة فيه على السفن التجارية وبواخر نقل المسافرين[١٤].

وينحسر هامش المناورة الذي يتمتع به دالاس وأيزنهاور انحسارًا ملحوظًا وذلك بسبب الملاحقة البرلمانية التي يخوضها ليندون ب. جونسون، ضمن آخرين. ويشكو وزير الخارجية الأميركي من ذلك لكابوت لودج، مندوب الأمم المتحدة. فهو يتحدث عن «السيطرة الرهيبة التي يمارسها اليهود على وسائط الاتصال الإعلامية وسيطرتهم على البرلمانيين»[١٥]. ويهدد الديموقراطيون الذين يتمتعون بالأغلبية برفض مبدأ أيزنهاور إذا ما جرت مواصلة سياسة العقوبات ضد إسرائيلي.

والخطر هو أن يؤدي استمرار الاحتلال الإسرائيلي إلى إفقاد الولايات المتحدة المكاسب التي حصلت عليها في العالم العربي والعالم الثالث بفضل الموقف الذي اتخذته في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، والسماح للاتحاد السوفييتي بالتقدم في هاتين المنطقتين. ثم إن واشنطون لا يمكنها خذلان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والجمعية العامة اللذين كانا أداتيها الرئيسيتين منذ بداية الأزمة.

وقد يأتي الحل عن طريق ممارسة حق المرور «البرئ» في خليج العقبة من جانب سفن مسجلة في الولايات المتحدة ودعوة أمم أخرى إلى عمل المثل. وهكذا، فدون تصويت من جانب منظمة الأمم المتحدة ودون اللجوء إلى محكمة العدل

الدولية، يمكن تحديد الوضعية الدولية لهذا الطريق المائي بشكل مستديم. أمَّا فيما يتعلق بقطاع غزة، فلابد أن تحل قوة الطوارئ الدولية محل القوات الإسرائيلية على أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بعد ذلك بتحديد وضعية هذه الأرض. ويؤيد إيبان هذا الحل والذي تتمثل مأثرته في إبعاد الجمعية العامة عن اتخاذ القرار، لكن بن جوريون غير واثق. فهو يطلب ضمانات مكتوبة من جانب الولايات المتحدة، وهو ما لا يناسب دالاس الذي لا يريد إعطاء الانطباع بفرض قرار أميركي-إسرائيلي على منظمة الأمم المتحدة[١٦]. وأمَّا فيما يتعلق بقطاع غزة، فإن الإسرائيليين يرون أن رفاهية السكان إنما تتحقق عبر شكل من أشكال الدمج بإسرائيل: وفي أقصى تقدير، قد يمكن قبول إعادة دمج بعض اللاجئين الفلسطينيين...

وفي ١٦ فبراير/ شباط، يُعَبِّرُ دالاس لأيزنهاور عن شعوره بالإحباط[١٧]: إن النفوذ الغربي كله في الشرق الأوسط عرضةً للخطر، فجميع دول المنطقة تشعر بأن سياسة الولايات المتحدة تُعَدُّ، في التحليل الأخير، «تحت السيطرة اليهودية» وأن الأمل الوحيد للعرب يكمن في التآزر مع الاتحاد السوفييتي[١٨]. ويوافق أيزنهاور وزير خارجيته فيما يذهب إليه ويتفق الجميع على المضي، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، إلى استصدار قرار جديد من الجمعية العامة يحظر ليس فقط المساعدات المقدَّمة من السلطات العامة، وإنما أيضًا المساعدات المقدَّمة من الجهات الخاصة، بل ويعلق دفع التعويضات الألمانية. واعتراض الكونجرس يجعل تجسيد هذا التحرك مستحيلاً، فالنواب الجمهوريون متحالفون مع الديموقراطيين في معارضة فرض عقوبات على إسرائيل. وبحسب جميع الاحتمالات، فمن شأن فرنسا أن ترفض تطبيق العقوبات، وقد أوضحت ألمانيا الاتحادية أن من غير الوارد أن تقوم بتعليق دفع التعويضات. وأخيرًا، فقد يعارض الاتحاد السوفييتي فرض عقوبات لأنه يرفض من حيث المبدأ استخدام سلاح العقوبات.

وينزعج إيبان من تدهور العلاقات مع إدارة أيزنهاور. فيقرر القيام بزيارة خاطفة إلى إسرائيل للتحادث مباشرة مع بن جوريون وجولدا مئير، ويحصل من دالاس، قبل سفره، على الخطوط العريضة لصفقة على هامش منظمة الأمم المتحدة. ونحن لا نزال بعيدين عن انتهاء اختبار القوة على الرغم من تخفيف

لتشدُدِ الموقف الإسرائيلي قبل سفر إيبان إلى إسرائيل[١٩]: فلابد لقوات قوة الطوارئ الدولية أن تحصل على تحديد دقيق لمهمتها مع وضعية قوة محتلة وذلك إلى حين صدور قرار نهائي، والولايات المتحدة لابد لها من أن تتعهد بالحفاظ على حرية الملاحة في خليج العقبة بعد جلاء القوات الإسرائيلية، ومنظمة الأمم المتحدة لابد لها من أن ترسل إلى قطاع غزة بعثة دراسات مهمتها تقديم توصيات بشأن مستقبل الإدارة المدنية. ويوضح إيبان أن بلاده قد تقبل الاكتفاء بإدارة مباشرة من جانب منظمة الأمم المتحدة دون مشاركة إسرائيلية.

وفي ٢٠ فبراير/ شباط ١٩٥٧، يدعو أيزنهاور إلى البيت الأبيض قادة الحزبين الأميركيين الكبيرين في الكونجرس. وهو يوضح لهم أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تجيز لنفسها السير ضد منظمة الأمم المتحدة بالامتناع عن تطبيق العقوبات. فإضعاف المنظمة الدولية من شأنه زيادة مخاطر الحرب. ويوضح دالاس أنه إذا لم ينسحب الإسرائيليون إلى خطوط ١٩٤٩، فسوف تنشب حرب العصابات من جديد وسوف تتعرض الإمدادات البترولية للتهديد وسيتسع النفوذ السوفيتي ويتزايد. وعلى الرغم من إلحاح الرئيس ووزير الخارجية، فإن البرلمانيين يمتنعون عن تأييد العقوبات. ويشعر أيزنهاور بالغضب العميق إذ يرى الاعتبارات الحزبية تتفوق في مجالٍ يتعلق بالحياة أو الموت، الحرب أو السلام[٢٠]. ويحتد دالاس على السيطرة اليهودية في الكونجرس.

ويُبدي أيزنهاور إصراره بمخاطبة الشعب الأميركي مباشرةً لكي يوضح له أن من الضروري ممارسة ضغوط على إسرائيل لإجبارها على الامتثال لقرارات منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانسحاب وأن هذا أمر غير قابل للتفاوض. وهو يُكثر من الرسائل المباشرة أو غير المباشرة إلى بن جوريون معربًا له عن هذا الموقف نفسه. وفي تلك الأثناء، نجد أن إيبان، الموجود في القدس، يجتهد في توضيح أن التشدُّد الإسرائيلي إنما يصبح خطرًا. وينزعج بن جوريون من المأزق، وإن كان لا يتراجع. ويحصل إيبان على هامش للتفاوض: لا يمكن قبول عودة مصر إلى قطاع غزة، لكن ماعدا ذلك يمكن التفاوض بشأنه.

وبينما يبدأ النقاش في الجمعية العامة حول مشروع القرار الذي يتضمن العقوبات، يجتهد دالاس، وهو مفاوضٌ محترف، في محاولة العثور على مخرج.

فهو يخاطب الممثلين الفرنسيين في واشنطون لإشراكهم في اتخاذ القرار. فيتحدث هؤلاء الأخيرون عن إمكانية إصدار سلسلة من التصريحات المنفردة من جانب الدول «البحرية» بشأن حرية الملاحة في خليج العقبة[٢١]. وهكذا يتوفر شيء يمكن تقديمه إلى الإسرائيليين. ويبقى قطاع غزة. وهمرشولد حاصل على تأكيد من المصريين بأن قوة الطوارئ الدولية هي وحدها التي ستكفل المرحلة الانتقالية بعد رحيل الإسرائيليين، إلاَّ أنها لن يكون بوسعها التشكيك في عودة الإدارة المصرية بعد انتهاء هذه المرحلة الانتقالية.

وموليه وپينو موجودان في واشنطون. فقد جاءا لإبراز استئناف العلاقات عبر الأطلسية ولإيقاف الأميركيين على مضمون معاهدة روما، المؤسِّسَة للجماعة الاقتصادية الأوروبية[٢٢]، والتي يُعَدُّ توقيعُها قريبًا (٢٥ مارس/ آذار ١٩٥٧). فيرجو دالاس پينو الذهاب فورًا إلى نيويورك لاقتراح حل بالارتباط مع همرشولد. ويدعو هذا الحل إلى أن تقوم قوة الطوارئ الدولية، بصورة مؤقتة، بتولي المسئولية عن قطاع غزة وضمان توقف جميع الاختراقات المنطلقة من هذه الأرض. وفيما بعد، في حالة إذا ما طلبت مصر انسحاب قوة الطوارئ الدولية، فإن اللجنة الاستشارية المؤلَّفة من ممثلي البلدان المقدِّمة لوحداتٍ هي التي سيكون عليها اتخاذ القرار فيما يتعلق بدعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد - أو عدم دعوتها إلى الانعقاد- للنظر في هذا الطلب. ويؤكد همرشولد أن مصر لن تسعى إلى أن تستأنف فورًا إدارة قطاع غزة. والمشكلة هي أن أمد هذا «الفور» ليس محددًا. ويأمل دالاس و، بشكل أقل وضوحًا، همرشولد، في أن يترك المصريون لمنظمة الأمم المتحدة إدارة الأرض [قطاع غزة] بدلاً من استئناف تحمل المسئولية عنها. فهم قد أوضحوا في الماضي، على أي حال، أن قطاع غزة كان بالنسبة لهم مصدر نفقات ومتاعب من شأنهم إعفاء أنفسهم منها عن طيب خاطر. ويبدو أنه لا دالاس ولا همرشولد قد تعامل مع الممثلين المصريين بشكل مباشر [في هذا الموضوع] كما أنهما لا يحوزان تعهدًا في هذا الاتجاه من جانب الممثلين المصريين. وعلى أي حال، فإنه لا يمكن السماح بترك الأزمة تستمر ومن الأجدر المراهنة على المستقبل بدلاً من وضع حدٍّ للمبادرة الفرنسية بتحديد مستقبل القطاع تحديدًا أدق من اللازم.

وبما أن پينو قد حصل بذلك على تفويضٍ بطرح هذه المبادرة، فإنـه يقتـرح على إيبان، في ٢٦ فبراير/ شباط، مشروعًا يتضمن إدارةً لقطاع غزة من جانـب منظمة الأمم المتحدة لأمدٍ غير محدّد. فيقبله الإسرائيليون على أساس عـدد معـين من التعديلات. فهم لا يمكنهم أن يرفضوا الاقتراح الذي تقدمه حليفتهم الأقرب، وقد صاغه پينو صياغة حاذقة بحيث لا يبدو وكأنه يمارس أدنى ضغط. على أن الحلف الفرنسي يظل رصيد إسرائيل الرئيسي في السياسة الخارجية ولا يمكـن مواصـلة الانحباس إلى ما لانهاية في هذا المأزق الدبلوماسي.

اكتمال الجلاء

يقبل بن جوريون الاقتراح الفرنسي المبني على التطمينات الأميركية وذلـك على الرغم من الرأي المعاكس الذي تراه جولدا ميئير وعلى الرغم من اعتـراض فريق من الائتلاف الحكومي يقوده يجال آللون. ويجري تكريس الأيام التالية لكتابة تصريحات من جانب أطراف مختلفة، وهي تصريحات، على الرغم من أنها ليست مرتبطة فيما بينها من الناحية الرسمية، تشكل مع ذلك كُلاً لا يمكن الفـصل بـين أجزائه.

ففي الأول من مارس/ آذار، نجد أن جولدا ميئير، وهي أول من يتحدث أمام الجمعية العامة، تعلن الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية. وهـي تقـول إن أي عرقلة لحرية الملاحة في خليج العقبة سوف تعتبر عملاً من أعمال العدوان وسوف تجعل اللجوء إلى القوة عملاً مشروعًا. وهي تقول أيضًا إن نقل السيطرة العسكرية والمدنية على قطاع غزة سوف يكون إلى قوة الطوارئ الدولية وحدها. كما تأخـذ إسرائيل في حسبانها أن مسئولية الأمم المتحدة عن إدارة غزة سوف تبقى إلـى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية أو إلى أن يتم عقد اتفاق نهائي.

والتصريح الفرنسي يمضي في الاتجاه المتوقع: إن خليج العقبة طريق مـائي دولي. ولا تملك أي أمة الحق في منع المرور الحرّ وعديم الأذى من جانب السفن أيًا كانت جنسيتها، وأي اعتراض لهذا المرور من شأنه أن يجيز اللجوء المـشروع إلى القوة. والحكومة الفرنسية تسجل علمها بالتصريح الإسرائيلي وتوافـق عليـه بجميع أجزائه.

وتأتي المفاجأة من تصريح المندوب الأميركي، كابوت لودج، الذي يخيب التوقعات الإسرائيلية، وذلك، من جهة أخرى، من حيث النبرة والإشارات المضمرة بأكثر مما من حيث المضمون. فالرجل يذكّرُ بأنه مما يتعارض مع مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة والانتماء إلى المنظمة الدولية أن يجري السعي إلى كسب مزايا باستخدام القوة واستخدام مكسب تم الحصول عليه عن طريق القوة كعنصر للمساومة. ويجري التعامل مع التصريح الإسرائيلي على أنه يدل على قبول كامل وغير مشروط للقرارات المطالبة بانسحاب إسرائيل. وتأمل الولايات المتحدة في أن تتولى منظمة الأمم المتحدة السيطرة على إدارة قطاع غزة إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي بين الأطراف. ويجب على مصر وإسرائيل أن تلتزما التزامًا صارمًا باحترام اتفاقية الهدنة. ويذكّر لودج بالموقف التقليدي لبلاده فيما يتعلق بخليج العقبة، فهو طريق مائي دولي، إلاَّ إذا قررت محكمة العدل الدولية شيئًا آخر. وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية، فمن الأجدر أن تبقى قوة الطوارئ الدولية في شرم الشيخ لضمان الفصل بين القوات.

وينتاب جولدا ميئير الغضب حيال هذه الخيانة، هذه «الحقيقة المقرَّرة». فتكثر من الاحتجاجات لدى المسئولين الأميركيين الذين يتظاهرون بأنهم لا يفهمون المراد. وبن جوريون، الواقع تحت ضغوط من جانب الحزبين اليساريين المناوئين للانسحاب، المابام وأحدوت هاعفودا، يطلب ضمانات صريحة ومحدَّدة من الأميركيين حول عدم عودة المصريين إلى قطاع غزة. ويتوتر النقاش فيرد الأميركيون بكلمات طيبة ثم يجدون أنفسهم مضطرين إلى توضيح أنه لا شيء يحول، من الناحية القانونية، دون عودة الإدارة المصرية. ويقترح بينو السماح لإسرائيل بإعادة احتلال قطاع غزة في حالة عودة المصريين. فيدير له الأميركيون الأذن الصماء. وينجح إيبان أخيرًا في إفهام بن جوريون أنه لا يمكن الحصول على أكثر مما تم الحصول عليه. وتنتهي التمثيلية النفسانية في ٤ مارس/ آذار بإعادة التأكيد على التعهد الإسرائيلي بالجلاء عن غزة. ثم إن مندوبي الدول «البحرية» الأخرى (بريطانيا العظمى، هولندة، إيطاليا) يؤيدون حرية الملاحة في خليج العقبة وإدارة دولية لقطاع غزة.

أمَّا فيما يتعلق بالمصريين، فإنهم يتمسكون تمسكًا صارمًا بنصوص قرارات منظمة الأمم المتحدة ويذكرون بأنهم ليسوا مقيَّدين البتة بالتصريحات المنفردة الصادرة عن هذا البلد أو ذاك.

وفي ٤ مارس/ آذار(٢٣)، يلتقي بيرنز دايان ليناقش معه عمليات تسليم الأراضي. وهو ليست لديه تعليمات محدَّدة بشأن إدارة الأراضي ويشعر بالقلق من جهة أخرى حيال غياب إمكانات واختصاصات قوة الطوارئ الدولية في هذا المجال. ويتفق الرجلان على أن تدخل قوات منظمة الأمم المتحدة في ليلة ٦ – ٧ مارس/ آذار، مستفيدة بذلك من حظر التجول الليلي، على أن ترحل العناصر الإسرائيلية الأخيرة في يوم ٨.

ومنذ ٦ مارس/ آذار، يرفض اللاَّجئون، وبعضهم مسلَّحون، الانصياع لحظر التجول. على أن تسليم الأراضي يتم مع ذلك في ظروف جيدة تمامًا. والحال أن الإسرائيليين إنما يجلون عن مواقعهم الأخيرة في رفح قبل الموعد المقرر، فهم يرحلون في ٧ مارس/ آذار. وفي الوقت نفسه، يوافق المصريون على الأعمال الأخيرة لتشغيل قناة السويس، دون إقامة أي رابطة لذلك، من الناحية الرسمية، بالانسحاب الإسرائيلي. وفي ٨ مارس/ آذار، يعلن بيرنز عن تكوين إدارة مدنية مؤقتة، لكنه ينزعج من تكاثر التظاهرات الشعبية التي لا تكتفي بالاحتفال بتحرر الأراضي، وإنما تقوم أيضًا بالهتاف لعبد الناصر والمطالبة بعودة المصريين. وعلى الرغم من شطب الإسرائيليين على اتفاقية الهدنة، فإن بيرنز يعيد مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (التي لا يزال رئيسًا لها) إلى قطاع غزة. وفي اليوم نفسه، يجلو الإسرائيليون عن شرم الشيخ التي يسلمونها لقوة الطوارئ الدولية.

وفي ٩ مارس/ آذار، تسعى قوة الطوارئ الدولية عبثًا إلى حظر التظاهرات الشعبية. وفي يوم ١٠، يحاول الجمهور وضع أعلام مصر على البنايات الرسمية بدلاً من أعلام الأمم المتحدة. فتقتل قواتُ الشرطةُ الدولية أحد المشاة. فيرفض الموظفون المحليون التعاون. ويتساءل بيرنز عن إمكانيات السيطرة بـ ٥ ٠٠٠ رجل على سكان مناوئين يزيد عددهم عن ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. ورالف بانش، الذي جاء للتفاوض مع السلطات المصرية، يصطدم بأهوائها.

وفي ١١ مارس/ آذار، وتذرعًا بانتشار القلاقل، يعلن المصريون تعيين حاكم جديد ويضطر بانش إلى الاعتراف بأنه لا يملك الحق في الاعتراض على ذلك. وهو لا ينجح في الحصول من عبد الناصر، في ١٣ مارس/ آذار، إلاً على تأكيد بعدم عودة الفدائيين والقوات المصرية. وفي يومي ١٤ و١٥ مارس/ آذار، يستعيد المصريون السيطرة على الإدارة. وينسحب رجال قوة الطوارئ إلى بنايات الأنروا، التي يكفلون حمايتها، وإلى خط الهدنة.

ويحتج الدبلوماسيون الإسرائيليون بحدة. وتقوم جولدا مئير بجولة دولية، ولكن دون التوصل إلى نتيجة ملموسة، إلاً من الجانب الفرنسي، حيث يجري إبداء الاستعداد لتأييد إعادة احتلالٍ لقطاع غزة، لكن الأميركيين يعارضون ذلك[٢٤]. وعلى الرغم من أن بن جوريون قد أوضح أن بالإمكان اللجوء إلى حل كهذا[٢٥]، فإن هذا ليس ما ينويه. فدايان وهو يريان أنه لا يمكن ضم هذه الأرض وأن من شأن مجرد إدارتها طرح مشكلات لا يمكن التغلب عليها. وسوف يتمثل المسوغ الحقيقي للحرب في حظر المصريين استخدام خليج العقبة من جانب الإسرائيليين. وهكذا فإن بن جوريون سوف يشرح، في ١٩ مارس/ آذار[٢٦]، قراره لمجموعة من الضباط وصف الضباط: «لو كان أحدكم رئيسًا للوزراء ووجد نفسه أمام الاختيار بين توطين ١٠٠ ٠٠٠ يهودي في النقب أو إطعام ٣٠٠ ٠٠٠ عربي في أرض غزة، فماذا سيختار؟».

ويبدو من الواضح أن همرشولد لم يتوقع تحركًا سريعًا كهذا من جانب المصريين. فقد كان يظن أن بوسعه تسوية المسألة عند مجيئه إلى القاهرة في ٢١ مارس/ آذار، بل إنه قد تردد في الذهاب إلى العاصمة المصرية [لاعتقاده بأن الأمر لن يتطلب ذلك]. والحال أن قوة الطوارئ الدولية، وهي أول قوة عسكرية تشكلها منظمةُ الأمم المتحدة، إنما تنشئ عددًا معينًا من السوابق. وخلافًا لأمنيات بيرنز الأولى، فليس لها الحق في التصدي لأعمال العنف من جانب الأطراف. ولا يمكنها استخدام سلاحها الخفيف إلاً للدفاع عن نفسها والدفاع عن مواقعها. وليس لها الحق في إطلاق النار على المتسللين القادمين من غزة أو من الأراضي الإسرائيلية. لكن وجودها مفيد للإسرائيليين والمصريين على حدٍّ سواء.

وفي القاهرة، في ٢١ و٢٢ مارس/ آذار، يتفاوض همرشولد وبانش مع المصريين على شروط الوجود الدولي. فيتعهد المصريون بمنع أي تسلل وبالتعاون مع قوات الأمم المتحدة تحقيقًا لهذا الهدف، ومن هنا نشر قوات الشرطة. وبعد مشاورات اللجنة الاستشارية لقوة الطوارئ الدولية، يُصاغ إجمالي ما تم الاتفاق عليه صياغةً رسميةً في مذكرة من همرشولد إلى الحكومة المصرية بتاريخ ٢٩ مارس/ آذار[٢٧]:

تتفق اللَّجنةُ على أن هناك أهمية حاسمة لإعلان إيضاحٍ جليٍّ وفعال لسكان قطاع غزة للسياسة المصرية فيما يتعلق بحظر التسللات عبر خط الفصل. وقد سجَّلت اللجنةُ علمها باعتزام الحكومة المصرية اتخاذ تدابير بهدف تنفيذ هذه السياسة ومشاركة قوة الطوارئ الدولية في تنفيذها.

وهكذا تتمتع قوة الطوارئ الدولية بحرية كاملة في الحركة، بما في ذلك الحركة الجوية، في سيناء وقطاع غزة.

ولابد من انقضاء بضعة أسابيع كيما يتسنى تطبيق هذا الترتيب. وفي تلك الأثناء، يقع عدد معين من حوادث التسلل، لكن هذا العدد سرعان ما سوف يتناقص. وما يساعد على إضعاف ترتيبات قوة الطوارئ الدولية هو رفض الإسرائيليين المطلق السماح بمرابطة القوة في الأراضي الإسرائيلية. فالمعنيون يرون أن هذا من شأنه أن يكون بمثابة انتهاك جسيم لسيادتهم، دون أن يدركوا أن الوضع مماثل على الجانب المصري. وأمَّا فيما يتعلق بمسئولي الأمم المتحدة، فإنهم يكتشفون للتوِّ الضعف الرئيسي لقوات الطوارئ والفصل بين الطرفين ؛ فهي لا يمكنها أن تعمل إلاَّ إذا لم تظهر في صورة قوات احتلال، عبر التمتع بتأييد ضمني على الأقل من جانب السكان والسلطات السياسية المعنية. ومنذ الأيام الأولى، أدرك هؤلاء المسئولون أنهم بحاجة إلى المشاركة المصرية لإدارة الأراضي[٢٨].

ومؤتمر برمودا[٢٩]، من ٢٠ إلى ٢٣ مارس/ آذار، يسجل التصالح بين الأميركيين والبريطانيين، وبين رفيقي السلاح أيزنهاور وماكميلان. وقد رُؤِيَ في هذا المؤتمر أن التسوية الشاملة للنزاع الإسرائيلي – العربي إنما تُعَدُّ الآن بعيدة

المنال. لذا يجب الاكتفاء بتسوية المنازعات المباشرة سعيًا إلى إيجاد مناخ أفضل. وسوف يتعين استخدام منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بخليج العقبة، أعلنت إحدى عشرة دولة بحرية غربية تأييدها لحرية الملاحة، بينما تؤكد بلدان الكتلة الشرقية وعدد معين من بلدان العالم الثالث أن مضيق تيران جزء من المياه الإقليمية المصرية. وفي ٢٠ مارس/ آذار، تمر في المضيق دون عقبات سفينةُ شحن كوستاريكية قادمة من إيلات. وفي يوم ٢٥، تجتازه سفينة شحن دانمركية في الاتجاه المقابل. وفي يوم ٦ أبريل/ نيسان، تقوم سفينة أميركية تنقل بترولاً باستخدام الطريق المائي للمرة الأولى. وبما أن الأمر يتعلق أيضًا بتغذية خط أنابيب البترول الممتد من إيلات إلى البحر المتوسط، والذي تموله فرنسا جزئيًا، فإن هذا إنما يعتبر لفتة قوية من جانب الولايات المتحدة، حتى وإن كانت واشنطون لا ترى فيه غير عملية تجارية عادية. ويصبح الطريق المائي مفتوحًا أمام الاستخدام العادي وذلك على الرغم من الاحتجاجات الدورية لدى منظمة الأمم المتحدة من طرف العربية السعودية.

وتبقى قناة السويس، التي يعاد فتحها أمام الملاحة البحرية في ٢٤ أبريل/ نيسان ١٩٥٧. وفي مذكرة صادرة في اليوم نفسه، تعبر الحكومة المصرية عن اعتزامها العودة إلى أوضاع التشغيل السابقة على الأزمة، أي إبقاء الحظر على مرور السفن والشحنات المتجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها[٣٠]. وذلك على أن تخضع جميع الخلافات لتحكيم دولي أو أن تُعرض، إذا لزم ذلك، على محكمة العدل الدولية (وهو ما لن يفعله الإسرائيليون وذلك بسبب ملف خليج العقبة الموازي حيث يُعَدُّ موقفهم الحقوقي أكثر هشاشة). والحال أن البريطانيين ثم الفرنسيين إنما يرضخون أمام الموقف المصري، بعد أن تأخروا في ذلك قليلاً. أمَّا فيما يتعلق بمجلس الأمن، حيث تتمتع مصر بالتأييد السوفييتي، فليس بوسعه سوى تسجيل الوضع الجديد.

وفي شهر مايو/ أيَّار، يذهب همرشولد إلى إسرائيل. فيحدثه محاوروه عن حرية الملاحة في قناة السويس ؛ فيَرُدُّ عليهم بأن عليهم مخاطبة محكمة العدل الدولية. ففيما يتعلق به، يود مناقشة منطقة العوجة المنزوعة السلاح إلى جانب مرابطة قوة الطوارئ الدولية في الأراضي الإسرائيلية واستعادة لجنة الهدنة، وهو

ما لا يريد الإسرائيليون سماع شيء عنه. ومنـــاخ حـــوار الطرشـــان هـــذا ودي بالأحرى وهم يسعدون في تل أبيب لتعويض الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن محادثاته الطويلة مع المصريين باتصالات من النوع نفسه مع الإسرائيليين[٣١].

وخلال هذه الفترة كلها، يسود الهدوء على خطوط الهدنة، بالرغم من رصـد بعض التبادلات للأعيرة النارية والاختراقات من الجانبين مع مــصرع أشــخاص أحيانًا. ويبدو السوريون يقظين يقظة خاصة حيال أي تغيير للوضـــع القـــائم فـــي المنطقة منزوعة السلاح. وهكذا فإنهم يُبلغون مجلس الأمن بقيام الإسرائيليين ببناء جسر، يعتبر بمثابة ميزة عسكرية. ويمتنع المجلس عن اتخاذ موقف حيال مــسألة طفيفة كهذه ويطلب إجراء تحقيق أعم حول مجمل الوضع في المنطقـــة منزوعـــة السلاح (مايو/ أيّار ١٩٥٧). والحال أن تقرير لجنة التحقيق، والذي جرى تـسليمه في أواخر يونيو/ حزيران ١٩٥٧، إنما يعدد الانتهاكات من الجانبين فيمـــا يتعلـــق بنزع سلاح المنطقة ويطالب بعودة العرب المطرودين في عام ١٩٥٦.

ويفكر رجال منظمة الأمم المتحدة بالفعل في إقامة سياج على طـــول امتـداد قطاع غزة، لكن المصريين يرفضون ذلك: فهذا من شأنه أن يظهـــر «فـــي نظـــر اللاجئين وكأنه بمثابة تحويلٍ لأرض غزة إلى معسكر اعتقال»[٣٢]. وفـــي يونيـــو/ حزيران، يبدو جنود قوة الطوارئ الدولية أكثر حزمًا، إذ يصل الأمر بهم إلى حـــدّ استخدام سلاحهم ضد المتسللين العرب، ومن هنا وقوع قدر من التوتر مع السكان.

دروس أزمة السويس

بعد وصف أحداث مهمة أهمية أزمة السويس، يحب المؤرخون اســتخلاص دروسها. وإذا كان من الواضح أن الأزمة تدل على انتهاء الإمبرياليـــة الأوروبيـــة الكلاسيكية وأنها سوف تتيح تسارعًا فريدًا لعملية نزع الاستعمار، فـــإن بريطانيـــا العظمى وفرنسا سوف تستخلصان منها استنتاجات متناقضة. فالشيء الملح، بالنسبة للندن، هو استعادة التعاون مع الولايات المتحدة، وهو ما حققـــه مـــؤتمر برمـــودا. وسوف ينبثق عن ذلك عقد آخر من العمل المشترك في الشرق الأوسط قبل القرار النهائي الخاص بالانسحاب من الشرق الأوسط (القرار الخاص بشرق الـــسويس). وبالنسبة لباريس، سيصبح بناء الاتحاد الأوروبي أكثر إلحاحًا وكذلك الحصول على

السلاح النووي، وهو ما يؤدي في الأمد الطويل إلى تباعد متزايد عن السياسة الأميركية. وفي واشنطون، نجد أن اتساع المواجهة، التي كان على إدارة أيزنهاور أن تخوضها باسم مصالح الدولة الأميركية مع جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، إنما يمثل تجربة لن تجرؤ أي حكومة أميركية أخرى على تكرارها.

كما تستخلص إسرائيل من أزمة السويس درسًا مزدوجًا. الأول هو عدم خوض صدام عسكري كبير مع دولة عربية إلاَّ بموافقة الولايات المتحدة، الضمنية على الأقل. والثاني هو السير أيضًا في درب التسلح النووي. وأمَّا القاهرة فهي ترى النجاح الديبلوماسي الضخم والتحرر الوطني، رمز الانتصار الناصري. وإذا كان عبد الناصر يدرك، في السنوات التالية، ضعفه العسكري ويأخذه في الاعتبار في خياراته الاستراتيجية، فإنه سوف يميل إلى الرغبة في المكوث في الظرف السياسي لعام ١٩٥٦، والذي يشكل نجاحًا لحيادٍ إيجابي عاد عليه بتوافق المواقف الأميركية والسوفييتية لاعتبارات متناقضة تمامًا.

وفي إطار تشريحٍ مقارَنٍ للحروب الإسرائيلية – العربية، فإن الرؤية الاسترجاعية للأحداث إنما تشير إلى جسامة الشعور بخطر الإبادة بين صفوف الإسرائيليين، وهو شعور يعيد تنشيط جسامة المعاناة الناشئة عن دمار يهود أوروبا. والحاصل أن هذا الشعور إنما يُعَدُّ في آن واحد شعورًا تعيشه الطبقة الحاكمة الإسرائيلية وتقوم بتعبئته. ومن شأنه أيضًا أن يعمل، عبر التذكير وحفز الشعور بوخزات الضمير الناشئة عن التخلي [عن اليهود] زمن الحرب العالمية الثانية، على تنشيط التحالفات والمساندات في صفوف العالم الغربي. وهنا أيضًا، نجد أن إسقاط هتلريةٍ متخيَّلةٍ على الثقافة السياسية العربية إنما يساعد على تدعيم التحالفات الإسرائيلية – الغربية.

وخاتمة الأزمة تمر عبر تدويلٍ تلعب فيه الدولتان العظميان [الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي] دورًا كبيرًا. إذ يجري إدراجهما فيها إدراجًا مباشرًا من جانب الفاعلين الإقليميين، الإسرائيليين أو العرب. إلاَّ أن عليهما أن تتصرفا من زاوية حدودٍ، هي في آن واحدٍ داخلية، وهو ما يعني وضع النزاع الإسرائيلي – العربي في لعبتهما السياسية الداخلية، وخارجية، وهو ما يجمع في آن واحد بين التحالفات

في داخل كتلة كل واحدة منهما ولعبة النفوذ الذي تجب ممارسته في العالم العربي كما في العالم الثالث.

وفي زمن لاحق، سوف يقارن الإسرائيليون بين خطأ إدارة أيزنهاور المفترض في المطالبة بجلائهم عن الأراضي المحتلة والموقف الأشمل للإدارات الأميركية بعد ١٩٦٧، مشيرين بذلك إلى أن حرب ١٩٥٦ لم تسوِّ شيئًا. على أن حرب سيناء قد تلاها نحو عشر سنوات من الهدوء النسبي في الخلافات الإسرائيلية – العربية، في حين أننا لن نجد شيئًا من ذلك بعد ١٩٦٧.

وهذه الدروس متضمَّنة في الأحداث، لكن المعاصرين للأحداث لم يكن لديهم الوقت للعمل على انبثاقها. وقد تم أخذها من تشابك تطوراتٍ سياسية جديدة كان المحرك الرئيسي لها هو أصداء المبدأ السياسي الأميركي الجديد.

تطبيق مبدأ أيزنهاور[٣٣]

كان مبدأ أيزنهاور بمثابة استمرار للخطة أوميجا الداعية إلى عزل مصر. وكان بأحد معانيه متناقضًا مع الإمكانية الجديدة لتدشين تعاون جديد بين عبد الناصر والأميركيين، وهي الإمكانية التي أتاحها مسلكهم [خلال الأزمة]. وطالما كانت مسألة جلاء الإسرائيليين لم تسوَّ، كان على الرئيس المصري أن يحافظ على التخفيف من غلوائه مراعاةً لجانب الولايات المتحدة، وذلك مع تكثيفه العمل على التوصل إلى استعادة الإدارة المصرية.

والتوافق الزمني بين اكتمال الجلاء عن قطاع غزة وعن سيناء وموافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب على مبدأ أيزنهاور (٩ مارس/ آذار ١٩٥٧) ليس من فعل الصدفة. ثم إن الإدارة كان عليها إدراج إسرائيل في قائمة البلدان المعنية بالمبدأ. على أن المبدأ إنما يتعلق على نحو مباشر بالبلدان العربية ولن يتم إدراج إسرائيل فيه إلاَّ من حيث كونها جارة مباشرة للبلدان المعنية. وبعد إمعان التفكير، تتزعج الحكومة الإسرائيلية من خطر اتخاذ موقف معادٍ للسوفييت بحزم ومن ثم من خطر قيام موسكو بالحدِّ أكثر من إمكانيات نزوح يهود الكتلة الشرقية إلى إسرائيل. وهي تطالب بـ«ضمانات أمنية» ضد هجوم من جانب دولة عربية «واقعة تحت نفوذ الشيوعية الدولية»، ويضطر المبعوث الأميركي المكلف بعرض

المبدأ إلى أن يذكّرها عندئذ بأن المقصود هو دولة «واقعة تحت سيطرة» الشيوعية الدولية لا «تحت نفوذها»(٣٤). وفي نهاية المطاف، يتم التوصل إلى صيغة حل وسط توافق بموجبها إسرائيل على السياسة الأميركية دون إشارة إلى الشيوعية الدولية (٢١ مايو/ أيّار ١٩٥٧).

والموقع الأول للمواجهة هو الأردن. فالائتلاف غير المتجانس بين الأحزاب والأعيان القوميين والذي يقوده سليمان النابلسي إنما يهدف إلى إنهاء الدور الذي لعبه البلد منذ نشأته كحليف للغرب. وينطوي ذلك على انحياز إلى السياسة الناصرية وتعاون مع سوريا وتباعد عن العراق الهاشمي وعن التحالف مع بريطانيا. ومن شأن السلطة الفعلية أن تنتقل إلى مجلس النواب وأن لا يكون للملكية غير دور ديكوري. وبشكل يتميز بالحكمة، نجح الفريق الحاكم الجديد في إبقاء البلد خارج الحرب، لكن المشاركة البريطانية في التدخل ضد مصر قد جعلت من المستحيل الإبقاء على التحالف مع بريطانيا العظمى. ولندن، التي رأت إلى أي حدٍّ أصبح مركزها هشاً، ليست مستاءة من التوقف عن الدفع. ويبقى العثور على وسيلة للاستعاضة عن الدعم المالي البريطاني.

فيجري الاتجاه في آن واحد إلى الولايات المتحدة وإلى الأشقاء العرب. وتعلن العربية السعودية ومصر وسوريا استعدادها للحلول محل بريطانيا العظمى. ويتم توقيع اتفاق في هذا الاتجاه في ١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧ مدته عشر سنوات. ويتم إلغاء المعاهدة الأنجلو – أردنية في ١٣ مارس/ آذار بموافقة الطرفين. وتبدو واشنطون مستعدة لزيادة مساعداتها المدنية، إلاّ أنها يخامرها ما هو أكثر من الشكوك فيما يتعلق بقدرة المملكة على الحياة. وعلى أي حال، فإن المساعدات يجب أن تتم عبر إطار مبدأ أيزنهاور ؛ والحال أن توجه الحكومة الحيادي إنما يمضي في الاتجاه المعاكس لهذا المبدأ.

والملك ليس مستعدًا للاستسلام أمام الأحزاب السياسية. وهو يسعى إلى إنهاء التجربة النيابية واستعادة تمام السلطة الملكية، التي تراجعت منذ نحو عشر سنوات. وبما أنه مسلم صادق الإسلام، فإنه إنما يُعَدُّ معاديًا عداءً عميقًا للإلحاد الشيوعي. وسوف يستخدم المعاداة الدينية للشيوعية في الهجوم على الائتلاف الحاكم ولكي ترضى عنه واشنطون. والأرجح أنه يدخل، نحو مستهل عام ١٩٥٧، في علاقة مع

وكالة الاستخبارات المركزية، التي تقدم له بشكل مباشر إعانات مالية. والحال أن الشاب المشهور بأنه پلاي – بوي مغرم بالسيارات القوية وطيار مغامر سوف يتكشف عن مناورٍ سياسي رهيب.

ومنذ فبراير/ شباط ١٩٥٧، يهاجم الملك التغلغل الشيوعي في المملكة، مفاجئًا الحكومة، التي تضطر إلى الموافقة على إغلاق الصحف الشيوعية. ثم يبدي الملك عزمه الحفاظ على دوره في مجال السياسة الخارجية بإرسال مبعوثين إلى رؤساء الدول العربية دون استئذان الحكومة. وهو إذ يبدي التزامه بالقومية العربية إنما يوضح أنه سوف يحافظ على التوجه السياسي للبلد أيًا كانت الحكومة القائمة. وفي مستهل أبريل/ نيسان ١٩٥٧، يخوض اختبار القوة مع الحكومة للسيطرة على الإدارة. وفي ١٠ أبريل/ نيسان، يقيل حكومة النابلسي.

وتعقب ذلك سلسلة من الأحداث المشوَّشَة التي تقود إلى استعادة السيطرة على الجيش من جانب الملك الذي يعتمد على ضباطٍ أصولهم شرق أردنية، بل بدوية. ويجري استبعاد الضباط الأحرار القوميين العرب. ويهرب بعضهم إلى سوريا. ويحاول أعضاء الائتلاف الردَّ انطلاقًا من الضفة الغربية ومن مركزها السياسي الرئيسي، نابلس. ويحصل الملك على دعم الإخوان المسلمين ويعلن الأحكام العرفية في ٢٥ أبريل/ نيسان. ويتم حظر الأحزاب السياسية.

ويُقام حكم عسكري يستمر عدة شهور. ويجري اعتقال أهم أعضاء المعارضة أو أنهم يضطرون إلى الهرب. ويتكشف أسلوب الملك بالفعل منذ ذلك الوقت. فبمجرد تحييد المُعارض، يلعب الملك بورقة العفو لكي يستعيده، بل لكي يجعل منه أحد زبائنه المتعاطين معه. وهكذا فإن الملكية الأردنية لن يُشَاعَ عنها أنها تمارس أعمالاً قمعية دموية.

وخلال مجمل الأزمة، يتمتع حسين بالتأييد المتزايد من جانب إدارة أيزنهاور، التي تأثرت تأثرًا بالغ الإيجابية بشجاعة وجسارة الملك الشاب. ويجري إرسال الأسطول السادس بشكل استعراضي إلى شرقي البحر المتوسط لإظهار المعارضة الأميركية لتدخل عسكري أجنبي (سوري) في الأردن. وفي مناسبات عدة، يجري إرسال رسالة إلى إسرائيل بالامتناع عن التدخل في الشئون الأردنية. ويفهم إيبان الرسالة وإن كان يذكِّرُ بأن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي في حالة انهيار

الملكية[٣٥]. ويوضح الإسرائيليون أنهم لن يقبلوا أيضًا تدخلاً عسكريًّا سوريًّا في الأردن[٣٦]. ويسمح استقرار الوضع بعدم المضي إلى مدى أبعد في هذا الاتجاه. ويسعدُ الديپلوماسيون الإسرائيليون لتغير المناخ في العلاقات مع واشنطون. فقد جرى الانتقال من المواجهة إلى الحوار السياسي.

وفي مستهل مايو/ أيَّار، يسعدُ الأميركيون للنجاح في الأردن: فالمؤامرة المصرية – السوفييتية الهادفة إلى الإطاحة بالملكية الأردنية قد فشلت. وقد يرمز هذا إلى بداية انقلاب للاتجاه في المنطقة. ويبدو أن لا أحد يلاحظ أن انتصار الديموقراطيات الغربية قد تم عبر الإطاحة بالنظام البرلماني الأردني وإقامة نظام سلطوي. وبعد بعض المماطلات وبعد دراسة إمكانية استخدام وسطاء، يجري اتخاذ قرار بتقديم مساعدة عسكرية [أميركية] إلى الأردن، على الرغم من خطر أن تطالب إسرائيل بالاستفادة من معاملة مماثلة.

والحال أن فشل مشروع الانقلاب في سوريا في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦ وقضاء الاستخبارات السورية على الجماعات الداعمة للعملية قد وجَّها ضربة رهيبة إلى اليمين السوري. وخلال أزمة السويس، ظهرت سوريا بوصفها العنصر الأخطر، لأنها كانت قابلة لاستقبال «متطوعين» سوفييت على نطاق واسع. ويواصل الحزب القومي السوري نضاله ضد قوى اليسار[٣٧]. ففي فبراير/ شباط – مارس/ آذار ١٩٥٧، ينظم اعتداءات على التقدميين والشيوعيين كما على بنايات رسمية في سوريا. ويرد المكتبُ الثاني السوري على أعمال الإرهاب هذه باغتيالات في لبنان لقادة الحزب القومي السوري. فتتجه الحركة من جديد إلى العراق للتحضير لمحاولة انقلاب جديدة وتقدم وكالةُ الاستخبارات المركزية دعمها للعملية الجديدة. وتعرف الاستخبارات الإسرائيلية ذلك ويقترح إسير هاريل، رئيس الموساد، مشاركة إسرائيل في العملية. وفي شهر أغسطس/ آب، سوف يقدم فوستر دالاس إشعارًا جافًا إلى بن جوريون مطالبًا إياه بالامتناع عن أي عمل من طرف واحد ضد سوريا. ومن غير الوارد أن تكون إسرائيل جزءًا من عملية مشتركة في العالم العربي. فيستوعب رئيسُ الوزراء الإسرائيلي الرسالة ويتمسك بسياسة أن أي عمل ضد بلد عربي إنما يجب أن يحصل على الضوء الأخضر من جانب الولايات المتحدة[٣٨].

والحزب القومي السوري، الذي أضعفه القمع، لا يملك إمكانات القيام بانقلاب. إلاّ أنه، بما أن الأردن يتعرض لهجمات دعائية مستمرة من جانب مصر وسوريا وبما أن الملك حسين مقتنع بأن المكتب الثاني السوري يتآمر لاغتياله، فإن عَمَّان تقدم دعمها للحزب القومي السوري. وخلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٧، تحتدم المواجهة بين سوريا والأردن بسبب حرب اعتداءات خفية في البلدين.

وبشكل موازٍ، تقوم شعبة وكالة الاستخبارات المركزية التي يقودها كيرميت روزفيلت بتنظيم انقلابها الخاص عبر شراء عدد معين من الضباط السوريين لكن المكتب الثاني ينجح، هنا أيضًا، في التصدي للمشروع. فيجري طرد عدة «ديبلوماسيين» أميركيين وتؤدي حملة تطهير جديدة في صفوف الجيش السوري إلى تطهيره من العناصر المصنفة بأنها أكثر ميلاً إلى اليمين. وتردُّ الولايات المتحدة بطرد ديبلوماسيين سوريين حقيقيين أكثر من نظرائهم الأميركيين في دمشق.

والحال أن عبد الناصر، مع خوضه حربًا دعائية ضد الأردن ومع نفيه أي مشاركة لبلاده في «حروب الظل» هذه، إنما يحاول الظهور أمام الأميركيين بوصفه رجلاً غير واقع تحت نفوذ الشيوعية الدولية وهو يوضح لهم أنه اتجه إلى الحصول على المساعدة السوفييتية من باب البراجماتية الخالصة لا أكثر. وأن القومية العربية هي أفضل ترياق ضد الشيوعية. لكنه يبدو، في نظر واشنطون، غير جدير كثيرًا بالثقة وحياده الإيجابي لا يفيد سوى الاتحاد السوفييتي. أمَّا فيما يتعلق بمعاداته للإمبريالية، فهي تتجه دومًا ضد المصالح الغربية.

الأزمة السورية

إذا كان الوضع على خطوط الهدنة الأخرى يهدأ نسبيًا، فإن مسألة المنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح إنما تظل بالغة الحدَّة كالعادة. إذ لا يمر شهر إلاّ وتقع حوادث عنيفة تسفر عن مصرع أشخاص. ودمشق تردُّ بالقوة على أي محاولة للتعدي الإسرائيلي وتسعى إلى العودة إلى الوضع السابق وإلى عودة السكان الذين طُردوا في عام ١٩٥٦. والرهان المباشر هو تحديد من الذي له الحق

في زراعة الحقول محل النزاع. والحال أن مراقبي منظمة الأمم المتحدة إنما يجرون مفاوضات صعبة مع الطرفين بشأن إقامة مواقع جديدة للمراقبة في الأراضي الإسرائيلية والسورية. وتظل العلاقات بين هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والإسرائيليين سيئة كالعادة، إذ يُكثر هؤلاء الأخيرون من وضع العقبات في وجه تسيير عمل مواقع المراقبة التي لا يوافقون على قيامها إلاَّ بشكل مؤقت. ويكمن وراء ذلك الرهان المألوف المتمثل في مواصلة أعمال تحويل مياه نهر الأردن في المنطقة منزوعة السلاح. كما أن انعدام الاستقرار السياسي في سوريا يُعَدُّ أحد التفسيرات الممكنة وذلك عبر صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية باتخاذ موقف يتميز بالحزم.

والحال أن تقريرًا للمراقبين الفرنسيين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في شهر سبتمبر/ أيلول إنما يصور تصويرًا جيدًا المناخ العام للوضع في المنطقة منزوعة السلاح[٣٩]:

في اتجاه جنوب بحيرة الحولة، يواصل الإسرائيليون دون عقبات [...] أعمالهم الهيدروليكية سعيًا إلى تنفيذ خطتهم بشأن المياه.

ففي التوافيق، في جنوب عين جيد، في الجزء الجنوبي من المنطقة منزوعة السلاح، قام الإسرائيليون منذ بضعة أيام بأعمال مسح للأراضي أثارت بالفعل ردَّ فعلٍ قويًا في الصحافة السورية. وعندما اقترب من التوافيق موظفون إسرائيليون تحت حماية مسلحة وكان يتقدمهم أحد مراقبي منظمة الأمم المتحدة، فَرَّ السكان السوريون إلى الأراضي السورية ولم يوافقوا على العودة إلى قريتهم، وهي آخر قرية يسكنها عرب، إلاَّ برفقة مراقب ومع إعلانهم أنهم لن يستقروا فيها إلاَّ إذا اطمأنوا إلى وجودٍ دائمٍ لأحد ممثلي منظمة الأمم المتحدة.

وبما أن السلطات الإسرائيلية لا تجيز مرابطة مراقبين في المنطقة منزوعة السلاح، فإن العمليات الإسرائيلية في هذه المنطقة إنما تجازف، بتسببها في النزوح النهائي لسكان هذه القرية، بإنعاش النزاع الإسرائيلي – السوري فيما يتعلق بهذه المنطقة.

ومن المؤسف جدًّا، من جهة أخرى، أنه، وقد شدَّد الكولونيل ليري على ضرورة السماح لمراقبيه بالتحرك برفقة ضباط إسرائيليين في المنطقة منزوعة السلاح، جرى استخدام هؤلاء المراقبين، في واقع الأمر، في التستر بأعلامهم البيضاء على التحركات، التي تقع تحت بصر السوريين، والتي تقوم بها مجموعات من المزارعين أو الموظفين الإسرائيليين المحميين بقوات بل ومدرعات في هذه المنطقة.

وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، ينتهي نزح مياه بحيرة الحوله ويقترب من القرية العمال الإسرائيليون «في تشكيل قتالي». فيطلق العسكريون السوريون النار، بما يؤدي إلى مصرع أحد شرطيي الحراسة. ولأول مرة منذ عامين، يقبل الإسرائيليون حضور اجتماع لجنة الهدنة المشتركة، وإن كانوا يرفضون الاعتراف لها بأي سلطة فيما يتعلق بجوهر النزاع، ولا يوافقون إلاَّ على الاعتراف لها بسلطة فيما يتعلق بوقوع الحوادث. ويبدي الطرفان روح اتفاق كبيرة ويتفاهمان على تسوية خلافاتهما سلميًا. والسياق العام يدفعهما إلى ذلك إلى حد بعيد.

والحال أن فشل الحرب الخفية ضد سوريا وطرد دبلوماسيين أميركيين من دمشق (وهم في الواقع عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية ينشطون تحت غطاء دبلوماسي) إنما يدفعان واشنطون إلى الإقدام على عمل مكشوف أكثر، وإن كانت تتجنب إعلان أن سوريا واقعة تحت السيطرة السوفييتية، خوفًا من أن تستفيد إسرائيل من ذلك وتشن هجومًا على سوريا[٤٠].

فيجري تنظيم عمل مشترك من جانب جميع جيران سوريا (الأردن، العراق، لبنان، تركيا) للتصدي لتحولها إلى «بلد يدور في فلك» الاتحاد السوفييتي، وهو ما يكدر إسرائيل، المغتاظة من عدم اعتبارها جارة لسوريا[٤١]. وفي ٢١ أغسطس/ آب، يخاطب أيزنهاور الملك سعود، مطالبًا إياه، بوصفه حارسًا لمدن الإسلام المقدسة، للتصدي لفوز عقيدة الشيوعية الإلحادية بمركز قوي في العالم الإسلامي[٤٢]. والحال أن الملك، إنما يمتنع، في خطوة حكيمة، عن الانجرار إلى السير في ركاب الائتلاف المعادي لسوريا. وسعيًا إلى تجنب «سويس ثانية»، تدع واشنطون حلفاءها الإقليميين يعملون، على أن تقدم لهم العون والنجدة فيما بعد إذا ما تطلب الأمرُ ذلك. وللمرة الأولى، يتحدث الأميركيون عن عمل وقائي، أو بالأحرى، بلغة العصر، عمل دفاعي في وجه عدوان متوقَّع. لكن الحلفاء العرب، الذين يرتاب أحدهم في الآخر، إنما يرفضون الظهور كأدوات بيد الإمبريالية.

فيجري حث الأتراك على التحرك، مع تقديم الوعد لهم بمساندتهم في حالة حدوث تدخل سوفييتي. وتُكثر الصحافة الأميركية من نشر المعلومات المزعجة فيما يتعلق بمصير سوريا. لكن موسكو تقوم، في ١١ سبتمبر/ أيلول، بتحذير أنقره علنًا من أن الاتحاد السوفييتي لن يقف «غير مبالٍ» في حالة وقوع غزو للأراضي

السورية. وهكذا فإن حشد القوات التركية على الحدود السورية إنما يجازف بأن يتحول إلى أزمة دولية. والحاصل أن الاتحاد السوفييتي، الذي لا يملك إمكانات الانخراط في حرب ضد تركيا، من شأنها أن تجر إلى انخراط حلف شمال الأطلسي فيها، قد أحرز من جديد انتصارًا دعائيًا ضخمًا بمجرد تصريح صادر عنه. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني، تصل هيبة الاتحاد السوفييتي الدولية إلى أعلى مستوى مع إطلاق الأقمار الاصطناعية الفضائية الأولى، في حين أن التأخر والإخفاقات الأميركية إنما تعطي الانطباع بأن الولايات المتحدة بسبيلها إلى خسارة السباق على ارتياد الفضاء. وهذه النجاحات العلمية السوفييتية لها وقع جد قوي في صفوف الرأي العام العربي.

وفي النهاية، وسعيًا من جانب الملك سعود إلى إبراز مكانته الدولية، ينخرط الرجل في وساطة بين سوريا وتركيا، ثم، في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، يخرج عبد الناصر عن تحفظه ويرسل إلى سوريا وحدة رمزية من الجنود المصريين. وهو يبدو داهية. فهو يخاطب الأميركيين مطالبًا إياهم بالامتناع، لمدة ثلاثة شهور على الأقل، عن شن هجمات لفظية ضد سوريا، بما يتيح له الوقت اللازم لتسوية مسألة الشيوعية السورية ومسألة العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفييتي. والواقع أن الصراع السياسي يحتدم وينتهي، في شهر يناير/ كانون الثاني، باتخاذ قرار من جانب فريق من الجيش بطلب الوحدة الاندماجية الكاملة بين سوريا ومصر. والحال أن الطبقة السياسية السورية، وقد بوغتت بهذا القرار، إنما تجد نفسها مشلولة، فهي لا تملك القدرة على معارضةِ أمنيةِ السكان الأعز. وعبد الناصر نفسه يبدو أنه لم يتوقع اقتراحًا كهذا، لكنه ينتهز الفرصة مطالبًا بإنهاء الدور السياسي للجيش السوري وبحل الأحزاب السياسية، وبينها الحزب الشيوعي بالطبع. وهكذا فقد أوفى بتعهده بتسوية المسألة وفي الأجل المطلوب، إلاَّ أن من المؤكد أنه لم يفعل ذلك بالشكل الذي توقعته واشنطون وحلفاؤها الإقليميون.

وخلال الأزمة كلها، شدَّد الحلفاء العرب للولايات المتحدة على ضرورة الحرص مهما كان الثمن على تجنب اقتراف الخطأ الذي اقترفه الفرنسيون والبريطانيون في عام ١٩٥٦، أي إشراك إسرائيل في الموضوع. وإذ يشعر بن جوريون بالانزعاج من التخلي عن إسرائيل في وضع كهذا، فإنه إنما يحاول القيام

بمناورة تهدف إلى إعادة تأكيد العلاقة الإسرائيلية – الأميركية فيطالب بأن تكون إسرائيل في البداية شريكًا لحلف شمال الأطلسي على أن تصبح عضوًا فيه فيما بعد(٤٣). والأميركيون يديرون الأذن الصماء على الرغم من إلحاح الإسرائيليين. فبحسب هؤلاء، يُعَدُّ حلف شمال الأطلسي بسبيله إلى أن يتحول إلى خط ماجينو يجازف بأن يتم الالتفاف عليه عن طريق الشرق الأوسط بفضل تعاون مصر وسوريا(٤٤). ويردُّ عليهم دالاس بأن الشاغل الرئيسي هو إقناع العرب بالخطر السوفييتي ؛ ومن ثم فإنه يطلب من الإسرائيليين التخلي عن أي مبادرة من شأنها إنعاش خوف العرب من إسرائيل. فتهمةُ مساندة إسرائيل والصهيونيةِ تشكل مصدر الإزعاج الرئيسي للسياسة الأميركية في المنطقة ... ويردُّ الفرنسيون والإيطاليون [على الإسرائيليين] بأدبٍ بأن من شأن الدول السكاندينافية أن ترفض توسيعًا كهذا للحلف الأطلسي بحيث يشمل الشرق الأدنى. ويقوم شيمون بيريز بجولة متكتمة في البلدان الأوروبية لمطالبتها بتغيير رأيها. فتمنى محاولاتُه بالفشل، لكنه يحصل من جمهورية ألمانيا الاتحادية على شحنات سلاح، تجعل منها المورِّدَ الأوروبي الثاني لإسرائيل بالسلاح.

وضرورة الحفاظ على عدم الظهور القوي في النزاع الإسرائيلي – العربي تفرض نفسها أيضًا على الولايات المتحدة. وخلال مجمل الشطر الثاني من عام ١٩٥٧، كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أجرت دراسة مستفيضة بشأن اللاَّجئين الفلسطينيين الذين يرتفع عدد المسجَّلين منهم لدى الأنروا، في يونيو/ حزيران، إلى ٩٣٣ ٠٠٠(٤٥). وبعد فشل الخطة ألفا والخطة جاما، فمن غير الوارد الانخراط في خطة جديدة للتسوية. والسياسة الوحيدة التي يتعين اتباعها هي تعزيز إمكانات الأنروا لجعل العدد الأكبر من اللاَّجئين منتجًا، أي القيام بإعادة توطين فعلي. وبموجب هذه السياسة نفسها، من شأن الأردن أن يصبح أكثر قابلية للحياة في الأمد الطويل. وبالمقابل، يظل من المستحيل حل مسألة لاجئي غزة حيث هم. كما يُنتظر من إسرائيل أن توافق على عودة جزء من اللاَّجئين. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨، يجري جس نبض إيبان فيما يتعلق بهذا الموضوع خلال المفاوضات على قرض جديد بهدف تمويل أعمال تحويل مياه نهر الأردن. ومن الواضح أن

من غير الممكن إدخال هذا البند الشرطي في اتفاقية القرض ويجري رفض هذا الاقتراح[٤٦].

والحال أن محادثات جرت في شهر ديسمبر/ كانون الأول مع نوري السعيد إنما تؤكد غياب المنظور[٤٧]، فرجل الدولة العراقي العجوز يشدِّد على واقع أن اللاَّجئين لا يريدون سماع شيء إلاَّ عن العودة. والدول العربية لا يمكنها استيعابهم لأنهم سوف يرفضون أي مواطنة في أي دولة عربية أخرى. والحل الوحيد هو العودة إلى خطط عام ١٩٤٧. ولابد أن تتسنى إعادة توطين الجزء الأكثر من اللاَّجئين في الأراضي التي ستتركها إسرائيل. فيردُّ عليه دالاس بأنه لا يمكن إعادة الزمن إلى الوراء وبأن الولايات المتحدة لا تحوز إمكانات ممارسة ضغوط كهذه على الدولة اليهودية.

وفي أواخر العام هذه، كانت جميع الأطراف مضطرة بذلك إلى إبداء أكبر قدر من ضبط النفس. ويشكو الأردن من التعديات الإسرائيلية في قطاع دار الحكومة. فيحصل الملك حسين على تأييد غربي معين، يُراد به أساسًا إحراز كسب دعائي في صفوف السكان الفلسطينيين في مملكته. على أن الملك يعيد طرح مسألة التفتيش على تزويد جبل سكوبس بالمؤن والتفتيش على الجيب نفسه، ومن هنا خطر عودة التوترات. ومن حسن الحظ أن همرشولد يزور عَمَّان في هذا الوقت بالتحديد: ومن هنا قيام الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بوساطة صريحة لتحديد عدد براميل البترول المصرَّح بتسليمها إلى الجيب شهريًا ... والأكثر جدية هو أنه سوف يعيِّنُ مندوبًا مكلفًا بإجراء دراسة أعمق لمسألة جبل سكوبس وللحلول اللازمة لها. وهذا المندوب، السفير الكولومبي أورّوتيا، إنما يصل في أواخر ديسمبر/ كانون الأول.

وكل طرف من الطرفين يماحك حول حقوقه ويتهم الطرف الآخر بانتهاكات عديدة.

والحال أن تقرير أورّوتيا، المؤرَّخ في ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨، إنما يلخص مواقف الطرفين ويثير استياء المعنيين دون التوصل إلى تسوية: هل تستتبعُ ملكيةُ الحقول تحديد السيادة ؟ والمسألة معقدة لاسيما أنها قد تصبح مرجعًا للتعامل مع المناطق الأخرى منزوعة السلاح.

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية العربية المتحدة، المنبثقة من الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، يجري إعلانها في الأول من فبراير/ شباط ١٩٥٨ وسط حركة حماسة شعبية عارمة.

وفي ١٤ فبراير/ شباط، يعلن الأردن والعراق اتحادهما الخاص، الاتحاد العربي. فتذكِّرُ إسرائيل بمعارضتها القوية لأي مرابطة للقوات العراقية في الضفة الغربية. وتستمر الحرب الخفية. والحال أن محاولة بائسة فاشلة لاغتيال عبد الناصر، ترجع جزئيًا إلى تلاعبٍ من جانب السرّاج، إنما تؤدي إلى تجريس العربية السعودية والملك سعود. وبشكل جد سريع، يصبح التعارض بين الهاشميين والجمهورية العربية المتحدة تعارضًا سافرًا ومباشرًا. ويجري تبادل الاتهامات بالتخطيط لمؤامرات وبتنظيم اعتداءات. ويستخدم السرّاج وحدة من «الاستطلاعيين» الفلسطينيين في هذه العمليات السرّية في الأردن وفي لبنان[٤٨]. وتساند الولاياتُ المتحدة خصوم عبد الناصر، لكن هؤلاء الخصوم إنما يُعَدّون الآن في موقف دفاعي إلى حد بعيد.

وبما أن الخطر يكمن في أن تمسك الكتلتان العربيتان بالملف الإسرائيلي في سباق مزايدات، فإن الأميركيين يدعون الإسرائيليين بإلحاحٍ إلى التزام الحد الأقصى من ضبط النفس. وهؤلاء الأخيرون يسعدون بالأحرى لانقسام العالم العربي إلى كتلتين متنافستين ومتعارضتين، فهذا من شأنه، بحسب رأي إيبان، أن يكفل أمن إسرائيل بشكل أفضل مما في السابق[٤٩].

ويجري رصد الحوادث العنيفة المألوفة في المنطقة السورية منزوعة السلاح حيث تؤدي الأعمال الهيدروليكية إلى تغيير حدود القطاعات العربية واليهودية، ومن هنا تبادل الأعيرة النارية حيث يرى كل طرف أنه على حق، ومن هنا أيضًا، خاصة منذ فبراير/ شباط، استئناف العنف في قطاع جبل سكوبس. وهذا هو الشاغل الأول لخليفة الجنرال بيرنز في قيادة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، الجنرال ڤان هورن، الذي يتولى مهام منصبه في مارس/ آذار ١٩٥٨. وعلى الرغم من مسعى جديد للتوسط يقوم به أورّوتيا في أبريل/ نيسان، فإن التوتر إنما يظل قويًا. ويُبدي الأردنيون موقف الحزم ويطالبون بإزالة تحصينات الإسرائيليين

«غير المشروعة» في الجيب. فيزعم هؤلاء الأخيرون أنها لا وجود لهـا، لكـنهم يرفضون قيام مراقبي منظمة الأمم المتحدة بتفتيشات دقيقة. فيضطر بـانش إلـى المجئ بنفسه في زيارة مدتها ثلاثة أيام. وتزداد المسألة تعقيدًا من جراء رفض ڤان هورن ومساعده الكولونيل فلينت، رئيس لجنـة الهدنـة الأردنيـة – الإسـرائيلية المشتركة، وجوب طلبهما تصريحًا من العسكريين الإسرائيليين بالذهاب إلى بعض المواقع المتنازع عليها، لأن هذا من شأنه أن يعني الاعتراف بالسيادة الإسـرائيلية عليها. وتقع المأساة في ٢٦ مايو/ أيَّار. ذلك أن داورية إسرائيلية تسقط تحت نيران الأردنيين. فيسارع الكولونيل فلينت إلى الذهاب إلى الموقع للتوصـل إلـى وقـف لإطلاق النار. وبينما هو يتفاوض على عودة الجرحى وجثث القتلى، يـسقط هـو نفسه تحت نيران الأردنيين ويلقى مصرعه بدوره. وحصيلة القتلـى، فيمـا عـدا الكولونيل فلينت، هي ٣ من رجال الشرطة الإسرائيليين. ويقع الحادث في المنطقة المتنازع عليها، شريط الأرض الواقع بين حدي الجيب المقتَرَحين. وينتهي تحقيـق منظمة الأمم المتحدة إلى اعتبار الأردنيين والإسرائيليين مسئولين عـن الحـادث. وهؤلاء الأخيرون يحظرون على سكان العيساوية استخدام طريق القدس. وتعقـب ذلك فترة من الهدوء المثير للقلق بشكل خاص. وفـي نهايـة المطـاف، يـذهب همرشولد نفسه إلى الساحة.

ولدى إقامة الجمهورية العربية المتحدة، دعا الحاج أمين الحسيني إلى تكـوين حكومة فلسطينية مستقلة تنضم فيما بعد إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولم يُـرِدْ عبدُ الناصر ذلك. فعلاوة على ارتيابه في شخصٍ يُجَسِّدُ الآن الماضي، يعرف عبدُ الناصر أن الإسرائيليين قد يستخدمون هذه الذريعة لاحتلال قطاع غزة من جديـد. وكما يقول ذلك چيلبير في برقية مؤرَّخة في ١٧ مارس/ آذار ١٩٥٨[٥٠]:

إن إنشاء دولة مستقلة في غزة من شأنه أن يتم في واقع الأمر عبر انتهاكٍ صارخٍ لبنود اتفاقية الهدنة. ومن شأن جميع الاعتبارات التي استندت إليها الدول الغربية في العام الماضي للتوصل إلى جلاء الإسرائيليين عن منطقة غـزة أن تـسقط مـن تلقـاء نفـسها وأن تعيـد للإسرائيليين حريتهم الكاملة في الحركة والتصرف. ولاشك البتة في أن من شـأنهم انتهـاز الفرصة التي تتاح بذلك [...] لصالح أمنهم في المستقبل.

ولتوصيل هذه الرسالة، يحشد الإسرائيليون بعض القوات على مقربة من قطاع غزة.

ويبقى مع ذلك أن الصحافة الدولية قد تحدثت، لأول مرة منذ عشر سنوات، عن إقامة حكومة كهذه. فيكتفي عبد الناصر بتكوين مجلس تشريعي في غزة، في ١٥ مارس/ آذار ١٩٥٨، من ٣٠ عضوًا، يتألف من ١٠ مصريين و ٢٠ فلسطينيًا، بينهم ٤ من اللاّجئين[٥١]. وبهذه المناسبة، يتعهد بـ«النضال حتى تعود إلى الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة»[×]. وتعبير «الشعب الفلسطيني»، الذي نادرًا ما جرى استخدامه من قبل في الخطاب الناصري، إنما يستحق الرصد بوصفه علامة على التحولات الجارية. ويبدو أن واحدة من المرات الأولى التي جرى استخدام هذا التعبير فيها ترجع إلى ٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٧ عند الحديث عن مقاومة الفلسطينيين في غزة في عام ١٩٥٦[٥٢].

ويصبح لبنان الجبهة الرئيسية. فمبدأ أيزنهاور، وإن كان يستهدف الشيوعية الدولية، إنما يتعلق قبل كل شيء بالناصرية. والحال أن الرئيس شمعون كان قد انحاز، منذ زمن حلف بغداد، إلى الفريق الموالي للغرب. وبعد أن نظّم انتخابات تشريعية في ظروف مريبة[٥٣] عادت عليه بالأغلبية عبر استبعاد عدة زعماء للمعارضة، بينهم الدرزي كمال جنبلاط، من البرلمان، يقوم بالتحضير لإعادة انتخابه لولاية ثانية مدتها ست سنوات، وهو أمر ينطوي على تعديل للدستور. وفي فبراير/ شباط ١٩٥٨، يسارع جميع المعارضين بالذهاب إلى دمشق لتحية عبد الناصر. ونجد أنفسنا حيال انتهاك مزدوج للميثاق الوطني، إذ ينحاز شمعون ببلده انحيازًا كاملاً إلى الغرب، بينما يوضح معارضوه القوميون العرب أن لبنان قد يندمج بدوره بالجمهورية العربية المتحدة. والمسئولون الأميركيون، على الرغم من انتقادهم أحيانًا لشمعون، إنما يساندونه في إعادة انتخابه بينما تحصل المعارضة على مساندة من الجهاز الدعائي للجمهورية العربية المتحدة. وكما هي الحال بالنسبة لأنصار شمعون، تتألف هذه المعارضة من ائتلاف متنافر العناصر يجمع بين مسيحيين ومسلمين مع برامج سياسية ورؤى للعالم جد مختلفة. ويسعى

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

القوميون العرب إلى مكافحة مبدأ أيزنهاور. وتسعى قوة ثالثة إلى حلٍّ وسطٍ سياسي يسمح بتجنب العنف وبالحفاظ على استقلال البلد.

وهذا النزاع الداخلي يتحول إلى نزاع دولي، إذ يقوم شمعون عامدًا بتحويل الجدل إلى تعارض بين الغرب والشيوعية – الناصرية. فتحمل المعارضةُ السلاح. وبعد صدامات أولى في أبريل/ نيسان، نشهد في مايو/ أيَّار انتفاضة حقيقية يغذيها تهريب للسلاح مصدره الجمهورية العربية المتحدة. والشعار المطروح يعني الإنهاء الفوري لولاية شمعون. والحال أن اللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش والمرشَّح الفعلي للرئاسة كحل وسط، إنما يتريث، وإن كان يعمل على الحدِّ من الصدامات. ويدعو شمعونُ إلى تطبيق مبدأ أيزنهاور، أي إلى تدخل عسكري مباشر من جانب الولايات المتحدة، ومن جانب بريطانيا العظمى عند الاقتضاء. فتكتفي إدارة إيزنهاور بإرسال أموال وأسلحة إلى أنصاره بينما يتمركز الأسطول السادس في شرقي البحر المتوسط.

ويجعل الإسرائيليون من أنفسهم مدافعين عن شمعون لدى الأميركيين(٥٤): فيقولون لهم إن عملاً قويًّا هو وحده الذي من شأنه أن يضع نهايةً للتغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط، والذي يهدد الغرب وإسرائيل. ووراء الرهان المباشر، يحاول الإسرائيليون دفع الأميركيين إلى تبني الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط، الأمر الذي من شأنه جعل الدولة العبرية الفاعل الرئيسي لتنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة. وكدليل على حسن النية، يضمن إيبان للأميركيين، في منتصف مايو/ أيَّار، أمن الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، وهو ما من شأنه تمكين الجيش اللبناني من الانسحاب من تلك المنطقة. ومن خلال واشنطون، يجري نقل الرسالة إلى شمعون وشهاب. وعبر القناة نفسها، وإن كان أيضًا عبر قناة لجنة الهدنة، تنقل إسرائيل معلومات حول تحركات قوات الجمهورية العربية المتحدة، بل تهتم بمنع تهريب الأسلحة من الجمهورية العربية المتحدة إلى الجنوب اللبناني.

وفي شهر يونيو/ حزيران، تبلغُ الحكومةُ اللبنانية مجلس الأمن بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة بسبب إرسال أسلحةٍ وأنصارٍ إلى المعارضة. فيقررُ المجلسُ إنشاءَ قوةِ مراقبةٍ تابعةٍ لمنظمة الأمم المتحدة مهمتها مراقبة الحدود اللبنانية – السورية، هي قوة UNOGIL، التي ستصبح عديمة الفعالية بشكل خاص.

فحريتها في الحركة في بلد مجزأ ليست جد كبيرة وقد قـررت أن لا تأخـذ فـي حسبانها الجماعات المسلّحة لمختلف التيارات. وأثبتت أعمال لاحقة استمرار إرسال الأموال والأسلحة من جانب الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب إرسـال بعـض المتطوعين السوريين، من الدروز أساسًا، وبعض الفلسطينيين المنتمين إلى وحدات القوات الخاصة. وسوف يقوم شمعون بتـضخيم عـددهم إذ يتحـدث عـن ٥٠٠ فلسطيني مسلّح في خدمة الجمهورية العربية المتحدة.

والحلف الفرنسي يظل المحور الرئيسي للسياسة الإسرائيلية، وتتمثل مأثرتـه الأولى في استمرار وجوده. لكن بن جوريون وفريقـه يعتقـدان أساسًـا أن أمـن إسرائيل لن تتم كفالته بصورة حقيقية إلاّ عندما يرتبط البلد على نحو راسخ بـالقوة الأميركية. وتجري متابعةُ الأزمة التي تُنهي الجمهورية الرابعة في فرنـسا بعـين القلق. وفور تنصيب الجنرال ديجول رئيسًا للمجلس، يبعث بن جوريـون برسـالة تهنئة. وهو يتأثر تأثرًا خاصة لردّ ديجول الحار[٥٥]:

أشكركم على الرسالة الرقيقة التي بعثتم بها إليّ والتي تعبر عن مشاعر جد نبيلة. إنني أحيي الأمة الإسرائيلية الشجاعة التي تحتفظ فرنسا معها بأواصر صداقة متينة وتشاطرها مثلاً أعلى روحيًا واحدًا. ويراودني الأمل، مثلكم، في أن حكمة البشر سوف تتمكن من توطيد السلم والأمن في هذا العالم.

أزمة صيف عام ١٩٥٨[٥٦]

يتذكر البريطانيون إلى أي مدى خلقتْ مسألةُ سوريا أزمة حقيقية بين ديجـول وبينهم في عام ١٩٤٥، وهم يعرفون أن الجنرال صاحب ذاكرة طويلة ... وبما أنه يجري التفكير بشكل متزايد باطراد في تـدخل عـسكري أميركـي – بريطـاني مشترك، فإنه تجري محاولةٌ لنزع فتيل الأزمة التي مـن شـأنها أن تحـدث فـي العلاقات مع فرنسا. وخلال المحادثات الفرنسية – البريطانية في ٢٩ و٣٠ يونيـو/ حزيران ١٩٥٨[٥٧]، حيث يلتقي ديجول في باريس لأول مرة منذ الحرب العالميـة بماكميلان (الذي كان في ذلك الزمن المدافع عنه لدى تشرشل)، يعـرض رئـيسُ الوزراء البريطاني التدخل على أنه مجرد احتمال. إذ لابد من العثور علـى حـل «لبناني» للأزمة.

ويوضح عبدُ الناصر من جهته أنه يؤيد هو أيضًا حلاً كهذا على أن يكون شهاب رئيسًا للجمهورية وعلى أن يَصدرَ عفوٌ عام. وبما أن شمعون قد تخلى عن ترشيح نفسه، فإن الجميع يتفقون على أن يكون قائد الجيش خلفًا له.

ذلك هو الوضع عند وقوع الثورة العراقية في ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨. فالجيش يقف على رأس الحركة بينما يجري ذبح العائلة المالكة ونوري السعيد. والسلطة الجديدة، التي يقودها الضابطان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، غير معروفة بالمرة. ويترافق الانقلاب مع انفجار أعمال عنف شعبية ضد ممثلي النظام القديم الذين تُمسك بخناقهم فيما بعد محاكمةٌ صوريةٌ من جانب محكمة شعب. وعلى الفور، يقود كل شيء إلى الاعتقاد بأن العراق سوف يندمج بالجمهورية العربية المتحدة، بما يحقق المشروع القومي العربي.

ورَدُّ الفعل الفوريُّ من جانب أيزنهاور هو شن تدخل عسكري في لبنان، بناءً على طلب من حكومة بيروت، سعيًا، عبر عملية وقائية، إلى منع عبد الناصر من الاستيلاء على مجمل الشرق الأوسط وربما على العالم الإسلامي. فيهبط مشاة البحرية على الشواطئ اللبنانية في عصر ١٥ يوليو/ تموز حيث لا يجدون غير مصطافين يستحمون في البحر فاجأهم الحدث تمامًا. ويمتنع البريطانيون عن المشاركة في العملية، سعيًا إلى ردع الفرنسيين عن إرسال قوات هم بدورهم.

وفي الأردن، فكر الملكُ حسين للحظةٍ في إرسال جيشه لإعادة الملكية الهاشمية إلى سدة الحكم في العراق، لكنه سرعان ما أدرك أنه لا يملك إمكانات لذلك. ومنذ عدة أيام، قامت أجهزة الاستخبارات الغربية، في نقلٍ لمعلومةٍ صادرةٍ عن إسرائيل على الأرجح، بإبلاغه بأنه يجري الإعداد لانقلاب عسكري ضده على أن يحدث في منتصف يوليو/ تموز(٥٨) هدفه القضاء على الملكية والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. وفي ١٦ يوليو/ تموز، يطلبُ حسينُ تدخلاً عسكريًّا بريطانيًّا. فتقرر لندن، بعد تردد قصير، إرسال مظليين إلى عمَّان، لكن العربية السعودية، في خطوة تتميز بالواقعية السياسية، تحظر استخدام مجالها الجوي. فتجد المملكة الهاشمية نفسها معزولة تمامًا.

والوحدات البريطانية الأولى القادمة من قبرص تصل في منتصف نهار ١٧ يوليو/ تموز، لكن إسرائيل، التي لم تكن قد استشيرت، إنَّما تغلق مجالها الجوي.

ولابد من أن تطالب الولايات المتحدةُ بإلحاحٍ بحرية مرور الطائرات البريطانية كي تتراجع إسرائيل في نهاية النهار.

وكانت الأوساط الحكومية الإسرائيلية أكثر من مؤيدة لاستعادة هيمنة غربيـة في الشرق الأوسط(٥٩). وقد راودها الأمل في أن يقع تدخل عسكري في العـراق، إلا أنها سرعان ما خاب أملها. وكان الإنزال الأميركي في لبنان قـد قوبـل [فـي صفوف هذه الأوساط] بوصفه علامة على متانة الضمانات الأميركية. وبالمقابـل، فإن الإجراء البريطاني في الأردن قد أثار ردود فعلٍ متباينـة. فـالچنرال حـاييم لاسكوف، الذي خلَفَ موشيه دايان في منصب رئيس هيئة الأركـان، قـد اقتـرح الاستيلاء عسكريًا على الضفة الغربية في حالة وقوع انقلاب ناصري في الأردن. وكان بن جوريون معارضًا لذلك، إذ رأى أن السكان لن يهربوا هذه المرة، وهـذا من شأنه أن يخلق علاقة ديموغرافية غير مؤاتية (نحو مليون مـن الـسكان فـي الضفة الغربية في مقابل ١,٧٥ مليون يهودي في إسرائيل آنـذاك). لكـن يـسار الائتلاف، برجالٍ كآللون، كان مؤيدًا لاستيلاءٍ كهذا. وبالنسبة لرجلٍ واقعـي كـبن جوريون، فإن دولة أردنية وثيقة الارتباط بالغرب ومعزولة بالأخرى فـي العـالم العربي إنما تُعَدُّ الضمانة المباشرة الأفضل للأمن. لكنه لم يتخل عن فكرة الاستيلاء على كل فلسطين. وهو يوضح لواشنطون أن من شأن انقلابٍ موالٍ لعبد الناصـر في عمّان أن يضع نهاية لاتفاقية الهدنة وأن يعتبر الإسرائيليون أنفسهم أحرارًا فـي التصرف من أجل ضمان أمنهم(٦٠).

وفي ٢٧ يوليو/ تموز(٦١)، يجس إيبان النبض بكياسة خلال لقاء مـع وزيـر الخارجية الأميركي، مستخدمًا جميع الصيغ الشرطية التي تفرض نفسها في اللغـة الديپلوماسية في ظروف كهذه. فهو يذهب إلى أن بن جوريون، بعد إمعان التفكير، يرى أن هناك حلاً أفضل من الحفاظ على أردنٍ مستقل. والظروف قد تقـود إلـى اختفاء هذا البلد ؛ وفي هذه الحالة، قد يذهب شرق الأردن إلى العراق، بينمـا قـد تصبح الضفة الغربية كيانًا سياسيًا مستقلاً قد يتحد «بحريةٍ» مع إسـرائيل. وهـذه العودة للخيار «الفلسطيني» الذي كان قد جرى التفكير فيه في عـام ١٩٤٩ إنمـا تستند إلى استحالة منح المواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين. وفوسـتر دالاس يـستبعد في التوّ والحال أي أفق من هذا النوع، على الرغم مـن اقتـراح تقاسـم الـسكان

اللاّجئين بين العراق وإسرائيل. وبما أن هذه المحاولة قد فشلت، فإنه يجري الانتقال إلى الأمور الجدية.

فالحال أن الأهداف الإسرائيلية المباشرة إنما تتمثل في الحصول على ضمانٍ أمني من الولايات المتحدة[٦٢]. وفي الأول من أغسطس/ آب[٦٣]، يكتفي فوستر دالاس، في رسالة إلى بن جوريون، بالتحدث عن هذا الموضوع بشكل مراوغ. وهو يقول إن الطلبات الإسرائيلية الخاصة بالحصول على السلاح سوف تجري دراستها بـ«رحابة أفق». وفي اليوم نفسه، تتلقى إسرائيل مذكرة سوفييتية تتضمن احتجاجًا حازمًا بشأن استخدام الأنجلو - أميركيين لمجالها الجوي. وفي التوّ والحال، تتراجع إسرائيل وتغلق من جديد مجالها الجوي، وهو ما يثير غضب واشنطون ويعود على إيبان بتوبيخٍ حازم. وعندما يوضح الرجل أن بلاده لا تشعر بأنها محمية حيال الاتحاد السوفييتي، فإنه إنما يتم تذكيره بنبرة جافة بأن دور مبدأ أيزنهاور إنما يتمثل تحديدًا في حماية بلدان الشرق الأوسط.

والحاصل أن عبد الناصر، الذي كان في يوغوسلافيا في بداية الأزمة، إنما يسارع إلى الذهاب إلى موسكو لكي يحصل على التأييد السوفييتي، لكن خروشوف يمتنع عن إصدار تصريح علني بضمان أمن العراق وسوريا في حالة وقوع غزو غربي. فهو لا يريد المجازفة بتفجير أزمة كبرى تفضي إلى استخدام السلاح النووي[٦٤]. وهو يكتفي باحتجاجات شكلية ويقترح عقد قمة رباعية مع مشاركةٍ من جانب الهند، عند الاقتضاء، لمعالجة شئون الشرق الأوسط. والبريطانيون والفرنسيون يحبذون ذلك (بوسع ديجول أن يرى في ذلك تجسيدًا لتصوره، الذي كان قد طرحه بالفعل في عام ١٩٤٥، والداعي إلى عودةٍ إلى ائتلاف الدول العظمى، الذي شهده القرن التاسع عشر، لتسوية مسائل الشرق الأوسط)، لكن إدارة أيزنهاور تعارض ذلك بحزم.

فتحالُ المسألةُ إلى منظمة الأمم المتحدة، أولاً إلى مجلس الأمن ثم خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة. وبما أن هدف الأميركيين والبريطانيين يقتصر على صون حلفائهم الإقليميين والتمكن من سحب قواتهم دون مشكلة كبرى، فإن الكتلتين إنما تتلاقيان من جديدٍ في إدارة متعقلة للأزمة. وهكذا فقد تمكن أيزنهاور وماكميلان من ردع الأتراك عن الانخراط في غزوٍ للعراق. وبالمقابل، اتفقت لندن

وواشنطون على التدخل عسكريًا في حالة ما إذا قرر النظام العراقي الجديد غزو الكويت.

وقد أثبت مبدأ أيزنهاور فعاليته لأنه سمح باستعادة المصداقية الأميركية حيال حلفاء الولايات المتحدة، إلاَّ أنه كشف عن مخاطره، بوجود خطر نشوب أزمة كبرى، «على حافة الهاوية»، مع الكتلة الشرقية. وإدارة أيزنهاور تدرك ذلك و، منذ الشطر الثاني من شهر يوليو/ تموز، بدأتْ عمليةَ إعادةِ نظرٍ في تدابيرها[٦٥]. فتجري العودة إلى منظور اقتصادي ضمن إطار نظريات التحديث، خاصة نظرية والتر روستو. فيجري التفكير في خطة واسعة للتنمية الاقتصادية للعالم العربي، على أن يكون لمصر دورها في هذه الخطة وذلك على الرغم من عدم قدرتها على قيادة تنفيذها. ويدرك أيزنهاور أهمية هذه الخطة، خاصة في كسب تعاطفات الجمعية العامة الاستثنائية. فيجعل منها المحور الرئيسي لخطابه أمام الجمعية في ١٣ أغسطس/ آب. وهو يقترح إنشاء مؤسسة جديدة لتمويل تنمية الشرق الأوسط بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي. وبالحماسة العلموية المميزة لذلك الزمن، يمتدح مآثر العلم والتقانة عند وضعهما في خدمة المشاريع الهيدروليكية الكبرى وتحلية مياه البحر. ويلقى الاقتراح ترحيبًا. وتبدو الجمهورية العربية المتحدة مهتمة به وإن كانت حذرةً منه في الوقت نفسه.

أمَا وأنه قد تم تفادي خطر وقوع مواجهة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، فقد حان الوقت للانتقال إلى مرحلة التسوية الدبلوماسية. وقد أدرك ماكميلان، بشكل جد مبكر، أن السلطة الجديدة في بغداد قد تتكشف عن منافسٍ خطيرٍ لعبد الناصر. وبما أن من قاموا بالثورة قد أعلنوا عزمهم على احترام الامتيازات البترولية الغربية وعدم الاندماج بالجمهورية العربية المتحدة، فإن من الممكن الوصول إلى تسوية. وتعترف الولايات المتحدة بالنظام الجديد في الأول من أغسطس/ آب ١٩٥٨.

وفي لبنان، رأى الأميركيون بشكل جد سريع أن من الوهم إعادة نظام كميل شمعون بالقوة وأن حلٍّ فؤاد شهاب إنما يفرض نفسه تلقائيًا. وفي ٣١ يوليو/ تموز، يجري انتخاب اللواء رئيسًا، على أن يستوفي شمعون الشهرين الأخيرين لولايته. وقد حدثت العودة إلى النظام بصورة تدريجية. وبعد تولي شهاب مهام منصبه في

٢٥ سبتمبر/ أيلول، يشرع الأميركيون بسحب قواتهم. ويكتمل الانسحاب في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول وسوف يجري حل قوة الـ UNOGIL في ديسمبر/ كانون الأول. ويعتبر عبد الناصر نفسه فائزًا لأن شمعون قد أزيح ولأن فؤاد شهاب قد أعرب عن اعتزامه الحفاظ على موقف حيادي حذرٍ مؤاتٍ بالأحرى للجمهورية العربية المتحدة. ونظامه، الذي يُعَدُّ في آن واحد إصلاحيًا وتحديثيًا وسلطويًا، إنما يفرض رقابة صارمة على اللاجئين السياسيين العرب في بيروت. ولا يعود من الوارد التحضير لانقلاب في دمشق انطلاقًا من بيروت.

وفيما يتعلق بالأردن، يبدو أن الملك يسيطر بالفعل على الوضع. وطبيعي أن السكان الفلسطينيين معادون للتوجه الموالي للغرب، لكن القمع قد أزاح الناشطين، الذين إمّا أنهم في السجون أو في المنفى. أمّا مخيمات اللاجئين فهي غير مبالية بالأحرى وقد جندت المعارضةُ أنصارها من صفوف الأوساط الحضرية الأكثر عرضة للضرب من جانب العمل البوليسي. وكما بالنسبة للبنان، فإن الأفق المباشر لعبد الناصر ليس هو السعي إلى دمج الأردن بالجمهورية العربية المتحدة، وإنما تحييده.

وفي ٧ أغسطس/ آب(٦٦)، شرح عبدُ الناصر موقفه لروبرت مارفي، المبعوث الخاص لأيزنهاور إلى المنطقة: فهو يرى أن الأردن ليس بلدًا قابلاً للحياة ؛ فهو يعتمد على المساعدات الأجنبية ونسبة ٩٠% من السكان تقف ضد الملك. ويتعهد عبد الناصر بأن لا يثير قلاقل في هذا البلد. وفي يوم ١٤(٦٧)، يقوم بتوضيح فكرته من خلال محمود فوزي الذي جاء إلى نيويورك لحضور مناقشات منظمة الأمم المتحدة واستقبله فوستر دالاس. فالرجل يقول إن الجمهورية العربية المتحدة لا تملك إمكانات إعاشة الأردن. ولذا فإنه يجب ترك ذلك لدولة بترولية كالعراق. والأردنيون هم الذي يجب لهم أن يقرروا مستقبلهم، ومن هنا ضرورة رحيل القوات البريطانية. وفي يوم ١٨ أغسطس/ آب(٦٨)، ثم في يوم ٢١(٦٩)، يجري استئناف المحادثات. فيعترف دالاس بعدم قابلية الأردن للحياة في الأمد الطويل. والولايات المتحدة هي التي تدفع الآن للأردن. والخطر هو أن تقوم إسرائيل بالاستيلاء على الضفة الغربية إذا ما انهارت الملكية الأردنية. ويبدو أن

الرجلين يتجهان معًا إلى تأييد اندماجٍ بين العراق والأردن في الأمد المتوسط. وإلى أن يحدث ذلك، فسوف تتكفل الولايات المتحدة بأعباء معيشة البلد.

وعلى هذه الأسس، تعتمد الجمعية العامة في ٢١ أغسطس/ آب مشروع قرار، قدمته ١٠ بلدان عربية، وهو اعتماد بالإجماع (إذ وافقت عليه إسرائيل، لما فيه عظيم استياء أنصار يجال آللون). فتتعهد البلدان أعضاء جامعة الدول العربية باحترام الأنظمة السياسية للبلدان الأعضاء الأخرى، كما تتعهد بالامتناع عن القيام بتدخلات في شئونها الداخلية. ويجري تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالتوصل إلى ترتيبات عملية تسمح بالعمل على مراعاة مبادئ الميثاق فيما يتعلق بلبنان والأردن، وهو ما يشمل انسحاب القوات الأجنبية.

فيذهب همرشولد في عدة مناسبات إلى الشرق الأوسط اعتبارًا من أواخر أغسطس/ آب ١٩٥٨. وتتم تسوية الوضع اللبناني. ويتوصل الأمين العام للأمم المتحدة إلى تخفيف الحصار الاقتصادي للأردن من جانب جيرانه وإلى تخفيف للنبرة في الحرب الدعائية. وفي الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، يصبح بوسع حسين إعلان بدء انسحاب القوات البريطانية اعتبارًا من يوم ٢٠ من الشهر. وبمجرد اكتمال الانسحاب، تعيد الجمهورية العربية المتحدة فتح الطرق الجوية والبرية إلى الأردن. على أن حادثًا مثيرًا، وقع في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، إنما يجازف بتهديد كل شيء. فللذهاب إلى أوروبا، يضطر الملك إلى المرور بالمجال الجوي السوري. فيجري اعتراض طائرته من جانب طائرات المطاردة السورية، لكنه ينجح في الإفلات. فيتهم الملكُ الجمهورية العربية المتحدة بمحاولة خطفه، وهو ما تنفيه السلطات السورية التي تتحدث عن اعتراض طائرة غير معروفة الهوية. ويسمح الحادث للملك بأن ينظِّم في جميع أرجاء مملكته تظاهرات ولاء استعراضية. ويضطر همرشولد وديبلوماسيوه إلى تكثيف جهود الوساطة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة.

الاستراتيجية المحيطية والحفاظ على الوضع القائم

بعد فشل محاولة إدخال إسرائيل حلف شمال الأطلسي، يتجه فريق بن جوريون صوب استراتيجية «محيطية» قوامها حشد البلدان المجاورة الموالية

للغرب في العالم العربي والتي تشعر بأنها مهدَّدة بصعود القومية العربية الوحدوية. كما تُعرَضُ عليها إمكانيةُ وصولٍ إلى مراكز القرار الأميركية، خاصة الكونجرس حيث تُعَدُّ جماعات الضغط الموالية للصهيونية مؤثرة تأثيرًا خاصًا. والفاعلون في هذه السياسة هم الأجهزة الديبلوماسية ووزارة الدفاع، التي يمثلها شيمون بيريز، وجهاز الموساد الذي يقوده إسير هاريل. وبما أن عدة بلدان من هذه البلدان مسلمة ولا تحتمل، بسبب حساسية الرأي العام فيها، إقامة علاقات علنية مع الدولة العبرية، فإن الاتصالات إنما تتم في تكتم، بل في سرِّية. ومع تبادل المعلومات، ندرك أيضًا دور أجهزة الاستخبارات. وهكذا، فاعتبارًا من عام ١٩٥٧، يصبح الموساد والسافاك الإيراني شريكين فاعلين بشكل خاص[٧٠]. وبعد ثورة ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨ في العراق، تدخل الاستخبارات التركية في هذه الشراكة.

والحاصل أن البلدان أعضاء حلف بغداد قد اتخذت من الناحية الرسمية مواقف متعارضة مع الأطروحات الإسرائيلية لإرضاء العراق الهاشمي، المتشدد كالعادة في تأييد القضية الفلسطينية، وذلك مع احتفاظ هذه البلدان في الوقت نفسه بعلاقات سرِّية مع إسرائيل. وهكذا فإن إيران كانت مهتمة بتزويد إسرائيل بالبترول، ومن هنا أهمية فتح خليج العقبة وبناء خط أنابيب البترول الممتد من إيلات إلى البحر المتوسط، والمراد به الالتفاف على قناة السويس. وكانت تركيا على علاقات جد سيئة مع سوريا، التي لم تُسَلِّم قط بضياع سنجق الإسكندرية في عام ١٩٣٩. والحال أن الأزمات «السورية» قد رَدَّتْ إلى جدول الأعمال، بالنسبة لأنقره، خطر قيام بلد حليف للاتحاد السوفييتي بالهجوم على تركيا من الخلف من جانبها الجنوبي. وكانت إثيوبيا منزعجة من تصاعد قوة مصر، ثم إن السودان، الذي تعاقبت فيه أنظمة موالية للناصرية وأخرى مناوئة لها، كانت له سلسلة من المنازعات مع مصر تتعلق بإدارة مياه النيل وترسيم الحدود.

وهدف الاستراتيجية المحيطية هو تطويق الناصرية التي يجري تقديمها على أنها عدو مشترك. وفرنسا ميالة ميلاً خاصًا إلى الإصغاء لهذا النوع من الحجج. وهكذا فإن شيمون بيريز يصل إلى باريس في منتصف يوليو/ تموز ١٩٥٨[٧١] لكي يدافع عن فكرة تدخل عسكري تركي – إيراني في العراق سعيًا إلى إعادة الملكية الهاشمية إليه. وهو يطلب عقد «تحالف فرنسي – إسرائيلي متين ومثير».

فيجري تحديد أواخر يوليو/ تموز موعدًا لرحلةٍ من جانب جولدا مئير إلى باريس، لكن الرحلة يتم تأجيلها نظرًا إلى مشكلات صحية كانت وزيرة الشئون الخارجية تمر بها. وهدف هذه الرحلة هو العمل على إشراك فرنسا في الاستراتيجية المحيطية الواسعة. وقد تم اللقاء أخيرًا في ٥ أغسطس/ آب[٧٢].

فيؤكد ديجول أن «فرنسا تعربُ عن صداقة كبرى لإسرائيل التي تحترم شجاعتها ومجهودها النموذجي». وتوضح جولدا مئير أن عبد الناصر ليس المتحدث المؤَهَّل بلسان القومية العربية ؛ فهو صنيعةٌ بيد خروشوف الذي يسعى إلى السيطرة العالمية. وهي تُفاضل بين عبد الناصر والقوميين الأخيار الذين لا يهتمون إلاَّ بالتنمية الاقتصادية ؛ فيوافقها الجنرال على هذا الكلام. ثم تعرض مصادر القلق على أمن بلادها وحاجات بلادها إلى السلاح. وحتى مع أن ديجول يمضي في الدرب الذي سار فيه سابقوه المباشرون، فإن أقواله إنما تشير آنذاك بالفعل إلى تغير طفيف في التوجه لا تلحظه مُحَاوِرَتُهُ:

يشير الجنرال ديجول إلى أنه يتفهم انزعاجات إسرائيل حيال حركة الوحدة العربية التي يقودها عبد الناصر والتي يشجعها السوفييت. على أنه يرى أنه لا يبدو أن العرب، حتى وإن اتحدوا بالفعل، يملكون القدرة على شن عدوان على إسرائيل. فالوضع ليس على هذه الشاكلة كما في البلدان العربية الأخرى حيث يمكن التعامل مع الأمور عبر انقلاب. فحيال بلد متراص وحازم كإسرائيل، تُعَدُّ فرصُ العدوان جد طفيفة. ومن ثم فلا مجال هناك لإبداء انزعاج حقيقي على وجود إسرائيل، إلاَّ إذا دخل السوفييت في اللعبة بالطبع.

وفي جميع الأحوال، فإن الحكومة الفرنسية حريصة على أن تبقى إسرائيل حيث هي كما ترغب في الاحتفاظ معها بعلاقات صداقة طيبة للغاية. وما تم القيام به، من الجانب الفرنسي، تجاه إسرائيل، لم يكن عديم الجدوى. والحكومة الفرنسية لا تزال متمسكة بهذه الرؤية، إلاَّ أنه، لأسباب واضحة، يجب تفادي كل ما قد يكون من شأنه تعقيد وضعٍ حساس بما يكفي بالفعل. وهذه مسألة تاكتيك.

وبعد أن اجتمعت جولدا مئير بكوف دو مورفيل، الذي يؤكد لها تمسك فرنسا بالتصريح الثلاثي، تذهب إلى لندن حيث، لما فيه عظيم سعادتها[٧٣]، يظهر أن الحكومة البريطانية «قد تخلت عن السياسة التي حددها السيد أنتوني إيدن خلال

خطابه في جايد هول». ويتمثل نبأ طيب آخر في أن البريطانيين يتعهدون ببيع أسلحة ثقيلة لإسرائيل. وتختتم جولدا ميئير جولتها الأوروبية بزيارة روما. وقد شدَّد الفرنسيون والبريطانيون والإيطاليون جميعًا على الحفاظ على الوضع القائم الترابي والعسكري. ولا يبدو أن جولدا ميئير قد فهمت أن هذا يتعلق أيضًا بمشروع الاستيلاء على كل الضفة الغربية أو على الجزء الأعظم منها في حالة سقوط الملكية الأردنية، وهو مشروع تحدثت عن مبدأه مع مختلف محاوريها.

وبوجه عام، وبالاحتجاج في جميع أرجاء العالم على «قومية» عبد الناصر «العربية الخبيثة»، يجر الإسرائيليون على أنفسهم هجمات إذاعية من جانب الرجل[٧٤] الذي يتهم الدولة العبرية بأنها عملية للإمبرياليين الذين يزودون اليهود بالسلاح للقضاء على القومية العربية. فلا يرى المعنيون في هذا الخطاب غير تبنٍ لرطانة موسكو والبرهان على أن عبد الناصر إنما يواصل العمل عبر التخريب لمد سيطرته على المنطقة سعيًا إلى تطويق إسرائيل بأنظمة موالية للناصرية ومدعومة من السوفييت. وما يراه المراقب بالأخص هو كيف أن الرؤيتين والاستراتيجيتين والرطانتين تتبادلان تغذية إحداهما الأخرى، بما يشكل سمة مميزة لهذا النزاع.

ومنذ أيام يوليو/ تموز الأولى، يهيمن على خطوط الهدنة هدوء كامل وشبه استثنائي. فالعرب والإسرائيليون يبذلون كل ما في وسعهم لتفادي وقوع أبسط حادث من شأنه أن يتخذ، في السياق الإقليمي، أبعادًا خطيرة خطورة خاصة. وبشكل لا مفر منه، في المنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح تحديدًا، تقع الحوادث من جديد. ففي أكتوبر/ تشرين الأول، يُبدي السوريون عزمهم على التصدي لأعمال النزح في جنوب بحيرة الحوله. وفي مرحلة أولى، يتراجع الإسرائيليون. ثم، في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يبدلون موقفهم، الأمر الذي يؤدي إلى تبادلات للأعيرة النارية تصل إلى حد استخدام الطرفين للأسلحة الثقيلة. ونرجع بعد ذلك إلى الوضع القائم، وهو وضع ليس مقيمًا بالفعل. ففي ٣ ديسمبر/ كانون الأول، نجد أن تبادلاً للنيران بالأسلحة الثقيلة على قطاع يمتد مسافة ٢٠ كيلومترًا إنما يشير إلى تصاعدٍ في استخدام المدفعية في المنطقة التي يقال إنها منزوعة السلاح. ويستنفر الإسرائيليون مجلس الأمن بالشكوى بينما يجري استئناف إطلاق النيران في اليوم التالي. ويبدو أن الحادث يرتبط أصلاً بتحركات قطعان

الأبقار التي يقول السوريون أنها جاءت لترعى في أراضيهم بينما يتهم الإسرائيليون السوريين بالرغبة في سرقتها. ويضاف إلى ذلك النزاع على الممتلكات وعلى وضعية المراعي المقصودة. ويجري الانتقال بسرعة من استخدام البنادق إلى استخدام المدفعية. وباعتراف المراقبين، فإن ملف الإسرائيليين لا غبار عليه بالأحرى ؛ على أن تعنتهم في عدم التعامل مع لجنة الهدنة إنّما يعرقل حسن سير الإجراءات اللازمة لتسوية المنازعات. والغربيون منزعجون: فهم لو لجأوا إلى إدانة سوريا بحزم، فإنهم إنما يجازفون بأن يقف حق الفيتو السوفييتي في طريقهم وبأن تحرز دعايةُ موسكو نجاحًا جديدًا في العالم العربي. أمَّا إذا لم يفعلوا شيئًا، فإن الإسرائيليين قد يستأنفون سياستهم الخاصة بالأعمال الانتقامية الواسعة. فيدعو الغربيون الطرفين إلى إبداء أكبر قدر من ضبط النفس. وفي النهاية، في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، يكلف مجلسُ الأمن همرشولد بالذهاب إلى الساحة ويذكرُ بسلطة لجنة الهدنة.

وسعيًا إلى كسب الوقت[٧٥]، يعلن المراقبون اعتزامهم الاتجاه إلى تفتيش شامل للمنطقة منزوعة السلاح، تاركين لهؤلاء ولأولئك الوقت اللازم لسحب أسلحتهم الثقيلة. ثم إن المدفعية السورية في الجولان هي التي كان قد جرى استخدامها. ومن شأن القيام بأعمال انتقامية إسرائيلية أن يتطلب خوض عملية حربية حقيقية، وهو ما يتطلب الحصول على موافقة، ضمنيةٍ على الأقل، من جانب الولايات المتحدة لخوض عملية كهذه. والحال أن الولايات المتحدة إنما تُعَدُّ بسبيلها إلى بدء تقارب مع عبد الناصر.

فالواقع أن النظام الجديد، في العراق، قد طاله الانقسامُ بسرعةٍ فيما يتعلق بمسألة العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة. فالقوميون العرب الوحدويون يريدون الاندماج أو، على الأقل، الاتحاد على أساس فيديرالي مع هذه الجمهورية. وقاسم يرفض ذلك ويميل إلى الاستناد في هذا الدرب إلى الحزب الشيوعي العراقي القوي. فيستبعد من القيادة أنصار عبد الناصر، وبينهم عبد السلام عارف.

وبسرعة بالغة، تستعرُ نيرانُ الحرب الدعائية الإذاعية بين البلدين. ولكي يوضح عبدُ الناصر إصراره، يشن حملةً قمعية نشيطة ضد النشاطات الشيوعية في داخل الجمهورية العربية المتحدة ويقوم بانفتاحات على الولايات المتحدة ضمن خط

خطاب أيزنهاور الذي ألقاه في ١٣ أغسطس/ آب. ومنذ مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يطلب أن يتم تطبيق برنامج PL 480 السخي جدًّا على الجمهورية العربية المتحدة، وهو برنامج ينص على بيع الحبوب الأميركية في مقابل عملات محلية غير قابلة للتحويل. وعلى الفور، تقدم واشنطون ردًّا إيجابيًّا بينما تتخذ الدعاية الإذاعية للجمهورية العربية المتحدة نبرة معاديةً للشيوعية بحزم. بل إن عبد الناصر إنما يمضي إلى حدٍّ طلب إرسال مبعوث أميركي لتقديم نصائح حول أسلوب مكافحة الشيوعيين[٧٦] ! فتنظر واشنطون نظرة إيجابية إلى استيلاءٍ على السلطة من جانب عبد الناصر في العراق، فهذا، على أي حال، قد يكون أكثر فعالية بكثير في القضاء على الشيوعية في المنطقة. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٥٩، يصبح السجال علنيًّا بين القاهرة وموسكو التي تنسب إلى عبد الناصر اتجاهات رجعية.

وفي ذلك الوقت، كانت السياسة الأميركية الجديدة قد وجدت تكريسًا لها عبر توجيهٍ جديدٍ صادرٍ عن مجلس الأمن القومي الأميركي (NSC5820/1)[٧٧]. فتجري مواصلة التمييز بين القومية العربية، التي تُعَدُّ دعوى مشروعة، والقومية العربية الجامعة الجذرية، التي يرمز إليها عبد الناصر، والتي تهدف إلى فرض هيمنة هذا الأخير على مجمل المنطقة. فالولايات المتحدة تظل معادية لهذا الأفق الأخير، لكنها مستعدة الآن للتعامل مع الجمهورية العربية المتحدة، فهي تعترف بمصالحها المشروعة. فيجري التخلي عن المشروع الرامي إلى عزل الجمهورية العربية المتحدة عن طريق تنظيم جبهة من البلدان العربية المحافظة ويجري اتخاذ قرار بالتكيف مع نزعة حيادٍ، حتى وإن كانت تتضمن إقامة علاقات قوية مع الاتحاد السوفييتي. وكان فوستر دالاس ضد هذا التغيير للسياسة بالأحرى، لكن حالته الصحية تتدهور. وفي ٩ فبراير/ شباط ١٩٥٩، يجري نقله إلى المستشفى ويضطر إلى التنحي في شهر أبريل/ نيسان. وهو يموت في ٢٤ مايو/ أيَّار ١٩٥٩، في الحادية والسبعين من العمر. وقد اختار أيزنهاور كريستيان هرتر خلفًا له، وهو رجلٌ شخصيته أقل بروزًا.

وهذا التغيير للسياسة الأميركية يثير الوجوم في إسرائيل. وتتمثل الغواية، للحظةٍ، في اللعب باستراتيجية التوتر وذلك بالقيام بطلعات جوية فوق سيناء. وفي

٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨، نجد أن طائرة مصرية من طراز ميج، حاولت اعتراض سبيل طائرة إسرائيلية، إنما يجري إسقاطها على بعد ستين كيلومترًا داخل الأرض المصرية، لكن الجمهورية العربية المتحدة تُفضلُ التكتم على أداء سلاحها الجوي المزري[٧٨].

والحال أن همرشولد، الذي زار إسرائيل من ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨ إلى ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٩[٧٩]، إنما ينخرط في عملية تهدئة لدى محاوريه. فدون أن يحصل على نتائج ملموسة، أكَّدَ لهم أن عبد الناصر لا تخامره بالفعل أي نوايا حربوية وأن الصدامات إنما تنشأ، برأيه، من إساءات فهم من جانب القادة العسكريين الميدانيين. وتكمن الصعوبة الرئيسية في تحديد المنطقة منزوعة السلاح الإسرائيلية – السورية والذي يحيل إلى مسألة السيادة. فالجمهورية العربية المتحدة تريد تحديدًا على الجانبين بينما يريده الإسرائيليون في داخل المنطقة لتحديد التقسيم الفعلي[٨٠]. وفي ٨ يناير/ كانون الثاني، يحلق الطيران الإسرائيلي، من جديد، فوق سيناء. وفي الشطر الثاني من الشهر، يؤدي مصرعُ راعٍ إسرائيلي، في المنطقة منزوعة السلاح، والذي يشكل دليلاً على فشل وساطة همرشولد، إلى شكوى جديدة من جانب إسرائيل لمجلس الأمن.

فيعرب أعضاءُ المجلس عن أسفهم لوقوع العنف بينما تطالبُ الجمهوريةُ العربية المتحدة باستئناف عمل لجنة الهدنة. ويطلبُ همرشولد إلى المراقبين إعداد تقرير تفصيلي عن مختلف جوانب الوضع وبيان الحلول التي يجب تقديمها للتغلب على المشكلات القائمة. وهذا الإرجاء لإصدار قرارٍ إنما يستثير غضب الحكومة الإسرائيلية بينما يدعو الرأيُ العام إلى عودةٍ إلى سياسة الأعمال الانتقامية[٨١]. أمَّا الجمهورية العربية المتحدة فهي تحرز هدفًا على أثر تغلغلٍ «عن طريق الخطأ» من جانب داورية إسرائيلية في قطاع غزة، في ٤ فبراير/ شباط. فقد فتحت الداوريةُ النار على مخيمٍ بدوي، بما أدى إلى مصرع امرأة وطفل[٨٢]. ويكتفي المصريون بنقل تقرير المراقبين الدامغ إلى أعضاء مجلس الأمن.

ويتهرب الإسرائيليون من الاعتراف بمسئوليتهم عن الحادث فيتهجمون على لجنة الهدنة المصرية – الإسرائيلية التي يزعمون أنها لم تعد غير «جهاز مصري»، ويعيدون طرح مسألة حرية المرور في قناة السويس[٨٣]. والواقع أن

المصريين يصادرون بعض الشحنات المتجهة إلى إسرائيل، ثم تجري العودة إلى نوع من التعايش، إذ يكتفي المصريون بالاعتراض على مرور السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي أو التي تستأجرها إسرائيل. على أن المسألة إنما تبقى مُلحةً خلال العام كله، حيث يشكو الإسرائيليون من عدم احترام الجمهورية العربية المتحدة لقرار مجلس الأمن الصادر في عام ١٩٥١، بينما تربط الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية تطبيق هذا القرار بتطبيق إسرائيل أولاً للقرار الخاص باللاّجئين الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨. وتحاول جماعات الضغط الموالية لإسرائيل أن تجعل من حرية الملاحة شرطًا لحصول الجمهورية العربية المتحدة على قرض من البنك الدولي يُراد به توسيع قناة السويس. وهذه الجماعات تتحرك من خلال أصدقائها في الكونجرس، دون مراعاةٍ لإدارة أيزنهاور التي تسعد لتحسن علاقاتها مع العالم العربي وللتهدئة النسبية للتوترات. وفي النهاية، سوف يتم منح القرض في أواخر عام ١٩٥٩ وسوف يعتبرُ عبدُ الناصر هذه المسألة انتصارًا سياسيًا عظيمًا.

وفي ١٧ فبراير/ شباط، مرةً أخرى، تتغلغل داورية إسرائيلية في قطاع غزة وتطلق الرصاص، فتقتل شخصين بدعوى أنهما من المتسللين. وفي اليوم نفسه، تقوم داورية أخرى بفتح النار على طول خط الهدنة ضد «مشتبه بهم»، يتضح أنهم من جنود قوة الطوارئ الدولية ذوي الخوذات الزرقاء.

وبالمقابل، تقبل إسرائيل استئناف اجتماعات لجنة الهدنة الإسرائيلية – الأردنية على أن تعمل، شأن اللجنة الإسرائيلية – اللبنانية، على تسوية الخلافات بدلاً من إصدار بيانات شجب تُستخدم في أغراضٍ دعائية[٨٤].

وعلى الرغم من قيام إسرائيل، في مستهل أبريل/ نيسان ١٩٥٩، باستدعاءٍ سريع لجنود وضباط الاحتياط ضمن إطار مناورة للجيش الإسرائيلي تستثير، للحظةٍ، انزعاجًا عامًّا، فإن هدوءًا هشًا إنما يعود لمدة عدة شهور. وهناك بالفعل محاولات تسلل قادمة من قطاع غزة، لكن قوة الطوارئ الدولية والجيش الإسرائيلي يضعان حدًّا لها. ويعترف الإسرائيليون بأن التسللات ليست من فعل الفدائيين، بل من فعل المهرّبين، وبأن أعمالهم لا تنتمي إلى المجال السياسي بل إلى

المجال الجنائي. ويجري الاضطلاع بتحديد جزئي للمنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح، ليس دون تحفظات من جانب الطرفين.

وصيف عام ١٩٥٩ فترة هادئة هدوءًا خاصًا في تاريخ خطوط الهدنة. وتظل النقاط الحساسة متمثلة في جبل سكوبس والمنطقة المنزوعة السلاح الإسرائيلية – السورية. وفي مستهل الخريف، نرصد استئنافًا محدودًا للتسللات، لكن السلطات الإسرائيلية تعترف بأن الأمر يتعلق هنا أيضًا بأعمال التهريب بأكثر من تعلقه بأعمال سياسية من جانب مناضلين يدعون إلى النضال المسلَّح(٨٥). وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يجري طرد بضع مئات من البدو من النقب. وترى إسرائيل إنهم أشخاص لم يحصلوا على وثائق هوية إسرائيلية ثم إنهم متورطون في أعمال التهريب. والحال أن لجنة الهدنة الإسرائيلية – الأردنية والتدخل الشخصي من جانب هنري ڤيچييه إنما يسمحان بالعثور على حل وسط يسمح بعودتهم.

وفيما يتعلق بخط الهدنة المصرية – الإسرائيلية، يُعَدُّ التوترُ ملحوظًا أكثر، إذ تُكثر الطائرات الإسرائيلية من طلعاتها فوق سيناء وتتغلغل الداوريات الإسرائيلية بصورة منتظمة في الأرض المصرية. والأرجح أن بن جوريون يسعى إلى إظهار قوته. وبعد أن أكثر من التحذيرات فيما يتعلق بمصير الأردن، يتدخل في التنافسات العربية – العربية معلنًا نفسه حاميًا للعراق في وجه التوسعية الناصرية(٨٦). وهذه الهدية المسمومة المقدَّمة إلى قاسم قد تفسر تَصلُّبَ العراق في المسألة الفلسطينية.

تطورات موازية: العرب وفلسطين

أدى إنشاءُ الجمهورية العربية المتحدة إلى طرحٍ ملموس لتعريف المشروع القومي العربي: تضامنٌ فيما بين الدول العربية، كما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، أو تكوين اتحاد فيدرالي بين دول عربية ترتبط فيما بينها بروابط قوية إلى هذا الحد أو ذاك، أو اندماجٍ في كيان واحد شامل تفقد فيه الشعوب العربية المختلفة شخصيتها السياسية شيئًا فشيئًا. وهكذا فإن الجماعة التي أسسها چورج حبش قد تحولت إلى منظمة عربية جامعة، هي حركة القوميين العرب، المتميزة في جانب لا بأس به منها بتجنيدٍ فلسطينيٍّ. وكان هدفها كالعادة هو تحرير فلسطين، لكن الوحدة العربية المسبقة كانت الوسيلة لهذا التحرير. وقد اصطدمت الحركة

بمزاحمة البعث، الراسخ القدمين بالفعل في هذا الموقف. وعندئذ تنحاز حركة القوميين العرب إلى عبد الناصر وتعتبر نفسها التعبير عن الناصرية خارج مصر. وتعمل حركة القوميين العرب والبعث على بناء بنية تحتية من مناضلين محترفين. وينجم عن هذه المنافسة أن البعث سيظل دومًا مهيمنًا من زاوية التنظيم العربي الجامع، لكن وجود حركة القوميين العرب إنما يمنعه من مد جذوره بالفعل في صفوف السكان الفلسطينيين.

ولم تقدم أزمة صيف عام ١٩٥٨ غير نصف إجابة على مسألة الوحدة. وفي سوريا، قام البعث وحركة القوميين العرب بحل نفسيهما وإن كانا قد احتفظا ببنيتيهما التحتيتين في البلدان الأخرى. وقد استخدمت استخبارات السرّاج عدة مناضلين من حركة القوميين العرب خلال الحروب الخفية في لبنان والأردن والعراق.

والحاصل أن لبنان، بسبب خصوصيته الداخلية، قد تَكَشَّفَ أنه غير قابل للاستيعاب والدمج، لكن نظام فؤاد شهاب قَدَّمَ جميع ضمانات الحياد. ومَثَّل الأردنُ المشكلة نفسها كالعادة. وكان عبد الناصر صادقًا عندما كان يقول إن الجمهورية العربية المتحدة لا تملك إمكانات تحمل المسئولية عنه وكان الأميركيون على اتفاق تام معه في اعتبار أن هذا البلد غير قابل للحياة في الأمد الطويل. لكن التهديد الإسرائيلي للضفة الغربية قد مارس قدرًا من الردع يمضي في اتجاه الإبقاء على المملكة، فلا أحد كان يريد المجازفة بتهديد الوضع القائم الترابي. ثم إن الملك حسين، وبشكل غير قابل للتفسير، قد تشبث تشبثًا شرسًا بالبقاء، بل وبرفضِ الثورةِ العراقيةِ وربطِ سوريا بمصر. وقد عمل همرشولد دون كلل من أجل التوصل إلى إعادة فتح الحدود مع الجمهورية العربية المتحدة، لكن العلاقات كانت سيئة كالعادة بين البلدين مع استمرار حرب الدعايات والعمليات الخفية. على أن المملكة الصغيرة لم تشكل خطرًا حقيقيًا بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة.

وليس الأمر كذلك مع العراق الذي يُعَدُّ، بأهميته الجغرافية وموارده البترولية، قادرًا على مواجهة الجمهورية العربية المتحدة. فقاسم يرفض أي إذعان للسياسة الناصرية ويعتمد على الشيوعيين لصون استقلال البلد، بينما يحاولُ عبدُ الناصر وأجهزته الإطاحة به بالاعتماد على القوميين العرب الوحدويين، وبينهم البعث

وحركة القوميين العرب. وتصل الأزمة إلى ذروتها في مارس/ آذار ١٩٥٩ عندما تدعمُ أجهزةُ الجمهورية العربية المتحدة انتفاضة عسكرية في الموصل، وهي انتفاضة تنجح الميليشيات الشيوعية في إغراقها في الدماء. وينفتح قاسم سياسيًّا على الأكراد، الذين كانوا يُعتبرون من المنتمين إلى المتعاطين سياسيًّا مع الشيوعيين. ويجري السماح لمصطفى البرزاني، زعيم الأكراد التاريخي، بالعودة من منفاه في الاتحاد السوفييتي.

ويستعر السجال بين القاهرة وموسكو. ويُكثرُ عبدُ الناصر من علامات الورع الديني ويزعم أن الشيوعيين قد فقدوا هويتهم العربية ببيع أنفسهم للاتحاد السوفييتي، بينما تؤيد موسكو الشيوعيين السوريين الذين يعارضون وجود الجمهورية العربية المتحدة. وعندئذ تتهمُ القاهرةُ الكتلة الشرقية بالتصرف ضد المصالح العربية بتشجيعها هجرة يهودها إلى إسرائيل، وهو ما يثير غضب السوفييت الذين يتحدثون عن حملة إفتراءاتٍ مصدر إلهامها أميركي.

وإذا كان مما لا جدال فيه أن هناك هجرة جد طفيفة بالنسبة لتلك الأعوام، فإن هذه الهجرة إنما تتعلق أساسًا ببولنده ورومانيا اللتين تتمتعان، لأسباب مختلفة، بهامش مناورة أكبر حيال الاتحاد السوفييتي وتحوزان الجماعات السكانية اليهودية الأهم خارج الاتحاد السوفييتي. وبالنسبة لبولنده، نجد أن النازحين إنما يُعَدُّونَ «بولنديين عائدين إلى بولنده» من الاتحاد السوفييتي بعد التعديلات الترابية المترتبة على الحرب العالمية الثانية وبعد موت ستالين. أمَّا فيما يتعلق برومانيا، فإن جماعتها اليهودية قد نجت في معظمها من الإبادة زمن الحرب العالمية الثانية. وعدد أفراد هذه الجماعة مرتفع نسبيًّا، وقد بالغت الصحافة الإسرائيلية في تقديره. وفي فبراير/ شباط ١٩٥٩، يتحدث بن جوريون عن **العاليًا** الحتمية من أوروبا الشرقية، لأن اليهود، حتى وإن كانوا يتمتعون بالمساواة في الحقوق، لا مستقبل لهم إلاَّ في الهجرة إلى إسرائيل، فالدياسبورا محكوم عليها بالاختفاء. وهو يتحدث عن مئات آلاف بل عن ملايين من المهاجرين.

الهجرة اليهودية القادمة من الكتلة الشرقية إلى إسرائيل من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٦[٨٧]

	الاتحاد السوفييتي	رومانيا	بولنده	تشيكو سلوفاكيا	المجر	بلغاريا
١٩٥٣	١٨	٦١	٢٢٥	١٦	٢٢٤	٣٥٩
١٩٥٤	٥٣	٥٣	١١٢		٥٤	٢٠١
١٩٥٥	١٠٥	٢٣٥	٢٠٦	٤٠	٢٧٤	١٩٢
١٩٥٦	٧٥٣	٧٥٣	٣ ٦٣٥	٨١	٩٩٩	١١٧
١٩٥٧	١٤٩	٥٩٥	٣١ ٨٥٤	١٦	٧ ٤٠٨	١١٦
١٩٥٨	١٢	٨ ٧٧٨	٣ ٨٨٩	١١	٦٩	٧٦
١٩٥٩	٧	٩ ٦٧٢	٣ ٨٨٩	١٩	١٣٣	٥١
١٩٦٠	١٠٢	٩ ٢٤٧	٥ ٣٥٧	٦٠	٢٢٦	١١١
١٩٦١	١٢٨	٢٠ ٧٧٨	٩٠١	٢١	٨٢	٧١
١٩٦٢	١٨٢	٩ ١٣٥	٧٣١	٦٠	٢٢٦	٨٣
١٩٦٣	٣٣٨	١١ ٤٦١	٣٧٤	٧٥	١٦٠	٨١
١٩٦٤	٥٣٩	٢٤ ٣٣٢	٧٢٣	٥٧٧	١٩٥	١١٤
١٩٦٥	١ ٤٤٤	٩ ٩٠٥	٨٦٣	٤٠٩	١٦٣	٨٨
١٩٦٦	١ ٨٩٢	٣ ٦٤٧	٥٧٦	١١٦	١١٣	٦٩

والحال أن الاحتجاج العربي على هجرة يهود أوروبا الشرقية إنما يعيد تحريك الملف الفلسطيني. وبحسب الدول العربية، فإن كلام بن جوريون يبرهن على إمكان عودة اللاّجئين ... والواقع أن هذه الدول منزعجة من تعزز الطاقات البشرية الإسرائيلية، فهو يمثل عاملاً من عوامل التوسع الترابي. وفي اللحظة المباشرة، تطالب جامعةُ الدول العربية ببقاء الأنروا، التي يتعين انتهاء ولايتها في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٦٠، وتعزيز إمكاناتها.

وهذا الانتهاء لولاية الأنروا يثير قلق همرشولد. وفي وثيقة مقدَّمة في ١٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٩[٨٨]، يقتصرُ على طرحِ مسألة المساعدة دون أن يُبدي رأيه حول المسألة السياسية المتعلقة بمصير اللاجئين. وإذ ينطلق، من الزاوية الاقتصادية، من أن إعادة دمج اللاَّجئين يجب أن تتحقق عبر رفعٍ عامٍّ لمستوى معيشة البلدان المعنية سعيًا إلى جعل إعادة الدمج هذه مقبولة من جانب السكان المعنيين، فإنه يتوصل إلى ضرورة حدوث تعزيز ملحوظ لرأس المال الإنتاجي للمنطقة العربية. فيُدخل في الحساب دمج اللاَّجئين في سوق العمل وزيادة السكان العاملين المترتبة على النمو الديموغرافي. وهذه الزيادة تتطلب، بالنسبة للبلدان العربية غير البترولية، استثمارًا أجنبيًّا يعوض عن الفجوة بين الاحتياجات من الاستثمارات القادرة على الدفع بفضل الإدخار المحلي والاحتياجات غير المغطَّاة لا بهذا الادخار المحلي ولا بالعائدات البترولية المحلية المستثمرة في البلدان غير البترولية. وشيئًا فشيئًا، سيكون من شأن العائدات البترولية وزيادة الموارد المحلية السماح بالتوقف عن اللجوء إلى رأس المال الأجنبي. كما يقارن بين النفقات الرأسمالية المخصَّصة لدمج المهاجرين اليهود في إسرائيل وما يجب عمله للأَّجئين، بدلاً من الاقتصار على مضمون المساعدة التلطيفي [الذي لا يوفر علاجًا حاسمًا].

والحاصل أن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إنما يضع نفسه، دون قول ذلك، ضمن استمرارية خطة أيزنهاور المطروحة في العام السابق. وضمن هذا الإطار، يطرح أنروا معدَّلة في اتجاه أكثر إصلاحًا عِوضًا عنها. والواقع أن الوكالة قد انتقلت من مرحلة إنقاذ الجماعات السكانية لكي تصبح ذات طابع مستديم، كما تشهد على ذلك ضخامة الخدمات الاجتماعية التي قامت بها (في المجالين الطبي والتعليمي).

الوضع التعليمي المدرسي للاَّجئين في ١٩٥٩[٨٩]

	عدد مدارس الأنروا	مدارس الأنروا						العدد الإجمالي لأطفال اللأجئين الحاصلين على مساعدة في		العدد الإجمالي لأطفال اللأجئين الحاصلين على تعليم
		الابتدائية			الثانوية					
		البنين	البنات	الإجمالي	البنين	البنات	الإجمالي	المدارس الحكومية	المدارس الخاصة	
غزة	٧٩	١٩ ٦٣٨	١٥ ١٦٨	٣٤ ٨٠٦	٦ ٥٧٥	١ ٦٦٩	٨ ٢٤٤	٣ ٤٠٠	-	٤٦ ٤٥٠
الأردن	١٨١	٢٣ ٦٨١	١٥ ٨٣٨	٣٩ ٥١٩	٦ ٣٢٢	٩٣٧	٧ ٢٥٩	٢٤ ٨٣٦	٧ ٥٢٣	٧ ٩٣٧
لبنان	٧٠	٩ ٢٥٥	٥ ٦٢٦	١٤ ٨٨١	١ ١٣١	١٩٤	١ ٣٢٥	٩٦٧	٩ ٩٢٥	٢٧ ٠٩٨
سوريا	٣٨٠	٧ ٧١٢	٤ ٥٤٤	١٢ ٢٥٦	١ ٤٧٦	٤٤٠	١ ٩١٦	٦ ٩٢٣	٢ ٥٤٢	٢٣ ٦٣٧
الإجمالي		٦٠ ٢٨٦	٤١ ١٧٦	١٠١ ٤٦٢	١٥ ٥٠٤	٣ ٢٤٠	١٨ ٧٤٤	٣٦ ١٢٦	١٩ ٩٩٠	١٧٦ ٣٢٢

ولابد من الانتقال إلى المرحلة التالية، وهي التحول إلى وكالة إنمائية. ومن شأن برامج التأهيل المهني أن تمنح البلدان المضيفة اليد العاملة المؤهّلة التي تفتقر إليها.

ويؤكد همرشولد أن هذا الدمج الاقتصادي للاّجئين لا يمس حقوقهم وأن عليهم الاحتفاظ بإمكانية الاختيار بين إعادة التوطين والعودة بحسب بنود القرار الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨. وهو لا تخامره أي أوهام حول هذا الموضوع، فهو قد تناوله مع المسئولين الإسرائيليين الذين وجهوا إليه على الفور إحاطة بعدم الاستعداد لسماع دعواه، وهي إحاطة مليئة بالإشفاق على مثل هذا العمى.

وفي ذلك الوقت، تدير الأنروا ٥٨ مخيمًا تمثل نسبة ٤٠% تقريبًا من السكان المسجلين كلاجئين (نحو مليون نسمة). وقد أصبحت هذه المخيمات تجمعات سكنية حضرية بسبب بناء مساكن ثابتة من القرميد (كان من المقرر أن تختفي الخيام نهائيًا بحلول أواخر عام ١٩٥٩) وبسبب ظاهرة نشوء محيط مأهول من المساكن العشوائية (أي الضواحي). وهذا التجمع يتم، في آن واحد، ضمن منطق التجمعات العائلية والجماعاتية وضمن الرغبة في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية للوكالة.

السكان اللاّجئون في المخيمات قياسًا إلى إجمالي السكان اللاّجئين[٩٠]

	عدد الأسر	عدد الأفراد	النسبة المئوية من إجمالي السكان اللاجئين
الأردن	٣٧ ٨٨٧	١٩٦ ٠٧٩	٣٣
غزة	٢٤ ٩٠٤	١٤٠ ٤٣٠	٥٨
لبنان	١٢ ٢٢٥	٥٥ ٦٨٩	٤٢
سوريا	٥ ١١٤	٢٢ ٢٦٩	٢٠
الإجمالي	٨٠ ١٣٠	٤١٤ ٤٦٧	٤٠

وخطة همرشولد هذه ترفضها البلدانُ العربية جمعاء، على الرغم من الحافز المالي الذي قد تتضمنه وعلى الرغم من اتّسامٍ لغتها بعدم المبالغة. والأكثر كفاحية هم اللبنانيون الذين يرفضون أي أفق لدمج اللاّجئين، فهذا من شأنه تهديد التوازنات الطائفية الهشة في لبنان. وهم ينظمون، من ٨ إلى ١٨ أغسطس/ آب، في صوفرٍ، مؤتمرًا لخبراء عرب ضمن إطار جامعة الدول العربية، يطالب برفضٍ لأي حلٍ لا يقوم على حق العودة[٩١]. فالمسألة ذات طابع سياسي وليست ذات طابع اقتصادي. وبشكل موازٍ، تكثِّفُ جامعة الدول العربية المقاطعةَ الاقتصادية لإسرائيل، خاصة المقاطعة، المسمَّاة بالثانوية، للشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل. ويجري، بشكل خاص، استهداف شركات فرنسية كبنك الهند الصينية وريجي رينو.

وسيصل الأمر بالزعيم المسيحي بيار الجميل، زعيم الكتائب اللبنانية، إلى حد القيام، في ٢٢ أغسطس/ آب، باقتراحِ إنشاء دولة فلسطينية في الجزء المتبقي من فلسطين. وهذا الاقتراح يستثير سجالاً مع هزّاع المجالي، رئيس وزراء الأردن، الذي يؤكد أن العرب الفلسطينيين يشاركون ويتعاونون في جميع وظائف الدولة: «نحن لا نفرق بين فلسطيني وأردني وإنها لحقيقةٌ أن الجزء المتبقي من فلسطين وحدة بأكملها بكل معنى للكلمة»[×].

ويوافق الحاج أمين الحسيني علنًا على اقتراح الجميل ويقترح إنشاء حكومة فلسطينية في المنفى وفق نموذج الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أنشأتها جبهة التحرر الوطني، بينما يقرر الأردن جعل القدس العاصمة الثانية للمملكة. وفي نهاية المطاف، تدعو الحكومة اللبنانية إلى اجتماع على أعلى مستوى لجامعة الدول العربية للنظر في مسألة فلسطين.

وهذا أحد الموضوعات الرئيسية لمؤتمر الدار البيضاء الذي عُقد من ١ إلى ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٩، في غياب تونس والعراق، وهما خصمان شرسان لعبد الناصر. ويجري رفض مشروع إنشاء جيش فلسطيني استجابةً لطلب الأردن وتُحال الدراسة الوافية للمسألة الفلسطينية إلى دورة قادمة لمجلس الجامعة.

والمناقشة في منظمة الأمم المتحدة حول تمديد ولاية الأنروا تدور من ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني إلى ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩. فنجد فيها من جديدٍ

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

المشادات الكلامية المألوفة بين الممثلين العرب والإسرائيليين. وفي المناقشات مع الأميركيين، يبدو العرب «عقلانيين» بالأحرى، فيطالبون بتمديد زمني محدود ويقبلون مراجعة قوائم الحاصلين على الحصص التموينية لاستبعاد الغشاشين منها. والحال أن القرار الصادر في ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩ إنما يوفر ولاية جديدة مدتها ثلاث سنوات ويكلف لجنة التوفيق بـ«بذل جهود جديدة من أجل ضمان تطبيق الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤III » (عودة اللاّجئين). وتجري المطالبة بزيادة الميزانية، سعيًا إلى توسيعٍ، قدر الإمكان، لبرامج الاستقلال الاقتصادي والتأهيل المهني.

وهذا القرار يشكل بالفعل اعترافًا بالعجز حيال غياب حل سياسي لوضع يكتسب طابعًا مستديمًا. وفي أواخر خمسينيات القرن العشرين هذه، يصبح الرهان الفلسطيني عنصرًا مركزيًا في الجدل السياسي العربي. فيجري الكف عن استخدام صيغة «عرب فلسطين» بينما يبدأ استخدام صيغة «الشعب الفلسطيني» أو، بحسب التعبير الأوسع استخدامًا في الخطاب الناصري، «شعب فلسطين». وهذا التطور يحدث ضد إقرار غالبية البلدان العربية، خاصة الأردن والجمهورية العربية المتحدة. ونحن نرى ذلك بوضوح كبير حيال البروز الجديد المتمثل في استخدام قاسم للمرجعية الفلسطينية.

ففي ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩[٩٢]، يشن هجوما حادًا «على المجرمين الثلاثة الذين ارتكبوا عدوانًا ضد فلسطين: إسرائيل التي ضمت جزءًا كبيرًا من هذا البلد، والأردن ومصر (في عهد فاروق) اللذين اقتطعا أجزاء مهمة قاما بربطها بأراضيهما. وعمليات الضم هذه ليس لها أي مبرر، وبوسع عرب فلسطين أن يتطلعوا إلى إدارة شئونهم بأنفسهم»[×].

ويردُّ هزّاعُ المجالي على الفور بأن قاسم يتآمر ضد القومية العربية وفلسطين. فإقامة حكومة فلسطينية في الضفة الغربية من شأنها أن تجعل منها فريسة سهلة لإسرائيل. ويتهجم عبد الناصر على شخص الزعيم العراقي «الذي لا يفعل سوى تنفيذ أوامر سادته الصهيونيين والاستعماريين والشيوعيين الذين يريدون تسليم كل فلسطين لليهود»[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠[٩٣]، يدعو سيدُ العراق إلى تكوين حكومة فلسطينية في المنفى. فيسارع الحاج أمين الحسيني إلى تأييد هذا الاقتراح. ويتحدث الملك حسين عن تصرف غير مسئول، بل إجرامي. ويقول عبد الناصر كلامًا مماثلاً. ويعلن الأردن نفسه (بما في ذلك الضفة الغربية) بأكثر مما في أي وقت مضى دولة فلسطينية ويمنح الجنسية الأردنية لكل عربي فلسطيني يطلب الحصول عليها. وفي مارس/ آذار ١٩٦٠، تنظم الجمهوريةُ العربيةُ المتحدة تمثيلاً فلسطينيًّا في داخل الاتحاد القومي، الحزب الوحيد، بينما يعلنُ العراقُ تكوين جيش تحرير فلسطيني.

وهذه المزايدة تدل على أن السكان الفلسطينيين قد أصبحوا رهانًا، وصاروا فاعلاً بالفعل على المسرح العربي. وتتصل محاور الجدل بالدفاع في مواجهة التوسعية الإسرائيلية (الأطروحة الأردنية والمصرية) كما تتصل بتحرير كل فلسطين (الأطروحة العراقية التي تفرض نفسها على آخرين). ويستخدم عبد الناصر غالبًا الإشارة إلى «استعادة حقوق الفلسطينيين». بينما يحاول الحاج أمين طرح المحور الثالث، محور كيان فلسطيني مسئول في آن واحد عن تمثيل الفلسطينيين حيثما كانوا وتحرير وطنهم. وعلاوة على تحرير فلسطين، يطالبُ الرجلُ بالمساواة في الحقوق، خاصة في مجال العمل، بالنسبة للأجئين (والمستهدفان بهذا المطلب هما لبنان و، بدرجة أقل، مصر). وحيال هذه المزايدة، تجد جامعة الدول العربية نفسها مشلولة. والحال أنها، في دورتها المعقودة في القاهرة من ٨ إلى ٢٩ فبراير/ شباط ١٩٦٠، إنما تضطر بالفعل إلى الاعتراف في بيانها الرسمي بوجود شعب فلسطيني:

> دَرَسَ مجلسُ جامعة الدول العربية مشكلة إعادة تنظيم الشعب العربي الفلسطيني، بهدف إبراز شخصيته كشعب موحد، وليس كمجرد شعب من اللاَّجئين. إن العالم بأسره يجب أن يصغي إلى صوته على الصعيد القومي وعلى الصعيد الدولي عبر ممثليه المنتخَبين. وقد تَعَرَّفَ المجلسُ على الآراء المطروحة في هذا الصدد وقرر إنجاز دراسة المسألة في اجتماعه القادم[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي ذلك الوقت، يبدو أن فكرة التمثيل الفلسطيني تدور حول أشخاص من جيل الانتداب، كالحسينيين، أو الجيل الأوسط، أولئك الذين بدأوا عملهم السياسي في الأعوام الأخيرة للانتداب والذين تفرقوا فيما بعد في مختلف البلدان العربية، ووضعوا أنفسهم في خدمتها. والشخص الذي يحظى بأوسع إشارة إليه في هذه الحالة هو أحمد الشقيري، ممثل العربية السعودية في منظمة الأمم المتحدة والمعروف بهجماته اللاذعة العنيفة ضد الصهيونية(٩٤).

أمَّا المؤتمر الإسلامي العالمي الذي يقوده سعيد رمضان، والذي تتمثل غايته من الناحية الرسمية في الاهتمام بلاجئي فلسطين ولاجئي الجزائر، فهو يتقدم بطلب لقبوله كمنظمة ذات وضعية استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة الذي تحضره المنظمات غير الحكومية الدولية. وسوف يُرْفَضُ هذا الطلب في مستهل عام ١٩٦٠. ويعقد المؤتمر اجتماعًا في القدس في أواخر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠(٩٥)، تحت رئاسة الملك حسين، حيث تجري الدعوة إلى اتحاد جميع المسلمين من أجل «نيل حقوقهم في فلسطين وفي البلدان العربية»(×). ويُشْتَبَهُ بأن الحركة مموّلة جزئيًا من جانب الولايات المتحدة ضمن إطار استراتيجية النضال ضد الشيوعية. والواقع أن معاداة الشيوعية إنما تشكل إحدى تيماتها السائدة، إلى جانب تيمتي الجزائر وفلسطين. وفي ذلك الوقت، نجد أن سعيد رمضان، المطرود من مصر ومن سوريا، قد استقر في سويسرا حيث أسس هناك في عام ١٩٦١ المركز الإسلامي بجنيف، أحد المراكز المستقلة الأولى الهادفة إلى خدمة الدعوة الإسلامية في أوروبا.

والحال أن رجال هذين الجيلين إنما يُعَدّون، دون أن يدركوا ذلك، رجالاً ينتمون إلى الماضي. ففي الشتات الراجع إلى النزوح، شَكَّلَ لاجئو المخيمات جماعة سكانية معارضة تمامًا لأي نفي لهويتهم الفلسطينية، وإن كانت غير متبلورة نسبيًا على المستوى السياسي، إلاّ في انفجارات الغضب المدمِّر لخدمات الأنروا وفي انخراط البعض في وحدات الفدائيين أو في قوات الجيوش العربية. على أن حركة القوميين العرب تبدأ، في أواخر خمسينيات القرن العشرين، في تجنيد

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

أعضاء من صفوف الكوادر الصغيرة في المخيمات، وهي الكوادر التي علمتها وأنتجتها الأنروا.

والحاصل أن تركز اللاّجئين في المخيمات إنما يتم حسب تباين اجتماعي. وقد أفلتت مختلف البورچوازيات الفلسطينية من المخيمات إلى حد بعيد. فبروچوازية الأعمال، التي تمكنت من الاحتفاظ بجزء من رؤوس أموالها، قد شاركت بنشاط في «المعجزة اللبنانية» وهي تهتم بشكل متزايد باطراد بالنشاطات الاقتصادية الجديدة المترتبة على وجود الريع البترولي في بلدان الخليج. وبورچوازية الموظفين الصغيرة المنتمية إلى زمن الانتداب تجد وظائف جديدة، بفضل كفاءاتها، في الدول البترولية المحرومة تمامًا من الكوادر. أمَّا البورچوازية المتوسطة المنبثقة من مدن الساحل وزراعة الحمضيات في ظل الانتداب فهي تجد نفسها في مركز متوسط. وهي تحوز ما يكفي من الموارد المالية لكي توفر لأبنائها تعليمًا عاليًا في الجامعات العربية في لحظةٍ تُقَدِّمُ فيها الدولُ الحديثةُ منافذ مهمة لهذا النوع من التعليم، خاصة في بلدان الخليج التي تقوم على نطاق واسع بتجنيد مهندسين وأطباء ومدرسين وتخصصات عالية أخرى.

والجامعات العربية آنذاك تشكل وسطًا على مستوى عالٍ من التسيس تجد فيه جميع الجماعات الجذرية مناضليها. وهكذا فقد رأينا حركة القوميين العرب تتكون انطلاقًا من الجامعة الأميركية ببيروت، وهي جامعة كانت بمثابة مفرخة لجميع النخب المسلمة القادمة في شرقي العالم العربي. وفي مصر يوجد من جديد أهم تركز للطلاب الفلسطينيين الذين شكلوا اتحاد الطلاب الفلسطينيين واسع النشاط، والذي يرأسه محمد عبد الرءوف القدوة الحسيني، الذي سيدخل التاريخ باسمه الحركي ياسر عرفات.

فشأن العديد من رفاقه، قام بتجاربه السياسية الأولى في صفوف الإخوان المسلمين، التنظيم المصري الأكثر كفاحية في سبيل القضية الفلسطينية. وقد تلقوا تدريبًا عسكريًّا وشارك بعضهم، كخليل الوزير (أبو جهاد)، في نشاطات الفدائيين. وهم يراوحون مكانهم إلى هذا الحد أو ذاك عندما ينشب النزاع بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار في ١٩٥٤ – ١٩٥٥. وعلى الرغم من سعيهم إلى

التباعد عما يجري، فإن الناصريين قد اشتبهوا بانتمائهم السرّي إلى الإخوان المسلمين.

ولدى انتهاء دراستهم الجامعية غير المنتظمة، هزهم الحظر المفروض على نشاطات الفدائيين (١٩٥٧) في لحظةٍ تتماهى فيها الجماهير الفلسطينية بعبد الناصر. وحيال هذه «الخيانة» والعقبات التي وضعتها الحكومات العربية في وجه تكوين كيان فلسطيني، فإنهم يختارون العمل السرّي والرحيل عن مصر. والحال أن بلدان الخليج، خاصة الكويت، كانت موقعًا جذابًا بامتياز.

وهم يلتقون هناك من جديد بالطلاب الفلسطينيين السابقين القادمين من سوريا والذين عرفوا تطورًا موازيًا مع العلاقات نفسها مع الإخوان المسلمين ومع الرفض نفسه للناصرية (الموالون للناصرية كانوا في صفوف حركة القوميين العرب). وقد رحل بعضهم بصفة مؤقتة إلى ألمانيا الغربية، كخالد الحسن أو محمود عباس.

وقد أنشأ هؤلاء الراحلون إلى بلدان الخليج حشدًا من الجماعات الصغيرة المختلفة تتمثل فكرتها السائدة في «فلسطين أوّلاً». وبين هذه الجماعات نجد فتح، وفتح حروف أولى مقلوبة لحركة تحرير فلسطين، لكنها أيضًا مصطلح يستخدم للإشارة إلى الفتوحات العربية في أزمنة الإسلام الأولى. وكانت قد أُنشئت في الكويت في عام ١٩٥٨ من جانب عشرة من المناضلين. وسوف يستند نجاحهم إلى تحرير نشرة، اسمها **نداء الحياة فلسطيننا**. وسوف تسمح هذه النشرةُ الدوريةُ باندراج مناضلين موزعين في كل مكان تقريبًا في صفوف فتح. والأفكار الرئيسية بسيطة: الكفاح الدائم ضد إسرائيل، رفض أي اتفاق من شأنه الإبقاء على وجود إسرائيل، رفض أي وصاية من جانب الدول العربية، إمساك الفلسطينيين بزمام مصيرهم بأنفسهم وحشد جميع الموارد لخدمة النضال المسلَّح. وتدعو الإيديولوجيةُ إلى العنف الثوري وتستلهم كتابات فرانز فانون وممارسات جبهة التحرير الوطني الجزائرية. ومنذ مستهل ستينيات القرن العشرين، تتمتع المنظمة بعدة مئات من المناضلين السرِّيين وتحضر للانتقال إلى النضال المسلَّح.

تطورات موازية: ماضي الشعب اليهودي وحاضرهُ

عندما عقد شيمون بيريز اتفاقات شحنات الأسلحة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، فعل ذلك مباشرة مع وزارة الدفاع دون إبلاغ وزارة الشئون الخارجية بذلك. وقد أتّبع هنا الممارساتِ التي جرى تدشينها في فرنسا وأقام مع فرانز جوزيف شتراوس النوع نفسه من العلاقات التي كانت له مع بورچيس - مونوري. والحرص على تسليح إسرائيل يتحقق أيضًا عبر تنمية صناعتها في هذا المجال ومن ثم عبر صادرات هذه الصناعة. ففي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨، تُوافقُ الحكومةُ بالإجماع على بيع كمية مهمة من قاذفات القنابل ومدافع الهاون لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وذلك شريطة أن تظل الصفقة من أكثر الصفقات سريّة. وفي يونيو/ حزيران ١٩٥٩، تزيح صحيفة **دير شبيجل** ستار السريّة عن الصفقة. فترتفع صيحات الاستنكار في إسرائيل، لأن الفضيحة تحدث بعد أقل من ١٥ عامًا على إبادة يهود أوروبا.

وقبل بضعة أسابيع من انتهاء الدورة البرلمانية، يتنصل المايام وأحدوت هاعفودا من الأغلبية ويطالبان بإلغاء الصفقة. وفي مناقشةٍ صاخبةٍ في الكنيست، يتهم بن جوريون خصومه بأنهم لا يستخلصون دروس التاريخ الملموسة ويهددون أمن إسرائيل[٩٦]: «إن الخطر الحقيقي على شعبنا إنما ينبع من تلامذة هتلر في البلدان العربية في الشرق الأوسط. وليس بإمكاننا إعادة الحياة إلى ضحايا المذبحة، إلاّ أن بإمكاننا تجنب وقوع كوارث جديدة عبر تعزيز أمننا».

ويمنحُ الكنيستُ الثقة للحكومة ويُنهي بن جوريون الائتلاف الحكومي، بما أن الحزبين اليساريين قد تخليا عن التضامن الحكومي، غير أن وزراءهما يرفضون الاستقالة. وفي هذا السياق السياسي تنفجر أزمة وادي الصليب.

فمنذ إنشاء دولة إسرائيل، كانت هجرة يهود البلدان العربية قد أصبحت ذات صدارة بالقياس إلى هجرة اليهود الأوروبيين وكانت معدلات مواليدهم أعلى. وقلّما كانت البلدان المجاورة لإسرائيل (بما في ذلك مصر) ذات ثقل كبير من حيث عدد اليهود المهاجرين منها. فالقوى الضخمة قد جاءت من العراق واليمن، ثم تلتهما أفريقيا الشمالية الآخذة في التحرر من الاستعمار، ليبيا أولاً ثم تونس وفي النهاية المغرب. وبالمقابل فإن اليهود الجزائريين، ذوي الجنسية والوجدان الفرنسيين، كان اختيارهم الذهاب إلى إسرائيل محدودًا.

هجرة يهود البلدان العربية وتركيا إلى إسرائيل
١٩٤٨ – ١٩٦٤ [٩٧]

	اليهود في ١٩٤٨	١٩٤٨- ١٩٥١	١٩٥٢- ١٩٦٠	١٩٦١- ١٩٦٤
تركيا	٧٧ ٠٠٠	٣٤ ٥٠٠	٦ ٩٠٠	٤ ٨٠٠
سوريا	٣١ ٠٠٠	٢ ٧٠٠	١ ٩٠٠	١ ٣٠٠
لبنان	٥ ٢٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٢٠٠
الأردن	٢٠٠			
العراق	١٢٠ ٠٠٠	١٢٣ ٣٠٠	٣ ٠٠٠	٥٠٠
اليمن الشمالي	٤٦ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	٨٠٠	٥٠٠
اليمن الجنوبي	٥ ٠٠٠	٣ ٣٠٠	٤٠٠	٢٠٠
العربية السعودية	٢٠٠			
مصر	٦٧ ٠٠٠	٨ ٨٠٠	١٧ ٥٠٠	١ ٢٠٠
ليبيا	٣٨ ٠٠٠	٣١ ٠٠٠	٢ ١٠٠	٣٠٠
تونس	٧٤ ٠٠٠	١٣ ٣٠٠	٢٣ ٦٠٠	٣ ٨٠٠
الجزائر	١٣٠ ٠٠٠	٣ ٨٠٠	٣ ٤٠٠	٩ ٧٠٠
المغرب	٢٦ ٥٠٠	٢٨ ٣٠٠	٩٥ ٩٠٠	١٠٠ ٤٠٠
الإجمالي الفرعي	٨٥٨ ٦٠٠	٢٩٤ ٤٠٠	١٥٦ ٣٠٠	١٢٢ ٩٠٠
إجمالي المهاجرين		٦٨٦ ٧٠٠	٢٩٤ ٥٠٠	٢٢٨ ٠٠٠

سكان إسرائيل ١٩٤٩ - ١٩٦٦ [٩٨]

	الإجمالي	اليهود	العرب
١٩٤٩	١ ٠٥٩ ٠٠٠	٩٠١ ٠٠٠	١٥٨ ٠٠٠
١٩٥٠	١ ٢٦٦ ٨٠٠	١ ١٠٣ ٠٠٠	١٦٣ ٨٠٠
١٩٥١	١ ٤٩٤ ٣٠٠	١ ٣٢٤ ٠٠٠	١٧٠ ٣٠٠
١٩٥٢	١ ٦٠٦ ٢٠٠	١ ٤٢٩ ٨٠٠	١٧٦ ٤٠٠
١٩٥٣	١ ٦٥٠ ٣٠٠	١ ٤٦٧ ٧٠٠	١٨٢ ٦٠٠
١٩٥٤	١ ٦٨٩ ٥٠٠	١ ٥٠٠ ٧٠٠	١٨٨ ٠٠٠
١٩٥٥	١ ٧٥٠ ٤٠٠	١ ٥٥٥ ٣٠٠	١٩٥ ١٠٠
١٩٥٦	١ ٨٢٨ ٤٠٠	١ ٦٢٦ ٤٠٠	٢٠٢ ٠٠٠
١٩٥٧	١ ٩٣٠ ٤٠٠	١ ٧٢١ ٢٠٠	٢٠٩ ٢٠٠
١٩٥٨	٢ ٠٠٠ ١٠٠	١ ٧٨٢ ٧٠٠	٢١٧ ٤٠٠
١٩٥٩	٢ ٠٦٢ ١٠٠	١ ٨٣٦ ٢٠٠	٢٢٥ ٩٠٠
١٩٦٠	٢ ١١٧ ١٠٠	١ ٨٨٢ ٦٠٠	٢٣٤ ٤٠٠
١٩٦١	٢ ١٨٩ ٩٠٠	١ ٩٤٢ ٠٠٠	٢٤٧ ٩٠٠
١٩٦٢	٢ ٢٨٨ ٢٠٠	٢ ٠٣٠ ٥٠٠	٢٥٧ ٧٠٠
١٩٦٣	٢ ٣٧٩ ٧٠٠	٢ ١١١ ٣٠٠	٢٦٨ ٤٠٠
١٩٦٤	٢ ٤٧٧ ٥٠٠	٢ ١٩٧ ١٠٠	٢٨٠ ٤٠٠
١٩٦٥	٢ ٥٦٢ ٦٠٠	٢ ٢٦٩ ٨٠٠	٢٩٢ ٨٠٠
١٩٦٦	٢ ٦٢٩ ٢٠٠	٢ ٣٢٣ ٢٠٠	٣٠٦ ٠٠٠

وهذا الرحيلُ، الذي ترتب عليه اختفاء طوائف يرجع عمرها إلى آلاف السنين، إنما يمكن فهمه عبر ثلاثة عوامل يكمّل بعضها البعض. فأثر النزاع الإسرائيلي – العربي قد أدى إلى اعتبار الطوائف اليهودية بمثابة طوابير خامسة خطِرة، وهي تيمة غالبًا ما طوَّرها القوميون العرب الجذريون، وقد أدت النشاطات الصهيونية إلى تضخم هذا التصور (حالة العراق ومصر خاصة). أمَّا الانغراس في الدين في صفوف الجماهير الشعبية التقليدية فقد أعطى لـ«الصعود» إلى إسرائيل دلالة دينية بأكثر مما أعطاه دلالةً قومية. وأخيرًا، فإن بناء الدولة المرافق للصعود إلى الاستقلال قد حَثَّ، كما في أوروبا الشرقية، على التجانس الإثني والديني. وعدم مشاركة النخب اليهودية، منذ قرن، في الثقافة العربية الحديثة (خلافًا للمسيحيين) لعب أيضًا دورًا في تعريف هذه النخب على أنها أجنبية، بينما نجد أن اليهود قد أسهموا في اليمن وفي المغرب إسهامًا واسعًا في الثقافة التقليدية (في المجال الموسيقي أساسًا).

وفي إسرائيل، نجد أن هؤلاء القادمين الأواخر لم يستفيدوا إلاَّ قليلاً نسبيًّا من توزيع الأملاك الفلسطينية. وقد جعلت منهم «شرقيتـ»ـهم «خامةً بشرية» ذات عيوب وكانوا مدعوين إلى هجر ثقافتهم وتبني النموذج المثالي للرائد الصهيوني. وكان مستوى تطورهم أدنى بالفعل وقد تعرضوا للكثير جدًّا من أشكال التفرقة التي لم يكن المسئولون الإسرائيليون يحسون بها فعلاً.

والحاصل أنه، في ٨ يوليو/ تموز ١٩٥٩، في حيفا، في حي وادي الصليب، أدى حادث عادي تصرفت فيه الشرطة بوحشيةٍ إلى استثارة تظاهرات احتجاج تحولت إلى أعمال شغب في اليوم التالي. إذ يهجم المتظاهرون، وهم يهود مغاربة، على البنايات الرسمية والمتاجر والسيارات. وعلاوة على السخط الذي راكمتهُ أعوامٌ من الإحباط، فإن العنصر المُفَجِّرَ هو المعاملة التفضيلية الممنوحةَ للمهاجرين اليهود الأوروبيين الجدد. وبحسب قنصل فرنسا[٩٩]:

هذا الاحتقار، يكابدُ المغاربةُ شعورًا حادًّا به. فهم يحسون، مخطئين أو محقين، بأنه يُراد جعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وهكذا فإن إحدى شكاياتهم، من بين مائة شكاية، إنما تتمثل خاصة في أن غالبية المهاجرين الذين لا يزالون مقيمين في مخيمات انتقال هي من الأفارقة الشماليين في حين أن اليهود البولنديين والرومانيين الذين وصلوا مؤخرًا قد تم بالفعل توفير شقق سكنية لهم.

وقد تصرفت الشرطة هذه المرة باعتدالٍ، مما حَدَّ من مخاطر وقوع أحداث لا سبيل إلى علاجها. فينشأ هدوءٌ هشٌ بينما يجري تحديد الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني موعدًا للانتخابات. وفي ١٩ يوليو/ تموز، تقع القلاقل من جديد في الجليل ثم تقع في النقب في يوم ٢٠. والحال أن الحكومة، على الرغم من إدراكها لطبيعة الاستياء، إنما تتهم جانحين بلعب دورٍ محركٍ في الأحداث وتشجب الدور الاستفزازي الذي لعبته محطات الإذاعة العربية الناطقة باسم الجمهورية العربية المتحدة[١٠٠].

وينشب جدل في إسرائيل. فتتعهد الحكومة بإلغاء مخيمات الانتقال الأخيرة، وببناء مساكن رخيصة وتحسين الخدمات الاجتماعية. وحزبُ حيروت الذي يقوده مناحم بيجن يجعل من نفسه المدافع عن اليهود الشرقيين. وهو يريد حشد جميع الساخطين حول برنامجه الخاص بضم ضفتي نهر الأردن (أي كل الأردن) وإلغاء الاقتصاد الاشتراكي. وعلاوة على انفتاح الحزب على الأفارقة الشماليين، فإن نبرة تدينه إنما تجعل منه عنصر جذب.

وتشير نتائج انتخابات ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩ إلى تقدم قوي للماپاي (٤٩ مقعدًا في مقابل ٤٠، بالإضافة إلى ٤ مقاعد للقوائم العربية المنتمية إليه، من ١٢٠ مقعدًا). ولا يتقدم حزب حيروت إلاَّ تقدمًا ضعيفًا (١٧ مقعدًا بدلاً من ١٥). ويرجع انتصار بن جوريون إلى هيبة الرجل ذي المكانة العظيمة وإلى سيادة الأمن على خطوط الهدنة وتحسن الوضع الاقتصادي. ويصبح بوسع الماپاي بناء ائتلاف واسع يتمتع فيه بهيمنة واضحة. ولأول مرة، يصعد الحرس الفتي للحزب إلى مناصب المسئولية الحكومية، حيث يتولى موشيه دايان منصب وزير الزراعة، بينما يتولى شيمون بيريز منصب وكيل وزارة الدفاع (يجمع بن جوريون كعادته بين رئاسة مجلس الوزراء والدفاع القومي) في حين يصبح أبا إيبان وزيرًا بلا وزارة. ولا يحدث هذا دون أن يزعج الحرس القديم (تتولى جولدا ميئير منصب وزيرة الخارجية ويتولى إشكول منصب وزير المالية)، لاسيما أن بن جوريون مُشْتَبِهٌ كالعادة بأنه يريد إنهاء نظام الانتخابات النسبي ومن ثم إدخال تعديل جذري على نظام الأحزاب.

أثبتت نتائج الانتخابات أن العداوة لألمانيا قد ضعفت. فيستمر بن جوريون في اندفاعته ويعقد اجتماعًا مع أديناور[١٠١]، في ١٤ مايو/ أيَّار ١٩٦٠، في نيويورك. وهو يريد الحصول على قرضٍ حجمه ٥٠٠ مليون دولار، مخصص لتنمية النقب، كما يريد الحصول علي شحنات مجانية من فائض أسلحة حلف شمال الأطلسي (تتحدث الصيغة المخفَّفة الاضطرارية عن «قروض»). وبالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية، يسمحُ التقاربُ مع إسرائيل بالمضي في طريق «تطبيع» وجود ألمانيا في الحياة الدولية. والعلاقات بين رجلي الدولتين ودية بشكل خاص. وعند الحديث عن إبادة يهود أوروبا، يشير بن جوريون إلى أن الكارثة رهيبة لاسيما أنها تتعلق بأفضل أجزاء الشعب اليهودي، فاليهود الأميركيون قد أصبحوا أميركيين ويهود البلدان الإسلامية أميون ومتأخرون ومستوعبون في ثقافة الشعوب التي عاشوا بينها.

والحاصل أن رئيس الحكومة إنما يتعرض لدى عودته إلى إسرائيل لهجمات عنيفة: لقد «أهان» ضحايا الإبادة بتعامله مباشرةً مع الألمان. ويصبح بوسعه أن يرد في ٢٣ مايو/ أيَّار ١٩٦٠ بالإعلان عن اختطاف أدولف آيخمان. ويجري الإيحاء بأن هذا الأخير كان قد وجد ملاذًا في الكويت ولن يتم الاعتراف إلاَّ لاحقًا بأن الاختطاف قد تم في الأرجنتين. وإلى ذلك الحين، لم يكن جهاز الموساد مهتمًّا بالفعل بمطاردة مجرمي الحرب النازيين، فهذه مسألة ثانوية بالقياس إلى متطلبات أمن إسرائيل.

والمشروع المقصود هو بيان إلى أي مدى يعتبر وجود دولة إسرائيل ضروريًا للهوية اليهودية الحديثة، وإعادة خلق لُحمة قومية بعد أعمال الشغب في وادي الصليب بإفهام السيفارديين أنهم معنيون هم أيضًا بما حدث ليهود أوروبا من دمار. وينصب الجدل الأول على دعوى إسرائيل التحدث باسم يهود العالم، وهو ما يعيد إثارة النزاع مع اليهود الأميركيين حول نفي الدياسبورا. ويبدو بن جوريون متشدِّدًا: إن إسرائيل هي الوريث الوحيد لملايين اليهود المقتولين الستة، إذ كان يجب عليهم الهجرة إلى فلسطين، وواجبه هو أن يحاكم باسمهم المسئولين عن الإبادة. وهو يحصد الإجماع القومي المؤيد لهذا الموقف.

وُكان لابد من انقضاء عدة شهور في التحضير للمحاكمة. والتوثيق الأرشيفي المجموع ينوء بحمله المتهم، فهو أحد الفاعلين الرئيسيين في إبادة يهود أوروبا. لكن الاختيار يقع على إعادة تكوينٍ حيَّةٍ للدراما الرهيبة وذلك سعيًا إلى تمكين الأجيال الشابة من تكوين فكرة عما حدث، ومن هنا اللجوء إلى شهود حددهم مركز ياد ڤاشيم. وهذه الشهادات لا تُورِّطُ المتهم إلاَّ من بعيد وهدفها الرئيسي هو توضيح جسامة الجرائم المرتكبة.

والحال أن اللجوء إلى الشهود إنما يسمح بالانتقال من التحرك الجنائي المخصَّص للجوانب الإدارية للإبادة، حيث كان لآيخمان موقعه، إلى محاكمة تاريخية للإبادة. وسوف تنعقد هيئة المحكمة من أبريل/ نيسان إلى أغسطس/ آب ١٩٦١[١٠٢]. فيركز الاتهامُ عرضه على الإبادة وإن كان يتردد فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت هذه الإبادة ذروة عصور من الاضطهاد (وتلك هي الأطروحة الصهيونية المألوفة والتي تحيل إلى نفي الدياسپورا) أم أنها ظاهرة تاريخية فريدة. وبما أن التشديد قد انصبَّ على مكابدات الشعب اليهودي، فإنه لا يجري الاهتمام إلاَّ على نحو ثانوي بآليات الإبادة الخاصة.

واستدعاء مائة شاهد للكلام يسمح، عبر إطلاق القول الذي لم يُسمع إلى ذلك الحين، بأن يضع المكابدات والفظائع في الصدارة. والحال أن الضحايا إنما يتحولون فجأة من مُشتَبَهٍ بهم إلى أبطال معرَّفين بهذه الصفة ليس بأعمال مقاومة قاموا بها وإنما بالجحيم الذي كابدوه. ومع أن المحاكمة تسمح بعلاج نفسي جماعي للناجين، فإنها إنما تدشن الانقلاب العظيم الذي سيشهده الشطر الثاني من القرن العشرين، ألاَ وهو حلول الضحية محل المقاتل المقاوم. وهي تكفل نقل ما جرى للأجيال التالية، وإن كان مقابل ذكرى سوف تصبح حاضرة بشكل متزايد باطراد إلى درجة قطع فعل الحِداد.

ويحاول الاتهام الزج بالعرب في المسئولية عن الإبادة بتشديده على الصلات المفترَضة بين المتهم والحاج أمين الحسيني، لكنه يفشل في هذا الاتجاه (لم يعترف آيخمان بأنه التقاه إلاَّ بمناسبة حفل استقبال). وبالمقابل، نجد أن العلاقات بين آيخمان والوكالة اليهودية في ثلاثينيات القرن العشرين قد جرى السكوت عنها أو وصفها بأنها عملية تجسسية[١٠٣]. ويرفضُ الدفاعُ جميع الشهادات لأنها لا تتعلق

بالمتهم على نحو مباشر. فهذا الأخير يقدم نفسه على أنه كان مجرد موظف مأمورٍ بتنفيذ أوامر رؤسائه وليس على أنه الفاعل الخبيث في مأساة عظمى.

وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١، تُصدرُ المحكمةُ حكمها. وهي تبرر اختصاصها لأن إبادة يهود أوروبا تُعَدُّ أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء دولةٍ للناجين. ويُحكمُ على آيخمان بالإعدام لارتكابه جرائم ضد اليهود وجرائم ضد الإنسانية. وهو يستأنف الحكم، وسيعطيه هذا مهلةً مدتها خمسة شهور.

وبإلحاح من بن جوريون، الحريص على مراعاة جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية، استخدم الاتهام بصورةٍ منهجيةٍ الإشارةَ إلى المجرمين «النازيين» وليس الألمان، ممَّا عجل بسيرورة تحويل النازية من حركةٍ مُعَرَّفة تاريخيًّا وجغرافيًّا إلى تعبير لازماني تقريبًا، لكنه مطلق، عن الشر في التاريخ الإنساني (ومحاكمة آيخمان ليست غير أحد تجليات هذه السيرورة التي نجدها أيضًا في المصالحة الفرنسية – الألمانية مثلاً).

والإجراء القضائي لا يميل إلى الثبوتية التاريخية، خلافًا للإجراء القضائي لمحاكمات نورمبرج حيث تتوافر تقريبًا كل المعارف اللاحقة عن الجرائم النازية لأن المحكمة قد استندت بالأخص إلى استخدام أرشيفات الرايخ الثالث، حتى وإن كان قد حدث أيضًا لجوء إلى شهادات الضحايا. ومحاكمة آيخمان كانت عملاً سياسيًّا يهدف إلى إعادة صهر الشعب اليهودي في علاقته بتاريخ إسرائيل، و، بشكل أعم، إبراز عودته بوصفه فاعلاً في التاريخ وليس بعدُ بوصفه ضحية له. وبحسب تعبير بن جوريون في مقابلة صحافية مع صحيفة **لوموند** في ١١ يونيو/ حزيران ١٩٦١، فإن المحاكمة لابد لها من أن تكون «نورمبرج الشعب اليهودي». وعلى الرغم من تحقيق هذا الهدف، فإن المحاكمة قد وضعت الضحايا في الصدارة، بما يشكل لحظة رئيسية في التاريخ المعاصر. والحال أن هذه المحاكمة التي أُريدَ بها إبراز سلبية العالم عند الإبادة والتشديد على فرادة تدمير يهود أوروبا[١٠٤]، قد تمثلت مهمتها في بيان أن دولة إسرائيل وحدها هي التي من شأنها السماح بتجنب وقوع دمار جديد، ومن هنا ضرورة أن تنتمي أرضها لليهود وحدهم[١٠٥]. والمحاكمة تقود إلى مفارقة – مازالت قائمة إلى اليوم– قوامها أن نفي الدياسپورا، المكان الذي تعرض فيه اليهود للاضطهاد، لا يطرح حلاً سوى إقامة

دولة تجد نفسها هي نفسها، بسكانها، معرَّضة بشكل دائم لخطر الدمار من جانب نازيةٍ لا تكف عن إعادة التجسد في شكلٍ عربي أو إسلامي.

والحال أن محاكمة آيخمان، بأصدائها الدولية، إنما تمثل لحظة الانتقال بين محاكمات ما بعد الحرب العالمية الثانية وفترة إجراءات قضائية سوف تبدأ في زخمها. وبما أنه سرعان ما سوف يصبح من المستحيل ملاحقة أولئك الذين كانوا بالأخص منفذِين، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وذلك بسبب انقضاء عشرين عامًا على ارتكابها [مما يؤدي إلى سقوط الاتهام]، فسوف يجري نزع السقوط بالتقادم عن الاتهامات المتعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، والتي أصبحت عنصر الاتهام الوحيد الذي يمكن استخدامه. وفي مرحلة أولى، سوف يجري قصر تعريف هذه الجرائم على الإطار الجغرافي والزمني الذي حدَّدته محكمة نورمبرج. ثم، في بلد كفرنسا في تسعينيات القرن العشرين، سوف يجري التخلي عن هذا القصر بما يؤدي إلى التعامل مع الجريمة على أنها جريمة بحد ذاتها لا تسقط التهمة عن ارتكابها بالتقادم. ومنذئذ، سوف يصبح الباب مفتوحًا أمام جميع إساءات التكييف القانوني، بما في ذلك في صلاحية الحكم بأثر رجعي والتي قد تتعلق بوقائع حرب منذ عدة قرون خلت، وذلك ضمن إطار سباق بين الضحايا، وهو سباقٌ أكثرُ من مؤذٍ.

كما تدشنُ المحاكمةُ مجادلات جديدة ترجع إلى الضجة التي أحدثها تقرير حَنَّه أرندت الطويل، **آيخمان في أورشليم، تقرير [ريبورتاج] حول تفاهة الشر**[١٠٦]. فمن المفارقات أن الفيلسوفة، التي جعلت من الضحية محور تفكيرها، لا تهتم بالشهادات، وهي تَعَاقُبٌ للفظاعات، لأن الشهود كانوا مثلها مهاجرين من أوروبا «كانوا يعرفون عن ظهر قلب كل ما كان لابُدَّ أن يُعْرَف، ولم يكونوا مستعدين بالمرة لتلقي درسٍ ولم تكن لديهم حاجة بالتأكيد إلى هذه المحاكمة لكي يستخلصوا استنتاجاتهم الخاصة»[١٠٧].

وهي تعترض على الاستعراض الذي نظَّمه بن جوريون وعلى الآليات التي فرضها فيما يتعلق بألمانيا الاتحادية. وهي تهتم بالمتهم، فهو يشكل مثالاً ناجزًا لترُوس نظام شمولي. وبعيدًا عن أن يكون عبقري شرٍّ، فإنه إنما يُعَدُّ بالأحرى فردًا تافهًا يدعو إلى السخرية، فهو بهلول لا يمكنه التعبير عن نفسه إلاَّ عبر نفي واقعية

العالم، هذا النفي الذي يشكل جوهر الشمولية وأدواتها اللغوية، والمتعارضة تعارضًا قويًا مع جماليات النازية البراقة: «تفاهة الشر الرهيبة، التي يتعذر وصفها، التي لا تُعقل». فالشرُ ليس ساديةَ الجلادين، بل قدرة النازية على إفساد خصال الإنسان الأخلاقية، على العمل على أن يعجز عن التفكير والحكم على الأشياء بنفسه هو. وهذه المقاربة ذات الطابع الفلسفي يؤيدها عملُ راعول هيلبيرج، **دمار يهود أوروبا**، والذي كانت بين القراء النادرين لطبعته الأولى الصادرة في عام ١٩٦١[١٠٨]. ويؤيدها اليوم أيضًا نوع آخر تمامًا من التحليلات يتصل بطبيعة عنف الجلادين القاتل[١٠٩].

وبعيدًا عن الاهتمام بالمتهم، تهتم الفيلسوفة بآليات الإبادة وتوضح، وهو ما لن يُغتفر لها، مختلف التلاعبات التي تقود الضحايا إلى المشاركة في إبادتهم هم. فبما أن المقاومة كانت مستحيلة أو عديمة الفعالية، فلابد أن السلبية كانت أفضل من التعاون ؛ ولابد أنها قد سمحت بإنقاذ المزيد من الحيوات. والحال أن الامتناع عن الانصياع عبر خيار مقصود تطرحه خاصية التفكير إنما يُعَرِّفُ جوهر الإنسانية.

وبعبارة أخرى، فإن حنّه أرندت قد أعادت إجراء المحاكمة على النحو الذي كان يجب أن تكون عليه، وليس على النحو الذي جرت به، وذلك مع سخرية لاذعة تستهدف القضاة وتستهدف، من ورائهم، السياسة الإسرائيلية. فهي تأخذ عليها أنها صوّرت الإبادة على أنها أفظع المذابح في التاريخ اليهودي وليس على أنها التعبير عن الشمولية القاتلة في القرن العشرين، وهي ظاهرة لا سابق لها في التاريخ. وحنّه أرندت، شأن الآخرين، عاشت المحاكمة كتحرر من ماضيها الخاص. فهي منحازة إلى صف الناجين ولا تهتم بنقل ذكرى ما حدث. وقد جرى اتهامها بالانحياز إلى آيخمان في حين أنها قد اهتمت بعدم نشر ريبورتاجها إلاَّ **بعد** إعدام الرجل. والحال أنه قد استُخدم ضدها كُلُّ ما تتضمنه ترسانة الرطانة التي تتحدث عن كره الذات وعن الفساد المرتبط بالدياسبورا وبالاستيعاب[١١٠]. بل إن چيرشوم شوليم، الذي طالب، مع بعض أفراد حلقته[١١١]، من جهة أخرى، بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام، قد اتهمها بـ«الافتقار إلى الشعور بالحب تجاه الشعب اليهودي». وهكذا فإن كتابها وكذلك ردودها على المختلفين معها لم تترجم إلى العبرية إلاَّ مؤخرًا جدًا.

والحاصل أن معارضيها لم يودوا الاعتراف بأن تفاهة الشر لا تتعلق بطبيعة الجرائم، التي لا سابق لها في تاريخ البشرية، بل تتعلق بشخصية منفذيها. وقد وافقت أرندت على الإعدام لأن رجلاً كآيخمان لا يستحق الحياة. وعندما تهاجمُ موقف الوجهاء اليهود الذين تعاونوا مع الإبادة، آملين أملاً لا طائل من ورائه في إنقاذ أقارب أو شريحة من السكان اليهود، فإنها إنما تدين اليهودي المستوعَب، حديث النعمة الذي يساهم في مفاقمة الاضطهاد، ظنًّا منه أنه إنما يخففه. وهي تُفَضِّلُ المنبوذ، ذلك الذي يرفض العالم بالحالة التي هو عليها ويسعى إلى تحسينه لما فيه صالح الجميع، لا صالح البعض. ودفاعها عن المنبوذ، ضمن نهج برنار لازار، يقودها، بشكل مفارقٍ، إلى شكل آخر من أشكال نفي الدياسپورا وقد أمكن لومها، عن حق، على افتقارها إلى التساهل حيال الظروف الرهيبة التي وجد يهود أوروبا أنفسهم فيها خلال الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن لأحد أن يطرح نفسه كناقد لاستراتيجيات النجاة في ظروف مريعة كهذه.

وإذ تجعل حَنَّه أرندت من إبادة يهود أوروبا التعبير عن الشمولية، فإنها إنما تستبعد خطر تكرارها من جانب بيئة الشرق الأدنى، أو أنها، بتعبير أدق، تظل مخلصة لتحليلها الأول للصهيونية التي كانت رفيقة طريق لها من أكثر رفاق طريقها نقدًا لها. فهي ترى أن النزعة القومية اليهودية لا يمكنها أن تقود إلاَّ إلى دولةٍ – قلعة محاصَرَةٍ حصارًا مستديمًا ويُدارُ كل شيء فيها من زاوية متطلبات الأمن بينما تُوَلِّدُ حولها أشكالاً جديدة لمعاداة السامية.

والحال أن التفاعل المُضفي للشرعية والمقام بين المحرقة وخلق دولة إسرائيل من شأنه أن يستثير بشكلٍ مؤسفٍ خطابات عربية وإسلامية مضادة خبيثة بشكل خاص. ومنذ ١٩٦٠ – ١٩٦١، ينبثق بالفعل نوعان من الخطاب. والأول، الذي نجده في مصر الناصرية، يتميز بطابعٍ قوامه نفي وقوع المحرقة : لم يحدث أن ستة ملايين من اليهود قد ذبحتهم النازية، فهذه أسطورة يراد بها التمكين لخلق دولة إسرائيل[١١٢]. والنوع الثاني، الذي عبر عنه الشقيري منذ عام ١٩٦٠ في منظمة الأمم المتحدة، يشجب ألمانيا النازية لذبحها عدة ملايين من اليهود، لكنه يرى أن النازية قد اختفت من ألمانيا وأنها تحيا من جديد تحت شكل الصهيونية[١١٣]. ونجد هنا الردَّ على اتهام العرب بالنازية وإفقاد المفهوم مميزاته، وهو إفقادٌ راجعٌ إلى

اختفاء وضعه في سياقه الجغرافي والزماني لجعله تجسيدًا للشر السياسي في رطانة التشهير والذم.

وهذه السيرورة تشجع عليها الدعايةُ السوفييتية[114] التي تتهم في آن واحد ألمانيا أديناور بأنها لم تتحرر من الطابع النازي إلاَّ بشكل جد سطحي - خلافًا لألمانيا «الخيرة» المتمثلة في جمهورية ألمانيا الديموقراطية - وتتهم الصهيونية بأنها شريك تاريخي للنازية (ولو لمجرد علاقتها بـ«الانتقاميين» في جمهورية ألمانيا الاتحادية والذين يُعِدُّون للحرب العالمية الثالثة). وهكذا فإن هذه المماهاة بين الصهيونية والنازية سوف تصبح تيمة مهمة في دعاية الكتلة الشرقية.

والحال أن التأثير المزدوج لمحاكمة آيخمان والدعاية الشيوعية سوف يؤدي من جهة أخرى في ستينيات القرن العشرين إلى تعديل اللغة السياسية العربية. فإلى ذلك الحين، نجد أن الشرَّ المطلق، في تبدياته المختلفة، ومن بينها الصهيونية، كانت تمثله الإمبريالية التي يجب القضاء عليها. وسوف يدخل مصطلح النازية - الفاشية تدريجيًا بوصفه شكلاً آخر لتعريف العدو. وسوف تؤدي النزعة التقدمية والميل إلى اليسار، بل إلى اليسارية، إلى تعجيل السيرورة في حين أن النازية - الفاشية لم يكن يُنظر إليها قبل ذلك إلاَّ ضمن أفق خارجي: عدو الفرنسيين والبريطانيين، وشكل النزعة القومية الناجز أكثر من أي شكل آخر لها.

وبالمثل، تصبحُ العنصريةُ تيمة متكررة في الخطاب العربي. وأصول هذه التيمة تتمثل في رهان أفريقيا السوداء المستقلة وشجب أفريقيا الجنوبية بسبب سياسة التفرقة العنصرية، إلاَّ أن الاتهام سُرعان ما سوف يجري توجيهه ضد سياسة «التفرقة العنصرية» لدولة إسرائيل.

مخاطرُ الحرب وأسلحة الدمار الشامل

تجذر المواقف العربية وتجذر المواقف الإسرائيلية من الواضح أنهما على ارتباط وثيق فيما بينهما لأن كلاً منهما يحذو بالفعل، إلى هذه الدرجة أو تلك، حذو ما يحدث لدى الآخر. وهكذا، ففي عام ١٩٥٩، يجري الحديث، في الخطاب الناصري، عن «جرائم» ١٩٤٨ و١٩٥٦[115]، أو، بشكل أوضح، «أكبر جريمة في التاريخ البشري [...] إبادة الشعب العربي في فلسطين بموازرة الدول

الاستعمارية»[١١٦]، وهو ما يُعَدُّ بشكل واضح إحالة واعية أو لا واعية إلى الخطاب الإسرائيلي. والحاصل أن تصريحات بن جوريون خلال حملة سيناء حول تأسيس «مملكة إسرائيل الثالثة» قد عززت الاعتقاد بوجود خطر توسعي للدولة وهو اعتقاد جدَّده فيما بعد التحذيرُ السافر بالاستيلاء، عند الاقتضاء، على الضفة الغربية في حالة تغير الحكم في الأردن. وفي الخطاب الناصري، يجري اتهام إسرائيل بالرغبة في استعادة الصيغة التوراتية التي تتحدث عن مملكة إسرائيل الممتدة «من النيل إلى الفرات»، وهو ما يسمح من جهة أخرى بالزج بالعراق في الملف الفلسطيني. وليس من شأن الإعلان عن وصول مهاجرين جماعيين يهود أوروبيين وأفارقة شماليين سوى تعزيز هذا القلق: فهؤلاء القادمون الجدد سوف يعززون الطاقة العسكرية الإسرائيلية ويدفعون في اتجاه التوسع الترابي.

وقد تَابَعَ المسئولون العربُ عاجزينَ فرضَ إسرائيل لأمور واقعة كحرية المرور في خليج العقبة أو حظر إدخال قوات مسلَّحة غير أردنية إلى الأردن أو إعلان بن جوريون نفسه مدافعًا عن وحدة أراضي العراق. ويوضع على المستوى نفسه «تحويل» مياه نهر الأردن إلى النقب والذي يمكنه بذلك أن يستوعب عدة ملايين من السكان. وهذا يشكل إحدى التيمات الكبرى لخطب بن جوريون، وهي تيمة يأخذها القادةُ العربُ مأخذ الجد بشكل خاص.

وفي أواخر عام ١٩٥٩، تصل خطة التهيئة الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة مع تدشين بناء قنوات التحويل.

والسوريون يقظون يقظة خاصة حيال هذه المسألة، والحال أن نظام الجمهورية العربية المتحدة إنما يمر بأزمة. فالوزراء البعثيون يشعرون بأن عبد الناصر يحتكر كل السلطة ولا يهتم إلاَّ بمصالح مصر. ومسألة التدابير الاشتراكية المتخذة أو التي ستتخذ تتوزع الرأي العام السوري. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩[١١٧]، يحث الوزراء البعثيون الجمهورية العربية المتحدة على التصدي بالقوة للأعمال الإنشائية الإسرائيلية.

ويرى عبد الناصر أن الأولوية إنما تتمثل في مضاعفة دخل الجمهورية العربية المتحدة في عشر سنوات، وهو أمر ليس من شأنه إلاَّ أن يعود بالفائدة على القضية الفلسطينية. ومن غير الوارد اللجوء إلى القوة للتصدي لتحويل إسرائيل

للمياه، فهذا من شأنه أن يقود إلى حربٍ ليست الجمهورية العربية المتحدة مستعدة لها. وانقسام العالم العربي يدفع الإمبريالية وإسرائيل إلى تحدي الجمهورية العربية المتحدة وجرها إلى الحرب. ومصلحة الجمهورية العربية المتحدة تتمثل في استئناف مهمة بعثة جونستون. وسوف يكون بالإمكان تسوية مسألة فلسطين عندما تصبح الجمهورية العربية المتحدة أقوى وعندما يصبح الظرف الدولي مؤاتيًا، أمَّا الأولوية الحالية فهي برنامج التنمية. والحال أن البعثيين، استنادًا إلى سابقة عام ١٩٥٣، إنما يوضحون أن بالإمكان استخدام مدفعية الجولان لمنع الأعمال الإنشائية الإسرائيلية. وهو ما سوف يقود إلى انعقاد مجلس الأمن الذي سيشجب الأعمال البادئة من المنطقة منزوعة السلاح بوصفها أعمالاً إنشائية غير شرعية.

فيرد عليهم عبد الناصر بأن الإسرائيليين سوف ينخرطون في حرب شاملة، وبأن بوسعهم الاستيلاء على مياه نهر الأردن من خارج المنطقة منزوعة السلاح. وهو يتحدث عن إمكانية تحويل رافدي الأردن، الحصباني في لبنان وبانياس في سوريا. ومحاوروه يوافقونه على ذلك، لكنهم يريدون المضي إلى المواجهة المسلحة، وعلى أثر تدويل الأزمة من جراء ذلك والتوجه بالنداء إلى الرأي العام العالمي، ستجري تعبئة العالم العربي بأسره من أجل هذه القضية. وإذا كان العالم العربي برمته مستعدًا لدخول الحرب، فسوف يتردد الغرب في تأييد إسرائيل وسوف يفضل إرغامها على التخلي عن مشروعها الخاص بتحويل مياه نهر الأردن. ويتمسك عبد الناصر بمسألة رافدي نهر الأردن ويرى أنه ليس هناك ما يدعو إلى العجلة فالأعمال الإنشائية الإسرائيلية سوف تستغرق ثلاث سنوات أخرى. فيرفض الوزراء البعثيون مجاراته في هذا الرأي ويستقيلون في أواخر ديسمبر/ كانون الأول. وسعيًا إلى التشهير بهم، يعمل عبد الناصر على ترويج شائعة مفادها أنهم كانوا يريدون شن حرب فورية ضد إسرائيل. ولابد من الاعتراف بالفعل بأن عبد الناصر هو الذي كان يتميز بالحصافة السياسية، في هذه المسألة.

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩ هذا، يبدأُ تقاربٌ بين الجمهورية العربي المتحدة والأردن حول هذا الموضوع. فيدرسُ خبراءٌ من البلدين الأعمال التي يجب الاضطلاع بها لتحويل روافد نهر الأردن، لكن الملك حسين يبدو أكثر

اعتدالاً من حكومته فيما يتعلق بهذا الملف. وفي لبنان، يجري البدء بمناقشة جديدة لتحويل نهر الحصباني إلى نهر الليطاني. ومن المفهوم أن هذا الملف يسهم في مفاقمة التوتر في المنطقة منزوعة السلاح حيث تتجدد الصدامات العنيفة، والقاتلة أحيانًا، حول حقوق الزراعة والرعي بين الإسرائيليين والسوريين. ومما يثير الفضول أن رعاة وفلاحي البلدين يحملون السلاح دائمًا ولا يترددون في استخدام أسلحتهم ... والشيء نفسه حاصل فيما يتعلق بحقوق الصيد في بحيرة طبرية.

وفي أواخر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠[١١٨]، يود الإسرائيليون منع الفلاحين العرب من زراعة أراضيهم في القطاع الواقع تحت سيطرتهم في جنوب – شرق بحيرة طبرية، في المنطقة منزوعة السلاح، متذرعين في ذلك بأهميتها الاستراتيجية. وسرعان ما يعقب ذلك صعودٌ لأعمال العنف الراجعة إلى استخدام الطرفين للأسلحة الثقيلة. وفي ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠، تؤدي غارة إسرائيلية إلى هدم قرية خربة توفيق (خربة التوافيق)، التي قيل إنها «موقع عسكري سوري»، وهذه العملية الانتقامية هي الأولى منذ عام ١٩٥٦. ويتعين على عبد الناصر الرد عليها.

ففي الأول من فبراير/ شباط، يستدعي الجيشُ المصريُ احتياطييه ويتقدم صوب سيناء بينما يحشد السوريون قوات على الحدود. والحركة تحت سيطرة ناجزة، لأن أيًا من الطرفين لا يهتم بالانخراط في أعمال عدائية. وبشكل استعراضي، يقوم الإسرائيليون بخفض قواتهم الموجودة على الحدود الشمالية بينما تقوم لجنة الهدنة بشجبهم. لكنهم لن يلقوا بالاً إلى هذا الشجب، لأنهم يقاطعون أعمالها خوفًا من أن يتم رفض دعواهم بأن لهم الحق في ممارسة سيادتهم على مجمل المنطقة منزوعة السلاح.

وينخفض التوتر حتى أواسط فبراير/ شباط، لكنه يعاود الصعود عندما يساور الأجهزة المصرية الاعتقاد بأن إسرائيل تستعد بالفعل لمهاجمة سوريا، والأرجح أن السوفييت هم الذين قدموا هذه المعلومات[١١٩]. وهذه المرة، يتركز الجزء الأكبر من الجيش المصري في سيناء في الأيام الأخيرة من فبراير/ شباط، دون إعلان ذلك. ويشعر الجيش الإسرائيلي بالمفاجأة. فيحشد قواته النظامية، بدوره، في النقب. والحال أن بن جوريون، خلافًا لمشورة جنرالاته، قد رفض الدعوة إلى التعبئة وهو

يفرض رقابة قوية على أخبار الأحداث. وقد اختار الخيار الديبلوماسي باللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة وإلى الأميركيين. وعلى الرغم من اعتراض جولدا ميئير، يُهَوِّنُ همرشولد وبانش من مخاطر الأزمة. وشأن الأميركيين، يكتفيان بدعوة الطرفين إلى الاعتدال. واعتبارًا من ٩ مارس/ آذار، يبدأ الحشد المصري في الانخفاض، فنرجع في منتصف مارس/ آذار إلى الوضع السابق.

وهكذا كان الطرفان مندرجين ضمن إشكالية الردع والردع المضاد. فالمصريون لم يكونوا يريدون حربًا شاملة كان من شأنهم أن يجدوا أنفسهم فيها في مركز أدنى، غير أنهم قد أبرزوا للإسرائيليين وجود «خط أحمر» فيما يتعلق بالحدود السورية وأوضحوا أن سيناء ليست منزوعة السلاح. وبشكل استرجاعي، رأى الإسرائيليون أن الأمر كان يتعلق بخطر حقيقي لأن الوجود الدائم للقوات المصرية في شبه الجزيرة كان من شأنه أن يرغمهم على إبقاء انتشار دائم له الطابع نفسه، وهو ما يتعارض مع مذهبهم العسكري الخاص بحركية القوات.

وهم يقومون بتحسين جميع المعلومات الاستخباراتية حول تحركات الجيش المصري سعيًا منهم إلى تفادي مباغتتهم من جديد، ومن هنا الطلعات الجوية فوق الأراضي المصرية ووقوع حوادث جديدة.

والشيء الجدير بالملاحظة أكثر من سواه هو أن البلدين قد تجنبا الصخب الإعلامي في الأزمة وتجنبا تعبئة الرأي العام، فاحتفظا بذلك بمقدرة على السيطرة على الوضع لن يتمتعا بها في الأزمات اللاحقة. وفي الشهور التالية، يظل التوتر قويًا في المنطقة منزوعة السلاح. وعبر اللعب بذكاء، يتوصل مسئولو الجمهورية العربية المتحدة إلى الحصول على موافقة دون مقابل (أي دون حاجة إلى موافقة إسرائيلية) على إقامة موقع مراقبة تابع لمنظمة الأمم المتحدة في قطاع التوافيق، وهو ما يسمح بمراقبة مستديمة للنشاطات الإسرائيلية في هذه المنطقة الاستراتيجية. كما يبدو الإسرائيليون مرنين ويعلقون الأعمال الهيدروليكية.

والحال أن إدارة أيزنهاور، رغبةً منها في الحفاظ على سياسة التوازن التي تنتهجها، قد امتنعت عن توجيه دعوات رسمية إلى رؤساء الدول المعنية بالنزاع الإسرائيلي – العربي. واللقاءات السياسية على أعلى مستوى لم تجر إلاَّ ضمن إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويذهب بن جوريون إلى الولايات المتحدة في

شهر مارس/ آذار ١٩٦٠ للحصول على دكتوراه فخرية من جامعة برانديز اليهودية، وهو ما يثير احتجاجاتٍ عربيةٍ قوية. وطبيعي أنه قد أجرى محادثاتٍ سياسية في واشنطون، في ١٠ مارس/ آذار ١٩٦٠[١٢٠]، مع أيزنهاور ومع وزارة الخارجية الأميركية. وهو يدعو بإلحاحٍ إلى الحصول على شحنات من الأسلحة الأميركية وإن كان مضطرًّا إلى الاعتراف بأن فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى تستجيب تمامًا للطلبات الإسرائيلية. وهو يؤكد لرئيس الولايات المتحدة أن عبد الناصر يريد إبادة اليهود بالأسلوب الذي انتهجه هتلر. فهو يوضح أن عبد الناصر يُلقي يوميًا ما بين ست وسبع خطب يعلن فيها أن الوقت قد حان للقضاء على الأمة اليهودية. فيتمسك أيزنهاور بموقفه: إن بلاده لا تريد المشاركة في سباق التسلح في الشرق الأوسط ويجب أن تظل أوروبا الغربية مُوَرِّدَ إسرائيل بالسلاح. وهكذا فإن الولايات المتحدة، التي تقدم مساعدة تقانية واقتصادية لبلدان المنطقة، إنما تجد نفسها في موقع الوسيط في كل مرة تحدث فيها أزمة. وهي ليست غير مبالية بمستقبل إسرائيل كما أنها تعترف بحقها في الوجود. وهذا الردُّ عبارة عن امتناع عن الاستجابة للمطالبات الضمنية بتحالف عسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة.

فيجري الاكتفاء بمناقشات تقانية حول إرسال شحنات – في وقت لاحقٍ– من صواريخ أرض – جو طراز هوك والتي يعتمد عليها حلف شمال الأطلسي في تسليحه تحت إشراف أميركي[١٢١]. وهي مُعَرَّفة بأنها أسلحة «دفاعية». ويبدو هرتر منفتحًا بالأحرى على هذا الطلب، خلافًا لموقف البنتاجون. فبسبب احتياجات الجيش الأميركي، لا تُعَدُّ مثل هذه الشحنات ممكنة قبل عام ١٩٦٣ أو عام ١٩٦٤.

ومما لا جدال فيه أن نبرة عبد الناصر قد ازدادت تشدُّدًا، وذلك بسبب السجال مع عراق قاسم. لكن قراءة خطبه تشير إلى أن موقف مصر الرسمي يظل ثابتًا منذ عام ١٩٤٩: عدم شرعية دولة إسرائيل، حق العودة للاًجئين بحسب قرار ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ وبروتوكول لوزان فيما يتعلق بالمسألة الترابية. ويمكن المماحكة لمعرفة ما إذا كانت مثل هذه المطالب تشكل تهديدًا لدولة إسرائيل في حين أن تطبيقها إنما ينطوي على الاعتراف بها (وهو ما لا تريد الدولُ العربية من جهة أخرى الإقرار به). وأيًا كان الأمر فإننا نظل بعيدين عن النوايا الإبادية التي ينسبها بن جوريون إلى عبد الناصر الذي يصوره على أنه منافس لهتلر[١٢٢].

والحق أن تيمة استعادة «حقوق شعب فلسطين» إنما تصبح، على مدار عام ١٩٦٠ كله، تيمة متكررة بشكل متزايد باطراد، لكنها تشير أيضًا إلى طبيعة المشكلة التي لا يريد المسئولون الإسرائيليون سماع أي شيء عنها. وبما يشكل علامة أخرى على تجذر الخطاب، يستخدم عبد الناصر، في ٢٧ أغسطس/ آب ١٩٦٠، للمرة الأولى على ما يبدو، تعبير «فلسطين المحتلة»[١٢٣]. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠[١٢٤]، يجري في القاهرة افتتاح محطة إذاعية جديدة، «صوت فلسطين» و«مهمتها خدمة القضية الفلسطينية بجذب اهتمام الرأي العام العالمي إلى مشكلات هذه المنطقة من الشرق الأوسط». وخلال الفترة نفسها، شنت الجمهورية العربية المتحدة حملة قوية ضد إيران المتهمة بالرغبة في إقامة علاقات ديبلوماسية رسمية مع إسرائيل[١٢٥]. وتحذو البلدان العربية الأخرى حذو الجمهورية العربية المتحدة، حتى وإن كانت هذه الأخيرة هي وحدها التي تمضي إلى حد قطع العلاقات الديبلوماسية مع إيران.

ومنذ عام ١٩٥٩، تمارس السلطات المصرية رقابة أكثر صرامة على الشحنات المارة بقناة السويس. فتجري مصادرة الشحنات المرسلة إلى إسرائيل في حين أن السفن المعنية، اليونانية أو الدانمركية، إنما يجري تعطيلها عن الحركة لعدة شهور. وفي ١٣ أبريل/ نيسان ١٩٦٠، تأمر نقابات عمال الموانئ الأميركية والسويدية، على سبيل الانتقام، بمقاطعة سفن الجمهورية العربية المتحدة. وفي ٢٨ أبريل/ نيسان، تشن نقابات البلدان العربية مقاطعة مضادة للسفن التجارية الأميركية، وهو ما يعطي نسبة ٣٠ سفينة أميركية مقابل كل سفينة عربية تتعرض للمقاطعة. وهذا الموضوع يعود بالفائدة على عبد الناصر في صفوف العرب لكنه يخسر شحنة المساعدات الغذائية الأميركية (القانون PL 480). وتنجح وزارة الخارجية الأميركية في التوصل إلى رفع النقابات الأميركية مفارز الإضراب في مقابل تصريحٍ علني يُذَكِّر بعداوة الولايات المتحدة للمقاطعة العربية وبتمسكها بحرية الملاحة في قناة السويس. كما قامت وزارة الخارجية الأميركية بتذكير البحَّارة بأنهم سيكونون الأكثر عرضة للخسائر من جراء المقاطعات العربية المضادة.

وعلى الرغم من لفتات المصالحة المظهرية، يظل التوتر قويًا بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة. وهكذا فإن المملكة الهاشمية ترفض اعتماد قنصل عام للجمهورية العربية المتحدة في القدس[١٢٦]، تمتد صلاحياته «إلى مجمل الجزء الذي يحتله الجيش الأردني من الأرض الفلسطينية». وبصورة منتظمة، يجري الكشف عن مؤامرات عسكرية، وتتعاقب الاعتقالات والتطهيرات في صفوف الجيش الأردني. وفي ٢٩ أغسطس/ آب ١٩٦٠، يصيبُ اعتداءٌ وزير الشئون الخارجية الأردني ويؤدي إلى سقوط ١١ ضحية، بينهم رئيس الوزراء هَزَّاع المجالي. وتقوم الصحافة الأردنية باتهام الجمهورية العربية المتحدة بشكل مباشر بينما يسود الخوف للحظةٍ من نشوب انتفاضة في الضفة الغربية. وفي ٦ سبتمبر/ أيلول، يُلقي الملك حسين بالمسئولية عن الاعتداء على عبد الناصر بشكل مباشر.

ويحتشد الجيش الأردني على الحدود السورية ويبدو البلدان للحظةٍ على حافة الحرب. وإذا كانت بعض الأوساط الصهيونية ترى أن اللحظة مؤاتيةٌ للاستيلاء على القدس الشرقية والضفة الغربية[١٢٧]، فإن بن جوريون لم يعد يرى ذلك. ويبدو الآن أنه مكتف بالحدود الحالية.

ويدركُ الملكُ حسين ضرورة الحصول، في الأزمة الجارية، على تطمينات من جانب إسرائيل. وفي ١٤ سبتمبر/ أيلول[١٢٨]، يرسل إلى الإسرائيليين مبعوثًا ليطلب إليهم عدم استغلال الوضع لحسابهم. فيردُّ عليه بن جوريون بأن مصلحة إسرائيل تكمن في صون وجود الأردن، وذلك شرط المعاملة بالمثل. فيبدأ تعاون بين الاستخبارات الإسرائيلية والأردنية. ويكثف البريطانيون والأميركيون من الدعوات إلى الاعتدال ويثنون الملك الهاشمي عن الزحف على دمشق.

وعلى المستوى الدبلوماسي، ينتقل النزاع الإسرائيلي – العربي إلى القارة الأفريقية. فإسرائيل، إخلاصًا منها للاستراتيجية المحيطية، تنخرط في مشروع إغراءٍ للبلدان حديثة الاستقلال في أفريقيا السوداء. فتعرض عليها مساعدة تقانية سخية وإن كانت تسعى إلى الحصول على تمويلات غربية. وعبد الناصر، قائد «الأفرو– آسيويين»، يناهض محاولة الالتفاف هذه مبرزًا المساندة التي تقدمها إسرائيل لفرنسا في الجزائر وعلاقاتها الحسنة مع أفريقيا الجنوبية. على أن العرب يتعين عليهم الإصغاء إلى دروس اعتدالٍ من جانب الأفارقة، هم الذين اعتادوا بالأحرى تقديم المواعظ إلى الآخرين فيما يتعلق بالشئون الدولية.

وخلال الأزمة الكونغولية في صيف عام ١٩٦٠، تبدو الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل مؤيدتين للومومبا، على أن الإسرائيليين يتراجعون بسرعة عندما يدركون استياء واشنطون. وبالمقابل، تخلق مساندة عبد الناصر للومومبا[١٢٩] فتورًا بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة.

وهكذا يصبح الأفارقة مدعوين إلى الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك خلال انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٦٠ حيث يحضر العديد من قادة الدول. وبهذه المناسبة، يلتقي عبد الناصر بأيزنهاور في ٢٦ سبتمبر/ أيلول[١٣٠]. وينصبُّ النقاشُ بالأخص على أحداث الكونغو الأخيرة. وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – العربي، يؤكدُ عبدُ الناصر أنه لم يدع قط إلى «إلقاء اليهود في البحر» وأنه لا يريد سوى تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة. وهو يرى عودة جميع اللاَّجئين، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تغيير تركيب دولة إسرائيل، ومن ثم طبيعتها. فيسأل أيزنهاور وزير خارجيته ما إذا كان يهود العالم قد يعترضون على ذلك ويجيبه الوزير بالإيجاب[١٣١]. وفيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل، يبدو عبد الناصر حازمًا: إن قبولها كأمر واقع إنما يعني السماح لسارقٍ بالاحتفاظ بما سرقه[١٣٢].

كما تتميز هذه الجمعية بالاستماع في لجنة خاصة إلى ممثلي اللاَّجئين الفلسطينيين[١٣٣]. وبناءً على طلب من الغربيين، لم يجر الاستماع إليهم إلاَّ بصفتهم أفرادًا وليس بصفتهم «وفدًا فلسطينيًا»، لكن هذا يكفي لإثارة انزعاجاتٍ في إسرائيل، لاسيما أنه يُنسَبُ إلى چون فتيزچيرالد كينيدي، الرئيس المنتخب الجديد للولايات المتحدة، طرح مشروع جديد لتسوية مسألة اللاَّجئين.

وأحمد الشقيري[١٣٤]، مندوبُ العربية السعودية كالعادة، يطرح خطة عربية للتسوية تستند إلى استعادة الوحدة الترابية لفلسطين وعودة اللاَّجئين. وذلك على أن يتمتع اليهود الذين كانوا موجودين في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ بالجنسية الفلسطينية وعلى أن يكون لليهود المنحدرين من بلدان عربية حق الاختيار بين هذه الجنسية والعودة إلى بلدانهم الأصلية. بينما سيتعين على الآخرين مغادرة البلد. وهو يطرح هذا الحل بوصفه البديل الوحيد لوقوع حرب حتمية. وبشكل ملموس أكثر، يدور النقاش حول ما إذا كان بوسع منظمة الأمم المتحدة تعيين قَيِّمٍ مُكَلَّفٍ بإدارة أملاك

اللاّجئين يكون مدير الأنروا، وحول ما إذا كان بالإمكان توسيع قوام لجنة التوفيق. والحال أن الغربيين، الممولين الرئيسيين لصناديق الأنروا، إنما يبدون معادين بحزم لهذين الاقتراحين اللذين يحصدان تأييدًا كبيرًا في بلدان العالم الثالث. وفي النهايــة، تُرجئ اللجنة أعمالها إلى العام القادم دون اقتراح قرارات.

وفي هذا المناخ، في نهاية العام، تتحدث الـصحافة الدوليــة عــن مـشروع إسرائيلي لصنع القنابل الذرية وعن اتفاق سرّي بين فرنسا وإسرائيل لبناء محطــة نووية في ديمونة في النقب.

والحاصل أن عبد الناصر، خلال خطابه السنوي في بــور ســعيد، فــي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول[١٣٥]، إنما يؤكد أن بلاده لن تسمح أبدًا بصنع قنابــل كهــذه وأنها سوف تهاجم قاعدة «العدوان»:

هذه الدعاية إن دلت على شيء فإنما تدل على أن دول الاستعمار تمهد الجــو لتـسلح إسرائيل بأسلحة ذرية وتقول إن إسرائيل أنتجت الأسلحة الذرية [...] ولكنا في هــذا الوقــت سنحصل على القنبلة الذرية والأسلحة الذرية بأي ثمن [...] [انجلترا] يوم ٣٠ أكتوبر [١٩٥٦] قدمت إنذار [...] كان عندها ١٠٠ قنبلة ذرية وعندها صواريخ، هل خفنــا ؟ ... ماخفنــاش. حاربنا. وضحينا [...] الوحدة الوطنية إللي جمعت الشعب في هذه المعركة كانت أقوى مــن ٢٠ قنبلة ذرية ... دي إللي مكنتنا من إن إحنا ننتصر على دول العدوان إللي كانوا بيقولــوا عليهم الدول الكبرى [...] بيقولوا النهارده إن إسرائيل بتعمل قنبلة ذرية. ردنا على هذا إن هذا الكلام يزيد العرب إصرارًا على التمسك بالقومية العربية والوحدة العربيــة ... وإذا كانــت إسرائيل تقدر تعمل القنبلة الذرية ... إحنا نقدر نعمل قنبلة ذرية [...] حلف الأطلنطي في هذه الحالة هو عدونا الأول، لأن حلف الأطلنطي [هو] إللي بيدي [...] إسرائيل الأســلحة وإللــي بيقولوا إنهم حيدوها القنبلة الذرية، في هذا الحال أصبح العداء بيننا واضحًا ويجب أن نأخذ كل الاحتياطات حتى نقابل هذا العداء بالمثل.

الفصل التاسع

سنوات كينيدي

" وَزَّعَ الوفدُ السوري [...] صورةَ مذكرةٍ مؤرَّخة في ١٠ أغسطس/ آب ١٩٦١ وموجَّهة من جانب وكيل وزارة الشئون الخارجية المصرية إلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية للجمهورية العربية المتحدة بالخارج وذلك لمطالبتها بعدم طرح مسألة اللاَّجئين الفلسطينيين، خاصةً في الولايات المتحدة. وقد نصت المذكرة على أن مفاوضات تدور بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة لـ«تصفية» مسألة اللاَّجئين الفلسطينيين، وأنها مرتبطة بالمحادثات المتعلقة بالفوائض الغذائية الأميركية.

" وقد أضاف المندوب السوري أن الخطة الأميركية، التي يؤيدها عبد الناصر، تهدف إلى دمج اللاَّجئين الفلسطينيين في بلدان الاستقبال وإلى السماح بتحويل مياه نهر الأردن وفرض مصالحة عربية – إسرائيلية.

" وردًّا على سفير مصر في لبنان، الذي ردَّ بأن هذه الوثيقة مزوَّرة، قال الوفد السوري إنه يحوز أصلها».

بيروت، ٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢، المسألة الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة[١].

" ترى السيدة ميئير أنه لا وجود هناك إلاَّ لموقف منطقي واحد: الاعتراف بأنه لا يمكن إحراز أي تقدم دون مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والبلدان العربية. ودعوى فصل مسألة اللاَّجئين عن مجمل المشكلة إنما تُعَدُّ قليلة الواقعية بقدر ما أنها تُعَدُّ خطِرة. وقد اعترف الوزير[×] بأنه، فيما يتعلق بهذه النقطة، يوجَدُ قدر من التوازي مع الأطروحة العربية، والتي تذهب إلى أنه لا وجود لمشكلة لاجئين، فالمشكلة الموجودة مشكلة فلسطينية.».

لقاء بين السيدة ميئير والسفير روجيه سيدو، في ٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ في نيويورك[٢].

(×) كوف دو مورڤيل، وزير الشئون الخارجية الفرنسي. – م.

" بعد أن شدّد العاهلُ [الأردني] بالدرجة الأولى على تحسين الظروف المعيشية للسكان في الأردن، شن هجومًا على «القادة المستبدين» الذين، على الرغم من ادعائهم خدمة بلادهم، «لايعرفون حقوق الشعب ويستعبدون مواطنيهم هم».

" وقد قال إن هؤلاء «المهرجين»، باستحواذهم على المشكلة الفلسطينية، قد تمكنوا من خداع الكثيرين من الناس، بينما هم، أكان ذلك في غزة أم في العقبة، واحتماءً بقوات قوة الطوارئ الدولية، لا يهتمّون بهذه المسألة الحيوية بالنسبة للعالم العربي.

" وقد أشار إلى أنه إذا كان هؤلاء القادة يكدسون السلاح والعتاد الحربي، فإن ذلك ليس من أجل تحرير فلسطين، بل هو من أجل التدخل في شئون «بلدان شقيقة»، كما تبرهن على ذلك الأحداثُ التي وقعت العام الماضي في سوريا وتقع الآن في اليمن»(×).

القدس، ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢، كلمة أدلى بها الملك حسين(٣).

أصول البرنامج النووي الإسرائيلي(٤)

بن جوريون مهووس بأمن دولة إسرائيل التي يذهب إلى أنها مهدَّدةٌ من العرب الذين يماهيهم بالنازية. وكلما تقدم في العمر، ازداد قلقه قوة. وقد فكر في بناء الجيش الإسرائيلي كأداة للردع. والحاصل أن هذا الرجل الذي تلقى تكوينه في مستهل القرن العشرين إنَّما يؤمن إيمانًا ساذجًا بقوة العلم. وقد قادته جميع شواغله منذ وقت جد مبكر إلى التفكير في خيار نووي، لاسيما أن الأسماء الكبرى في البرنامج النووي الأميركي كانت يهودية. وهو لم يجهل الصعاب الملحوظة، خاصة في مجال التمويل، والتي لابد أن ينطوي عليها تنفيذ برنامج كهذا في بلد صغير إلى هذا الحد. لكنه، هذا الرجل الذي يجري وراء خيالاته، قد تحرك في هذا الاتجاه على مراحل متعاقبة.

وكان مهندسا البرنامج الإسرائيلي هما ديڤيد برجمان، المستشار العلمي لبن جوريون، وهو عالم كيمياء ألماني يهودي طرده النازيون في عام ١٩٣٣، وشيمون بيريز. وقد نَظَّم الرجلان قسمًا علميًّا في داخل وزارة الدفاع، ثم نَظَّما لجنةً للطاقة الذرية، تُعدُّ نسخة مطابقة من المفوضية الفرنسية للطاقة الذرية. ومنذ منتصف

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

خمسينيات القرن العشرين، قامت علاقات عمل بين المؤسستين. واعتبارًا من عودة بن جوريون إلى السلطة في عام ١٩٥٥، يجعل الرجل من المشروع النووي إحدى أولوياته الكبرى. وفي عام ١٩٥٥، ضمن إطار برنامج الذرة من أجل السلام، تحصل إسرائيل من الولايات المتحدة على المساعدة في إنشاء مفاعل نووي صغير مخصص للبحث. وسرعان ما يلحظ الإسرائيليون أن الأميركيين يفرضون قيودًا قاسية لمنع أي اتجاه إلى الاستخدام العسكري للطاقة النووية.

فيتجه بيريز ببصره إلى فرنسا المهتمة بالعثور على شريك وعلى منافذ لبرنامجها النووي الذي أحرز انطلاقة قوية. وسياق أزمة السويس يسمح بتزويد إسرائيل بمفاعل مخصص للبحوث. والإنذار السوفييتي يعجل بسير الأحداث. فتتخذ الجمهورية الرابعة قرارًا بالانتقال إلى مرحلة صنع السلاح النووي والتعاون مع إسرائيل في هذا المجال. على أن المسئولين السياسيين الفرنسيين لديهم بعض الترددات. فيتولى شيمون بيريز طمأنتهم بالتعهد بأن تكون غايات البرنامج الإسرائيلي علمية بصورة خالصة. وفي ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٧، يتم عقد اتفاق سرِّي يسمح ببناء مفاعل ذي مقاييس أضخم ويمكنه إنتاج ما بين ١٠ و١٥ كيلو جرامًا من البلوتونيوم سنويًّا. وسيكون موقع المفاعل في ديمونه في النقب. وسيتم إنشاء سلسلة من الشركات الوهمية للتستر على المشروع.

وفي ذلك الوقت، لم يكن الفرنسيون قد وصلوا بعدُ إلى مرحلة التجريب والاختبار وكانت كل الاحتمالات واردة. وبوسع المسئولين الفرنسيين أن يقولوا بحسن نية أن الأمر لا يتعلق بإنتاجِ سلاح نووي. وكإجراءِ احتياطٍ إضافي، لابد للإسرائيليين من أن يتعهدوا كتابةً بأن يقتصر برنامجهم على الاستخدام العلمي الخالص. وبما أن فرنسا تفتقر إلى الماء الثقيل اللازم لاستخدامها الخاص، فإن الإسرائيليين يتوجهون إلى النرويج، وهي المنتج الأوروبي الوحيد للماء الثقيل. ويتم عقد الاتفاق مع النرويج في عام ١٩٥٨، وهو اتفاق ينص، هو أيضًا، على رفضٍ مطلق لأي غايات عسكرية.

وسريَّةُ البرنامج الإسرائيلي تعبر عن نفسها أيضًا فيما يتعلق بتمويله. فهذا التمويل لا يظهر في ميزانية الدولة ويتم في جانب لا بأس به منه عن طريق جمع أموال خاصة قادمة من «أصدقاء إسرائيل» في العالم. والحال أن بن جوريون

وشيمون بيريز إنما يجعلان من نفسيهما جامعين لا يكلان للمال. وبفضل هذه التحايلات، نجد أن فريقًا كبيرًا من الطبقة السياسية لا يعرف ما يدور، كما لا توجد مجادلات أو صراعات بيروقراطية حول استخدام الأموال. وجولدا مئير، المستاءة من ديپلوماسية شيمون پيريز الموازية، إنما تُعَدُّ معارضةً شرسة لما يجري. فهي لا تثق بالفرنسيين وتخشى من غضب الأميركيين إذا ما وصل الموضوع إلى علمهم. وهذا النزاع يتقاطع مع النزاع بين الحرس الفتي في الحزب، القريب من بن جوريون، والحرس القديم. وهكذا تحصل جولدا مئير على المساندة من ليڤي إشكول. لكن سلطة بن جوريون في مجال الدفاع لا يمكن تهديدها.

وعندما يرجع ديجول إلى السلطة، يضع «حدًا لممارسات التعاون المخالفة للأصول والتي قامت، على المستوى العسكري، منذ حملة السويس، والتي تؤدي بشكل مستديم إلى إدخال إسرائيليين إلى التعامل مع جميع مستويات هيئات الأركان والأجهزة الفرنسية»(٥). وقد لزمه بعضُ الوقت لإدراك هذه الممارسات المخالفة للأصول، خاصة في المجال النووي، كما أن قراره قد استغرق وقتًا في تنفيذه. فخلال الشهور الأولى لعهد الجمهورية الخامسة، كان چاك سوستيل، وهو نصير متحمس لإسرائيل، مسئولاً عن البرنامج النووي الفرنسي وقد دفع الأعمال الجارية في ديمونه دفعةً نشيطة. والحال أن ديجول لم يدرك إلاَّ في أواخر عام ١٩٥٩ أن هناك «مساعدة جرى تقديمها من جانبنا لبداية، قرب بئر سبع، لمصنعٍ لتحويل اليورانيوم إلى پلوتونيوم، حيث يمكن أن تخرج، يومًا ما، قنابل ذرّيـة». وتفجير القنبلة الذرية الفرنسية الأولى في الصحراء، في ١٣ فبراير/ شباط ١٩٦٠، يجعل هذا الخطر واردًا.

وفي ١٣ مايو/ أيَّار ١٩٦٠، يبلغُ كوف دو مورڤيل السفير الإسرائيلي باعتزام فرنسا إنهاء التعاون النووي بين البلدين. وهو يطالب بالإعلان عن برنامج الإسرائيليين وبإخضاع مفاعلهم لرقابة دولية، هي على الأرجح رقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي تواصل فرنسا تزويد إسرائيل بالوقود النووي.

والحال أن المسئولين الإسرائيليين وقد نزلت عليهم هذه الطلبات نزول الصاعقة إنما يسارعون بالذهاب إلى باريس. وهذا هو الدافع الرئيسي للقائي ١٤ و١٧ يونيو/ حزيران ١٩٦٠ بين ديجول وبن جوريون، حتى وإن كانت المحادثات

الحقيقية قد جرت على مستوى وزاري. والمشكلة الحقيقية هي مشكلة إعادة معالجة الوقود النووي. ولا يجري اتخاذ أي قرار في هذا الموضوع.

وبالمقابل، يبدو أنه قد حدث، في مناقشات مرتجلة، «سوء تفاهم» بين ديجول وبن جوريون. فمن جهة، اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي على ديجول، عند الحديث عن مسألة الجزائر، تقسيمًا للبلد مع القيام بعمليات نقلٍ للسكان. فيصبح الساحل للأوروبيين بينما تصبح المناطق الداخلية للعرب. وبحسب رواية كاتب سيرة بن جوريون(٦): «صاح الجنرال متعجبًا: "يا إلهي ! إنك تسعى إلى خلق إسرائيل جديدة في أفريقيا !"(٧). فَرَدَّ عليه بن جوريون: "على أن هناك فارقًا: فـ«إسرائيل الجديدة» هذه ستكون مسنودة من فرنسا، بسكانها الذين يصل تعدادهم إلى ٤٥ مليون نسمة وبتحالفاتها مع البلدان الغربية "».

ومن جهة أخرى، خاطب ديجول بن جوريون مباشرة لكي يعرف منه ما إذا كانت إسرائيل تريد بالفعل التوسع إلى نهر الليطاني وإلى نهر الأردن، بل وضم سيناء. وقد رَدَّ عليه بن جوريون بأنه كان يفكر في ذلك في الماضي، أمَّا اليوم فإن ما يحلم به هو مجرد العمل على هجرة أكبر عدد ممكن من اليهود للاستقرار ضمن الحدود الحالية لدولة إسرائيل(٨).

ولا جدال في صدق بن جوريون. إلاَّ أنه يبدو أن ديجول لديه ذكرى مختلفة تمامًا عما دار في المناقشة. فبحسب كتابه **ذكريات الأمل**:

لئن كان وجود إسرائيل يبدو لي مُبررًا جدًا، فإنني أرى أنها مُلزمةٌ بإبداءِ قدرٍ كبيرٍ من الحكمة في تعاملها مع العرب. فهؤلاء جيرانها وسوف يظلون جيرانها إلى الأبد. والحال أنها قد أقامت وجودها ذي السيادة على حسابهم وعلى أراضيهم. وهي بذلك قد جرحتهم في كل ما هو أكثر حساسية في ديانتهم وإبائهم. ولهذا فعندما يحدثني بن جوريون عن مشروعه الخاص بتوطين أربعة أو خمسة ملايين من اليهود في إسرائيل التي لا يمكنها، بحجمها الجغرافي الحالي، استيعابهم، وعندما يكشف لي كلامُهُ عن نيته في توسيع الحدود ما أن تسمح بذلك الفرصة، فإنني أدعوه إلى أن لا يفعل ذلك. وقد قلت له: «إن فرنسا سوف تساعدكم غدًا، مثلما ساعدتكم أمس، في الحفاظ على وجودكم مهما حدث، إلاَّ أنها ليست مستعدة لتزويدكم بإمكانات الاستيلاء على أراضٍ جديدة. لقد نجحتم في القيام بعملٍ فذ. والآن لا يجب لكم أن تتمادوا ! يجب عليكم إسكات الغطرسة التي هي، بحسب إسخيلوس "إبنة السعادة وتلتهم أمها". وبدلاً من

الإصغاء إلى أطماعٍ من شأنها إلقاء الشرق في هزات مريعة وحرمانكم شيئًا فشيئًا من التعاطفات الدولية، انكبّوا على مواصلة الإنماء المدهش لبلدٍ كان في الماضي مقفرًا وانكبّوا على نسج علاقات مع جيرانكم ليس من شأنها إلاّ أن تكون مفيدة، قبل مضي وقت طويل.»

ومما لا جدال فيه أن هناك الكثير، في هذه الفقرة، من إعادة التركيب البَعْديّة التي ترجع إلى ما بعد يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لكن الخوف من توسع ترابي إسرائيلي إنما تمكن رؤيته بالفعل في المناشدة الموجَّهة إلى جولدا ميئير في عام ١٩٥٨ بأن «تبقى إسرائيل حيث هي».

وفي ١١ أغسطس/ آب ١٩٦٠، يُهَدِّدُ كوف دو مورفيل بقطع التعاون نهائيًّا إذا لم يحدث تفتيش لموقع ديمونه. وفرنسا مستعدة للتعويض في حالة وقف برنامجه النووي. فيعاود بيريز السفر إلى باريس، لكي يتفاوض ويكسب الوقت. ويتم التوصل إلى حل وسط بعد انقضاء ثلاثة شهور: تتوقف مفوضية الطاقة الذرية عن أن تكون فاعلاً مباشرًا في ديمونه، لكن الشركات الفرنسية المنخرطة في البرنامج سوف تعمل إلى حين انتهاء أجل عقودها. وسوف تصدر إسرائيل تصريحًا علنيًّا حول الأهداف السلمية لمشروع ديمونه بينما ستتخلى فرنسا عن المطالبة بتفتيشات دولية. والحال أن الشركات الفرنسية سوف تواصل العمل في ديمونه حتى عام ١٩٦٥. ودون أن تشارك على نحو مباشر في بناء مصنع إعادة معالجة الوقود النووي، فإنها سوف تقدم جميع المعارف التقانية الضرورية لإنجاز مهمته.

وفي تلك الأثناء، واصل الإسرائيليون تعاونهم مع الأميركيين ضمن إطار برنامج الذَرَّة من أجل السلام. وقد استخدموا هذا البرنامج كغطاء لمشروعهم السرّي. وتبدأ الاشتباهات الأولى مع صُوَرِ مجمع ديمونه التي التقطتها طائرات U-2 الأميركية التجسسية، إلاّ أن لا شيء يسمح بالمضي إلى ما هو أبعد من الاشتباه. ويبدو أن الفشل الأميركي يرجع أولاً إلى المسلَّمة القَبْلية التي تذهب إلى أن إسرائيل لا تملك إمكانات الانخراط في برنامج كهذا. ومن الوارد أيضًا أن أنجلتون، الذي يعمل مع وكالة الاستخبارات المركزية، قد قام بحجب المعلومات.

فكعادته فيما يتعلق بإسرائيل، امتنع عن نقل المعلومات المتوافرة لديه إلى الأجهزة المعنية الأخرى.

وفي يوليو/ تموز ١٩٦٠، تلجأ السفارة الأميركية في تل أبيب، وقد نبهتها الشائعات، إلى طرح أسئلة حول طبيعة أعمال مجمع ديمونه. فَيُرَدُّ عليها بأن المجمع ليس غير «مصنع للمنسوجات». على أن الأميركيين يعتقدون أنهم إزاء منشأة نووية ويبدون أكثر إلحاحًا في العثور على ردٍّ مُقنع. وفي سبتمبر/ أيلول، يتمثل الردُّ في أن المصنع يهتم بالبحوث الميتالورچية [التعدينية]. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، تشير الاستخبارات البريطانية إلى أن الموقع يُعَدُّ، بحسب جميع الاحتمالات، موقع مفاعل نووي بالفعل، و، في نوفمبر/ تشرين الثاني، توافق وكالة الاستخبارات المركزية على هذا التفسير. وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يتوصل المجتمع الاستخباراتي إلى توافق في الآراء في هذا الصدد. وفي ٩ ديسمبر/ كانون الأول، يتم إخطار مجلس الأمن القومي الأميركي بالموضوع، فيجري توجيه طلبات رسمية إلى فرنسا وإسرائيل بتقديم معلومات حول المسألة. واعتبارًا من ١٨ ديسمبر/ كانون الأول، تزيح الصحافة الأنجلو - ساكسونية النقاب عن الموضوع.

فيزعم الإسرائيليون في العلن أن برنامجهم النووي إنما تتمثل غايته الوحيدة في تلبية حاجات الصناعة والزراعة والطب والعلم. ويضيف الفرنسيون أن جميع الاحتياطات الضرورية كانت قد اتخذت للتأكد من أن المساعدة التي تقدمها فرنسا لإسرائيل في المجال النووي سوف تُستخدم في أغراض سلمية. وفي ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، يُدلي بن جوريون ببيانٍ في الكنيست، هو البيان الوحيد الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيلي حول ديمونه، فيزعم فيه أن هذا المشروع، ذا الأهداف السلمية تمامًا، إنما يُعَدُّ عنصرًا من عناصر مشروعٍ أَعَمَّ لتنمية النقب.

وليس أمام إدارة أيزنهاور بعدُ غير بضعة أسابيع للبقاء. فلا يسعها سوى إبداء معارضة الولايات المتحدة الحازمة لأي انتشار نووي والمطالبة بضمانات في مجالي المعلومات والتفتيش. فيتمسك بن جوريون بالردِّ بأن إسرائيل لا تملك مشروعًا لاستحداث أسلحة نووية.

وعند نقل السلطات في ١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٦١، تنقل إدارة أيزنهاور إلى إدارة كينيدي المعلومة التي تُفيد أن أسرائيل سيكون بوسعها اعتبارًا من عام ١٩٦٣ إنتاج ٩٠ كيلو جرامًا من البلوتونيوم ذي الخاصية العسكرية وأنه يجب من ثم إقامة نظامٍ للرقابة والتفتيش لتفادي إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط.

جون فتزجيرالد كينيدي

كان كينيدي الشاب قد زار فلسطين ومصر خلال صيف عام ١٩٣٩، عندما كان في الثانية والعشرين من العمر. وقد بدا آنذاك مؤيِّدًا لمشروع التقسيم، لكنه أدرك أيضًا أن العقبة الرئيسية في طريق أي حل وسط إنما تتمثل في عناد الطرفين. وبوصفه عضوًا في مجلس النواب، وافق على خلق دولة إسرائيل. وقد عاد إلى هذا البلد في عام ١٩٥١ مع أخيه روبرت، واستقبلهما بن جوريون. وبوصفه عضوًا في مجلس الشيوخ، يبدو جون كينيدي قليل البوح نسبيًّا فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – العربي. وهو، خلافًا للديموقراطيين الآخرين، ليس في طليعة جماعة الضغط المؤيِّدة لإسرائيل. على أنه لن يتمايز عنهم مع ذلك عندما يقوم الديموقراطيون، أصحاب الأغلبية في الكونجرس، بمعارضة إدارة أيزنهاور، في مستهلِ عام ١٩٥٧، فيما يتعلق بمسألة فرض عقوبات على إسرائيل لإرغامها على الانسحاب من سيناء. وهو يصبح شهيرًا فجأةً في عام ١٩٥٧ عندما يعلن في مجلس الشيوخ تأييده لاستقلال الجزائر.

وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٦٠، يتعين عليه التباعد عن أبيه، المعروف بآرائه المعادية للسامية خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وهو يدافع عن إنجازات دولة إسرائيل ويوصي بعقد مؤتمر دولي للنظر في الوضع الدولي يكون من شأنه إنهاء حالة الحرب والسماح بعقد مفاوضات إسرائيلية – عربية مباشرة. وبوصفه عضوًا في الحزب الديموقراطي، فإنه يعتمد على أصوات اليهود كعنصر أساسي بين أصوات الناخبين. وعلى أي حال، فقد كان الجمهوريون قليلي الجاذبية بالنسبة لليهود الأميركيين وقد دفعهم في هذا الاتجاه موقفُ إدارة أيزنهاور المتحفظ حيال الدولة العبرية. ولديه مستشار، هو ماير فيلدمان، المسئول عن العلاقات مع

الطائفة اليهودية الأميركية، حيث يقتفي [كينيدي] في ذلك أثر النهج الذي سار عليه هاري ترومان.

والفريق المباشر العامل مع كينيدي والمسئول عن شئون الشرق الأوسط ليس معروفًا بتعاطفاته مع دولة إسرائيل. فدين راسك، وزير الخارجية الجديد، كان منتميًا إلى الفريق المنتمي إلى وزارة الخارجية والذي اتخذ في عام ١٩٤٨ موقفًا معاديًا للاعتراف بدولة إسرائيل. وچون بادو، السفير الأميركي الجديد في مصر، وهو مبشرٌ پروتستانتي في الشرق الأوسط تولى رئاسة الجامعة الأميركية بالقاهرة، قد عارض علنًا خلق الدولة اليهودية. وفي بداية ستينيات القرن العشرين هذه، نجد أنه إذا كانت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل قد أزعجت إدارة أيزنهاور، أحيانًا، إزعاجًا عميقًا، فإنها لم تنجح في تغيير سياسة هذه الإدارة حيال الشرق الأوسط تغييرًا فعليًا ولم تكن لديها إمكانات لمعارضة تعيين مثل هذه الشخصيات. والمنظمة الرئيسية، الـ AIPAC (لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأميركية)، لها ثقل معين في الكونجرس ولكن ليس في البيت الأبيض.

وقد كمنت عبقرية كينيدي السياسية في التمسك بسياسة وسطية بالأحرى في الداخل كما في الخارج، وذلك مع إعطاء إحساس بالشباب (هو أول رئيس للولايات المتحدة يولد في القرن العشرين) والحركية ميَّزَ عهده، ثم صاغ بعد ذلك، عبر موته المأساوي، أسطورته.

وهذا المقاتل من مقاتلي الحرب الباردة (*cold warrior*) كسلفه، إنما يسعى إلى انفتاحٍ على العالم الثالث باتخاذ مظهر زعيم تقدمي. وموقفه بشأن الجزائر يعود عليه بسمعة راسخة كمعادٍ للاستعمار وهو ينتمي إلى الجيل نفسه الذي ينتمي إليه من يُمسِكون بزمام السلطة في غالبية البلدان حديثة الاستقلال.

وبشكل يتميز بالدهاء، ينشئ الرئيسُ تراسلاً منتظمًا مع عبد الناصر، حيث يناقش معه شئون العالم بأكثر من مناقشته شئون الشرق الأوسط. ولا يسع الزعيم المصري إلاَّ أن يشعر بالإطراء على الرغم من أنه يعلن في الوقت نفسه تضامنه مع كاسترو. ومما يثير إعجاب الزعيم المصري أيضًا أن يجد في مجلس الأمن القومي الأميركي الباحث الاقتصادي والتر روستو، المتخصص في شئون التنمية

والذي يُعَدُّ عمله الرئيسي **مراحل النمو الاقتصادي**، إحدى قراءاته الرئيسية (ربما ليس للأفضل).

وانزعاجًا من هذا التقارب الظاهر بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة كما من إلحاح الإدارة الجديدة على طلب تمكين علماء أميركيين من القيام بـ«زيارات» لديمونه، يطلبُ بن جوريون مقابلة كينيدي مقابلة رسمية بمناسبة رحلة رسمية إلى كندا: فيجري التمسك بالقاعدة الضمنية التي تنص على أن لا يقابل الرئيسُ قادة دولٍ أو حكوماتٍ منخرطةٍ في النزاع الإسرائيلي - العربي إلاَّ بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أو بمناسبة زيارات خاصة.

ولطمأنة العرب والتوصل إلى تحديد سياسةٍ، يتمسك المسئولون الأميركيون بعقد نقاشات في منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٩. وقد استأنفت اللجنةُ الخاصةُ أعمالها. ويتخلى العرب عن مطالبتهم بتوسيع لجنة التوفيق لكنهم يشدِّدون كالعادة على تعيين قَيِّمٍ على ممتلكات اللاَّجئين في إسرائيل. فتقدمُ الولاياتُ المتحدة مشروعًا مضادًّا يقال فيه إن الجمعية العامة «سوف يتعين عليها الاهتمام على نحو خاص بالرفاهية القادمة للاَّجئين أنفسهم، بما في ذلك حماية الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ١١ من القرار الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ وهي الحقوق المتعلقة بعودة اللاَّجئين إلى ديارهم أو تعويضهم عن الممتلكات التي تركوها خلفهم». فيجري رفض هذا المشروع المضاد، لكن مشروع الأفرو- آسيويين، المتجاوب مع الأطروحات العربية، والذي جرى اعتماده في لجنة خاصة، لا يحصد أغلبية الثلثين في الجمعية العامة (٢١ أبريل/ نيسان ١٩٦١).

وفي ١١ مايو/ أيَّار، يرسل كينيدي إلى قادة الدول العربية رسالة برنامجية[٩] تشير إلى أن بلاده تود العمل من أجل رفاهية بلدان الشرق الأوسط ورخائها. وهو يعلن عن استئناف أعمال لجنة التوفيق كما عن رغبته في الإسهام في حل مشكلة اللاَّجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ العودة إلى الديار أو التعويض عن الممتلكات ورغبته في المساعدة على التوصل إلى حل منصف لمسألة تنمية الموارد المائية لنهر الأردن وفي العمل على إحراز تقدم في التعامل مع الجوانب الأخرى لهذه المشكلة المعقَّدة[١٠].

وهذه المقترحات تفاجئ المعنيين المنخرطين انخراطًا قويًا في سيرورة تجذر خطاب تحرير فلسطين. وهكذا، ففي تبادل لرسائل علنية مع الملك حسين الذي تحدث عن استعادة التضامن العربي، أوضح عبدُ الناصر في ١٣ مارس/ آذار ١٩٦١ معنى سياسته(١١):

إننا نعتقد أن الداء الذي وُضِع في قلب العالم العربي يجب استئصاله منه وأن الحق الذي اغتُصب من كل عربي يجب استرداده. لكن ذلك إنما يتطلب بالدرجة الأولى قوة عربية أساسًا ومتلاحمة. وهذا هو السبب في أنني قد وضعت مسألة إسرائيل في ذيل بواعث سياستنا في علاقاتنا مع الأطراف غير العربية وهذا لأن هذه المسألة إنما ترتبط ارتباطًا حميمًا بأوضاعنا الداخلية لأنها، كما قلت، لا يمكن لها بالمرة أن تكون منفصلة عن مشكلة توحيد قوانا الخاصة نحن.

وإذا ما تذكَّرنا أننا لا نواجه إسرائيل وحدها، بل نواجه معها قوى الإمبريالية التي يجب أن نضعها في حساباتنا، إذا ما تذكَّرنا ذلك، فسوف ندرك إلى أي مدى تُعَدُّ هذه القوةُ التي تخصنا نحن بالفعل والتي يجب أن تكون مُوَحَّدَةً بالفعل ضروريةً لمحو جريمة ١٩٤٨(×).

والشيء الأهم في هذه الوثيقة هو شجب الإمبريالية، لأن المملكة الهاشمية إنما تحصل على المساعدة من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وبشكلٍ موازٍ، يجري شن حملة صحافية ضد الملك بمناسبة زيجة ثانية من إنجليزيةٍ، وهذه الأخيرة، على الرغم من تحولها إلى اعتناق الإسلام واتخاذها اسم مُنى، لن يكون لها الحق إلاَّ في لقب الأميرة وليس الملكة.

والحاصل أن قادة الدول العربية المعنية (الجمهورية العربية المتحدة، اليمن الشمالي، العربية السعودية، الأردن، لبنان، العراق) إنما يتمسكون بردودٍ حذرة، مبدين اهتمامهم ومطالبين في نهاية المطاف بوقت للتفكير.

وفيما يتعلق بخطوط الهدنة، نجد من جديد، في مايو/ أيَّار – يونيو/ حزيران ١٩٦١، الحوادث الجوية المعتادة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل، حيث يتهم كل طرفٍ الطرف الآخر بالقيام بطلعات فوق أراضيه ونجد أيضًا الحوادث العنيفة المعتادة بالمثل في المنطقة المنزوعة السلاح على الجانب السوري.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

في مايو/ أيّار ١٩٥٦، كان بنحاس لافون قد انتُخب أمينًا للهستادروت، التنظيم النقابي الإسرائيلي الكبير المرتبط بحزب الماپاي. وقد استفاد من دعم بن جوريون له. وفي انتخابات عام ١٩٥٨، كان الرابع على قوائم الحزب. ويبدو بالفعل أنه بسبيله إلى استعادة الرضا عنه. وهو ينشط بقوة في معارضة موشيه دايان الذي دخل حقل العمل السياسي، كما أنه يتقارب مع الحرس القديم للحزب. وهو يطلب ردَّ الاعتبار إليه، جازمًا بأنه كان قد أدين في عام ١٩٥٥ استنادًا إلى وثائق مزوَّرة.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠، يرفض بن جوريون ردَّ اعتبارٍ كاملٍ إليه ويطالب بلجنة تحقيق لها سلطات قضائية لا مجرد لجنة وزارية تسترشد باعتبارات سياسية خالصة. وإذ ينقطع لشئون الدولة، فإنه لا يهتم إلاَّ قليلاً بالتسيير اليومي لعمل الحزب وزبائنه السياسيين، وبالمقابل لا يُبلغ الحزب إلاَّ قليلاً بشئون الدولة، متذرعًا في ذلك بمتطلبات الأمن القومي. وسلطته أدبية أساسًا، إذ تستند إلى مكانته التاريخية. والحرس القديم، بقيادة إشكول وجولدا ميئير، منزعج من مكانة الحرس الفتي لدى بن جوريون ويعارض تكوين لجنة تحقيق قضائية مستقلة (هذا ميراث للجان عصر الانتداب، غير أن وضعيتها لن تتخذ طابعًا رسميًّا إلاَّ في أواخر ستينيات القرن العشرين). وعندئذ يصبح بن جوريون في وضع الأقلية في داخل حزبه، في حين أن الصحافة، التي يجري إطلاعها على العديد من المثالب، تستحوذ على القضية. فيرفض رئيس الوزراء الإذعان ويستقيل في يناير/ كانون الثاني ١٩٦١. فيتراجع الحرس القديم ويتم عزل لافون عن قيادة الهستادروت.

وفي ٢٨ مارس/ آذار، يوافق الكنيست على حله، استجابة لطلبٍ من أغلبية الأحزاب الراغبة في التخلص من بن جوريون وفي منازعة هيمنة الماپاي. والشعار هو إنقاذ الديموقراطية الإسرائيلية من ديكتاتورية بن جوريون والحزب الحاكم. ويتم تحديد الثامن من أغسطس/ آب موعدًا لإجراء انتخابات جديدة. وبن جوريون يواجه الإدارة الأميركية الجديدة في هذا السياق الانتخابي.

ويقوم حزب حيروت الذي يقوده بيجن بحملةٍ حول تيمة استعادة الحريات التي يهددها نظام الاشتراكيين البيروقراطي. ويشملُ برنامجه[١٢]:

في المجال القومي، أن الحقوق التاريخية لشعب إسرائيل في مجمل وطن أجداده (بما في ذلك الضفة الغربية) تجب إعادة التأكيد عليها بلا كلل، إن لم يكن بهدف استرداد فوري للأراضي التي مازال يتعين تحريرها، فعلى الأقل لئلا يتم في المستقبل أبدًا تفويت فرصة تالية لاستردادها، لئلا يجري السماح بسقوط هذه الحقوق المنسية بحكم التقادم وهي حقوق ترجع إلى ألفي سنة خلت.

وقد شجب السيد بيجن خطأ وقصور الإسرائيليين الذين يعتقدون أن بإمكانهم مطابقة موقفهم في هذا الموضوع بموقف الفرنسيين بالأمس في مشكلة الألزاس – اللورين (" أن نفكر فيها دائمًا، دون أن نتكلم عنها أبدًا "). كما أكد على الاستحالة المطلقة لاستقبال الدولة اليهودية اللاّجئين الفلسطينيين.

وفي المسألة الترابية، يختلف الرجل اختلافًا كبيرًا عن بن جوريون الذي يبدو في ذلك الوقت أنه قد تخلى عن هذا الأفق. وتتابعُ الصحافةُ العربيةُ الحملةَ الانتخابية وترى في هذه الخطب التي تتحدث عن الاسترداد دليلاً على ميول إسرائيل التوسعية.

وفي انتخابات أغسطس/ آب ١٩٦١، يحتفظ الماپاي بصدارته، حتى وإن كان يخسر ٥ مقاعد (٤٢ بدلاً من ٤٧). ويحتفظ حيروت بمركز مستقر، لكن الأحزاب الوسطية، التي اتحدت، إنما تحرز تقدمًا. ولا يتمكن السيفارديون من الفوز بتمثيلٍ برلماني لهم. ويتمسك بن جوريون بمطالبته بتكوين لجنة تحقيق قضائية. وتكوين الائتلاف الجديد يستغرق عدة شهور يدير خلالها بن جوريون الشئون الجارية بينما يتفاوض إشكول مع الأحزاب السياسية. وفي نهاية المطاف، يتم تشكيل الحكومة الجديدة في ديسمبر/ كانون الأول بالاعتماد على أغلبية برلمانية طفيفة قدرها ٦٣ مقعدًا من إجمالي ١٢٠ مقعدًا. وقد تحالف الماپاي مع الأحزاب الواقعة إلى يساره، مُبقيًا أحزاب الوسط في المعارضة.

وبين مطالب المعارضة التي رفضها الماپاي، نجد إنهاء سيطرة الدولة على الصحافة وإلغاء النظام العسكري في المناطق العربية. والحق أنه قد وقعت في شهر سبتمبر/ أيلول حركات احتجاجية عنيفة في حيفا والناصرة على أثر مصرع ٥ شبان عرب قتلهم الجيش الإسرائيلي في ظروفٍ رُؤيَ أنها غامضة

بالأحرى[١٣]. ويجعل بن جوريون من النظام العسكري ضرورة مطلقة للسياسة الأمنية، يرى أن من شأن إسرائيل أن تتحول، في غيابها، إلى «جزائر جديدة»[١٤].

وبن جوريون، الذي تخلى مؤقتًا عن مطلب تشكيل لجنة تحقيق، يقود كالعادة الحكومة وذلك على الرغم من أنه كان من الوارد في إحدى اللحظات أن يتخلى عن رئاسة مجلس الوزراء لإشكول على أن يحتفظ بمنصب وزير الدفاع. وهو لم يعد في مركز القوة الذي كان يتمتع به في الأعوام السابقة. فسلطته قد تعرضت لمنازعة واسعة بينما جرى التطاول على مكانته. والحال أن مذهبه الذي يعطي الأولوية لدور الدولة القيادي وللمصلحة القومية كان من شأنه أن يشكل سائرًا يحجب ميلاً إلى الديكتاتورية. وهو الذي لم ينخرط من قريب ولا من بعيد في أحداث عام ١٩٥٤ إنما يجد نفسه ملومًا بعداوة شخصية ضد لافون، تغذيها محاباته لدايان وبيريز.

والحاصل أن إدارة كينيدي قد شدَّدت بقوةٍ، منذ استهلالها عملها، على ضرورة تفتيش موقع ديمونه، حيث إن الرئيس الأميركي الجديد يجعل من النضال ضد انتشار الأسلحة النووية قضية شخصية. وقد طرح شيمون بيريز حجة سوف يجري تكرارها بعد ذلك بلا انقطاع: إن مصلحة إسرائيل إنما تكمن في ترك عبد الناصر في حالة انعدامٍ لليقين فيما يتعلق بطبيعة أعمال ديمونه ومدى تقدمها. ومن شأن القيام بتفتيشٍ دولي أن يكشف أهداف المشروع العلمية الخالصة وأن يحرم إسرائيل من جانبٍ من قدرتها على الردع. فيجري الاكتفاء بزيارة عالمين أميركيين يقضيان ست ساعات في الموقع محل الجدل حيث جرى استقبالهما استقبالاً وديًا جدًا من جهة أخرى. وهما لا يريان هناك غير مقدرة على البحث، إلاَّ أنهما يضطران إلى الاعتراف بأن بالإمكان تحويل المفاعل عند الاقتضاء إلى أداء أهداف عسكرية. وهما يقترحان القيام بزيارة جديدة في العام القادم.

والحال أن كينيدي، وقد اطمأن بدرجة طفيفة، إنما يحرص على خلق مناخ وفاق مع إسرائيل سعيًا إلى التمكن من تحقيق تقدم لمشروعه الخاص بتسوية مسألة اللاَّجئين.

وقد جرى اللقاء مع بن جوريون في ٣٠ مايو/ أيّار في نيويورك حيث كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد جاء، من الناحية الرسمية، لإجراء محادثات مع مسئولي الطائفة اليهودية الأميركية[١٥]. فيفتح كينيدي النقاش حول موضوع ديمونه منطلقًا من المبدأ القائل بأن المرأة لا يجب فقط أن تكون فاضلة وإنما يجب أيضًا أن يكون مظهرها فاضلاً[١٦]. ومن ثم فإنه يجب على إسرائيل إعطاء ضمانات للبلدان المنزعجة من خطر انتشار الأسلحة النووية. فينخرط بن جوريون في شرحٍ مُسْهَبٍ موضحًا أن الطاقة النووية ضرورية لتحلية مياه البحر وأن ديمونه مرحلة أولى في هذا السبيل. ويحصل كينيدي على موافقةٍ على مبدأ القيام بزيارات جديدة من جانب العلماء الأميركيين، الذين يمكن أن يرافقهم فيما بعد علماء من البلدان السكاندينافية أو من سويسرا. ثم يطرح بن جوريون مسألة صواريخ هوك، الضرورية لمواجهة التهديد المتزايد من جانب سلاح الجو المصري. ويعترف الرئيسُ الأميركي بالطبيعة الدفاعية لهذه الصواريخ، لكنه يشدِّد أيضًا على أنها صواريخ، ومن ثم فإنها نوع جديد من الأسلحة ؛ وهو لا يريد أن يُدخِل إلى المنطقة سباقًا على التسلح بالأسلحة الباليستية. وهذا ردٌّ بعدم جواز الاستماع إلى الدعوى الإسرائيلية، لكن الامتناع عن التجاوب مؤقت ؛ وسوف تراقب الولايات المتحدة توازن القوى وتقوم بالتحذير من اختلاله في حالة الضرورة.

وفيما يتعلق بالوضع العام، يعترف بن جوريون بأن هدوءًا نسبيًّا قد استقر على الحدود، بيد أن الأنظمة العربية تُعَدُّ في رأيه هشَّةً في مواجهة التخريب الناصري. ومن شأنه أن يأمل في صدور تصريح عن الدول العظمى يضمن الوحدة الترابية لجميع بلدان المنطقة كما يضمن استقلالها. أمَّا فيما يتعلق بلجنة التوفيق، فهو يرى أنها سوف تصطدم، بحسب جميع الاحتمالات، بالرفض العربي لأي حل واقعي. ومن الواضح تمامًا أن الاستراتيجية الإسرائيلية إنما تتمثل في انتظار مسارعة العرب إلى إفشال المبادرة الأميركية الجديدة.

وهكذا فقد كسب بن جوريون وقتًا وتفادى حدوث مواجهة مع الرئيس الأميركي الجديد. أمَّا فيما يتعلق بهذا الأخير، فقد رأى أن الأمر سوف يتطلب عدة سنوات أخرى قبل أن يصل الإسرائيليون إلى عتبة التسلح النووي. وإلى أن يحدث ذلك، فإنه يترك الفرصة لمبادرته المتعلقة بتسوية مسألة اللاجئين.

وفي طريق العودة، يمر بن جوريون بفرنسا حيث يستقبله ديجول في ٦ يونيو/ حزيران ١٩٦١. وخلال المأدبة الرسمية، يوجه إليه الجنرال كلمته القصيرة الشهيرة: «يهمنا أن نؤكد لكم تضامننا وصداقتنا، وأنا أرفع كأسي لنشرب نخب إسرائيل، صديقتنا وحليفتنا»[١٧]. ويمكننا أن نرى في ذلك التقديرَ العظيمَ الذي يكنه ديجول لمؤسس الدولة العبرية، وإن كان يمكننا أن نرى فيه أيضًا لفتةً لمساعدته في الحملة الانتخابية الجارية في إسرائيل. وتنصبُّ المحادثاتُ السياسيةُ على الشئون العالمية والأوروبية. وفي اجتماع منفصل[١٨]، تناولت جولدا ميئير وكوف دو مورفيل مسألة مستقبل يهود الجزائر: «بالنسبة للحكومة الفرنسية، لا يوجد يهود في الجزائر، فهم مواطنون فرنسيون»، وأي تدخل إسرائيلي في الجزائر «من شأنه أن يؤدي إلى خلق مشكلة لا وجود لها بالفعل». وتبدي جولدا ميئير انزعاجاتها حيال مشاريع الأميركيين المفترضة بشأن لاجئي فلسطين ؛ وهي تقول إن واشنطون «تصر على عدم فهم أن المشكلة الحقيقية ليست مشكلة اللاجئين، بل مشكلة قبول الدول العربية لوجود دولة إسرائيل». ويوافقها كوف دو مورفيل على ذلك ويرى أن الجهود الإنسانية الأميركية تلعب أيضًا دورًا في ذلك: «لولا إعانات الأنروا، لكانت المسألة قد سويت منذ وقت بعيد».

وبوسع الإسرائيليين أن يغادروا باريس مطمئنين إلى متانة التحالف مع فرنسا وإلى تطابق الآراء فيما يتعلق بمسألة اللاجئين.

بعثة چونسون الأولى

في أواخر يونيو/ حزيران، تذاعُ رسالة كينيدي إلى قادة الدول العربية. وهي تزعج الإسرائيليين إزعاجًا قويًا، فهم يرفضون أي أفقٍ لعودة اللاجئين، حتى ولو كانت هذه العودة جزئية. وخلافًا لتوقعاتهم، لا تسارعُ الحكوماتُ العربية إلى شجب المبادرة الأميركية بل تطلب وقتًا لدراستها دراسة تفصيلية. ومن ثم فإن على الإسرائيليين أن يبدأوا هم بالكلام. وفي ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٦١، تعلن جولدا ميئير[١٩]:

إن البلدان العربية، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة، والتي يتمثل مخططها في القضاء على إسرائيل، لم تعبر البتة عن اعتزامها عقد صلح، حتى ولو وجدت مشكلة اللاَّجئين حلاً لها. والحال أن الدول العربية قد استخدمت إلى الآن أسلوبين لمحاولة القضاء علينا: العدوان العسكري والمقاطعة. وبما أن هذين الأسلوبين قد مُنيا بالفشل، فقد لجأت إلى أسلوب ثالث: عودة اللاَّجئين، دون عقد صلح.

والمسئولون الحكوميون الرئيسيون يدلون كلهم بتصريحات لها هذا الطابع نفسه. ويتمثل الموقف الرسمي في أن على الدول العربية أن تعقد الصلح في المقام الأول وضمن هذا الإطار سوف يحصل اللاَّجئون على تعويضات لتسهيل إعادة توطينهم [خارج فلسطين المحتلة] بصفة مستديمة ونهائية. وأخيرًا، تأتي ردود الفعل العربية الأولى. فقاسم يرفض الردَّ، بما أنه قد أوضح أن إعادة إطلاق عمل لجنة التوفيق إنما يعني الاعتراف بوجود إسرائيل. أمَّا الملك سعود فهو يردُّ بشكل شبه مهين للأميركيين ؛ ويُنسب ذلك إلى الشقيري وإلى مبالغاته الخطابية الأسطورية، كما يُنسب إلى رغبة الملك في الظهور بمظهر «الزعيم الوطني» في الصراع بينه وبين أخيه فيصل. وأمَّا حسين فهو يشدِّدُ على ضرورة رفع الظلم الذي حاق بالعرب لكنه يبدو منفتحًا على استئناف لأعمال اللجنة. ويقترح فؤاد شهاب العودة إلى بروتوكول لوزان: وهكذا سيكون بالإمكان إعادة توطين اللاَّجئين في الأراضي المحرَّرة (في المقام الأول أولئك الذين جاءوا من الجليل وأقاموا في لبنان).

ويتجه الاهتمام الإقليمي إلى الكويت التي لابد من أن تنال استقلالها. فيطالب قاسم بالإمارة بوصفها جزءًا من التراب الوطني العراقي (٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٦١). فيرسل البريطانيون قوات لحماية الإمارة. ويتولى عبدُ الناصر الدفاع عن الإمارة ويرسل بدوره قوة من قوات الجمهورية العربية المتحدة تحل محل البريطانيين. وعلاوة على المسألة المبدئية – لا وحدة عربية بالقوة –، فإنه يتصدى لتعزيز قوة منافسه قاسم. وفي الوقت نفسه، لا يملك الأميركيون والبريطانيون سوى السرور لموقفه المسئول. ويَضْعُفُ الخطرُ العراقي لاسيما أن الحزب الديموقراطي الكردستاني، الذي يقوده مصطفى البرزاني، سرعان ما يقوم في شهر سبتمبر/ أيلول بشن الانتفاضة الكردية ضد سلطة بغداد. وفي الأسابيع الأولى،

يُمنى المتمردون بالهزيمة، لكن الحزب الديموقراطي الكردستاني يواصل حرب العصابات في الجبال ويطلب من منظمة الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق لكي «تعاين في الساحة الإبادة المميَّزة» ضد السكان الأكراد(٢٠).

ومصرع همر شولد في ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ في حادث طائرة في أفريقيا عنصرٌ آخرٌ في الحياة الدولية. فموته يرمز إلى نهاية عهد نشاط منظمة الأمم المتحدة. وأو ثانت، خلفه البورمي، لن يتميز لا بحركيته ولا بقدرته على الوقوف في وجه الدول العظمى.

وفي شهر أغسطس/ آب، ينجح الأميركيون في تعيين چوزيف پ. چونسون، رئيس مؤسسة كارنيجي، ممثلاً للجنة التوفيق المسئولة عن ملف اللاَّجئين. فيذهب على الفور إلى الساحة لإجراء تقييم للوضع. وبما لا يشكل مفاجأةً، يتمسك العرب والإسرائيليون بمواقفهم.

والأردن بدوره في حملة انتخابية. وتسيطر السلطة سيطرة جد صارمة على الإجراءات الانتخابية والأحزاب السياسية محظورة. فالمرشحون كلهم «مستقلون» بحكم التعريف. وهكذا، ففي القدس، حيث يمتنع الأعيان عن المشاركة في الانتخابات، تعين الحكومة تلقائيًا مرشحين بلا أي صفة تمثيلية(٢١). وحتى قبل إجراء الانتخابات في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، تم أيضًا شغل ٤٠ مقعدًا من إجمالي ٦٠ مقعدًا إذ لم يكن هناك غير مرشح واحد. وهكذا يمكن للملك حسين أن يسعد لانتصار المصلحة العامة على المصالح الخاصة. وهو يشدِّدُ من نبرة التوجه الإسلامي للخطاب الرسمي، فيشجب الإيديولوچيات القادمة من الخارج كالاشتراكية والشيوعية.

والحال أن چوزيف پ. چونسون، إنما يشير على أي حال إلى قدرٍ طفيف من التفاؤل، في تقريره إلى لجنة التوفيق، المؤرَّخ في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١(٢٢). فهو يرى أن بالإمكان التوصل شيئًا فشيئًا إلى إحراز تقدم فعلي في ملف اللاَّجئين، بشكل مستقل عن العناصر الأخرى لمشكلة فلسطين – وهذا التقدم سوف تحدده المحادثاتُ اللاحقة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يعبر الرجل عن اعتقاده بضرورة التعامل مع مسألة اللأَجئين على حدة. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، يحدِّدُ فكرته.

فالتحرك يجب أن يكون تدريجيًا وأن يتمتع بمساندةٍ من جانب الدول المعنية. وهو يرى أنه سوف تتعين مراعاة أماني اللاَّجئين أنفسهم[٢٣].

وخلال المناقشة السنوية في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، تقطع الديپلوماسية الإسرائيلية الطريق على هذا التوجه بحفزها اقتراحًا قدمه ١٤ بلدًا أفريقيًّا وأميركيًّا جنوبيًّا إلى جانب هولنده، يدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والبلدان العربية. وهي تسعى إلى إفشال اقتراحٍ أميركي يطلب، بين أمور أخرى، قيام لجنة التوفيق بتكثيف جهودها من أجل تطبيق القرار رقم ١٩٤ (٣)، أي تطبيق مقترحات چوزيف ب. چونسون. وبعد نقاش طويل، توافق الجمعية العامة على الاقتراح الأميركي بأغلبية ٤٦ صوتًا في مقابل ٣٤ صوتًا (امتنعت فرنسا وبلچيكا وهولنده عن التصويت). ويَسْعَدُ الإسرائيليون لمكاسب استراتيچيتهم المحيطية، خاصة في أفريقيا، والتي سمحت لهم بحصد ٣٤ صوتًا ضد الاقتراح الأميركي[٢٤]. والحال أن المطالبات العربية بتوسيع قوام لجنة التوفيق وتعيين قَيِّمٍ على ممتلكات اللاَّجئين كانت قد تعرضت للرفض. فيصبح بوسع جولدا ميئير أن تشعر بالسرور، في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١، من أن القوام الجديد للجمعية العامة، مع وصول دول مستقلة حديثًا، لا يسمحُ بعدُ للبلدان العربية بالاستفادة من تأييدٍ تلقائي لوجهات نظرها[٢٥].

وفي ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، ينتفض الجيش في سوريا وينهي الوحدة مع مصر ؛ وتجري استعادة النظام النيابي التعددي. والحال أن عبد الناصر إنما يذعن للأمر الواقع ويسحب قواته من سوريا، بعد أن كان قد تردد في الانخراط في حرب أهلية. لكنه لا يعترف بشرعية النظام الجديد وتحتفظُ مصرُ باسم الجمهورية العربية المتحدة. وتهاجمُ الدعايةُ الناصريةُ الانفصاليين، المنقسمين هم أنفسهم فيما بينهم فيما يتعلق بالإبقاء على التدابير الاشتراكية. وبما أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تمران بمرحلة توافق مع الناصرية، فإنَّهما ترجئان الاعتراف بالانفصال السوري. وهما لن تفعلا ذلك إلاَّ بعد اعتراف الكتلة الشرقية به. وبالنسبة لإسرائيل، يُعَدُّ تفكك الجمهورية العربية المتحدة مصدر ارتياحٍ فهو يُبعد خطر تطويق البلد. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أنه لم يتم كالعادة التوصل إلى تسوية لمسألة مياه نهر الأردن ومسألة وضعية المنطقة المنزوعة السلاح. وبما أن النظام

السوري الجديد يتعرض لهجمات مستديمة من جانب القاهرة، فإنه يميل بالأحرى إلى المزايدة فيما يتعلق بهذين الملفين. وهو يبدو متشددًا تشددًا خاصًا فيما يتعلق بمسألة مياه نهر الأردن، فهو لا يتردد في إعلان أن سوريا سوف تتصدى بالقوة لاستئناف الأعمال الإنشائية الإسرائيلية. وبما أن دمشق لم يكن عليها اتخاذ موقف في مسألة الكويت، فإنها تتقارب مع العراق، بينما يبقى الأردن معزولاً.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢، يقوم الملك حسين بتعيين وصفي التل النشيط رئيسًا للوزراء. وهو معروف بأنه كان مؤيدًا للعراق خلال أزمة الكويت[٢٦]. كما أن تعيينه علامة على صعود جيل جديد بالقياس إلى الوزراء السابقين في زمن الملك عبد الله. وهنا أيضًا، تبدو الحكومة الجديدة متشددة في علاقاتها مع إسرائيل، فهي تتهمها بالتعدي على خطوط الهدنة.

ومع تباعد عراق قاسم عن موسكو وزوال النزاع المتعلق بالحزب الشيوعي السوري، يصبح من الأسهل تحقيق تقارب سياسي بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي. ويسهم في ذلك التجذرُ الاستشراكوي للنظام، الذي يبحث عن نسمة حياة جديدة. والحال أن تزايد قوة الأسطول الحربي السوفييتي في الوقت الذي تقطع فيه ألبانيا علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي (١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١) إنما يجعل من الحصول على «تسهيلات بحرية» في البحر المتوسط العربي مصلحة استراتيجية بالنسبة للكتلة الشرقية. ومع مواصلة الحصول على مساعدة اقتصادية أميركية مهمة، تستفيد الجمهورية العربية المتحدة من تعزيز لشحنات الأسلحة السوفييتية وتخوض إسرائيل حملة مستديمة حول الخطر العسكري المصري[٢٧].

وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١، يحاول الحزب القومي السوري القيام في لبنان بانقلاب سيئ التخطيط. فيصبح الفشل سريعًا ويصيبُ القمعُ مناضلي هذا الحزب إصابة قاسية. وقد جرى اتهام لاجئين فلسطينيين قادمين من الأردن بالمشاركة في الحركة[٢٨]. والحال أن كمال جنبلاط، وزير الداخلية، إنما يبدو حازمًا حزمًا خاصًا. وهو يعلن، في ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢، عن تنظيم جديد لوضع اللاجئين الفلسطينيين، «حيث إن غالبيتهم ينتمون إلى أحزاب وينخرطون

في نشاطات سياسية مشبوهة تلحق الضرر بلبنان وباللاجئين أنفسهم»[×]. وهكذا يجري فرض رقابة صارمة على تحركات اللاجئين خارج المخيمات. وتتخذ الجندرمة اللبنانية مواقعًا لها في داخل المخيمات، لكن القمع إنما يستهدف بالأخص الفلسطينيين الذين يقيمون خارج المخيمات. ويجري طرد العديد من الفلسطينيين من حاملي الجنسية الأردنية والذين كانوا قد جاءوا للإقامة في لبنان بصورة غير شرعية حيث كان هذا البلد يمر بنمو اقتصادي سافر. وفي تلك الأثناء، يجري حظر الانتقال بين الأردن ولبنان، وهو ما يلحق الضرر باقتصاد الضفة الغربية، الحساس حساسية خاصة لمتغيرات السياحة (الدينية في الأغلب).

بعثة چونسون الثانية

في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢، تقوم لجنة التوفيق بتمديد ولاية چوزيف ب. چونسون، المكلف بتطبيق القرار رقم ١٩٤ (٣)، بما يتماشى مع القرار الأخير للجمعية العامة. وهذه المهمة صعبة لاسيما أنها تصطدم بتوافق الآراء السلبي بين الفاعلين الإقليميين، الأكثر اهتمامًا بالحفاظ على الوضع القائم. فبالنسبة للدول العربية، يجب للعودة أن تتم بصرف النظر عن أي إجراء خاص بتسوية سلمية أو بالاعتراف بدولة إسرائيل. ولابد لهذه الدول أن تراعي عودة الانبثاق المتنامية لوعي سياسي فلسطيني في داخل اللعبة السياسية العربية. وبالنسبة لإسرائيل، يُعَدُّ خروج الفلسطينيين واقعًا لا رادّ له ومن المستحيل التراجع عنه. على أن چوزيف ب. چونسون يرى بصيص أمل[٢٩]. ففكرته تتمثل في الاتجاه إلى تجربة تتعلق بعشرين ألف لاجئ. إذ سيجري تمكينهم، مع إطلاعهم على الشروط إطلاعًا واضحًا، من الاختيار بين العودة إلى إسرائيل، بمصاعبها الحتمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة التوطين في البلد المضيف أو الهجرة إلى خارج المنطقة. ويرى المبعوث الأميركي أنه إذا اختارت نسبة أقل من ٥٠% أو مساوية لها العودة [إلى إسرائيل] فسوف يكون من الصعب على إسرائيل الاعتراض على ذلك.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والتحضير الديبلوماسي لبعثة جونسون الجديدة إنما يتحقق عبر تحسين العلاقات مع مصر. وقد فكر الديبلوماسيون في أحد الأوقات في توجيه دعوة إلى عبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة، لكنهم رأوا بعد ذلك أن تحركًا كهذا إنما يُعَدُّ سابقًا للأوان. فيجري الاقتصار على إيفاد مبعوثين رئاسيين إلى القاهرة مكلَّفين بالتأكيد على أن الولايات المتحدة غير متحيزة في النزاع الإسرائيلي – العربي وأنها تنتظر من الجمهورية العربية المتحدة حيادًا حقيقيًا في المسائل الدولية. ويجري التأكيد على المساعدة الاقتصادية الأميركية. وسياسة الوفاق هذه تستثير استياء العربية السعودية، التي تمر بأزمة سياسية سافرة بسبب الصراع بين الملك سعود وأخيه فيصل. وتقوم واشنطون بتمويل الدولة الأردنية على نطاق واسع وهي تفكر في التقارب مع النظام السوري الجديد. ولا يسع الولايات المتحدة أن تتجنب السقوط في شرك التنافسات العربية – العربية، لأن عبد الناصر يندد في خطبه تنديدًا عنيفًا بالعربية السعودية والأردن وسوريا ولأن هذه الدول ترد عليه بالنبرة نفسها، إذ تتهمه ببيع فلسطين لقاء المساعدة الاقتصادية الأميركية.

ويُوقِعُ عبدُ الناصر الارتباك في صفوف شركائه العرب إذ يقوم، في ١٠ مارس/ آذار ١٩٦٢، بمنح قطاع غزة وضعية دستورية مؤقتة جديدة(٣٠). إذ يجري تعريف هذه الأرض على أنها جزء لا يتجزأ من فلسطين، التي هي نفسها جزء من الأمة العربية. وسوف يشكل سكانها الفلسطينيون «اتحادًا قوميًا» هدفه الأسمى هو استرداد الأرض المغتصبة والمشاركة في الوحدة العربية. كما يجري النص على إنشاء سلسلة من المؤسسات تشمل حاكمًا عامًا ومجلسًا تشريعيًا. ويُنَصُّ على أن النظام الجديد سوف يجري تطبيقه إلى حين إعلان دولة فلسطين. ويتعلق الأمر بحكم ذاتي داخلي من النوع الكولونيالي يحل محل الإدارة المصرية المباشرة. وإذ يتصرف عبد الناصر بهذا الشكل، فإنه إنما يسعى إلى تلبية الطموحات الفلسطينية التي يجري التعبير عنها بشكل متزايد باطراد واستخدام هذا الاعتراف بالواقع الفلسطيني كسلاح ضد الأردن الذي تتهمه إذاعة صوت العرب (القاهرية) بفرض الجنسية الأردنية فرضًا تعسفيًا على الفلسطينيين. ويجري تعريف الضفة الغربية على أنها «جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني الذي جرى ضمه ظلمًا إلى مملكة

حسين الوهمية»(×). ويلجأ قاسم إلى المزايد فورًا باقتراحه استئناف حرب العصابات ضد إسرائيل لتحرير فلسطين.

وفي الوقت نفسه (٨ مارس/ آذار ١٩٦٢)، يتجدد وقوع الحوادث المرتبطة بالصيد في بحيرة طبرية. وتضاف إلى ذلك الحوادثُ المعتادة في المنطقة المنزوعة السلاح والمتعلقة بحقوق الزراعة. ويقوم السوريون والإسرائيليون باستنفار مؤسسات منظمة الأمم المتحدة للنظر في شكاياتهم. وفي ليلة ١٦ - ١٧ مارس/ آذار[٣١]، يشن الجيش الإسرائيلي عملية انتقامية في الأراضي السورية المطلة على بحيرة طبرية. والحال أن السوريين، وهم في حالة استنفار، إنما يُبدون مقاومةً قويةً، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط ٥ قتلى و١٥ جريحًا في صفوف العدو. وهم يزعمون متفاخرين أنهم قد قتلوا ٢٠٠ جندي إسرائيلي. وتعقب ذلك عدةُ أيام من تبادلات النيران في القطاعات المختلفة. ثم تنتقل المسألة إلى مجلس الأمن حيث تأمل سوريا في أن يتم الاعتراف بها كدولة مطلة على البحيرة. لكن أعضاء مجلس الأمن يراوغون إذ يطلبون تحديدات إضافية ثم يوافقون، في ٩ أبريل/ نيسان ١٩٦٢ (مع امتناع فرنسا عن التصويت) على مشروع قرار أنجلو- أميركي يعرب عن الأسف لاستخدام العنف من جانب الطرفين وخاصة للعمليات الانتقامية الإسرائيلية. وهو يطالب بالمراعاة الصارمة لنزع سلاح المنطقة - وهو مجرد وهم منذ وقت طويل - وبتعزيز إمكانات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

والحال أن الإسرائيليين كان قد راودهم الأمل للحظةٍ في أن تستخدم فرنسا حق الڤيتو لكنهم يرتاحون إلى امتناعها عن التصويت والذي اعتبروه مشجِّعًا في لحظةٍ أدى فيها توقيعُ اتفاقات إيڤيان إلى الخوف من حدوث انقلاب كامل في سياستِها[٣٢]. والإدانةُ تستثير سخطًا عامًّا في إسرائيل. وأمام الكنيست، في ١٠ أبريل/ نيسان، يطالب بن جوريون بحق الدفاع عن النفس واحترام سيادة إسرائيل على المنطقة المنزوعة السلاح وعلى بحيرة طبرية وهو ما من شأنه تهديد الحقوق المتزايدة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويوافق البرلمان، بأغلبية ٧٦ صوتًا في مقابل ٣ أصوات (شيوعية) على قرار يرفض قرار مجلس الأمن الذي يرى البرلمان أنه يتجاهل الاستفزازات السورية ويشوه مقتضيات العدل، مشجعًا بذلك

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

على العدوان ومعرضًا السلم للخطر في هذه المنطقة من العالم. وفي اللحظة المباشرة، يجري تعريض مراقبي منظمة الأمم المتحدة لرقابة صارمة على تحركاتهم في الأراضي الإسرائيلية، حيث تسهر الشرطة على رصد أي علامة تالية تدل على انتهاك السيادة الإسرائيلية. وفي مايو/ أيَّار ويونيو/ حزيران، تنشر الصحافةُ الإسرائيليةُ خطابات تهديد بالقتل موجَّهة إلى الجنرال ڤان هورن، رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فتُسارعُ الحكومةُ إلى تزويده بحراسةٍ قوية خلال تحركاته في إسرائيل.

وفي هذا السياق المتوتر، يبدأ جوزيف ب. جونسون جولته الثانية في المنطقة في منتصف أبريل/ نيسان. وفي إسرائيل[٣٣]، يشرح منهجه الخاص بالعدِّ على أساس شرائح قوام الشريحة الواحدة منها ٢٠ ٠٠٠ لاجئ ويرى أن من قد يتقدمون بطلب العودة لن تزيد نسبتهم عن ٤٠%. فيرفض محاوره على الفور أفقًا يرون أن من شأنه تهديد التوازن الديموغرافي للبلد. وفي لبنان[٣٤]، تتمسك الحكومة بالقرارات المشتركة وتستبعد أي إمكانية لدمج اللاَّجئين الموجودين على أراضيها وعددهم ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ. ويبدو السوريون مشجعين أكثر بل يبدو أنهم على استعداد للتعاون[٣٥]. وفي مصر[٣٦]، يؤكد عبد الناصر أن المشكلة الحقيقية هي رغبة بن جوريون في الحفاظ على «دولة يهودية» وفي فرض تسوية بالقوة. ويشير أحد محاوري جونسون المصريين إلى واقع أن بعض الفلسطينيين إنما يتحدثون باسمهم هم وليس باسم الجمهورية العربية المتحدة[٣٧].

وقد اقترح الأردن على شركائه العرب لقاءً جماعيًّا مع المبعوث الأميركي[٣٨]. وبعد الرفض المتوقع، يعمل الأردن على تمثيل مصالح الفلسطينيين عبر إشراك ثلاثة ممثلين للهيئة العربية العليا التي يقودها الحاج أمين الحسيني في اجتماعات تحضيرية، جنبًا إلى جنب أحمد الشقيري، مندوب العربية السعودية رسميًّا لدى منظمة الأمم المتحدة والناطق المعترف به بلسان الفلسطينيين. والنبرة جذرية. إذ يجري الحديث عن تحرير فلسطين بأكثر مما عن عودة اللاَّجئين إلى الديار عبر مفاوضات. وما يهيمن على خواطر الجميع هو انتصار جبهة التحرير الوطني في الجزائر. وهكذا فإن المبعوث إنما يجد نفسه، لدى وصوله إلى الأردن[٣٩]، أمام عرائض من اللاَّجئين ترفض رفضًا قاطعًا أي حل لا يحترم الحق

المطلق في العودة واستعادة الممتلكات. والخطاب العام يسير في هذا الاتجاه. وعقد مؤتمرين إسلاميين(٤٠) متنافسين، في مايو/ أيَّار - يونيو/ حزيران ١٩٦٢، نظمت أحدهما العربية السعودية (في مكة) ونظم العراق ثانيهما (في بغداد) إنما يدل على الأهمية المتزايدة للعامل الفلسطيني. ويشجب المؤتمران المؤامرة الصهيونية على الإسلام والاستعمار الغربي الذي خلق إسرائيل مثلما سبق له أن كان مصدر إلهام الحملات الصليبية. وتجري الدعوة إلى تحرير فلسطين بالسلاح. وفي بغداد، رأس الحاج أمين الحسيني أعمال المؤتمر. ويشجب مؤازرو الناصرية هذين المؤتمرين بوصفهما محاولتين لاستغلال الدين في مآرب سياسية.

وإذاعة القاهرة(٤١) تقوم بتحذير اللاَّجئين من «الحلول الوهمية»(×) التي يطرحها «قادةٌ لا يرمون إلاً إلى خداعهم»(×) ؛ إذ يجب على الفلسطينيين أن يقوموا بتنظيم أنفسهم بأنفسهم. وهي تقول إن الجمهورية العربية المتحدة التي تعيد تسليح نفسها بالكامل هي حليفهم الحقيقي الوحيد. ولا يخطئ الإسرائيليون في إدراك ذلك، فهم لا يهاجمون سوى عبد الناصر وليس قادة العربية السعودية أو الأردن أو العراق أو سوريا. وهم يعرفون أن القاهرة وحدها هي التي تملك إمكانات التحرير. وهو خطاب يرد عليه وصفي التل، بعد وقت قصير من ذلك(٤٢)، بأن وجود قوات قوة الطوارئ الدولية في سيناء يفسر تخلي عبد الناصر عن القضية الفلسطينية، موضحًا بذلك هشاشة مصر الجسيمة في هذه الحرب الدعائية الخطِرة.

ومن الواضح أن الحرب الباردة الآخذة بالقيام بين صفوف العرب إنما تقود إلى مزايدة بشأن الملف الفلسطيني وإلى شلل تام لعمل جامعة الدول العربية. كما يجب فهم هذه المزايدة بالاستناد إلى واقع أن الفلسطينيين بسبيلهم إلى معاودة الظهور على المسرح السياسي وأن أيًا من الفاعلين لا يمكنه تجاهل هذا الواقع.

ويبدو جونسون أقل تفاؤلاً، لدى عودته من تل أبيب(٤٣). وهو يُرجع التشدد إلى «الحرب الباردة» بين البلدان العربية ويأمل في لفتة من جانب الإسرائيليين لتحريك الوضع. وهؤلاء الأخيرون سعداء بالأحرى للتشدد العربي الذي سوف ترجع المسئولية عن الفشل المتوقع إليه.

وكما يوضح ذلك شيمون بيريز الذي يقوم بزيارة «غير رسمية» إلى الولايات المتحدة، في ٢٣ مايو/ أيَّار ١٩٦٢(٤٤)، فإن شاغل إسرائيل الرئيسي هو

(×) ترجمة عن الفرنسية.- م.

إنهاء عزلتها، وهو ما قد يأخذ شكل ضمانة أميركية أو ثلاثية لحماية وحدة أراضيها على أن يشمل ذلك عند الاقتضاء امتناعًا من جانبها عن أي توسع ترابي. وهو يرى أنه إذا لم يتسن الحصول على ضمانة كهذه، فسوف يتعين على الولايات المتحدة أن تتعهد بأن تصبح مُوَرِّدًا لدولة إسرائيل بالسلاح على قدم المساواة مع فرنسا. والواقع أن الإسرائيليين إنما ينزعجون من تخلٍ حتمي لهذا البلد [عن تزويد إسرائيل بالسلاح]، يرتبط بانتهاء حرب الجزائر. ويعيد بيريز طرح مسألة تزويد إسرائيل بشحنات من صواريخ هوك الأميركية.

وسوف تصبح هذه المسألة محورية، لأنه إذا وافقت واشنطون، فسيكون ذلك بمثابة تغير رئيسي في سياستها منذ عام ١٩٤٨.

اللاّجئون والصواريخ

إذ يذهب شيمون بيريز إلى الولايات المتحدة، فإنه يستأنف استراتيجيته المعتادة[٤٥]. فبما أن الاعتراض على المطالب الإسرائيلية يأتي من وزارة الخارجية الأميركية، يتعين الالتفاف عليها بالاتصال بوزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي. وهو يوضح للأولى أن بيع صواريخ هوك له طبيعة دفاعية، لأن من شأنه تحييد القدرة المصرية على توجيه الضربة الأولى، بالقضاء على السلاح الجوي. بينما يتحدث للثاني عن توازن القوى الذي سيتم بذلك تحقيقه في الشرق الأوسط. وكلما شعر الإسرائيليون بالأمن، قلَّ ميلهم إلى الانخراط في مغامرة عسكرية من نوع مغامرة ١٩٥٦. وهو يقول أن الإجراء ضروري لضمان استقرار المنطقة ولموازنة المساعدة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة للجمهورية العربية المتحدة.

وكما حدث سلفًا في فرنسا وفي ألمانيا، يدافع العسكريون عن الإسرائيليين في مواجهة تحفظات الدبلوماسيين. فهؤلاء الأخيرون يوضحون أن صواريخ هوك لن تكون غير مرحلة أولى وأن الولايات المتحدة سوف تُجَرُّ لا محالةَ في تصاعد تزويداتٍ متزايدةٍ لإسرائيل بالسلاح، وذلك باسم ضرورة الحفاظ على قدرة الدولة العبرية على الردع، وهو ما من شأنه أن ينهي حياد الولايات المتحدة في نزاعات المنطقة. ومن شأن الاتحاد السوفييتي أن يستفيد من ذلك ويقوم بتزويد الدول

العربية بالسلاح، الأمر الذي سيقود إلى سباق تسلح مستديم قد يفضي إلى نشوب حرب جديدة.

ويتعارض المنطقان فيما يتعلق بمسألة الروزنامة. فأنصار إسرائيل يرون أن هناك بالفعل هشاشة إسرائيلية في موضوع الدفاع المضاد للطائرات وأن المطلوب هو مجرد إصلاح هذا الوضع لتفادي نشوب حرب وقائية. وينزعج خصوم البيع من خطر التصاعد الذي يجازف بأن يجر إليه في موضوع سباق التسلح.

ويقدم چوزيف پ. چونسون تقريره الختامي عن البعثة في ٧ يونيو/ حزيران ١٩٦٢[٤٦]. فقد تخلى عن مشروعه التجريبي بشأن الـ ٢٠ ٠٠٠ لاجئ ويتجه إلى الحافز الذي قد يمثله دفع تعويض قدره ١ ٥٠٠ دولار لكل لاجئ (فتصبح النفقات الإجمالية نحو ١,٤ مليار دولار). ويفكر الدبلوماسيون، الذين هم بسبيلهم إلى الامتثال لموقف العسكريين، في ربط مسألة صواريخ هوك ببعثة چونسون. ويرى دين راسك في ذلك حلاً للمشكلة. فإسرائيل، وقد اطمأنت إلى أمنها، من شأنها أن تبدو أكثر مرونة في مسألة اللاَّجئين. وعلى هذا الأساس، يعيد چونسون دراسة مقترحاته فيطرح خطة تمويلٍ أكثر واقعية[٤٧]. وهو يرجع إلى مشكلة الاستبيان الذي يجب توجيهه إلى اللاَّجئين حول ما إذا كانوا يختارون العودة أم إعادة التوطين [خارج إسرائيل] أم الهجرة [إلى خارج المنطقة]. وهو يرى أن على المعنيين أن يحددوا تفضيلاتهم التي لن يتم التقيد بها بشكل إلزامي.

ومن شأن مشروع التسوية الجديد أن يستغرق عشر سنوات لكي يصبح واقعًا ملموسًا. ومن شأن المجهود المالي أن يصل إلى نحو ١٠٠ مليون دولار في العام الواحد، وهو مبلغ موزع بين إسرائيل (٤٠%) والولايات المتحدة (٣٠%) وبقية العالم (٣٠%). وينص المشروع على أن يكون لإسرائيل الحق في فرز العائدين، إلاَّ أنه سيتعين عليها التصرف بحسن نية تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. أمَّا التعويض فيجب دفعه من زاوية الأملاك الخاصة والعامة الضائعة وفقًا للتقديرات التي تقوم بها لجنة التوفيق التي أعادت تنظيم سجلات الملكية زمن الانتداب. ثم إن كل لاجئ سوف يحصل على مخصصات قدرها ٢٥٠ دولارًا أيًا كان خياره.

وإذا ما رفض العربُ والإسرائيليون مقترحات چونسون، فسوف يكون للولايات المتحدة الحرية في التنصل من الملف ومن الأنروا ومن لجنة التوفيق.

وسوف يحدث هذا الشيء نفسه إذا كانت أسباب الرفض غير محـددة أو إذا كـان العرب هم الذين يتحملون وحدهم المسئولية عنه. ومن غير المرجح كثيرًا أن يوافق العربُ وأن يرفضَ الإسرائيليون (فمن المؤكد أنهم سوف يتخذون التدابير اللازمـة للعمل على إلقاء المسئولية عن الفشل على العرب).

ويصطدم الأميركيون بتعقيدات الوضع فـي الـشرق الأدنـى. فمـساعدتهم الاقتصادية لمصر قد سمحت بالحصول منها على قدر من الاعتدال فـي سياسـتها الخارجية، لكن هذه المساعدة إنما تسمح للجمهورية العربية المتحدة في الوقت نفسه بالحصول على أسلحة سوفييتية في مقابل القطن. وحتى إذا لم تكن الصلة مباشـرة – ليس من شأن القطن المصري أن يجد سوقًا بأسعار مهمَّة في العالم الحر–، فإن الولايات المتحدة، إذ تخفف من وطأة العجز الذي تشكو منه مصر في باب المـواد الغذائية (القانون PL 480) وإذ تسد عجز أرصدتها من العملات القابلة للتحويل، إنما تعطيها الإمكانات اللازمة لكي تكون لها، في آن واحد، سياسة تنميـة اقتـصادية، ودور قوة كبرى إقليمية.

والحال أن مصطفى كامل، السفير المصري في واشنطون، كان أحـد أنـشط الفاعلين في هذا التقارب. وفي أواخر يوليو/ تموز ١٩٦٢، يصبح بوسـعه تقـديم التطمينات التالية[٤٨]: إن العلاقات بين الولايات المتحـدة والجمهوريـة العربيـة المتحدة إنما تُعَدُّ الآن أكثر من طبيعية، فهي علاقات «جيدة»، وعبد الناصـر يـود التعاون مع كينيدي في حدود عدم الانحياز وهو يتفهم المـشكلات الداخليـة التـي يواجهها الرئيسُ الأميركي. كما أنه يسعى إلى تكثيف العلاقات بـين البلـدين فـي مختلف المجالات وهو مستعد لوضع مسألة فلسطين في «الثلاجة» إذا مـا فعلـت الولايات المتحدة الشيء نفسه. ولن تقوم الجمهورية العربية المتحدة أبدًا بمهاجمـة إسرائيل[٤٩]. ولأجل تعزيز دفاعها عن نفسها، يجب عليها أن تحصل على السلاح؛ والحال أن الولايات المتحدة لا تستطيع تزويدها به. ومن شأن الجمهورية العربيـة المتحدة أن تقبل أن تكون شريكًا فاعلاً في خطة عالمية لنزع السلاح.

وفي مستهل أغسطس/ آب ١٩٦٢، فرغت وزارة الخارجية الأميركيـة مـن صوغ خطتها[٥٠]. وتنص الخطة على إرسال مبعوث سرّي إلى بن جوريون، على أن يعرض عليه في آن واحد صواريخ هوك وضمانة أمنية وعرضًا بتمويل تسوية

مسألة اللاجئين مع القيام، عند الضرورة، بتحديد حصة حدٍّ أقصى لعدد العائـدين. وبالمقابل، تنص الخطة على أن يتعهد الإسرائيليون بأن يطبقوا مخلصين مقترحات جونسون وبأن لا يعيدوا طرح مشروع قرار - عبر أصدقائهم الأفارقـة- حـول إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين، على الجمعية العامـة القادمـة لمنظمة الأمم المتحدة.

ويجري إبلاغ الرئيس الأميركي بالصيغة الأخيرة للمشروع وهو يناقشها فـي لقاء مع فيلدمان وج. جونسون في ١٤ أغسطس/ آب. ومسألة الروزنامة معقـدة. فكينيدي لابد أنه يود تأجيل المسألة إلى ما بعد انتخابات منتصف الولاية في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، لكننا سنكون عندئذ في معمعان المناقشة في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، زد على ذلك مسألة التمديد الجديد لولاية الأنـروا. ثـم إن مسألة مياه نهر الأردن سوف تصبح في عام ١٩٦٣ مسألة تتعذر السيطرة عليهـا، كما يذكِّر بذلك جونسون. ويبدو دين راسك أكثر طمأنة فيما يتعلق بالمسألة المالية: إن جانبًا كبيرًا من المساهمة الأميركية سوف يتم دفعه بالعملة المحلية (فالولايـات المتحدة تحوز كميات ضخمة منها بسبب القانون PL 480). ويعطي كينيدي موافقته ويكتب رسالتين، إحداهما إلى بن جوريون، يبلغه فيها بقرب إيفاد مبعـوث سـرِّي أميركي، والأخرى إلى عبد الناصر، يؤكد له فيها رغبة الولايـات المتحـدة فـي مواصلة التعاون معه.

وفي ١٩ أغسطس/ آب، يصل فيلدمان إلى تل أبيب حيث يستقبله بن جوريون وتيدي كوليك وجولدا مئير. وهو يعلن لهم النبأ السعيد بالموافقة المبدئية على بيـع صواريخ هوك ثم يتناول مسألة خطة جونسون. وبعد مناقشة صعبة، يطـرح بـن جوريون كشرطٍ أن يقبل عبد الناصر اللاجئين الذين سوف يجري إلزام الجمهورية العربية المتحدة بتوطينهم وأن لا يقوم بدعاية تؤيد عودتهم وأن أقصى عـدد مـن اللاجئين لا يتعارض مع أمن إسرائيل سوف يكون واحدًا من كل عـشـرة (بـين ١٠٠٠٠٠ و١١٠٠٠٠ نسمة). وهو يبدو أكثر تصالحًا فيمـا يتعلـق بمـشروع القرار الأفريقي القادم في الجمعية العامة. وفي يوم ٢٠، تبدو جولدا مئيـر، عنـد استقبالها فيلدمان، أكثر سلبية بكثير فيما يتعلق بمسألة اللاجئين.

وفي ٢٤ أغسطس/ آب، نجد أن چون بادو، السفير الأميركي في القاهرة، يقدم إلى عبد الناصر المبعوث الذي جرى إرساله أخيرًا إليه، وهو روبرت سترونج، مدير إدارة شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميركية. وقد استقبلهما رئيسُ الجمهورية العربية المتحدة استقبالاً وديًّا وهادئًا. وهو يحذرهما من أن بيع صواريخ هوك لإسرائيل يجازف بإطلاق سباق تسلح من شأنه أن يدفع مصر من جديد إلى الاعتماد على الاتحاد السوڤييتي. وهو مؤيدٌ لعودة غالبية اللاَّجئين، ولو بشكل تدريجي، وهو ما من شأنه أن يجعل من إسرائيل دولة ثنائية القومية حيث يمكن لوجود جماعة عربية مهمة أن يسمح بضمان المساواة في الحقوق وفي المعاملة. وهو يعترف بأن هذا من شأنه أن يتعارض مع أساس الصهيونية وأنه قد يستغرق سبعين سنة(٥١).

وبعد إبلاغ الشخصيتين الرئيسيتين في الشرق الأوسط بخطة چونسون، يجري إبلاغ رالف بانش بها، وهو آنذاك الأمين العام المؤقت لمنظمة الأمم المتحدة، والذي يشعر بقلق خاص حيال توفير متطلباتها المالية، ثم يجري إبلاغ لجنة التوفيق بها ومن ثم فرنسا(٥٢). وبعد ذلك ببضعة أيام، يجري نقلها إلى الحكومات المعنية(٥٣). فتعبر الحكومةُ الإسرائيليةُ عن معارضتها حتى قبل أي رفض عربي صريح لها. فهي ترى أن مبدأ استطلاع آراء اللاَّجئين غير مقبول وأن من شأنه أن يكون بلا قيمة لأن اللاَّجئين سوف يقعون تحت ضغط الحكومات المعادية التي تحكم البلدان المضيفة.

والانزعاج الآن واقعي، في الأوساط الحاكمة الإسرائيلية، من أن تؤيد الولايات المتحدة جديًّا مقترحات الرجل الذي لا يُعَدُّ من الناحية الرسمية غير مبعوث لمنظمة الأمم المتحدة(٥٤). وتسعى هذه الأوساط إلى ممارسة الضغوط قبل الانتخابات الأميركية في نوڤمبر/ تشرين الثاني. ومرة أخرى، تتناقض الروزنامتان الداخلية والخارجية للولايات المتحدة فيما بينهما. والحال أن كينيدي الذي لا يريد مشكلات مع الطائفة اليهودية الأميركية، إنما يحث على تأجيل المسألة إلى ما بعد الانتخابات. ويشعر رجال وزارة الخارجية الأميركية بأنهم في صراع مع الزمن. إذ تقترب الاستحقاقات المتعلقة بمياه نهر الأردن وتنذر بالظهور في الأفق مشاريعَ

جديدة لتكوين كيان فلسطيني. وكل هذا يساعد على «جزأرة(×)» للمسألة الفلسطينية[٥٥]. وينقسم مستشارو كينيدي على أنفسهم. ففيلدمان يؤيد الموقف الإسرائيلي بحزم، بينما يرى روبرت كومر، المسئول عن شئون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، أن الرئيس منخرط الآن انخراطًا واسعًا في هذا الملف على المستوى الدولي بحيث لا يمكنه التراجع.

وعلى أثر حوادث جديدة في المنطقة منزوعة السلاح، في يومي ١١ و١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢، نجد أن إسحق رابين، وهو آنذاك المساعد الأول لرئيس هيئة أركان الجيش، يوجه تحذيره الأول إلى سوريا[٥٦]: «إذا كانت إسرائيل تتطلع إلى السلام مع جارتها، فإنها ليست أقل إصرارًا مع ذلك على الدفاع بحزم عن حقها في استصلاح واستثمار هذه المنطقة الخصبة وفيرة المياه. [...] وسوف يتمكن جيش الدفاع، إذا تطلب الأمر ذلك، من الدفاع عن هذا الحق، غدًا كما في البارحة، ومثلما سبق له أن فعل ذلك في الماضي».

ويرفض الإسرائيليون التعامل مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ويخاطبون منظمة الأمم المتحدة في نيويورك مباشرة. والسوريون، الذين استعادوا للتوّ علاقاتهم الدبلوماسية مع باريس، يعلنون للقائم الفرنسي بالأعمال[٥٧] أنهم مستعدون للتصدي للعدوان وإن كانوا يفضلون حلاً سلميًا. فيجري الآن ترك الوضع على حالته، بما أن ذلك في مصلحة الجميع، لاسيما أننا في خضم مناقشات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. على أن التوتر يظل متواصلاً في القطاعات المتنازع عليها وتتجدد أعمال العنف في مستهل ديسمبر/ كانون الأول، وهذه المرة نجد أن بن جوريون هو الذي يوجه التحذير إلى سوريا، مهدّدًا إياها بالقيام عند الضرورة بعملية عسكرية في عمق أراضيها[٥٨].

الحرب الباردة العربية

لم يكن مستشارو كينيدي منزعجين كثيرًا من ردود فعل اليهود الأميركيين بشأن خطة جونسون. وقد توقعوا تسريبات حتمية، للمعلومات المتعلقة ببيع

(×) نسبة إلى ما حدث في الجزائر. – م.

صواريخ هوك، قبل الانتخابات. وهذه التسريبات تحدث في ٢٦ - ٢٧ سبتمبر/ أيلول. والأكثر إزعاجًا أنه يقال إن عبد الناصر قد جرى إبلاغه بالصفقة سلفًا، الأمر الذي ليس من شأنه إلاَّ أن يسئ إلى صورة الرئيس.

والسياق ملبد بالغيوم. فمنذ مستهل سبتمبر/ أيلول، تخشى الاستخبارات الأميركية من وقوع انقلاب بقيادة ضباط مؤازرين للناصرية في اليمن الشمالي[٥٩]. وفي ١٩ سبتمبر/ أيلول، نجد أن الإمام أحمد، الذي حكم البلد منذ عام ١٩٤٨، يموت بشكل طبيعي. فيخلفه ابنه، الإمام البدر. وفي ٢٦ سبتمبر/ أيلول، يقوم انقلاب عسكري، قاده العقيد عبد الله السلال، بالإطاحة بالملكية. وفي ظروف الاضطراب، يختفي الإمام. وسرعان ما يتكشف أن الجمهوريين لا يسيطرون إلاَّ على العاصمة، صنعاء. وبين المحيطين بعبد الناصر، يحث أنور السادات على القيام بتدخل ويجد تأييدًا لدعوته[٦٠]. فتصل القوات المصرية الأولى في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول.

والحال أن الأمير فيصل، وزير الشئون الخارجية للعربية السعودية، والموجود في لندن لحضور اجتماعات الجمعية العامة، إنما يحذر الأميركيين من أن الملكية السعودية في خطر. وهو يقول إن التهديد ينبع من «التخريب» الناصري. ومنذ إعلان الوجود المصري في اليمن، سيجد البلدان نفسيهما في مواجهة مباشرة.

ويجد «المستعربون» الأميركيون أنفسهم في وضع صعب. فهم قد دعوا إلى انفتاح سياسي على مصر التي لابد لها أن تنكب على تنميتها الاقتصادية، مستفيدةً من المساعدات الأميركية. والآن، يجد الحليف العربي الرئيسي للولايات المتحدة نفسه مهدَّدًا. ونصيحتهم الأولى هي القول بأن من شأن الإصلاحات الاجتماعية أن تكون أفضل دفاع ضد عبد الناصر، لكننا أمام حرب سافرة حقيقية بالفعل في اليمن. ومن الواضح تمامًا أن الشركات البترولية الأميركية تقدم دعمها للمملكة السعودية وتجد نفسها، للمرة الأولى، متحالفة مع المؤيدين لإسرائيل في عداوة مشتركة لعبد الناصر. وكيرميت روزفيلت هو المتحدث بلسانهم عند مخاطبة وزارة الخارجية الأميركية. وملكيات الشرق الأوسط (الأردن، العربية السعودية، إمارات الخليج، إيران) تشكل اتحادًا مقدَّسًا. وبعد أن فكرت في أحد الأوقات في تأييد

مُطالبٍ بالعرش ينتمي إلى العائلة المالكة اليمنية، تعرف في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول أن الإمام البدر مازال يحيا في اليمن وأنه على رأس أنصاره. والبريطانيون، الموجودون في عدن واليمن الجنوبي، يقدمون دعمهم للملكيين. وسرعان ما سوف يأتي رجال الـ SAS البريطانيون للأخذ بثأرها من مذلة السويس. على أن البريطانيين يتعين عليهم بدورهم أن يواجهوا، في عدن نفسها، الفدائيين القوميين والتقدميين العرب.

وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، تتهم العربيةُ السعودية سلاح الجو المصري بقصف أراضيها. فتنفي الجمهورية العربية المتحدة الاتهام وتتحدث عن وجود آلاف من الجنود السعوديين في اليمن. ويطلب فيصل من الولايات المتحدة تأمين الحماية الجوية للمملكة. فتتعهد واشنطون بتنظيم مناورات جوية أميركية – سعودية مشتركة سعيًا إلى ردع الجهورية العربية المتحدة عن استئناف غاراتها الجوية. لكن وزارة الخارجية الأميركية تسعى بالأخص إلى إنهاء نزاعٍ يُعَدُّ الجميعُ خاسرين فيه. فيتم التوصل إلى اتفاق في شهر ديسمبر/ كانون الأول. ويتعهد اليمن علانيةً، في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول، بعدم تشجيع التخريب عند جاريه (العربية السعودية، اليمن الجنوبي). وفي اليوم التالي، تعلن الجمهورية العربية المتحدة السحب التدريجي لقواتها بالتزامن مع سحب العسكريين السعوديين والأردنيين. وفي اليوم نفسه، تعترف الولايات المتحدة بجمهورية اليمن.

والمعادون للناصرية هم البادئون بشجب خطة چونسون، التي يصفونها بأنها «مؤامرة». وتطالبُ الحكومتان السورية والعراقية بتطبيق پروتوكول لوزان. وفيما يتعلق باللاَّجئين[٦١]، فإن الحجاج هو النظير العكسي لحجاج إسرائيل. فاللاَّجئون سوف يكونون مدعوين إلى الاختيار بين خيار قليل الوضوح، هو خيار العودة، الذي لا يحدد لا متى ولا أين ولا من الذي سيكون موضع ترحيب إسرائيل، وخيار محدَّدٍ، هو خيار إعادة التوطين [خارج إسرائيل] أو الهجرة [إلى خارج المنطقة] مع دفع تعويض محدَّد. ومن الواضح أن الأمر إنما يتعلق باختيار قسري للتخلي عن حق العودة.

وفي ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، تقدم الدولُ العربية ردَّها الجماعي. فهي تطرح كشرط مسبق قبول إسرائيل لجميع بنود القرار رقم ١٩٤ (٣)، أي الاحترام

المطلق لحق العودة. على أن الجمهورية العربية المتحدة هي الأكثر استعدادًا لمواصلة المباحثات.

وتصبح ديمونه موضع مفاوضات طويلة بين الإسرائيليين والأميركيين. فالإسرائيليون على الرغم من رفضهم مبدأ التفتيشات الدورية، يدعون «فجأة» عالمين أميركيين متخصصين في الطاقة النووية، «مارين» بإسرائيل، إلى زيارة الموقع. وتستمر هذه الزيارة ٤٥ دقيقة، في يوم ٢٦ سبتمبر/ أيلول، ولا يلحظ الزائران أي مؤشر على نشاط مرتبط ببرنامج تسلح نووي. وهذا يكفي لتمكين الولايات المتحدة من طمأنة الدول العربية (٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول).

وما يستأثر باهتمام العالم في هذا الشهر هو موضوع آخر. ففي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، كشف كينيدي عن وجود أسلحة نووية سوفييتية في كوبا. وقد وجدت الأزمة حلاً موفقًا في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول. وبالنسبة للدولتين العظميين، كان الاستنفار ساخنًا سخونة خاصة. ومنذ أواخر عام ١٩٦٢، تنخرطان في عملية مفاوضات حول السيطرة على الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، فإن معارضة كينيدي لانتشار الأسلحة النووية إنما تصبح أكثر حزمًا. وخلال الأزمة، أتيح الوقت للرئيس لمواصلة مراسلاته مع عبد الناصر، الأمر الذي أشعر نظيره المصري بأنه موضع إطراء خاص. ولابد من إضافة أن مصر قد طلبت من الاتحاد السوفييتي ما يناظر صواريخ هوك، أي صواريخ أرض – جو من طراز سام٢ . والحال أن موسكو، القلقة على كوبا، قد أعطت الأولوية لنظام هافانا وأخرت إرسال الشحنات إلى مصر. وقد هيمنت أزمة صواريخ كوبا على انتخابات منتصف الولاية في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢. وكانت صواريخ هوك ومقترحات جوزيف جونسون قد نُسيت.

وفي منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢ تبدأ المناقشة المعتادة حول لاجئي فلسطين في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ويرى الأميركيون بالفعل أن المعنيين يرفضون كل مقترحات جوزيف جونسون. على أنهم يرون أن من الواجب إعلانها كيما تكون عناصر إحالة في المناقشات اللاحقة لأن أي حل سوف يتعين عليه أن يتحقق عبر مبادئ كهذه[٦٢]. وهم يريدون تحويل مقترحات جونسون إلى مقترحات للجنة التوفيق التي استأنفت نشاطاتها السياسية. لكن جولدا مئير تطالب

بالتخلي الكامل عن هذه المقترحات. وتتمتع ميثير بمساندة تركيا. أمَّا فيما يتعلق بفرنسا. فهي ترى أن نشر المقترحات حتمي، وإن كان لن يعني موافقة اللجنة عليها. وفي النهاية، يتم التوصل إلى حل وسط: سوف يتضمن التقرير عن نشاطات اللجنة ذكرًا للقاءات مع جوزيف جونسون وممثلي الأطراف المعنية، تتلوه إشادة من جانب اللجنة «بالإخلاص والدأب وسعة الخيال التي أبداها الدكتور جونسون في مهمته الصعبة». أمَّا مضمون المقترحات فلن يجري نشره.

وعلى الرغم من التعهد المتخذ في شهر أغسطس/ آب، لم تثن إسرائيل أصدقاءها الأفارقة عن إعادة طرح مشروع قرارهم الداعي إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الدولة العبرية والدول العربية. ولعظيم استياء الأميركيين، يُسلِّمُ الأفارقة مشروع قرار في هذا الاتجاه إلى اللجنة السياسية الخاصة المسئولة عن فلسطين. ويرد مؤيدو العرب بمشروع مضاد يدعو إلى تعيين قَيِّم على أملاك اللاجئين. وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، تستمع اللجنة إلى رئيس الأنروا ثم إلى ثلاثة متحدثين بلسان اللاجئين الفلسطينيين (فبحسب العادة، جرى رفض اسم «الوفد الفلسطيني») ثم إلى خطبة طويلة ألقاها الشقيري. والحال أن اللغة السياسية العربية إنما تنفي الآن عن الصهيونية طابع «حركة قومية» فتجعل منها «تعصبًا دينيًا يصبح نزعة عنصرية». ويعقب الشقيري عشرون خطيبًا من بلدان مختلفة. وفي النهاية يسلم الأميركيون مشروع اقتراحهم الخاص، والذي يدعو لجنة التوفيق إلى مواصلة أعمالها ويطالب بتمديد ولاية الأنروا لمدة عامين. أمَّا فرنسا، التي تحرص على إبداء حيادها، فقد صوتت ضد المشروعين الأولين (المفاوضات المباشرة والقَيِّم على الأملاك) وأيدت الاقتراح الأميركي الذي لا يتضمن أي إشارة صريحة إلى مقترحات جوزيف جونسون.

وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، تعتمد الجمعية العامة في جلسة موسَّعة مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة بأغلبية ١٠٠ صوت وامتناع دولتين عن التصويت (إسرائيل، الكاميرون).

الشرق الأوسط في عصر الصواريخ[٦٣]

في اللحظة التي طلبت فيها إسرائيل بإلحاحٍ شحنة صواريخ هوك وكان على مصر أن تنتظر وصول صواريخ سام ٢ السوفييتية، وهي أسلحة عَرَّفها هؤلاء وأولئك على أنها أسلحة «دفاعية»، كان المطروح بشكل متزايد باطراد هو إدخال صواريخ أرض – أرض. وفي ٦ يوليو/ تموز ١٩٦١، أطلقت إسرائيل بنجاح صاروخًا اسمه شافيت II[٦٤] يصل مدى ارتفاعه إلى ١٠٠ كيلومتر، وهو مخصص من الناحية الرسمية لبحوث الأحوال الجوية. وقد انتقدت المعارضة هذه العملية بوصفها عملية ذات أغراض انتخابية. والأرجح أن العملية كانت تستهدف المصريين أكثر في هذا المجال.

والواقع أن مصر قد دشنت برنامجًا باليستيًّا في الأعوام الأخيرة للعهد الملكي. غير أنه لم يؤد إلى نتائج ملموسة وقد تخلى عنه الضباط الأحرار. ويعيد عبد الناصر إطلاقه غداة حرب السويس. وبما أن الوقت يضغط عليه مع افتقاره أيضًا إلى مهندسين في هذا المجال، فإنه يختار طريق تجنيد متخصصين ألمان للانتقال بأسرع ما يمكن إلى المرحلة العملية بدلاً من تكوين شعبة إنتاجية حقيقية على مراحل. والحال أنه في أواخر خمسينيات القرن العشرين تحديدًا كان قد توافر عدد كبير من المتخصصين الألمان الذين عملوا على برنامجي V-1 و V-2 ثم استفاد بتخصصاتهم من خرجوا من الحرب العالمية الثانية منتصرين. وكانوا قد أنهوا عملهم لدى الدول المتحالفة السابقة ووجدوا أنفسهم دون إمكانيةٍ لممارسة تخصصاتهم في جمهورية ألمانيا الاتحادية، لأن من المحظور على هذا البلد العمل على إنتاج صواريخ باليستية. وهكذا فإن عدة علماء من هؤلاء العلماء الألمان قد عملوا على تصميم صاروخ ڤيرونيك الفرنسي.

ويجري الانتقال في مصر إلى مرحلة التجريب في مستهل عام ١٩٦٢، حيث يُعَدُّ صاروخا الظافر والقاهر نسختين من صاروخ V-2 الألماني وصاروخ ڤيرونيك الفرنسي. ويجري الإعلان عن وجودهما في يوليو/ تموز ١٩٦٢، بما يشكل لفتة دعائية هدفها الرد على الأعمال الإسرائيلية في ديمونه وإثبات أن مصر بسبيلها بالفعل إلى الخروج من كونها دولة نامية لتصبح دولة متقدمة.

وقد فوجئت الاستخبارات الإسرائيلية بذلك[٦٥]. فتحاول تدارك الموقف برصد إمكانات ضخمة. وهي تتوصل إلى استنتاجٍ - صحيحٍ - مفاده أن الضعف الرئيسي للصواريخ المصرية هو افتقارها إلى أدوات التوجيه الموثوق بها، وتتوصل إلى استنتاجٍ - زائفٍ تمامًا - مفاده أن مصر سوف تتمتع بحلول أواخر عام ١٩٦٣ بعدة مئات من صواريخ أرض - أرض القادرة على الوصول إلى الأراضي الإسرائيلية. ويجري الحديث عن إمكانية تزويد هذه الصواريخ بمواد إشعاعية. فيجري تدشين عملية ديموقليس، وأحد قادتها إسحق شامير، المسئول السابق في جماعة شتيرن، والذي جنده جهازُ الموساد في عام ١٩٥٥ وعهد إليه بعمليات «القتل». والحال أنه يتم النجاح في تنفيذ أول عملية اغتيالٍ لعالمٍ ألماني في ألمانيا في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢. وقد أُرسلت إلى مصر رسائل مفخخة مرسلة إلى ألمان وهي تؤدي إلى مصرع ٥ موظفين مصريين. وفي مارس/ آذار ١٩٦٣، يسقط عميل للموساد متلبسًا بجرم عملية ابتزازٍ لأفرادٍ من عائلات العلماء المنخرطين في المشروع المصري. والحال أن إسير هاريل، رئيس الموساد، إنما يشن من تلقاء نفسه حملةً صحافيةً تُلامسُ الهيستريا ضد العلماء الألمان الذين يقول إنهم على استعداد لاستئناف الحل النهائي النازي بقصف إسرائيل بصواريخ تحمل رؤوسًا إشعاعية أو منتجات بيولوجية قاتلة. وتتحدث جولدا ميئير في الكنيست عن مصر فتتهمها بأنها الملاذ الرئيسي للنازية، كما تتهم جمهورية ألمانيا الاتحادية، المسئولة عن أعمال رعاياها، بمواصلة سياسة إبادة اليهود.

والحال أن بن جوريون إنما يغضب من هذه الحملة، فهي تجازف بتهديد العلاقات جد الثمينة مع ألمانيا الاتحادية. وهو يكلف بالملف بيريز، الذي يعتمد على جهاز سرِّي تمامًا أنشأه في داخل وزارة الدفاع، هو جهاز لاكام، وهو جهاز معلومات متخصص في الشأن العلمي، خاصة النووي. فيسارع جهاز لاكام إلى تحطيم مبالغات الموساد: إن البرنامج المصري لا يزال في بداياته المتخبطة ومن المستحيل عليه من الناحية التقانية إنجاز رؤوس إشعاعية أو بيولوجية للصواريخ.

وإذ يشعر بن جوريون بالطمأنينة من جراء هذا التأكيد، فإنه يتنصل من الحملة المضادة لألمانيا ويطلب تنحي إسير هاريل، الذي يصبح ساري المفعول في أواخر شهر مارس/ آذار، وذلك على الرغم من تأييد إشكول وجولدا ميئير للرجل.

ثم إن هذا الحادث إنما يرتبط بالحرب الضارية على خلافة بن جوريون والتي بدأ الاستعداد لها. ويبدو هاريل مرتبطًا بالحرس القديم في الحزب، في حين أن شيمون بيريز يمثل الحرس الفتي، مع دايان. والتحريض الإعلامي يعيد تنشيط مسألة الهولوكوست ومكانة ألمانيا. ومرة أخرى، يجري طرح المعادلة التي تساوي بين النازيين والعرب. وعبد الناصر يجد هذه المعادلة ظالمة ظلمًا خاصًا. فهؤلاء العلماء الألمان كانوا قد عملوا من قبل لحساب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا دون أن يستثير ذلك احتجاجات.

وخلال الشهور التالية، يتواصل العمل الدبلوماسي لدى ألمانيا لكي تتوصل إلى عودة علمائها من مصر (عبر حوافز مالية ومهنية أساسًا). وبشكل موازٍ، تستمر محاولات الاعتداء على حياتهم. وشيئًا فشيئًا، يغرق البرنامج المصري في مأزق بسبب عدم توافر إمكانات ضبط توجيه الصواريخ بينما ينسحب العلماء الألمان بعضهم بعد البعض الآخر. وفي عام ١٩٦٦، سوف يطلب المصريون إلى فرنسا تزويدهم بشحنة من الجيروسكوبات الضرورية لضبط توجيه الصواريخ. وسوف توافق فرنسا على هذا الطلب من حيث المبدأ، لكنها لن تقوم بأي تلبية ملموسة له[٦٦].

ومنذ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢، كان شيمون بيريز قد خاطب شركة مارسيل داسو لإجراء دراسة جدوى لاستحداث وإنتاج صاروخ أرض - أرض. وبعد عدة شهور من المفاوضات، سوف يجري توقيع العقد النهائي في ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٦٣. واسم هذا الصاروخ، من الجانب الإسرائيلي، سيكون «أريحا». وبالنسبة للاستخبارات الأميركية، يصبح واضحًا أن إسرائيل توشك على الحصول في آن واحد على السلاح النووي وعلى موجهه الباليستي.

وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢، يصبح الانتقال التدريجي إلى السلاح المسمَّى بالسلاح غير التقليدي أمرًا علنيًا. وفي ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول[٦٧]، على أثر اجتماع مغلق، يصبح بوسع رابين أن يسرِّب إلى الصحافة أن القدرات العسكرية الكلاسيكية للدول العربية وكذلك قدراتها الاقتصادية والقومية قد تعززت تعززًا ملحوظًا منذ خمس عشرة سنة وأنها «تتمتع الآن أيضًا بأسلحة غير تقليدية وأن التغيرات المرصودة في قواتها العسكرية ليست كمية فقط وإنما نوعية

أيضًا». ويضيف بيريز أن سياسة إسرائيل الدفاعية تستند إلى تعزيز قدراتها العسكرية: «لأنه إذا كانت إسرائيل تتعاون مع بلدانٍ صديقة، فإنها تعتقد أيضًا أنها هي وحدها المسئولة عن الدفاع عن الدولة وأنها لا يجب أن تعتمد على أي عامل خارجي في هذه المسألة الحيوية».

ويقال كلام كهذا في ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول عندما يستقبل الرئيسُ كينيدي جولدا ميئير(٦٨). فهي تقدم أرقامًا مرعبة حول مجهود مصر الحربي وحول قدرتها على الحصول على أسلحة دمار شامل (كان هذا قبل التصويبات التي قام بها شيمون بيريز). فيتحدث كينيدي عن المسئوليات العالمية للولايات المتحدة. فهي لا يمكنها السماح لنفسها بترف جعل بلد من البلدان الصديق الوحيد لها على المستوى الإقليمي، وهو يقول إن من مصلحة إسرائيل نفسها أن يكون للولايات المتحدة أصدقاء عرب. ويدرك كينيدي مشكلات إسرائيل الأمنية، لكن الولايات المتحدة نفسها تعد هي أيضًا في وضع انعدام للأمن، كما دلت على ذلك الأزمة الأخيرة الخاصة بالصواريخ التي كانت موجودة في كوبا. وهو يطلب إلى إسرائيل أن تدرك أن بعض أعمالها تلحق ضررًا بالسياسة الأميركية وأن العلاقة يجب أن تسير في الاتجاهين.

وعلى الرغم من هذا الكلام، يُعَدُّ كينيدي أول رئيس للولايات المتحدة يقدم ضمانة صريحة لإسرائيل(٦٩):

> أعتقدُ أن من الواضح تمامًا أنه في حالة وقوع غزو سوف تهب الولايات المتحدة إلى مساعدة إسرائيل. ثم إن الولايات المتحدة تساعد إسرائيل اقتصاديًّا. ونود الآن أن نرى ما إذا كان بوسعنا إحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة اللأجئين والحفاظ على صداقتنا مع إسرائيل دون أن نضطر إلى التضحية بمصالحنا الأخرى في الشرق الأوسط. وعندما تتحرك إسرائيل في هذه المجالات، فإننا نأمل في أن تأخذ في الحسبان مشكلاتنا جنبًا إلى جنب مشكلاتها.

وفي هذا السياق، وحتى مع الموافقة على أن من الواجب استئناف التعامل مع ملف اللاجئين، فإن خطة چونسون إنما يتم التخلي عنها بصورة نهائية. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٦٣، تطلب الولايات المتحدة إلى لجنة التوفيق استئناف نشاطها في هذا المجال، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة الأخير. وهذا يزعج الفرنسيين

الذين يرون أن المبادرة سابقة لأوانها ويوضحون أن من الملح عدم فعل أي شيء وأنهم مستعدون لأن يدعوا الأميركيين يطلقون وحدهم بالونات اختبار دون إشراك اللجنة في ذلك[٧٠]:

> نحن لا نتوقع شيئًا عظيمًا من وراء المبادرات الأميركية ونرى أن من عدم الحكمة إعادة إيقاظ هذا الجنيّ، بينما لا يوجد هناك أي أمل في أن يؤدي ذلك إلى أي اتفاق. وعلى أي حال، فإننا إذا كنا مخطئين بسبب تشاؤمنا وإذا كانت الولايات المتحدة قد تجد ردود فعل أكثر مؤاتاة مما نظن، فسوف نكون مستعدين، وإن كان بشرط أن تقبل اللجنةُ القيام بتحرك. ورأينا هو أيضًا رأي الأتراك.

الثورات العربية

تتكشفُ عبثيةُ الآمال الأميركية في تسويةٍ سريعةٍ لمسألة اليمن. فالعربية السعودية لا تتخلى عن دعمها للملكيين والجمهورية العربية المتحدة لا تسحب قواتها من البلد. على العكس تمامًا، ففي عدة مناسبات يقصف السلاحُ الجوي المصري الأراضي السعودية متذرعًا بحقِ ملاحقةٍ يشبه بدرجة قوية حق الملاحقة الذي تذرع به الإسرائيليون. وإذ تجد العربية السعودية نفسها مهدَّدةً، فإنها إنما تلجأ إلى طلب النجدة من الولايات المتحدة التي تضطر إلى القيام بلفتات ملموسة على شكل استعراضات جوية للقوة لإبراز جدية التزاماتها تجاه المملكة. وسرعان ما ينخرط ثلث الجيش المصري فيما سوف يصبح فيما بعد «فيتنام عبد الناصر». والحال أن الجيش المصري، إذ يواجه حرب عصابات منهكة، إنما يبدو بالفعل أنه قد مضى إلى حد استخدام الغازات الحربية ضد الملكيين[×].

وبالنسبة للملك حسين، أدى انتهاء الوحدة بين سوريا ومصر إلى إنهاء كابوس التطويق. وتحت قيادة وصفي التل، يبدو البلد منخرطًا في طريق تحديث سلطوي ويتخذ مظهر المدافع عن القضية الفلسطينية. وبما أن النظام قد وَطَّدَ أركانه، فإنه يبدو من المناسب الاتجاه إلى إجراء انتخابات أكثر حرية من الانتخابات السابقة، في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢. وإذا كانت الأحزاب السياسية تظل محظورة، فإنه يجري السماح بتعددية للمرشحين في ٥٧ دائرة من الدوائر الستين.

(×) لم يجد هذا الاتهام تأييدًا من طرف محايد، كالأمم المتحدة مثلًا. – الناشر المصري.

وتمتنع الإدارة عن ممارسة الضغوط. وترتفع نسبة المشاركة إلى ٧٠% ويجري انتخاب عدد معين من الرجال الجدد.

وفي يناير/ كانونَ الثاني ١٩٦٣، يقوم ١٨ نائبًا (بينهم ١٢ من الضفة الغربية) بشجب التدخل الأردني المؤيد للملكيين في اليمن. وبسرعة فائقة، يعبر ممثلو الضفة الغربية عن استمرار الشعور بالضغينة، الناشئ عن معاملة شرق الأردن معاملة يرون أنها تفضيلية. وعندئذ يقترف رئيس الوزراء حماقة بعزل أنور نسيبه، محافظ القدس ورئيس الوزراء الأسبق ذي الأصل الفلسطيني. وكان المحافظ المخلوع يتمتع بسمعة عظيمة فيما يتعلق بنزاهته، وكان يتمتع بشعبية في المدينة المقدَّسة التي ينحدر منها وكان مخلصًا تمامًا للملكية. وقد عُزيت إليه الحريةُ النسبيةُ التي جرت فيها الانتخابات الأخيرة كما عُزِيَ إليه قدر من التقارب مع المعارضة البرلمانية. وهكذا فقد كانت تحيط به شبهةُ القُطريةُ الفلسطينية.

ويؤدي العزلُ إلى إثارة موجة من الاحتجاجات الشعبية في المدينة المقدَّسة. ويجتمع الملك بالنواب في ١٢ يناير/ كانون الثاني ويقوم بتوبيخهم[٧١]. فهو يرى أن المعارضة يجب أن تكون بَنّاءة إذا ما أريد للتجربة الجارية أن تستمر. ويكسبُ وصفي التل من هذا الحادث، الذي يرمز إلى الهوة بين ضفتي نهر الأردن، سمعة عداوة للفلسطينيين.

ومنذ وقت طويل، كان قاسم، سيد العراق، قد ظهر بوصفه الرجل الذي يجب ضربه. فهو قد نجح في أن يجعل من نفسه في آن واحد عدوًّا للقوميين العرب الوحدويين (الناصريين والبعثيين)، والغربيين، الذين أعتبروه قريبًا أكثر من اللازم من السوفييت، والملكيات البترولية بسبب مسألة الكويت. والتمرد الكردي الجاري يهدد وحدة البلد.

وفي يونيو/ حزيران ١٩٦٢[٧٢]، تشدّدُ مُذَكِّرَةٌ لوزارة الخارجية الأميركية على ضرورة تغييرِ لسياسة العراق وتبدو محبذة للإطاحة بنظام قاسم والاستعاضة عنه بحكومة أخرى ذات مصدر إلهام قومي وإن كانت ذات سياسة خارجية متوازنة. وقد دخل أكراد الحزب الديموقراطي الكردستاني في اتصال مع الأميركيين[٧٣]. وقد تعهد مصطفى البرزاني بتطهير حركته من العناصر الموالية للشيوعية والموروثة من شراكته الطويلة مع الاتحاد السوفييتي. وتحصل الحركة

بالفعل على دعم معين من جانب إيران وإسرائيل. وتتبارى كل الظروف في التهيئة لسقوط قاسم القريب. ومن الناحية الرسمية، ترى الولايات المتحدة أن المسألة مسألة عراقية داخلية.

وقد بدا أن وكالة الاستخبارات المركزية قد دخلت في اتصال مع المعارضة العراقية في المنفى، خاصة مع البعثيين، ومن بينهم صدام حسين الشاب(٧٤). والحاصل أن الانقلاب الذي قام بع الجيش، بقيادة البعثي أحمد حسن البكر، قد وقع في ٨ فبراير/ شباط ١٩٦٣. فيستسلم قاسم ويتم إعدامه رميًا بالرصاص بعد محاكمة صورية. وتعقب ذلك واحدة من أكثر المذابح إثارة للرعب في التاريخ العراقي المعاصر. فالحرس القومي، الميليشيا البعثية، والذي برز فيه صدام حسين، إنما يغتال بالآلاف مناضلي الحزب الشيوعي العراقي وعائلاتهم. وهكذا يختفي جزء لا بأس به من نخبة البلد العلمانية (نحو ٥ ٠٠٠ شخص). وبحسب إشاعات متواترة، فإن وكالة الاستخبارات المركزية، عبر اتصالات بالبعثيين في المنفى، كانت قد قدمت قوائم بأسماء الأشخاص الذي يجب إعدامهم.

وأيًا كان الأمر، فإن روبرت كومر يوضح لكينيدي، منذ ٨ فبراير/ شباط(٧٥)، أنه حتى وإن كان من المبكر جدًا الحكم على الأمر، فإنه يبدو أن الثورة قد نجحت، ولن يستفيد عبد الناصر من ذلك، فهذا النجاح مكسب صاف للولايات المتحدة التي يجب عليها أن تبدو صديقة [حيال النظام الجديد]. وهو يقول إنه عندما تتوطد أركان النظام الجديد، سيكون بالإمكان الاتجاه إلى الاعتراف به.

ويظل الوضع غير مستقر حيث نجد، من ناحية، البعثيين الذين يفقدون اعتبارهم بسبب مسلكهم الدموي، بينما نجد، من الجهة الأخرى، عبد السلام عارف الذي عُين، بصفة مؤقتة، رئيسًا للجمهورية.

ويتابع الإسرائيليون باهتمام الأحداث دون أن تتوفر لهم رؤية واضحة لعواقبها. فمن جهة، كان قاسم الأكثر تشددًا من بين جميع القادة العرب في مناصرة القضية الفلسطينية، ومن الجهة الأخرى، يؤدي اختفاؤه إلى تعزيز مركز عبد الناصر، الذي يُعتبر التهديد الحقيقي الوحيد لإسرائيل.

وتصبح الأمور أكثر إزعاجًا مع وقوع الانقلاب في سوريا في ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣. فالحال أن ائتلافًا من بعثيين وعسكريين يستولي على السلطة.

ويجري الحديث في التوِّ والحال عن إعادة بناء الوحدة العربية بين الدول التقدمية الثلاث (مصر، سوريا، العراق). فتبدأ المحادثات الثلاثية الأولى حول الوحدة في منتصف مارس/ آذار. ويبدو أن أسوأ كوابيس بن جوريون يتحقق. فهو لا يعرف سوى البيانات الرسمية المتفائلة الصادرة عن المحادثات. أمَّا ما نجده في خفاء المحادثات فهو تعارضٌ مستديمٌ بين عبد الناصر ومحاوريه البعثيين الذين يجد متعة دائمة في إهانتهم. والمحرك الحقيقي الوحيد لاستمرار المحادثات هو رغبة كل طرف من أطرافها في عدم الظهور بمظهر المسئول عن فشلها. وهكذا يجري، في ١٧ أبريل/ نيسان، الإعلان عن إقامة اتحاد فيديرالي بين البلدان الثلاثة، على أن يكون مفتوحًا أمام انضمام جمهوريات عربية اشتراكية أخرى إليه.

وفي الضفة الغربية، يبتهج الفلسطينيون وينتظرون الانقلاب الذي لابد له أن يقع في عَمَّان ... فيقطع وصفي التل الطريق على هذا الاحتمال بالقيام باعتقال مائة من الناصريين والبعثيين والقوميين العرب الآخرين[٧٦]. ويقرر الملك، في ٢٧ مارس/ آذار، إقالة رئيس وزرائه. فيلجأ إلى تعيين خادم قديم للملكية، هو سمير الرفاعي، الذي سبق له أن تولى منصب رئيس الوزراء خمس مرات بالفعل. أمَّا شيمون بيريز، المار بواشنطون، في مستهل أبريل/ نيسان ١٩٦٣[٧٧]، فهو يوضح أن إسرائيل لن تقف مكتوفة اليدين في حالة الإطاحة بالملكية الهاشمية. فهذه أحد مسوغات الحرب الثلاثة، جنبًا إلى جنب مياه نهر الأردن وحرية الملاحة في خليج العقبة.

ويبدأ اختبار القوة مع تقليد الحكومة الجديدة سلطاتها أمام البرلمان الأردني، في ٢٠ أبريل/ نيسان ١٩٦٣[٧٨]. فالشبيبة الفلسطينية تتظاهر للمطالبة بانضمام الأردن إلى الاتحاد الفيديرالي العربي الآخذ بالتشكل. وتفقد السلطة سيطرتها على القدس ونابلس اللتين يقوم الجيش فيما بعد بإعادة احتلالهما. وتشير الأرقام الرسمية إلى سقوط ٦ قتلى بين المتظاهرين. وفي مناخ كهذا، يرفض البرلمان بأغلبية ٣١ صوتًا من إجمالي ٦٠ صوتًا تقليد الحكومة الجديدة السلطة. فينسحب الرفاعي ويقوم الملك بتكليف خاله هو، الشريف حسين بن ناصر، بتشكيل حكومة مؤقتة. ويجري حل البرلمان وتحديد السادس من يوليو/ تموز موعدًا لإجراء انتخابات جديدة. ويظل التوتر قويًّا خلال بضعة أيام وذلك على الرغم من حظر التجول

المفروض في المدن الرئيسية في الضفة الغربية. ويجري اعتقال بعض المعارضين، بمن في ذلك بعض أعضاء البرلمان السابقين. ويتفق الجميع على الاعتراف بأنه إذا كان الملك قد نجح في استعادة السيطرة على الوضع، فإن الخلاف بين الفلسطينيين وشرق الأردنيين لم يكن قط بمثل هذه الدرجة من الوضوح. وبأكثر ممَّا في أي وقت مضى، يظل الجيش الدعامة الرئيسية للسلطة، إلاَّ أنه سيكون من الوهم تصور أنه لا يتألف إلاَّ من بدو. فكما يلاحظ ذلك قنصل فرنسا في القدس، في ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٦٣[٧٩]: «إن الفلسطينيين، تساعدهم في ذلك مخيلتهم وعاطفيتهم العربيتان، إنما يقومون بالفعل بتحميل البدو المسئولية عن ضرب الأطفال وقتلهم دون تمييز، ناسين تجاوزات المحرضين وأن قوات التدخل الأولى كانت تتألف في جانب كبير منها من بني جلدتهم».

وهذه المرة، يجري إحكام ترتيب الانتخابات. فالحال أن عشرة من المرشحين لا منافسين لهم، ثم إنه تجري إعادة تنظيم الدوائر والمساومة على المقاعد، ومن هنا انتخاب ٢١ في نهاية الأمر دون منافسة[٨٠]. وجميع المرشحين أعيان بلا برنامج سياسي محدَّد ؛ والعديد من الشخصيات لا ترشح نفسها. ويجري الحفاظ على مظاهر التصويت الحر ؛ وقد يبدو ٨ منتخبين من إجمالي ٦٠ قريبين من القوميين العرب (البعثيين أو الناصريين).

وقد تلقت النزعة الوحدوية العربية ضربة رهيبة من جراء استمرار الصراع على السلطة في سوريا. وقام النظام «الثوري» بتأميمٍ لأجزاء كبيرة من الاقتصاد، وهو ما أدى إلى هروب لرؤوس الأموال وتدهور سريع للاقتصاد. وهناك تعارضات فيما بين مختلف الفصائل المدنية والعسكرية في داخل النظام. وفي ١٨ يوليو/ تموز، يحاول أنصار الناصرية، وبينهم حركة القوميين العرب، القيام بانقلاب، لكن المحاولة تُمنى بالفشل. والقمع عنيف. إذ يجري الحديث عن مقتل ٨٠٠ شخص. واللاَّجئون الفلسطينيون، المشتبه عن وجه حق بتعاطفهم مع الناصرية، يتعرضون لمراقبة شديدة. والآن نجد أن الفصائل البعثية هي التي تحتكر الآن السلطة بينما يتحول الحزب إلى منظمة لتأطير المجتمع، بمن في ذلك الفلسطينيين. وبوسع عبد الناصر بالفعل أن يتهم البعثيين، في خطابه الذي ألقاه في ٢٢ يوليو/ تموز، بأنهم «فاشيست» و«أعداء للوحدة العربية»، فقد جرت إزاحة

أنصاره عن المسرح السياسي السوري. ومن الواضح تمامًا أن الاتحاد الفيدرالي إنما ينتمي إلى الماضي.

وخلال الأزمة كلها، كان الشاغل الغربي الرئيسي هو خطر حدوث غزو إسرائيلي للضفة الغربية في حالة انهيار الملكية. وقد دارت محادثات بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حول موضوع تدخل عسكري ممكن وفق نموذج تدخل عام ١٩٥٨. وقد اعتُبر هذا التدخل ذا نتائج عكسية ؛ فيجري الاكتفاء بإرسال الأسطول السادس إلى شرقي البحر المتوسط. ومن غير الوارد إشراك فرنسا في هذه التدابير. فهذه الأخيرة، التي استأنفت للتوّ علاقاتها الدبلوماسية مع مجمل بلدان المنطقة، إنما تتمسك بحذرٍ حكيمٍ.

والحال أن السفراء البريطانيين والأميركيين قد تدخلوا لدى عبد الناصر كما لدى الملك حسين لمطالبتهما بعدم مفاقمة الأزمة. وعبد الناصر، الذي يتقاسم المخاوف نفسها، يقدم التطمينات الضرورية. وفي أواخر الشهر، راجت شائعة مفادها أنه يجري التحضير لانقلاب في عَمَّان. وقد وجهت الولايات المتحدة تحذيرًا قاسيًا إلى عبد الناصر الذي نفى في التوّ والحال أي انخراط مصري في الموضوع. وهو يعتقد أن الملك حسين سوف يتغلب على الأزمة. لكنه يوضح أنه إذا ما تدخل الإسرائيليون، فإن الحرب من شأنها أن تكون حتمية(٨١).

وينزعج بن جوريون انزعاجًا خاصًا من وثيقة ١٧ أبريل/ نيسان التي تتحدث، بين أمور أخرى، عن تحرير فلسطين. وقد جعل منها تيمة حملة استنفار دولية حقيقية في حين أن المسئولين الغربيين قد رأوا فيها بالأخص تيمة بالية بالفعل من تيمات اللغة السياسية العربية. وقد حافظ على عدم الضجيج وعلى غموض كامل خلال أحداث الضفة الغربية وإن كان قد استعد للتصرف في حالة استيلاء أنصار الناصرية على السلطة في الأردن. وفي مراسلاته مع الأميركيين، استعاد فكرة نزع سلاح الضفة الغربية، الذي اعتبره ضروريًا لأمن إسرائيل (وإن كانت بلاده تحتفظ بحقوقها في القدس...). ويصبح التهديد بغزو إسرائيل للضفة الغربية أداة فعالة للضغط على واشنطون في حين أنه يبدو بالفعل أن بن جوريون قد تخلى منذ وقت طويل عن هذا الأفق. على أن الجيش الإسرائيلي قد درس المسألة: فعلاوة على وضع خطة غزو عسكرية، نجد أن حاييم هرتسوج، الرئيس

السابق للاستخبارات العسكرية، والذي كان قد أحيل إلى الاحتياط، قد جرى تكليفه بالتحضير، عند الضرورة، لإدارةٍ عسكريةٍ للضفة الغربية[٨٢].

الرقابة على السلاح

بالنسبة لإدارة كينيدي فإنه حتى إذا كانت أمور الشرق الأوسط تعد أمورًا صغرى نسبيًا بالقياس إلى شواغلها الأخرى، فإن علامات الخطر ليس من شأنها سوى التزايد. واحتمال أن تكون إسرائيل بسبيلها إلى حيازة السلاح النووي[٨٣] قد يدفع عبد الناصر إلى توجيه ضربة وقائية إلى مفاعل ديمونه وقد ينقلب السخط العربي لينصب على المصالح الأميركية في المنطقة. وسوف يكون السوفييت المستفيدين الرئيسيين من ذلك. ويجري تفسير الحملة التي خاضها الإسرائيليون ضد نشاطات العلماء الألمان في مصر على أنها تبرير لبرنامجهم النووي[٨٤]. وفي أواخر مارس/ آذار ١٩٦٣، طلب كينيدي من استخباراته عمل كل شيء من أجل جمع أقصى عدد ممكن من المعلومات بشأن البرنامجين المصري والإسرائيلي[٨٥]. وتشير أزمة أبريل/ نيسان إلى ضغط الوضع المُلِحّ وإن كانت تشير إلى المأزق الذي تجد فيه السياسة الأميركية نفسها حيال عبد الناصر. ومن الواضح أن نهج التوفيق الذي اتبع منذ ثلاثة أعوام قد مُنيَ بالفشل، كما يثبت ذلك استمرار حرب اليمن.

ويظل الرصيد الرئيسي للسياسة الأميركية هو طلب إسرائيل ضمانة علنية من الولايات المتحدة لأمنها. ويمكن ربط تقديم هذه الضمانة برقابة على برنامجها النووي[٨٦]. وفي الوقت نفسه، من المؤكد أن هذه الضمانة سوف تكون إحدى التيمات الرئيسية للانتخابات الرئاسية الأميركية في عام ١٩٦٤[٨٧]. وقد يتمثل الحل في إقامة رقابة إقليمية على السلاح تتعلق في المقام الأول بمصر وإسرائيل.

وفي ٢ أبريل/ نيسان، كان قد طُلب إلى بن جوريون قبول مبدأ «زيارتين» سنويًا لديمونه. وقد تحفظ المعنيُ على تقديم ردِّه. وفي اليوم نفسه، استقبل كينيدي شيمون بيريز وسأله عن الهدف من البرنامج النووي الإسرائيلي. وقد ردَّ هذا الأخير بما سوف يصبح الردَّ الثابت إلى أيامنا: إننا لن نُدخل أسلحة نووية إلى المنطقة ولن نكون البادئين بذلك[٨٨].

وفي رسالة مطوّلة إلى كينيدي في ١٢ مايو/ أيّار، يبرر بن جوريون عمله بمماهاة التهديد العربي بالنازية. ودون أن يذكر ديمونه والمطلب الخاص بالزيارتين، يوضح أن الشعب اليهودي، لكي يتجنب محرقة جديدة، يحتاج إلى أن يُهَدِّدَ بالإبادة أي مُعتدٍ ممكن. وهو يطالب بضمانة أمنية أميركية وبإرسال شحنات جديدة من الأسلحة وبخطة عامة لنزع سلاح المنطقة. فيردُّ عليه كينيدي بأن المشكلة الحقيقية هي «قدرة إسرائيل على حيازة أسلحة نووية» (*nuclear weapons capability*)، والتي من شأنها استثارة سباق تسلح جديد في المنطقة. وقد استوعب تمامًا غموض ردِّ شيمون بيريز وهو يرد هذا الغموض إلى الإسرائيليين.

ويسعى بن جوريون إلى كسب الوقت بزعمه، في رسالة مؤرَّخة في ٢٧ مايو/ أيّار ١٩٦٣، أن البرنامج النووي الإسرائيلي لا يطمح إلاَّ إلى غايات سلمية. وهو يقول إنه عندما ينتهي الفرنسيون من أعمالهم في ديمونه في عام ١٩٦٤، سوف يكون بالإمكان التفكير في «زيارة» من جانب علماء أميركيين.

وبالنسبة لإدارة كينيدي، يُعَدُّ الوضع غير مُرضٍ بالمرة. فبسبب التهديد المصري، تعين على الولايات المتحدة إرسال وحدات جوية إلى العربية السعودية (عملية Hard Surface). ويكمن الخطر في أن يقود ذلك إلى مواجهة مباشرة مع السلاح الجوي للجمهورية العربية المتحدة. فلأول مرة، قدمت واشنطون شكلاً ملموسًا لتعهدها بحماية المملكة وقد فعلت ذلك على مضض وبمطالبتها فيصل مرة أخرى بوقف مساعداته للملكيين اليمنيين. وتقديم ضمانة علنية كهذه ليس من شأنه سوى إعادة طرح مسألة الضمانة التي تطالب بها إسرائيلُ.

ثم إن العربية السعودية قد طلبت أن لا يشارك أي يهودي أميركي في عملية Hard Surface. والسلاح الجوي الأميركي مستعد للامتثال غير أن هذا يترك أثـرًا بالغ السوء في لحظة يصبح فيها القضاءُ على التفرقةِ المذهبَ الرسمي. والطائفة اليهودية الأميركية تحتج بعنف بينما تشجب إذاعة القاهرة وجود «جنود يهود أعداء لله» على أرض الجزيرة العربية المقدَّسة. وباختصار، فإن ما نجد أنفسنا أمامه هو ارتباك كامل تمر به بالفعل إدارة كينيدي[٨٩] ويستشرف أحداث عام ١٩٩٠ والأعوام التالية. فيجري التمسك بخرافة مزدوجة: إن السعوديين لن يتثبتوا من ديانة الجنود في حين أن الأميركيين لن يقوموا بالكشف عن هذه الديانة.

والردود المصرية والإسرائيلية بشأن برامج التسلح الباليستي والنووي محبطة. وبحسب الممارسة الإدارية الأميركية، يجري تكليف مبعوث رئاسي بالتعامل مع مسألة مراقبة تسلح الشرق الأوسط. والشخصية المختارة هي چون ماكلوي، المندوب السامي الأميركي السابق في ألمانيا (١٩٤٩ - ١٩٥٢). وبوصفه حقوقيًا، يعمل الرجل مستشارًا لشركات بترولية أميركية وقد خدم بالفعل إدارة كينيدي في ملفات نزع السلاح. وهو خلاصة نخبة الساحل الشرقي للولايات المتحدة، كما تثبت ذلك الوظائفُ المختلفةُ التي مارسها: رئيس البنك الدولي، رئيس مؤسستي فورد وروكفيلر، رئيس بنك تشيز مانهاتن، ناهيك عن دوره كمستشار رئاسي، من روزفيلت إلى دونالد ريجان ...

وخلال استقبال كينيدي له في ١٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٣[٩٠]، تصدر إليه تعليمات بتقديم ضمانات أمنية لإسرائيل في مقابل تعهد إسرائيلي بعدم دخول الضفة الغربية وبعدم تطوير برنامج نووي، وكل ذلك مع إفهام عبد الناصر أن هذا ليس مؤامرة صهيونية وأنه في صالحه. وإذا ما فشل، فإن الخطر إنما يتمثل في أن يقوم الجانبان بتطوير سلاحهم غير التقليدي وفي أن تقوم إسرائيل بغزو الضفة الغربية ما أن تسنح أول ذريعة لذلك[٩١].

والحال أن بن جوريون إنما يستقيل، في ١٦ يونيو/ حزيران، لأسباب شخصية، من منصبه كرئيس للوزراء، على أثر صدام جديد مع جولدا ميئير بشأن السياسة تجاه ألمانيا. وهذا الرجل، الذي يبلغ من العمر سبعة وسبعين عامًا، رجلٌ أنهكه توتر الأسابيع الأخيرة، كما أنهكته، منذ عدة سنوات، النزاعاتُ الداخليةُ في حزب الماپاي. كما أن المواجهة التي يجري الاستعداد لها مع الأميركيين ربما تكون قد لعبت دورًا هي أيضًا [في قرار الاستقالة]. وأخيرًا، فإن مسألة الردع الإسرائيلي نفسها إنما تظل مطروحة من زاوية الموارد التي تتمتع بها إسرائيل. ودايان وبيريز يخشيان من أن يؤدي السباق على حيازة الأسلحة المسمَّاة بالتقليدية إلى إنهاك الاقتصاد الإسرائيلي في الأمد الطويل. ولذا يجب التوصل مرةً وإلى الأبد إلى إحراز تفوق تكنولوچي ونووي يتيح ردعًا مستديمًا. وخصومهما، الذين يمثلهم، بين آخرين، يجال آللون، يرفضون نظرية الردع بالتهديد النووي. فممَّا لا مفر منه أن الدول الأخرى في المنطقة سوف تحوز أسلحة دمار شامل من شأنها

تحييد التفوق الإسرائيلي. ومن الأجدر تكريس الموارد المتاحة لتكوين جيش حديث يجمع بين المدرعات وسلاح جوي هجومي. وعلى الرغم من انخراط بن جوريون في الدرب النووي، فإنه يتردد بين الخيارين. وعندئذ يمكن تفسير استقالته أيضًا على أنها تترك لخلفه تحديد الخيار النهائي. على أن بن جوريون يظل نائبًا [في الكنيست] ومن الوارد أن يصبح في أي لحظة مرشحًا لتشكيل حكومة.

وخلفه الطبيعي هو ليفي إشكول. وكان هذا الأخير، الذي ولد في عام ١٨٩٥ في أوكرانيا، قد هاجر إلى فلسطين في عام ١٩١٤. وقد عمل في داخل الحركة الاشتراكية وظهر بوصفه منظمًا متميزًا. وكان وزيرًا للزراعة، ثم أصبح، اعتبارًا من عام ١٩٥٢، وزيرًا للمالية. وهذا الرجل، وهو حزبي معروف بمواهبه في التوفيق وبقدرته على تنظيم التحالفات والائتلافات، كما يُعَدُّ صاحب خبرة رهيبة في مجال التاكتيك السياسي، لا يحوز مع ذلك رؤية سياسية بعيدة الأمد. وإذا كان الجميع يحترمونه، فإنه، وهو خطيب متوسط القيمة، لا يتمتع بكاريزمية بن جوريون ولا بتوهجه. ووصوله إلى السلطة علامة على «تطبيع» الحياة السياسية الإسرائيلية. وبالمقابل، فإنه، عندما تأتي الأوقات الصعبة، سوف يكابد، ظلمًا، اتهامه بأنه عديم الحسم. وشأن سلفه، فإنه يجمع بين منصب رئيس مجلس الوزراء ومنصب وزير الدفاع. والحكومة الجديدة المشكلة في ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٣ ترمز إلى الصدارة المعززة لـ«الحرس القديم». وإذا كان بيريز ودايان وإيبان يبقون في الحكومة، فإنهم إنما يصبحون مهمشين تمامًا عند اتخاذ القرار.

وبسبب تغير الحكومة في إسرائيل، تبدأ بعثة ماكلوي بمصر. ويستقبلُ عبدُ الناصر المبعوث الرئاسي في ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٣. ويشرح له الأخيرُ برنامج الرقابة الأميركية على الأسلحة الباليستية والنووية الذي تكفله الولايات المتحدة. فيطلب إليه عبدُ الناصر منحه وقتًا للتفكير، إلاَّ أن بوسعه أن يقول له بالفعل إنه معاد من حيث المبدأ لأي تفتيش، فهذا من شأنه أن يشكل انتهاكًا للسيادة المصرية. وبالمقابل، فإن بوسعه أن يؤكد له أنه لا ينوي الانخراط في برنامج أسلحة نووية ولا شن حرب ضد إسرائيل. فمنظوره دفاعي لا غير(٩٢).

وحتى مع أن النتائج قد تبدو مشجعة، فإن المبعوث الأميركي قد أدرك تمامًا أن مصر سترفض أي شكل من أشكال التعدي على سيادتها وسوف ترفض أي

تفتيش، إلاَّ عند الاقتضاء وضمن إطار جماعي غير محدَّد بالأحـــرى. وبما أنه لا وجود هناك لبرنامج نووي مصري، فليس هناك ما يمكن تفتيشه. أمَّا فيمـــا يتعلــق بالمشروع الباليستي، فإنه لا يسير إلى ما هو أبعد من صواريخ V-2 التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية (لا تريد مصر الاعتراف بفشل برنامجها، بـــسبب عـــدم توافر أجهزة التوجيه). ولم تؤد حجة الثمن الذي يجب دفعه لقاء وقـــف البرنـــامج النووي الإسرائيلي إلى نتيجة. إذ يرى عبد الناصر بالأخص خطر الظهور وكأنـــه يراجع مرة أخرى فيما يتعلق بملف فلسطين في لحظة تـــستعر فيهـــا الـــسجالات العربية – العربية حول هذا الموضوع. وفي الشهر نفسه، تتهمه الصحافة الدوليـــة بأنه استخدم غاز الخردل في اليمن. وهو ينفي عن نفسه هذا الاتهـــام، وإن كـــان بشكلٍ قلَّما يُعَدُّ مُقنِعًا[×].

والمرحلة التالية خطاب من كينيدي إلى إشكول، جرى نقله إليه في ٤ يوليـــو/ تموز ١٩٦٣. والنبرة حازمة: إن الزيارات [إلى ديمونه] يجب أن تتم فـــي أقـــرب وقت ممكن على أساس المعايير الدولية سعيًا إلى تبديد جميع الشكوك فيما يتعلـــق بالطبيعة السلمية لمشروع ديمونه[٩٣]. وهو يقول إن الموضوع يتميز بأهمية حاسمة بالنسبة لرفاه إسرائيل القادم وبالنسبة لولايات المتحدة وبالنسبة للعالم[٩٤]. ولا يفكـــر كينيدي في الشرق الأوسط وحده، وإنما في مجمل سياسة عدم الانتشار في العـــالم. والحال أن أزمة صواريخ كوبا قد أفهمته جسامة الرهان.

وهذا يغيب عن إدراك إشكول، المدرك فقط لخطر انتهاك السيادة الإسرائيلية. وعلى الرغم من أنه كان قد جرى إطلاعه على المساعي الإسرائيلية بوصفه وزيرًا للمالية، فقد كان عليه في المقام الأول أن يقف على جميع وجوه الملف. وهدفه هو الحفاظ على البرنامج مع عدم الإساءة إلى العلاقات مع الولايات المتحـــدة. وهـــو يطلب مهلةً لدراسة المسألة ويربط بين مسألة ديمونه والضمانات الأمنية المطلوبـــة من الولايات المتحدة (١٧ يوليو/ تموز ١٩٦٣). وكعلامةٍ توفيقية، فـــإن إســـرائيل تصبح من بين الموقعين الأوائل جنبًا إلى جنب الجمهوريةِ العربية المتحـــدة علـــى المعاهدة التي تحظر التجارب النووية في الغـــلاف الجـــوي لـــلأرض والفـــضاء الخارجي وتحت البحر (٨ أغسطس/ آب ١٩٦٣)، وهو ما لا يُلزمها بشيء كبيـــر، آنذاك على الأقل.

(×) سبق التعليق على هذا الاتهام. – الناشر المصري.

والمشكلة بالنسبة للولايات المتحدة هي أن هذه الضمانات تنطوي على قبول جميع المواقف الإسرائيلية فيما يتعلق بخطوط الهدنة ومياه نهر الأردن واللاجئين ووضعية الضفة الغربية، أي تنطوي على خصامٍ مقيمٍ مع العرب، لما فيه عظيم فائدة السوفييت(٩٥). ولابد من العثور على حلول بينية، كالظهور بمظهر الإذعان لابتزاز نووي والتفاوض مع إسرائيل على وثائق تفاهم حول هذه المسائل الخلافية. ويرى العسكريون الأميركيون الذين جرت استشارتهم أن بوسع الولايات المتحدة عند الضرورة تقديم الغوث لإسرائيل دون تنسيق مسبق بين الجيشين، لكن هذا التدخل، لكي يكون فعَّالاً، يجب أن يكون بالأخص جويًّا وأن يضرب القواعد العسكرية العربية. ونتيجةً لذلك، فقد ترتمي البلدان العربية في أحضان الاتحاد السوفييتي كما أن إمداد الغرب بالبترول قد يُضار(٩٦).

وفي ١٩ أغسطس/ آب، يقدم إشكول ردَّه النهائي. فيكرر التأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإسرائيلي ويوافق على مبدأ «الزيارات» لديمونه وإن كان دون تحديد طابع دوري لها. وهو يطالب بأن لا يتم إبلاغ نتيجة هذه الزيارات لأطراف أخرى. وهكذا يحفظ للبرنامج جانبًا رادعًا، لكنه يحول في الوقت نفسه دون تطبيق فكرة الرقابة علىالتسلح. ويتلقى كينيدي رسالته بارتياح ويتظاهر بأنها تتضمن تعهدًا بقبول زيارات دورية [الموقع ديمونه] (٢٦ أغسطس/ آب ١٩٦٣).

وعلى هذا الأساس، يتقرر استئناف الاتصال بالقاهرة، في لحظة يبدو فيها عبدُ الناصر وقد أصابه الضعف بعد فشل الاتحاد الفيديرالي العربي وفشل انخراطه في اليمن. وسوف يجري استكشاف طريق تبادلٍ للرسائل بين عبد الناصر وكينيدي حول عدم وجود برنامج نووي مصري وتعهد عبد الناصر بعدم الإقدام على حرب مع إسرائيل. وفيما يتعلق بالمسألة النووية، يبدو الرئيسُ المصري مهتمًّا برقابة تالية من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لكنه يطلب تعهدًا له الطابع نفسه من جانب إسرائيل، وهو أمر من الواضح أن الولايات المتحدة لا يمكنها ضمانه.

وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، يُزَوِّدُ كينيدي إشكول بخطابٍ يُذَكِّرُ فيه بتعهد الولايات المتحدة العلني بدعم استقلال إسرائيل ومعارضة أي عدوان في المنطقة. والقوة العسكرية الأميركية في البحر المتوسط موجودة هناك لإضفاء مصداقية على هذا التعهد. لكن أي صياغة رسمية لهذا التعهد على شكل اتفاق

ثنائي من شأنها أن تكون ذات نتائج عكسية وليس من شأنها إلاَّ أن تعود بالفائدة على الاتحاد السوفييتي الذي لا مفر من أن يطلب العرب منه تعهدات لها الطابع نفسه. والتفوق العسكري الإسرائيلي على جيران إسرائيل العرب مكفول الآن ؛ وإذا ما تبدلت علاقة القوى لتصبح في غير صالح إسرائيل، فسوف تقدِّمُ الولايات المتحدة الإمكانات اللازمة لمواجهة ذلك.

وبعد مرحلة إحباط أولى، يدرك المسئولون الإسرائيليون أن هناك بالفعل انقلابًا جاريًا في السياسة الأميركية: فقد قبلت واشنطون مبدأ إجراء مباحثات دورية على مستوى عالٍ حول مسائل الأمن. وعلى الفور، يقومون بإرسال مشروع جدول أعمال للمحادثات المقرر أن تجري في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني. ومما يثير دهشة دين راسك[٩٧] أنه يرى في هذا المشروع فحصًا كاملاً لميزان القوى بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة، وهو فحص يُراد به أن يكون مقدمة لإقامة تخطيط عسكري مشترك ولطلب شحنات من أنواع جديدة من الأسلحة. ولابد بصورة مطلقة من تبديد سوء التفاهم هذا.

لكن إشكول يواصل إلحاحه، في خطابه الأخير إلى كينيدي، في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٣: إن البرنامج الباليستي المصري يشكل خطرًا حقيقيًّا على إسرائيل، ومن هنا ضرورة ممارسة ردع لا يجري تحديد طبيعته ؛ وأمن إسرائيل يتحقق عبر حصولها على شحنات إضافية من صواريخ أرض – أرض ومن المدرعات.

وقد جرت المحادثات في ١٢ و١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني في واشنطون. ويرأسُ رابينُ الوفد الإسرائيلي. وتود الولايات المتحدة الاقتصار على تبادلِ للمعلومات. ويجري تكريس جانب كبير من المحادثات للبرنامج الباليستي المصري. فيعيده الأميركيون إلى حدوده الحقيقية. فهو جد بعيد عن أن يكون فاعلاً، وهو يصطدم بصعوبات تقانية* ملحوظة. وعلى أي حال، فإن الجمهورية العربية المتحدة لا تحوز إمكانات إنتاج ألف صاروخ، كما يزعم الإسرائيليون. ولا ترى الولايات المتحدة ضرورة لتزويد إسرائيل بصواريخ أرض – أرض. ويضطر الإسرائيليون إلى الاعتراف بأنهم يتابعون باهتمام إنتاج صواريخ من جانب شركة داسو الفرنسية، لكنهم يؤكدون أنهم لم يأخذوا أي تعهد من الفرنسيين.

كما ينفي الأميركيون إمكانية وقوع هجوم مصري مباغت. إذ لابد للمصريين من حشد قوات مهمة أولاً في سيناء، وهو ما من شأنه أن يتيح للإسرائيليين الوقت اللازم للاستعداد. ثم إنه يبدو أن هؤلاء الأخيرين لا يرون الدور الرادع الذي يلعبه الأسطول السادس الأميركي. فحتى لو حصل عبد الناصر على ميزة في البداية، فإنه يعرف أن التدخل الأميركي سوف يجرده من هذه الميزة بسرعة. وبالمقابل، في مجال المدرعات، يقبل الأميركيون الفكرة التي تتحدث عن ضعف إسرائيلي ويبدون مستعدين لدراسة الطريقة التي يمكن بها رد سلاح مدرعاتها إلى المستوى المناسب.

وفيما عدا هذا التعهد المبدئي، فإن العنصر الأكثر أهمية في هذه المحادثات هو أن الطرفين قد تصرَّفا وكأنهما حليفين من الناحين الفعلية.

وفي ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٣، يجري اغتيال الرئيس چون فتزچيرالد كينيدي في دالاس.

وإذا كان صحيحًا أن مسائل الشرق الأوسط كانت ثانوية خلال ولايته قياسًا إلى الملفات الكبرى المتمثلة في برلين والهند الصينية وكوبا، فإن رئاسته قد قدمت مع ذلك تغييرات ملحوظة في السياسة الأميركية. فانطلاقًا من التهديد العربي لإسرائيل ورغبة هذه الأخيرة في التزود بقوة رادعة، عمل على تحييد خطر السباق على الأسلحة الباليستية والنووية في المنطقة. ولكي يفعل هذا، قام بكسر محرَّمين أساسيين على السياسة الأميركية منذ عام ١٩٤٨: تقديم أسلحة ثقيلة لإسرائيل وإقامة حوار عسكري واستراتيچي مع الدولة العبرية إلى جانب دمج الأسطول السادس في الردع الإسرائيلي. ومن الناحية الرسمية، في مجمل العملية الديپلوماسية، لم تكن مسألة البرنامج النووي الإسرائيلي ومسألة الضمانات الأمنية مرتبطتين ولم يكن بالإمكان الربط بينهما من جهة أخرى لأن البرنامج الإسرائيلي لم يكن، من الناحية الرسمية، غير برنامج ذي طبيعة سلمية (البحث العلمي والتنمية). إلاَّ أنه إذا كان الرئيس كينيدي قد سار في هذا الاتجاه، فإن ذلك إنما يرجع إلى أنه كان عازمًا على التحرك بحزم ضد انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي المقام الأول من جانب الإسرائيليين. وقد أثبت خلال أزمة كوبا ما الذي يعنيه التحرك بحزم.

ومن الواضح أن من المستحيل معرفة ما كان يمكن أن يقوم به لو لم يتم اغتياله في دالاس. فهو، شأنه شأن أي أحد آخر، لم يكن يملك القدرة على السيطرة على وجوه المنطق المتناقضة التي تحكم الأحداث في الشرق الأوسط. ونحن نرى ذلك بالفعل في علاقاته مع مصر الناصرية. فهو قد قطع الشوط الأبعد في التقارب مع الجمهورية العربية المتحدة، حيث قدم لها مساعدة اقتصادية ملحوظة، لكن حرب اليمن وضعته في وضعٍ مستحيل، فالملكيات العربية قد دعته إلى الاختيار بينها وعبد الناصر. والأمر كذلك أيضًا، في الشهور الأخيرة لإدارته، مع تكاثر الأزمات الإقليمية المرتبطة بالتناقضات العربية التي يرجع صداها في تناقضات دولية.

التناقضات العربية، التناقضات الدولية

في مايو/ أيَّارٍ ١٩٦٣، أنهى ڤان هورن مدته في قيادة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وحلَّ محله، بناءً على طلب من رالف بانش، النرويجي أود بول[٩٨]، الذي كان قد عمل بالفعل لحساب منظمة الأمم المتحدة في لبنان في عام ١٩٥٨. وهو يلقى بالأحرى استقبالاً جيدًا من جانب الإسرائيليين الذين كانت علاقاتهم سيئة مع سلفه. وهو يكتشف على الفور المصدرين الرئيسيين للتوتر، جيب جبل سكوبس في القدس والمنطقة الإسرائيلية – السورية المنزوعة السلاح.

وتتبع أزمته الأولى من أسر ٦ سائحين، ٣ بلچيكيين و٣ إسرائيليين، ضلوا طريقهم على ضفة بحيرة طبرية التي يسيطر عليها السوريون. وإذا كان قد جرى إطلاق سراح البلچيكيين بعد ١٥ يومًا، فإن المحتجزين الإسرائيليين، المشتبه بأنهم جواسيس، إنما يجري احتجازهم حتى نهاية العام. ويحصل السوريون على تبادل للأسرى، إذ يتحفظ الإسرائيليون على عدد معين من مواطنيهم. وسوف يتم التبادل النهائي على أساس ١١ إسرائيليًا في مقابل ١٩ سوريًا.

وفي ١٩ أغسطس/ آب ١٩٦٣، تعرض قائدا جرارين إسرائيليين للقتل في كمين نصبه مسلحون مجهولون قادمون من سوريا. فتعقب ذلك، في اليوم التالي، تبادلات جد كثيفة للنيران بين القطاعين. ويتوجه الإسرائيليون بالشكوى إلى مجلس الأمن مباشرة. ويفعل السوريون الشيء نفسه، متهمين إسرائيل بتدبير هذه الحوادث

سعيًا إلى الحصول على ذريعة لمهاجمة سوريا. وتضطر الجمهورية العربية المتحدة إلى التضامن مع سوريا وتضع قواتها في حالة الاستنفار. لكن العراق بالأخص هو الذي يؤكد تحالفه مع سوريا. فالبَلَدان، اللذان يسيطر عليهما حزب البعث، يبدو أنهما يشكلان تحالفًا ضد الجمهورية العربية المتحدة. والرأي السائد هو أن الحكومة البعثية في دمشق قد حفزت هذه الأزمة لكي تخلق مناخ اتحاد حولها ولكي تتوصل إلى وقف الدعاية المعادية التي تقوم بها القاهرة. ومما لا جدال فيه أن عبد الناصر يُشَدِّدُ النبرة ويُنهي ضبط النفس النسبي الذي كان قد راعاه حيال إسرائيل خلال الفترة السابقة.

وفي مجلس الأمن، تتركز المناقشات مرة أخرى على وضعية المنطقة منزوعة السلاح. ويقدم أود بول تقريرًا رصينًا حول الأحداث ويسعى بالأحرى إلى حلٍ وسطٍ لتحديد القطاعات التي يزرعها الإسرائيليون والقطاعات التي يزرعها العرب، علاوة على المطالبة المعتادة بتعزيز إمكانات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. والأميركيون، الذين يأخذون مأخذ الجد التهديد الإسرائيلي بالثأر لأنفسهم إذا لم يتخذ المجلس موقفًا، يحثون على إدانة سوريا. وفي ٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣ يستخدم الاتحاد السوفييتي حق النقض ضد مشروع قرارٍ حصل على ٨ أصوات من ١٠، وهو ما يشكل نجاحًا كبيرًا لدعايته في العالم العربي.

والسياق متوتر لاسيما أنه يقع في القدس، في ليلة ٢٤ – ٢٥ أغسطس/ آب، صدامٌ جسيمٌ بين أردنيين وإسرائيليين، يسفر عن مصرع جندي إسرائيلي[٩٩]. ومن الصعب تحديد المسئولية عن فتح النار، لكن الإسرائيليين قد لاذوا بالفرار وهم يطلقون نيران الأسلحة الثقيلة على المدينة العتيقة. ومن حسن الحظ أنه لا تحدث شكوى تتعلق بسقوط أي ضحية في صفوف المدنيين أو بحدوث أضرار في الأماكن المقدسة. وتتفق الأطراف المعنية على معالجة المسألة على المستوى المحلي وتقدم شكاواها إلى لجنة الهدنة. ويؤدي حادث جديد، في ٣ سبتمبر/ أيلول، إلى سقوط قتيل إسرائيلي، في ضواحي القدس.

وفي مستهل سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣[١٠٠]، يعلن إشكول على الملأ اعتزام بلاده البدء قريبًا بسحبِ مياهٍ من بحيرة طبرية (ومن ثم خارج المنطقة منزوعة السلاح)

سعيًا إلى تغذية النقب: «إن أي محاولة للحيلولة دون تحقيق مشروعنا سوف تُعتبر عملاً عدوانيًا وسوف تستوجب ردًا مساويًا».

ومن ثم فإن الأمل السوري في الحيلولة دون تنفيذ المشروع باللعب على وضعية المنطقة منزوعة السلاح إنما يتعرض للإحباط، والبلدان العربية، التي تسود الفرقة الكاملة بين صفوفها، تجد نفسها مشلولة بعد أن جعلت من هذه المسألة من مسوغات الحرب. وصلاح البيطار، الزعيم التاريخي للبعث السوري ورئيس مجلس الوزراء، يعبر تمامًا عن التناقضات العميقة للسياسة السورية التي تمزج بين الخوف من التوسعية الإسرائيلية والرغبة في مقاتلة الدولة العبرية مقاتلة حاسمة ونهائية والتنافس مع مصر الناصرية. وهكذا فإنه يوجه الرسالة التالية إلى الحكومة الفرنسية عبر ممثلها في دمشق، في ١٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣(١٠١):

أعْرَبَ عن خشيته من أن تقوم إسرائيل قريبًا باستثارة حوادث جديدة على الجبهة السورية.

وكان مقتنعًا، بالفعل، بأن هذا البلد، إذ يرى، خلافًا للاعتقاد السائد، أن لديه مما يخشاه من حزب بعثي، عازم على أن يسوي يومًا ما مشكلة فلسطين بما يتماشى مع المصالح العربية، ما يفوق ما يخشاه من عبد الناصر المستعد لكثير من المساومات، سوف يجتهد، بكل ما في مستطاعه من إمكانات، في تعقيد مهمة هذا الحزب في سوريا.

وفي هذا السياق، يقترح العراق مرة أخرى تكوين كيان فلسطيني يتألف من الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك على أن ينتخب الفلسطينيون بعد ذلك جمعية وطنية تقوم بدورها بتعيين حكومة. ومن شأن هذه الأخيرة أن تقوم بتنسيق عملها مع الحكومات العربية سعيًا إلى تحرير فلسطين ومن شأنها أن تقوم بتكوين جيش تحرير. ويرى الملك حسين في ذلك خطة تجمع بين حزبي البعث للإطاحة بملكيته. بل إنه يشرع في تحرك يرمي إلى التقارب مع عبد الناصر، لكنه لا يلقى سوى الرفض والصد. على أن أعداءهما أعداء مشتركون لهما بالفعل. وتعلن سوريا والعراق عن اتحاد تدريجي يبدأ بـ«تضامن عسكري دفاعي». فتذكِّرُ إسرائيلُ بأن أي مرابطةٍ لقواتٍ عراقيةٍ على مقربة من الحدود الإسرائيلية – السورية سوف تُعتبر انتهاكًا للوضع القائم، دون أن تخوض في إعلان نواياها.

والحال أن الاقتراح العراقي، الذي تؤيده سوريا، إنما يجري عرضه على مجلس جامعة الدول العربية في منتصف سبتمبر/ أيلول. فيحتج الأردن بأنه، بما أن فلسطين بلا مندوب في داخل الجامعة (كان أحمد حلمي عبد الباقي قد مات للتوّ)، فمن المستحيل النظر في هذه المسألة واتخاذ قرارات في هذا الصدد. وعندئذ يقرر مجلس الجامعة تعيين أحمد الشقيري متحدثًا بصفة خبير في الشئون الفلسطينية. وكان الرجل قد ترك للتوّ الدبلوماسية السعودية ليعمل لحساب جامعة الدول العربية. فلم يعد الأمير فيصل يقبل مواقفه التي يعتبرها قريبة من مواقف مصر الناصرية أكثر مما يجب(١٠٢).

وتتمثل مهمته الأولى في قيادة وفد من ١٨ شخصًا إلى المناقشة القادمة في منظمة الأمم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين. ولابد أولاً من مفاوضات فيما بين العرب حول تركيب هذا الوفد، وهو أمر لا يتم دون صعوبات. وفي النهاية، يتم التوصل إلى اتفاق في آن واحد مع الأردن ومع الهيئة العربية العليا التي يقودها الحاج أمين الحسيني(١٠٣). وسوف يضم الوفد ٦ من الضفة الغربية و٣ ممثلين لقطاع غزة و٣ من أعضاء الهيئة العربية العليا ومندوبًا من سوريا ومندوبًا من الكويت.

وفي هذه المناقشة، كانت الولايات المتحدة تود الاقتصار على القرارات السابقة وتفادي المشاريع الخلافية المألوفة كالمطالبة بإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والبلدان العربية أو تعيين قيِّم على أملاك اللاجئين. وتستمع اللجنة الخاصة إلى الوفد، في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، بصفة استعلامية ودون اعتراف بصفته التمثيلية(١٠٤). ويُطوِّرُ الشقيري الأطروحة التي تذهب إلى أن مشكلة اللاجئين ليست غير جانب من جوانب مسألة فلسطين العامة وأن حلها يجب أن يتم عبر الاعتراف بحق السكان الأصليين في تقرير مصيرهم بأنفسهم ضمن إطار مهمة نزع الاستعمار التي اضطلعت بها الأمم المتحدة. وهو يقول إن نزوح عرب فلسطين إنما يُعَدُّ نتيجةً لاستيطانِ جماعةٍ سكانيةٍ أجنبيةٍ في إسرائيل وهي جماعة حَرَمَتْ السكانَ الأصليين من وطنهم وممتلكاتهم. وشعب فلسطين العربي عازم على استرداد وطنه بمساعدة البلدان العربية. وعلى الأمم المتحدة أن تختار بين السلام القائم على العدل أو الحرب.

وكالعادة، يقدم المؤازرون لإسرائيل مشروع قرارهم بشأن المفاوضات المباشرة، ويقدم المؤازرون للعرب مشروع قرارهم بشأن القَيِّم على أملاك اللاجئين، أمَّا المشروع الأميركي الذي «يطلب إلى لجنة التوفيق بشأن فلسطين مواصلة جهودها سعيًا إلى ضمان تطبيق الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (٣)» فهو يحصل على أغلبية الثلثين، في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٣، عشية اغتيال كينيدي. وسوف تعتمده الجمعية العامة فيما بعد، في ٣ ديسمبر/ كانون الأول، بأغلبية ٨٢ صوتًا في مقابل صوت واحد وامتناع أربع دول عن التصويت.

وفي إحدى المراحل، ظن الديبلوماسيون الأميركيون أن بوسعهم تجنب إشارة جد مباشرة كهذه، لكنهم كانوا تحت ضغط من جانب العرب الذين ذكَّروهم بتعهداتهم السابقة. والحال أن مناخ العلاقات الإسرائيلية – العربية إنما يُعَدُّ بسبيله إلى التدهور. وكما يلاحظ ذلك تالبوت، وكيل وزارة الخارجية الأميركية، في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، فإن «الرصيد الأميركي[١٠٥]» لدى العرب ينفد، مع خطر حدوث صدام شامل[١٠٦].

والسبب الأول هو تواطؤ جماعة الضغط الموالية لإسرائيل مع جماعة الضغط الموالية للعربية السعودية. فهما قد اتجها إلى مخاطبة الكونجرس، لعجزهما عن الفوز بإنصات البيت الأبيض إليهما. فيجري خلط استخدام الغاز الحربي في اليمن بوجود علماء ألمان «نازيين» في مصر لرسم صورة جد مخيفة لعبد الناصر الذي، والحق يقال، كان أول من استخدم الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط[×] (كان البريطانيون قد فكروا جديًّا في استخدامها في العراق في عام ١٩٢٠). والشيء المستهدف الواضح هو المساعدة المدنية الأميركية المهمة لمصر. وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، يوافق مجلس الشيوخ على تعديل يحظر إرسال أي مساعدة إلى بلد يرتكب عدوانًا ضد الولايات المتحدة أو يُحَضِّرُ لعدوان كهذا ضد الولايات المتحدة أو ضد بلد يحصل على المساعدة الأميركية، والمقصود بشكل واضح هو الجمهورية العربية المتحدة. فتهاجمُ الصحافةُ المصرية بعنفٍ المؤامرة الصهيونيةَ وتقارنها بالمساعدة غير المشروطة التي حصلت عليها مصر من الاتحاد السوفييتي حتى في أوقات التعارض السياسي القوي. ويسعى كينيدي إلى

(×) سبق التعليق على هذا الاتهام. – الناشر المصري.

الحدّ من الأضرار خلال مؤتمره الصحافي في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني إذ يصف التعديل بأنه «أسوأ هجوم على المساعدات الخارجية عرفناه منذ بدء خطة مارشال»(١٠٧).

ويعبر كومر عن غضبه في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني، خلال غداء عمل مع ممثل سفارة إسرائيل. فهو يقول له إن الإسرائيليين، بمطالبهم الملحة، إنما يعملون على إفقاد الولايات المتحدة موقفها الوسطي بشكل ظاهر والذي يسمح لها بالاحتفاظ بعلاقات معقولة مع العرب كما يسمح لها بمكافحة التغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط(١٠٨). وليس من شأن انحياز الولايات المتحدة انحيازًا كاملاً إلى صف إسرائيل سوى أن يعود بالفائدة على الاتحاد السوفييتي.

وعلاوة على هذا التوتر مع إسرائيل، تُعَدُّ الولايات المتحدة رهينة للسياسة العربية – العربية. ففيصل يشجب صلات الولايات المتحدة بعبد الناصر، والملك حسين يشجب صلاتها بالنظامين البعثيين في سوريا والعراق. وبما يشكل مصدر عزاء له، سرعان ما لن يبقى منهما غير نظام واحد. فالبعث العراقي ينقسم إلى فصيلين يمثلان يمين الحزب ويساره. وتنشب الأزمة في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني وتستثير ارتباكًا عظيمًا في البلد. فيغتنم عبد السلامِ عارف هذه الفرصة، في يوم ١٨، لكي يستولي على كل السلطة. ويقوم الجيشُ بسحق الحرس القومي البعثي. وتَوَجُّهُ السلطةِ الجديدة مؤازرٌ للناصرية.

على أن شعبية كينيدي في العالم العربي كبيرة، وذلك بالأخص منذ أزمة كوبا التي شهدت ابتعاد خطر الحرب النووية. واعتبارًا من ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، سوف يقوم آلاف من المصريين بتوقيع تعازيهم في سجل التعازي في السفارة الأميركية. والتأثر الشعبي نفسه ممتد أيضًا من الخليج إلى المحيط (أللهم إلاَّ في العربية السعودية حيث تعتبر الشعائر المسيحية محظورة علنًا). وسرعان ما سوف يُعزى اغتيالُ كينيدي في دالاس إلى مؤامرةٍ صهيونيةٍ غامضةٍ.

والتأثرُ نفسهُ موجودٌ أيضًا في إسرائيل. وسوف تقومُ جولدا ميئير والرئيس الإسرائيلي شازار بتمثيل بلدهما في الجنازة الرسمية. وبعد انتهاء المراسم، يفضي لهما ليندون ب. جونسون بالتصريح التالي: «إنني أعرف أنكم قد فقدتم صديقًا، لكنني آمل أن تدركوا أنني أيضًا صديق لكم».

ومثل هذا الإجماع، لدى العرب كما لدى الإسرائيليين، إنما يشهد، بعد موت كينيدي، على نجاح سياسته. لكنه يرمز، في الوقت نفسه، إلى انتهائها. فجميع الفاعلين، الإقليميين والدوليين على حدٍّ سواء، سوف يتخطفهم تدريجيًّا التصاعدُ المنفلتُ الذي يقود بشكل لا مفر منه إلى الحرب.

الفصل العاشر

التصاعُد المنفلت

رسالة الجنرال ديجول إلى الرئيس إشكول[1]. باريس في ١٤ مايو/ أيّار ١٩٦٥.

" السيد الرئيس،

" الأنباء التي ترد إليَّ من الشرق تبدو جد متناقضة. ومن المؤكد أنه يدور هناك حديث عن استعدادات من شأنها، إذا ما وصلت إلى منتهاها، أن تقود إلى صدامات عنيفة. إلاَّ أنه يبدو أيضًا أنه مازال بالإمكان أن يصغي الجانبان إلى ما يمليه العقل بل أنه مازال بالإمكان، كما تفضلتم بالاعتراف بذلك، الانفتاح على نوع من المصلحة المشتركة. وخلال لقائنا في ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٤، والذي أحتفظُ بأفضل الذكريات عنه، عَبَّرتُمْ لي عن مدى تطلعكم إلى سلامٍ نزيهٍ مع جيرانكم. فأسمحوا لي بأن أقول لكم أنني يخامرني الشعور بأنني وجدتُ، بين من التقيت بهم من رؤساء دولهم، استعدادات مؤاتية بالمثل للسلم.

" وعلاوة على ذلك فإنني أعاين أن إسرائيل، على الرغم من المصاعب والحوادث، تُوَطِّدُ علاقاتها في العالم. وإذ تفعل إسرائيل ذلك، فإنها إنما تتجاوب مع رسالتها الخاصة والرحبة، والتي تتجاوز ظروف وضعها الإقليمي.

" وعلى أي حال، فإن فرنسا ترى أن من الضروري أن يدوم السلام في الشرق وأن تتمكن الشعوب التي تحيا هناك، خاصة في إسرائيل، من أن تستثمر، بذلك، مواردها، سعيًا إلى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي. ومن الواضح أن هذا يتطلب من كل شعب من هذه الشعوب احترام وحدة أراضي واستقلال جيرانه.

" فلتتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول تأكيدات احترامي الرفيع والودي.

«شارل ديجول».

قمة القاهرة

في الأيام الأولى من شهر ديسمبر/ كـانون الأول ١٩٦٣، يجتمـع رؤسـاء هيئات الأركان العربية في القاهرة لدراسة التدابير العسكرية التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بمياه نهر الأردن. وينتهي الأمر إلى معاينة للفشل: فالانقسامات العربية تجعل من المستحيل التوصل إلى اتخاذ أي قرار(٢).

وفي منتصف ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٤(٣)، ينشر الكاتبُ المصري إحسان عبد القدوس مقالاً، في مجلة روزِ **اليوسف**، حول ردود الفعل العربية حيال تحويل مياه نهر الأردن، وهو مقال اعتُبر على الفور بمثابة تعبير غير رسمي عن موقف حكومة الجمهورية العربية المتحدة. ويذهب المقال إلى أن مصر تملك الإمكانات الضرورية لتدمير إسرائيل، إلاَّ أنها لا يمكنها أن تهجم عليها ما لم تشارك الدولُ العربية الأخرى في المعركة. والحال أن سوريا غير مستقرة، والأردن لا يُعْتَدُّ به، والعربية السعودية انعزالية وخاضعة لنفوذِ الإمبرياليين. وهـذه البلـدان تكـره الجمهورية العربية المتحدة بشكل يفوق كراهيتها إسـرائيل بكثيـر. وهـي تـدعو الجمهورية العربية المتحدة إلى محاربة إسرائيل، لكنها تفعل ذلك لكي تتمكن علـى أفضل نحو من خذلانها في منتصف الطريق. ولن يكون بوسع القوى العربيـة أن تتحد عسكريًا ضد إسرائيل إلاَّ عندما تتحد سياسيًا. وإذا كانت نبرة المقال أكثر من كفاحية، فإنها إنما تؤجل الحرب إلى ٣٠ فبراير/ شباط(×).

على أن عبد الناصر يدعو، في خطابه الذي ألقـاه فـي بورسـعيد فـي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول(٤)، إلى عقد قمة عربية، هي الأولى من هذا النوع، لبلـورة التدابير التي يجب اتخاذها ضد المشروع الإسرائيلي وإن كان مـع إكثـاره مـن التحفظات التي جرى الإعراب عنها في الأسابيع السابقة ؛ وتذهب هذه التحفظـات إلى أن العرب عمومًا والجمهورية العربية المتحدة خصوصا لا تملك بعدُ إمكانـات خوض حرب ظافرة. وهو لا يريد أن يجر بلاده إلى الخراب، وليس هناك ما يشين في إعلان أن اللجوء إلى القوة مستحيل. ولا يجب أن يجد العرب أنفسهم من جديد في الوضع الذي كانوا فيه في عام ١٩٤٨ حيث تبين أن الجيـوش العربيـة غيـر مستعدة، ثم إن البلدان العربية منقسمة فيما بينها وهي مستعدة، كالأردن، للتواطـؤ

(×) أي تجعل الحرب مستحيلة. فشهر فبراير/ شباط ينتهي إمّا في يوم ٢٨ أو في يوم ٢٩. – م.

مع العدو الإسرائيلي. ويرمز الخطاب إلى عودةٍ إلى الواقعية وإلى دعوةٍ إلى توحيد الصفوف – وهو ما يعني التخلي مؤقتًا عن وحدةٍ إندماجيةٍ للبلدان العربية – كما إلى إيجاد حل سياسي للنزاع اليمني.

وقد وجد هذا الخطاب على الفور صدىً إيجابيًا. فتتولى جامعة الدول العربية التعامل مع الملف، وجميع الدول، فيما عدا العربية السعودية، تتجاوب مع الدعوة إلى عقد القمة. والصراع على السلطة يستعر آنذاك بين سعود وفيصل، ومن هنا أهمية معرفة من الذي سيقود الوفد السعودي. وفي النهاية، سيكون سعود هو قائد الوفد. والرأي السائد هو أن عبد الناصر إنما يسعى إلى الفوز بنجاحٍ أمام الرأي العام وإن كان مع إلقاء المسئولية عن العجز العربي حيال إسرائيل على جميع قادة الدول العربية[٥].

وتنشأ مهلةٌ جرَّاء حج البابا بولس السادس إلى الأرض المقدَّسة. وكان الإعلان الرسمي عن هذا الحج قد جرى في مستهل ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣، بمناسبة انتهاء الدورة الثانية لمجمع الفاتيكان الثاني. وهذه الرحلة هي أول رحلة رسمية [إلى الأرض المقدَّسة] من جانب حبر أعظم منذ أكثر من قرن. وهناك خوف من وقوع تظاهرات عدائية بل وعنف من جانب بعض الإسلاميين العرب[٦] واليهود المتطرفين. وقد جرى الجزء الأكبر من الزيارة في الأردن الذي وصل البابا إليه في ٤ يناير/ كانون الثاني. وقد استقبله هناك الملكُ حسين الذي يشدّدُ على صفته كحامٍ للأماكن المقدَّسة، ثم يذهب الباب إلى القدس حيث تنتظره حركة شعبية كبرى تثير قدرًا من انفلات أعصاب هيئة النظام العسكري الأردنية. ثم ينتقل بولس السادس إلى إسرائيل عن طريق الضفة الغربية (فهو يتجنب استخدام بوابة ماندلباوم لكي لا يثير مسألة الوضعية الدولية للمدينة المقدَّسة) لكي يذهب إلى الناصرة ثم يعود إلى الأردن عبر القدس. وهو يحرص على الاقتصار على الجانب الروحي لرحلته[٧] وعلى الخشوع أمام الأماكن المقدَّسة (هو أول بابا يذهب إليها منذ بطرس الرسول). ويحل الكاردينال تيسران محله، وهو عميد الكلية المقدَّسة، في الذهاب إلى النصب التذكاري للمحرقة، بينما يتولى الأب المقدَّس الدفاع عن بيوس الثاني عشر بشأن موقف هذا الأخير خلال الحرب العالمية الثانية. والواقع

أن الرئيس شازار قد تحدث، في كلمته الرسمية، عن دمار يهود أوروبا، بينما تحدث الملك حسين، في كلمته الرسمية، عن مأساة اللاَّجئين الفلسطينيين.

وهذه الرغبة في تفادي أي إشارة سياسية سوف تتسبب في وقوع حادث ديبلوماسي، عندما يرسل البابا برقية شكر على الاستقبال الذي لقيه إلى «الرئيس شازار، تل أبيب»، دون أن يذكر لا دولة إسرائيل ولا المقر الرسمي للرئيس في القدس.

وفي الأعوام التالية، تؤدي مناقشةُ مجمع الڤاتيكان حول إصدار تصريحٍ بشأن اليهود إلى إثارة ردود فعل سلبية من جانب الكنائس الكاثوليكية الشرقية والدول العربية. ولتهدئةَ التوتر، يجري توسيع نص التصريح لكي يشملِ الديانات غير المسيحية مع قسم يتصل بالعلاقات مع الإسلام لكي يصبح تصريح *Nostra Aetate* الشهير الصادر في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٥.

وتسبقُ القمةَ العربيةَ مصالحةٌ مثيرة بين عبد الناصر والملك حسين[٨]، مصحوبةً من الجانبين بتناسٍ للماضي. ولابد أن عبد الناصر قد تعهد بالكف عن إثارة الشعوب على الحكومات.

وقد حضر إلى القاهرة جميع قادة الدول العربية وظلوا فيها من ١٣ إلى ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤، فيما عدا فؤاد شهاب، الذي لم تسمح له الظروف بالحضور، والملك إدريس، ملك ليبيا، نظرًا إلى شيخوخته. ومناخ المناقشات ودي. وتتمثل الجِدة في إعطاء القرارات المتخَذة في القمة طابعًا إلزاميًا. وفيما يتعلق بالموضوع النظري للمؤتمر، تقرر إنشاء قيادة عربية مشتركة على المستوى العسكري عُهِدَ بها إلى الفريق علي علي عامر وتقرر على المستوى المدني إنشاء جهاز للتعامل مع مياه نهر الأردن مهمته تحويل مياه روافد نهر الأردن. وكان لبنان قد طالب، قبل بدء أعمال نهر الحصباني، بضمانات عسكرية عربية ضد هجوم تالٍ من جانب الإسرائيليين. كما جرى العمل على حل وسط بين الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية بشأن حرب اليمن. وقد وجدت سوريا البعثية نفسها معزولة، لاسيما أن خصمي عبد الناصر التقليديين، الحسن الثاني وبورقيبة، قد أيَّدا سياسته التوفيقية.

وكان العنصر الأهم في القمة هو إعادة طرح مسألة الكيان الفلسطيني. وكانت المناقشات جد حادة حول هذا الموضوع بين أحمد بن بله أو بورقيبة المناصرين لإنشاء جبهة تحرير وطني، وأمين الحافظ (رئيس الدولة السوري) الذي يتحدث عن كيان ترابي يتألف من الضفة الغربية وقطاع غزة، والملك سعود الذي يُفَضِّلُ إنشاء حكومة في المنفى والملك حسين المعادي بالطبع لجميع هذه المشاريع. وفي النهاية، أدت نشاطية الشقيري إلى تكليفه من جانب القمة بمهمة العمل بالتنسيق مع الدول العربية على «تنظيم شعب فلسطين»(٩).

وفي البداية، كان الأمر يتعلق بالأحرى بإرجاء هذه المسألة التي تجري مناقشتها منذ عدة سنوات إلى ما بعد. لكن النهضة السياسية الفلسطينية تتأكد بشكل متزايد باطراد. فعلاوة على المنظمات السرِّية كفتح، نجد أن الحركتين العربيتين الجامعتين الرئيسيتين، حركة القوميين العرب وحزب البعث، قد توصلتا للتوِّ إلى حيازة شُعَبٍ فلسطينية، موضحتين بذلك أين يوجد الطلب الاجتماعي. والحال أن الحاجة إلى الاقتصار على وحدة الصفوف العربية والسكوت عن النزعة القومية التوحيدية قد خلقت منفذاً لفرصةٍ وسمحت بتجاوز الاتهام بالإقليمية والانفصالية الذي كان بالإمكان توجيهه إلى مشروع كهذا. وما كان يجري التفكير فيه في القاهرة، في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤، هو إنشاء منظمة ذات صفة تمثيلية وذات برنامج (ميثاق) وإن كانت لا تتميز بأي طابع خاص بالسيادة الترابية. والنظيرُ المُتَّبَعُ هو المنظمة الصهيونية أو الوكالة اليهودية.

ويرى المسئولون الإسرائيليون في قمة القاهرة برهاناً على رغبة العرب الواضحة في القضاء على دولة إسرائيل. وهم يتفقون مع الديبلوماسيين الغربيين في أحاديثهم الخاصة على أن هدف عبد الناصر هو تجنب خوض حرب مع إسرائيل، لكنهم، استدلالاً منهم بحرفية كلامه، يضيفون من جديد: «في الوقت الحاضر». وهم ينزعجون من تجسيد مشروع تحويل روافد نهر الأردن، إلاَّ أن عليهم الاعتراف بأن المسألة الجوهرية هي مسألة توزيع المياه. وإذا ما بقيَ العربُ ضمن الإطار الذي حددته خطةُ جونستون على الرغم من تأكيدهم من الناحية الكلامية على أنهم ضده، فليس هناك مجال للاعتراض.

وعلاقة القوى في صالح إسرائيل إلى حد بعيد، لكن دوام الرفض العربي يغذي شعورًا بانعدام الأمن يصبح التعبير عنه غير قابل للانفصال عن استحضار دمار يهود أوروبا، وهو استحضارٌ متزايدُ القوة دومًا. وعلى الجانب العربي، يجري الحديث عن الحرب القادمة على أنها حتمية. وكما يوضح ذلك عبدُ الناصر في حديث صحافي أدلى به لمجلة *Blitz* الهندية ونُشر في ٨ فبراير/ شباط ١٩٦٤[١٠]، فإن إسرائيل والعرب لا يزالون على أي حال في حالة حرب، يغذيها الرفضُ الإسرائيلي لقبول عودة اللاّجئين. والحرب القادمة حتمية، لكنها سوف تنجم عن رغبة إسرائيل في التوسع:

ما دامت إسرائيل قائمة، فلابد لنا أن نتوقع الحرب، في أي لحظة. فالواقع هو أن الصهيونيين لا يكتفون باغتصاب فلسطين. فهم يستعدون لإقامة إمبراطورية من أراض مغتصبة تمتد من النيل إلى الفرات. ومثل هذا المنطق، الذي تدعمه الاعتداءات المستمرة، من شأنه أن يجعلنا نتوقع حربًا، ولا يمكن للعرب مواجهة هذه العدوانية بالامتثال لها أو بالوقوف مكتوفي الأيدي. إن عليهم أن يدافعوا عن أراضيهم وعن حيواتهم[×].

إدارة جونسون والشرق الأوسط

لم تكن لدى ليندون ب. جونسون أي دراية خاصة بالشرق الأوسط. وخلال مجمل عمله كبرلماني، بدا وفيًّا لتأييد دولة إسرائيل[١١]. وعندما كان يطلب إيضاحات حول مسائل المنطقة، كان يتجه إلى أشخاص قريبين لدولة إسرائيل. ولم تكن له أي علاقة خاصة بممثلي العالم العربي بينما كان هناك عدد من المتشددين الصهيونيين الحازمين في صفوف المجموعة المحيطة به بشكل مباشر. وهذا الرجل القادم من تكساس، والذي تُعَدُّ درايته بالعالم الخارجي محدودة، يميل إلى مماهاة العرب بالمكسيكيين وقد قيل إنه قد شَبَّه عبد الناصر ذات يوم بسانتا أنّا، الرئيس المكسيكي الخبيث الذي استولى على فورت آلامو. وبوصفه وريثًا لموظفي إدارة كينيدي، فإنه يتجه تدريجيًّا إلى تعيينات في مجال العلاقات الخارجية، تتماشى مع أنصارِ معروفين للصهيونية. وأولئك الذين يبقون من الإدارة السابقة يفهمون الرسالة وينحازون إلى الخط السائد في السياسة الأميركية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والشواغل الرئيسية لإدارة چونسون لا تتعلق بالشرق الأوسط: «المجتمع العظيم» وإنهاء التمييز العنصري وبناء دولة الرعاية، و، بشكل متزايد الاتساع، حرب ڤيتنام. وهذا الانتقال من الحرب الباردة إلى الحرب الساخنة يعيد إطلاق الرهان العالمي لعالمٍ ثالثٍ مع معاداةٍ للإمبرياليةِ لم يَعُدْ أعداؤها الآن الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية المنحلة وإنما القوة الأميركية ومع حربٍ خفيةٍ أميركيةٍ ضد الأنظمة الشيوعية أو المُعتبرة مواليةً للشيوعية.

وفي المراحل الأولى، يجري لا يزال السير في أثر مصادر الإلهام التي ميزت الشهور الأخيرة من رئاسة كينيدي. ففيما يتعلق بالجمهورية العربية المتحدة، يجري احترام التعهدات المتخذة في مجال المساعدة الاقتصادية، إلاَّ أن من غير الوارد تجديد هذه التعهدات. ومنذ مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤[١٢]، يعاود الإسرائيليون الهجوم في مجال التسلح مطالبين بإرسال شحنة، مجانية إن أمكن ذلك، من المدرعات لتصحيح اختلال التوازن في هذا المجال مع البلدان العربية. ويَلقى هذا الطلبُ استقبالاً إيجابيًّا، غير أن عددًا معينًا من المسئولين يتردد في اجتياز الروبيكون[×] وفي جعل الولايات المتحدة المورِّدَ الرئيسي لإسرائيل بالسلاح. فكما بالنسبة لصواريخ هوك، ما أن يجري قبول المبدأ، سوف يجري استخدام التزويد بالسلاح كعنصر في المفاوضات الأوسع بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي.

وكما كان متفقًا عليه في بداية شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣[١٣]، دعا إشكول عددًا من العلماء الأميركيين لزيارة (وليس لتفتيش) موقع ديمونه. وتدور مناقشة حادة حول شروط هذه الزيارة. وفي ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤، يقضي ثلاثة علماء أميركيين إحدى عشرة ساعة في ديمونه. وكان قد جرى تنشيط المفاعل في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣ وهو يعمل الآن بنسبة ١٥ – ٢٠% من قوته النظرية. ويهدف البرنامج الإسرائيلي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحصول على اليورانيوم الطبيعي للكف عن الاعتماد على فرنسا، وهو ما ينطوي على تكوين احتياطيات مهمة تغطي عدة سنوات من الاستهلاك. وبالمقابل، فإن من غير الوارد الآن إجراء إعادة المعالجة الضرورية لصنع أسلحة نووية. والاستنتاج

(×) أي يترددون في اتخاذ قرار حاسم. – م.

هو أن المشروع قد اتخذ بُعدًا ملحوظًا لا تتضح بالفعل غايته العلمية والاقتصادية. ويتعين الحفاظ على إجراء تفتيشات دورية للموقع لمراقبة تطوره.

ويبقى الجانب العربي للمسألة. والحال أن إدارة جونسون قد نجحت في غضون بضعة أسابيع في خلق مناخ من العداوة في علاقاتها مع العالم العربي. فقد انحازت إلى صف إسرائيل في مسألة مياه نهر الأردن على أساس التوزيع الذي حدَّدته خطة جونستون. وفي ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤[١٤]، أدلى ألكسيس جونستون، وكيل وزارة الخارجية الأميركية، بتصريح علني يُحَدِّدُ الأهداف الأميركية في الشرق الأدنى بأنها تتمثل في الاستقرار السياسي ومعارضة أي عدوان، والتنمية الاقتصادية وتحديث النظم الاجتماعية والحدّ من نفوذ الاتحاد السوفييتي الوبيل وإقامة تعايش بين إسرائيل وجيرانها العرب. وردود الفعل العربية على هذا التصريح عنيفة. وصحيفة **الأهرام** المصرية شبه الرسمية توضح نبرة رد الفعل بشكل أكثر اعتدالاً:

إن الولايات المتحدة، إذ تعتبر نفسها ظل الله في الأرض، تريد محاكاة السلام الروماني وفرض سياسة أميركية جديدة [...] والتصريح الأميركي لا يدل على كبير إدراكٍ للوزن السياسي والاجتماعي للحركة القومية العربية. والعرب ليسوا مستعدين للجدل مع الولايات المتحدة أو مع بلدان أخرى. فهم سوف يواصلون عملهم، الذي حدَّده مؤتمر القاهرة، دون روح استفزازية، وإن كان أيضًا بقوةٍ لرفض أي استفزاز[×].

والحال أنه تحديدًا، في ٦ فبراير/ شباط ١٩٦٤، في مأدبة نُظِّمت على شرف معهد ڤايتسمان، يعلن الرئيس جونسون أن الولايات المتحدة قد بدأت محادثات مع ممثلين إسرائيليين حول البحث المشترك في مجال استخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر. ويوافق إشكول على ذلك فورًا. وترى الصحافة العربية في ذلك «غطاءً علميًّا» لمساعدة أميركية للبرنامج النووي الإسرائيلي، بينما الأمر على العكس من ذلك تمامًا. فمن شأن تحلية مياه البحر أن تسمح بتخفيف حدة مسألة مياه نهر الأردن. والولايات المتحدة، بتمويلها إنشاء محطة نووية، إنما تنوي فرض رقابة دائمة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية على مجمل البرنامج النووي الإسرائيلي.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وسوف تظل الولايات المتحدة غير مستعدة للتزحزح في هذه المسألة، ومن هنا فشل المفاوضات التي ستستمر لخمسة أعوام[١٥]. لكن العرب يرون بالأخص أن زيادة الموارد المائية إنما تعني إمكانيةً أوسع للهجرة ومن ثم تعزيزًا لإمكانات إسرائيل البشرية.

ولابد من طمأنة العرب وإظهارهم على أن ديمونه لا تشكل تهديدًا عسكريًّا. وتلك كانت سياسة كينيدي. ويطلب جونسون إلى اشكول السماح له بنقل تقرير العلماء الأميركيين إلى عبد الناصر. فيرفض إشكول ذلك، باسم الحفاظ على قدرة الردع الإسرائيلي. إذ لا يمكن أن يُنْقَلَ إلى عبد الناصر[١٦] أن إسرائيل لا تملك الآن القدرة على إنتاج أسلحة نووية، وإن كان سيكون ذلك بوسعها في المستقبل. والنتيجة، فإن مصلحة الجميع إنما تتمثل في وقف سباق التسلح الخطير. وفي المقامٍ الأول، يجب على مصر، في رأي إشكول، أن توقف برنامجها الباليستي، وإلاّ فسوف تزود إسرائيلُ نفسها ببرنامج أقوى.

ويرد عبدُ الناصر بأن برنامجه الباليستي إنما يهدف تحديدًا إلى أن يكون أداة للردع في مواجهة إسرائيل التي اعتدت على مصر في عام ١٩٥٦. وبما أن الأميركيين قد زودوا إسرائيل بصواريخ هوك، فإنه لا يمكنه بعدُ الاعتماد على سلاحه الجوي لممارسة وظيفة الردع هذه. والحال أن الأرض المصرية مكشوفة في وجه الهجمات الجوية، فصواريخ سام السوفييتية غالية جدًّا والتغطية الرادارية للبلد ليست كاملة. أمَّا فيما يتعلق بالسلاح النووي، فإن مصر لا تملك الإمكانات اللازمة لإنتاجه. ومن شأن استخدامه أن يكون عبثيًّا من جانبِ العرب. فضيقُ الأرض الإسرائيلية من شأنه أن يجعل من أي تفجير نووي عملاً لا مفر من أن يؤدي إلى سقوط الغبار الذرّي على البلدان العربية.

وفي مايو/ أيّار ١٩٦٤، يعاود الأميركيون الهجوم لدى الرئيس المصري[١٧]. فهم يقولون له إن الجمهورية العربية المتحدة لا تملك الإمكانات التقانية والاقتصادية اللازمة لكسب السباق على التسلح النووي والباليستي. وسوف تتفوق إسرائيل عليها إلى حد بعيد في هذين المجالين. لذا يجب عقد اتفاق ضمني لوقف هذه البرامج، الأمر الذي سيمكنُ الولايات المتحدة من الحصول من إسرائيل على تعهد مساوٍ. أمَّا فيما يتعلق بالتوسعية الإسرائيلية، فإن الولايات المتحدة لا تؤمن

بوجودها. وهي مستعدة لضمان عدم المساس بحدود الطرفين. فيطلبُ عبدُ الناصر وقتًا للتفكير. فهو الآن جد منشغل بزيارة خروشوف القادمة إلى مصر.

وزيارة الزعيم السوفييتي الأول، التي تبدأ في ٩ مايو/ أيَّار، تستمر لمدة ١٥ يومًا(٨). وقد جاء الرجل لحضور الاحتفالات بانتهاء المرحلة الأولى من أعمال بناء سد أسوان العالي. ويجري استقباله بحماسة شعبية عظيمة تترك أثرًا عميقًا في نفسه. وتنصبُّ المحادثاتُ السياسيةُ على العلاقة بين القومية العربية والأممية المعاصرة بأكثر مما تنصب على مسألة إسرائيل. وفي هذا المجال الأخير، يدعو خروشوف إلى تعايش سلمي وإن كان يؤيد مطلب البلدان العربية الداعي إلى تطبيق القرار رقم ١٩٤ (٣) كما يؤيد مواقف هذه البلدان بشأن مياه نهر الأردن. وإذ يتأثر خروشوف لتقدم تشريك الاقتصاد، فإنه يمنح الجمهورية العربية المتحدة لقب «بلد منخرط في بناء الاشتراكية» ويجعل من عبد الناصر وعامر حائزين للقب «بطل الاتحاد السوفييتي»، وهو يفعل كل ذلك دون الرجوع إلى قيادة الحزب السوفييتي، وهو ما سوف يعود علي بتوبيخات عنيفة عند سقوطه القريب في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٤. فهو قد منح هذا اللقب المهيب لرجلين زجا بالشيوعيين في معسكرات الاعتقال ويعتقدان أن محمدًا، لا ماركس، هو مؤسس الاشتراكية.

وخلال هذه الفترة كلها يتدخلُ عاملٌ جديد من عوامل النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة، هو أزمة قبرص. ففي الجزيرة حديثة الاستقلال، لا تعمل مؤسسات التشارك الطائفي بشكل جيد. فالأتراك يدافعون عن تفسيرٍ للاتفاقات يدفع في اتجاه الانفصالية بينما يناضل اليونانيون من أجل إلغاء الضمانات الممنوحة للأتراك. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣، تعيثُ أعمال العنف الرهيبة فسادًا في البلد. وتهدد تركيا بأن تتدخل عسكريًا. وتحاول الدبلوماسية الأميركية تهدئة الوضع خوفًا من نشوب حرب بين اليونان وتركيا، وهما عضوان في حلف شمال الأطلسي. والجمهورية العربية المتحدة تؤيد حكومة الأسقف مكاريوس، أي اليونانيين. والحال أن القوميين العرب لهم منذ وقت طويل علاقات طيبة مع اليونانيين، الذين يعلنون أنهم مع حركة الحياد. وهم يتقاسمون عداوةً مشتركة لتركيا، حليفة الغرب وإسرائيل، ولا يبدو أنهم يستلهمون أي تضامن

ديني. وترى واشنطون أن القاهرة لا تفعل سوى تأجيج المشاعر المحلية في قبرص.

وفشلُ التشارك الطائفي اليوناني – التركي يزود الإسرائيليين بحجة إضافية حول استحالة تحقيق التعايش بين أمتين على أرض واحدة. وهم يشيرون إلى هذا الفشل في المناقشة حول عودة اللاَّجئين الفلسطينيين.

ويبدو أن عبد الناصر يتفنن أيضًا في إزعاج الأميركيين بشنه حملة كبرى ضد وجود قواعد أميركية في ليبيا في لحظة تُعَدُّ فيها القواعدُ الأجنبية بسبيلها إلى الإلغاء في العالم العربي (تعهد الفرنسيون بالانسحاب من قواعدهم الأخيرة في المغرب). ومع أزمة قبرص، حيث كانت هناك قواعد بريطانية، فإن مجمل الانتشار العسكري (الجوي بالأخص) الغربي في شرقي البحر المتوسط إنما يجد نفسه مهدَّدًا[١٩].

ثم إن الولايات المتحدة تقوم، على أثر أزمة كوبا، بسحب صواريخها النووية من تركيا للاستعاضة عنها بصواريخ پولاريس المنصوبة على متون سفن الأسطول السادس. وانطلاقًا من شرقي البحر المتوسط، يمكنها أن تطال قلب الأراضي السوفييتية. وبالمقابل، يصمد عبد الناصر في وجه الضغوط السوفييتية الرامية إلى الحصول على «تسهيلات بحرية» في الموانئ المصرية.

إنشاء منظمة تحرير فلسطين

منذ غداة قمة القاهرة، نَشَط الشقيري في خلقِ منظمته ذات الصفة التمثيلية، متجاوزًا كثيرًا شروط ولايته. وهو يصطدم بالهيئة العربية العليا التي ترى في ذلك محاولة اغتصاب. وسرعان ما يستعر الجدل عبر تدخل الصحافة بين الطرفين. والحال أن الشقيري، الذي لا يعرف الكلل، إنما يضطلع بجولة يزور فيها مختلف البلدان العربية لكي ينقل إليها الخطوط العريضة لمنظمته والميثاق الوطني الذي يعتزم إعداده لها[٢٠].وهو يبدو قريبًا من عبد الناصر كما يستفيد من التقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن حيث يفوز بتأييد السكان الفلسطينيين[٢١]. وهو يحرص بالفعل على التشديد على أن مهمته لا تتمثل في تهديد الوحدة الترابية للملكية الهاشمية. بل إنه يُلَقِّبُ الملك حسين بـ«صلاح الدين القرن العشرين».

وتَلَقّي مقترحاته يتناسبُ تناسبًا وثيقًا مع العلاقات العربية – العربية. وهكـذا فقد كانت سوريا مؤيدة له في البداية. إلاّ أنه، في الشطر الثاني من أبريل/ نيسـان ١٩٦٤، تنشب قلاقل في حماه وتميل إلى أن تتحول إلى انتفاضة للإخوان المسلمين المدعومين في مجمل البلد من جانب القوى السياسية الأخرى التي تطالب باستعادة الحريات العامة والنظام النيابي. وتتهمْ السلطةُ العراق بتدبير هذه القلاقل بينما تقوم صحافة بغداد والقاهرة من جديد بإغراق البعث السوري بوابل من الشتائم من قبيل اتهامه بالفاشية والاضطهاد والإرهاب وبأنه عقبـة فـي طريـق النـضال ضـد الإمبريالية والصهيونية. ولا يستعيدُ البعثُ السيطرة على البلد إلاّ في مستهل شـهر مايو/ أيّار. وفي هذا السياق[٢٢]، تؤيد دمشق الحاج أمين الحسيني وتهـاجم بعـض القادة العرب الذين يسعون إلى إنامة الشعب «لتمكين الإمبريالية من أن تقوم خفيـةً بإيجاد تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية»[×].

والمسألة الجوهرية هي تسمية أعضاء المؤتمر الفلـسطيني. وفـي الـسياق العربي، من غير المتصوَّر أن يتسنى الاتجاه إلى إجراء انتخابات لهم. ولا يمكـن للملك حسين أن يتسامح مع إجراء كهذا من شأنه أن يهدد سلطته على الجزء الأكبر من سكان مملكته. ومن ثَمَّ يتجه الشقيري وفريقه إلى اختيار شخصيات تعتبـر ذات صفة تمثيلية وتنتمي في غالبيتها العظمى إلى الجيل الأوسط، وهو الجيل الذي شبَّ عن الطوق في سنوات الانتداب الأخيرة. وهذه الشخصيات قادمة من وسط أعيـان الضفة الغربية وغزة (نواب ووزراء سابقون، مخـاتير وعمـد) ومـن الطبقـات المتوسطة الآخذة في الانبثاق (حقوقيون، أطباء، مهندسون، جامعيون). والحـال أن أيًا من المندوبين، من الناحية العملية، ليس قادمًا من مخيمـات اللاّجئـين أو مـن صفوف الفلاحين والعالم العمالي. وقد أُعطيت مقاعد لفتح ولحركة القوميين العرب وإن كان دون الاعتراف لهما بالانتماء الرسمي للمؤتمر[٢٣]. وبوسع الأمير فيصل، ولي عهد العربية السعودية، أن يتذرع بعدم اختيار المندوبين عبر انتخابـات لكـي يرفض الاعتراف بشرعية المؤتمر ...

والحال أن المؤتمر الوطني الفلسطيني[٢٤]، والذي سُمِّيَ فيما بعـد بـالمؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، إنما يفتتحه حسين في ٢٨ مايو/ أيَّار ١٩٦٤ في القـدس

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

التي فرض الجيش الأردني حالة الحصار فيها. ويوضح الملك أن المؤتمر منبثق عن قرارات جامعة الدول العربية. وقد حضر المؤتمر ثلاثمائة وخمسون مندوبًا كما حضره ممثلون لجامعة الدول العربية وللبلدان العربية (أهمهم عبد العزيز بوتفليقة، وزير الشئون الخارجية الجزائرية). ويُبرزُ الشقيري المهمة الرئيسية، تحرير الوطن السليب. وهو يشير إلى خصوصية «الكيان الفلسطيني»:

عندما أتكلم عن الكيان، فإنني أتذكر واقعًا مؤسفًا: هو حقيقة أنه يستحضر في أذهاننا نكبةً لا سابقة لها في التاريخ. فأي بلد مستعمَرٍ لم يعرف هذا المصطلح خلال نضاله ضد المستعمِرين. وصحيح أن البلدان التي كانت في الماضي مستعمَرة قد كابدَت كثيرًا، لكن سكانها لم يكن قد جرى طردهم من ديارهم ليستولي الغاصبون على أراضيهم. وبالمقابل، بالنسبة لفلسطين، فإن الحالة مختلفة تمامًا. وقد تعين بالفعل صوغ تعبير «الكيان». على أننا يجب أن ندرك جيِّدًا أن هذا الكيان ليس كيانًا انفصاليًّا بالمرة فنحن، على العكس من ذلك، أنصار حازمون للوحدة(×).

ومثال [الانفصال] السوري موجود لكي نتذكر إلى أي مدى تُعَدُّ تهمة الانفصالية تهمة رهيبة. وبالتالي، فإنه يجري السكوت تمامًا عن مسألة الدولة الفلسطينية للإشارة بالأحرى إلى الوحدة العربية. كما أن اللعب على عدم تحديد مصطلح الكيان يسمح بالاحتراس علنًا من أي مطالبة بالأراضي الفلسطينية التي يسيطر عليها العرب (غزة، الضفة الغربية، المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية).

ويجري انتخاب الشقيري رئيسًا للمداولات[٢٥]. ثم ينقسم المؤتمر إلى تسع لجان لدراسة وتعديل مختلف جوانب المشروع. وفي ١ و٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٤ تدور المداولة النهائية ويتم اعتماد القرارات. وسوف تقاد منظمة تحرير فلسطين من جانب لجنة تنفيذية يرأسها الشقيري الذي سوف يعين أعضاءها الـ١٤، وسوف تنقسم إلى عدة لجان (دوائر). ويجري اعتماد الميثاق القومي (القومي إشارة عربية جامعة).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويجري تحديد الهوية الفلسطينية. فهي تنطبق على المواطنين العرب الذين كانوا موجودين في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ وذريتهم من سلالة الأب (بحسب القاعدة التي اعتمدتها القوانين العربية الخاصة بالجنسية). ثم إن اليهود ذوي الأصول الفلسطينية، أي المستقرين في البلد قبل عام ١٩٤٧، سوف يجري اعتبارهم فلسطينيين إذا ما رغبوا في العيش في سلام في فلسطين. أمّا الصهيونية فهي حركة استعمارية، عدوانية منذ مولدها وتوسعية في مراميها وعنصرية متعصبة في تكوينها وفاشية في أهدافها وأساليبها.

وسوف يتم تحرير فلسطين عن طريق النضال المسلَّح. وسوف يجري تكوين جيش تحرير فلسطين، المؤلف من وحدات نظامية في صفوف الجيوش العربية. والثنائي منظمة تحرير فلسطين/ جيش تحرير فلسطين يعيد إنتاج ثنائي جبهة التحرير الوطني/ جيش التحرير الوطني الجزائري.

وعلاوة على الخلق المؤسسي، فإن المكسبين الكبيرين للمؤتمر الوطني الفلسطيني الأول هما ترسيخ الشعب الفلسطيني كفاعل سياسي (يجري رفض تسمية اللاَّجئين واختيار تسمية «العائدين») واعتماد النضال المسلَّح كأداة للتحرير. على أن الشيئين الكبيرين الغائبين عن قصدٍ هما الأرض والدولة.

إشكول وتحالفات إسرائيل

يتباعد ليفي إشكول بسرعة بالغة، كما يتعين عليه، عن سياسات سلفه. ففي مجال السياسة الداخلية، يدعو إلى توحيد الأحزاب العمالية الصهيونية الثلاثة، الماپاي والماپام وأحدوت هاعفودا. وهذا الحزب الأخير يقبل التقارب، لكنه يطرح مطلبين رئيسيين: إنهاء النظام العسكري المفروض على السكان العرب الإسرائيليين والتخلي عن مشروع الإصلاح الانتخابي (إلغاء القوائم النسبية). وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، يجري تخفيف قبضة النظام العسكري، بما يسمح للعرب بدرجة أكبر من حرية الحركة، فيما عدا في المناطق الحدودية (أغسطس/ آب ١٩٦٣). أمّا فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن رجل حزب كإشكول قد آثر دائمًا القائمة النسبية التي تعطي كل السلطة للقيادة فيما يتعلق بقوام القوائم. ودون

الوصول إلى الاندماج، من شأن اتفاق يُسَمَّى باتفاق «تحالف» أن يسمح لحزب آللون بالنزول على قائمة مشتركة مع حزب الماپاي في الانتخابات القادمة.

وهذا الاتفاق يعزز «الحرس القديم» على حساب البنجوريونيين الشبان، خاصة موشيه دايان الذي يسارع إلى الاحتجاج والمقاومة. وهكذا فإنهم ينتقدون تَوَجُّهَ السياسةِ الخارجيةِ الموالي للولايات المتحدة أكثر من اللازم ويدعون إلى الحفاظ على التحالف غير الرسمي مع فرنسا وألمانيا الاتحادية. وحرصُ إشكول على توحيد الصفوف الاشتراكية يستثير الأزمة. فهو يعلن تأييده لإعادة دمج أصدقاء لافون في لجنة الماپاي المركزية، سعيًا إلى تفادي حدوث انشقاق. فيحتج بن جوريون وأنصاره بقوة ويضطر إشكول إلى التهديد بالاستقالة لكي ينتصر عليهم. وهكذا فقد عَزَّز مركزه، حتى وإن كان توجيه السياسة يظل جماعيًّا في صفوف الحرس القديم، خلافًا لسلطوية بن جوريون. وعلى جانب العسكريين، يمكن لرئيس الوزراء أن يستفيد من تأييد إسحق رابين، الذي أصبح رئيسًا لهيئة أركان الجيش في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤، والذي، مع أنه قد احتفظ بعلاقات سليمة مع بن جوريون، لم يكن قط جزءًا من المحيطين به المقرَّبين إليه.

وقد أحرز إشكول بالفعل نجاحًا دبلوماسيًّا مهمًّا بحصوله على أول زيارة رسمية لرئيس وزراء إسرائيلي إلى الولايات المتحدة وليس مجرد لقاء مع رئيس الولايات المتحدة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة أو بمناسبة زيارة «خاصة». وكان موعد الزيارة قد تحدد بالأول من يونيو/ حزيران ١٩٦٤، بعد بضعة أيام من انتهاء زيارة خروشوف لمصر. ويتمثل الخطر في أن يرتسم بذلك علنًا انحيازٌ من جانب العرب إلى الاتحاد السوفييتي وانحيازٌ من جانب إسرائيل إلى الولايات المتحدة. وقد غضب السفراء العرب من تلك الدعوة، لكن دين راسك رَدَّ عليهم بأن هدف السياسة الأميركية هو العمل من أجل السلم ولصالح نزع السلاح. والحال أن الرئيس الأميركي قد أوضح لسفير مصر لدى استقباله في ٢٥ مايو/ أيَّار أن الولايات المتحدة سوف تعارض أيَ عدوان، أكان ضد إسرائيل أم ضد الدول العربية، وأن إسرائيل ليست هي التي تصنع السياسة الأميركية[٢٦].

وقد جرى اللقاء بين إشكول وجونسون في الأول من يونيو/ حزيران ١٩٦٤. ومنذ بداية اللقاء، يؤكد الرئيس الأميركي لمحاوره أن الولايات المتحدة مستعدة

لضمان جميع المصالح الحيوية لأمن إسرائيل مثلما تفعل ذلك بالنسبة لبلدان جنوبي- شرق آسيا. وفيما يتعلق بالمدرعات، يقول إن الولايات المتحدة سوف تقوم بتسهيل الشحنات القادمة من حلفائها الأوروبيين. أمّا بالنسبة لمياه نهر الأردن، فإن الولايات المتحدة تؤيد حقوق إسرائيل ضمن إطار التوزيع الذي حدّدته خطة جونستون.

ويشدّد إشكول على الحاجة العميقة لتوفير الأمن لشعبه وذلك بحكم تاريخه المأساوي. وهو يشدّد على الخطر الذي تمثّله الصواريخ المصرية وبشكل أعم خطر الجيوش العربية، الذي يقلل الغربيون من شأنه. وهذا هو السبب في أنه يرفض إبلاغ عبد الناصر بنتائج زيارة ديمونه وهو يؤكد أنه بحاجة إلى ضمانات أميركية علنية سعيًا إلى إعطاء المواطن الإسرائيلي الثقة. وهو يقول إن اللاّجئين (الفلسطينيين) ليسوا شعبًا بل هم سلاح تستخدمه الدول العربية ضد إسرائيل[٢٧].

ويدرك الأميركيون حاجة الإسرائيليين إلى الأمن. وفيما يتعلق بالمدرعات، فإنه يُفَضِّلُ الحفاظ على أعلى درجة من درجات الكتمان. ويقترح الأميركيون مبدأ اللقاءات الدورية لتبادل المعلومات.

وفي الأيام التالية، تستمر المحادثات من دون الرئيس الأميركي وتدور على مستوى تقاني أكثر. ولا يريد الإسرائيليون دبابات سنتريون بسبب ضعف اكتفائها الذاتي، بل يريدون دبابات M-48 (باتون) ذات الأداء الأفضل. وسوف تقوم ألمانيا بتزويد إيطاليا بها على أن تقوم هذه الأخيرة بعد ذلك بتسليمها سرًّا لإسرائيل. وما يقلق الأميركيين هو أن هذه الدبابة، خلافًا لصواريخ هوك، يمكن تصنيفها في خانة الأسلحة الهجومية.

ولم يحدث من قبل قط أن كانت الولايات المتحدة ملتزمة إلى هذا الحد حيال إسرائيل. وهو ما يوضحه كومر لشيمون بيريز[٢٨]: منذ عام ١٩٤٨، لم تكن الفكرة التي تتحدث عن سياسة أميركية «متوازنة» بين إسرائيل والعرب غير إيهام تاكتيكي هدفه حماية المصالح الأميركية في العالم العربي وكبح التغلغل السوفييتي. و«بوليصة تأمين» إسرائيل الحقيقية هي قوة الردع الأميركية. ويمكن لديجول أن يكون محقًّا عندما يؤكد أن أي بلد يجب أن يعتمد دومًا على موارده الخاصة، وملف إسرائيل بشأن المخاطر التي تهددها ملف أكثر قابلية للدفاع عنه من ملف

فرنسا. لكن الشيء المهم هو التعهد الأميركي. وحتى إذا كان لا يمكن ضمانه بنسبة ١٠٠%، فإنه كاف لردع أي مُعتَدٍ محتمل. وقد جرى توضيح ذلك للعرب ومن غير الوارد أن يتعللوا بالأوهام فيما يتعلق بهذه النقطة(٢٩).

وهذا التشديد الجديد، المختلف عن ممارسات الإدارات الأميركية السابقة، إنما يمكن فهمه أيضًا ضمن منطق عدم انتشار الأسلحة النووية. فإدارة جونسون، بوضعها القوة الأميركية في منظومة الردع العسكري الإسرائيلية، إنما تسعى إلى ثني إسرائيل عن تزويد نفسها برادع نووي. ويكمن نجاح إشكول في تضخيم شعور إسرائيل بانعدام الأمن سعيًا إلى الاستفادة من الردع الأميركي والردع النووي. وتنتج عن ذلك مفارقةُ أن عليه أن يقلل بشكل متواصل من قيمة التفوق العسكري الإسرائيلي في الكفاءات البشرية والعتاد كي يتمكن من الحصول على إمدادات متواصلة من العتاد الحربي الأوروبي و، بشكل متزايد باطراد، الأميركي. وعليه أن يظهر في مظهر أضعف مما هو عليه بالفعل، لكي يتمكن من ضمان الحفاظ على القوة، بل وزيادتها، وإلاَّ فسوف يَضْعُفُ الردعُ بينما يجري تنشيط مستديم لشبح إبادة يهود أوروبا متزايد التسلط دومًا وذلك عبر إسقاطه على مسرح الشرق الأدنى.

وبعد قيام إشكول بسياحة عسكرية قصيرة، يرجع إلى إسرائيل ليصطدم ببن جوريون الذي يطالب بإصلاحٍ انتخابي ويتهمه بالإفراط في الثقة بالوعود الأميركية. على أن نجاح زيارته الأميركية قد عزز مركزه تمامًا. وهو يطرح نفسه بوصفه زعيم أغلبية حزب الماپاي، بما يقلل من مكانة بن جوريون وينزل بها إلى مكانة زعيم للمعارضة في داخل حزب الأغلبية. وفي أواخر يونيو/ حزيران، يذهب إشكول إلى فرنسا في «زيارة خاصة». وطبيعي أنه يتم استقباله، في ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٦٤، من جانب الجنرال ديجول(٣٠)، الذي يؤكد له، منذ بداية اللقاء، على حسن نواياه «تجاه صديقتنا وحليفتنا [إسرائيل]».

ويعقب ذلك، استعراضٌ عظيم للُغة الديجولية:

لدينا مبررات تاريخية بما يكفي قدر ما هو ممكن لأن نرتاح إلى واقع أن الإسرائيليين يعززون وجودهم كشعب وكدولة على الأرض التي تخصهم.

وللمحافظة على التوازن في الشرق، من الضروري لوجود إسرائيل، حتى وإن كان يمثل أحيانًا مشكلة، أن يكون عنصر حكمةٍ وتعقلٍ وتوازنٍ عام. إننا معجبون بعملكم، هذا العمل الذي تقومون به في الساحة. والعديد من الفرنسيين الذين تدعونهم بكثير من السخاء يذهبون إلى هناك ليروا وهم يشهدون على الإنماء غير العادي لبلدكم وعلى الطابع المثير للإعجاب والذي تتميز به وجوه التقدم الذي أحرزتموه، كما يشهدون على عزيمتكم القومية ومشيئتكم في أن تظلوا شعبًا حرًا ومستقلاً وقويًا.

هذا يدعونا إلى الارتياح التام وموقفنا حيال إسرائيل إيجابي للغاية. على أنكم، بينما تحرزون النجاح و، كما نقول بالفرنسية، مازال على قلبكم الكثير من الأمور، لستم دومًا على وفاق مع جيرانكم. إنهم، وأنتم تعرفون ذلك، عرب، وهم، بصفتهم هذه، يميلون إلى المبالغة. إننا نأمل أن تكونوا، مع بقائكم حازمين ومزدهرين، صبورين ومسالمين أيضًا. ذلك ما نتمناه.

ويشدّد إشكول على رغبة إسرائيل في السلم ويطلب إصدار فرنسا والبلدان الغربية تصريحًا مساندًا كما يطلب نقل سفاراتها إلى القدس: «فبالتدليل بهذا الشكل على أن هذه المدينة هي بالفعل عاصمة دولتنا، سوف يجري التأكيد أمام العالم على أن بعثنا نهائي». فيرد عليه الرئيس الفرنسي بأن فرنسا تُبدي كل يوم مساندتها وأنه يسجل مسألة السفارة.

والموضوع السياسي الحقيقي للقاء هو ألمانيا، التي يجب أن تنتقل عن طريقها قريبًا الأسلحة الأميركية المرسلة إلى إسرائيل. والحال أن جمهورية ألمانيا الاتحادية ترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع هذه الأخيرة أو الارتباط بها، وذلك بسبب معارضة عبد الناصر والعرب لذلك، وهذا «على الرغم من الأحداث الرهيبة التي شهدها الماضي القريب». فيرد ديجول بشكل رائع:

" تعرفون أن الشعب الألماني إمّا أن يكون شعبًا محاربا أو شعبًا تاجرًا. وهو الآن ليس شعبًا محاربًا، وهو، بوصفه شعبًا تاجرًا، يجتهد في الحفاظ على اتصالات بالبلدان العربية. وهو يقوم بتجارة مثمرة مع المصريين والعراقيين والسوريين ولا يريد إلحاق الضرر بعلاقاته التجارية الجيدة مع هذه البلدان.

إلاّ أن بالإمكان إعادة النظر في ذلك. وبوسعكم أن تتصوروا أننا سوف نقول للألمان إننا لا نرى سببًا لعدم وجود علاقات دبلوماسية لهم مع إسرائيل.

إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن جمهورية ألمانيا الاتحادية تخشى من ردٍّ من جانب البلدان العربية قد يصل إلى حد الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية. فيقول إشكول: «لن يكون مما لا خطر منه على أمن إسرائيل ترك البلدان العربية تعتقد أن هناك من يخشى منها».

ولا يعتقد ديجول أن مصر تنوي مهاجمة إسرائيل. وتصريحاتها الحربوية ليست ذات أهمية عملية كبيرة:

لقد التقيت مؤخرًا بالملك حسين وطرحت عليه السؤال التالي: إن إسرائيل تبدأ اليوم ضخ المياه من نهر الأردن. فما الذي سيحدث، في رأيكم ؟ فأجاب الملك: «لن يحدث أي شيء».

ويرى إشكول أن من الضروري لبلده أن يكون مستعدًا لجميع الاحتمالات. فيستأنف ديجول نصائحه:

كلما ظهرتم في العالم كبلد ليس مهتمًا بمجرد تأكيد وجوده ضد العرب، أو ليس مدفوعًا بالرغبة في مزاحمتهم والذود عن نفسه ضدهم، زادت انفتاحاتكم على بقية العالم. وما نتمناه هو أن تظهروا ليس كبلدٍ معارضٍ دومًا للعرب، بل كبلدٍ عليه القيام بشيء آخر، كبلدٍ يرغب في تأكيد نفسه هو.

ويجادل إشكول في واقع أن بلده يؤكد نفسه ضد العرب. فيرد عليه ديجول:

أنا أعرف جيِّدًا جدًا أن سوء القصد صادر عن العرب في الأغلب، لكنكم كلَّما قل ظهوركم بمظهر المنشغلين بالمشكلة التي تمثلها البلدانُ العربية، زاد تأكيدكم لوجودكم. إنكم تهتمون بأمنكم وبإمكاناتكم الدفاعية وأنتم محقون في ذلك تمامًا وأوافقكم عليه. ولو تعرضتم للهجوم، فإنني أود أن أؤكد لكم، كما أكدت ذلك بالفعل أمام السيد بن جوريون والسيدة جولدا ميئير، أننا سوف نكون معكم. لكنني بصراحة لا أعتقد أن ذلك سيحدث. لقد تأخر الوقت لذلك كثيرًا. فالعالم قد اعتاد على وجودكم، وسلَّم بفكرة وجودكم. والبلدان العربية نفسها تسلِّم بهذه الفكرة ولا أعتقد أن هناك من يود الآن القضاء على دولة إسرائيل. فالخطر على إسرائيل لم يعد هو الواقع اليوم.

ومن المؤكد أنكم لو تراخت جهودكم فمن الوارد عندئذ أن يصبح الخطر ممكنًا من جديد، إلاّ أن من المؤكد أنه ليس خطرًا مباشرًا.

وفيما يتعلق بالتعاون، يحصل إشكول على تعهد بتوفير إمداد حرٍّ من العتاد الجوي الفرنسي.

أمّا اللقاء مع كوف دو مورفيل، في اليوم نفسه، فهو يدور حول أمور عادية أكثر. إذ يجري الحديث فيه عن الحمضيات ومنتجات منطقة البحر المتوسط، حتى وإن كان قد جرى تناول مسألة اللاّجئين أيضًا. ويتحدث إشكول عن نمو متواصل للسكان الإسرائيليين بإيقاع ٤,٥% سنويًّا وذلك بحكم كُلٍّ من الهجرة والنمو الطبيعي، إلاّ أنه لا يجري التفكير إلاّ في حلول تقانية استثمارية ضمن إطار الحدود الحالية لإسرائيل. وعودة اللاّجئين مستحيلة والنمو الديموغرافي للعرب الإسرائيليين يسمح، وحده، بالخوف من انبثاق «مشكلة عربية» في غضون جيل من الآن – وهو ما حدث للتوّ في قبرص. فيبدو وزير الشئون الخارجية الفرنسي أقل حبًّا للعرب بكثير، خلافًا لسمعته اللاحقة.

والشيء الأكثر إثارة في هذين اللقائين هو انعدام الإشارة إلى المحادثات الإسرائيلية – الأميركية (فإشكول لا يتحدث عنها إلاّ فيما يتعلق بتحلية مياه البحر) وإلى دمار يهود أوروبا. فكل شيء يجري وكأن المحادثات مع مسئولي الجمهورية الخامسة الفرنسيين كانت تدور في عالم آخر غير العالم الذي دارت فيه المحادثات مع الأميركيين.

وبالنسبة لإسرائيل، تظل مصرُ العدوَّ الرئيسي. وحرب اليمن تضعفها وتسهم في تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة، وإسرائيل هي المستفيد الكبير من ذلك. وهي تسهم في ذلك من جهة أخرى بفتح قناة اتصال مع الملكيين اليمنيين[٣١] حيث تزودهم، بالتعاون مع البريطانيين، بأسلحة ومدرِّبين. بل إنه يبدو أن الإسرائيليين، بالارتباط برجال الـ SAS البريطانيين، قد أرسلوا «مستشارين» إلى الساحة بشكل مباشر. وإيران، جد المنزعجة من التهديد الناصري لشبه الجزيرة العربية المجاورة، تعزز أواصرها مع إسرائيل.

وهذه السياسة تتكرر في المساعدة الخفية والمحدودة التي قدمتها إسرائيل للتمرد في جنوبي السودان ضد سلطة الخرطوم[٣٢]. ونحن هنا إزاء تطبيق للفكرة المعتَمَدة «عدو عدوي صديقي»، وذلك بما أن الحكومة المركزية السودانية هي بوجه عام حليف بالأحرى لمصر الناصرية. وينطبق المبدأ نفسه على الدعم، الأهم بكثير، والممنوح للتمرد الكردي في العراق، سعيًا إلى تحييد عراق الأخوين عارف، حليفي عبد الناصر. وفي هذه المسألة، تتعاون إسرائيل مباشرةً مع إيران الإمبراطورية. فالعتاد الحربي المرسل، والذي يصل إلى حد المدافع طويلة المدى، والمستشارون العسكريون الإسرائيليون، إنما ينتقلون عبر إيران.

قمة الإسكندرية

خلال صيف عام ١٩٦٤، تتكرر الحوادث الإسرائيلية – السورية المعتادة، والمرتبطة قبل كل شيء بعدم دقة تحديد الفواصل في داخل المنطقة المنزوعة السلاح. والحال أن مراقبي منظمة الأمم المتحدة إنما يُلقون المسئولية عن وقوع الحوادث على الطرفين.

ويبدو أن وعود قمة القاهرة آخذة بالتحقق الملموس. فقد أوضح الاتحاد السوفييتي للأردن، من خلال عبد الناصر، أنه مستعد لتزويده بأسلحة حديثة على أن يتم تمويلها من جانب جميع البلدان العربية بفضل القيادة الموحَّدة. لكن الأردنيين لا يريدون أسلحة سوفييتية، وإن كانوا يستخدمون هذا العرض كأداة للضغط على الأميركيين لكي يقوموا بتزويدهم بطائرات ومدرعات، الأمر الذي يربك واشنطون: فأي شحنة مرسلة إلى الأردنيين من شأنها أن تعطي الإسرائيليين ذريعة جديدة للمطالبة بالمزيد من الشحنات. وتجري تعزية النفس بالقول أنه بما أن التمويل العربي غير مضمون فإن المسألة سوف تتوقف عن أن تكون واردة في جدول الأعمال، إذا ما تم كسب ما يكفي من الوقت.

أمّا إشكول فهو يعلن على الملأ، في ٣١ أغسطس/ آب[٣٣]، أن بلده لن يظل مكتوف الأيدي حيال تقاربٍ أكبر بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة: «إن كل ما يحدث في الأردن يهمنا بشكل مباشر. ونحن نتابع بانتباهٍ التطور السياسي لهذا البلد، فتوجهنا السياسي والعسكري لابد له من أن يأخذه في الجانب الأكبر من

حساباته. ومن شأن الأردن أن يواجه حربًا إذا ما حاول العودة إلى سياسةِ نزعةٍ قوميةٍ عدوانية». وبشكل موازٍ، يحذر إشكول سوريا من أن «إسرائيل مستعدة دومًا وأن جيشها قادر دومًا على الرد على أي استفزاز».

وفي شهر أغسطس/ آب، وبما يشكل عنصرًا إيجابيًّا هذه المرة بالنسبة للولايات المتحدة، يتعهد عبد الناصر، في خطاب إلى الرئيس جونسون، بعدم الانخراط في برنامج تسلح نووي، بل يتعهد، وإن كان بشكل أقل وضوحًا، بعدم الانخراط في برنامج أسلحة دمار شامل. فتقرر واشنطون إيفاد ماكلوي مرة أخرى إلى القاهرة للحصول على موافقة على تجميد الأسلحة الباليستية.

وبعد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، عملَ الشقيري بلا كلل على خلق المؤسسات الفلسطينية الأولى. وشيئًا فشيئًا، تم إنشاء مكاتب لمنظمة تحرير فلسطين في البلدان العربية، بينما جرى جمع أموال من الفلسطينيين الموجودين في الشتات. وتكوين اللجنة التنفيذية صعب. فالشقيري يرفض أيٍ مشاركة فيها من جانب فتح وإن كان يتبنى اللغة الثورية الخاصة بالنضال المسلح بينما يبذل كل ما في وسعه لمراعاة جانب الأردن.

وقد تحدد الخامس من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٤، موعدًا لانعقاد القمة العربية الثانية في الإسكندرية[٣٤]. ويتمثل جدول أعمالها في تطبيق القرارات التي اتخذت في القاهرة في يناير/ كانون الثاني. ولا يسع الجمهورية العربية المتحدة إلاَّ أن تسعد لمكاسبها السياسية. فـ«وحدة الصفوف العربية» قد سمحت بعزل العربية السعودية وسوريا البعثية وأعادت مصر إلى مركز اللعبة السياسية، بفضل كسب الأردن إلى صفها وبفضل التحالف المميَّز مع العراق. ومناخُ المؤتمر من أكثر المناخات ودية.

وفيما يتعلق بروافد نهر الأردن، لا يبدو أن أحدًا قد تأثر بتناقض المواقف العربية. وتنطوي أعمال تحويل مسارات الروافد على حماية عسكرية قوية ؛ والحال أن البلدان الثلاثة المعنية (لبنان، سوريا، الأردن) لا تقبل أن توجد على أراضيها قوات مصرية أو عراقية. وقد اتخذ لبنان موقفًا حازمًا في هذا الصدد. وترى الجمهورية العربية المتحدة في ذلك تبريرًا لموقفها المعلن: إن العرب لا يحوزون إمكانات الهجوم على إسرائيل. والوحيد الذي يبدو أنه لا يوافق على هذا

التصور هو الرئيس السوري، الفريق أمين الحافظ، الذي يعلن أن الأمر لن يتطلب غير ثلاث ساعات لوضع خطة عمل تسمح بتصفية وجود إسرائيل العدواني.

ومسألة اليمن ليست في جدول الأعمال على أن عبد الناصر وفيصل يلتقيان، على هامش القمة، في عدة مناسبات، لمحاولة العثور على حل. وتجري الموافقة على إنشاء منظمة تحرير فلسطين على الرغم من تحفظات فيصل، الذي ينتهي إلى الانحياز إلى قرار الدول العربية الأخرى. ويعرض عبد الناصر على جيش تحرير فلسطين إمكانية القيام بتدريباته في سيناء، لتفادي مسألة مرابطته في الضفة الغربية. والبيان الختامي الصادر في ١١ سبتمبر/ أيلول يعبر عن هذا الاعتراف الرسمي بمنظمة تحرير فلسطين:

رَحَّبَ المجلسُ بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعمًا للكيان الفلسطيني وطليعةً للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة بإنشاء جيش للتحرير الفلسطيني وعين التزامات الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها.

ومن المفارقات أن الاعتراف بالكيان الفلسطيني إنما يعود بالفائدة على سياسة التريث التي اعتمدتها الدول العربية التي تجد في ذلك وسيلة رخيصة التكلفة لتأكيد تشددها ولإرضاء الرأي العام العربي.

وتحتج إسرائيل على مشروع «تحرير فلسطين» الذي لا يمكنه إلاَّ أن يعني القضاء على دولةٍ عضوٍ في منظمة الأمم المتحدة وتعتبره تهديدًا بالحرب. وعلى هذا الأساس، ترسلُ الحكومةُ الإسرائيلية مذكرة احتجاجية إلى رئيس مجلس الأمن، في ١٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٤[٣٥]: «إن دولةَ إسرائيل، التي تجسد آمال الشعب اليهودي والتي اجتمع فيها شمل اليهود الناجين، سوف تتمكن من الدفاع عن نفسها ومن صد أي عدوان».

ويحرزُ العربُ نجاحًا دبلوماسيًا مهمًا في القمة الثانية للبلدان غير المنحازة والتي تنعقد في القاهرة في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول. فالدول الأفريقية، التي كانت إلى ذلك الحين صديقة لإسرائيل بلا شرط، إنما توافق على اعتماد مشروع قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير مصيره بنفسه، كما يؤكد مشروعية نضاله ضد العنصرية والاستعمار. وبدلاً من أن يطالب

العربَ بإدانة إسرائيل، فإنهم قد شدَّدوا على القرابة بين ما حل بالفلسطينيين وما حل بسود جنوب أفريقيا أو بالأنجوليين أو الموزمبيقيين الخاضعين لسيطرة البيض. وترد إسرائيل بمحاولة استرداد صداقاتها الأفريقية، لكنها تبدأ في الشعور بأنها مستبعَدة من العالم الثالث.

وتَغَيُّرُ النبرةِ واضحٌ عندما يزور ماكلوي القاهرة، في ٢٨ سبتمبر/ أيلول. فالمبعوث الأميركي قد جاء ليتحدث مع الرئيس المصري عن الصواريخ فيرد عليه هذا الأخير بالحديث عن فلسطين. وهو يقول إنه طالما لم تُسَوَّ هذه المسألة، فلن يكون هناك حل لمشكلة الصواريخ. والصورايخ رمز بالنسبة لجيشه على القوة والعزَّة المستعادتين. وهي رد على صدمة ١٩٥٦. على أن الرجلين يتفقان على الإبقاء على حوارٍ بين بلديهما بشأن نزع السلاح.

وفي ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن تظاهرة للطلاب الأفارقة في العاصمة المصرية ضد السياسة الأميركية في الكونغو إنما تهبط إلى أعمال تخريب ضد السفارة الأميركية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور خطير للعلاقات بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة. ويجد الأميركيون صعوبة في تصديق أن يكون من الوارد أن يحدث حدث كهذا بشكل عفوي في بلد خاضع لقبضة بوليسية شديدة كمصر. ويصبح المناخ متوترًا بشكل متزايد باطراد، إذ يقوم الدبلوماسيون الأميركيون بلوم الحكومة المصرية على الهجمات المكثَّفة التي تشنها الصحافة المصرية على سياسة بلدهم. وهم يحاولون أن يوضحوا لمحاوريهم أن هذا كله إنما يخلق سياقًا غير مؤاتٍ بشكل خاص لمواصلة تقديم المساعدات الأميركية، فالكونجرس والرأي العام لا يفهمان لماذا يواصل بلدهما مساعدة دولة تتصرف بهذه الدرجة من العداء. ويرى المسئولون المصريون في هذا الكلام شكلاً مُغلَّفًا من أشكال الابتزاز. ويتفاقم الوضع عندما نجد أن طائرة أميركية خاصة، خاطرت باختراق المجال الجوي المصري، قد تعرضت للإسقاط من جانب الطائرات المصرية المطارِدة في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول (بحسب المصريين، فإنها قد رفضت الردَّ على الإنذارات المعتادة).

والحال أن دين راسك، في رده على سؤالٍ صحافيٍ في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، إنما يتحدث عن التبادلية الضرورية بين بلدين. وترفض إدارة جونسون

مناقشة تجديد المساعدات الغذائية ؛ فيرد عبد الناصر على ذلك بقـوة، فـي اليـوم نفسه، في خطابه السنوي في بورسعيد: من لا يقبلون مسلك الجمهوريـة العربيـة المتحدة ليس أمامهم إلاَّ أن يشربوا من ماء البحر الأبيض، فإن لم يكف ذلك لـري ظمأهم، فأمامهم أيضًا ماء البحر الأحمر[٣٦]. وهو لن يبيع اسـتقلال مـصر لقـاء المساعدة الأميركية. «إننا لن نخضع للضغط، ولن نقبل بلطجة رعاة البقر»[×].

ومن الواضح أن چونسون يجد أن معاملته على أنه راعي بقر إنما تُعَدُّ مـن قبيل الإهانة. والشيء الأكثر خطورة، هو أن الجمهورية العربية المتحدة تمر فـي ذلك الوقت تحديدًا بأزمة اقتصادية خطيرة ترجع إلى حرب اليمن وإلى عدم تـوافر العملات الصعبة. والاعتماد على المساعدة الغذائية الأميركية لم يكف عن التزايـد. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥، يقرر الكونجرس تعليقهـا. ويحـصل چونـسون تحديدًا على موافقةٍ على مواصلة البرامج المقرَّرة وإمكانية التصرف عند الاقتضاء في هذا المجال إذا ما تطلبت المصلحة القومية ذلك. وبشكل لا مفر منـه، يجـري السير نحو إنهاء جميع المساعدات الأميركية لمصر.

نحو النضال المسلَّح

في خريف عام ١٩٦٤، يستأنف بن جوريون الهجوم علـى خلفـه. وفـرس معركته هو رفض الجبهة المشتركة مع حزب يجال آللون والتي من شأنها أن تعني التخلي عن مشروع الإصلاح الانتخابي. ويؤيده موشيه دايان الـذي يـستقيل مـن الحكومة. وفي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، يحرز إشكول انتصارًا ساحقًا في لجنـة الماپاي المركزية، إذ يحصل على تأييدٍ لنهجه بأغلبية ١٨٢ صوتًا فـي مقابـل ٨ أصوات وامتناع ٢٥ عن التصويت. والحال أن بن جوريون، وقد أصـابه الكـدر، إنما يستقيل من اللجنة المركزية وإن كان يعاود الهجوم ويطالـب بتـشكيل لجنـة تحقيق قضائية في فضيحة لاڤون. فيرد إشكول على ذلك بالتهديد بالاستقالة.

والحاصل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إنمـا يـستخدم، بـدهاءٍ، مـصاعبه الداخلية لكي يرفض الطلب الأميركي الخاص بالسماح بـ «زيارة» جديـدة إلـى ديمونه. والرهان هو رفض مبدأ القيام بزيارتين سنويًا. وبفضل هذه المماطلات، لم

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

تتم الزيارة الجديدة إلاّ في أواخر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥ وهي زيارة سطحية تمامًا كسابقاتها (١٠ ساعات، يوم سبت)، ويشير التقرير النهائي إلى أن الإسرائيليين لا يزالون بعيدين عن حيازة أسلحة نووية وإن كان لا يمكن رصد غايات أخرى لبرنامج بهذه الضخامة، يتجاوز برامج البحث التجريبي أو برامج إنتاج الطاقة بهدف تحلية مياه البحر.

وخلال الفترة نفسها[٣٧]، عزز الإسرائيليون والسوريون انتشارهم العسكري في المنطقة المسماة خطأً بالمنزوعة السلاح. وينتقل التوتر إلى القطاع الشمالي حيث تتاخمُ المنطقةُ حدود الانتداب السابقة، حيث توجد بالضبط روافد نهر الأردن. وإلى المشكلات المعتادة الخاصة بتحديد الأراضي الزراعية التي يزرعها العرب وتلك التي يزرعها الإسرائيليون، تضافُ المشكلةُ المتمثلةُ في عدم وجود تحديدٍ جيِّدٍ للحدود في الساحة وذلك مع التوقف منذ عشرين عامًا عن الحفاظ على الترسيم والذي أصبحت صلاحيته محل شك (فلا شيء أسهل، بالنسبة للطرفين، من القيام خفية بزحزحة علامات الترسيم محل الخلاف). ومراقبو منظمة الأمم المتحدة، الذين يحاولون التوصل إلى حل وسط، لا يحوزون محاضر لجان الترسيم التي سُجِّلَت في زمن الانتداب، والتي يبدو أن من المستحيل العثور عليها في الأرشيفات الفرنسية والبريطانية.

وتتكاثر الحوادث العنيفة في هذا القطاع الحساس. فالإسرائيليون يبنون طريقًا يرون أنه يحاذي خط حدود الانتداب، أو يتماشى بالأحرى مع تفسيرهم لماهية الخط المذكور. وفي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يطلق العسكريون السوريون النار على مركبة إسرائيلية كانت، برأيهم، قد تغلغلت في أراضيهم. وسرعان ما يتردى الأمر ليتحول إلى مواجهات بالمدفعية، ثم، بعد توصل المراقبين بصعوبة إلى وقف لإطلاق النار، يقوم السلاح الجوي الإسرائيلي بقصف القرى السورية في القطاع. وبحسب البيانات الرسمية، فقد سقط على الجانب السوري ٧ قتلى و٢٦ جريحًا، أغلبهم من المدنيين، وسقط من العسكريين الإسرائيليين ٣ قتلى و٩ جرحى، بالإضافة إلى إصابة اثنين من المدنيين بجراح. ويتقدم كل من الطرفين بشكوى إلى مجلس الأمن، حيث يقدمان روايتين متناقضتين لما جرى. وبحسب الإسرائيليين، فإن السوريين لم يحترموا وقف إطلاق النار وقد فَرَضَ استخدامُ السلاحِ الجوي

نفسه لأن المواقع السورية، الموجودة على مرتفعات، لم يكن بالإمكان النيل منها إلاً بهذه الطريقة.

وقبل أي مناقشات، يستند الدبلوماسيون إلى تقرير الجنرال أود بول الذي يتم تسليمه إلى منظمة الأمم المتحدة في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني. ويتضح من التقرير أن السوريين هم الذين بدأوا بإطلاق النار وأن التصعيد كان فوريًّا من الجانبين. أمَّا القصف الجوي فقد حدث بالفعل في اللحظة نفسها التي تحدَّد فيها وقف إطلاق النار الذي وافق عليه الطرفان، حيث استخدام الإسرائيليون القنابل الفوسفورية. ومقاطعةُ الإسرائيليين للجنة الهدنة تُعقِّدُ إدارة هذا النوع من الأوضاع.

واختبارُ القوةِ هذا يرتبط ارتباطًا مباشرًا، على الجانبين، بالسياق الذي خلقته القمتان العربيتان، إذ يسعى كل طرف إلى تأكيد موقف يتميز بالحزم. وتقع حوادث جسيمة أخرى على الخطوط الأخرى للهدنة. ففي سيناء[٣٨]. يمسك جنود هيئة الأمم المتحدة بالإسرائيليين متلبسين بانتهاكٍ صارخ يتمثل في التغلغل في الأراضي المصرية عبر زحزحة علامات الحدود مسافة ٥٠ مترًا (٤-٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٤). والحال أن الإسرائيليين إنما يتعرضون للإدانة من جانب لجنة الهدنة التي ما عادوا يعترفون بوجودها منذ ١٩٥٦. وعلى الجانب اللبناني، قام الإسرائيليون في أكتوبر/ تشرين الأول وأوائل نوفمبر/ تشرين الثاني باعتراض طريق عدة مجموعات من المتسللين. وبحسب الإسرائيليين، فقد كانت هذه التسللات عمليات استخباراتية قام بها السوريون سعيًا إلى الدخول في اتصال مع عرب الجليل الإسرائيليين حيث كانت السلطات قد قامت مؤخرًا بحظر حركة قومية[٣٩]. ويمكن تصور أن هذه الحركة هي حركة الأرض، ذات مصادر الإلهام الناصرية، والتي دعا برنامجها إلى احترام حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم. وقد اقتصر نشاطها الرئيسي على نشر نصوصٍ بالعربية. وكان قد جرى إغلاق دار نشرها بأمر عسكري في عام ١٩٦٤، وقد حاول مناضلوها ترشيح أنفسهم في انتخابات عام ١٩٦٥، لكن اللجنة الانتخابية المركزية أعلنت أن قائمتهم غير شرعية.

وبينما كان مجلس الأمن يجري مداولاته حول أحداث ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، لكي ينتهي، في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، إلى استخدام الاتحاد السوفييتي

حق الفيتو ضد مشروع قرارٍ قيل إنه متوازن، ينْصَبُّ الاهتمامُ على خط الهدنة الأردني – الإسرائيلي حيث يتكاثر تبادل الأعيرة النارية في ديسمبر/ كانون الأول، بما يؤدي إلى سقوط ضحايا من الجانبين. إلاَّ أن الوضع يصل إلى إمكان إدارته على مستوى لجنة الهدنة. وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، ينشطُ قطاعُ سكوبس بينما ينشط قطاع اللطرون في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، ثم يتقاتل السوريون والإسرائيليون من جديد في القطاع الجنوبي للمنطقة المنزوعة السلاح (تل كاتزير، التوافيق).

وهذا الوضع على خطوط الهدنة يُذَكِّرُ بالوضع في مستهل خمسينيات القرن العشرين. لكن الشيء الأهم يجري في مكانٍ آخر.

فمنظمة فتح السرِّية قد اكتسبت تماسكًا شيئًا فشيئًا. وتأتي المساعدة الأولى من الجزائر التي ماهت معركتها في سبيل الاستقلال بمعركة الفلسطينيين. وقد أقام خالد الوزير (أبو جهاد) مكتبًا لفلسطين في الجزائر العاصمة. وكان ألف مدرس وجامعي فلسطيني قد جاءوا للتوّ للإقامة في هذا البلد الذي يشكو بشدة من نقص الكوادر، ويتلقى ما بين مائة ومائتي مناضل تدريبات على حرب العصابات. ومن خلال الجزائريين، تدخل فتح في اتصال مع تشي جيفارا الذي يعد بمساعدة كوبية. وفي مارس/ آذار ١٩٦٤، دُعِيَ عرفات والوزير إلى زيارة الصين الشعبية حيث استقبلهما ماو تسي تونج. وهكذا فإنهما يحققان تقدمًا سريعًا في تكوينهما السياسي ينقلهما من الإخوان المسلمين إلى الثورة العالمية.

وإنشاء منظمة تحرير فلسطين يفاجئ فتح التي ترى فيه مناورة لحرف الأنظار تقوم بها الدول العربية[٤٠]. ومواقف فتح متوافقة مع مواقف النظام البعثي في دمشق. ويقيم عرفاتُ في سوريا وينشئ فرعًا سريًّا للحركة في لبنان. وقيادة فتح الجماعية منقسمة فيما يتعلق بمسألة النضال المسلَّح. لكن الخط الذي يدافع عنه عرفات ينتصر: إذ يجب القيام فورًا بإطلاق العمل العسكري والثوري. فيجري إنشاء منظمةٍ – واجهةٍ، هي العاصفة، لتفادي وقوع أعمال انتقامية مباشرة ضد الحركة. والحال أن بضع عشرات من المقاتلين، عمل أغلبهم في صفوف الجيش السوري، إنما يشكلون الجماعات الأولى من الفدائيين.

والعملية الأولى، التي جرى شنها في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، تُمنى بالفشل، حيث إن الجيش الإسرائيلي قد اعترض طريق الفدائيين. أمَّا العملية الثانية، في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥، فهي تبدأ من الجانب السوري لبحيرة طبرية وتهدف إلى تخريب ماسورة من مواسير الري. ويعلن البلاغ العسكري رقم ١ الصادر عن العاصفة بدء النضال المسلَّح. وهذا النص لا يشد الانتباه لاسيما أنه يبدو أن المتفجرات التي زرعها الفدائيون الأولون كانت محرومة من أجهزة التفجير... وتنطلق العمليات التالية من الضفة الغربية. وفي ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥، يعترض الجيشُ الأردنيُ طريقَ الفدائيين، لدى معاودتهم اجتياز خط الهدنة. وهكذا فإن شهيد المنظمة الأول إنما يسقط بنيران جيش عربي. ويعثُر الإسرائيليون على أحد الجرحى. ويظل صمت الصحافة تامًّا إلى أن تعيد إذاعةُ القاهرة في ١٣ يناير/ كانون الثاني إذاعةَ نص بلاغ العاصفة، بما يدشن بعد ذلك نشره من جانب الصحف الإسرائيلية والعربية. وقد تمكنت الاستخبارات الإسرائيلية بسرعة من تحديد المنظمة الأم، فتح، وارتباطاتها بالجزائريين والسوريين(٤١):

> يتمثل هدف المنظمة في إرغام الحكومات العربية على البرهنة على طاقاتها ضد إسرائيل وذلك عبر إشعالها لحماسة الرأي العام، وهي طريقة كانت، إلى هذا الحد أو ذاك، طريقة الإرجون. فقبل انعقاد القمة المصغرة في القاهرة، تريدُ فتحُ إحراز نجاح يمكن للمنظمة استغلاله في العواصم العربية.
>
> وقلَّما تأخذ السلطات الإسرائيلية مأخذ الجدّ ما تمثله هذه المنظمة من تهديد حقيقي. على أنها لا تقلل مع ذلك من خطورة الميول التي قد تتجبها. وهي لم تتمكن إلى الآن من حل لغز عدم وجود أجهزة تفجير قرب المتفجرات. ولعل التدريب الذي قام به فدائيو فتح في الجزائر لم يكن ناجزًا.

وفي اللحظة المباشرة، فإن التجدد الذي حدث في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥ لوقوع حوادث بين القوات النظامية على الخطوط الأردنية في قطاع القدس وعلى الخطوط السورية هو الذي يستأثر بالانتباه بالأحرى. ويبدو أنه لابد من انتظار ٢٧ فبراير/ شباط ١٩٦٥ لكي ينجح فدائيو فتح في إيجاد حل لمشكلتهم الخاصة بأجهزة التفجير. ففي ذلك اليوم، قاموا بتفجير مستودع حبوب إسرائيلي

غير بعيد جدًا عن خط الهدنة الإسرائيلية – الأردنية[٤٢]. وهذه الخطوة إلى الأمام تستثير ردَّ الفعل المتوقع من جانب الحكومة الإسرائيلية التي تُحَمِّلُ البلدان العربية كل المسئولية عن أعمال الفدائيين الفلسطينيين.

وتنزعج مصر الناصرية انزعاجًا خاصًا من هذا الخطر. فنشاطات فتح سوف توفر لإسرائيل الذريعة اللازمة للانخراط في حرب وقائية ترمي إلى التوسع الترابي. فتقوم مصر، في مارس/ آذار ١٩٦٥، بشن حملة ضد فتح التي يجري اتهامها بأنها تتكون من إخوان مسلمين وتخدم استراتيجية حلف السنتو (حلف بغداد سابقًا) [٤٣].

المسألة الألمانية

كان استخدام ألمانيا الاتحادية في إرسال المدرعات الجديدة إلى إسرائيل قد بدا بوصفه فكرة رائعة تسمح بالتقليل من شأن دور الولايات المتحدة في الموضوع. على أن الفكرة إنما تنقلب على من شجعوا عليها. فمنذ أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٤، تكشفُ الصحافةُ الألمانية النقابَ عن الموضوع ثم تقومُ الصحافةُ الأميركيةُ بنشر ما نشرته الأخيرة من جديد[٤٤]. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥[٤٥]، يَرُدُّ عبدُ الناصر على هذا الموضوع بتوجيه الدعوة إلى رئيس جمهورية ألمانيا الديموقراطية لزيارة القاهرة، فاتحًا الباب بذلك أمام هذا البلد للدخول إلى العالم الثالث.

ومن ٩ إلى ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥[٤٦]، تنعقد في القاهرة «قمة» عربية «مصغرة» تضم رؤساء الحكومات. والمسألة الرئيسية أمام هذه القمة هي تحويل روافد نهر الأردن. فيجد لبنان نفسه في موقع المتهم بحكم رفضه الاضطلاع بأعمال ضخ مياه نهر الوزاني أو رفضه السماح بمرابطة قوات سورية على أراضيه سعيًا إلى تغطية الأعمال الإنشائية على الجانب السوري من الحدود. ويرضخ اللبنانيون من حيث المبدأ وإن كانوا يطرحون شروطًا تعجيزية للتنفيذ. وهم يتعهدون بالاضطلاع فعلاً بالأعمال وإن كانوا يشترطون تحديد روزنامتها. وهم يرون أنه لا يمكن لقوات الحماية العربية أن تدخل إلى أرض لبنان إلاَّ بدعوة من حكومته. وهكذا فإن القيادة العربية الموحَّدة ليس لها غير وجودٍ صوري. ومن

الواضح أن الأردن قد ساند الموقف اللبناني. والأمر كذلك بالنسبة لجيش تحرير فلسطين. ومع عمليات فتح الأولى، أصبح من غير الوارد السماح لها بأضيق هامش للتحرك المستقل. وتفرضُ الجمهوريةُ العربيةُ المتحدةُ مبدأ رقابة من جانب القيادة الموحَّدة العربية، أي تفرض في واقع الأمر خضوعًا كاملاً لجيوش البلدان المضيفة، وهي الآن الجمهورية العربية المتحدة والعراق، لأن لبنان وسوريا والأردن قد رفضت مرابطة قوات فلسطينية على أراضيها[٤٧]. والهامش الوحيد لعمل منظمة تحرير فلسطين إنما يكمن في حيازة محطة بث إذاعي في القاهرة، هي محطة صوت فلسطين، والتي جعل المصريون سداد تكاليف موقعها غاليًا. وهم يبررونه بضرورة استيراد أجهزة البث الإذاعي وتسوية دفع ثمنها بالعملة الصعبة.

ثم تنطرح المسألة الألمانية: إذ يجري اتخاذ قرار بالقيام بعمل مشترك من جانب جميع الدول العربية ضد أي دولة تُنشئ علاقات جديدة مع دولة إسرائيل وتعزز إمكاناتها العسكرية. والحال أن هيكل، المتحدث شبه الرسمي بلسان عبد الناصر، إنما يقوم في مقاله الافتتاحي في ٥ فبراير/ شباط ١٩٦٥[٤٨] بصحيفة الأهرام، بصوغ قرار اتهام جمهورية ألمانيا الاتحادية. فبعد أن تحدث عن حجم الاتفاقية الضخم، يقوم بالتذكير بالمساعدة الملحوظة التي مثلتها التعويضات الألمانية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي: إن الأمة العربية هي التي دفعت ثمن جرائم النازية. وفي ٧ فبراير/ شباط، يوضح عبدُ الناصر أنه إذا ما استمرت جمهورية ألمانيا الاتحادية في سياستها، فإن الجمهورية العربية المتحدة سوف تعترف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية. وتستمر الحملة الصحافية عدة أيام أخرى.

وعندئذ ترضخ جمهوريةُ ألمانيا الاتحادية وتعلن، في١٢ فبراير/ شباط ١٩٦٥، وقف إمداد إسرائيل بالسلاح وإن كانت تقترح عليها تقديم تعويضات اقتصادية لها. وفي ذلك الوقت، كان قد جرى تسليم ٤٠ دبابة فقط من دبابات باتون الـ ١٥٠ التي جرى الوعد بتسليمها، وترفض الحكومةُ الإسرائيليةُ التعويضات الاقتصادية في ١٥ فبراير/ شباط.

لكنها، للتعويض عن هذه الانتكاسة السياسية الكبرى، توافق على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الاتحادية. وبون هي التي تطلب ذلك ويوافق

الكنيست عليه من حيث المبدأ في ١٧ مارس/ آذار بأغلبية ٦٦ صوتًا في مقابل ٢٩ صوتًا، وذلك على الرغم من اعتراض اليمين الذي يقوده مناحم بيجن. وتنطلق البلدان العربية في الهجوم على جمهورية ألمانيا الاتحادية، فترجئ اتخاذ القرار النهائي. ولا يجري إعلان القرار رسميًا إلاّ في ٥ مايو/ أيّار ؛ ويبدأ التنفيذ في ١٢ مايو/ أيّار.

وعلى الفور، يقطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، و، في اليوم التالي، تتلوه الجمهورية العربية المتحدة ولبنان وسوريا والأردن والعربية السعودية واليمن والجزائر. وفي يوم ١٦، يضاف السودان إلى القائمة. ولا يمتنع عن السير في الركب سوى المغرب وتونس وليبيا. وفي رسالة إلى المستشار إيرهارد، يبررُ عبدُ الناصر القرار العربي[٤٩]:

> إذا كان الشعب الألماني يشعر بالذنب تجاه إسرائيل، فلابد أن يخامره الشعور نفسه تجاه الأمة العربية، لأن العنصرية الصهيونية قد استغلت جرائم النازية لكي تنتزع جزءًا من أرضها. ولقد دفعت الأمة العربية جزئيًا كفارة عن جرم ألمانيا النازية، المرة الأولى عند إنشاء إسرائيل، وهي قاعدة إمبريالية تهدد العالم العربي وتشكل عقبة في وجه وحدته، والمرة الثانية عبر الأهمية الضخمة للتعويضات الألمانية المدفوعة لإسرائيل[×].

وفي منتصف مارس/ آذار، يطلب الألمان من فرنسا تأمين حماية مصالحهم في العالم العربي في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية[٥٠]. ويمكن فهم هذا الاختيار ضمن إطار معاهدة الإيليزيه التي أنشأتْ تعاونًا مُعَززًا بين البلدين[٥١]. وفي النهاية، يتكشف أن الأمر لا يتعلق إلاّ بخمسة بلدان[٥٢] (لبنان، سوريا، الأردن، العراق، السودان) التي قامت، بصفة أو أخرى، بقصر القطع على التمثيل السياسي، مع ترك الممثليات القنصلية والاقتصادية والثقافية تحت الحماية الفرنسية، بما يدل على أن البلدان العربية قد تبعت الخط السياسي الذي حددته الجمهورية العربية المتحدة على مضض ودون حماسة كبيرة بالأحرى. والعراق والجزائر وحدهما هما اللذان يواصلان التجذر ويعلنان استعدادهما المضي إلى حد الاعتراف

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بجمهورية ألمانيا الديموقراطية. ورغبةً في الحفاظ على وحدة العمل، تتمسك القاهرة بالوضع القائم دون الاعتراف بنظام برلين الشرقية.

وعلى الجانب الإسرائيلي، لا يجري إخفاء شعورٍ بقدرٍ من خيبة الأمل. وهم يتوقعون أن يحصلوا من ألمانيا الاتحادية على معاملة مميَّزة في حين أن إقامة العلاقات الديبلوماسية إنما تُعَدُّ، بالنسبة لبون، مُحَصِّلَةَ سيرورةِ تطبيعٍ تقود إلى معاملة إسرائيل كأي دولة أخرى(٥٣). وهكذا فإن أول سفير ألماني إلى إسرائيل هو ديبلوماسي محترف فقد ذراعًا خلال الحرب العالمية الثانية حيث كان برتبة ضابط. فتستأنفُ المعارضةُ المعركة لكي تطالب برفض قبوله ويتعين على الحكومة المساومة على مقابلٍ كي يتسنى لها الحصول على مساندةٍ من جانب الحزب القومي الديني، وهو ما يؤدي إلى احتدام النزاع بين العلمانيين والمتدينين.

المذكرة الإسرائيلية – الأميركية

تلعبُ الملكيةُ الهاشميةُ سياسةَ توفيقٍ بين الأضداد. ومنذ قمة القاهرة، يبدو أنها تنحاز إلى المواقف المصرية، وهو ما يسمح بتحييد الخطر الناصري. وهي تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بحذر، فلا تترك لها إمكانيةً فعليةً للانغراسِ في الضفة الغربية. ويظل الملكُ سيدَّ اللعبة. وفي ١٣ فبراير/ شباط ١٩٦٥، يعيدُ إلى منصب رئيس الوزراء رجله القوي، وصفي التل. وفي الأول من أبريل/ نيسان، يغير فجأة نظام الخلافة بجعله أخيه الحسن، البالغ من العمر ١٧ سنة، وليًا للعهد، وذلك على حساب ابنه البكر، عبد الله، وهو آنذاك في الثالثة من العمر (الملك عبد الله الثاني فيما بعد). وعلاوة على الرغبة في تجنب وصايةٍ على العرش طويلةٍ ومحفوفةٍ بالمخاطر في حالة اختفاء حسين بشكل مفاجئ، فإنه يعرف أن زواجه من إنجليزية، حتى وإن كانت قد اعتنقت الإسلام، هو زواج لا يتمتع بقبولٍ شعبي كما يعرف أن انعدام الشعبية هذا يهدد بتعريض صعود ابنه البكر إلى سدة العرش للخطر.

وفي مايو/ أيَّار ١٩٦٥، يخوض حسين اختباره الأول للقوة مع منظمة التحرير الفلسطينية. فالشقيري، لدى عودته من رحلة إلى الصين الشعبية(٥٤)، يطالب بحرية تجنيد المقاتلين وبحرية تنظيم صفوفهم في الضفة الغربية. وتشن

إذاعة صوت فلسطين حملة تشهير بالملكية الهاشمية التي يجري اتهامها بعرقلة تحرير فلسطين. وأثر هذه الحملة يبدو محدودًا بينما يقدم وصفي التل نفسه على أنه ملتزمٌ صارمٌ بالقرارات المتخذة في مؤتمرات القمة العربية. ولأول مرة، يجري إحياء ذكرى ١٥ مايو/ أيَّار كيوم حدادٍ وطني. ويجري الحديث عن فرض خدمة عسكرية إجبارية لا غنى عنها للتحضير للنضال الأسمى. والحال أن الملك حسين إنما يؤكد نفسه، في خطبه، بوصفه المدافع المتشدد عن الحقوق العربية في فلسطين.

وعلى الرغم من أن الملك يتخذ مظهر الأكثر فلسطينيةً من الفلسطينيين، فإنه يحصل على تطمينات من الجانب الإسرائيلي. وقد التقى لأول مرة بمبعوث إسرائيلي في لندن في عام ١٩٦٣[٥٥]. ويتعلق الأمر بالتمتع بقناة اتصال مباشر تسمح بتفادي إساءات الفهم وبتجنب التلاعبات الخارجية. ويؤكد له الإسرائيليون أن هدف سياستهم هو إبقاء ضفتي نهر الأردن تحت السلطة الهاشمية. وفي يوليو/ تموز ١٩٦٥، سوف يلتقي جولدا ميئير لتأكيد التعايش. وهكذا فإنه يتعهد بالاكتفاء بالحصة التي حددتها خطة جونستون من مياه نهر الأردن، كما يتعهد بعدم السماح بمرابطة وحدات جيشه المدرعة في الضفة الغربية.

وعلى المستوى العسكري، نجد أن الحرس الوطني، المؤلف من فلسطينيين، إنما يجري حله في مارس/ آذار ١٩٦٥، خوفًا من أن يقع تحت تأثير منظمة التحرير الفلسطينية. ويجري نقل جانب من جنوده إلى صفوف الجيش النظامي الذي يشهد إعادة تنظيم كاملة. وعلاوة على زيادة عدد الجنود، لابد من تحديث عتاده. والحال أن الحكومة الأردنية إنما تعاود تلويحها بالاتجاه إلى الحصول على المساعدة السوفييتية سعيًا منها إلى طلب هذه الأسلحة من الولايات المتحدة. والمؤازرون لإسرائيل في إدارة جونسون يناضلون ضد أي موافقة، لكن الحل يبدو جليًا، بالنسبة للبراجماتيين المحيطين بوزير الخارجية دين راسك[٥٦]. فهم يرون أن من شأن تسليم أسلحة للأردن أن يسمح بنقل شحنات أهم إلى إسرائيل.

فيجري إيفاد مبعوث من وزارة الخارجية الأميركية إلى عَمَّان لإجراء مفاوضات، ثم تذهب شخصيتان أهم إلى إسرائيل، روبرت كومر، من مجلس الأمن القومي، ثم أﭬريل هاريمان، وكيل وزارة الخارجية والسياسي البارز (هو حاكم

سابق لولايات نيويورك، وبهذه الصفة يتمتع بعلاقات جيدة مع الطائفة اليهودية الأميركية).

فيتلقى الأردنيون عرضًا بتزويدهم بالنموذج الأولي من دبابات پاتون M-48 بينما يحصل الإسرائيليون على سلاح أكثر تطورًا بكثير. ومن غير الوارد تزويد الأردن بطائرات حربية، وعليه، إن كان يملك إمكانات لذلك، أن يلجأ إلى طلب الحصول عليها من الأوروبيين.

وكان وقف الشحنات العسكرية الألمانية قد اعتُبر بمثابة هزيمة سياسية جسيمة من جانب الإسرائيليين، ويجري الإعلان في زخم اللحظة عن تعزيز للجيش الأردني. فيطالب إشكول وميئير بتدابير إضافية للحفاظ على قوة الردع وعلى أمن إسرائيل ؛ وإلاً فإنهم سوف يضطرون إلى شن «عمليات وقائية» ضد الجيران العرب للحفاظ على علاقة القوة. ويُقَدِّمُ رابينُ قائمةً إضافيةً ضخمةً بعتادٍ مطلوبٍ قوامه مدرعات وطائرات. ويحاول المفاوضون الأميركيون، من جانبهم، الحصول على موافقة على رقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على المنشآت النووية الإسرائيلية. فيتعلل إشكول لكي يمتنع عن التجاوب مع الطلب الأميركي بأن بن جوريون يخوض حملة ضد ضعفه وضد تنازلاته فيما يتعلق بديمونه وبالتسليح.

ومذكرة الاتفاق المؤرَّخة في ١٠ مارس/ آذار ١٩٦٥ تُعَدُّ انتصارًا كبيرًا لإسرائيل. فالولايات المتحدة تعيد تأكيد دعمها لأمن إسرائيل وتعهدها بالوقوف في وجه أي عدوان في الشرق الأوسط وبالحفاظ على استقلال شريكتها كما على وحدة ترابها. وتعيد إسرائيل التأكيد على أنها لن تكون البلد الأول الذي يُدخل أسلحة نووية في الفضاء الإسرائيلي – العربي[٥٧]. وتشير المذكرة إلى أن قدرة إسرائيل على الردع هي العنصر الجوهري في منع العدوان، كما تشير إلى أن الولايات المتحدة سوف تكون مستعدة دومًا للتباحث مع إسرائيل فيما يتعلق بحاجاتها ومشكلاتها في هذا المجال[٥٨]. وسوف يقبل الملك حسين إبقاء مدرعاته في شرق الأردن وسوف تضطلع الولايات المتحدة بإطلاع الإسرائيليين على تفاصيل الشحنات المرسلة إلى الأردن. كما سوف تقوم الولايات المتحدة بإرسال الأسلحة مباشرة إلى إسرائيل، إذا ما تبين أن هذا ضروري. ولابد أن تظل المذكرةُ سرِّيةً

كي لا تتعرض السياسة الأميركية لمتاعب في البلدان العربية. وكان قد طُلب إلى إشكول التحرك لكي «يَفهم أصدقاءُ إسرائيل» في الولايات المتحدة ضرورة تسليم أسلحة للأردن.

وفي أواخر يوليو/ تموز ١٩٦٥، يجري، بشكل نهائي، عقد اتفاق بيع دبابات باتون. فيطلب الإسرائيليون الآن ٢٤ طائرة حربية. لكن راسك مناوئ بحزم لصفقة كهذه، بينما يرى فيها كومر وسيلة للضغط على إسرائيل للحد من لجوئها إلى القوة في مسألة تحويل مياه نهر الأردن كما من سعيها إلى حيازة سلاح نووي.

وإذا كانوا يجهلون، في مصر، مضمون المفاوضات الإسرائيلية – الأميركية، فإنهم يهاجمون بقوة بعثة هاريمان التي قاموا بتعريفها على أنها موافقةٌ من جانب الولايات المتحدة على الحلول محل ألمانيا الاتحادية في الدور الذي كانت تقوم به في السابق فيما يتعلق بتوريد السلاح. ويجري استخدام هذا الواقع للهجوم على العربية السعودية. فالمملكة، ذات الأواصر الوثيقة مع الولاياتِ المتحدة، يتعين عليها أن تواجهها، مثلما فعلت الجمهورية العربية المتحدة للتوّ مع جمهورية ألمانيا الاتحادية لردعها عن تقديم مثل هذه الهدايا من الأسلحة إلى إسرائيل. وهكذا فإن الحجة الفلسطينية إنما تحيل إلى الملف اليمني.

وقد أعدت واشنطون رسالة موجهة إلى عبد الناصر تقلل من شأن شحنات الأسلحة القادمة المرسلة إلى إسرائيل: فهي شحنات استثنائية، والولايات المتحدة تحافظ على موقفها الخاص بعدم التحيز في النزاع، وهو ما يثبته تزويدُ الأردن بالأسلحة. وهدفُ سياسة الولايات المتحدة هو تفادي وقوع سباق تسلح من شأنه أن يجازف بأن يفضي إلى عملياتٍ «وقائية» وإلى تحويل البرنامج النووي المدني الإسرائيلي إلى برنامج عسكري. وتضيف الرسالةُ أن الدول العربية هي سبب التوتر بدعواتها إلى القضاء على دولة إسرائيل. والأكثر أهمية من شحنات الأسلحة هو التعهد الأميركي بالوقوف في وجه أي عدوان، أيًّا كان مصدره، والتحرك من أجل الحد من مخاطر نشوب حرب.

وقد جرى اللقاء بين عبد الناصر والسفير الأميركي في ٢٤ مارس/ آذار ١٩٦٥. وهو يأخذ على الأميركيين حسابهم القوات العربية كما لو كانت تشكل كُلاً واحدًا. وكان لابد لتجربة حلف شمال الأطلسي أن تبين لهم صعوبات قيادة ائتلاف.

والقوة الرئيسية في العالم العربي هي مصر، الهدف الرئيسي للإسرائيليين كما في ١٩٥٦. وعسكريوه لا يقبلون عدم توازن القوى وهذا هو الذي أرغمه على اتخاذ موقف بهذه الدرجة من القوة حيال ألمانيا وسوف يرغمه على طلب المزيد من السلاح. ويبدو الرئيسُ المصري حزينًا بأكثر ممَّا يبدو غاضبًا، إلاَّ عند الحديث عن ألمانيا.

والحال أن اعتدال عبد الناصر الظاهر إنما يرجع إلى وضع مصر الاقتصادي الرديء[٥٩]. فهي لم تعد تملك إمكانات الواردات الضرورية لإنمائها الاقتصادي. وبعد سقوط خروشوف، يبدو أن الاتحاد السوفييتي قد قَلَّلَ انخراطه في العالم الثالث، وهو ما يجد ترجمة له في تخفيضٍ للمساعدة الاقتصادية لمصر. ويبدو أن هذه المساعدة تقتصر على «خدمةٍ من الحد الأدنى» هدفها درء أي مزاحمة صينية في هذه المنطقة من العالم. والحق أن الصين الشعبية تنتهج في هذه المنطقة سياسة وجود فاعل. ويقوم شو إن لاي بزيارة مثيرة إلى مصر في مارس/ آذار ١٩٦٥ بينما تُشَجِّعُ بكين الناشطين الفلسطينيين.

وطبيعي أن ألمانيا الاتحادية قد أنهت أي عرض تمويلي جديد. أَمَّا الولايات المتحدة فقد حَدَّت من مساعداتها منذ وقت طويل. والسوفييت والأميركيون يحثون الدولة المصرية على خفض حادٍّ لإنفاقاتها. وفي عام ١٩٦٦، سوف تضطر الجمهورية العربية المتحدة إلى التفاوض على «خطة تحقيق للاستقرار» مع صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من قراءة عبد الناصر اليومية للصحافة الدولية، فإنه لا يبدو أنه يفهم سير عمل النظام السياسي للولايات المتحدة. وعندما يتحدث الديبلوماسيون الأميركيون عن معاداة الكونجرس لتقديم أي مساعدة إضافية إلى مصر، يرفضُ عبدُ الناصر التسليم بأن جونسون لا يملك إمكانات مخالفة الكونجرس ويرى في هذا الرفض سياسة ضغوطٍ منسقةً تهدف إلى تغيير سياسته، بل إلى الإطاحة به بكل بساطة[٦٠].

وتجري مقابلة هذه التدابير الاقتصادية بتجذير للخطاب الداخلي. والإخوان المسلمون، وقد جرى اتهامهم بالتآمر على النظام، يصبحون هدفًا لموجة قمعية جديدة. ويجري تعزيز القوانين الزراعية لتصفية «الإقطاع» تصفية نهائية. ثم إن سلسلة جديدة من التأميمات تطال القطاع الخاص.

وهذا التجذر يحجب المصاعب الداخلية. فشأن الكثير من الديكتاتوريات الحديثة، يُعَدُّ النظامُ متعدد المراكز، أي أن تطوره مصحوبٌ بتكاثرٍ لمراكز القرار المستقلة نسبيًا والتي سوف يشجبها عبدُ الناصر، بعد ١٩٦٧، بوصفها «مراكز قوة». والشيء الأهم هو الثنائية القائمة بين العسكريين والمدنيين. فبعد عام ١٩٦١، فقد عبدُ الناصر السيطرة على الجيش، الذي أصبح حكرًا على عامر الذي استأثر بالجانب الأعظم من تعيينات كبار الضباط. وأولئك الذين لا ينتمون إلى زبائن «المشير» جرى تهميشهم وتعيينهم في وظائف دون مسئوليات حقيقية. ولم تتعرض صدارة عبد الناصر للتهديد، وذلك بسبب قدرته الفريدة على إقامة صلة اندماجية بالجماهير المصرية والعربية وبسبب سيطرته على التعيينات المدنية. والحاصل أن عبد الناصر، وهو رجل شديد الانكباب على العمل، إنما يجتهد في الإمساك بالملفات الرئيسية للبلد وفي التفرقة من أجل أن يسود، ومن هنا تكاثر مراكز اتخاذ القرار. ويظل التنافس بين عبد الناصر وعامر محجوبًا عن الجمهور الواسع ولا يرصده حقًا غير المحيطين المباشرين بهما.

مبادرة بورقيبة[٦١].

كانت العلاقات بين مصر الناصرية وتونس بورقيبة علاقات سيئة. فعند نيل تونس استقلالها، ساند عبدُ الناصر خصوم بورقيبة. على أن قمة القاهرة في عام ١٩٦٤ قد وضعت، من الناحية الرسمية، حدًّا لجميع الخلافات العربية. وفي ١٥ فبراير/ شباط ١٩٦٥، بدأ بورقيبة جولة واسعة في الشرق الأوسط لا يبدو أنها حظيت باهتمام بلد آخر سوى تونس. وقد لقيَ استقبالاً ممتازًا في مصر. وقد أعلن معارضته لسياسة القطيعة مع ألمانيا. واشتمل البيان الختامي للزيارة على الإدانة المألوفة لإسرائيل وعلى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

وعندما يصل إلى الأردن في مستهل مارس/ آذار، يخاطب اللاجئين الفلسطينيين ويناشدهم التخلي عن سياسة «كل شيء أو لا شيء» وانتهاج السبل السياسية مرورًا بحلولٍ وسطٍ ضرورية. وكلامه يتميز بأقصى درجة من درجات الغموض، فهو يتحدث عن تحرك تدريجي يفضي إلى تعايش بين العرب واليهود

دون أن يُحَدَّدَ بوضوح ضمن أي إطار. وبحسب قنصل فرنسا في القدس، فإن «ذهول البعض لا يضاهيه سوى غضب البعض الآخر»[٦٢].

وفي بيروت، في ١١ مارس/ آذار، يدعو الرئيسُ التونسيُ إلى تحكيم العقل وإلى حل لا غالب فيه ولا مغلوب. والحال أن بيار الجميل، زعيم الكتائب والعضو في الحكومة، إنما يسهب في الكلام في هذا الاتجاه ويدعو إلى تكوين دولة ثنائية القومية، يهودية – عربية. ويجري إلغاء الزيارة إلى سوريا، فالصحافة السوريةُ تعاملُ بورقيبة باعتباره رسولاً للسياسة الأميركية وأداة لتصفية المسألة الفلسطينية. ويحدث هذا كله ضمن سياقِ تَجَدُّدٍ لأعمال العنف في المنطقة المنزوعة السلاح. أمَّا فيما يتعلق بالعراق، فالحكومة تعلن أنها لا تقدر على تأمين سلامة الرئيس إذا ما أصر على زيارته ...

وفور عودة بورقيبة إلى بلاده، في مستهل أبريل/ نيسان، يعيد الرجل طرح المسألة متحدثًا عن عودة إلى خطة التقسيم. وهذا الاقتراح يُقَابَلُ مقابلة سيئة بشكل خاص في الشرق الأدنى. إذ يجري اعتباره على أنه دليل على جهلٍ تامٍ بالوضع لأن هذا هو الموقف الرسمي للدول العربية منذ عام ١٩٤٩، مع تذكيرٍ طقسيٍ لديها، ببروتوكول لوزان. والرئيس التونسي متأخر بما يزيد عن عقد فيما يتعلق بالتطور السياسي للمنطقة. وهو، بالمقابل، يطرح بوضوحٍ معضلةً يرفض الآخرون مواجهتها: إن من المستحيل كسب حرب ضد إسرائيل، وإذا ما اخترنا حرب العصابات، فلن يكون لها معنى إن لم تفضِ إلى مفاوضات (فمن المستحيل عليها أن تقضي على خصمها).

ولا تكمن جِدة موقف بورقيبة في الإحالة إلى خطة التقسيم، بل في الاعتراف الصريح بأنها تنطوي على الاعتراف بدولة إسرائيل، وهو ما لم تشأ أي دولة عربية قوله حتى ذلك الحين. لكنه هو نفسه يقدم موقفه على أنه تحرك تاكتيكي: فبما أن إسرائيل سوف ترفض بالتأكيد هذا العرض، فإن العرب سوف يجدون أنفسهم في مركز جيد لدى الرأي العام الدولي، وسوف يفوز النضال المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالشرعية. ومن جهة أخرى، فإن الإسرائيليين إنما يرون الخطر، ومن هنا تحفظهم البالغ حيال التصريحات التونسية[٦٣]. فيجري

توجيه التحية إلى المبادرة وإن كانت تجري الإشـارة إلـى افتقارهـا التـام إلـى الواقعيـة.

وفي ٢١ أبريل/ نيسان، يقطع بورقيبة شوطًا أبعد، إذ يطرح نفسه وسيطًا في مفاوضات إسرائيلية - عربية قائمة على خطة التقسيم. وفـي حـين أن سـوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اتخذت موقفًا قصويًا ضد بورقيبـة، فقـد تمسك عبدُ الناصر بقدر من التحفظ، حيث وصل به الأمر إلى حدِّ التذكير بأنه كان دائمًا نصيرًا للعودة إلى الخطة المذكورة. بل إنه قد اعترف بأنه - بحسب شـروط مؤتمر باندونج - إذا ما جرت العودة إلى خطة التقسيم وإلـى عـودة اللاَّجئـين، سيكون بوسع الدول العربية التعايش مع وجود دولة إسرائيل(٦٤). غير أنه، انطلاقًا من هذه اللحظة، إنما ينخرط بدوره في الحملة على الرئيس التونسي. وفي تـونس كما في الجمهورية العربية المتحدة، تقدم تظاهرات شعبية «عفوية» دعمهـا [فـي تونس] لرئيسها وفي [الجمهورية العربية المتحدة] لرئيسها.

فيجري تشكيل لجنة ممثلين شخصيين للملوك والرؤساء العـرب ؛ فتـرفض تونس المشاركة فيها. وفي ٢٩ أبريل/ نيسان، يجري رفض مقترحـات بورقيبـة دون إدانة تونس صراحةً. ويتم التذكير بالعقيدة العربية: إسرائيل صنيعة استعمارية تهدد مجمل الأمة العربية. والشعب العربي الفلسطيني له الحق في تقرير مـصيره بنفسه وفي تحرير وطنه. وعلى العرب أن يحشدوا قـواهم لمواجهـة الإمبرياليـة والصهيونية والعمل على إحباط قاعدتهم العدوانية في فلسطين.

ويبدو أن بورقيبة، دون تخطيط مسبق في البداية، قد ألقى بنفسه في محاولـةٍ تهدف إلى منازعة الهيمنة الناصرية التي أكدتها قمةُ القاهرة. فلو قبلـت إسـرائيل مقترحاته، وهو فرض غير مُرَجَّح، فسوف يظهر بوصفه الرجل الذي نجـح فـي وضع نهاية لمسألة فلسطين. أمَّا إذا لم تقبلها فإنه - بتهديده ركيزة وحدة الـصفوف العربية، ألاَ وهي النضال ضد إسرائيل - إنما يوقف محـرك الفعـل الناصـري. والحال أن منظور الرجل إنما يشكو من عدم دراية بالوضع في الـشرق الأدنـى: فإسرائيل ليست نظير السيطرة الفرنسية في الشمال الأفريقي، والتجربـة التونـسية غير قابلة للتعميم. ثم إن حرب الجزائر كانت البرهان على ذلك في المغـرب. وإذا كانت الدعوة إلى اتحاد العرب ضد إسرائيل تشكل بالفعل سلاحًا في الحرب الباردة

العربية، فإنها ترتكز مع ذلك على تجذر الرأي العام العربي وعلى نهضة الفلسطينيين السياسية. وبالمقابل، فقد شدَّد الرئيس بورقيبة على الضعف البالغ للموقف العربي القائم على رفض وجود إسرائيل والذي يجد ترجمة له في استحالة تحديد حل سياسي ملموس كما في غياب حل عسكري. وهو يرى أن حربوية الكلام إنما تخفي فعلاً دفاعيًا خالصًا من جانب دول كانت عاجزة عن أن تفرض، كمسوغٍ للحرب، تحويل مياه نهر الأردن في حين أن إسرائيل قد أكثرت من الأمور الواقعة ومسوغات الحرب: حرية الملاحة في خليج العقبة، حظر مرابطة قوات عربية غير أردنية في الضفة الغربية، بل اندماج العراق وسوريا. وبينما يستمر الجدل، ترفضُ تونس الانضمام إلى قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية.

وفي ١٧ مايو/ أيّار، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية، يقترح إشكول خطة سلام تمثل ردًّا على بورقيبة. وطبيعي أنها خطة قائمة على الاعتراف بإسرائيل ضمن حدودها القائمة ساعتها. وليس هناك أي شيء جديد في هذا المشروع الذي يتحدث عن مستقبل مشرق للتعاون الاقتصادي.

وحكومة الأردن تقدم ردًّا ليس أقل توقعًا[٦٥]: إن المسألة الفلسطينية مسألة مبدأ لا مسألة مصالح. والأردن لا يعترف بوجود الصهيونية في فلسطين. ومن ثم فإنه يرفض مقترحات إشكول. وخلال الذكرى التاسعة عشرة للاستقلال. في ٢٥ مايو/ أيّار، يضيف الملك حسين: «إن الدعوة إلى الصلح وإلى إجراء مفاوضات مع إسرائيل هي انحرافات تنزع إلى جعلنا نقبل وضعًا قائمًا بغيضًا»[×].

والحال أن عبد الناصر سوف يحدد العقيدة العربية حول هذا الموضوع، في مقابلة نُشرت في ٦ يونيو/ حزيران:

> من الواضح أن بورقيبة ينفذ خطة استعمارية – صهيونية ترمي إلى النيل من عزيمة العرب. فعندما يقوم رئيس دولة عربية، على أثر مؤتمرات القمة، بالدعوة إلى الاعتراف بإسرائيل، فإن هذا إنما يعني أن الاستعمار والصهيونية يريدان إقناع الشعب العربي بأن لا طائل من وراء أي شيء وبأن العمل العربي الموحَّد يتميز بطابع صوري تمامًا دون أدنى فائدة. وقد دُفع بورقيبة إلى قول الكلام الذي قاله سعيًا إلى بث اليأس. فالاستعمار والصهيونية

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يسعيان إلى هدم وعرقلة جميع التدابير التي اتخذها العربُ تطبيقًا للسياسة التي قررتها مؤتمرات القمة(×).

الحرب الخفية [٦٦]

يتميز عام ١٩٦٥ بسلسلة كاملة من فضائح الجاسوسية والحرب الخفية. وأولها فضيحة إيلي كوهين في سوريا. وهو يهودي من أصل مصري هاجر إلى إسرائيل بعد أزمة السويس. وبما أنه قد عمل لحساب الاستخبارات الإسرائيلية، فقد قدَّم نفسه على أنه مهاجر سوري إلى أميركا اللاتينية عاد إلى بلاده بعد أن حقق ثروة. وبعد أن أقام في دمشق في عام ١٩٦٢، نجح في التسلل إلى الدوائر القيادية لحزب البعث الحاكم. وهو يقدم لإسرائيل معلومات ثمينة، لكنه يفرط في استخدام جهاز الإرسال. ويجري إلقاء القبض عليه في ١٨ ينساير/ كانون الثاني ١٩٦٥ ويعترف على الفور بأنه عميل إسرائيلي. ويعتقد جهاز الموساد أنه كان قد تم كشفه على أثر تعامله غير المسئول مع جهاز الإرسال، لكن هيكل يذهب إلى أن الاستخبارات المصرية هي التي حدَّدت شخصيته من صورة فوتوغرافية ظهر فيها مع شخصيات سورية مهمة[٦٧]. ويجري تحويله إلى المحاكمة بينما تشن إسرائيل حملة دولية لإنقاذ حياته. ويصدر ضده حكم بالإعدام ويتم إعدامه شنقًا في ساحة عامة في ١٨ مايو/ أيّار ١٩٦٥. والحال أن الحكومة والصحافة الإسرائيليتين إنما تتهمان سوريا بارتكاب عمل بربري[٦٨]: إذ لا يجري إعدام جاسوس في زمن السلم (على أن هذا هو ما فعله الأميركيون خلال محاكمة الزوجين روزنبرج). وبشكل متناقض، يزعم الإسرائيليون أنه لم يجر إثبات أي تهمة جدية ضده بينما يجلون ذكراه كبطل قومي.

وتؤدي الفضيحة إلى النيل إلى حد بعيد من سمعة حزب البعث الذي لا يحوز في البلد غير قاعدة ضعيفة، ومن هنا قسوة الحكم والامتناع عن الاتجاه إلى مبادلة الجاسوس بأسرى سوريين. إذ كان من شأن صدور قرار بالعفو أن يؤكد تورط مسئولين على أعلى مستوى[٦٩].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

أمَّا في مصر، فنحن إزاء فضيحة ڤولفجانج لوتز، وهو يهودي ألماني ولد في عام ١٩٢١ وكان قد هاجر إلى فلسطين في ثلاثينيات القرن العشرين. وإذ يجري إرساله إلى مصر في عام ١٩٦٠ متخذًا هوية رجل أعمال ألماني سبق له الخدمة في صفوف فيلق أفريقيا النازي خلال الحرب العالمية الثانية، فإنه إنما يهتم على الأخص بمراقبة المشروع الباليستي المصري ويختلط بأوساط الخبراء الألمان العاملين فيه. وإذ يتم رصده عن طريق رصد ذبذبات جهاز إرساله[٧٠]، يتم إلقاء القبض عليه في ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٦٥ ويُحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وهو يتشبث حتى النهاية بأكذوبة هويته الألمانية وإن كان يعترف بنشاطاته التجسسية. وسوف يجري الإفراج عنه بعد حرب ١٩٦٧ ضمن عملية تبادل للأسرى.

ومنذ ارتقاء الحسن الثاني العرش في عام ١٩٦١[٧١]، جرت اتصالات بين الاستخبارات الإسرائيلية والملكية المغربية سعيًا إلى تشجيع هجرة اليهود المغاربة (لم يقبل الملك خروج رعاياه السرّي والخطِر). فيتم التوصل إلى اتفاق، يسمح برحيلهم بأقصى درجة من الكتمان. وخلال «حرب الرمال» في عام ١٩٦٣ بين المغرب والجزائر، تقدمُ الجمهوريةُ العربية المتحدة دعمًا فاعلاً لهذه الأخيرة. فلا يجد المغرب نفسه إلاَّ مدفوعًا أكثر إلى التقارب مع إسرائيل في مجال الاستخبارات، وهو وضع مشابه لوضع التحالف المعادي للناصرية والذي لوحظ بالفعل في حرب اليمن. والحال أن الچنرال أوفقير، وزير الداخلية، إنما يذهب سرًّا إلى إسرائيل. ويقدم جهازُ الموساد مساهمة مهمة في تنظيم جهاز الاستخبارات المغربي.

أمَّا المهدي بن بركه، المعارض المغربي، فهو يبدو بوصفه رجل عبد الناصر. وهو يلعب دورًا مهمًّا في لجنة التضامن الأفرو- آسيوي وفي التحضير لمؤتمر القارات الثلاث المقرر عقده في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦ في هاڤانا. وهو مناضل نشيط في مجال الدفاع عن القضية الفلسطينية أمام تقدميي العالم الثالث، وقد أصبح من الثابت الآن أن جهاز الموساد قد شارك في اختفائه في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٥[٧٢]. فهذا الجهاز هو الذي نجح في استدراجه إلى باريس. وسوف يقود التحقيقُ الفرنسيُّ إلى تطهيرٍ حادٍّ للاستخبارات الفرنسية، وخاصةً إلى استبعاد أولئك الذين اعتادوا التعاون مع إسرائيل منذ حرب الجزائر. وسوف تفقد

الاستخبارات الإسرائيلية التصريح الذي يجيز لها العمل انطلاقًا من فرنسا، كما أن التعاون في مجال الاستخبارات سوف يجري اختزاله. والحق أن الفرنسيين يرون، منذ بعض الوقت، أن بوسعهم الاستغناء عن المعلومات ذات المصدر الإسرائيلي، وذلك بفضل استئناف علاقاتهم الدبلوماسية مع البلدان العربية[٧٣]. وفي إسرائيل، نجد أن هذه «الفضيحة المشؤومة» سوف تطرح مرة أخرى مسألة معرفة «من الذي أصدر الأمر»، غير أن الفضيحة سوف يجري خنقها تمامًا عبر رقابة يقظة بشكل خاص.

ويقوم المصريون بعمل مماثل إذ ينجحون في تسريب يهود مزيفين قادمين من الخارج إلى إسرائيل. وقد جرى إلقاء القبض على ثلاثة من عملائهم من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٥ دون أن يكونوا قد نجحوا كثيرًا في جمع المعلومات. وبالمقابل، فإن أحد عملائهم سوف ينجح في قضاء اثنين وعشرين عامًا في إسرائيل دون أن يتم إلقاء القبض عليه وسوف يتقاعد في هدوء في أوروبا (لن يكشف المصريون القصة إلاَّ بعد موته).

وبما يشكل نجاحًا آخر للاستخبارات المصرية، نجح الملحق العسكري في لندن في الحصول لقاء مبلغ جد متواضع (٧٥ جنيهًا استرلينيًّا!) على سلسلة بأكملها من الخطط الهجومية الأنجلو – أميركية ضد الدول العربية[٧٤]. والقصة كلها تثير حيرة عبد الناصر الذي يتساءل عن الطريقة التي تمَ الحصول بها على هذه الوثائق، كما يتساءل عن طبيعتها، أهي مجرد خطط تدريب صاغتها الأركان العامة أم هي محاولة تضليلية. وفي الوقت نفسه، لا يجهل الرجل أنه في وضع حرب خفية ضد البريطانيين في اليمنين، وهو يشتبه بوجود الإسرائيليين في معسكري الحرب الباردة العربية المتعارضين.

وتبقى مسألة جد غامضة. ففي أواخر عام ١٩٦٥، يتلقى رئيس الموساد، عبر وسيطٍ، دعوة من المشير عامر للحضور إلى مصر. وهذا يتماشى مع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر ومع حاجتها إلى التقارب مع الولايات المتحدة. فيرى رئيس الموساد في هذه الدعوة فرصة لتهدئة التوترات ويناضل من أجل الحصول على موافقة على القيام بهذه الرحلة. وإشكول يميل إلى هذا الاتجاه، لكن المسئولين الآخرين يعترضون على ذلك في السياق الذي خلقته الخلافاتُ الراجعة

إلى قضية المهدي بن بركه واعتراض أنصار بـن جوريـون. فيتراجـع رئـيس الوزراء ولا تتم الرحلة.

عودة التوترات إلى التصاعد

كانت قمة القاهرة الثانية قد حدّدت المراحل الرئيسية لخطة تحويل روافد نهر الأردن[٧٥]. ففي لبنان، يجب تحويل جزء من مياه الحصباني إلى الليطاني، على أن يتجه الجزء الآخر إلى سوريا حيث يتعين استخدامه قناة التحويل العامـة للروافـد السورية المقرر أن تقود إلى اليرموك الأردني ومن هناك إلى سد المخيبه الخـازن للمياه.

ويتعين أن تستغرق كل هذه الأعمال ما بين ٨ إلى ١٢ سنة وألاَّ تقع إلاَّ فـي داخل البلدان العربية. وكان المسوغ الفعلي الوحيد للحرب هو سحب حصص أعلى من الحصص التي اقترحها مشروع جونستون، والذي لا يمكنه أن يتحقق إلاَّ فـي غضون عشر سنوات. ومن الآن إلى ذلك الحين، فإن اللغة الكفاحية العربيـة هـي وحدها التي قد تبرر تدخلاً عسكريًّا إسرائيليًّا. والحال أن موشيه دايان، وقد أصبح مجرد نائب في الكنيست، إنما يطالب في الصحافة بالاستخدام الفوري للقوة لتدمير البدايات الأولى للأعمال التحويلية العربية.

وقد حددت هيئةُ الأركان الإسرائيلية عـدة خطـوط عمـل ممكنـة: القيـام باختراقات سريعة ومحدودة مهمتها الردع، القيام باختراقات أضخم لتـدمير أكثـر عناصر الأعمال هشاشة (المضخات، الجسور، إلخ)، الاحـتلال الكامـل للمنطقـة المنزوعة السلاح، احتلال الجولان السورية.

وسرعان ما قدم الملكُ حسين طمأنة بأن بلده لا ينوي تجاوز الحـصة التـي اقترحتها خطة جونستون. وفيما يتعلق بلبنان، فقد كثفـت الحكومـةُ الإسـرائيليةُ التحذيرات العلنية كما كثفت الرسائل المنقولة عبر الدبلوماسية الفرنسية[٧٦]. ولدعم هذه «التحذيرات»، قام سلاح الجو الإسرائيلي بتحليقات استعراضية فوق الأراضي اللبنانية.

ويتذرع الرئيس شارل حلو بذلك لكي يبين أن الجيوش العربية عـاجزة عـن حماية الأعمال الإنشائية اللبنانية ويحصل على تأييد من جانـب عبـد الناصـر ؛

فيجري وقف الأعمال اللبنانية إلى اللحظة التي قد تحوز فيها القيادة العربية الموحَّدة الإمكانات اللازمة لحمايتها ...

وتبقى سوريا حيث يقع الجانب الرئيسي من الأعمال الإنشائية. وقد شددت الولايات المتحدة في عديد من المناسبات على ضرورة أن لا يلجأ الإسرائيليون إلى استخدام القوة. وعندما ذهب كومر وهاريمان إلى إسرائيل، حلقٍ بهما رابين في طائرة عمودية فوق المنطقة الحدودية مع سوريا، مبينًا لهما مواقع الأعمال. وقد أوضح لهما أن الجيش الإسرائيلي يمكنه، عبر مجرد طلقات من المدافع، أن يدمر آلات الحفر التي يستخدمها السوريون. وبما أن محاوريه لم يردًا عليه بشيء فيما يتعلق بهذه النقطة، فقد أخذ هذا الصمت على أنه موافقة ضمنية وقام بإبلاغ إشكول بذلك.

ومن ثم يقوم المسئولون الإسرائيليون باستثارة حادث في ١٧ مارس/ آذار في المنطقة المنزوعة السلاح، وهو أمر من أسهل الأمور. ويجري التذرع بهذا الحادث لتدمير المعدات السورية المخصَّصة لبناء طريق. وبسبب القضية الألمانية، يتوقف الإسرائيليون بعض الوقت قبل أن يعودوا إلى استئناف العمليات العسكرية. وفي ١٣ مايو/ أيَّار ١٩٦٥، يستثيرون حادثًا جديدًا في القطاع الأوسط لكي يتمكنوا من إطلاق نيرانهم على المنشآت السورية من على بُعد ٥ كيلومترات. وكل هذا العمل يغطيه سلاح الجو المستعد للتدخل في حالة حدوث ردٍّ سوري.

وفي تلك الأثناء، يُحَسِّنُ فدائيو فتح تقاناتهم. فتصبح أعمالهم التخريبية أكثر كفاءة ويسقط أحيانًا جرحى إسرائيليون. وبما أن هذه التسللات الجديدة تنطلق من الضفة الغربية، فإن الحكومة الإسرائيلية تُحَمِّلُ الأردنَ المسئولية عنها. وفي ليلة ٢٧ – ٢٨ مايو/ أيَّار، يشن رابين غاراته «التحذيرية» الأولى، حيث يشن غارتين في الضفة الغربية وغارة واحدة في شرق الأردن، مهمتها كلها تدمير عدد من البنى الأساسية المدنية (مضخات بنزين، طواحين، معدات زراعية). ويشير البيان الرسمي إلى سقوط ٧ جرحى إسرائيليين وإلى خمسة قتلى (عاملين وثلاثة أطفال) والعديد من الجرحى في الجانب الأردني. فنجد أنفسنا من جديد في وضع مستهل خمسينيات القرن العشرين مع تراشق بالرصاص، في ٣١ مايو/ أيَّار، في القدس بين قطاعي المدينة المقدَّسة.

وتنزعج الولايات المتحدة من هذا التدهور للوضع والذي يبرهن على أن تقاربها مع إسرائيل لا يفضي إلى الاستقرار المتوقع، على الرغم من مناشداتها الداعية إلى عدم اللجوء إلى القوة. وهي تشجب العمليات الإسرائيلية ضد سوريا والأردن بينما تنعقد «قمة مصغرة» عربية في القاهرة. والمناقشات صريحة مع الإسرائيليين. فعندما يؤكد هؤلاء الأخيرون أن الأردن هو الذي يجب عليه ضبط جميع الأعمال العسكرية على أرضه، يجيبهم الأميركيون بأنهم عجزوا عن وقف الاختراقات الإسرائيلية[٧٧] ...

ولا يمكن لهذا التوتر إلاً أن يعزز الجذريين في مواجهة المعتدلين العرب. لكن النبرة تدعو إلى ضبط نسبي للنفس. ويشير عامر إلى استحالة إعطاء مضمون حقيقي للقيادة العربية الموحَّدة، فما من دولة عربية توافق على أن ترابط على أراضيها قوات عسكرية قادمة من دولة عربية أخرى، ومن هنا إبراء لبنان لوقفه الأعمال التحويلية. وإذا كانت مقترحات بورقيبة قد رُفضت، فإن تونس تظل موجودة في جامعة الدول العربية. وقد احتج الشقيري بعنفٍ وهدد بالتنحي، ولكن دون أن يتمكن فعلاً من التأثير على القرارات المتخذة. وسوريا أكثر جذرية بكثير، وهي تهاجم «الانهزامية العربية» التي تمثلها سياسةُ بورقيبة وإخفاقاتُ القيادة العربية الموحَّدة.

ويجد عبدُ الناصر نفسه بين «انهزامية» بورقيبة و«حربوية» سوريا. فيقرر مواجهتهما بالتحدث فجأة أمام المجلس الوطني الفلسطيني الذي ينعقد ساعتها في القاهرة في ٣١ مايو/ أيّار ١٩٦٥[٧٨].

وهو يقرر أن يتحدث بصراحة. وبعد أن وصف بورقيبة بأنه عميل للاستعمار، يتناول جوهر الموضوع مهاجمًا المزايدات الكلامية الصادرة عن سوريا. فهو يرى أن العمل الجماعي العربي، على الرغم من قصوره، بسبب الخلافات العربية – العربية، إنما تظل له مأثرة الوجود. فهو أسلوب للعمل يهيئ للمستقبل:

النهارده الدول العربية بتخاف من بعضها ولا تسمح لجيوش دول أخرى إنها تمر فيها أو تصل إليها لتعزيز قوتها. وعلى هذا الأساس، لا تستطيع القيادة العربية الموحَّدة أن تقوم بواجبها كاملاً. ولكن في المستقبل إذا حُلت هذه التناقضات تستطيع القيادة العربية الموحَّدة أن

تقوم بواجبها كاملاً. النهاردة أيضًا إمكانيات الدفاع قد تكون غير كاملة ولكن حصل اعتمادات وحصل تعاقدات على أسلحة جديدة وبهذا ستقوى إمكانياتنا على الدفاع.

والأكثر أهمية هو ذلك التبصر الذي سوف يعوزه، لسوء الحظ، في ١٩٦٧:

بيقولوا شيلوا البوليس الدولي. البوليس الدولي بيمنع مصر عن إسرائيل. طيب، بنشيل البوليس الدولي، وبعدين، هنعمل إيه ؟ إيه خطتنا ؟ مش لازم أولاً بيكون لينا خطة ؟ هل مثلاً إذا حصل عدوان على سوريا، باهجم أنا على إسرائيل ؟ إذًا إسرائيل بتستطيع إنها تحدد لي الوقت إللي أنا أهجم فيه. ليه ؟ لأنها بتروح تعمل عدوان على سوريا، بتضرب جرار أو جرارين، وأنا تاني يوم أهجم على إسرائيل. هل هذا هو الكلام الحكيم ؟ هل ده الكلام السليم.

إحنا إللي نختار وقت المعركة، إحنا إللي نحسب موقفنا، إحنا إللي نقدّر معركتنا، إحنا قدرتنا محدودة.

بيقولوا حاربوا. لازم نحارب إسرائيل النهارده. ليه ؟ قد تتمنى إسرائيل فعلاً إن إحنا نحاربها النهارده. ليه ؟ لأن إسرائيل تجد العمل الثوري العربي والقدرات العربية بتنمو [...].

إذا كنا هانهجم على إسرائيل، هل هاهجم على إسرائيل وأنا عندي ٥٠ ٠٠٠ في اليمن؟ يعني إذا كنت ها أقرر إن أنا هاهجم على إسرائيل بيبقى أول حاجة باعملها إن أنا بأبعت أجيب الـ ٥٠ ٠٠٠ عسكري إللي موجودين في اليمن. بيكونوا معايا هنا قبل ما أقول إن أنا هاهجم على إسرائيل.

وقد نجح عبد الناصر في كسب تصفيق المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني على الرغم من إرجائه حرب التحرير إلى موعد من أكثر المواعيد افتقارًا إلى التأكيد. والحال أن الشقيري، الذي تعرض لمنازعة قيادته، قد نجح في البقاء في موقعه. فالتبرؤ منه كان من شأنه أن يبدو وكأنه بمثابة موافقة على مقترحات بورقيبة. وإذا كان أسلوبه ولغته يبدوان قابلين للنقاش، فإنه إنما يمثل مع ذلك استقلالية نسبية حيال الدول العربية. وتتجه جميع الخطب صوب النضال المسلّح، على الرغم من أن الجميع يدركون الرقابة الصارمة التي تفرضها الدول العربية على النشاطات العسكرية. ومن جهة أخرى، فإن محصلة السنة الأولى من وجود منظمة التحرير الفلسطينية إنما تُعَدُّ بعيدةً عن أن تكون سلبية. فهي قد كسبت

شخصية حقوقية، وتشارك في نشاطات عربية عامة مختلفة تمثل فيها فلسطين، وتنشئ مكاتب في العواصم العربية الرئيسية وتتولى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بالتفرقة في العمل. وفي شهر يونيو/ حزيران، يتصالح الشقيري مع الحكومة الأردنية وإن كان دون أن تتم تسوية المسألة العسكرية بالفعل. ومن الناحية الرسمية، سوف يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن نوع العلاقات نفسه القائم بين الوكالة اليهودية ودولة إسرائيل.

والحاصل أن اعتدال عبد الناصر، الذي يبدو أنه يسجل توقف أعمال التحويل، قد فاجأ الجميع. فيعقب ذلك سجالٌ قويٌّ بين دمشق والقاهرة. ويسخر المصريون من الدعاوى السورية ويذكِّرون بأن الجيش الوحيد المهم في العالم العربي هو جيشهم.

ولا تملك القيادة الإسرائيلية تصديق أن عمليتين صغيرتين كانتا كافيتين لوقف أعمال التحويل. ويتوصل رابين من ذلك إلى استنتاجٍ مثقلٍ بالعواقب، مؤداه أن العمل العسكري قادر على تسوية المشكلات. والأكثر خطورة أنه يرى أن الردع يؤتي ثماره وأن مصر لن تهب إلى نجدة سوريا في حالة وقوع مواجهة بين هذا البلد وإسرائيل. وفي شهر يوليو/ تموز[٧٩]، يحتفل إشكول وإيبان بقوة الردع العسكري الإسرائيلي التي تدفع البلدان العربية إلى التباعد عن السياسة الناصرية.

وفي اللحظة المباشرة، لابد من الرد على العمليات الجديدة لفتح التي تحرز قدراتها العملياتية تقدمًا منتظمًا. وفي ليلة ١ – ٢ يونيو/ حزيران، يحدث اختراقان، جاء أولهما من الضفة الغربية وجاء الثاني من لبنان. ويتعاون الجيش اللبناني على الفور مع المراقبين وينجح في إقناع الإسرائيليين بحسن نواياه. وهو يعزز وجوده تعزيزًا ملحوظًا في الجنوب اللبناني ويتجاوز سقف أعداد الجنود الذي فرضته اتفاقية الهدنة. وفي منطقة الحدود الثلاثة، قام السوريون والإسرائيليون أيضًا بتعزيز قواتهم الدائمة.

وفي ٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٥[٨٠]، يصدر حكم بالإعدام على سجين من فتح من جانب محكمة عسكرية إسرائيلية اجتمعت في جلسة مغلقة (قبل السويس، كانت هناك ثلاثة أحكام بالإعدام خفضت فيما بعد إلى السجن مدى الحياة). وهو يتوسل بما يبدو أنه محاولة ردع من جانب الجيش الإسرائيلي، لاسيما أن معلومات قد

تسربت بأن مناضلي فتح قد تلقوا تدريبًا عسكريًّا في الجزائر. ومن جهة أخرى فإنه يجري إلغاء الحكم عند استئنافه، إذ تعترف المحكمة العسكرية بحق المتهم في أن يكون محاميه عربيًا وليس إسرائيليًّا. فيجري عقد محاكمة جديدة. ومن المستحيل العثور على محام قادم من بلد عربي، فهذا يعد بمثابة دخول في درب الاعتراف بدولة إسرائيل. فيجري اللجوء إلى المحامي الفرنسي ڤيرچيس[٨١]، عضو نقابة المحامين في باريس وفي الجزائر العاصمة والذي تحول إلى اعتناق الإسلام على أثر زواجه من جميلة بوحيرد، بطلة جبهة التحرير الوطني التي سبق له الدفاع عنها أمام المحاكم الفرنسية. وكما يمكننا أن نتوقع ذلك، فإن المحامي الفرنسي، على غرار دفاعه عن المناضلة المنتمية إلى جبهة التحرير الوطني، يهدف إلى تحويل المحاكمة إلى قضية سياسية. فترفضه السلطات الإسرائيلية التي تستند إلى مشورة صادرة عن نقابة المحامين الإسرائيلية في هذا الاتجاه: إن الدفاع عن المتهم يمكن تأمينه تمامًا عن طريق محام إسرائيلي. فيعترض المعنيُ أمام القضاء على رفض محاميه، ومن هنا حدوث تأخر جديد في الإجراءات القضائية. والواقع أن المحكمة العليا إنما تطلب، في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٥، وقف القرار الوزاري انتظارًا لحيثيات قضائية منسجمة. فيجري عرض القضية على المحكمة العليا الإسرائيلية التي ترفض، في ٦ فبراير/ شباط ١٩٦٦، طلب قيام محام أجنبي بتولي الدفاع في محكمة الاستئناف. فيمكن للمحاكمة في محكمة الاستئناف أن تحدث في مارس/ آذار ١٩٦٦، في غياب المحامي ڤيرچيس، الذي جرى رده إلى المطار. وهذه المرة، لن يطلب المدعي العسكري عقوبة الإعدام. وفي نهاية الأمر يتم الحكم على الفلسطيني بالحبس ثلاثين عامًا.

وخلال هذه المسألة كلها، رفض الحقوقيون العرب مبدأ الحكم بحد ذاته والذي يُجَرِّمُ العمل الذي قام به المعنى، الذي يجب، برأيهم، أن يُعتبر أسير حرب وأن يُعَامَلَ على هذا الأساس.

وخلال الصيف، تتكشف محدوديةُ كفاءة الردع لأن عمليات التخريب المنسوبة إلى فتح تتواصل، بينما يظل التوتر قويًّا مع الأردن وسوريا حيث يقع العديد من أعمال العنف من جانب الطرفين [العربي والإسرائيلي]. وللمرة الأولى، يُعزى إلى فتح زرع ألغام «مضادة للأفراد» تؤدي إلى نسف مركبة عسكرية في

ليلة ٣ – ٤ أغسطس/ آب، وهو ما يسفر عن إصابة ٤ من حرس الحدود بجراح، إصابة أحدهم جسيمة. وتكثف إسرائيلُ من التحذيرات الموجَّهة إلى الأردن ولبنان. ومن الأسهل لهذه الدولة الأخيرة السيطرة سيطرة أفضل على منطقتها الحدودية في حين أن فتح تتمتع في الأردن على نحو ملحوظ بتواطؤات قوية في صفوف السكان المدنيين وبينما تضافُ الحوادثُ المرتبطة بفتح بالعديد من المنازعات العنيفة الخاصة بخطوط الهدنة.

وبما أن السوريين قد استأنفوا أعمال الحفر، فإن الإسرائيليين يستثيرون حادثًا جديدًا، في ١٢ أغسطس/ آب، سعيًا إلى التمكن من القصف عن بُعد. وإذا كانوا ينجحون في هذا الاتجاه، فإنهم يضطرون إلى مواجهة وابل أقوى من قذائف المدفعية السورية ضد التجمعات السكنية المدنية في القطاع المعني.

وبعد ذلك، تجري معاقبة الأردن على عمليات فتح. ففي ليلة ٣ – ٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٥، يجري شن عملية انتقامية ضد المنشآت الهيدروليكية (مضخات ري) في منطقة قلقيليا. وبحسب بلاغ الجيش الإسرائيلي[٨٢]، فإن المراد هو «إقناع سكان هذه المنطقة بأن الهدوء في هذا القطاع من خط الفصل يجب أن يكون ثنائيًا وكذلك إرغام السلطات الأردنية على اتخاذ تدابير أقوى لحفظ السلم على طول الحدود».

وفي الأيام التالية، يظل التوتر قويًا على طول خط الهدنة بين الأردنيين والإسرائيليين حيث يقع العديد من حوادث تبادل إطلاق النار والتي تؤدي أحيانًا إلى سقوط ضحايا.

وفي يوليو/ تموز ١٩٦٥[٨٣]، اتجهت هيئةُ الأركان الإسرائيلية إلى تقييمٍ عامٍّ للوضع. وكانت مسألةُ تحويل المياه قد سويت بشكلٍ مرضٍ، وهو ما لا ينطبق على تسللات الفدائيين. وقد أثبتت التجربة أن عملية عسكرية باتساع عملية الاستيلاء على سيناء في عام ١٩٥٦ هي وحدها القادرة على إنهاء تواطؤ الدول العربية في هذه الأعمال. ويرى بعض الجنرالات في ذلك فرصة لتسوية الحسابات بشكل نهائي مع سوريا أو للاستيلاء على الضفة الغربية. ويعترف رابين بأنه لا يملك اقتراح حلٍ مرضٍ لإنهاء نشاطات فتح. فمن شأن عملية عسكرية واسعة النطاق أن تجازف بتهديد إرسال شحنات الأسلحة الأوروبية والأميركية وأن تجازف أيضًا بتهديد برنامج تحديث الجيش الجاري تنفيذه.

قمة الدار البيضاء

انتهى الصراع على السلطة في العربية السعودية في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٤ عندما قام فيصل بخلع أخيه سعود والحلول محله. وتظل حرب اليمن شاغله الرئيسي. وخلال قمة الإسكندرية، كان الفشل من نصيب محاولة أولية لتسويةٍ قائمةٍ على تحييد البلد. ويجري عقد اتفاق ثان بين عبد الناصر وفيصل، في ٢٥ أغسطس/ آب ١٩٦٥، في جدة. وينص هذا الاتفاق على إنشاء نظام مؤقت في اليمن على أن يتم تقرير مستقبل البلد عبر استفتاء.

وهذه التهدئة تسمح بعقد قمة عربية ثالثة في الدار البيضاء من ١٣ إلى ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٥ في غياب بورقيبة[٨٤]. ويشير علي علي عامر، بواقعية، إلى عجز البلدان العربية عن مواجهة إسرائيل عسكريًا قبل مُضيِّ أربع سنوات على الأقل. وقد تفاخر عبد الناصر بمزايا الأسلحة الباليستية التي تم صنعها بمساعدة من جانب علماء ألمان، وهي أسلحة قال إنها قادرة على الوصول إلى أبعد أركان إسرائيل. ولمَّرةٍ، اتخذت سوريا نبرة معتدلة نسبيًا، حيث قللت من أهمية تحويل مياه نهر الأردن وتبنت الروزنامة المصرية. وقد دعا الشقيري إلى تجنيد الفلسطينيين لكي يشاركوا في تحرير وطنهم، لكنه يجد نفسه معزولاً تمامًا. وينطبق الشيء نفسه على ملف المساواة في الحقوق بين اللاَّجئين وسكان البلدان المضيفة. والرفض اللبناني سافر بشكل خاص. وقد مضى شارل حلو إلى حد قول إن من شأن المساواة في الحقوق أن تعني قبول إعادة توطين اللاَّجئين [خارج وطنهم]. فيلجأ رئيسُ منظمة التحرير الفلسطينية إلى التهديد بالتنحي، لكن المشاركين الآخرين يجبرونه على الانضباط. وهو مهزوز اهتزازًا خاصًا لعدم حصوله على مساندة حازمة من جانب عبد الناصر.

وقد شدَّد الملكُ فيصل على التضامن الإسلامي في مسألة فلسطين وطلب إلى شارل حلو عمل شيء على جانب العالم المسيحي. والبلدان المتاخمة على نحو مباشر لإسرائيل ترفض كالعادة دخول قوات مصرية إلى أراضيها، بدعوى أن الجمهورية العربية المتحدة لا تسعى بالفعل إلى محاربة إسرائيل. وكل ما يطلبه الأردن وسوريا ولبنان من القيادة الموحَّدة هو تحمل جزء من تكاليف تمويل مجهوداتها العسكرية. والحال أن البلدان التي تدفع المال، وفي المقام الأول العربية

السعودية والكويت، إنما تتساءل عن جدوى تبرعاتها. ويستعيدُ البيانُ الختاميُّ البرامج التي حددتها القمتان السابقتان، وإن كان دون اعتماد تدابير ملموسة.

والنتيجة الظاهرة الوحيدة هي توقيع ميثاق تضامن يتعهد بموجبه قادةُ الدول العربية على نحو متبادل باحترام الأنظمة القائمة والامتناع عن أي تدخل في شئونها الداخلية وإنهاء الهجمات الصحافية والإذاعية. ولا يمكن تصوير الطابع الكارثي للعلاقات العربية – العربية تصويرًا أفضل من ذلك.

والرأي السائد هو أن القمة الثالثة قد رمزت إلى تقطع أنفاس الناصرية التي نجحت الدول العربية في إحباطها[٨٥]، على الرغم من واقع أن عبد الناصر يظل بطل الجماهير العربية. ويسجل سفيرُ فرنسا في لبنان هذا التعليق الخاص الذي أدلى به فؤاد شهاب الذي اعتزل الحياة السياسية:

> أعرب ليَ اللواء شهاب عن تقديرٍ جد محدود لمواهب «فوش» العربي [عامر] الذي يصفه بـ«المساعد». وبالمقابل، لم يُخفِ رئيسُ الجمهورية اللبنانية السابق عني تقديره (النسبي) لمقدرة الرئيس عبد الناصر على «تلقي الضربات دون أن يسقط» كما يقال، بحسب تعبيره، بلغة رياضة الملاكمة. وقد قال لي «إننا يجب أن نتوقع أن يعاود الهجوم يومًا ما، بعد أن يدع قرارة الموجة تمر وبعد أن يتخلص، إذا ما تأكد ذلك، من المغامرة اليمنية».

وفي تلك الأثناء، تواصل فتح عملياتها التخريبية انطلاقًا من الأردن. وفي الشطر الثاني من سبتمبر/ أيلول، تتخذ الشكاوى الإسرائيلية إلى لجنة الهدنة وتيرةً شبه يومية. وينتقدُ الشقيري بقوةٍ قرارات قمة الدار البيضاء لكنه يركز هجماته على الأردن الذي تَرُدُّ عليه صحافتهُ بالنبرة نفسها. وتُذَكِّرُ الصحفُ الأردنية بتصريحاته السابقة التي أكد فيها أن الأردن هو فلسطين وأن فلسطين هي الأردن وأن الجيش الأردني هو جيش فلسطين. ويمضي وصفي التل إلى حد ادعاء أن منظمة التحرير الفلسطينية ملكٌ للأردن. والنتيجة هي أن الملكية الهاشمية تجد نفسها مكشوفة بين نار منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ونار إسرائيل من الجهة المقابلة. والحال أن الملك حسين[٨٦]، وقد أصابه الانزعاج، إنما يقوم، في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول،

في خطبة بثّتها الإذاعةُ، بالهجوم على فتح «التي تحاول، عبر عمليات غير مدروسة، الجر إلى حرب معلنة مع إسرائيل»(×).

وتسجلُ الحكومة الإسرائيليةُ بارتياحٍ هذا التصريح وتطالب باتخاذ تدابير عملية. وفي ذلك الوقت(٨٧)، تبدو فتح كمنظمة سريّة يأتي تمويلها بشكل رئيسي من أفراد أو من شركات خاصة ويقف ضدها الجانب الأعظم من الدول العربية، فيما عدا الجزائر وسوريا. وقد شجبت الجمهورية العربية المتحدةُ نشاطاتها بوصفها نشاطات خطِرة، وشَنَّ لبنانُ والأردنُ حملةَ اعتقالات. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن المنظمة تتمتع بتأييد شعبي حقيقي وبالعديد من التواطؤات في أجهزة الدولة. وقد أدت عملياتها من حيث الجوهر إلى إحداث أضرار مادية وإصابة بعض الأفراد في إسرائيل بجراح.

ثم إن القمع الأردني يبدو أنه يدفع فتح، في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٥، إلى تكثيف هجماتها انطلاقًا من لبنان(٨٨). وفي ليلة ٢٨ – ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يشنُّ الجيشُ الإسرائيلي غارة انتقامية ضد منشآت مدنية في الجنوب اللبناني، بما يؤدي إلى مصرع فرد واحد في صفوف السكان المدنيين. وفي يومي ٣٠ و ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري التقاتل في قطاع اللطرون، في الأردن، لمعرفة من الذي يملك الحق في زراعة الأرض الفاصلة في هذا القطاع.

والحال أن الغارة الإسرائيلية في لبنان، وهي الأولى من هذا النوع والتي حُدِّدَت بشكلٍ واضحٍ على أنها غارة «انتقامية» لا غارة «تحذيرية»، لم تحظ بموافقة إجماعية في إسرائيل. ويتهمُ البعضُ إشكول بأنه رضخ أمام ضغوط رابين الذي يريد بشكلٍ واضحٍ إثبات قدرة الجيش الإسرائيلي على الردع. كما جرى الإيحاء بأن رئيس الوزراء لابد أنه قد تأثر إلى حد بعيد باعتبارات ذات طابع انتخابي(٨٩). واعتدال إشكول له آثار عكسية. فهو إذ يرفض الرد على نشاطات فتح ضربة بضربة، لا يوافق على الغارات الانتقامية إلاَّ عندما يصل غيظ الجيش والحكومة إلى ذروته. وعندئذ فإن الغارات الانتقامية إنما تتخذ طابعًا مُفْرِطًا لا يتناسب مع آخر أعمال المنظمة الفلسطينية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وتستثيرُ العمليةُ اعتراضًا حازمًا من جانب السلطات الفرنسية، جرى نقله إلى السفير الإسرائيلي في فرنسا، لكن هذا الاعتراض لا يجري الإعلان عنه، بدعوى الفعالية[٩٠]. أمَّا الولايات المتحدة فإنها تعبر عن اعتراضها علنًا.

تحولات الحياة السياسية الإسرائيلية

اعتبارًا من شهر مايو/ أيّار ١٩٦٥، جرى استئناف الصراع بين بن جوريون وإشكول. فيستقيل شيمون بيريز من الحكومة في لفتة وفاء لرئيسه السابق. والحال أن مؤسس دولة إسرائيل، وقد أصبح في الأقلية، إنما يعلن عن اعتزامه طرح قائمة منفصلة في الانتخابات القادمة (٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٦٥)، على الرغم من موشيه دايان الذي يحاول تجنب حدوث انقسامٍ. فيصبح الانقسام فعليًا عندما يجري فصل البنجوريونيين من الماپاي في ١٢ يوليو/ تموز بعد فشل المحاولات الأخيرة للتوفيق[٩١]. وفي مواجهة قيادة إشكول، وهو «نموذج للمساعد الذي لم يُخلق للقيادة العامة»، يطرح بن جوريون حركية الشبان الذين يرافقونه والرغبة في إصلاح القانون الانتخابي سعيًا إلى وضع حدٍّ للابتزاز الذي تمارسه الأحزاب الدينية، وإن كان يطرح أيضًا إعادة الإثارة عديمة الشعبية لفضيحة لاڤون. وفي أواخر يوليو/ تموز، يشكل بن جوريون «قائمة شغيلة إسرائيل»، المسماة عمومًا برافي. والحال أن موشيه دايان، بعد أن بدا أنه كان مترددًا، إنما ينضم إلى الحزب الجديد ويظهر مع بيريز وبن جوريون كزعيم لحركة جديدة واثقة من إلحاق الهزيمة بالماپاي خلال الانتخابات القادمة[٩٢].

ويكتشف المنشقون من العقبات الإجرائية في داخل أجهزة الحزب. وسعيًا إلى إزالتهم، تتجه الأغلبية إلى حل الأجهزة وإعادة تشكيلها من دون أنصار بن جوريون. وتصدر الإهانات من الطرفين. وبن جوريون نفسه يجد نفسه وقد عومل على أنه «فاشي» ..

وأمَّا حزب حيروت الذي يقوده بيجن فإنه يتقارب مع الحزب الليبرالي لتشكيل جبهة متحدة، هي جاحال. ويبدو أنها تشكل تهديدًا للاشتراكيين المنقسمين على أنفسهم. والحال أن الماپاي، وقد أصابه الانزعاج، إنما يتهم رافي بأنه يلعب لعبة جاحال وبأنه يقود اليمين إلى السلطة. والحملة الانتخابية واحدة من أنشط الحملات

التي عرفتها الدولةُ الناشئة. فالمشاركة في انتخابات ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٥ ترتفع إلى نسبة ٨٢%.

والحاصل أن التحالف (الماباي، أحدوت هاعفودا) إنما يفوز بـ ٤٥ مقعدًا، فيظل القوة السائدة في اللعبة السياسية وإن كان يخسر ٥ مقاعد بالقياس إلى انتخابات عام ١٩٦١. ولا يحصل رافي إلاّ على ١٠ مقاعد بينما يفقد تكتل جاحال بعض المقاعد قياسًا إلى النتائج السابقة التي أحرزتها العناصر المكونة له. وإذا كان الاستقرار يفوز، من الناحية الظاهرية، فإن تحولات تطرأ على التمثيل السياسي. فالتحالف تجري مماهاته بالاشتراكية البيروقراطية المدافعة عن الوضع القائم، بينما يبدو رافي بوصفه حزب الناشطين التحديثيين. وميل تكتل جاحال إلى الوسط يعطي لائتلاف اليمين مصداقية أكبر لاستعداده لتولي المسئوليات الحكومية. ويظهر بيجن بوضوح بوصفه زعيم المعارضة البرلمانية لا بوصفه رئيس تشكيل مُهَمَّش.

وتتكشف صعوبة تشكيل ائتلاف حاكم جديد. فالأحزاب الدينية تطالب بتدابير حكومية جديدة تمضي في اتجاه المراعاة الإجبارية للأعراف الدينية. وإشكول، الذي يمارس مهام الحكم الانتقالي والذي يتهمه النشاطيون بأنه معتدل أكثر من اللازم، إنما يُشَدِّدُ نبرته حيال البلدان العربية. ففي ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني[٩٣]، يتحدث أمام العسكريين موضحًا أن إسرائيل يجب أن تكون مستعدة لممارسة قوتها، ليس فقط على أرضها، وإنما أيضًا خارج حدودها، إذا تبين أن هذا ضروري. والأردن، الذي يرفض المقترحات الإسرائيلية الخاصة بتسوية المنازعات المرتبطة بخطوط الهدنة، إنما يجري تهديده، في أواخر ديسمبر/ كانون الأول[٩٤]، بإعادة نظر واسعة في سياسة إسرائيل وفي مواقفها. والحال أن الحكومة الأردنية، التي تخوض من جهة أخرى سجالاً علنيًا سافرًا مع منظمة التحرير الفلسطينية، إنما ترى في ذلك ابتزازًا وتهديدًا باللجوء إلى القوة.

وتشمل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة مناقشة الخريف المعتادة بشأن مسألة اللاّجئين. ويعارض الأميركيون بشكل مباشر أي تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهذا من شأنه أن يكون بمثابة اعتراف دبلوماسي بها. ويجري الاكتفاء بالاستماع إلى «مجرد لاجئين». وبعد مساومات طويلة، يؤدي القرار الصادر في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٥ إلى تمديد ولاية الأنروا إلى عام ١٩٦٩ ويُذَكِّرُ

بالقرار رقم ١٩٤ (٣) الفقرة ١١. وهذا هو الثمن الذي يجب دفعه لقاء رفض التعديلات العربية المقترحة. ومن الواضح أيضًا، بالنسبة لجولدبرج، المندوب الأميركي الجديد لدى منظمة الأمم المتحدة، وهو نصير معروف للصهيونية، أن هذا النهج ليس غير مناورة تاكتيكية. فرغبة الإدارة الأميركية إنما تمضي في اتجاه العمل على اختفاء الإشارة إلى القرار رقم ١٩٤ (٣). وكلما تعززت الدعوى السياسية الفلسطينية، زاد انحياز الولايات المتحدة إلى الموقف الإسرائيلي[٩٥].

وفي ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦، تتشكل أخيرًا الحكومة الجديدة. وهي تضم كل الحركة العمالية (المابام، التحالف)، فيما عدا رافي، كما تضم الحزب القومي الديني إلى جانب الليبراليين المستقلين. ومن ثم فإنها تتمتع بـ٧٥ مقعدًا في الكنيست من إجمالي ١٢٠ مقعدًا. وتتولى جولدا ميئير الأمانة العامة للماپاي بينما يخلفها أبا إيبان على رأس وزارة الخارجية. وتعلن الحكومة الجديدة عزمها إلغاء النظام العسكري المطَبَّقِ على العرب الإسرائيليين. وخلال العام، سوف يجري بالفعل نقل اختصاصات الإدارة العسكرية إلى الشرطة وسوف يحصل مواطنو إسرائيل العرب على قدر أكبر من حرية الحركة.

وفي مجال السياسة الخارجية، تنزعج الحكومة من شحنات الأسلحة المرسلة إلى البلدان العربية، أكانت واردة من الكتلة الاشتراكية أم من بلدان غربية (الأسلحة الواردة من الولايات المتحدة إلى الأردن وإلى العربية السعودية، والأسلحة الواردة من فرنسا إلى لبنان). وهكذا يمكنها العودة إلى الهجوم لدى واشنطون للمطالبة، هذه المرة، بطائرات حربية مع توضيح أن إسرائيل لم تجد ما يرضيها في السوق الأوروبية. وإدارة چونسون ليست محبذة لذلك، لكن المقاومة التي تبديها إنما تنهار لا محالة، الأمر الذي يُزيد كالعادة من توريط الولايات المتحدة في الانحياز إلى إسرائيل ويُضَيِّقُ هوامش مناورتها. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٥، نجد أن عيزر ڤايتسمان، قائد السلاح الجوي الإسرائيلي، إنما يذهب إلى الولايات المتحدة. وهو يوضح للدبلوماسيين والعسكريين أن سلاحه الجوي قادر على تدمير قوة العدو، لكن العتاد الذي كان قد تم شراؤه من الفرنسيين إنما يبدأ في التقادم. وهو يقول إن من الضروري تجديد الأسطول الجوي تجديدًا كاملاً، ومن هنا طلبه الحصول على ٢١٠ طائرات، بينها ٤٥ طائرة أسرع من الصوت و١٦٥ طائرة

سرعتها أقل من سرعة الصوت (طائرات سكاي هوك). وهذا أكثر من اللازم بكثير برأي الأميركيين الذين يحاولون كسب الوقت.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦، يشدِّدُ الإسرائيليون على طلباتهم. وفي فبراير/ شباط ١٩٦٦، يرضخ الأميركيون فيما يتعلق بالمبدأ وإن كانوا يفرضون استئناف الزيارات التفتيشية إلى ديمونة. ويرفض الإسرائيليون أن يكون ذلك شرطاً صريحًا، ويتم الاتفاق على هذا الأساس. وسوف تجري الزيارة يوم السبت ٢ أبريل/ نيسان ١٩٦٦ في الظروف المألوفة. وبوجه خاص، فإن الزائرين ليس من حقهم أن يجلبوا معهم أجهزة قياس للنشاط الإشعاعي. ولن تكون لديهم أي وسيلة للتحقق مما إذا كانت هناك منشآت سرِّية.

والحاصل أن إزالة بن جوريون ودايان وبيريز من الدوائر الحاكمة الإسرائيلية قد أنهت دور رعاة البرنامج النووي. وإشكول، الذي يواجه وضعًا اقتصاديًّا بسبيله إلى التدهور، إنما يُعَدُّ حريصًا على إعادة النظام إلى متاهة البنى التي أنشأها بيريز والتي أتاحت قدرًا كبيرًا من استقلالية العمل وشبه سرِّيةٍ وغيابًا للرقابة المتصلة بالميزانية للمشاريع العلمية ذات الهدف العسكري والتي يتم تمويلها جزئيًّا من خارج الميزانية، بل عن طريق تبرعات خاصة.

ويجري تعديل البرنامج النووي تعديلاً كاملاً، ليس دون منازعات بين الأفراد. وتغيير الفريق العامل ينطوي على إعادة تفكير في غاية المشروع، وذلك في لحظة نقترب فيها من عتبة إنتاج أسلحة نووية. ويجري التمسك بالمبدأ المعلن الذي يذهب إلى أن إسرائيل لن تكون البلد البادئ بـ«إدخال» السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، وهو ما يعني ليس «صنع» سلاح كهذا وإنما «الإعلان» عن وجوده. ولا يجري الحديث إلاَّ عن الغايات «السلمية» للبرنامج الإسرائيلي. وعلى الرغم من التمسك على المستوى الرسمي بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الغموض المقصود إنما يصبح أحد عناصر الردع الإسرائيلي.

وهكذا يمكن الضغط على الولايات المتحدة للحصول على أسلحة «تقليدية» عبر التهديد، في حالة عدم التمكن من ذلك، باختيار الخيار النووي وذلك مع التمتع بأداة «ملاذ أخير» في حالة تَعَرُّضِ أمن إسرائيل لتهديدات خطيرة. وبحكم ذلك، لا

تستطيع إسرائيل أن تسمح لنفسها بإجراء تجارب، حتى ولو كان طابع هذه التجارب «علميًا».

والبرنامج النووي، بحكم أهميته، يصبح تحت سيطرة رئيس الوزراء المباشرة. وملكات إشكول الإدارية مذهلة. لكن الجانب الرئيسي من مشواره العملي دار في القطاع المدني. وخلال الحكومات السابقة، لم يكن قد جرى إشراكه في اتخاذ القرارات في المجالات العسكرية والأمنية. وفي البداية، كان بوسعه الاستفادة من كفاءة دايان وبيريز، إلاَّ أن عليه، منذ الانقسام، أن يواجه اتهامه بانعدام الكفاءة، وهو اتهام يوجهه إليه رجال بن جوريون. وعلى المستوى السياسي، يعتمد الرجل على قادة أحدوت هاعفودا الذين يرجع تكوينهم وخبرتهم إلى أواخر عهد الانتداب وحرب ١٩٤٧ – ١٩٤٩ (يجال آللون، إسرائيل جليلي، موشيه كرمل). ونشاطيتهم معروفة جيِّدًا وتسمح بتقديم ردٍّ على الهجمات الصادرة عن رافي. وحتى مع أن إشكول وزير للدفاع أيضًا، فإنه يعتمد اعتمادًا وثيقًا على هيئة الأركان ورئيسها، إسحق رابين. وهذا الأخير يحترم تمامًا اختصاصات السلطة المدنية، فلا يتخذ أي قرار مهم دون الرجوع إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع. ويبقى مع ذلك أن اقتراحاته كلها تقريبًا تجد موافقة عليها من جانب إشكول الذي يدرك جهله في المسائل العسكرية ويثق ثقة كاملة برئيس هيئة الأركان.

وإذا كان موشيه دايان قد انتهج في السابق خط سلوكٍ جد مستقلٍ وجد نشيطٍ، فذلك إنما يرجع إلى أن بن جوريون كان يقبل ذلك، وكان بوسعه عند الاقتضاء فرض سيطرته بشكل تام. ومع رابين، ولأول مرة، يتمكن الجهاز العسكري من الفوز باستقلالية ويشارك في اتخاذ القرار مشاركة مباشرة. والبُعد المتعلق باختلاف الأجيال يلعب دوره بشكل كامل. فالغالبية العظمى من أعضاء الحكومة قد ولدت خارج البلد خلافًا لجنرالات هيئة الأركان المجندين من الجيل الثاني للمهاجرين. وفي عام ١٩٦٧، كان المتوسط العمري لأعضاء الحكومة ٦٣,٩ سنة، حيث ولد ١٧ وزيرًا من الوزراء الـ ١٨ خارج فلسطين/ إسرائيل، في حين أن المتوسط العمري للجنرالات كان ٤٢,٨ سنة، حيث ولد ١٣ جنرالاً من الجنرالات الـ ١٨ في البلد. ويعبر السياسيون عن قدر من الوجل حيال جسارة جيل الأبناء الهجومية[٩٦].

وقد حَدَّدَ رئيس هيئة الأركان كمهمة من مهامه عدم وضع البلد في وضع يصبح فيه اللجوء إلى السلاح النووي حتميًا. وينكب رابين ومرعوسوه، خاصة عيزر ڤايتسمان، على تكوين قوة تقليدية قائمة على الجمع بين المدرعات والسلاح الجوي بشكل يسمح بإلحاق الهزيمة في ساحة المعركة بائتلاف لجميع القوات العربية. وإذا كان الأفق ينطرح بوصفه أفقًا دفاعيًا، فمن المفهوم منذ البداية أن المعركة سوف تدور على أرض العدو. وسوف تتمثل اللحظة الحاسمة في مقدرة السلاح الجوي الإسرائيلي على توجيه «الضربة الأولى» بالقضاء على الأسلحة الجوية العربية. وتنطوي هذه العملية على فعل المباغتة، ومن ثم فهي تنطوي على بُعدٍ دفاعي ضمني.

وفي حين أن البلد يدخل في ركود اقتصاديٍ في عام ١٩٦٦، فإن الميزانية العسكرية إنما تتزايد بوتيرة ٣٠% سنويًا من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٧، وتنتقل من نسبة ٥% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى نسبة ١١%[٩٧].

وهكذا فإن نجاح إشكول الكبير إنما يتمثل في أنه قد استخدم البرنامج النووي للحصول على دعمٍ من الولايات المتحدة، المعرَّفة بأنها موردة الأسلحة التقليدية، وإيجادِ حوارٍ استراتيجي. واللغة السياسية العربية التي تتحدث عن تحرير فلسطين، بما يعني القضاء على الدولة اليهودية، تسهم إسهامًا ملحوظًا في نجاح إشكول الذي يتحدث في العلن عن سلام قائم على الوضع القائم وعن الحد من التسلح. والواقع أن مصر وإسرائيل تنكبان على سباقٍ تسلح يعرض اقتصاد كل منهما للخطر.

وفي مستهل عام ١٩٦٦، تنقلُ الصحافةُ العربيةُ المعلوماتِ التي نشرتها الصحافة الغربية عن تقدم التسلح النووي الإسرائيلي. ولمواجهة الخطر، يجري الحديث عن إمكانية الحصول من الاتحاد السوڤييتي على «حماية نووية» مماثلة للحماية النووية التي تقدمها الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين أو الآسيويين («الدرع النووية الأميركية») وحتى مع أن من شأن ضمانةٍ كهذه تأبيد الوجود السوڤييتي في الشرق الأوسط، فمن غير الوارد بالنسبة لموسكو تقديم تعهدٍ كهذا. كما يجري الحديث، خاصة في القاهرة، عن «حرب وقائية» تهدف إلى تدمير ديمونه غير البعيدة كثيرًا عن سيناء المصرية، لكن هذا موقف استعراضي بأكثر من كونه قرارًا، والمصريون يميلون بالأحرى إلى عدم الإشارة إلى العامل النووي.

تفاقم الحرب الباردة العربية

في أواخر عام ١٩٦٥، يتضح أن المحاولة الرامية إلى العثور على حلٍ للخروج من حرب اليمن قد فشلت. وكانت جميع الأطراف مسئولة عن ذلك. وفي فبراير/ شباط ١٩٦٦، يعلن البريطانيون اعتزامهم إغلاق قاعدة عدن في غضون عامين، وهو ما يعني استقلال اليمن الجنوبي والانتصار المرجح لرجال حرب العصابات التقدميين (وهم ليسوا بالضرورة ناصريي العقيدة). وفي عُمان المجاورة، يميل إقليم ظفار إلى الاندراج بدوره في الانشقاق التقدمي. وبعبارة أخرى، فإن الفشل المصري في اليمن يبدو أنه يجد تعويضًا عنه في نجاحات التقدميين في اليمن الجنوبيِ وفي ظفار. ويجازف جنوبي شبه الجزيرة العربية بالسقوط في أيديهم ويقترب التهديد اقترابًا خطِرًا من الخليج البترولي.

ويطرح الملكُ فيصل نفسه كمنافس لعبد الناصر ويدعو إلى عقد قمة إسلامية تدعم بسلطتها القضية العربية ضد العدوان الصهيوني. وسوف تكون إيران شريكًا رئيسيًا في ذلك. ويردُ عبدُ الناصر باستئناف لغته المُجَرِّدَةِ من الاعتبار ويتحدث عن «تظاهرة هجومية من جانب القوى الإمبريالية الرجعية ضد القوى القومية التقدمية»[×] وعن «طبعة جديدة من حلف بغداد القديم، مصيرها المصير نفسه»[×]. ويتذبذب الأردن بين الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية.

وفي أواخر فبراير/ شباط ١٩٦٦، أرسل عبدُ الناصر السادات إلى واشنطون لمحاولة التوصل إلى توافقٍ مع الأميركيين. وقد استقبله جونسون وديـن راسك. وهو يوضح لهما أن عبد الناصر يريد خروجًا مشرفًا من حرب اليمن وليس استسلامًا. وهو يقول إن فشل لقاء جدة إنما يرجع إلى تشدُّد فيصل. أمَّا فيما يتعلق بإسرائيل، فإن الجمهورية العربية المتحدة معادية لوجودها وتخشى من توسعيتها. وهي مستعدة للحرب الوقائية للقضاء على برنامجها النووي. ويحاول الأميركيون طمأنة السادات فيما يتعلق بقدرات إسرائيل النووية، لكن هذا الأخير مقتنع بأن هذا البلد قد أحبط محاولات الرقابة الأميركية[٩٨]. وهو يقول إن مبرر سياسة التسلح التي تنتهجها الجمهورية العربية المتحدة هو التصدي لهجوم إسرائيلي، وإلاَّ فإن

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الشعب المصري سوف يكون مصيره الانحدار إلى وضع لاجئين على غرار ما حدث للفلسطينيين[٩٩]. وردًا على راسك الذي يسأله عما إذا كان يعتقد أن من شأن الولايات المتحدة تأييد محاولة توسعية إسرائيلية، يقول السادات إنه يعتقد ذلك بالفعل في حين أن الفكرة تبدو مستحيلة بالنسبة لوزير الخارجية الأميركي[١٠٠]. ويحاول المتحاورون الاتفاق على ضرورة اتخاذ نبرة معتدلة في العلاقات بين البلدين. ويبدو أننا بسبيلنا إلى الاتجاه إلى استئناف للمساعدات الأميركية لمصر، وهو ما يستثير احتجاجات من جانب أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، العربية السعودية، الأردن، إسرائيل ...

وتذهبُ تقديراتُ الاستخبارات الأميركية[١٠١] إلى أن عبد الناصر عاجز عن كسب حرب اليمن، غير أنه سوف يرفض أي انسحاب مُهين. ويتعين الانتظار إلى أن تتخذ القوات المصرية أوضاعًا دفاعية وتجنب أي تكثيف للمعارك. والحرب الباردة العربية بين «المحافظين» و«التقدميين» تحول دون أي تحسين حقيقي للعلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة[١٠٢].

وبقدر ما تتضح الأهمية المتزايدة لشحنات الأسلحة الأميركية المرسلة إلى إسرائيل، حتى ولو أخذنا بعين الاعتبار الوعود المقدَّمة إلى الأردن، فإن الهجمات إنما تتكاثر في الصحافة العربية التقدمية ضد الولايات المتحدة. وتجري الإشادةُ بالمقاومة الڤيتنامية وبالتضامن مع الثوريين الأميركيين – اللاتينيين. وبما أن إيران تؤيد مشروع الميثاق الإسلامي الذي يطرحه فيصل، فإن هذا برهان على أن السنتو (الحلف الذي خَلَفَ حلف بغداد) متورط فيه. والحال أن الولايات المتحدة عضو في السنتو ... ويجد السفير الأميركي في القاهرة في نهاية الأمر أن عبد الناصر يبدو مهتمًا بالعربية السعودية أكثر من اهتمامه بإسرائيل.

ويستمر حوار الطرشان بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة حتى صيف عام ١٩٦٦. وفي النهاية، يتخلى عبد الناصر عن أي أمل في الحصول على مساعدات مهمة من واشنطون ويرى في مسألة المساعدات الغذائية عنصرًا إضافيًا في مناورة أميركية – سعودية واسعة للإطاحة بنظامه.

وتحاول الدبلوماسية الأميركية التوصل إلى تفاهم مع الاتحاد السوڤييتي لفرض حدٍّ مشترك على شحنات السلاح، لكن الرد غير مشجِّع[١٠٣]: فموسكو ترجو

بالفعل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، إلاّ أنه، فيما يتعلق بأشكال التسلح الأخرى، لابد من مراعاة الحاجات الأمنية للبلدان المعنية كما لابد من أخذ وجود الأسطول الأميركي السادس في البحر المتوسط في الحسبان.

وفي سوريا، يصبح التعارض شاملاً بين العسكريين والمدنيين في داخل النظام البعثي. وفي منتصف فبراير/ شباط ١٩٦٦، يتركز الانتباه مؤقتًا على استئناف المواجهات في المنطقة المنزوعة السلاح. وفي ٢٣ فبراير/ شباط، تنحل الأزمة عبر انقلاب عسكري جديد. فيجري اعتقال القادة التاريخيين للحزب. ويتم تشكيل الفريق الحاكم الجديد بسرعة: نور الدين الأتاسي، رئيسًا للجمهورية، يوسف زعين، رئيسًا لمجلس الوزراء، إبراهيم ماخوس، وزيرًا للخارجية، حافظ الأسد، وزيرًا للدفاع وقائدًا للسلاح الجوي. والضابط صلاح جديد هو الرجل القوي في النظام وإن كان لا يتولى سوى قيادة الفرع القُطري لحزب البعث. وتطالُ حركةُ تطهيرٍ جديدةٍ كُلاً من الجيش والإدارة. وصراعُ الفصائلِ بعيدٌ عن أن يكون قد انتهى، وهو يتخذ بشكل متزايد باطراد طابعًا طائفيًا في داخل الجيش، حيث يظهر تعارض بين العلويين والدروز والسُنّة.

والحال أن النظام الجديد، المسمَّى بالبعثي الجديد، إنما يسعى إلى أن يكون أكثر جذرية بكثير. فيجري تكثيف برنامج التأميم والإصلاح الزراعي. ويجري اعتماد خطابٍ متمركسٍ عن صراع الطبقات. وتتعزز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية ويتم إشراك الشيوعيين في السلطة.

وفي مارس/ آذار وأبريل/ نيسان ١٩٦٦، تستمر الحوادث في المنطقة المنزوعة السلاح. وعلاوة على المسائل المعتادة الخاصة بتحديد القطاعات، تجري العودة إلى ملف مياه نهر الأردن. وفي ٢٤ أبريل/ نيسان[١٠٤]، يعلن رابين في مقابلة إعلامية أن «السوريين لم يوقفوا أعمالهم الرامية إلى حرماننا من مياه نهر الأردن، وسوف يكون على الجيش الإسرائيلي الاهتمام بهذه المشكلة خلال السنة التي بدأت». وهذه مسألة تهم بالأخص إسرائيل وسوريا، فالدول العربية الأخرى تلعب فيها دورًا أقل بكثير.

ويختلقُ الجيشُ الإسرائيليُّ بعض الحوادث لكي يضرب معدات الحفر ولكي يضغط على سوريا كي تتوقف عن مساندة فتح. وفي الأيام التالية، يتهم السوريون

إسرائيل بحشد قوات قرب الحدود. والحال أن الاتحاد السوفييتي هو الذي حَذَّر دمشق من نوايا الإسرائيليين الحربوية[١٠٥]. وبحسب شكوى سوريا إلى مجلس الأمن والتي جرى تسليمها إليه في ١٢ مايو/ أيَّار، فإن اتهامات رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي تسبق عمومًا الهجمات الجديدة وهي جزء من منظومة «عدوانية متعمَّدة»[١٠٦].

وبما أن الحوادث تُعَدُّ أيضًا عديدة وعنيفة على الجانب الأردني بين الجنود أو أيضًا على أثر عمليات فتح، فإن الجيش الإسرائيلي يشن، في ٢٩ أبريل/ نيسان، غارة انتقامية على موقعين أردنيين يشتبه بأنهما يشكلان قاعدتين للمنظمة السرِّية الفلسطينية. وعلاوة على الخسائر المادية الجسيمة، يؤكد الأردنيون أن ١١ مدنيًّا قد قُتلوا خلال العملية الإسرائيلية. والحال أن هيئة الأركان الإسرائيلية قد أصدرت بالفعل تعليمات صارمة بتفادي وقوع خسائر مدنية، إلاَّ أن هذه التعليمات ظهر أنها غير قابلة للالتزام بها خلال العملية.

وفي ٣٠ أبريل/ نيسان، يعلن رابين أنه ما لم يَسُدْ السلامُ على الجانب الإسرائيلي من الحدود، فإنه لن يسود أيضًا على الجانب الأردني. والملك حسين لا يفهم السياسة الإسرائيلية. فهي تلعب لعبة الجذريين العرب في حين أن الملكية الهاشمية تبذل كل الجهود لمكافحة نشاطات فتح. والتفسير الوحيد هو أن السياسة الإسرائيلية تسعى إلى استثارة رد فعل أردني من شأنه أن يسمح بشن هجوم شامل ضد الأردن[١٠٧].

وخلال شهر مايو/ أيَّار، تتعاقب الحوادث العنيفة على مقربة من خطوط الحدود مع لبنان وسوريا والأردن. فيطرح الاتحاد السوفييتي نفسه بشكل استعراضي كمدافع عن العرب، في مذكرة جرى تسليمها إلى الحكومة الإسرائيلية في ٢٥ مايو/ أيَّار ١٩٦٦:

لدى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية معلومات تتعلق بالحشد الحالي لقوات إسرائيلية على طول حدودها مع البلدان العربية. وهذا الحشد يكتسب طابعًا خطِرًا بحكم أنه يحدث في الوقت نفسه الذي تجري فيه في إسرائيل نشاطات معادية لسوريا. ومن المعروف بالمثل أن الحوادث قد وقعت مؤخرًا بشكل أكثر تواترًا على حدود إسرائيل وسوريا والأردن. وفي هذا الصدد، من المستحيل عدم لفت الانتباه إلى التصريحات الحربوية الصادرة

عن شخصيات عسكرية إسرائيلية ضد بعض البلدان العربية. وكمثال لهذا النوع من التصريحات، يمكننا الاستشهاد على نحو خاص بكلام الجنرال رابين، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، والذي هَدّدَ بـ«اتخاذ تدابير عسكرية ضد سوريا». وجميع هذه النشاطات تتلاقى مع تكثيف عمل القوى الإمبريالية في الشرق الأدنى والذي يرمي إلى مواجهة الموقف المستقل للدول العربية وإلى خلق ظروف تدخلٍ في شئونها الداخلية.

العقدة السورية

وهكذا فإن أحداث مايو/ أيّار ١٩٦٦ يمكن أن تبدو كاستشراف للأزمة التي ستقود إلى الحرب بعد عام من ذلك. لكن عبد الناصر، تمسكًا منه بالخط الذي حدده في المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، لم يتدخل. وبشكل استرجاعي، فإن مسألة المنطقة المنزوعة السلاح إنما تبدو بوصفها مثار النزاع الأخطر الناجم عن هُدن رودس. وإذا كانت هذه الأرض لها قيمتها في حد ذاتها، لأنها تتعلق بالموارد المائية لحوض نهر الأردن، فإنها أيضًا تعبير عن رغبة الطرفين في إبراز سيادتهما. وتطمح إسرائيل إلى تثبيت حدودها عند الحدود الفلسطينية السابقة، بينما تطمح سوريا إلى الحفاظ على الجيب الذي كان فلسطينيًا في السابق، كما تطمح إلى إثارة الشكوك، عند الاقتضاء، في خط الحدود الذي رسمه الفرنسيون والبريطانيون، بشكل ظالم، في رأيها. وبحكم ذلك، فإن كل متر مربع إنما يُعَدُّ مهمًا لاسيما أن الإسرائيليين يقومون بشكل متواصل، منذ عام ١٩٤٩، بطرد السكان العرب ويتقدمون في زحفهم الترابي.

والحال أن مساعد إشكول، البريجادير جنرال إسرائيل ليور، إنما يمضي إلى حد التحدث عن «عقدة سورية» لدى رابين ولدى دادو إيليازار، الضابط المسئول عن الجبهة الشمالية[١٠٨]. فخلافًا للجبهات الأخرى، يجري خوض العمليات بعدوانية متطرفة، وبما يدل على رغبة واضحة في الاستفزاز.

وهذه الشهادة يؤكدها ويتفهمها إفضاءٌ من جانب موشيه دايان يرجع إلى عام ١٩٧٦، لكنه لم ينشر إلاَّ في عام ١٩٩٧، بعد موته[١٠٩]:

إنني أعرف كيف أن ٨٠% على الأقل من هذه الحوادث قد بدأت. وأنا أعتقد أنها أكثر من ٨٠%، ولكن لنقل إنها ٨٠%. لقد كان الأمر يحدث على النحو التالي: نقوم بإرسال جرار

لحرث مكانٍ ما في المنطقة المنزوعة السلاح حيث لا يمكن لأي نبات أن يطلع بينما نعلم سلفًا أن من شأن السوريين أن يقوموا بإطلاق النار. فإذا لم يقوموا بإطلاق النار، ندفع الجرار إلى التقدم مسافةً أبعد إلى أن ينتاب الغضبُ السوريين فيطلقون النار في النهاية. وعندئذ نقوم بتشغيل نيران سلاح المدفعية ثم سلاح الجو فيما بعد.

وهو يعترف بأنه هو وخلفاؤه قد مارسوا هذه اللعبة، وإن كان إليعازار هو الذي أفرط في ممارستها. وكان الهدف يتمثل في انتزاع مزيدٍ إلى حدٍّ ما من الأراضي وراء خطوط الهدنة وإرغام العدو على الرضوخ لذلك.

إلاَّ أنهم لم يكونوا يسعون إلى الحرب الشاملة. وكان رابين وإليعازار شبه مذهولين من السهولة التي أنهيا بها أعمال الحفر التي قام بها السوريون تمهيدًا لتحويل مياه نهر الأردن. وقد استنتجا من ذلك أن من شأن ضغط قوي أن يكون كافيًا لدفع السوريين إلى النكوص لاسيما أنهم محرومون من دعمٍ من جانب الجمهورية العربية المتحدة. وهؤلاء الأخيرون لا يتحدثون من جهة أخرى عن تحويل المياه وإنما عن تطويز مسار نهر الأردن، على غرار ما قام به الإسرائيليون.

وفي شهر مايو/ أيَّار ١٩٦٦، يتحدث السوفييت عن «معلومات» تتعلق بنوايا الإسرائيليين الحربوية. ومن الأرجح أنهم كانوا ضحايا لعملية خداعٍ من جانب الاستخبارات الإسرائيلية. وهذا على الأقل هو ما يمكن فهمه من الإفضاءات التي قدَّمها فيكتور جرايِيفسكي للصحافي يوسّي ميلمان، والتي نُشرت في صحيفة **هاآرتس** في ٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦. فهو، بوصفه صحافيًّا، هو الذي سلَّم نص تقرير خروشوف إلى الإسرائيليين في عام ١٩٥٦. وعندما هاجر إلى إسرائيل، كان مخبرًا للجنة أمن الدولة، الـ KGB، حيث زوَّدها بسيل من المعلومات التي أعدَّها في واقع الأمر جهازُ الشين بيت – ومضمون هذه المعلومات غير معروف. وقد أكد مصدرٌ مستقلٌ وجودَ مخبرٍ واحد على الأقل للسوفييت[١١٠].

وخلال صيف عام ١٩٦٦[١١١]، تُعَبِّرُ هيئةُ الأركان الإسرائيلية في مجموعها عن تحبيذها لشن عملية كبرى تشمل احتلال الجولان. لكن رابين يرفض فكرة الاحتلال: فما لم تتمتع إسرائيل بمساندة دولية كافية، فإن أي استيلاء سوف تتكشف

عبثيته، لأن الضغط الدولي سوف يرغمها على التنازل عنه مثلما اضطرت إلى عمل ذلك في عام ١٩٥٧ في سيناء. لكنه بالفعل مؤيد لتوجيه ضربة كبرى ضد سوريا إذا ما ظلت الظروف ملائمة لذلك، أي إذا ما تم ضمان امتناع مصر عن التدخل.

والحال أن نظام دمشق البعثي إنما يتعرض لمعارضة داخلية قوية ويتعرض لصراع فصائلي حادٍّ حدَّةً خاصة. والتجذر المتياسر يجد ترجمة له في دفاع عن «الحرب الشعبية» التي يُرادُ مماهاتها بالنضال الظافر للشعب الفيتنامي ضد الإمبريالية الأميركية. ولغةُ البعث الجديد الحادةُ تهاجم بعنفٍ «الصهيونية العدوانية» و«الرجعية العربية» حليفتها، على حدٍّ سواء. فيجري وضع إسرائيل والأردن على مستوى واحد.

وتتقاسمُ فتحُ مع البعث الجديد الافتتان نفسه بالحرب الشعبية، خاصة النظرية الكوبية عن البؤرة[١١٢]، أي عن النواة الثورية التي تمارس الدعاية السياسية من خلال العمل العسكري. وتتخذ المنظمة من دمشق مقرًّا لقيادتها العامة وتندمج بحركات أخرى منبثقة من صفوف العسكريين الفلسطينيين في الجيش السوري، خاصة جبهة تحرير فلسطين التي يقودها أحمد جبريل. لكن القيادة تخشى من أن تتعرض لسيطرةٍ مباشرةٍ عليها من جانب السلطات السورية بعد انقلاب ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٦٦. فتعقب ذلك سلسلة من الحوادث غير الواضحة المعالم بينها، ضمن حوادث أخرى، اعتقال عرفات لعدة أيام، بأمر من حافظ الأسد. وفي النهاية، يتم التوصل إلى تسوية، بما يدع لفتح هامش استقلالية معيناً. ثم ينتقل عرفات إلى لبنان حيث يتم اعتقاله في الجنوب[١١٣]. وبعد بضعة أسابيع من الاحتجاز، يجري طرده إلى سوريا.

وتواصلُ فتحُ التطور بفضل المساعدة السورية. كما أنها تتمتع بالدعم النشيط من جانب الجزائر والعراق حيث حلَّ عبد الرحمن عارف للتوِّ محل أخيه عبد السلام عارف الذي لقيَ مصرعه في حادث طائرة عمودية. والعربية السعودية تقدم مساعدة مالية، الأمر الذي يعزز عداوة عبد الناصر لهذه الحركة التي يرى فيها انبعاثًا للإخوان المسلمين. وفي لبنان والأردن، تُعَدُّ المنظمةُ محظورةً ويؤدي القمعُ البوليسي إلى القضاء على بنتيها التحتية الوليدة. ويظهر حذر عبد الناصر أيضًا في

رفضه التصريح لحركة القوميين العرب بالانتقال إلى النضال المسلَّح على الرغم من مناشدات قيادتها المتكررة. على أن الحركة تحصل على تصريح بالوجود في قطاع غزة ويبدء تدريب فدائييها.

وبعد إصلاحٍ مظهريٍّ أخير لذات البين، تتفجر الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن. ففي منتصف أبريل/ نيسان ١٩٦٦، تطالُ موجةُ اعتقالاتٍ جديدةً الأوساط القومية العربية. وفي ٢٠ مايو/ أيَّار ١٩٦٦، ينعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث في غزة[١١٤]. ويتباهى الشقيري بتقدم الجهاز العسكري للمنظمة. وتطالب القرارات بتوفير حرية الحركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في البلدان العربية. ويتبنى الخطابُ نبرةً ثوريةً مستنسخة من لغة المنظمات الفدائية.

وفي ١٤ يونيو/ حزيران، يجتاز الملكُ الروبيكون ويعلن استحالة قيام أي تعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي يوم ١٧، يطالب الشقيري بإجراء استفتاء يقرر فيه الشعبُ الفلسطيني مصيره بنفسه. فيرسل حسين إلى عبد الناصر رسالة بعد أخرى، متهمًا الشقيري بالرغبة في القضاء على الأردن[١١٥]. وفي ١٧ يوليو/ تموز، يعلن البرلمان الأردني، المنعقد في اجتماع استثنائي، تأييده لسياسة الحكومة ووقف جميع العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويتهم الشقيريُّ الملك حسين بالعمل على تصفية القضية الفلسطينية ويتبنى نبرة ثورية بشكل متزايد باطِّراد، متفاخرًا باستعداده لإرسال مقاتلي جيش تحرير فلسطين للقتال في فيتنام كي يتسنى لهم إظهار تضامنهم وتعلم أساليب حرب العصابات.

والحال أن التحدي الذي تمثله فتح إنما يَدْفَعُ إلى تقاربٍ بين حركة القوميين العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويدرك الشقيري أن تشدده الكلامي لم يعد كافيًا لموازنة هيبة الفدائيين المنخرطين في النضال المسلَّح. وجيش تحرير فلسطين، الخاضع لسيطرة صارمة من جانب البلدان العربية الموجود بها، لا يستطيع عمل شيء. فيتم عقد اتفاق بين الحركتين لإنشاء منظمة فدائية سريِّة، هي منظمة أبطال العودة، والتي تتمثل مهمتها الأولى في جمع المعلومات من الأراضي الإسرائيلية لصالح المصريين. إلاَّ أنه قد جرت اتصالات أيضًا مع السوريين ضمن أفق الانتقال إلى النضال المسلَّح. ويتم الإعلان عن العملية الأولى لأبطال العودة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٦. وعلى الرغم من أن المنظمة تتبع جيش تحرير

فلسطين، فإنها إنما تعتمد أساسًا على البنية التحتية السرِّية لحركة القوميين العرب. ومع أنها تعقد اتصالات مع النظام السوري، فإنها تحرص تمامًا على عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يتعارض مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة.

وفي ١٣ يوليو/ تموز ١٩٦٦، تصطدم عدة مركبات إسرائيلية بألغامٍ في المنطقة المنزوعة السلاح، بما يؤدي إلى مصرع فرد وإصابة بضعة عسكريين ومدنيين بجراح[١١٦]. وفي اليوم التالي، يقوم السلاح الجوي الإسرائيلي بقصف المواقع السورية على سبيل الانتقام، ومن هنا وقوع مبارزة جوية يفقد فيها السوريون طائرة واحدة. وهؤلاء الأخيرون ينفون أي مسئولية لهم في زرع الألغام وفي نشاطات فتح التي، لو نسبنا إليها الفعل، لكانت مسئولة لأول مرة عن مصرع إسرائيلي (عسكري). وعلى الرغم من تقدم دمشق بالشكوى إلى مجلس الأمن، فإنها تُبدي اعتزامها الرد ضربة بضربة على الاعتداءات الإسرائيلية. وفي المناقشة في منظمة الأمم المتحدة حول «مسألة فلسطين»، والتي تجمع الشكويين السورية والإسرائيلية، يتضامن الاتحاد السوفييتي مع سوريا،«ضحية الدسائس الإمبريالية لحكومة تل أبيب». على أن السوريين يبدون، في الساحة، منفتحين حيال أي اقتراح يمضي في اتجاه التحديد الدقيق للقطاعات العربية والإسرائيلية في المنطقة المنزوعة السلاح. ولا ينجح مشروع قرار مؤيِّدٍ للأطروحات العربية في كسب أغلبية الأصوات في مجلس الأمن.

ويحاول الأميركيون تهدئة اللعبة بشجبهم على حدٍّ سواء أعمال الإرهاب العربي والأعمال الانتقامية الإسرائيلية. والحال أن إدارة جونسون، التي تستأثر حربُ فيتنام باهتمامها بشكل متزايد باطراد، إنما تُعَدُّ في غنى بالفعل عن تصاعد التوترات في الشرق الأدنى. والرئيس نفسه لا يستوعب واقع أنه على الرغم من انحيازه المتزايد إلى جانب إسرائيل يتخذ اليهود الأميركيون في تلك اللحظة موقفًا انتقاديًا حيال سياسته بشأن فيتنام. وهو يقول ذلك بوضوح للرئيس شازار خلال زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة في مستهل شهر أغسطس/ آب ١٩٦٦[١١٧].

وفي ١٥ أغسطس/ آب[١١٨]، يرجع العنف إلى قطاع بحيرة طبرية. إذ يقترب زورق حربي إسرائيلي اقترابًا ملحوظًا من الضفة التي يسيطر عليها السوريون. فيعقبُ ذلك تبادلٌ لإطلاق النار ثم تدخلٌ من جانب السلاحين الجويين. فيجنح

الزورق الحربي الإسرائيلي بينما يفقد السوريون طائرة فوق البحيرة. والبيانات السورية تقدم معلومات هائلة حول الخسائر الإسرائيلية. ويتمكن المراقبون من التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، لكنهم لا ينجحون في مبادلة الزورق الجانح بحطام الطائرة. ويتطلب الأمر إجراء مفاوضات طويلة تسمح للإسرائيليين باستعادة زورقهم بينما يقوم غواصون سوريون «سرًا» بانتشال جثمان طيارهم وبعض عناصر الطائرة (٢٦ أغسطس/ آب).

وخلال الأزمة، تَقَدَّمَ التصعيدُ الكلامي. فإشكول يعلن أن إسرائيل سوف تمارس من الآن فصاعدًا حقها في المطاردة في داخل سوريا، بينما تؤكد دمشق أنها لن تتوجه بعد الآن بالخطاب إلى منظمة الأمم المتحدة وأنها سوف ترد على العدوان «بأقصى درجات العنف ودون رحمة ودون تحسب لثمن ذلك»(×). ويشجب رابين ازدواجية سوريا ويُذَكِّرُ بأن وجود إسرائيل نفسه يستند إلى قوة جيشها. وفي ٢١ أغسطس/ آب، يعلن الرئيس الأتاسي[١١٩]: «نحن عازمون على خوض الحرب الشعبية لتحرير فلسطين. فالإمبرياليون لا يخشون غير حرب من هذا النوع، فالحرب الشعبية هي التي نجحت في تحرير الجزائر وكوريا وهي التي ستنتهي بتحرير فيتنام»(×). وهو يعلن عن تنسيقٍ عسكري مع الجمهورية العربية المتحدة. وقد جرى استئناف الاتصالات على مستوى هيئتي الأركان في منتصف أغسطس/ آب ١٩٦٦[١٢٠].

ومن ٦ إلى ٩ سبتمبر/ أيلول، تصطدم ثلاث مركبات إسرائيلية جديدة بألغام بينما يتم، في يوم ٧، اعتراض سبيل فدائي قادم من سوريا. وفي ١١ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٦، يدلي رابين بحديث صحافي يثير ضجة كبرى[١٢١]:

السوريون هم الآباء الروحيون لجماعة فتح، التي تضم الإرهابيين العرب الفلسطينيين. ومن ثم فإن المعارك التي يتعين على إسرائيل خوضها ضد سوريا، ردًا على غارات التخريب التي تتعرض لها، إنما تستهدف النظام الحاكم في سوريا. فسوريا وحدها هي التي قررت خوض عمليات عسكرية ضد إسرائيل وهي وحدها التي قررت تحويل مياه نهر الأردن. فالبلدان العربية الأخرى، كمصر ولبنان والأردن، تفضل تأجيل هجومها على إسرائيل إلى

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.
(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

اللحظة التي ترى أنها ستكون مستعدة له فيها. وبالتالي، فإن إسرائيل إنما ترد بشكل غير منفلت وبشكل محدود على أعمال التخريب التي تستثيرها مصر ولبنان والأردن، وتسعى بالأخص إلى دفع هذه البلدان إلى اتخاذ تدابير فعالة ضد الغارات الإرهابية التي يجري شنها انطلاقًا من أراضيها. وحالة سوريا جد مختلفة، فهي تدعم وتنظم الغارات التي تقوم بها فتح. وبناءً على ذلك، فإن هدفنا هو تغيير قرار الحكومة السورية والقضاء على سبب الغارات.

وفي محادثة خاصة، يوبخ إشكول رابين على إدلائه بتصريح علني كهذا. والحكومة منزعجة من خطر التصعيد، لكنها ليست مستعدة أيضًا للتساهل مع نشاطات فتح.

السموع[١٢٢]

في مستهل سبتمبر/ أيلول ١٩٦٦، يجري استئنافُ الصراع الفصائلي في سوريا. وتفشل محاولة انقلاب عسكري في ٩ سبتمبر/ أيلول. وهي محاولة من تدبير الفصيل «الدرزي» الذي يقوده سليم حاطوم. فيلجأ هذا الأخير مع أنصاره إلى الأردن حيث يهاجم بقوةٍ العلويين الموجودين في السلطة، خاصة حافظ الأسد وصلاح جديد. ويعقب ذلك وابل من الاتهامات المتبادلة بين الأردن وسوريا. وتتضامن الجمهورية العربية المتحدة بشكل ظاهر مع النظام السوري.

ومن الواضح أن الأردن قد عاود الانحياز إلى صف العربية السعودية في الحرب الباردة العربية. وكان السببان الرئيسيان لذلك هما الحلف الإسلامي ومسألة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي شهر سبتمبر/ أيلول هذا نفسه، أباحت الملكيةُ بل وشجعت تظاهرات الغضب والحداد بمناسبة إعدام سيد قطب في مصر، وكان الرجل أعظم مثقف بين صفوف الإخوان المسلمين، في حين أن سعيد رمضان كان قد أدين غيابيًّا، إذ كان يُعتبر الممثل الرئيسي للتنظيم في الخارج. والأجهزة الأمنية المصرية تتهمه بالتحضير لمحاولةِ لاغتيال عبد الناصر انطلاقًا من سويسرا وبتمويل سعودي.

وإذا لم يكن من المؤكد أن الملك حسين قد شجع محاولة الانقلاب في سوريا، فإن التأييد الذي يقدمه لسليم حاطوم وللدروز في المنفى تأييد ظاهر. وهو يجدِّدُ هنا

العلاقة التقليدية بين الملكية الهاشمية ودروز سوريا، والتي ترجع إلى الثورة السورية في عام ١٩٢٦. ومن الممكن أن يكون ذلك من جهة أخرى هو الباعث الرئيسي للملك لا أي حسابات سياسية (فهو لا يمكنه التضحية بأولئك الذين يظهرون بوصفهم مخلصين لعائلته).

وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، تخلى عبد الناصر عن أي أمل في التقارب مع الولايات المتحدة. فيعود من ذلك إلى خط جذري معادٍ للإمبريالية وقد تخلى علانية عن سياسة عقد القمم منذ شهر مايو/ أيَّار. وبينما تتحدث القاهرة عن مؤامرة تجمع بين وكالة الاستخبارات المركزية والعربية السعودية والأردن، بما يثير احتجاج واشنطون، نجد أن الملك يرفع النبرة. فهو يعلن في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول[١٢٣]:

> إن التحول المهم لتوجه السياسة السوفييتية حيال الشرق الأوسط مسئول عن تدهور الوضع في سوريا وفي العالم العربي. [...]. وبوسع الأردن أن يلجأ إلى استخدام القوة في سوريا إذا ما ظهرت في الأفق تدخلات خارجية. إنَّ مأساة يمنية واحدة إنما تكفي العالم العربي. ولا يمكننا السماح بوقوع مأساة أخرى في سوريا[×].

وقد أعلنت الجمهوريةُ العربية المتحدة أنها مستعدة عند الضرورة لاستخدام القوة العسكرية لمنع أي شكل من الغزو لسوريا. وصحيفة **البرافدا**، في موسكو، تؤكد أنه في حالة وقوع عدوان فإنه لن يجري التخلي عن سوريا.

وفي ليلة ٨ – ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٦، في الجليل، تصطدم مركبة لحرس الحدود الإسرائيليين بلغم، الأمر الذي يؤدي إلى مصرع ٤ أفراد. وتعلن فتح مسئوليتها عن الاعتداء. والانفعال في إسرائيل جد قوي، لاسيما أنه، في الليلة السابقة، لابد أن اعتداءً في القدس قد أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين. وتقوم الحكومة بنقل أكبر عدد من رسائل التحذير إلى دمشق عبر حكومات «صديقة». لكن الموقف السوري يظل ثابتًا.

وهذا هو ما يؤكده وزير الشئون الخارجية السورية لسفير فرنسا، في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٦[١٢٤]: إن نجاح النظام قد حرَّك لدى خصوم الاشتراكية الرغبة في الإطاحة به مهما كان الثمن. وغارات العاصفة ليست غير ذريعة لتبرير هجومٍ على سوريا ولمحاولة العمل على إسقاط حكومتها التقدمية:

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

لقد عزا الجنرال رابين والسيد ليفي إشكول إلى دمشق المسئولية عن جميع الغارات التي قام بها الفلسطينيون في الأراضي الإسرائيلية، حتى مع أنها قد جرت على مسافة بعيدة من الحدود السورية. ودمشق لا تتحمل أي مسئولية عن هذه الغارات ولا يجب اعتبار سوريا مسئولة عن أعمال العنف التي نفذها الفلسطينيون الراغبون في العودة إلى ديارهم.

وبالمقابل، فإنه ليس من المعقول الاعتماد على سوريا في ضبط تحركاتهم بالهجوم عليها. وإسرائيل ليست من جهة أخرى غير وكيل للإمبرياليين الأميركيين وشريكهم المتواطئ معهم: ملك الأردن. وهذا الأخير ضالع مع إسرائيل. فمملكته لم تكن غير نتيجة لاقتسام لفلسطين تم تنفيذه بالاتفاق مع الإسرائيليين(×).

ويتوجه الإسرائيليون بالشكوى إلى مجلس الأمن. فيشدّدُ مندوبهم بقوة على التشابه بين الوضع الحالي والوضع الذي سبق حرب ١٩٥٦. ويتصاعد العنف لاسيما أن الحوادث يبدو أنها قد أصبحت تقع كل يوم. وفي ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يدعو مشروعُ قرارٍ «متوازنٍ» الحكومة السورية إلى «تعزيز التدابير الهادفة إلى منع الحوادث التي تشكل انتهاكًا لاتفاقية الهدنة»، ويدعو الحكومة الإسرائيلية إلى «التعاون تعاونًا كاملاً مع لجنة الهدنة»، ويدعو الحكومتين إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة التوتر في المنطقة. لكن مشروع القرار يصطدم بالفيتو السوفييتي. فينتهي إيبان من ذلك إلى أن مسلك إسرائيل سوف تمليه من الآن فصاعدًا أعمالُ سوريا.

وفي ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يذهب وفد سوري رفيع المستوى إلى القاهرة[١٢٥] لبلورة «تدابير رادعة» في مواجهة التهديدات الإسرائيلية. وإذا ما صدقنا رواية هيكل، فلابد أن عبد الناصر قد استغرب الرطانة السورية عن الحرب الشعبية. وفي ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، يجري الاكتفاء بالعودة إلى ميثاق الدفاع المشترك وتكوين قيادة مشتركة.

وتكثفُ الحكومةُ الأردنيةُ من التدابير الاحتياطية في الضفة الغربية وتشن حملة اعتقالات جديدة في صفوف الأوساط القومية، لكن فتح تتمتع الآن بقاعدة محلية حقيقية تسمح لها بالقدرة على الفعل. ففي ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني،

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

تصطدم شاحنة عسكرية إسرائيلية بلغم، بما يؤدي إلى مصرع ٣ أفراد وإصابة ٦ بجراح. ويقع الحادث على بُعد بضعة كيلومترات من خط الهدنة قبالة الخليل.

وهناك توقع لحدوث أعمال انتقامية ضد سوريا. لكن إشكول ورابين لا يريدان خلق أزمة كبرى تنخرط فيها مصر والاتحاد السوفييتي. وسعيًا منهما إلى التعبير عن «ضبطهما للنفس»، يقرران ضرب الأردن لدفعه إلى تشديد قمعه للنشاطات الفلسطينية، مع إشعار البلدان العربية الأخرى بقوة النيران الإسرائيلية. وبحسب المعجم الإسرائيلي فإن المراد هو استعادة قدرة دولة إسرائيل على الردع.

والمستهدف هو قرية السموع، المتهمة بتوفير ملاذ لنشاطات فتح. والهدف هو تدمير الحد الأقصى من المرافق المدنية. والحال أن القوات المنخرطة في العملية، في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، وتلك المساندة لها، إنما تصل إلى مستوى لواء كامل مدعوم من سلاح الجو. وهي تصطدم بوحدة من وحدات الجيش الأردني جاءت للنجدة ويستمر القتال أربع ساعات. والحصيلة التي سَجَّلها المراقبون تتألف من ١٨ قتيلاً أردنيًا (١٥ عسكريًا و٣ مدنيين) و١٣٤ جريحًا (٩٧ مدنيًا و٣٧ عسكريًا) ؛ ثم إن ١٢٥ منزلاً والمستوصف والمدرسة قد سويت بالتراب.

ويؤدي الحادث إلى شبه انتفاضة للضفة الغربية، حيث يتهم السكان الملكية الهاشمية بالعجز عن حمايتهم. أمًا منظمة التحرير الفلسطينية وفتح، وقد اختلطتا في الأذهان إلى حد بعيد، فإنهما تفوزان بالمكانة الأسمى وتجري المطالبة بتسليح السكان. ويدعو الأعيان والنشطاء إلى عقد مؤتمر شعبي مهمته مناقشة المسائل القومية. ولم يحدث أن كان الخلاف على هذه الدرجة من القوة بين ضفتي نهر الأردن. وإذاعاتُ القاهرة ودمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤجج الشعور الشعبي وتضع في وجه هشاشة الأردن قوة الردع التي يمثلها الميثاق العسكري السوري - المصري. ويتولى الجيش الأردني قمع التظاهرات بقسوة ويستعيد فرض السلطة الملكية. لكن العسكريين كانوا قد أهينوا إهانة عميقة جراء الهجوم الإسرائيلي وهم يتمنون الثأر لأنفسهم. وهم يواصلون مكافحة نشاطات فتح بمزيج من المرارة والولاء.

ويرى الملك حسين أن العملية ليس لها غير دلالة واحدة، ألاَ وهي نقض الاتفاقات الشفاهية التي سبق عقدها مع الإسرائيليين. وقبل وقت قصير من ذلك،

كان قد التقى من جديد مبعوثًا إسرائيليًا في لندن وتعهد بمنع حوادث الحدود. وقد طلب أن تؤخذ بالحسبان الصعوبة السياسية في مواجهة المنظمات الفلسطينية. وهو يرى أن العملية الإسرائيلية هي التعبير عن رغبة واعية في القضاء على الملكية الهاشمية والاستيلاء على الضفة الغربية(١٢٦).

كما يهاجم بقوةٍ سوريا والجمهورية العربية المتحدة، غير القادرتين على تقديم أدنى مساعدة للأردن. ويشجب العاهل موقف عبد الناصر، الذي يقول إنه يستخدم جزءًا كبيرًا من جيشه لمحاربة عرب آخرين في اليمن بدلاً من مواجهة الإسرائيليين. وتستهدفُ الدعايةُ الأردنية بشكل خاصٍ القوة الدولية الموجودة في سيناء والتي تسمح لمصر بعدم تحمل مسئولياتها. فتوجه الدعايةُ الأردنيةُ ضربتها في الصميم. فيطلب عامر، باسم الجيش المصري، سحب القوة الدولية من سيناء، لكن عبد الناصر يرفض الردَّ عليه(١٢٧).

وفي ديسمبر/ كانون الأول، يعلن الملك حسين استعداده التصريح بدخول قوات عراقية وسعودية إلى أراضيه، وذلك بشرط أن يطلب عبدُ الناصر سحب قوات منظمة الأمم المتحدة. فترد إسرائيل على ذلك فورًا مؤكدة أن من شأن دخول هذه القوات أن يشكل اعتداءً على الوضع القائم، في حين أن احترام هذا الوضع القائم فيما يتعلق بالأردن يُعَدُّ عنصرًا أساسيًا في سياسة السلام الإسرائيلية (١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٦). وما لا يدركه إشكول ورابين هو أن الغارة على السموع تحديدًا هي التي قضت تمامًا على مصداقية التطمينات الإسرائيلية السابقة فيما يتعلق بالأردن. ويأخذ رابين على الأردنيين أنهم قد زادوا من عواقب الغارة، التي لم تكن تستهدف غير أهداف مدنية، بمقاومتهم للهجوم الإسرائيلي(١٢٨). أمَّا ياريف، رئيس الاستخبارات العسكرية، فهو لا يريد الاعتراف بخطأ التقديرات ويزعم أن حسين يتظاهر بالهلع لكي يحصل على المزيد من المساعدات الأميركية.

وترى الولايات المتحدة أن العملية الإسرائيلية غير متناسبة بالمرة مع العمل الاستفزازي الذي تتذرع به وأنها قد أصابت الهدف الخطأ(١٢٩). كما يرى أنها تُلحق الخراب بجميع الجهود الأميركية لدى الأردن ولدى حلفاء الولايات المتحدة العرب، بينما تعود بالفائدة على جميع القوى الجذرية. ويمضي الاستياء الأميركي إلى حد الإيحاء بأن واشنطون قد تعيد النظر في سياستها الخاصة بإرسال شحنات أسلحة

إلى إسرائيل إذا ما تكرر وقوع حوادث كهذه. على أن التشديد الأميركي على أن سوريا هي المسئول الرئيسي عن الأعمال الإرهابية إنما يعدل مفاد الرسالة، المنقولة إلى الإسرائيليين، تعديلاً غير مقصود على الأرجح.

وفي مجلس الأمن، توافق الولايات المتحدة، في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، على قرار (رقم ٢٢٨، ١٩٦٦) يحصل على الإجماع، فيما عدا امتناع نيوزيلنده عن التصويت، يوجه اللوم إلى العمل العسكري الإسرائيلي ويذكرُ الحكومة الإسرائيلية مُلِحًّا بأنه «لن يكون بالإمكان التساهل مع أي عمل عسكري وأنه، إذا ما تكررت مثل هذه الغارات، فسوف يتعين على المجلس اتخاذ تدابير جديدة أكثر فعالية، مذكورة في الميثاق، لمنع تكرار وقوع مثل هذه الأعمال».

وكما يحدث عادة في وضع كهذا، فإن إشكول ورابين يرفضان الاعتراف بأنهما كانا مخطئين، لاسيما أنهما يتعرضان للنقد من جانب نشطاء اليمين (جاحال) واليسار (رافي). وبعيدًا عن أن يتراجعا، فإنهما يعلنان استعدادهما شن عمليات جديدة من هذا النوع إذا ما جرى تحسس الحاجة إلى ذلك. ويدور الجدل حول إمكانية تشكيل شبكة حماية دفاعيةٍ ضد التسللات. ولا يريد رابين سماع شيء عن إنشاء حواجز كهربائية وأشكال حماية أخرى من شأنها جعل دولة إسرائيل بمثابة جيتو جديد. فيجري إيلاء الأولوية للحفاظ على الروح الهجومية[١٣٠].

ومما لا جدال فيه أن الغارة على السموع تشكل أول خطأ رئيسي في الحسابات قاد إلى حرب ١٩٦٧. والخطأ الثاني هو اعتقاد عبد الناصر المتزايد بوجود مؤامرة إمبريالية واسعة تهدف إلى الإطاحة بنظامه. وهو خطأ يكمن وراء القمع الجاري للإخوان المسلمين المتهمين بأنهم مدفوعون على نحو مباشر من جانب العربية السعودية. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، لم يتردد رئيسُ الجمهورية العربية المتحدة في نقل الرسالة إلى زائر خاص أميركي، مكلفًا هذا الأخير بنقلها إلى وزارة الخارجية الأميركية: إنه [أي عبد الناصر] يحوز الدليل على أن عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية ينظمون مؤامرة مع مصريين لاغتياله وللإطاحة بنظامه عن طريق العنف[١٣١]. ومن المؤكد أن المتآمر السابق [أي عبد الناصر] يتذكر اتصالاته القديمة بوكالة الاستخبارات المركزية، والمحاولات التي جرت فيما بعد للإطاحة بالحكومات السورية ودور الوكالة المفترض في الإطاحة بقاسم وفي

إعدامه في عام ١٩٦٣. وسقوط حليفه سوكارنو، في إندونيسيا، في خريف عام ١٩٦٥، بحمام الدم الرهيب الذي رافقه (نصف مليون من الضحايا)، قد حدث، وهذا معلوم للجميع، بمشاركة من جانب الأميركيين، الذين شجعوا العسكريين والإسلاميين على الاستيلاء على السلطة(١٣٢). وإذ تتحرى وزارة الخارجية الأميركية الأمر طرف وكالة الاستخبارات المركزية، تنفي هذه الأخيرة أي مشاركة من جانبها في مؤامرة ضد عبد الناصر. ويجري نقل النفي عبر السفير الأميركي إلى عبد الناصر، الذي يرفض الخوض كثيرًا في هذا الموضوع. كما أنه يدير الأذن الصماء للاحتجاجات الأميركية بسبب طوفان الدعاية الإذاعية الصادرة من القاهرة والمعادية للأردن.

ويظل التوتر قويًا. ففي ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، تسقط طائرتان مصريتان من طراز ميج ١٩ بنيران الطائرات المطارِدة الإسرائيلية. وبحسب الإسرائيليين، فإنهما قد ضُربتا فوق أرضهم، لكن المشكلة هي أنهما قد تحطمتا مرتطمتين بالأرض المصرية. والأرجح أن سلاح الجو المصري قد حاول اعتراض سبيل طائرة استطلاع إسرائيلية فوق سيناء، ومن هنا تدخل طائرات الحماية. وتوجه واشنطون لومًا جديدًا إلى إسرائيل. وبينما تشيد هذه الأخيرة بمأثرة طيرانها القتالية، فإن المصريين يسكتون عن الحادث الذي يحرج عبد الناصر في اتهاماته ضد الأردن، الذي لا يفعل شيئًا للدفاع عن أراضيه.

وتتمثل الأولوية الأميركية في تهدئة الأردن. فيجري توجيه توبيخات قاسية إلى إسرائيل، إلاَّ أنه يجري التخلي عن فكرة وقف إرسال شحنات الأسلحة. فهذا الوقف من شأنه المجازفة بطرح علني لمسألة سياسة التسلح على مستوى المنطقة كلها. ويتم تحرير رسالة من الرئيس جونسون وإرسالها إلى الملك حسين في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني. فيجري وعده بزيادة المساعدة الأميركية. وفيما يتعلق بالضفة الغربية، يجري التأكيد له على أن من غير المرجح كثيرًا أن إسرائيل تنوي الاستيلاء عليها، وأن السياسة الأميركية معارضةٌ معارضةً واضحةً لأي استخدام للقوة في تعديل خطوط الهدنة(١٣٣).

وإذا كان الملك يستقبل التطمينات الأميركية بامتنان، فإنه مضطر بالفعل إلى اعتبار الزيادة الموعودة في المساعدة العسكرية جد متواضعة بحيث لا يمكن لها أن

تسمح للجيش الأردني بالتصدي لغزوٍ إسرائيلي. وكان قد طلب ٢٠٠ مليون دولار ولم يحصل إلاَّ على ٤ ملايين و ٧٠٠,٠٠٠ دولار، موجَّهة بالأخص إلى رفع رواتب الجنود والضباط وتحسين ظروفهم المعيشية. ويحاول حسين توضيح أنه إذا كانت الولايات المتحدة لا تريد مساعدته، فإن عليه أن يلجأ إلى خيار آخر(١٣٤).

فيجري تحسينُ العروض المقدمة إلى الأردن تحسينًا طفيفًا. ولا يمكن قطع شوط أبعد وذلك بسبب ضغوط أصدقاء إسرائيل، خاصة أولئك الموجودين ضمن المحيطين المباشرين بجونسون. وهكذا فإن المسئولين الأميركيين إنما يجدون أنفسهم في وضع يتعين عليهم فيه معالجة مسألة مساعدة الأردن بإشراك محاوريهم الإسرائيليين في هذه المعالجة إشراكًا مستمرًا، وذلك بينما تهاجم الجمهوريةُ العربيةُ المتحدةُ بقوةٍ الشحنات الأميركية المرسلة إلى الأردن وإلى العربية السعودية والتي لا تُعَدُّ غير حيلٍ يراد من ورائها تبرير إعادة تسليح إسرائيل من جانب الولايات المتحدة.

تصاعد الأخطار

في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، يعلن أبا إيبان في الكنيست أن إسرائيل لن تشارك في اجتماعات لجنة الهدنة طالما أن دمشق لا تعترف بسيادتها على المنطقة المنزوعة السلاح. واعتبارًا من الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٧، تصبحُ الحوادثُ العنيفةُ يوميةً في هذا القطاع. والمسئولية عن ذلك مشتركة. فالنظام السوري يريد إظهار حزمه في وجه العدو الصهيوني خلافًا للتخلي الأردني [عن التصدي له]، وإسرائيل تريد إبراز سيادتها مرة وإلى الأبد. وبحسب قنصل فرنسا في القدس، في ١٢ يناير/ كانون الثاني(١٣٥):

> إذا كان الصراع على الخط الفاصل يبدو اليوم أكثر حِدَّةً مما في السابق، فهذا يرجع أيضًا إلى واقع أن قوة النيران قد تزايدت مع تحديث وتزايد الأسلحة، من جهة، ولأن الإسرائيليين، باعترافهم هم أنفسهم، من الجهة الأخرى، قد اتجهوا لأول مرة إلى أعمال فلاحة لقطعٍ من الأراضي لم يجر من قبل استصلاحها بعدُ، وهو ما لم يتخلف عن أن يجر إلى العديد فالعديد من ردود الفعل السورية.

ويرى مستشارون كثيرون للجنرال بول أن المشروع، الذي طرحه الأميركيون في عام ١٩٦٠، والخاص باقتسام المنطقة المنزوعة السلاح، قد شجع الإسرائيليين على التعدي، قبل أي اتفاق حول إنشاء «الخط الأسود»، على أراضٍ عربية أصلاً. ثم إن الإسرائيليين قد أقاموا في هذه المناطق كيبوتزات، تُعَدُّ بمثابة مواقع حصينة حقيقية تشكل اليوم الهدف الرئيسي للهجمات السورية.

وفي باريس، خلال حفل الاستقبال الذي أقامه الجنرال ديجول في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٧، أوصى الأخيرُ سفير إسرائيل بالهدوء[١٣٦]. ويبدو السوريون مستعدين للمشاركة في اجتماعٍ للجنة الهدنة لتسوية مسألة الزراعة. وهم يقومون في الوقت نفسه باتهام الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بدفع الإسرائيليين إلى المواجهة سعيًا إلى تخويفهم في ملف خط أنابيب شركة بترول العراق الذي يمر بسوريا. والواقع أن سوريا في نزاع مع الكونسرتيوم الذي يستغل البترول العراقي وتطالب بمتأخرات رسومٍ ترفضُ الشركةُ الاعتراف بشرعيتها. وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٦، قامت الحكومة السورية بفرض الحراسة على جميع ممتلكات شركة بترول العراق في سوريا وفي يوم ١٢ توقف البترول عن الانسياب في الأنابيب. وقد تضامنت الجمهورية العربية المتحدة تضامنًا ظاهرًا مع سوريا.

وفي ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٧، يؤدي اعتداءٌ إلى سقوط قتيل واحد وإصابة أحد المدنيين بجراح قرب الحدود اللبنانية. فتنضم مسألة نشاطات فتح إلى مسألة المنطقة المنزوعة السلاح. ويسارع الإسرائيليون في التوِّ والحال إلى توجيه الاتهام إلى سوريا. وينزعج أود بول من خطر الحرب ويسارع إلى تحذير نيويورك. وفي يوم ١٥، يدعو أو ثانت السوريين والإسرائيليين إلى إنهاء حشودهم للقوات قرب المنطقة المنزوعة السلاح أو داخلها وإلى تسوية مشكلة الزراعة عن طريق المفاوضات. وفي ١٦ يناير/ كانون الثاني، يُذَكِّرُ إيبان، باسم حكومته، بالنوايا السلمية لبلاده، لكنه يشدِّد على أن أعمال سوريا العدائية يجب أن تتوقف. ويلاحظ سفير فرنسا في إسرائيل الطابع غير المألوف لهذا النوع من التصريحات[١٣٧]:

لا أستبعدُ أن يكون تصريح السيد أبا إيبان تدشيناً لحملة إعلامية في العالم، تهدف في آن واحد إلى تخويف خصومه العرب كما إلى تمهيد الساحة لعمل عسكري واسع، إذا ما رأت الحكومة الإسرائيلية في النهاية أن مثل هذا العمل لا مفر منه.

وألاحِظُ في الختام أنه – وفق ملاحظاتي الشخصية وملاحظات معاونيّ، وبينهم الملحق العسكري، والتي تتداخل مع ملاحظات بعثات [دبلوماسية] أخرى- قد جرت عمليات نقلِ لعتادٍ حربي ثقيل بعيدًا عن الأنظار، وإن كان بشكل متواصل، إلى البلد.

ويجري إرسال الرسالة إلى الولايات المتحدة: إن إسرائيل مستعدة لاستخدام حقها في الدفاع عن النفس إذا ما واصلت سوريا أعمالها العدوانية[١٣٨]. ويطوف أهارون ياريف بعدة بلدان غربية، حيث يُبلغ نظراءه بضرورة إلحاق «صدمة» بالسوريين حتى يدركوا ضرورة وضع حد للإرهاب. فيطلب إليه محاوروه أن لا تحدث أضرار أكثر من اللازم.

وتفعل الدبلوماسية الأميركية ما هو منتظر منها، أي أنها تقوم بإبلاغ دمشق والقاهرة بأن الإسرائيليين أصبحوا على وشك الهجوم وبأن واشنطون لا تملك القدرة على كبح جماحهم[١٣٩]. وتؤدي التدخلات الدبلوماسية إلى تهدئة للتوتر، لكنها تجعل خطر حدوث هجوم إسرائيلي ضد سوريا خطرًا له مصداقيته بشكل خاص.

ويجري تكريس الأيام التالية للتحضير لانعقاد لجنة الهدنة المشتركة حيث وافق الإسرائيليون والسوريون على الحضور. ولأول مرة منذ ثمانية أعوام، يتسنى للّجنة الاجتماع بكامل قوامها في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٧. ويريد الإسرائيليون الظهور بمظهر المستعدين للتفاهم فيما يتعلق بمناطق الزراعة لكنهم يبدون متشددين فيما يتعلق بمسألة سيادتهم.

وفي الاجتماع الثاني، في ٢٩ يناير/ كانون الثاني، يطرح السوريون المسألة المبدئية بالحديث عن سحب جميع القوات المسلَّحة الإسرائيلية من المنطقة المنزوعة السلاح وعودة السكان العرب إلى ممتلكاتهم تحت حماية منظمة الأمم المتحدة، وكل ذلك دون التراجع عن «حق الفلسطينيين غير القابل للنقاش في

استرداد وطنهم المُغتَصَب»(×). ويشير اجتماع قصير في ٢ فبراير/ شباط إلى المأزق. على أنه قد جرى تحديد مواعيد جديدة ثم جرى التحلل منها على مدار شهر فبراير/ شباط.

وفي منتصف فبراير/ شباط ١٩٦٧، عندما يصبح من الواضح أن المفاوضات لن تقود إلى شيء، تقع الحوادث من جديد في القطاعات المتنازع عليها.

ويستمر تدهور العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة. ومن المؤكد أن الدبلوماسية المصرية تضطلع بتحركات أخيرة للتوصل إلى استئناف شحنات الحبوب ضمن إطار برنامج القانون PL 480، لكن إدارة چونسون، المنقسمة على نفسها فيما يتعلق بالموضوع والتي تخشى من رد فعل معادٍ من جانب الكونجرس، إنما تكثر من الردود التسويفية. والحال أن شخصيات النظام الناصري الأكثر تأييدًا للحوار مع الولايات المتحدة إنما تقوم على نحو واضح بنقل الرسالة التي تذهب إلى أن المماطلات الأميركية يجري تفسيرها على أنها تعبر عن انحياز متزايد من جانب واشنطون إلى سياسة الملكين فيصل وحسين[١٤٠]. وما هو عرضة للخطر هو بقاء النظام الناصري. والممثلون الأميركيون في القاهرة يخامرهم الشعور بأن الجمهورية العربية المتحدة تترقب بنوع من الجبرية مواجهةً حتميةً مع الولايات المتحدة[١٤١].

والحال أن روستو إنما يطرح المشكلة جيدًا في ١٤ فبراير/ شباط ١٩٦٧: إن عبد الناصر يرى الولايات المتحدة بشكل متزايد باطراد وراء جميع مشكلاته في الشرق الأوسط. وبالنسبة لواشنطون، فإن تباين المصالح والمنظورات والمسلك مع الجمهورية العربية المتحدة إنما يتزايد بشكل متواصل[١٤٢]. وعبد الناصر، في خطابه في ٢٢ فبراير/ شباط، ذكرى قيام الجمهورية العربية المتحدة، يهاجم الولايات المتحدة بقوة، واضعًا المساعدة الأميركية للرجعية العربية ولدولة إسرائيل على مستوى واحد من الناحية العملية. وهو يشدّدُ على التضامن بين الجمهورية

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

العربية المتحدة وسوريا: «إن جيشي البلدين سوف يتحركان كجيش واحد في حالة التعرض للخطر، وذلك بموجب اتفاقية الدفاع المشترك»(×).

وفي ٤ مارس/ آذار ١٩٦٧، يجري استقبال السفير لوشيوس باتل في لقاء توديع من جانب عبد الناصر. والمناخ ودي. والموضوع الرئيسي للنقاش هو اليمن. إلاّ أنه ما أن يتعلق الأمر بكرامة مصر، فإن النبرة تصبح أكثر انفعالاً. إنه لن يستسلم للضغوط الأميركية أو الغربية (المساعدة الغذائية، صندوق النقد الدولي). وإذا ما أراد بلدٌ الهجوم على الجمهورية العربية المتحدة، فإن هذه الأخيرة سوف ترد، حتى ولو اقتضى الأمر إلحاق الضرر بالولايات المتحدة وبلدان أخرى[١٤٣].

وترقبًا لاعتماد أوراق سفير جديد، لا تعود الولايات المتحدة ممثلةً في القاهرة إلاّ بقائم بالأعمال. فيشكو عبد الناصر من جديد من النشاطات المعادية التي يرى أن وكالة الاستخبارات المركزية تقوم بها. وترى وزارة الخارجية الأميركية أن الوكالة لم تسع إلى الإطاحة بنظامه، بل حاولت في عملٍ أخرق تجنيد «مرشدين» من صفوف الأوساط العسكرية[١٤٤] وأنها قد وجدت نفسها، في ذلك، عرضة للتلاعب بها من جديد من جانب الاستخبارات المصرية.

وبما أن عمليات فتح قد عادت إلى المسرح انطلاقًا من الضفة الغربية، فإن رابين يرسل رسالة قوية بالأحرى إلى قائد الجيش الأردني من خلال الدبلوماسية الأميركية، وهو ما يدل على تلاشي أي قناة للاتصال المباشر بين الملكية الهاشمية والإسرائيليين. ويخشى الأردنيون من غارة إسرائيلية جديدة بينما يبذلون كل جهد ممكن لمكافحة منظمة التحرير الفلسطينية وفتح. وهم يطلبون تدخلاً دبلوماسيًا أميركيًا لصالحهم لدى الإسرائيليين ويحصلون على هذا التدخل[١٤٥]. والواقع أن رابين قد عاد إلى فكرة إلحاق صدمة بسوريا. وإشكول يقدم موافقته على ذلك: فلدى أول حادث خطير قادم، سوف يجري تلقين نظام دمشق درسًا[١٤٦].

وفي مستهل فبراير/ شباط ١٩٦٧، تشير مذكرةٌ لرؤساء هيئات الأركان الأميركيين إلى أن إسرائيل تتمتع بتفوق عسكري هائل على جيرانها العرب. ووزارة الخارجية الأميركية تحذو حذو هذا الرأي وترى أنه بسبب ضخامة

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الالتزامات الأميركية الأخرى في العالم (تستنزفُ حربٌ فيتنام المزيد فالمزيد من الموارد)، سوف يكون من المناسب خفض المساعدات العسكرية والمدنية لإسرائيل بالنسبة لعام ١٩٦٧ (وذلك بما أن عام ١٩٦٦ قد تميز بطابع استثنائي). وفي الوقت نفسه، تنزعج واشنطون مرة أخرى من القدرات النووية الإسرائيلية. فتعقب ذلك الكوميديا المألوفةُ والتي تفضي إلى النتيجة المتوقعة سلفًا: إن الولايات المتحدة سوف توافق على تلبية جانب مهم من الطلبات الإسرائيلية وذلك في مقابل «زيارة» إلى ديمونه[١٤٧]. وسوف تجري الزيارة في ٢٢ أبريل/ نيسان ١٩٦٧، دون أن تخرج بمعلومات أكثر مما تم الحصول عليه في الأعوام السابقة. وفيما يتعلق بالعتاد الحربي، انصب النقاش على طلب شحنةٍ حجمها ٢٠٠ من ناقلات الجنود. وكان العسكريون الأميركيون مناوئين لذلك إلى حد بعيد. وفي النهايةَ، جرى الاتفاق على تزويد إسرائيل بنصف العدد المطلوب.

نحو الأزمة[١٤٨]

مارست الولايات المتحدة إذًا حماية ديبلوماسية قوية لصالح الأردن بينما تتواصل نشاطات فتح ولا تجد مسألة المنطقة المنزوعة السلاح حلاً سلميًا لها. ورابين عازم على استخدام أسلوب القوة. فيجيز له إشكول «معاقبة السوريين» وإن كان دون المضي إلى حربٍ أو معركة في الجولان[١٤٩]. والذريعة متوفرة تمامًا. إذ يكفي إدخال جرار مدرع في قطاع متنازع عليه لاختلاق مواجهة مع السوريين. وهو ما يحدث في ٧ أبريل/ نيسان ١٩٦٧. والتصاعد سريع، حيث يلجأ كل من الطرفين إلى استخدام المدفعية في التوّ والحال. ويشدّد رابين طرف إشكول على وجوب اللجوء إلى استخدام السلاح الجوي. فيرضخ رئيسُ مجلس الوزراء لهذا الطلب بعد أن كان قد رفض الاستجابة إليه. وتتدخل الطائرات بعد الظهر، فتضربُ المواقع السورية كما تضرب عددًا من القرى (سوف تتحدث دمشق عن مصرع ١٤ مدنيًا). والحال أن السوريين إنما يردون عبر تدخل طائراتهم من طراز ميج. فيجري إسقاط اثنتين منها فوق الجولان بينما تنتقل المعركة الجوية إلى سماء العاصمة السورية. وهناك، يجري تدمير ٤ طائرات سورية أخرى (تسقط ٣ منها في الأراضي الأردنية، بسبب قصر المسافة). ومن الواضح أن العقاب علني، لكن العسكريين الإسرائيليين قد تجاوزوا كثيرًا الحدود التي حددتها السلطة المدنية.

وينتصر رابين، فقد برهن على إمكانية ضرب سوريا دون أن تتدخل مصر تدخلاً ملموسًا. والوحيد الذي يخالف الحماسة السائدة هو دايان، الذي يقوم، من مقعده كنائب معارض، باتهام العسكريين بجر البلد إلى حرب معممَّة ضد العرب.

وتحاول أجهزة الإعلام السورية التهوين من شأن ما جرى مقدِّمةً أرقامًا عن الخسائر الإسرائيلية خياليةً تمامًا. وفي الوقت نفسه، تقوم هذه الأجهزة بتصوير المعركة على أنها تظاهرة من جانب الرجعية العربية ومن جانب الإمبريالية لضرب النظام الثوري السوري، حيث لا تُعَدُّ إسرائيل غير أداة لهما. ولا أحد مغفل في البلد، حيث يشار، على العكس من ذلك، إلى غياب الأشقاء العرب على مدار يوم المعارك هذا[١٥٠]. ويشدِّد الأردنيون تشديدًا قويًّا على الامتناع المصري [عن التدخل]، ومن هنا العودة إلى تبادل الشتائم بين عَمَّان والقاهرة. أمَّا العربية السعودية فهي تتساءل علنًا أين كان سلاح الجو والصواريخ المصرية [مما حدث].

وقد أرسل عبد الناصر إلى دمشق قائد سلاحه الجوي لدراسة الوضع. والمبعوث المصري مصدوم من عصبية محاوريه القصوى[١٥١]. وفي بلد يمزقه صراعُ فصائل مختلفة، فإن الاعتقاد بأنك ضحية لمؤامرة أميركية هو اعتقاد راسخ رسوخًا عميقًا. وفي أواخر أبريل/ نيسان، يؤدي نشر مقال ذي نبرة إلحادية في صحيفة عسكرية إلى استثارة تظاهرات عنيفة يجري قمعها في التوِّ والحال. فالنظام يرى فيها دليلاً جديدًا على المؤامرة السعودية والأميركية[١٥٢].

وقد أدى حادث ٧ أبريل/ نيسان إلى إزعاج الدبلوماسية الأميركية إزعاجًا جديًّا، فهي تخشى من ردة فعل تؤثر على الاستقرار الداخلي للأردن. فتطلب واشنطون من الإسرائيليين تهدئة الوضع في المنطقة المنزوعة السلاح بالامتناع عن فلاحة القطاعات المتنازع عليها.

وتؤدي حماقة ارتكبها إشكول إلى مفاقمة التوتر. فلدى سؤاله من جانب صحافي أميركي[١٥٣] عن المساعدة التي تنتظرها إسرائيل من الولايات المتحدة في حالة التعرض لهجوم من جانب البلدان العربية، أجاب بأن بلاده تعتمد بالدرجة الأولى على قواها الخاصة، لكنها تتمتع أيضًا بضمانة أميركية للعمل على قيام الأسطول السادس بالتدخل إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. ويمكننا تصور حجم

الاستنكار في البلدان العربية. فتقوم الحكومة اللبنانية بإلغاء زيارة مقررة منذ وقت طويل للأسطول الأميركي إلى بيروت.

وفي الأردن، كان وجود منظمة التحرير الفلسطينية قد تم استئصاله تمامًا. بل إنه قد جرى المضي إلى حد مصالحة علنية مع الحاج أمين الحسيني. فمفتي القدس السابق يتم استقباله بآيات التكريم في مستهل مارس/ آذار ١٩٦٧. وهو يحل ضيفًا على الاستراحة الملكية في القدس ويتحادث مع الملك في عَمَّان. وفي ٢٠ مارس/ آذار، وباسم حرية الصحافة، يجري إلغاء جميع الصحف الموجودة والاستعاضة عنها بصحيفتين يوميتين تملك الدولة ربع رأسمالها. وهكذا تختفي صحيفة **فلسطين** المحترمة، عميدة الصحافة العربية الفلسطينية.

وتتساءل الطبقة الحاكمة عن المسلك الذي يجب إتباعه. فيرى جزء مهم منها أنه يجب الرجوع إلى الانحياز إلى السياسة الناصرية. وفي ٤ مارس/ آذار، كانت حكومة وصفي التل قد جرى حلها، وذلك، من الناحية الرسمية، بسبب الانتخابات التشريعية. وتدور الانتخابات في هدوء ودون أي ليبرالية، في ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٦٧. والنواب الوحيدون المميزون سياسيًّا والذين يتم انتخابهم هما اثنان من الإخوان المسلمين واثنان من المقربين إلى الحاج أمين.

ومع انتهاء الشكليات الانتخابية، يعينُ الملكُ رجلاً بلا شخصية رئيسًا للوزراء. وهو يدعو إلى استئناف سياسة مؤتمرات القمة، لكن التقدميين العرب يرفضون هذا الانفتاح. وفي ٢٨ أبريل/ نيسان، يأخذ الملكُ خطوة جديدة إلى الأمام بدعوته إلى عَمَّان عبد المنعم رياض، الرئيس المصري لهيئة أركان حرب القيادة الموحَّدة العربية[١٥٤]. والحال أن السلطات المصرية، التي فاجأتها الدعوة، إنما توافق على تلبيتها، ويصل الفريق رياض إلى العاصمة الأردنية في الأول من مايو/ أيَّار. فيعبر له الملكُ عن تخوفاته: إن سوريا تُعِدُّ فخًّا بتأجيج التوتر مع إسرائيل. وهذا من شأنه أن يقود إلى سقوط النظام الناصري وإلى دمار الأردن. ويبدو أن هذا هو ما اتفقت عليه الآراء بين المحيطين بالملك. وقد هجر عبد الناصر سياسة الاعتدال التي انتهجها ويجازف بأن يتم التلاعب به من جانب الجذريين الحاكمين في دمشق. ويلزم الفريق رياض حدود اختصاصاته العسكرية

ولا يتحدث إلاّ عن مرابطة قوات عراقية وسعودية على الأرض الأردنية، وهو ما يرفضه الملك حسين كالعادة. ويبعث عبد المنعم رياض بتقريره، لدى عودته، إلى رؤسائه في هرم القيادة المصرية. ولابد أنه لم يُنقل إلى عبد الناصر في الوقت المناسب.

وبما أن محاولة الانفتاح الثانية هذه قد فشلت، فإن الإذاعة الأردنية تستأنف هجماتها على سلبية الجمهورية العربية المتحدة التي تقول إنها لا تفعل شيئًا ضد إسرائيل بينما تستخدم الغازات الحربية ضد القرويين اليمنيين.

وقد تميزت الأيام الأولى من مايو/ أيّار ١٩٦٧ بتعاقب للحوادث في المنطقة المنزوعة السلاح وباعتداءات من جانب المنظمات الفلسطينية. وتقومُ السلطاتُ الإسرائيلية بإبلاغ البلدان أعضاء مجلس الأمن باستحالة أن تظل إسرائيل بلا حراك في وجه الاعتداءات المرتكبة من جانب عرب قادمين من سوريا ويتمتعون بالمساندة الكاملة من جانب هذا البلد. ومن الواضح أن سوريا لم تستوعب حقًا مفاد الدرس السابق.

خاتمة

الأزمة الحاسمة

«إن إمبراطورية القرن الرابع، التي أعاد بناءها ديو كليتيان وقسطنطين، كانت لا تزال قوية كعهدها. وكان سقوط شطرها الغربي حادثًا غير متوقع، يرجع إلى تسلسل جبري لأسباب متعددة ؛ ولم يكن له من سبب دالٍّ رئيسي، وهو لا يقدم أي درسٍ عظيم ؛ لقد كان سيرورة عرضية، تألفت من أسبابٍ لا حصر لها. [...] ولا يجب أن نبحث لما بدا فيما بعد بوصفه دراما من درامات التاريخ العالمي عن سبب كبير أو أسباب كبرى من شأنها أن تكشف عن المحرك الكبير أو المحركات الكبرى للتاريخ التي يمكننا أن نستخلص منها دروسًا عظيمة: لقد كان سقوط إمبراطورية الغرب حادثًا غير متوقع أدى فيه عدد كبير من الأسباب الصغيرة والظروف الصغيرة إلى نتائج ضخمة».

بول ڤين، الاستيلاء على روما
في عام ٤١٠ والغزواتُ الكبرى[1].

مع مضي الوقت، ظهرت حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بوصفها إعادة تأسيس لمسألة فلسطين، حَدَّدت إلى أيامنا استحقاقات مسألة فلسطين واستحقاقات تسويتها في نهاية المطاف. على أن هذه الحرب لم تبدُ في مستهل عام ١٩٦٧ حتميةً. فالمراقبون العقلانيون قد أخذوا في حسبانهم، في آن واحد، تفوق الإسرائيليين العسكري الواضح وحالة الانقسام السائدة في العالم العربي الذي يشهد حربًا باردة سافرة بين «التقدميين» و«المحافظين» (الرجعيين، بحسب لغة الأوائل) لكي يتوصلوا من ذلك إلى أنه إذا كان السلام مستحيلاً، فإن الحرب غير مرجَّحة، وذلك بحسب صيغة ريمون آرون الأعم والتي وصف بها العالم ثنائي القطبية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن تقديم ثلاثة تفسيرات رئيسية للأزمة التي تحتل الفترة القصيرة الممتدة من ١٣ مايو/ أيّار إلى ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. والتفسير الأول، شبه السائد آنذاك، هو رغبة مصر في القضاء على دولة إسرائيل، بما يشكل مسلكًا غير عقلاني بالنظر إلى علاقة القوة. والتفسير الثاني، شبه المناظر للتفسير الأول، هو الأطروحة التي تتحدث عن فخ نصبته الحكومة الإسرائيلية التي نجحت في التلاعب بالدول الغربية كما بالأنظمة العربية كيما تجد نفسها في أفضل وضع دبلوماسي ممكن للانخراط في المرحلة الثانية للتوسع الصهيوني. وهذا التفسير، شأنه شأن أي تفسير يستند إلى فكرة المؤامرة، إنما يفترض تفوقًا رهيبًا على مستوى الذكاء لدى فاعلٍ، هو المُتَلاعِب، وقصورًا مساويًا على مستوى الذكاء لدى جميع الآخرين. وأمّا التفسير الثالث، والذي جرى طرحه مؤخرًا جدًّا، فهو يتحدث بالأحرى عن مسئولية مشتركة[٢] على أثر سلسلة بأكملها من أخطاء الحساب التي اقترفها المتدخلون[٣]. ويمكن تعريف الخطأ في الحساب باتخاذ لقرارٍ يؤدي إلى نتيجة عكس النتيجة المتوقعة.

وتتمثل ميزة هذه الصيغة التفسيرية في أنها تنزل بالمسئوليات السياسية إلى مستوى الكائنات العادية على الرغم من قوة إمكانات الدراية وطاقات المهارة التي تتمتع بها هذه الكائنات. وانبثاق هذا النوع من الأخطاء، إنما يُنسب، الآن، بدوره، وبما يجاوز الضعف الإنساني الحتمي وحده، إلى نقص المعلومات وإلى قصور التصور وإلى الإفراط في رد الفعل، وهو مسلك خطير عندما ينتهج المرء «سياسة حافة الهاوية». وعلاوة على جوانب القصور هذه، فإننا نأخذ بالحسبان الأبعاد السيكولوچية لتصور العالم وتناقضات النظام السياسي الإقليمي والدولي الذي تتدرج فيه مسألة فلسطين، وهي تناقضات ليس من السهل التغلب عليها.

وإلى هذه التفسيرات الثلاثة الرئيسية، يمكننا أن نضيف ببساطة تامة هذا التسلسل الجبري لأسباب متعددة، هذا «الحادث غير المتوقع الذي أدى فيه عدد كبير من الأسباب الصغيرة والظروف الصغيرة إلى نتائج ضخمة» والذي يتحدث عنه پول ڤين، في سياقٍ آخرٍ تمامًا. ومن المؤكد أن الفاعلين، لحظة الحدث أو بعده، قد خامرهم الشعور بأنهم كانوا أسرى تصاعد منفلت، أسرى سيرورة جبرية ما عاد بوسعهم السيطرة عليها.

الإشكالية العامة

في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٧، يمكن لمسألة فلسطين أن تجد تفسيرًا لها من زاوية مستويين، متمايزين في التحليل، وإن كانا ممتزجين في الواقع الملموس: النزاع الناشئ عن طرد سكان فلسطين العرب والمنازعات التي خلقتها بين الدول حربُ ١٩٤٨ وهُدن رودس. والحال أن «الرفض العربي» قد غذّى في الأمة الإسرائيلية الآخذة في التكوين خوفًا من الدمار يتراكب مع الانبعاث المتزايد لذكرى المحرقة. وقد فعلت النخب الحاكمة الإسرائيلية كل ما في وسعها لتأجيج هذا الشعور سعيًا إلى ضمان تماسك كيان المهاجرين متباين العناصر والذي يؤلف سكان الدولة الجديدة اليهود وسعيًا إلى تأكيد شرعية مشروعها السياسي. ونحن لسنا إزاء تلاعبٍ، بل إزاء شعور مشترك أدى إلى اعتبار العرب التجسيدَ الحاسمَ لجميع الأعداء الذين عرفهم الشعبُ اليهودي منذ بداية تاريخه وخاصةً انبعاثَ النازية المريع.

وبما أن الإسرائيليين لم يجدوا أي مُحَاورٍ عربي جادٍّ على استعداد للاعتراف بشرعية الصهيونية ومشروعيتها، فلم يكن بوسعهم إلاّ أن يلجأوا إلى قول استعماري مأثور عتيق، هو أن العرب لا يعرفون سوى القوة. ودولة إسرائيل، بحكم ظروف تكوينها، لا يمكنها أن تحيا إلاّ في انعدامٍ للأمن، وهو ما يعني ضرورة عمل كل شيء لضمان أمنها. وكل شيء يحدث وكأن صانعي القرار الإسرائيليين يحيون، في آن واحد، بشكل متزامن وبشكل تناوبي، في شعورٍ قوامه القلق البارانوياوي (الخوف من الدمار) وفي الغطرسة التي تذهب إلى أن القوة المكتَسَبة (لأول مرة في التاريخ [اليهودي]) يمكنها أن تفعل كلَّ شيء(٤).

ومنذ عام ١٩٤٨، كان جوهر السياسة الإسرائيلية هو إيجاد أمور واقعة صامدة. ويجري النظر إلى تهديد أي أمرٍ من هذه الأمور على أنه يشكل تحديًا لها في عمومها، وعلى أنه يشكل، أبعد من ذلك، خطرًا على بقاء الكُل. ويتأسس عدم القابلية للتزحزح عن الأمر الواقع على مبدأ أن من شأن أي تهديد أن يكون سببًا للحرب. وغداة السويس، يمكن اعتبار أن قائمة الأمور الواقعة/ مسوغات الحرب قد أصبحت حاسمة ونهائية: لا عودة للاّجئين الفلسطينيين، الحدودُ محدَّدةٌ بخطوط الهدنة، السيادةُ على مجمل المناطق المنزوعة السلاح، حرية الملاحة في خليج

العقبة، إنهاء التسللات والهجمات من جانب الفدائيين العرب، الوصول إلى الموارد المائية لنهر الأردن بحسب التوجهات الكمية التي حددتها خطةُ جونستون، حظرُ دخولِ قواتٍ قادمةٍ من بلدانٍ عربيةٍ أخرى إلى الأردن وإلى سوريا وذلك مع حظرِ اتحادِ هذين البلدين مع العراق. ولا يمكن للسياسة الإسرائيلية أن تعرف غير ثلاثة إخفاقات: حرية الملاحة في قناة السويس، نزع سلاح سيناء (ساري المفعول أغلب الوقت) ونزع سلاح الضفة الغربية.

وبعد عام ١٩٥٨، تَحَوَّلَ بن جوريون إلى الإيمان بفكرة أن برنامج الصهيونية الترابي قد تم إنجاز تحقيقه، ليس دون إبداء بعض الندم فيما يتعلق بالقدس. والدرسُ المستَخلَصُ من الأحداث الأخيرة هو استحالة خوض حرب هجومية دون المساندة، الضمنية على الأقل، من جانب دولة عظمى، أي من جانب الولايات المتحدة كما هو واضح، وذلك لأن فرنسا وبريطانيا العظمى قد تكشف ضعفهما في عام ١٩٥٦. ودون الفوز بموافقةٍ أميركيةٍ، فمن غير الوارد التمكن من ضم أو حتى من السيطرة على أراضٍ جديدة. وصون المكتسبات الإسرائيلية سوف يجري ضمانه عبر إقامة قوة عسكرية رادعة سيضاف إليها تدريجيًّا بُعدٌ نووي.

وإخفاق الدول العربية مزدوج. فقد كان من المستحيل عليها فرض أمور واقعة/ مسوغات للحرب وتكوين رادع حقيقي. والمرة الوحيدة التي حاولت فيها إيجاد مُسَوِّغٍ للحرب كانت في مسألة استخدام مياه نهر الأردن، لكن ضعفها قد تكشف عن ضعفٍ شديد الوضوح. وكل شيء يحدث وكأن أمن إسرائيل إنما يتحقق عبر إبقاء الدول العربية في حالة من انعدام الأمن. وقد ترجمت هذه الدول هذه الحالة إلى خوف من التوسع الإسرائيلي. وانبنى هذا الخوف على فرض أمور واقعة إسرائيلية لم تر لها هذه الدول أي حدٍّ نهائي. وقد سعت إلى تأسيس حقوقها على مجموعة من القرارات الدولية، لكن رفضها الاعتراف بوجود دولة إسرائيل قد أضعف مواقفها بشكل لا علاج له، وذلك لأن أي محاولة مخلصة لتطبيق هذه القرارات إنما تنطوي على إقامة علاقات سلمية مع إسرائيل بما يزيد عن مجرد تعايش ضمني.

والحال أن تخلي بن جوريون عن أفق التوسع الترابي كان يتجاوز طاقة التصور العربي، وذلك لأنه لم يتم التعبير عنه عبر أي تغير في الممارسات

الإسرائيلية الملموسة. وفي التصور الناصري، فإن تحولاً لإسرائيل إلى دولة ثنائية القومية يهودية – عربية هو وحده الكفيل بضمان الأمن العربي، وكان عبد الناصر أول من رأى أن هذا التحول من قبيل المستحيلات. ولذا فلم يجعل منه تيمة للتعبئة السياسية.

على العكس، ففي الصراع على النفوذ في العالم العربي، كان سلاحه الرئيسي هو لغة التجريد من الاعتبار والقائمة على تشبيه خصومه بمن يلعبون دور عملاء الإمبريالية ومنفذي خططها. والحال أن النظام السياسي الإقليمي كان قائمًا منذ أواخر القرن الثامن عشر على ممارسة التدخل والانخراط من الخارج. وضمن إطار ما سميّ بـ«المسألة الشرقية»، وباسم مصالح مُعَرَّفة من حيث الجوهر بأنها مصالح جيوسياسية (طرق الوصول إلى الهند) ثم تجارية، أكثرت الدول العظمى آنذاك من التدخلات في حين أن الفاعلين المحليين قد قاموا بالزج بها في نزاعاتهم الإقليمية. والحال أن الأهمية الضخمة التي اكتسبتها الموارُد البترولية قد جددت الرهانات دون أن تغير الإشكالية.

وجوهر الناصرية والقومية العربية «التقدمية» هو النضال المعادي للاستعمار، أي تصفية قرن ونصف قرن من التدخلات الأجنبية. وفي الوقت نفسه، فإنهما قد حفزتا انخراطات أجنبية جديدة. فللقضاء على «احتكار السلاح» الغربي، لجأ التقدميون إلى طلب المساعدة السوفييتية، ناقلين بذلك الحرب الباردة العالمية إلى منطقتهم من العالم في الوقت الذي طرحوا فيه أنفسهم كأنصار للحياد. والحال أن لغة معاداة الإمبريالية، المشتركة بين العرب والكتلة الشرقية، قد سَمحت بحجب ما كان فصلاً جديدًا في تنافس الإمبراطوريات. وبالمثل، وبشكل تلقائي، فإن المحافظين العرب قد أشركوا الولايات المتحدة في مقاومتهم للنزعة التقدمية الظافرة. وقد حاولت واشنطون تدارك المشكلة بعرضها مساعدة اقتصادية سخية على مصر الناصرية بعد أن كانت قد طرحت نفسها كضابط للنزاع الإسرائيلي – العربي. وفي منتصف ستينيات القرن العشرين، كانت قد تكشفت عبثيةُ هذه المحاولة.

وعندما طلب الأميركيون إلى عبد الناصر وضع النزاع الإسرائيلي– العربي «في الثلاجة»(*in the icebox*)، فإنهم قد أكدوا له بذلك الطبيعة الإمبريالية لدولة

إسرائيل. والحال أن العرب كانوا يشعرون شعورًا مشروعًا بأن تكوين هذه الدولة قد انصاع، في عصر تكوين الانتدابات على الأقل، لمنطق التقسيم الترابي للعالم العربي ضمن أفق إمبراطوري(٥). ولم تكن إسرائيل غير مرحلة إضافية من مراحل مناورات الإمبريالية الشائنة والتي مثلتها اتفاقات سايكس – بيكو.

وكلما أكد الإسرائيليون على انتمائهم إلى «العالم الحر»، برروا بذلك مماهاتهم بالإمبريالية، التي تمثل بالنسبة للعرب ما مثلته النازية بالنسبة لليهود، أي تجسيد الشر. وفي اللغة الناصرية، كانت إسرائيل «حصن» الإمبريالية، وكانت بالنسبة للبعثيين «قاعدة» الإمبريالية.

وقد رأى المنظور الأمني الإسرائيلي في مصر الناصرية العدو الرئيسي الذي تجب مكافحة توسعه. وبينما وجدت إسرائيل نفسها في المرتبة الثانية من شواغل الدول العربية، المنشغلة بحربها الباردة الشخصية، فإنها قد تدخلت عمدًا في نزاعاتها الداخلية. وكانت تلك هي نتيجة «الاستراتيجية المحيطية» التي اتبعها بن جوريون بعد ١٩٥٨ ونتيجة الرغبة في الحفاظ على وجود الأردن. والحال أن «المعتدل» إشكول قد قطع شوطًا أبعد بإقحامه إسرائيل في تمرد أكراد العراق وفي الحرب الأهلية اليمنية. وقد وجد التقدميون العربُ من جديد قوى إسرائيل الخفية فاعلة في صفوف مختلف خصومهم في كل مكان. وحتى مع أنهم لم يكن لديهم من دليل مادي على ذلك، فإن تخيلاتهم ولغتهم كانت كافية لجعل هذا الحضور ملموسًا.

وقد شَكَّلَ اللاَّجئون الفلسطينيون البرهان الحي على المظالم التي اقترفتها الإمبريالية. وكانوا في الوقت نفسه عنصرًا من عناصر زعزعة استقرار الدول العربية. ومن المفارقات أن هذه الدول، جرَّاء العقيدة الوحدوية العربية، لم تكن تملك أي مقدرة على استيعاب أولئك الذين كانوا قد أصبحوا فجأة دخلاء والذين رفضوا، منذ اليوم الأول، هجر هويتهم الأولى. وفي الحرب الباردة العربية، شكلوا في البداية رهانًا، ثم، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، بدأت نهضتهم السياسية في أن تجعل منهم، من جديد، فاعلين. وعبر استيعابٍ متناقضٍ للحقائق الواقعية العربية، نازعت المقاومةُ الفلسطينيةُ الوليدةُ جفولَ الدول العربية في وجه إسرائيل مع اعتقادها بأن هذه الدول تملك القوة الكافية لمواجهتها. وكان منطق فتح، والذي

انحازت إليه فيما بعدُ الحركاتُ والمنظمات الأخرى، هو إجبار الدول العربية على استئناف القتال ضد الدولة العبرية.

والحال أن بدء النضال المسلح الفلسطيني – حتى مع أن نتائجه قد تبدو طفيفة (١٥ قتيلاً إسرائيليًا في ٢٨ شهرًا، أغلبهم من العسكريين[٦])- كان أول تهديد للأمور الواقعة/ مسوغات الحرب الإسرائيلية. ثم إن البعث السوري الجديد، في انجرافه النشاطي والمتياسر، قد قدم [لهذا النضال] دعمه مع منازعته، بدوره، الأمر الواقع الأكثر هشاشة لأنه الأقل تمتعًا بالاعتراف من جانب المجتمع الدولي، وهو الأمر الواقع الخاص بالسيادة الإسرائيلية على المنطقة المنزوعة السلاح. وقد نجم عن ذلك ما سماه المؤرخون فيما بعد بـ«العقدة السورية» الكامنة وراء سياسة إسحق رابين العسكرية.

والحاصل أن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي لم يسع إلى حرب إسرائيلية – عربية جديدة، إلاَّ أنه بنى أداتها بمضاعفة حصة الإنفاق العسكري في الناتج الداخلي الإجمالي وبإطالة مدة خدمة المستدعين إلى الخدمة العسكرية إلى ثلاثين شهرًا. ونجاحه السهل في وجه الأعمال السورية الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن قد دفعه إلى الاعتقاد بأن من شأن استعراضٍ عادي للقوة، مصحوبٍ بموافقةٍ ضمنيةٍ من جانب الأميركيين، أن يكون كافيًا لفرض إرادته على السوريين الذين تخلى عنهم المصريون. وكما يتعين ذلك، فإن هيئة الأركان الإسرائيلية قد وضعت خطط حملات عسكرية (في حين أن هيئات الأركان العربية لم تكن لديها أي خطة عسكرية !)، قائمةً كلها على مبدأ نقل المعركة فورًا إلى أرض العدو. وإذا كان هذا التصور قد شاء أن يكون تصورًا «تقانيًا» بصورة خالصة، حيث إن الأرض الإسرائيلية لا تتناسب جيدًا مع عمل دفاعي، فقد كان الجيش هو المؤسسة الإسرائيلية الوحيدة التي تملك القدرة على التحسب الاستراتيجي في الأمد الطويل. ومنذ عهد موشيه شاريت، كانت الخارجيةُ شريكًا ثانويًا في اتخاذ القرار، وعلى أي حال فإن رئيس مجلس الوزراء كان في الوقت نفسه وزير الدفاع، وذلك بحسب القاعدة التي أرساها بن جوريون. وهكذا فقد صيغ برنامجٌ للإدارة العسكرية للضفة الغربية حال احتلالها وجرى تحديد أنه في حالة الاستيلاء على أراض عربية فلن يكون هناك من تنازل عنها دون صلح كامل وأن خطوط الهدنة سوف يتوجب على

أي حال تعديلها[٧] (وبالإمكان تخمين في أي اتجاه). ومنذ صيف عـام ١٩٦٣[٨]، حَدَّدَ رابين وهيئة الأركان أمام إشكول ما كان قد طُرح بوصفه الحدود المثلى التي من شأنها أن تكفل أمن إسرائيل بصورة حاسمة ونهائيـة: نهـر الليطـاني، وادي الأردن، قناة السويس. ولم يُبد إشكول حماسة، إلاً بالنسبة لنهـر الليطـاني بـسبب موارده المائية. وكان الجميع متفقين على أن برنامجًا كهذا لا يمكـن تحقيقـه فـي غياب تأييد دولي. والحال أن الولايات المتحدةِ قد بدت، في عـام ١٩٥٦، حاميـةً يقظةً للوضع الترابي القائم ولم تقدم منذ ذلك الحين مساعداتها المتعاظمـة إلاَّ مـن زاوية مراعاة هذا الوضع القائم. والحاصل أن رابين، عند توليه القيادة في ينـاير/ كانون الثاني ١٩٦٤، قد لخص الوضع تلخيصًا دقيقًا: إن المشكلة لا تكمن في قدرة الجيش على الاستيلاء على أراض جديدة، بل في قدرة الدولة على الحفاظ على هذه الأراضي.

الحادث غير المتوقع[٩]

تستمد الأزمة أصلها من «حادث» مزدوج، سوف يجري فيما بعد التشكيكُ في وقوعه أصلاً. فعلى الرغم من «الدرس» الذي جرى تلقينه للسوريين في ٧ أبريل/ نيسان، ظهر أن دمشق لا تزال مشاغبة. ففي الأسابيع التالية، نلحظ تجدُّدًا للحوادث في المنطقة المنزوعة السلاح ولعمليات الفدائيين الفلسطينيين. وتضاف إلـى ذلـك الرغبةُ الإسرائيلية في الاحتفال بذكرى قيام الدولة عبر عرضٍ عسكري مهم فـي القدس. وكما في كل مرة تتطرح فيها هذه المسألة، فقد احتج العرب باسم انتهـاك وضعية المدينة المقدَّسة واتفاقات الهدنة. وسعيًا إلى تهدئة التوتر، يقرر المسئولون الإسرائيليون سحب العتاد الحربي الثقيل من العرض المقرر القيام به في ١٥ مايو/ أيَّار.

وفي ١١ مايو/ أيار، نجد أن إشكول، خلال كلمته في اجتماع للماپاي، إنمـا يتحدث عن تدابير انتقامية جذرية كتـدابير ٧ أبريـل/ نيـسان. ويـدلي رابـين بتصريحات مماثلة. وعلى المستوى الديپلوماسـي، تجـري مطالبـة المحـاورين المعتادين (أو ثانـت، الديپلوماسـية الفرنـسية) بالتـشديد علـى جديـة النوايـا الإسرائيلية[١٠].

وفي ١٢ مايو/ أيار، يتحدث أهارون ياريف، رئيس الاستخبارات العسكرية، أمام المراسلين الصحافيين الأجانب. وبحسب «المصدر العسكري المخول بالتصريح»، فإن الإسرائيليين مستعدون لجعل السوريين يدفعون ثمن حربهم الشعبية وإن كانوا يرفضون الخيار المتطرف والذي يتمثل في غزو سوريا والزحف على دمشق وذلك بسبب خطر وقوع رد فعل مصري. ولابد من فهم هذا التصريح بوصفه عنصرًا من عناصر الجدل بين الخط المعتدل للحكومة (إشكول، أبا إيبان) وخط العسكريين المتشدِّد. وإذا كانت التصريحات قد صيغت صياغة حذرة بحيث تكون بمثابة تحذير، فإن الصحافيين قد نقلوها على أنها بمثابة تهديد مباشر بالإطاحة بالنظام السوري.

وسرعان ما عُزِيَ هذا التصريح غير الموقَّع إلى رابين نفسه.

وبقدر ما يمكن معرفته، فإن السفير السوفييتي في القاهرة يقوم، في ١٣ مايو/ أيَّار، بإبلاغ الوزارة المصرية شفاهيًّا بحشدٍ للقوات الإسرائيلية، يتراوح بين ١١ و١٣ لواءً (أي نصف الجيش الإسرائيلي بكامل أعداده)، على الحدود السورية. وفي اليوم نفسه، يقوم ضابط الاتصال التابع للجنة أمن الدولة، الـ KGB، بنقل المعلومة نفسها إلى الاستخبارات المصرية. وأخيرًا، فإن السادات الموجود في موسكو في زيارة رسمية كرئيسٍ لمجلس الأمة المصري، إنما يجري إبلاغه شفاهيًّا بالرسالة نفسها، قبيل سفره جوًّا عائدًا إلى مصر.

والحال أن تفسيرات متناقضة قد قُدِّمت لهذا الموضوع: وهي تبدأ من الحديث عن مناورة سوفييتية واسعة تهدف إلى خلق مناخ مواجهة، بل إلى نشوب حرب في الشرق الأوسط، وتصل إلى الحديث عن مبادرة خرقاء من جانب مرءوسين دون رجوعهم إلى سلطات أعلى[١١]. وفي الحالة الراهنة لمعارفنا، فإنه يبدو بالفعل أن السوفييت قد انزعجوا بالفعل من المخاطر التي تعرضت لها سوريا وحثوا على تعزيز علاقاتها بمصر. وتتحدث عدة مصادر روسية عن «جاسوس كبير» مزروعٍ في الدوائر الحاكمة الإسرائيلية. ولابد أنه قد تمكن من الحصول على خطط الحرب (وهو ما لا يعني أن الإسرائيليين كانوا ينوون تنفيذها). وإذا ما تتبعنا الدرب، الذي جرى اقتراحه مؤخرًا، والذي يذهب إلى أن المصدر كان في واقع الأمر موضع تلاعب به من جانب الأجهزة الإسرائيلية الخاصة بمكافحة الجاسوسية، فقد يكون

من الممكن أننا كنا هنا إزاء تضليل يهدف إلى تقوية الرسالة الموجهة إلى دمشق[١٢]. وهذا يفسر رفض السوفييت للتكذيبات الإسرائيلية على الرغم من وجاهتها (إذ كان لابد لحشدٍ كهذا من أن ينطوي على تعبئة جزئية). والحال أن التهديد الإسرائيلي كان يتماشى مع رؤيتهم للعالم وكان له أساس من الحقيقة، فقد كان المسئولون الإسرائيليون على استعداد لتلقين السوريين «درسًا» جديدًا.

والحاصل أن عبد الناصر إنما يأخذ هذه المعلومات العلنية والسرِّية مأخذ الجد، ويقرر أن يوفد إلى دمشق في التوِّ والحال الفريق أول محمد فوزي، رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلَّحة المصرية، مع وفد من الضباط. وفي يوم ١٤ مايو/ أيَّار، يتفقد الفريق فوزي المنطقة الحدودية ولا يرى أي حشد غير طبيعي للقوات الإسرائيلية ؛ والصورُ الملتقطةُ من الجو تؤكد له ذلك. وهو يؤكد ذلك في تقريره المنقول إلى عامر في ١٥ مايو/ أيَّار[١٣]. لكن الجيش المصري موضوع في حالة استنفار منذ يوم ١٤ وقد صدر الأمر إلى الوحدات الأولى باتخاذ مواقع لها في سيناء.

والمصريون يتذكرون السرعة التي عبَّأ بها العَدوُّ قواته في عام ١٩٥٦. وغياب الحشود لا يثبت شيئًا. فالأمر لا يتطلب غير يومين أو ثلاثة أيام لكي يعبئ الجيش الإسرائيلي قواته ويشن الهجوم.

واعتبارًا من يوم ١٥، يُعَدُّ الانتشار العسكري المصري في سيناء ظاهرًا ظهورًا خاصًّا، وذلك خلافًا للانتشار العسكري في عام ١٩٦٠. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن الخطة الوحيدة المقررة منذ وقت طويل هي خطة انتشار دفاعي. وما لم يجر العمل بسرعة على بلورة خطة هجومية، فإن الفعل المصري إنما يتميز بطابعٍ رادع. والحال أنه قد جرى فهمه في هذا الاتجاه، ويقوم الإسرائيليون بنفي أي نية لمهاجمة سوريا. وبعد أن كثفوا من الخطب التهديدية، فإنهم إنما يسعون بالفعل إلى خفض التوتر. فيجري الاكتفاء باستدعاء بعض جنود وضباط الاحتياط، دون المضي إلى التعبئة. ويؤكد مراقبو منظمة الأمم المتحدة عدم وجود حشود للقوات الإسرائيلية ويشدِّدُ الغربيون على ذلك في مخاطبتهم للسلطات المصرية. أمَّا على الجانب العربي، فإنه يجري النظر إلى عدم ظهور الأسلحة الثقيلة في العرض

العسكري في القدس في يوم ١٥ مايو/ أيَّار على أنه الدليل على أنها لابد قد حُشدت على الحدود السورية ...

وفي تلك الوقت، يمكن الحديث عن خطأ مزدوج في الحسابات. فالتحـذيرات الإسرائيلية، بدلاً من أن تكون لها قيمة رادعة، قد ترتب عليها الأثـر المعكـوس المتمثل في خلق خطر نشوب حرب. والسوفييت، أكانوا ضحيةً لتضليلٍ أم لا، قـد جعلوا هذا الخطر أمرًا يمكن تصديقه. ويعمل الغربيون على تخفيف التوتر، لكنهم، فيما عدا فرنسا، يبدون موضوع شبهة بالنظر إلـى انخـراط الولايـات المتحـدة وبريطانيا العظمى في حرب اليمن ومساندتهما لـ«الرجعية العربية».

انسحاب قوات الطوارئ الدولية[١٤]

لكي ندرك جيدًا منطق الأحداث، يجب أن نتذكر دومًا أن عبد الناصـر إنمـا يتصرف من زاوية اعتبارات الحرب الباردة العربية: فلو انهـار النظـام البعثـي السوري، فإن الحليف العراقي [لمصر] سوف يلقى المصير نفسه. ويسارع الرجـل إلى الاشتباه بوجود مؤامرات تحركها الإمبريالية والرجعية في الظلام. والانقـلاب المسمى بانقلاب الكولونيلات في اليونان جد حديث (٢١ أبريـل/ نيـسان ١٩٦٧) وهو يرى فيه فعل وكالة الاستخبارات المركزية الخفي.

وكان رجوع الأردن إلى أحضان المعسكر السعودي نكسة كبيرة. وفي بدايـة الأزمة، يرى عبدُ الناصر وجوبَ التصرف بشكل دفاعي. واستعراضُ القوة يعيد له زمام المبادرة في العالم العربي. والناس يترقبون الآن ما إذا كان سيواصلُ البقـاء تحت الحماية الرمزية للقوات الدولية المرابطة في سيناء وقطاع غـزة، مُعَرِّضًـا بذلك نفسه للهجوم من خلال التيمة الكبرى للدعاية الأردنية المضادة والتي عرفتها الشهور السابقة، أم أنه سيتخذ خطوة أخرى.

وفي ١٥ مايو/ أيَّار، يُقَرِّرُ الرجلُ اتخاذ خطوة إضافية إلـى الأمـام مطالبًـا بسحبٍ جزئي لقوات الطوارئ الدولية: فهو يرى أنها يجب أن تبقى في شرم الشيخ وفي قطاع غزة، إلاَّ أن عليها ترك مواقعها على طول الحدود الدوليـة. ويجـري توجيه الرسالة إلى قائد قوات الطوارئ الدولية في ١٦ مايو/ أيَّار. وبحسب إعادات التركيب التي قام بها فيما بعد كُتَّاب المذكرات المصريون، فقد كان هنـاك بـشكل

واضح بالفعل خطان متناقضان في السياسة المتّبعة. فبينما يفكر عبدُ الناصر ويتصرف كرجل سياسة، نجد أن عامر يرى أن جيشه قادر على مواجهة الإسرائيليين مواجهة هجومية. وبدلاً من أن يقتصر على خطة الانتشار الدفاعي الأولى أَعَدَّ – أو بالأحرى ارتجل–، عبر ضباطه، خطةً للاستيلاء على النقب تسمح بتحقيق الاتصال الترابي مع الأردن.

ورد الفعل الطبيعي من جانب قائد قوات الطوارئ الدولية هو السعي إلى كسب الوقت بالتذرع بضرورة طلب تعليمات من رؤسائه، أي من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. والحال أن أوثانت وبانش إنما يعترفان بأن مصر لها الحق تمامًا في طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من أراضيها، لكنهما يرفضان فكرة الانسحاب الجزئي. فهي إمَّا أن تبقى كلها حيث هي أو تنسحب كلها من حيث هي. ويستفهم الأمين العام من مندوب مصر لدى الأمم المتحدة عن نوايا بلاده، لكن المعنيَ لا يعرف شيئًا البتة.

وبينما ينقل الدبلوماسي المصري إلى القاهرة موقف أو ثانت، فإن العسكريين يمارسون في الساحة ضغطًا متزايدًا على وحدات منظمة الأمم المتحدة. والوحدات المنتمية إلى بلدان غير منحازة، كيوغوسلافيا، مستعدة للانسحاب فورًا. وتسعى منظمة الأمم المتحدة إلى إنقاذ الوضع بمطالبتها إسرائيل بالسماح بنشر قوات الطوارئ الدولية على أراضيها هي. فيرفض الإسرائيليون في التوّ والحال هذا التعدي على سيادتهم ويطالبون باحترام التعهدات المتخذة في عام ١٩٥٧، أي دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للنظر في الموضوع. ولا يرى أو ثانت ضرورة لذلك: فمصر سوف تحصل على المساندة التلقائية من جانب بلدان العالم الثالث والكتلة الشرقية، ومن ثم الأغلبية ؛ والحال أنه لا يمكن إبقاء القوة الدولية في وجه المعارضة النشيطة من جانب العسكريين المصريين. وفي ١٨ مايو/ أيَّار، تقوم مصر، رسميًّا، بالسبل الدبلوماسية وليس بعدُ بالسبيل العسكري، بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من كل الأراضي المصرية. ويبدو أن عبد الناصر قد رأى في رفض الانسحاب الجزئي والمؤقت مناورةً من جانب بانش الذي يعتبره عميلاً للسياسة الأميركية. وفي ١٩ مايو/ أيّار، تسلم قواتُ الطوارئ الدولية مواقعها للجيش المصري وتضطلع بإجلاء أفرادها وعتادها.

وقد تَعَرَّضَ موقفُ أو ثانت لحكمٍ قاسٍ فلابد أن الرجل كان بوسعه إبداء قدرٍ أكبر من المرونة في مسألة الانسحاب الجزئي والمؤقت والسعي إلى كسب الوقت[١٥]. لكن الأمين العام قد انطلق من مبدأ أن قوات الطوارئ الدولية لا يمكنها، من الناحيتين الحقوقية والمادية، أن ترابط في الأراضي المصرية إلاَّ بموافقة القاهرة. وكان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار واقع أن مجلس الأمن كان مشلولاً (فليس هناك ببساطة أيُّ ارتسامٍ لاتفاقٍ على عقده) وأن مصر من شأنها أن تتمتع على أي حال بأغلبية تلقائية في الجمعية العامة. ويقرر أو ثانت الذهاب إلى الساحة للعمل على تفادي تفاقم الأزمة لكنه يؤخر سفره عدة أيام: فهو لن يغادر نيويورك إلاَّ في ٢٢ مايو/ أيَّار.

وقد راقبت إسرائيل، بإحساسٍ بعدم القدرة على فعل شيء، ضياع أحد مكاسبها الأهم من حرب ١٩٥٦. والأخطر من ذلك بكثيرٍ أن طائرتي استطلاع مصريتين مارتين بالأردن قد حلقتا، في ١٧ مايو/ أيَّار، فوق ديمونه، غير البعيدة كثيرًا عن الحدود، وذلك دون أن يتمكن سلاح الجو الإسرائيلي من التصدي لهما. وهكذا فإن المحطة النووية قد كشفت ضعفها الكامل. والمسئولون الإسرائيليون مقتنعون بأنه إذا قامت الجمهورية العربية المتحدة بعملية جوية «وقائية» ضد المنشآت النووية الإسرائيلية، فإنها سوف تحصل على قدر من التفهم، بل والتأييد، من جانب المجتمع الدولي. وهذا القلق سوف يمتد إلى نهاية الأزمة. والحاصل أن البرنامج النووي، بدلاً من أن يوفر رادعًا، سوف يصبح عاملاً رئيسيًّا في السير إلى الحرب.

ويجري إعلان حالة الطوارئ في التوِّ والحال. وتشير طلعات الاستكشاف الإسرائيلية فوق سيناء إلى اتساع الانتشار العسكري المصري.

وفي يوم ١٩، تتوصل الاستخبارات الإسرائيلية إلى إمكانية وقوع هجوم مصري في النقب مصحوبٍ بقصفٍ لديمونه. فيرتسمُ خطرُ الحرب بوضوح ويتعينُ استدعاء جنود وضباط الاحتياط. ويتقول الإسرائيليون على المصريين بمبدأهم العسكري هم: إن الظافر هو من سوف يوجه الضربة الأولى.

ومن واشنطون، يناشد جونسون الإسرائيليين الصبر. ففي رسالة مؤرخة في ١٧ مايو/ أيَّار (تم تسلمها في اليوم التالي)[١٦]، يطلب إلى إشكول تجنب أي عمل

من شأنه الإسهام في تصاعد التوتر. وهو بحثه على التزام التشاور الوثيق مع «أصدقائـه». وباسم الولايات المتحدة، ينبه إلى أنه لن يقبل تحمل أي مسئولية عن أعمال يتم القيام بها دون تشاور معها.

إغلاق مضيق تيران

التوثيق المتاح حول المسلك المصري خلال تلك الأيام الحاسمة توثيق مشوَّش ومتناقضٌ إلى حد بعيد ؛ فهو يعكس التبريرات البَعْدية ويعبر عن الطابع الارتجالي تمامًا للقرارات المتَّخذة. إلاً أنه ينبثق من هذا التوثيق مع ذلك أنه كان هناك توافق آراء لاشك فيه حول طبيعة الوجود الدولي في سيناء، إذ جرى اعتباره بمثابة وسيلة مؤقتة كان المراد بها في عام ١٩٥٧ السماح بجلاء القوات الإسرائيلية كما جرى اعتباره مكافأة ظالمة للعدوان الذي ارتُكب ضد مصر في عام ١٩٥٦. والشيء نفسه صحيح فيما يتعلق بحرية الملاحة [الإسرائيلية] في خليج العقبة. وبعد انقضاء التردد الذي ظهر في البداية حول سحب قوات الطوارئ الدولية (سحب جزئي ومؤقت أم سحب نهائي)، يتمثل هدفُ عبد الناصر في تصفية آثار العدوان الذي ارتُكب قبل ذلك بأحد عشر عامًا واستعادة مكانة مصر كقوة مهيمنة في العالم العربي.

وينصبُّ التساؤلُ على تصور عبد الناصر عن الإمكانات الفعلية التي تحوزها الجمهورية العربية المتحدة. فثلث جيشه مُعَبَّئٌ في اليمن و، بالنظر إلى المصاعب الاقتصادية الأخيرة، فإن تكوين وتدريب القوات قاصران إلى حدٍّ بعيد. وبالمقابل، نجد أن العتاد الذي قَدَّمه الاتحاد السوفييتي، خاصة في مجال الطيران، إنما يُعَدُّ بالأحرى جيد النوعية. وثنائية الحكم الفعلية التي تأكدت على رأس الدولة منذ مستهل ستينيات القرن العشرين (وإن كانت قد حُجبت عن الجمهور الواسع) إنما تؤدي إلى أن رئيس الجمهورية لا يعرف بشكلٍ مباشرٍ الحالة الفعلية للقوات. وحتى مع أننا يجب أن نأخذ في حسابنا واقع أن عامر سيكون كبش فداء الهزيمة، فإن علينا أن نعترف بأنه لم يكن يتمتع بصفاتِ قائدٍ عسكري كبير. وعيوبُ الأنظمة الثورية العربية تتكشف بشكل جليٍّ في واقع أن اختيار القيادات العسكرية إنما يخضع لقواعد الزبونية بأكثر مما يخضع لقواعد الكفاءة. والبيروقراطيةُ وتعدديةُ

مراكز اتخاذ القرار وتجزئةُ الإدارات، التي تعملُ دون أي تنسيق فيما بينها، إنما تقلل من كفاءة النظام، على الرغم من العمل اليومي الذي يفرضه عبد الناصر على نفسه في إدارة الأمور.

والخطوة التالية، والمتمثلة في إغلاق مضيق تيران في ٢٢ مايو/ أيَّار، إنما تُعَدُّ كاشفةً لتصور عبد الناصر للوضع. وهو يعلن هذا التصور في كلمةً ألقاها أمام ضباطٍ في قاعدة عسكرية في سيناء بينما الأمين العام لمنظمةَ الأمم المتحدة في طريقهِ إلى مصر (سيعرف المعنيُّ الخبر [خبر إغلاق مضيق تيران] عند توقفه في باريس) ؛ ثم إننا نجد أن رسالة جونسون إلى الرئيس المصري سوف تصل هي أيضًا جد متأخرةً. والحال أن الولايات المتحدة تؤيد بنشاطٍ تحركات الأمين العام وتقترح إرسال نائب رئيسها لإجراء محادثات مع المسئولين العرب والإسرائيليين.

وعبد الناصر ممسوس بسابقة ١٩٥٦، فهو ينظر إلى الأحداث عبر هذا الموشور وإن كان يرفض التشبيه ويوضح أن الوضع مختلف تمامًا. ففي عام ١٩٥٦، لم تكن هناك فرصة لمقاتلة إسرائيل، وذلك بسبب الهجوم الفرنسي – البريطاني. وقد انسحبت القوات المصرية من سيناء [في عام ١٩٥٦] دون أن تخوض الحرب بالفعل. وخلافًا لما تدعيه غطرسة الإسرائيليين، فإنه لم يكن هناك ما سموه بـ«معركة سيناء». والحال أن إسرائيل اليوم، في عام ١٩٦٧، لا تحوز الدعم الفعلي من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى:

بيهددوا بالحرب – اليهود – بنقول لهم أهلاً وسهلاً ... إحنا مستعدين للحرب [...] ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتنازل عن حق من حقوقنا. هذه المياه هي مياه إقليمية، وقد تكون الحرب فرصة علشان اليهود، علشان إسرائيل وعلشان رابين، يختبروا قواتهم مع قواتنا، ويشوفوا إن الكلام إللي كتبوه على معركة ٥٦ واحتلال سينا، كان كله كلام هجص في هجص، وكلام تخريف في تخريف.

ويجري الانتقال بالطبع من الحديث عن المواجهة مع إسرائيل إلى الحديث عن المواجهة مع الاستعمار والرجعية:

طبعًا هناك الاستعمار، وهناك إسرائيل، وهناك الرجعية. عندنا الرجعية بتشكك في كل شيء، والحلف الإسلامي يشكك في كل شيء، وكلنا نعلم أن الحلف الإسلامي يتمثل الآن

أساسًا في ٣ دول، المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وإيران، وقاعدين بيقولوا إن الحلف الإسلامي دا هدفه هو تكتيل المسلمين ضد إسرائيل، أنا عايز من الحلف الإسلامي يخدم قضية فلسطين بشيء واحد بس: إنهم يمنعوا إمداد إسرائيل بالبترول [الإيراني] [...] الحلف الإسلامي هو حلف استعماري، وأدام حلف استعماري يكون معنى هذا إنه حلف متواطئ مع الصهيونية، لأن الصهيونية هي الحليف الأساسي للاستعمار. أما العالم العربي ... المعبأ النهارده وفي أعلى ذرى التعبئة .. أما العالم العربي بيعرف كل هذه الأمور، هو إللي بيستطيع إنه يتعامل مع عملاء الاستعمار، ومع حلفاء الصهيونية، ومع الطابور الخامس الموجود فيه.

ومن غير الوارد تنسيق الخطط الحربية مع الرجعيين، فهذا من شأنه كشفها لليهود. إلاَّ أنه إذا كانت النبرة كفاحية، فإن الأفق إنما يظل دفاعيًّا. فالجمهورية العربية المتحدة سوف تنخرط في المعركة إذا ما تعرضت سوريا أو بلد عربي آخر للعدوان. أمَّا فيما يتعلق بالتسوية السلمية، فإنها يجب أن تتضمن استعادة عرب فلسطين لحقوقهم.

وما يمكننا رصده في المنظور الناصري هو استخفافه بالقوة العسكرية الإسرائيلية. فهو يذهب إلى أن الدولة العبرية لا يمكنها الهجوم إلاَّ إذا تمتعت بمساعدة خارجية، ولن تقوم أي دولة أوروبية بتزويدها بهذه المساعدة والأمر كذلك بالتأكيد بالنسبة للولايات المتحدة، المتورطة في حرب ڤيتنام. ثم إن إسرائيل لا يمكنها أن تسمح لنفسها بخوض حرب على جبهتين. وتصفية آثار عدوان ١٩٥٦ أمر تقدر عليه مصر، لأنها تتمتع بقوة رادعة كافية لثني إسرائيل عن الهجوم عليها. والمراد هو إيجاد علاقة قوة جديدة من شأنها استعادة الوضع الذي كان قائمًا قبل نزاع ١٩٥٦. وبالمقابل، فإن الجمهورية العربية المتحدة وحلفاءها لا يحوزون إمكانات كافية للمبادرة بالهجوم والقضاء على الخصم نهائيًّا. ولا يدرك عبد الناصر أن إسرائيل ليست بحاجة إلاَّ إلى المساندة السياسية وليس إلى المشاركة العسكرية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

ويجري التعبير عن موقف الجمهورية العربية المتحدة تعبيرًا واضحًا لأوثانت وقد وصل أخيرًا إلى القاهرة: العودة إلى ما قبل السويس. ومصر مستعدة لقبول

إحياء لجنة الهدنة، وإن لم تكن مستعدة لقبول إنهاء حالة الحرب. وعلى الرغم من أن الجيش المصري في حالة تصدٍ لإسرائيل، فإن من غير الوارد أن يبدأ بالهجوم. وسعيًا من جانب الأمين العام إلى توفير متسع ولو ضئيل للدبلوماسية، فإنه يقترح «مهلة» فيما يتعلق باستخدام خليج العقبة. والمرادِ هو أن يمتنع المصريون عن حظر مرور «المنتجات غير الاستراتيجية» المتجهة إلى إسرائيل وأن لا تسعى إسرائيل إلى الدخول في اختبار للقوة. فيقبل عبدُ الناصر هذا المشروع الذي سوف يجري رفضه في التوِّ والحال من جانب الإسرائيليين، لاسيما أن البترول إنما يُصنَّفُ بوصفه «مُنتَجًا استراتيجيًّا». والحال أن البترول إنما يأتيها من إيران. وعلاوة على الجانب الاقتصادي، فإن إغلاق خليج العقبة إنما يهدد التحالف بين إسرائيل والنظام الإمبراطوري في طهران.

وبشكل متزامن مع هذا، فإن الضغط سوف يُمَارَسُ على الحلقة الضعيفة في سلسلة الرجعية: الأردن. فعندما يرجع هذا الأخير إلى السير في الفلك الناصري، ستكون تلك لحظة تفكك الحلف الرجعي المؤلَّف من إيران والعربية السعودية (التي لن يكون بوسعها بعدُ التضامن مع إيران جد المتورطة مع إسرائيل). والواقع أن الدعاية الأردنية إنما توقف هجماتها على الجمهورية العربية المتحدة. وفي ٢١ مايو/ أيَّار، يصل رئيسُ هيئة أركان الجيش إلى القاهرة لكي يستفهم عن الخطط الحربية المصرية[١٧]. ولما فيه عظيم حيرته وارتباكه، يعجزُ جنرالاتُ القيادة العربية الموحَّدة عن إبلاغه بأبسط معلومة ويرفضون العمل على أي تنسيق بين الجيشين. وبحسب الشهادة التي قدمها فيما بعد، فإنهم هم أنفسهم قد أُبعدوا عن الاطلاع على نوايا القيادة المصرية (هم رجال عبد الناصر لا رجال عامر). ويجري استنفار الجيش الأردني. فالملك وحاشيته يخشيان من أن يغتنم الإسرائيليون فرصة الأزمة لغزو الضفة الغربية. وهما يطلبان من العراق إرسال قوات، لكن بغداد ترفض أي عمل دون قرار مسبق صادر عن القيادة العربية الموحَّدة.

والحال أن الأداة الرئيسية للسياسة الناصرية إنما تتمثل كالعادة في الدعاية التي تهدف إلى تحريك الجماهير الشعبية، بما يؤدي إلى جرِّ الحكومات وراء تحركها. والواقع أن شعبية عبد الناصر إنما تصل إلى أوجها بعد ٢٢ مايو/ أيَّار.

وفي الوقت نفسه، فإنه، مع كونه مراوغًا حويطًا، لا يأخذ في حسبانه المجازفات المترتبة على الدعاية. وأولى هذه المجازفات هي صعوبة الاكتفاء بنجاح محدود لكنه واقعي. وثانيتها هي أن خطاب عبد الناصر الذي يُعَدُّ على الرغم من كل شيء خطابًا محسوبًا بدقة (فهو لا يتحدث عن عمل هجومي) إنما تردمه بالكامل أجهزتهُ الإذاعية قبل سواها. فإذاعة صوت العرب تتحدث عن التصفية الكاملة لدولة إسرائيل، عن دمارها الوشيك[١٨]. وسرعان ما سوف يتحدث الشقيري عن رحيل السكان اليهود الذين سيركبون البحر عائدين إلى البلدان التي جاءوا منها. وسوف يقوم التبسيط الصحافي بتحويل هذا الكلام إلى شعارٍ سوف يتخذ ملمحًا إباديًا («رمي اليهود في البحر») لم يتميز به في الأصل (فالفلسطينيون كانوا يرون أنهم كان قد جرى رميهم في الصحراء في عام ١٩٤٨ ...).

وإذا كان عبد الناصر قد أراد العودة إلى ما قبل ١٩٥٦، فإن دعايته قد تحدثت عن العودة إلى ما قبل ١٩٤٨ ...

رَدُّ الفعل الإسرائيلي[١٩]

خلال الأيام الأولى للأزمة، نجد أن رابين، الذي وبخه إشكول بسبب تصريحاته المغامرة، لم ير في الأحداث غير تكرار لأحداث عام ١٩٦٠. لكن سحب القوات الدولية والتحليق فوق ديمونه قد باغتاه. والاستخبارات الإسرائيلية عاجزة تمامًا عن التنبؤ بمآل تحركات المصريين، وذلك، ببساطة تامة، لأن هؤلاء الأخيرين يرتجلون بشكل دائم، وهم يرتجلون أحيانًا بشكل غير مترابط بل ومتناقض. وهكذا تحولت استراتيجية الردع إلى فشل ذريع. والبريطانيون والأميركيون يحثون على ضبط النفس، بل إنهم يمضون إلى حد دعوة إسرائيل إلى قبول مرابطة قوات الطوارئ الدولية على أراضيها هي.

ويدفع رابين ثمن الثقل المتعاظم الذي كسبه العسكريون في تحديد الخيارات الاستراتيجية. وهو يشعر بأن إشكول ليس مستعدًا لتأييده في سلوك درب حرب وقائية. فرئيس الحكومة يتمسك بالعمل الديبلوماسي، الأمر الذي يعطي الانطباع بوجود ضعف خطير. والحال أن رابين، وقد أنهكه الإجهاد والإفراط في تناول القهوة والتدخين، إنما يُدعى إلى لقاء مع بن جوريون في يوم ٢١ حيث يوجه إليه

هذا الأخير توبيخات قاسية: إن إسرائيل، جرَّاء أخطائها المتتالية، إنما تجازف بأن تجد نفسها مُكْرَهَةً على خوض الحرب دون أي تأييد ديبلوماسي خارجي. ولا يدرك رجلُ الدولة العجوزُ أنٍ تزايد قوة الجيش يسمح له بخوض الحرب وحده وأن العسكريين ليسوا مهمومين إلاَّ بالتحقق من مدى قدرة الحكومة على الصمود في وجه ضغط خارجي قوي. وبالمقابل، يشدِّد بن جوريون بقسوة، أمام رابين، شبه المقتنع بالفعل، على عجز إشكول وحكومته عن اتخاذ قرار بالدخول في حرب. والجيش ليس هو المنوط به الفصل في هذه المسائل الحيوية ...

وأول رد فعل من جانب رابين حيال إغلاق مضيق تيران هو اقتراح خوض الحرب. ولا يرفض إشكول هذا الأفق، لكنه يتمسك بالسبل الديپلوماسية. وبعد قيامه بالتشاور مع الأحزاب السياسية، نجد أنه يحافظ على خطه الثابت والخاص باستكشاف كل الحلول السلمية قبل اللجوء إلى السلاح. ولا يحتمل رابينُ الضغطَ العصبي المجتمع بشعورٍ بالذنب. وفي يوم ٢٣، يصابُ بالانهيار النفسي[٢٠]، فيترك القيادة الفعلية للمؤسسة العسكرية لنائبه، عيزر ڤايتسمان، لنحو يومين. وهذا الأخير يعمل بنشاطٍ على خطة حربية تأخذ في اعتبارها العمل على جميع الجبهات. وهو يثق، أكثر من رابين، بفعالية الضربة الأولى التي أعَدَّ لها خلال السنوات التي قاد فيها السلاح الجوي. ويقوم بدفع الوحدات إلى اتخاذ مواقعها الجديدة ويستعد لإصدار الأمر بالهجوم، فور صدور تعليمات بذلك من الحكومة. لكن إشكول، الذي يرفض ذلك، إنما يُجبر العسكريين على العودة إلى المواقع الأصلية التي انطلقوا منها.

وهكذا فإن إسرائيل، سعيًا منها إلى تهدئة الوضع، قد حافظت على عدم الضجيج خلال الأسبوعين الأولين للأزمة، فتجنبت أي بادرة أو أي تصريح يمكن اعتباره بمثابة استفزاز. وإذا كان هذا الضبط للنفس يكفل لها تعاطفًا متعاظمًا في صفوف الرأي العام الغربي، وإذا كانت التعبئة العامة تدور وكأنها مناورة، فإن القلق إنما ينتشر في صفوف السكان. وفي حين أن العسكريين متأكدون من النصر ولا يقلقهم سوى خطر وقوع خسائر من شأنها أن تكون كبيرة نسبيًّا، فإن الصحف، خاصة هاآرتس، إنما تصف الأزمة على أنها بمثابة انبعاث للمرحلة الأولى لدمار يهود أوروبا[٢١]. وموقف الترقب الذي يتخذه الغرب يجري وصفه على أنه انبعاث

لروح ميونخ: إن عبد الناصر هو هتلر. والإدارة تتبارى في خلق هذا المناخ بقيامها، على سبيل المثال، بتنظيم تعدادٍ للساحات العامة كالحدائق والملاعب الرياضية استعدادًا لتحويلها القادم إلى جبانات ومدافن ... وشبح أوشفيتز يهيمن على الرأي العام كما على طوائف الدياسپورا اليهودية التي تستشعر الأحداث بالطريقة نفسها. فيجري التذكير باستخدام الغازات الحربية في اليمن من جانب الجيش المصري(×) واستخدامه لعلماء ألمان. وهناك اعتقاد راسخ تمامًا بأننا إزاء نشوب حرب إبادة ثم إن الدعاية العربية تقدم زادًا وفيرًا في هذا الاتجاه.

وهذا المزاج يمكن فهمه، سواءً بسواء، في الزمن الطويل لذكرى دمار يهود أوروبا، وفي الزمن المتوسط لدمج هذه الذكرى في الخطاب القومي الإسرائيلي منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين ومحاكمة آيخمان، كما في الاستخدام الحزبي لهذه الذكرى والذي يقوم به ناشطو اليسار (رافي) واليمين (جاحال) ضد حكومة إشكول التي يرون أنها غير حازمة وغير قادرة على التصدي للمحنة. والحال أن الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية سوف تسمح بإعادةِ توزيعٍ للقوى السياسية ...

ورفضُ إشكول الاتجاه إلى خوض الحرب فورًا له نتائج مزدوجة. فمن جهة، نجد أن الاقتصاد، وهو في حالة ركود بالفعل، إنما يجد نفسه وقد تعرض لضربة قاسية جرَّاء التعبئة العامة التي تسحب البالغين الشبَّان من سوق العمل. ومثل هذا الوضع لن يكون بالإمكان تحمله لوقت طويل. ومن الجهة الأخرى، نجد أن الانتظار يسمح لهيئات الأركان بإعادة صوغ خططها العملياتية من زاوية التطورات الأخيرة، بينما تترافق عودة جنود وضباط الاحتياط إلى وحداتهم مع تحديثٍ متسارعٍ لتدريبهم. فيجد الجهاز العسكري نفسه وقد أصبح على مستوى من الكفاءة لم يكن ليسمحَ به خوضُ حربٍ فورية.

ثم إن الاختيار العلني لحل ديبلوماسي إنما يعزز مركز إسرائيل الدولي، فسوف يكون بوسعها إظهار أنها قد قامت بكل شيء من أجل تفادي اللجوء إلى القوة. ويجري اتخاذ قرار بإيفاد أبا إيبان، وزير الشئون الخارجية، إلى باريس وإلى واشنطون، وهو ما يفترض تأجيل بدء الحرب ليومين على الأقل.

(×) سبق التعليق على هذا الاتهام. – الناشر المصري.

على الرغم من دعوة إدارة چونسون الإسرائيليين إلى ضبط النفس، فإنها تتخذ موقفًا حازمًا حيال إغلاق مضيق تيران. والمذكرة الشفاهية التي جرى إبلاغ مصر بها في ٢٣ مايو/ أيّار[٢٢] لا لبس فيها: إن الولايات المتحدة ملتزمة بمعارضة أي عدوان وبالعمل على احترام وحدة أراضي كل بلد من بلدان المنطقة؛ والحال أن إغلاق مضيق تيران إنما يُعتبر بمثابة اعتداء. فترفضُ الجمهوريةُ العربيةُ المتحدةُ المذكرة الأميركية وترفض الاعتراف بأن إغلاق المضيق يمكن أن يُعتبر بمثابة اعتداء.

ولاعتباراتٍ ذات طابع جغرافي، فإن البلد الأول الذي يزوره إيبان هو فرنسا. وكان الچنرال ديجول منزعجًا انزعاجًا خاصًّا من الوضع العالمي. فهو يرى، ويشاركه في ذلك، لمرّةٍ، أو ثانت، أن حرب ڤيتنام إنما تجازفُ بأن تتحول إلى حرب عالمية. وفي ١١ مايو/ أيّار، كان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة قد أعلن أننا نشهد المرحلة الأولى للحرب العالمية الثالثة[٢٣]. وقد انزعجت الدبلوماسية الفرنسية منذ البداية من مسلك الاتحاد السوڤييتي[٢٤]. فقد ألقت موسكو بالمسئولية عن الأزمة على إسرائيل ورفضت توجيه أي نداء علني يدعو إلى الاعتدال. وقد تَهَرَّبَ المسئولون السوڤييت من أي محادثة حول هذا الموضوع مع محاوريهم الغربيين. «إن التأييد الذي يقدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤييتية في هذه اللحظة لمصر ولسوريا إنما يمضي إلى أبعد مما يتطلبه الدفاعُ عن هيبة الأولى وسترُ ضعف الأخيرة».

ومن الوارد أننا نشهد «انفلاتًا للتهورات»، إلاَّ أنه ليس من المستبعد أن الاتحاد السوڤييتي يسعى إلى تعقيد لعبة الولايات المتحدة في سياق حرب ڤيتنام.

وديجول مقتنع بأن من شأن حرب إسرائيلية – عربيةٍ جديدة، في هذا السياق، أن تجازف بالتحول إلى حرب عالمية[٢٥]. وقد أكّدَ ذلك في العديد من المناسبات أمام محاورين مختلفين خلال هذه الفترة المنذرة بالسوء. وهو ليس مقتنعًا بأن إغلاق خليج العقبة يمكن أن يكون مُسَوِّغًا لحرب كما أنه متأكد من التفوق العسكري الإسرائيلي على جيران إسرائيل العرب.

وخلال اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي في ٢٤ مايو/ أيّار، كان قد تقرر اقتراح تنسيقٍ بين «الدول العظمى الأربع التي تتحمل مسئولية خاصة عن حماية السلم». وهذه تيمة ديجولية قديمة تُذَكِّرُ بتوافق الدول العظمى في القرن التاسع عشر. ويجري استقبال الوزير الإسرائيلي للشئون الخارجية في زخم ما يدور.

ومضمون المحادثات غير معروف إلاً من خلال التقرير الذي كتبه عنه إيبان[٢٦]- فلا وجود هناك لمحضر فرنسي. وحتى قبل تقديم الزائر، يزجره ديجول قائلاً له: «لا تشنوا الحرب! لا تشنوا الحرب! لا تكونوا أول من يبدأ بالحرب، بأي حال!». وبعد انتهاء التقديم، يستأنف ديجول الكلام مستخدمًا صيغة «لا تكونوا البادئين بإطلاق النار!». ثم يَنْصَبُّ النقاشُ على جوهر الموضوع. فيرى إيبان أن مصر قد بدأت الحرب بالفعل وأن الإسرائيليين لا يفعلون سوى الدفاع عن أنفسهم. والمسألة هي معرفة ما إذا كانوا سوف يجدون أنفسهم مضطرين إلى التصرف بمفردهم أم أنه سيكون هناك عمل جماعي من جانب الدول العظمى. فيرفض ديجول الاعتراف بوجود مُسَوِّغٍ للحرب ويرى أن الأولوية يجب أن تتمثل في المضي إلى تنسيق دولي يشمل السوفييت. وهو يقول إن إسرائيل سوف تحصل على تأييد فرنسا إذا ما هوجمت هجومًا ملموسًا. ويؤكد إيبان أن بلاده سوف تقاوم، لكنها قررت الانتظار بضعة أيام.

والشاغل الفرنسي هو بشكل خالص شاغل خطر نشوب حرب عالمية ثالثة. والنصيحة نفسها الداعية إلى عدم فتح النار يجري توجيهها في اليوم التالي إلى سفير مصر: إن من شأن نشوب حرب أن يكون كارثيًا بالنسبة لبلده. كما سوف يجري توجيهها إلى وزير الشئون الخارجية السوري في الأول من يونيو/ حزيران وإلى الملك فيصل، ملك العربية السعودية، في يومٍ ٢ («إذا ما ذهبتم إلى الحرب فسيكون ذلك مأساة كبرى»). وتصاغ النصيحةُ نفسها علنًا في بيان صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي في ٢ يونيو/ حزيران:

> إن فرنسا ليست منحازة بأي صفةٍ ولا حولَ أي موضوع إلى أي دولة من الدول المعنية مباشرة. وهي ترى، من تلقاء نفسها، أن كل دولة من هذه الدول لها الحق في العيش. لكنها ترى أن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو بدء الحرب. وبناءً عليه، فإن الدولة التي قد تبدأ استخدام السلاح، وأينما كان هذا الاستخدام، لن تحصل لا على موافقتها [موافقة فرنسا] ولا، من باب أولى، على مساندتها.

وفي ٣ يونيو/ حزيران، سوف تعلن باريس لتل أبيب قرارها بالقيام اعتبارًا من يوم ٥ بوقف جميع شحنات السلاح المتجهة إلى بلدان ساحة المعركة. وإسرائيل هي المعني الرئيسي بهذا القرار، حتى وإن كان لبنان أيضًا زبونًا (أصغر) لصناعة السلاح الفرنسية. والوقف مؤقت ولا يشمل القطع المفكوكة. والحال أنه إنما يتم الالتفاف عليه إلى حد بعيد بفضل العديد من التواطؤات في المستويات العليا. ومن المرجح أن الرسالة كانت، بالنسبة لديجول، أهم من مضمونها.

والوثائق المتاحة لا يبدو أنها تشير إلى أنه قد جرى أخذ العامل الفلسطيني في الحسبان عند اتخاذ القرار الفرنسي. وبالمقابل، فإن من الواضح أن ديجول، منذ عودته إلى السلطة، كان منزعجًا من خطر استئناف التوسع الترابي الإسرائيلي. وإذا كانت عوامل داخلية تفسر الخلاف المتزايد بين البلدين بعد انتهاء حرب الجزائر (استئناف العلاقات بين فرنسا والعالم العربي)، فإنه لابد من أن نأخذ العلاقة مع الولايات المتحدة في الحسبان. فالتحالف مع فرنسا كان بالنسبة للحكومة الإسرائيلية تحالفًا لعدم وجود بديل. والتقارب الإسرائيلي – الأميركي مناظرٌ للتباعد المتزايد بين فرنسا وإسرائيل، وذلك في لحظة كانت فيها العلاقاتُ بين باريس وواشنطون في أدنى مستوى لها (كانت طيبةً في عهد كينيدي وسترجع طيبةً في ظل نيكسون).

ولندن أيضًا تناضل بنشاط من أجل تجنب الحرب، ولكن ضمن أفق مختلف تمامًا عن أفق باريس[٢٧]. فمنذ إغلاق مضيق تيران، دشنت الحكومةُ البريطانيةُ دراسة القيام بتظاهرة بحرية دولية للتأكيد على حرية الملاحة في خليج العقبة، وكان قد جرى نقل الاقتراح إلى واشنطون. وإذ تعرف [الحكومة البريطانية] أن إيبان موجود في باريس، تجري دعوته فورًا إلى المجئ إلى لندن لمقابلة رئيس الوزراء. فيعبر له هارولد ويلسون عن شكوكه حيال التنسيق الرباعي[الذي اقترحه الفرنسيون] ويتحدث عن مشروع القيام بتظاهرة بحرية دولية والذي يتعين ترتيبه مع الأميركيين. وهو يسأل زائره عن المناخ السائد في إسرائيل، لكنه يمتنع عن إبداء أي نصيحة في اتجاهٍ أو آخر. فيُبلغ إيبان حكومته بأن التفهم البريطاني يعزز فرص الحصول على تأييد دولي، وإن كان كل شيء سوف يتوقف على الموقف الأميركي.

وبعد ظهر ٢٥ مايو/ أيّار، يسارع السفير الإسرائيلي إلى إبلاغ إيبان، الذي وصل إلى واشنطون، بأن مصر، بحسب برقية من إشكول، توشك أن تبدأ الأعمال العدائية وأن تشن هجومًا في النقب، بل وأن توجه «ضربة أولى» جوية لتدمير السلاح الجوي الإسرائيلي على الأرض.

وفي اليوم نفسه، عندما يستأنف رابينُ نشاطاته، يحثه عيزر ڤايتسمان وياريڤ على الحصول فورًا من إشكول على الأمر بمهاجمة مصر. ومرءوسوه منزعجون من التعزيز المتزايد للقوات المصرية في سيناء ومن الانخراط المتزايد من جانب دول عربية أخرى. ثم إن أجهزة التنصت قد سمعت بعض الاتصالات التي تشير إلى أن مصر قد تشن الهجوم في النقب. وقد صاغ عامر بالفعل خطة من هذا النوع، لكنها تتعارض مع نوايا عبد الناصر. وعندما يَعْرِفُ الرئيس المصري أن قائد الجيش قد أمر باتخاذ وضعٍ هجومي، سوف يدعو العسكريين إلى العودة إلى الوضع الدفاعي الذي كان مقرَّرًا في الأصل[٢٨]. وهذا التعاقب للأوامر والأوامر المضادة سوف يستثير ارتباكًا عظيمًا في صفوف العسكريين المصريين الذين لن يتمكنوا من معرفة الخط الذي يجب عليهم انتهاجه حقًّا.

ويتمسك رابينُ وإشكولُ بالقرارت السابقة والخاصة بانتظار نتيجة المشاورات الدولية، لكنهما يريدان استعجال الحركة، ومن هنا كتابة برقية إلى إيبان[٢٩]، ترجع إلى رابين ومدير مكتب إشكول، ياكوف هرتسوج:

> إن إسرائيل الآن مهدَّدةٌ بهجوم مُعَمَّم من جانب سوريا ومصر. وفي وضع كهذا، من الحيوي اتخاذ تعهد أميركي فورًا، وأكرر القول، فورًا، على شكل تصريح صادر عن حكومة الولايات المتحدة يجري بموجبه اعتبار أي هجوم على إسرائيل هجومًا على الولايات المتحدة نفسها. والتعبير الملموس عن هذا العزم يجب أن يتمثل في إصدار أوامر إلى القوات الأميركية في المنطقة تدعوها إلى التحضير لعمليات مشتركة مع القوات الإسرائيلية في حالة وقوع هجوم عربي على إسرائيل.
>
> وأيًّا كان الرد الذي ستحصل عليه من جانب الحكومة الأميركية، عليك أن تكتفي بالإجابة بأنك سوف تُبلغ حكومتك. وبالنظر إلى خطورة الوضع، فإن هذا الإشعار يجب إبلاغه دون إبطاء لأعلى سلطة أميركية و، في حالة غياب الرئيس، لوزير الخارجية، دين راسك. ونلفت انتباهك إلى الطابع السرّي إلى أقصى حدٍّ لكل ما يتصل بهذه البرقية ؛ ولا يجب عليك، بأي حال، أن تكلمنا عبر التليفون في هذا الموضوع.

ولا يؤمن المسئولون الإسرائيليون حقًا بإمكانية تدخل الأميركيين. فهم يعرفون أن هذا من قبيل المستحيلات، بالنظر إلى حرب فيتنام. ثم إنه إذا كان الكونجرس مستعدًا لمساندة دولة إسرائيل ماديًا، فإنه سوف يرفض مشاركة مباشرة من جانب القوات الأميركية. والهدف المنشود هو الحصول على «ضوء أخضر» من واشنطون كي لا يجد الإسرائيليون أنفسهم مرة أخرى في الوضع الذي كانوا فيه في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦.

ويقوم إيبان فورًا بإبلاغ البرقية للسلطات الأميركية. وتَنصَبُّ المحادثاتُ الأولى في وزارة الخارجية على فتح مضيق تيران. فيبدو دين راسك متفائلاً فيما يتعلق بالتظاهرة البحرية، التي سرعان ما لُقِّبت بـ«مهرجان البحر الأحمر لسباق الزوارق».

وفي صباح ٢٦ مايو/ أيَّار، يتمثل استنتاج الاستخبارات الأميركية في أنه لا خشية هناك من وقوع هجوم مصري وشيك. وينجمُ عن ذلك ضياعٌ لمصداقية الإسرائيليين الذين يُشتبه بأنهم يناورون[٣٠]. ويجري إبلاغ إيبان بذلك في البنتاجون. كما يجري التأكيد له على أنه، بحسب تحليل العسكريين الأميركيين، لن يتطلب الأمر غير أقل من أسبوع لكي يكسب الجيش الإسرائيلي الحرب. وهذا يعود بالطمأنينة على صدور رجال البنتاجون، الراغبين في عدم الانخراط في الحرب، بأكثر مما يعود بها على صدر إيبان نفسه.

ويؤخر جونسون لقاءه بإيبان لكي يتمكن من استشارة جميع مستشاريه (ومن بينهم كلارك كليفورد). وتَوَافُقُ الآراءِ الذين ينجمُ عن هذه المشاورات هو خيار «مهرجان البحر الأحمر لسباق الزوارق». ويجري استبعاد القيام بعمل عسكري أميركي. ففي حالة الرأي الراهنة، من المستحيل أن يوافق الكونجرس على «قرار خليج تونكين»[٣١] جديد يُجيزُ للرئيس إشراك قوات أميركية في القتال إلى جانب الإسرائيليين، ويجري السعي إلى لجم الإسرائيليين بأكثر مما إلى إطلاقهم على المصريين. على أن فريقًا من المحيطين بالرئيس يؤيد إعطاء «ضوء أخضر» للإسرائيليين، بما يتعارض مع رأي دين راسك.

ويكاد يتعين على إيبان أن يقتحم مكتب جونسون، مساء يوم ٢٦، لكي يلتقيه[٣٢]. فيشدِّدُ له جونسون على لا شرعية القرار المصري وعلى ضرورة إبقاء

مضيق تيران مفتوحًا ويؤكد لزائره، في حدود سلطته الدستورية، على التأييد الأميركي. وهو يطالب بترك أقصى حد ممكن من الوقت لانتهاج السبل الدبلوماسية عبر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة – الذي لا يُكِنُّ له، شأن الإسرائيليين، سوى القليل من التقدير – وللعمل السياسي («مهرجان البحر الأحمر لسباق الزوارق»). وهو يطلب، بالأخص، تمهلاً.

وهو يتصور أنه قد حصل على أسبوعين قبل أن يدخل الإسرائيليون الحرب. والصيغة الرئيسية، التي كرَّرها مرتين، هي أن «إسرائيل لن تكون بمفردها، إلاَّ إذا قررت أن تتصرف بمفردها»(٣٣). والتقرير الإسرائيلي [عن اللقاء يزعم أن الرجل استخدم صيغة] أكثر شراسة وأقرب إلى ضوء أخضر مما إلى ضوء أحمر، مع إشاراتٍ إلى تدخل الولايات المتحدة في سانتو دومينجو وفي ڤيتنام.

السيطرة على الشرق الأوسط

لدى قراءة برقية إشكول، لا يكتفي الأميركيون بدراسة الوضع العسكري بل يخاطبون المصريين، منبهينهم إلى المعلومة الإسرائيلية ومناشدينهم عدم الانخراط في مغامرةٍ على هذه الدرجة من التهور. وهو يؤكدون لهم أنهم لا يكفون عن توجيه النصائح إلى الإسرائيليين بضبط النفس. والحال أن القاهرة التي تتصور أن هناك وحدة عضوية بين إسرائيل والولايات المتحدة إنما تفسر التنبيه الأميركي على أنه بمثابة ڤيتو على شن هجوم إسرائيلي. فيكرر عبد الناصر على الممثلين الأميركيين أن بلاده لن تكون البادئة بفتح النار وأن هدفه إنما يقتصر على إزالة آثار ١٩٥٦. كما أنه يستخدم التنبيه الأميركي لإبقاء عسكرييه في وضع دفاعي، بما يتعارض مع رأي عامر.

ويبدأ رد فعل موسكو في يوم ٢٧. والحال أن السوڤييت لم يكونوا قد استشيروا مسبقًا من جانب المصريين خلال مختلف مراحل الأزمة: نشر الجيش، سحب قوات الطوارئ الدولية، إغلاق مضيق تيران. ومن الصعب عليهم منازعة حق مصر وذلك لأنهم، في عام ١٩٥٧، لم يكونوا طرفًا في تطبيق التدابير التي كفلت الجلاء الإسرائيلي ولأن حرية الملاحة في خليج العقبة لم تكن مُشرعنةً بقرارٍ من منظمة الأمم المتحدة. والرسائل الموقعة من كوسيجين والمرسلة إلى الغربيين

تلقي بالمسئولية عن الأزمة على «نزعة المغامرة» الإسرائيلية. وخلافًا لإسرائيل، لا يريد العربُ الحرب: «في الوضع الناشئ، فإن قرار العناصر المتطرفة في إسرائيل بتجاوز أو عدم تجاوز الحد الخطِر إنما يتوقف بالدرجة الأولى على الولايات المتحدة».

وإذا كانت موسكو تقدم موافقتها على إجراء مشاورات، فإنها لا تدع أي مجال لحل وسط إذ «لا يمكن الحصول على النتيجة على حساب الحقوق والمصالح المشروعة للدول العربية التي يصعب إنكار عدالة مواقفها».

على أن ما يسعى إليه الغربيون إنما يتمثل تحديدًا في العثور على وسيلة لإرضاء الإسرائيليين دون أن يلجأوا إلى الحرب. ولا يمكن للغربيين أن يعرفوا أن القيادة السوفييتية تحاول القيام بعمل داعٍ إلى الاعتدال، بتشديدها لدى المصريين على ضرورة أن لا يكونوا البادئين بفتح النار.

ومن ثم فإنه تصل إلى القاهرة من كل مكان مناشدات بعدم المبادرة بالحرب، بما يؤكد موقف عبد الناصر ضد عامر في هذا التوجه.

وسعيًا إلى قياس مدى العون السوفييتي، كان رئيس الجمهورية العربية المتحدة قد أرسل وزير حربيته، شمس بدران، إلى موسكو. وكان قد جرى استقباله من جانب كوسيجين في ٢٦ مايو/ أيَّار. والحال أن التقرير، المنشور بنصه الكامل في عام ١٩٩٢[٣٤]، إنما يقدم أفضل تصوير ممكن للموقف المصري، وذلك لأنه لم يتأثر بإعادات التركيب التالية لتطور الأحداث.

فالوزير المصري يشيد بمعنويات الجيش المصري. وفيما يتعلق بمضيق تيران، يقول إن الأوامر الصادرة إنما تتمثل في حظر مرور السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي وناقلات البترول. وإذا ما تدخلت سفينة حربية غربية، فلن يكون هناك اعتراض، لأن هذا من شأنه أن يسمح بـ«كشف مؤامرات الاستعمار وحمايته لسفن إسرائيل في المرور عبر الخليج وعدم قدرة إسرائيل على المرور إلاَّ في حماية الاستعمار». ويبدو بدران متفائلاً فيما يتعلق بعلاقة القوى:

وَضَعنَا قوات احتياط كبيرة في الخلف من منطقة القناة، باقي لنا احتياطي استراتيجي عام في منطقة القاهرة. ولكن هذا الاحتياطي الاستراتيجي غير كافي حاليًّا إذا توسعت العملية بشكل كبير، لذلك قمنا بتشكيل وحدات عاجلة – استدعينا قوات كبيرة من الاحتياط– ويلزم كل

هذه القوات أسلحة ومعدات فورًا لأن الموجود عندنا في المخازن انتهى. من أجل هذا حضرنا. في رأينا الآن وتقديرنا للموضوع أن إسرائيل ليست جاهزة تمامًا ونحن سبقناها تقريبًا بعشرة أيام تجهيز وإعداد. تخطيطها للعمليات غير جاهز وحشدها لقواتها غير جاهز. قد تكون جاهزة بعد أسبوع حتى يمكنها القيام بشيء. ولكن تقديرنا أيضًا، يجعلنا نتأكد أن إسرائيل لن تقوم بعملية في المنطقة إلاَّ إذا اتفقت مع الولايات المتحدة على دخول المعركة.

وهو يُشَدِّدُ على الارتباك الذي تجد فيه القوى الرجعية (الأردن، العربية السعودية، إيران) نفسها: لقد أصبحت «هذه الحكومات مكشوفةً أمام شعوبها وشعوب المنطقة». وهذا هو رهان الأزمة: «وعلى هذا فإن النصر الذي حققناه إذا تراجعنا سوف يشكل نكسة خطيرة لكل القوى التحررية في منطقة الشرق الأوسط».

ومصر تحتاج قبل أي شيء إلى عتاد حربي جديد وإلى معلومات حول الانتشار العسكري الإسرائيلي وتحركات الأسطول السادس. ويؤكد بدران للسوفييت أن مصر قد حصدت مكاسبها وأنها لا تسعى إلى المواجهة.

ومن الواضح أن كوسيجين يوافق على الموقف المصري. وفي اليوم التالي، يوم ٢٧، يقوم بإبلاغ بدران بفحوى مختلف الرسائل الموجهة إلى الغرب. ويفوز المصريون بالموافقة على مبدأ إرسال شحنات جديدة من الأسلحة. ولا يعتقد بدران أنه سيحدث تدخل عسكري أميركي:

نحن خط دفاع أول عن دول العالم الثالث في هذه المعركة. أمَّا إذا حدثت معركة ضد الأميركان، فسوف تشتعل المنطقة جميعها وسيقف الرأي العالمي ضدهم وسوف يقوم العمال العرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط بنسف وتدمير مصادر وأنابيب البترول في المنطقة وسوف يشترك معنا الحكام الرجعيون رغم أنفهم، وستدان أميركا لعدوانها بدون وجه حق، وأعتقد أن من المستبعد حدوث ذلك التدخل الأميركي.

على أن بدران يسعى إلى الحصول على المزيد، أي على ضمانة عسكرية سوفييتية. والقيادة السياسية ليست مستعدَّةً لمنحه إيَّاها. وبالمقابل، فإن العسكريين يبدون أكثر تشجيعًا، خاصة وزير الدفاع، الماريشال جريتشكو، الذي يُعبر له عن

ثقته بقدرات الجيش المصري. وهو يرافق نظيره المصري إلى المطار ويهمس له، لحظة التوديع، بأنه إذا ما دخلت الولايات المتحدة الحرب، فإن الاتحاد السوفييتي سيكون إلى جانب مصر. والسوفييت يحوزون إمكانات التصدي لتحركات الأسطول السادس.

والأرجح أنه قد جرت المبالغة في تقدير آثار هذه الطمأنة. فحسابات عبد الناصر كانت تتمثل في أن الأميركيين، على أي حال، لن يتدخلوا عسكريًّا وذلك بسبب أصداء عمل كهذا على آخر حلفائهم العرب.

والحال أن هذا التقدير قد وجد تأكيدًا له في فشل «مهرجان البحر الأحمر لسباق الزوارق». فالمبادرةُ بريطانية، إلاَّ أنه يتعين للعملية أن تكون متعددة الأطراف[٣٥]. والحال أننا لا نجد غير القليل جدًّا من المتطوعين للقيام بها. وبسرعة بالغة، نجد أن بلدان الخليج العربية، الصديقة التقليدية لبريطانيا العظمى، إنما تُوَضِّحُ معارضتها الكاملة لهذه التظاهرة. والخطر يتمثل في أن تقود إلى إغلاق قناة السويس، وتهديد الإمدادات البترولية وسحب البلدان العربية لأرصدتها الاسترلينية (**الموازين الاسترلينية الشهيرة**).

ولم تَعُدْ المسألةُ بالنسبة للندن هي مسألة مضيق تيران، بل مسألة معرفة مَنْ مِنَ الكتلتين التي ستكون لها السيطرة على الشرق الأوسط وموارده البترولية والمالية. ومنذ تلك اللحظة، فإن الدبلوماسية البريطانية إنما تتابع مبادرتها برخاوة. ويذهبُ الرأيُ إلى أن من شأن سياسة حياد معلَنة أن تكون ذات عائد أكبر، ولو لكسب الوقت على الأقل، لأنه لو كسبَ عبدُ الناصر اختبار القوة، فسيكون ذلك كارثة بالنسبة لبريطانيا العظمى والغرب.

وهم يحدثون أنفسهم في نهاية الأمر بأن من شأن انتصارٍ عسكري إسرائيلي، لا يتورط فيه الغربيون، أن يكون أفضل الحلول بالفعل .. والرهان لم يَعُدْ إسرائيل، بل الحرب الباردة العربية التي يُعَدُّ عبدُ الناصر بسبيله إلى كسبها.

أمَّا وزارة الخارجية الأميركية، فهي قد استشارت مجمل السفارات الأميركية في الشرق الأوسط حول آثار العملية (*Course B*): هل يمكن منح الإسرائيليين ضمانات راسخة بأن مضيق تيران سوف يظل مفتوحًا وبأن الولايات المتحدة، بالاشتراك مع بريطانيا العظمى أو من دونها، سوف تتخذ التدابير الضرورية في

هذا الاتجاه ؟ والردُّ شبه إجماعي[٣٦]: إن المواقع الأميركية في الشرق الأوسط من شأنها أن تتعرض لتهديد جسيم، بل إن من الوارد أن يتم تقويضها بالكامل. وسوف يكون السوڤييت المستفيدين الوحيدين من ذلك، كما أن ذلك من شأنه أن يعود على إسرائيل بالضرر في الأمد الطويل.

والحاصل أن الردع الناصري إنما يعمل بشكل يدعو إلى الإعجاب بالفعل، لكنه يظل قائمًا على استهانةٍ بعلاقة القوة العسكرية التي لم تعد تلك التي كانت قائمة في ١٩٥٦. وبانعدامٍ كاملٍ للمسئولية، يرفض المسئولون المصريون أن يأخذوا في حسبانهم أَثَرَ تصريحاتهم على الرأي العام الغربي والدولي.

حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل

بدلاً من أن يتجه عبد الناصر إلى خفضٍ للتصعيد يَسْمَحُ له بتوطيد مكاسبه، يلجأُ الرجلُ إلى تشديد ضغطه في تصريحاته المتتالية. ففي خطبته في ٢٦ مايو/ أيَّار، يتحدث عن «حرب شاملة»[×]: «سوف يكون هدفنا هو القضاء على إسرائيل ونحن نملك الإمكانات اللازمة لذلك»[×]. وهو يقول إن أميركا تقف وراء الدولة العبرية بنسبة ١٠٠٪، شأن بريطانيا العظمى. كما يقول إن الولايات المتحدة عدوة للعرب. وفي يوم ٢٨، يعقد مؤتمرًا صحافيًا طويلاً. وعندما يجري سؤاله عن شروط تسويةٍ نهائيةٍ لمسألة الشرق الأوسط، يؤكد أنها تتطلب استعادة شعب فلسطين حقوقه. وهو يرفض أي عودة إلى الوراء تتضمن رفع حصار خليج العقبة. وهو يقول إن من حق الفلسطينيين خوض حربهم التحريرية، وإذا ما وصلنا إلى حرب مُعَمَّمَة، «فنحن على استعداد لها»[×]. وفي يوم ٢٩، أمام مجلس الأمة، يُذَكِّرُ بأننا نعرف أصدقاء العرب وأعداءهم ؛ فالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى هما العدوتان، والاتحاد السوڤييتي هو الصديق الذي قَدَّمَ عونه دومًا للجمهورية العربية المتحدة، دون شرط.

وعلى الدوام، يبدو عبدُ الناصر واثقًا بحالة استعداد قواته المسلَّحة، وهي حالة يقارنها، لصالحها، بالوضع في ١٩٤٨ وفي ١٩٥٦. وهو لا يدع أي مجال مفتوحًا أمام الدبلوماسية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي إسرائيل، يحاول إشكول مقاومة الضغط المُمَارَس عليه(٣٧). فلدى عودة إيبان، طلب مهلة إضافية ويبدو أنه يراوغ كالعادة حيال الخيار العسكري. وينفدُ صبرُ الجنرالات عندما يُذَكِّرَهُم بأن ما يميز الردع أنه لا يقود بشكل تلقائي إلى الحرب. ورئيسُ الوزراء وحيدٌ بشكلٍ متزايدٍ باطرادٍ في تمسكه بأفق سياسي [لحل الأزمة] في حين أن العسكريين يتصرفون بشكل شبه هستيري. وعلى أي حال، فإن هؤلاء الأخيرين قد ارتبكوا على طول الخط وقد انهار الأول بينهم بالفعل على مدار ثماني وأربعين ساعة. وإشكول يُذَكِّرَهم بمعنى كلمة الردع، الذي يتمثل تحديدًا في عدم الاحتياج إلى اللجوء إلى شن حرب وقائية دون أخذ العوامل السياسية في الحسبان. وإذا كان لتزايد إمكانات الجيش، الذي يرجع الفضل فيه إليه، من فائدة، فإن هذه الفائدة إنما تتمثل على الأقل في إعطاء الحكومة وقتًا للمناورة.

وفي ٢٨ مايو/ أيَّار، نجد أن شارون، وقد ضاق ذرعًا، إنما يمضي إلى حدٍّ التحدث أمام رابين عن إمكانية توجيه ضربة عسكرية تجبر الحكومة على التصريح ببدء الحرب. وقلَّما يضن رابين ذلك، ولا يرى في ذلك غير مجرد علامة من علامات انفلات الغضب. لكن ڤايتسمان يتحدث عن ضرورة لي ذراع الحكومة، وهو موقف يُعَدُّ قريبًا من موقف شارون. وخارج السلطة، يأخذ بن جوريون مأخذ الجد إمكانية وقوع انقلاب عسكري. وهو يرى أن الحل الوحيد هو دخول دايان الحكومة، في منصب رئيس الوزراء إذا اقتضى الأمر ذلك، وهو ما يعني تخليه هو شخصيًا عن العودة إلى تصريف الأمور.

وفي اليوم نفسه، لا تنبثقُ أيُّ أغلبيةٍ واضحةٍ من المناقشات في مجلس الوزراء. وفي المساء، لدى التحدث إلى الأمة مباشرة عبر الإذاعة، ينتهي إشكول إلى الغمغمة واللجلجة، تائهًا في أوراقه. وهذا الاختلال العفوي يجعله يظهر أمام السكان كرجل لا حول له ولا قوة حيال الهولوكوست الجديد الذي يلوح في الأفق. والحال أن مركزه إنما يصاب بضعف لا علاج له.

واعتبارًا من يوم ٢٩، تقودُ الأحزابُ الهجوم. وهي تتمتع بالتأييد من جانب الصحافة ويتلاقى عملها مع عمل الجنرالات. وفي حزب رافي، يعمل شيمون بيريز على إعادة بن جوريون إلى السلطة. وعلى اليمين، ينحاز بيجن إلى هذا الحل. ويطالب الدينيون [الحزبُ القومي الديني] بأن يتولى موشيه دايان وزارة

الدفاع. أمَّا جولدا ميئير فهي تتولى، باسم الماپاي، إجراء مفاوضات مع الأحزاب الأخرى. وهي تسعى إلى فرض آللون وزيرًا للدفاع بهدف قطع الطريق على دايان.

وسوف يؤدي موقف الملك حسين إلى تسارع الأحداث. فبشكل متزايد باطراد، يصبح مركزه غير قابل للصمود. ولو خسرت مصرُ الحرب، فسوف يصبح كبش الفداء مثلما كان عبد الله كبش الفداء عن [هزيمة] ١٩٤٨. وعبد الناصر يصفه بأنه «الطابور الخامس للاستعمار». والضفة الغربية على حافة التمرد والأميركيون يبدو أنهم قد تخلوا عنه، فهم لا يقدمون إليه أي نصيحة ولا أي ضمانة والإسرائيليون لا يسعون إلى الاتصال به أو إلى نقل أي رسالة إليه.

والملكُ مقتنعٌ بأن الضفة الغربية هي الهدف الحقيقي للسياسة الإسرائيلية. والحال أن العراق قد رفض أن يرسل إليه وحداتٍ داعمة. ولا يملك الأردن أن يجد نفسه وحيدًا في وجه الهجوم الإسرائيلي. وفي ٣٠ مايو/ أيَّار، يجتاز حسينُ الروبيكون طائرًا إلى القاهرة. وإذ يستقبله عبد الناصر على الفور، يُوَقِّعُ مع مصر معاهدة دفاعٍ متبادل، بما يعني أن الأردن سوف يدخل الحرب في حالة وقوع الهجوم على مصر، وأن الأخيرة سوف تدخل الحرب في حالة وقوع الهجوم على الأردن. ويحصل عبد المنعم رياض على قيادة الجبهة الشرقية التي تشمل الأردن وسوريا بالتنسيق مع الجبهة المصرية. فيُقَرِّرُ العراقُ على الفور عقد معاهدةٍ مماثلةٍ وإرسال قوات إلى الأردن ويُعْرِبُ عن أمله في أن ينتهي وجودُ إسرائيل قريبًا. وأخيرًا، يتصالح حسين تصالحًا مثيرًا مع منظمة التحرير الفلسطينية ويصحبه الشقيري إلى عَمَّان. واعتبارًا من الأول من يونيو/ حزيران، يتولى عبد المنعم رياض، مع وفدٍ من الضباط المصريين، قيادة الجبهة، أي قيادة الجيش الأردني من حيث الجوهر.

وهكذا فإن عبد الناصر قد كسب الحرب الباردة العربية. والوحيدون المستاءون هم جذريو دمشق، الذين يرفضون التصالح مع عَمَّان، إلاَّ أنهم مضطرون إلى الرضوخ: فيستأنف البلدان علاقاتهما الدبلوماسية. ودخول القوات العربية الوشيك إلى الأردن يعطي إسرائيل مسوغًا جديدًا للحرب بينما يتماشى تشكيلُ ائتلافٍ عربيٍّ واسعٍ مع أسوأ كوابيس استراتيجيي تل أبيب.

وهذه المرة، يتعين على إشكول أن يذعن [الضغوط الجنرالات]. فيحاول القيام بمناورة حرفٍ للأنظار بإقتراحه أن يتولى دايان قيادة الجبهة الجنوبية في مواجهة مصر، وهي فكرة لا تروق للمعنيّ، فضلاً عن أنها تستثير شعورًا قويًا بالمرارة في صفوف الضباط المسئولين عن الجبهة. وفي النهاية، يطالب رافي وجاحال بأن يحصل دايان على وزارة الدفاع. والجنرالات يريدون هم أيضًا واحدًا منهم لتولي هذا المنصب ودايان مرشحهم بالفعل (وذلك، بالطبع، إلاّ فيما يتعلق برابين). فيرضخ إشكول في الأول من يونيو/ حزيران: فيتولى دايان المنصب جد المُشتَهى ويجري تعيين مناحم بيجن وزيرًا بلا حقيبة وزارية في إطار حكومة الوحدة الوطنية (ويحصل ليبراليو جاحال هم أيضًا على منصب وزير بلا حقيبة وزارية). وإذا كان يجري تحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة الأزمة، فإنه لا يجب أن يغيب عن بالنا أن دخول رافي وجاحال في الأغلبية الحكومية هو أيضًا دخولٌ لأنصار التوسع الترابي، خاصة في الضفة الغربية. فعلاوة على الدفاع عن الوجود، يتعلق الأمر أيضًا بإنجاز ما لم تتمكن حرب الاستقلال من تحقيقه[٣٨].

ومن ٢٧ إلى ٣١ مايو/ أيّار، يقيم چونسون في مزرعته في تكساس بصحبة فريق صغير من المكتتبين المهمين في تمويل الحزب الديموقراطي وهم أنصار سافرون لدولة إسرائيل. كما أنه على اتصال تليفوني منتظم بالقاضي في المحكمة العليا ايب فورتاس الذي يتولى الاتصال بسفارة إسرائيل في واشنطون.

وتُواصِلُ الدبلوماسيةُ الأميركيةُ محاولةَ العثورِ على حلٍ دبلوماسي. وإمكانياتُ تظاهرةِ «مهرجان البحر الأحمر لسباق الزوارق» تتضاءل بسرعة. وتبدو هنالك إمكانيةٌ للعثور على مخرج أخير في مجلس الأمن. ويقترح أو ثانت تعليقًا لحصار خليج العقبة لمدة خمسة عشر يومًا. وروبرت أندرسون، الموجود في رحلة عمل في الشرق الأوسط، يضع نفسه في خدمة وزارة الخارجية الأميركية التي تقوم بإرساله إلى القاهرة.

وفي أواخر مايو/ أيّار، يظل بالإمكان رصد خطين سياسيين في إدارة چونسون. ويظل الخط الأول هو البحث عن حل دبلوماسي. إذ يمكن عند الاقتضاء وضمن إطار تعليقٍ مؤقتٍ لحصار خليج العقبة النظر في مطالبة مصرية تالية بدعوة محكمة العدل الدولية إلى الفصل في مسألة وضعية خليج العقبة. واعتراضُ

إسرائيل الحاد على تحركٍ كهذا اعتراضٌ معروف. على أن أندرسون يستكشف هذه الإمكانية خلال لقاء مع عبد الناصر في ٣١ مايو/ أيّار. وهو يقترح دعوة زكريا محي الدين، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، إلى زيارة الولايات المتحدة لمناقشتها بشكل مباشر مع إدارة جونسون. وتوافق واشنطون على الفكرة. ويتم إبلاغ الإسرائيليين بهذا القرار في ٢ يونيو/ حزيران ويجري إعلانه في يوم ٣.

والخط الثاني هو ترك الإسرائيليين يقومون بعملهم مع التمايز عنه بشكل ظاهر كي لا تخسر [الولايات المتحدة الكثير] في أعين العرب[٣٩]. وهكذا سيكون بالإمكان الحد من الخسائر، الحتمية، في العالم العربي. وإلاً فإن الولايات المتحدة من شأنها أن تخسر سواء قامت بتظاهرة حراسةٍ في خليج العقبة أم تركت إسرائيل لمصيرها.

والحال أن كل شيء إنما يتوقف على الموقف النهائي لجونسون. وفي ٣١ مايو/ أيَّار، يصبح بوسع فورتاس إبلاغ السفير الإسرائيلي في واشنطون بأن إشكول وإيبان قد قَدَّمَا خدمة عظيمة لبلدهما بتمكين الولايات المتحدة من دراسة خيارات أخرى غير اللجوء إلى القوة. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكان من الصعب الفوز بتعاطف الرئيس[٤٠]. فيجري نقل الرسالة إلى إشكول الذي يُبلغ رابين وياريف بأنه لم تعد هناك ضرورةٌ ديبلوماسيةٌ لممارسة ضبطٍ للنفس فيما يتعلق بالتحرك العسكري.

وفي ٣١ مايو/ أيّار، يصل إلى واشنطون ميئير عاميت، رئيس الموساد، لكي يناقش الوضع مع نظرائه الأميركيين. وهو يلتقي في اليوم التالي ماكنمارا، وزير الدفاع، وهيلمز، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية، وأنجلتون. وقد فَهِمَ تمامًا كيف يجب التحدث إلى الأميركيين. فهو يصف الوضع في الشرق الأوسط بحسب نظرية الدومينو: إذا فاز عبد الناصر في هذه المرة، فإن الشرق الأوسط برمتّه، حتى الحدود السوفييتية، هو الذي سيقع تحت السيطرة العربية[٤١]. وما تحتاج إليه إسرائيل هو التزامٌ أميركيٌّ طويلُ الأمد وحمايةٌ مباشرةٌ ضد تدخلٍ سوفييتي تالٍ. ويجري الحديث بوضوحٍ عن معركةٍ في سيناء. ويؤكد له ماكنمارا أن مضمون المحادثة سوف يجري نقله إلى جونسون. فلا يعود وجودِ رئيس الموساد في واشنطون مطلوبًا ويصبح من الأفضل أن يرجع فورًا إلى بلاده حيث ستكون هناك

حاجة إليه. ومن نافلة القول أنه في موقفٍ يتيح له أن يقول لحكومته إنه لم يعد هناك اعتراض على استخدام القوة.

وفي ٢ يونيو/ حزيران، نجد أن جسًّا غير رسميٍّ للنبضِ من جانبِ سفارة إسرائيل مع روستو إنما يؤكد كل شيء. فهم يعرضون عليه السيناريو التالي: لو تعرضت سفينةٌ إسرائيليةٌ لنيرانٍ مصريةٍ، هل سيكون بوسع إسرائيل أن تعتبر نفسها في حالة دفاع مشروع ؟ فلا يلتزم روستو بإجابة محددة، ويُوَضِّحُ أنه لابد من نقل السؤال إلى الرئيس ويَطْلُبُ تدقيقات، وإن كان يوضح في الوقت نفسه بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا يبدو بالنسبة له أفضل الحلول من زاوية العلاقات الأميركية – العربية والأميركية – السوفييتية.

وفي اليوم نفسه، في محادثات على مستوى وزاري مع وفدٍ بريطاني، يشيرُ دين راسك إلى أن من الصعب بشكلٍ متزايدٍ باطرادٍ إلزام الإسرائيليين بضبط النفس، بينما يشير ماكنمارا إلى أنهم سوف يدمرون في البداية سلاح الجو المصري وسيستولون بعد ذلك على سيناء. وهم يرون أن الأمر سوف يتطلب منهم ثلاثة إلى أربعة أيام ؛ أمَّا فيما يتعلق به، فهو يرى أن الأمر سوف يتطلب بالأحرى سبعة إلى عشرة أيام. وقد توصل البريطانيون إلى تقدير مطابق من الناحية العملية.

وفي ٣ يونيو/ حزيران، يوجه چونسون رسالةً جديدةً إلى إشكول. وهو يهنئ فيها إسرائيل على هدوء شعبها وقوة عزيمته. ثم يُذَكِّرُ بالركيزة المزدوجة للسياسة الأميركية، احترام وحدة الأراضي وحرية الملاحة في البحار. وهو يُشَدِّدُ على استحالة التصرف إلاَّ على المستوى الديپلوماسي دون موافقة مسبقة من جانب الكونجرس. ويَجري التمسكُ من الناحية الظاهرية بتظاهرة «مهرجان البحر الأحمر لسباق الزوارق»، إلاَّ أنه يَجري التعبيرُ عن السعادة للتبادل الكامل للآراء بشكل خاص مع «الچنرال عاميت»[٤٢] ... فإن لم يكن ذلك دعوة إلى التحرك ... [فماذا يكون؟].

وهذه الموافقة، المستسلمة من الناحية الظاهرية، تتكرر في البرقية التعميمية التي أرسلها دين راسك، في ٣ يونيو/ حزيران، إلى السفارات الأميركية في العالم العربي. فهو يقول إنه لم يعد هناك مجال لحل معقول حيال سيكولوجية «الحرب المقدَّسة» لدى العرب ونظيرتها الإسرائيلية «سيكولوچية نهاية العالم»[٤٣]. وهو

يُسَجِّلُ واقعَ أنَّ الولايات المتحدةَ لم يعد بوسعها فرض «التزامٍ بضبط النفس» فيما تعتبره إسرائيل دفاعًا عن مصالحها الحيوية. والحال أن العرب والإسرائيليين واثقون بقَدَرِ السلاح. ومن الواضح أن هناك من ارتكب خطأً كبيرًا في الحساب.

وهو يجهز الحجج التي سيتعين تقديمها في المجادلات القادمة: إن السياسة الأميركية، منذ ترومان، إنما تتمثل في الدفاع عن مبدأ استقلال ووحدة أراضي كل بلد من بلدان المنطقة ؛ وهذا يتعلق بإسرائيل كما يتعلق بالبلدان العربية. ومسألة مضيق تيران تشمل التعهدات الأميركية في عام ١٩٥٧ وتشمل بشكلٍ أعَمَّ احترامَ مبدأ حرية الملاحة في البحار. وبحكم ذلك، لا يمكن للأميركيين أن يكونوا بمنأى عن الصدام القادم[٤٤].

وإذا كانوا يرون، في واشنطون، أن الحرب حتمية، فإنهم لا يعرفون بَعْدُ لحظة نشوبها، وإن كانوا يعتقدون أن «اليوم الحاسم» سيكون، بحسب كل الترجيحات، ١١ يونيو/ حزيران. وهم يظلون متمسكين بتصور السيناريو الأرجح: محاولةً إسرائيليةً لاجتياز مضيق تيران من شأنها أن توفر الذريعة لشن الهجوم لأن العرب سوف يكونون البادئين بإطلاق النار. وهذا يترك للأميركيين عدة أيام يمكنهم، لا يزالون، استخدامها لانتهاج السبيل الديبلوماسي، ومن هنا الدعوة الموجهة إلى نائب الرئيس المصري للمجيء إلى واشنطون.

وفي ٤ يونيو/ حزيران، يتخيل والتر روستو المستقبل في مذكرةٍ إلى الرئيس مستخدمًا جميع التحوطات اللغوية الضرورية سعيًا إلى طرح الحرب والانتصار الإسرائيلي كافتراضين: إن العرب المعتدلين، أي عمليًا جميع العرب الذين يخشون توسع عبد الناصر، إنما يفضلون هزيمته على أيدي الإسرائيليين مما على أيدي قوى خارجية [قوى من خارج المنطقة][٤٥].

وهو يرى أن إمكانياتٍ جديدةٍ سوف تتاحُ إذا ما حاقت الهزيمةُ بعبد الناصر بالفعل: فالاعتدال سوف تقوم له قائمةٌ في الشرق الأوسط مع التشديد على التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، و، إذا ما تم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، سوف يجري قبول إسرائيل كجزء لا يتجزأ من المنطقة ؛ وهكذا فإننا سنكون إزاء انتقالٍ تاريخي لتحول الشرق الأوسط[٤٦]. ولا يستخدمُ الرجلُ تعبير «الشرق الأوسط الجديد»، لكن الفكرة ماثلةٌ بالفعل فيما يقوله. وهو يقول إن ما يجب تجنبه

هو القضاء على إسرائيل أو تبلور كتلة لا يوحدها غير عدائها لإسرائيل؛ فهذا التبلور من شأنه أن يرغم الولايات المتحدة على الحفاظ على إسرائيل على هيئة جيب من نوع هونج كونج في المنطقة.

وبما أن إسرائيل قد حصلت الآن على التأكيدات الضرورية من واشنطون، فإنها لم تعد بحاجة إلى الانتظار، في حين أن القوات العربية بسبيلها إلى التعزز في الأردن. والحال أن موشيه دايان قد قام، منذ وصوله إلى وزارة الدفاع، باستعادة خطط الحرب وقام بعرضها على الحكومة (٢ يونيو/ حزيران). وهو، خلافًا لما يُشاع عنه، إنما يبدو حذرًا يحسب لكل شيء حسابه: سحق الجيش المصري دون احتلال غزة، ثم المضي إلى قناة السويس. والحاصل أن آللون، منافسه القديم، إنما يجده هيابًا ويقترح اغتنام الفرصة لطرد مئات الآلاف من اللاجئين العرب إلى القناة. ويجد دايانُ هذا الاقتراح بربريًا ولا إنسانيًا[٤٧]. وفي ٣ يونيو/ حزيران، وهو يوم سبت، يُقَدِّمُ عاميتُ آخر المعلومات الواردة من واشنطون. فيجري اتخاذ القرار في اجتماع وزاري مصغر حول إشكول، ينعقد بعد غروب الشمس لأن هذا يوم سبت. وصباح يوم ٤، يقوم مجلسُ الوزراء باستعراضٍ أخيرٍ للوضع ويَعْتَمِدُ قرار الحرب. ويؤكد دايانُ أن المنتصر سيكون من يبدأ بتوجيه الضربة الأولى. ويُصدِرُ رابينُ تعليماته الأخيرة إلى الجنرالات الذين يقودون مختلف الجبهات: سوف تُعطى الأولويةُ المطلقةُ للجبهة المصرية، ووضعُ الدفاع يفرض نفسه في مواجهة الأردن وسوريا. وسوف يبدأُ الهجومُ صباح ٥ يونيو/ حزيران.

وفي مصر، كان عبد الناصر قد ركن إلى الاطمئنان بسبب الدعوة الموجهة إلى نائبه للمجيء إلى واشنطون. وهو يظل مقتنعًا بأن إسرائيل بمفردها لا تملك إمكانات شن هجوم جوي ضد مصر[٤٨]. على أنه يُذَكِّرُ عسكرييه بخطر ضربة إسرائيلية أولى، لكنهم لا يستمعون إلى تحذيره إلاَّ من باب مراعاة الأدب.

في الشرق الأوسط، يُمكنُ لحربٍ أن تَحْجُبَ حربًا أخرى، أو، بتعبير أدق، فإن الباعث الظاهر يمكن أن يحجب رهانًا آخر. وهكذا نجد أن حرب ١٩٥٦ كان باعثها هو وضعية قناة السويس والإطاحة بالنظام الناصري، لكن الرهان الفعلي،

بالنسبة لواشنطون، كان مصير العالم الثالث، ومن هنا التصرف الحازم الذي قامت به إدارة أيزنهاور. وقد وُلِدَتْ حربُ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ من أخطاء حساب ارتكبتها الأطراف كافة: وهذه الكلمة تظهر في العديد من المناسبات في الوثائق الأرشيفية المتاحة.

والمسألة الحقوقية تظل مسألة وضعية الترتيبات المتخذة في عام ١٩٥٧. وهي تتألف من سلسلة من التعهدات وحيدة الطرف المتخذة من جانب البلدان الغربية، وإن كان من غير شرعنةٍ لها من جانب منظمة الأمم المتحدة ومصر اللتين اعتبرتاها بمثابة حقائق واقعية. وتعريفُ مُسَوِّغِ الحرب يتميز بالطبيعة نفسها لأنه قد فُرِضَ من جانب إسرائيل، ومن هنا مسألة تحديدِ مَنْ المعتدي: ذلك الذين يفرض الحصار أم ذلك الذي يبدأ بإطلاق النار؟

وكانت الاستراتيجية الناصرية تتمثل في محاولة ردع الولايات المتحدة عن التدخل لصالح إسرائيل، وذلك بإشعارها بخطر «فقدان» كل الشرق الأوسط في لحظةٍ بدا فيها أن حرب فيتنام تشل عملها. وهذا الردع يعمل بشكل سيء لأنه يقود واشنطون، على العكس من ذلك، إلى إعطاء إسرائيل تصريحًا ضمنيًا بالهجوم. والحال أن الحرب الباردة العربية، بأكثر من النزاع الإسرائيلي – العربي، كانت محرك الأحداث.

وقد وضعت مصر وكل البلدان العربية نفسها في أسوأ حالة ممكنة حيال الرأي العام الدولي باعتمادها رطانة حربوية تمضي إلى حد التهديد بحرب إبادة وبالحيلولة دون أي إمكانية للتوصل إلى حل وسط دبلوماسي كان لابد له من أن يسمح لعبد الناصر بتوطيد عدد معين من مكاسبه.

والحاصل أن التقارب الإسرائيلي – الأميركي الذي جرى تدشينه في عهد كينيدي، بعيدًا عن أن يكون عامل تحقيقٍ للاستقرار كما زعم القائمون عليه، قد شدَّد من تجذر المواقف، بما أعطى فاعليةً، تستحق الإعجاب، للغة التجريد من الاعتبار التي تضع الإمبريالية والرجعية والصهيونية في سلة واحدة. وهي تَجُرُّ الولاياتِ المتحدة، على نحو لا يُقَاوَمُ، إلى أن تصبح فاعلاً رئيسيًا في النزاع الإسرائيلي – العربي، بعيدًا عن الحذر الاستراتيجي الذي تمسكت به إدارة إيزنهاور.

والحال أن أولئك الذين انكبوا في الأيام الأولى لشهر يونيو/ حزيران، على التفكير، في واشنطون، في نوعٍ من شرقٍ أوسطٍ جديد، إنما يفعلون ذلك ضمن إطار تغييرٍ للأنظمة، وإن كان مع احترام وحدة أراضي الدول القائمة. وهم، بذلك، يُقدِّمون مُبَرِّرًا لخطاب التقدميين العرب، الذين شجبوا دومًا هذا النوع من المؤامرات الغربية وتُخامِرهم الأوهامُ حول قدرتهم على فرض احترام النظام الترابي بعد احتلالٍ عسكري.

فلئن كان صحيحًا أن بن جوريون قد تخلى في ستينيات القرن العشرين عن مشروعِ التوسع الترابي لدولة إسرائيل وأن حكومة إشكول كانت الحكومة الأكثر اعتدالاً التي عرفتها إسرائيل، فإن بوسعنا أن تخامرنا شكوك كثيرة فيما يتعلق بنشاطية هيئة أركان يقودها رابين. فالحال أن الجيش الإسرائيلي، بحكم دوره كمحرك للوحدة الوطنية وبحكم النمو المتواصل لإمكاناته، إنما يُعَدُّ بسبيله إلى أن يتحول إلى فاعلٍ سياسي رئيسي، كما يوضح ذلك تمرد الجنرالات في أواخر مايو/ أيَّار ١٩٦٧. والاستراتيچية العسكرية كلها مبنيةٌ على مبدأ نقل الحرب إلى أرض العدو، ومن ثم على احتلالها. ولا يجري تحديد المصير التالي للمكاسب الترابية. وضَمُّ جزءٍ منها يُعَدُّ مأمولاً، وإن كان يصعب تحقيقه بسبب المعارضة الحازمة من جانب الولايات المتحدة.

وحتى إذا كان أفقُ توسعٍ ترابي ليس واردًا في جدول الأعمال في مستهل عام ١٩٦٧، خلافًا للاتهامات الصادرة من البلدان العربية [والتي ترمي إسرائيل] بالتوسعية، فإن إسرائيل لم تتخل قط، من الناحية الحقوقية، عن المطالبة لنفسها بكل أراضي فلسطين عهد الانتداب. والبعض لا يزالون يتحدثون عن ذلك. وكثيرون يفكرون فيه دومًا. ولا أحد يريد ملاحظة أن النهوض السياسي الفلسطيني، سواء وَقَعَتْ حربٌ أم لم تقع، سوف يمضي لا محالةَ إلى إعادة النزاع إلى بُعده الأول: صراع شعبين يطالب كل منهما لنفسه بالأرض المقدَّسة.

الهوامش

الفصل السابع
السويس

(1) Ministère des Affaires Étrangères, *Documents diplomatiques français, 1956*, Paris, 1988, Imprimerie Nationale, I, pp.379-385.

(2) Mordechai Bar-On, *The Gates of Gaza..*, p. 117 et suivantes.

(٣) بحسب الإحصاء الرسمي الذي قام به المراقبون، وصل عدد القتلى إلى ٥٥ مدنيًا وعسكري واحد بينما جُرِحَ ١٠٢ من المدنيين و ٤ من العسكريين.

(4) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, pp. 498 et suivantes.

(5) Brian Urquhart, *Hammarskjold...*, p. 141 et suivantes.

(6) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, 1956, pp. 191-192.

(7) 10 mai 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, pp. 628 et suivantes.

(8) Bibliographie de base Motti Golani, *La guerre du Sinaï..*, Mordechai Bar-On, *The Gates of Gaza...*, Jacob Tsur, *Prélude à Suez ...*, Abel Thomas, *Comment Israël fut sauvé, les secrets de l'expédition de Suez*, Paris, Albin Michel, 1978, Samir Kassir et Farouk Mardam Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem, La France et le conflit israélo-arabe*, Les livres de la Revue d'études palestiniennes, T. I, 1993. Michel Bar-Zohar, *Suez ultra-secret*, Paris, Fayard, 1964.

(٩) يتعلق الأمر بمعلومات استخباراتية جاءت بها الاستخبارات العسكرية (جهاز أمان) لما فيه عظيم شعور الموساد بالحسد، انظر:

Ian Black et Benny Morris, *Israel's Secret Wars, A History of Israel's Intelligence Services*, Grove Weidenfeld, New York, 1991, pp. 171-174.

(10) Sur Guy Mollet voir la somme de François Lafon, *Guy Mollet*, Paris, Fayard, 2006.

(11) 19 mars 1956, *Note pour le Ministre, Livraisons d'avions Mystère IV à Israël*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 38

(12) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 50.

(١٣) لابد أن الفرنسيين قد فكروا في اغتيال عبد الناصر، انظر:

Pascal Krop, *Les secrets de l'espionnage français*, Paris. Payot, 1995, pp. 487-488.

(14) 5 juillet 1956, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 651, ambassade de France en Jordanie...

(15) 6 juillet 1956, Tel-Aviv, Gilbert.., MAE NUOI 226.

(16) Ian Black et Benny Morris, *Israel's Secret Wars..*, pp. 123-124.

(17) 20 juillet 1956, Tel-Aviv, Gilbert.., MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 54. Ces indications sont confirmées par les *FRUS* du début de juillet 1956.

(18) 22 juillet 1956, Jérusalem, Laforge..., MAE NUOI 216.

(19) 11 juillet 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 807 et suivantes.

(20) 12 juillet 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 820 et suivantes

(21) 17 juillet 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 849 et suivantes.

(22) Diane B. Kunz, *The Economic Diplomacy of the Suez Crisis..*, pp. 69-71.

(23) Keith Kyle, *Suez, Britain's End of Empire..*, p. 130.

(24) Texte français dans la revue *Orient*, 1957, n°1, pp. 45-63.

النص العربي منشور في المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ص ص ٣٦٣-٣٨٣.

(٢٥) يَستخدمُ هنا مصطلح «الخليج الفارسي» وليس مصطلح «الخليج العربي»، لكنه يَستخدمُ، في تتمة الخطبة، مصطلح «الخليج العربي».

(26) Cole C. Kingseed, *Eisenhower and the Suez Crisis of 1956*, Louisana State University Press, 1995 et *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, *Suez Crisis*.

(27) Keith Kyle, *Suez, Britain's End of Empire..*, pp. 151-152.

(28) Le 21 septembre 1956, J. Fernand Laurent, Tel-Aviv..., MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 68.

(29) Ouvrage de base d'histoire militaire, Paul Gaujac, *Suez, 1956*, Paris Lavauzelle, 1986.

(30) FO 371/118838 et suivants.

(31) 5 septembre 1956, Special National Intelligence Estimate, Probable repercussions of British-French military action in the Suez Crisis, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 382 et suivantes.

(32) FO 371 118871.

(٣٣) تَرَكَ لنا مذكراته، علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، لندن، ١٩٩٠.

(34) Le 26 septembre 1956, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 70.

(35) Le 27 septembre 1956, visite de l'ambassadeur d'Israël... MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 68.

(36) Le 28 septembre 1956, Le Caire..., MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 70.

(37) Le 29 septembre 1956, Damas.., MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 70.

(38) Le 30 septembre 1956, J. Fernand Laurent, Tel-Aviv... MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 70.

(39) « Mystère fighter bombers for Israel sowed a rabbitlike capacity for multiplication ».

(40) Keith Kyle, *Suez, Britain's End of Empire..*, p. 260 et suivantes.

(41) Discussion sur ce point dans Hugh Thomas, *The Suez Affair*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1986, pp. 98-99 (réédition du texte de 1970).

(42) François Lafon cite un procès verbal inédit de la réunion dans son *Guy Mollet*, pp. 577-578.

(43) W. Scott Lucas, « Redefining the Suez "Collusion" », *Middle Eastern Studies*, Vol. 26, n°1, janvier 1990, pp. 88-112.

(44) Le 15 octobre 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 722 et suivantes.

(45) « The President emphasized that our position in this matter could not and should not be influenced by domestic political considerations. It would be a shame, he said, if the American leadership should make its decisions on any basis other than was right and what was in our overall national interest. He would not under any circumstances permit the fact of the forthcoming elections to influence his judgment. If any votes were lost as a result of this attitude, that was a situation which would have to be confronted, but any other attitude would not permit us to live with our conscience»

(46) Le 15 octobre 2006, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 727 et suivantes.

(47) Diane B. Kunz, *The Economic Diplomacy of the Suez Crisis...*, p. 112 et suivantes.

(48) Moshe Dayan, *Histoire de ma vie*, Paris, Fayard, 1976, pp.209-215. Texte correspondant dans Abel Thomas, *Comment Israël...*, p.169 et suivantes.

(49) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 50.

(50) Abel Thomas, *Comment Israël...*, pp. 191-195.

(51) Voir les passionnants témoignages dans le livre collectif réunis par Maurice Vaïsse, *La France et l'opération de Suez*, Ministère de la Défense, Centre d'histoire de la Défense, Paris, 1997.

(52) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 764.

(53) Donald Neff, *Warriors at Suez...*, p. 352.

(54) Donald Neff, *Warriors at Suez...*, pp. 353-354.

(55) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 798 et suivantes.

(56) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 795.

(57) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 801.

(58) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p.816 et suivantes.

(59) Sur cet exploit qui n'a été révélé qu'en 1989, voir Col. Eliezer "Cheetah" Cohen, *Israel's Best Defense, The First Full Story of the Israeli Air Force*, Orion Book, New York, 1993, pp. 106-108.

(60) Voir la dépêche de Gilbert. le 12 novembre 1956, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 64.

(٦١) يتعلق الأمر هنا بشكل واضح بالفعل بأغلبية الطبقة السياسية والرأي العام.

(62) Voir par exemple la déclaration d'Eban au Département d'État, le 19 novembre 1956 (*FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 1158) : « Interrogation of prisoners had revealed not only Soviet philosophies, but also Nazi doctrines. There had been copies of *Mein Kampf* in Arabic everywhere which probably reflected the efforts of Nasser's Nazi German Aides». Il y a bien eu quelques officiers allemands qui ont servi à la réorganisation de l'armée égyptienne après 1949, mais c'était sous le règne de Farouk. Selon certaines sources ce serait la CIA qui se serait chargé de les recruter. Le régime des Officiers libres ne semble pas les avoir utilisés. Il est incontestable qu'Hitler a été très populaire chez les Arabes, mais comme éventuel libérateur de la domination franco-britannique puis comme modèle de nationalisme. Le plus souvent les germanophiles de la seconde guerre mondiale sont devenus des admirateurs de l'Union soviétique.

كان هناك بالفعل بعض الضباط الألمان الذين عملوا على إعادة تنظيم الجيش المصري بعد عام ١٩٤٩، لكن ذلك كان في عهد فاروق. وبحسب بعض المصادر، فإن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي عُهِدَ إليها بتجنيدهم. ولا يبدو أن نظام الضباط الأحرار قد استخدمهم. ومما لا جدال فيه أن هتلر كان يتمتع بشعبية كبيرة بين العرب، ولكن بوصفه الرجل الذي ظنوا أن من المحتمل أن يحررهم من السيطرة الفرنسية – البريطانية، ثم كنموذج للنزعة القومية. وفي أغلب الحالات، نجد أن عشاق ألمانيا زمن الحرب العالمية الثانية قد أصبحوا معجبين بالاتحاد السوفييتي.

(٦٣) انظر مذكراته، **مذكرات في السياسة والثقافة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص ٢١١ – ٢١٦.

(64) Le *Haaretz* du 28 mars 2001 a publié le compte-rendu de la réunion du Conseil des ministres israéliens du 11 novembre 1956 consacré à l'affaire.

(65) Télégramme du 4 novembre 1956, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 76.

(66) Burns, *Between Arab and Israeli...*, pp. 116-118, Haaretz, 01/07/2005, *Book: Rabin backed transfer of Arabs in '56*, by Amir Oren, *Rabin's view of transfer* Source: www.hazofe.co.il , July 19, 2005 by Akiva Zimmerman. MAE NUOI 228, Jérusalem 31 octobre 1956:

«تأكدت لجنة الهدنة من احتلال المنطقة المنزوعة السلاح في القطاع السوري من جانب القوات الإسرائيلية التي طَرَدَتْ القرويين منها إلى سوريا.».

(67) Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, Oxford University Press, 1965, p. 260 et suivantes.

(٦٨) انظر شهادة محمد معروف، أحد منظمي الحركة الذي لا يعرف سوى الصلة العراقية، **أيام عشتها، ١٩٤٩ – ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية**، منشورات رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٤٧ وما يليها.

(٦٩) يتعلق الأمر بإجراءٍ جرى اعتماده بناءً على طلب أميركي خلال حرب كوريا، في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٠، سعيًا إلى الحيلولة دون اعتراض سوفييتي. ففي حالة تخلف مجلس الأمن عن الوفاء بـ«مسئوليته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدولي، تقوم الجمعية فورًا بدراسة المسألة سعيًا إلى طرح التوصيات المناسبة على أعضائها فيما يتعلق بالتدابير الجماعية التي يجب اتخاذها». ولم يكن هذا الإجراء قد استخدم قط إلى ذلك الحين. وفي تلك الأثناء، يقدم اليوغوسلاف تأييدهم للتدخل العسكري السوفييتي في المجر ...

(٧٠) يبدو أن الرواية المصرية الأكثر استحقاقًا للثقة حول هذه الفترة هي رواية عبد اللطيف البغدادي، **مذكرات**، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٣٥ وما يليها. أمَّا رواية هيكل، **ملفات السويس**، ص ٥٣٠ وما يليها، فيجب التعامل معها بحذر لأنها تتميز بطابع تبريري.

(٧١) شهادةُ أكرم الحوراني (الذي كان موجودًا في القاهرة في تلك اللحظة) شهادةٌ ثمينة في هذا الصدد إذ لا توجدُ شبهةٌ كبيرةٌ في مجاملتها لعبد الناصر. وتعترف هذه الشهادة بأن عددًا من

المقربين من عبد الناصر قد مروا بلحظة ضعف ولكن ليس عبد الناصر الذي كان مستعدًا للموت شهيدًا وسلاحه في يديه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ٢١٥٣ وما يليها.

(72) Yonan Bandmann, « The Egyptian Armed Forces during the Kadesh Campaign», in Selwyn Ilan Troen et Moshe Shemesh, *The Suez-Sinai Crisis, 1956, retrospective and Reappraisal*, Londres, Frank Cass, 1990, pp. 74-90.

(73) Sur se sujet voir le dossier http://www.washington-report.org/backissues/0296/9602017.html.

والمسألةُ معقدة لاسيما أن عددًا معينًا من العسكريين المصريين قد «فُقدوا» في الصحراء، ومن هنا مسألة معرفة ما إذا كانت هذه الوفيات يجب بالفعل حسابها بوصفها نتيجة لحوادث الحرب أم أن الأمر يتعلق بالتستر على إعدامات. ثم إنه يبدو أننا لا نحوز إحصاءً دقيقًا للخسائر المصرية في سيناء ولابد أن بعض الإعدامات قد طالت مدنيين.

(74) Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search of State, The Palestinian National Movement, 1949-1993*, Clarendon Press, Oxford, 1997, p. 67-68.

(75) Les principales informations viennent du rapport de l'UNRWA du 15 décembre 1956 (disponible sur UNISPAL) :

« 23. Khan Yunis. The town of Khan Yunis and the Agency's camp adjacent thereto were occupied by Israel troops on the morning of 3 November. A large number of civilians were killed at that time, but there is some conflict in the accounts given as to the causes of the casualties. The Israel authorities state that there was resistance to their occupation and that the Palestinian refugees formed part of the resistance. On the other hand, the refugees state that all resistance had ceased at the time of the incident and that many unarmed civilians were killed as the Israel troops went through the town and camp, seeking men in possession of arms. The exact number of dead and wounded is not known, but the Director has received from sources he considers trustworthy lists of names of persons allegedly killed on 3 November, numbering 275 individuals, of whom 140 were refugees and 135 local residents of Khan Yunis.

«24. Rafah. On 12 November, a serious incident occurred in the Agency's camp at Rafah. Both the Israel authorities and UNRWA's other sources of information agree that a number of refugees were killed and wounded at that time by the occupying forces.

« 25. A difference of opinion exists as to how the incident happened and as to the numbers of killed and wounded. It is agreed, however, that the incident occurred during a screening operation conducted by the Israel forces.

« These screening operations have been carried out in each UNRWA camp, as well as among the non-camp population. The stated purpose of the Israel authorities was to find persons who were members of the so-called "Palestine

Brigade" or who participated in fedayeen operations. The procedure was to institute a twenty-four-hour curfew in the area being screened and to call all men between certain specified ages to gather at designated places; meanwhile, soldiers went through the houses and huts looking for suspects who might have remained at home.

« 26. The Israel authorities in Gaza state that the attitude of the refugees in Rafah camp was hostile and that there was some resistance to the screening operation, during which the casualties occurred. The refugees deny any such resistance. The facts appear to be as follows: Rafah is a very large camp (more than 32,000 refugees) and the loudspeaker vans which called upon the men to gather at designated screening points were not heard by some of the refugee population. Realizing this, an UNRWA official went personally to one section of the camp to inform the inhabitants of the Israel announcement. Moreover, sufficient time was not allowed for all men to walk to the screening points and get there before the designated hour. In the confusion, a large number of refugees ran toward the screening points for fear of being late, and some Israel soldiers apparently panicked and opened fire on this running crowd.

« 27. The Director has received from sources which he considers trustworthy lists of names of persons allegedly killed at Rafah on 12 November, numbering 111, of whom 103 were refugees, seven local residents, and one an Egyptian. [...]

« 29. To the best of the Agency's information, the two incidents mentioned above are the only major ones of their kind which have taken place. There have been. however, a number of refugees killed or wounded in smaller incidents - some during the fighting, some in connexion with breaches of curfew restrictions, and some accidentally. The exact number is not known, but the Director has received a list, from sources which he considers trustworthy, numbering sixty-six individuals, of whom forty-eight were refugees, killed in the period 1 to 21 November (exclusive of those mentioned above).

« 30. It has not been possible to verify individually each listed death, nor has it been possible to complete a list of all refugees who may have been killed or who are missing. Further information may be obtained in the weeks to come, but it is most unlikely that lists of casualties can ever be made complete. One of the reasons for this is that, particularly in the early phase, many burials were made without identification. »

(٧٦) الحوراني، مذكرات، المجلد الثالث، ص ٢١٦٥ وما بعدها.

(٧٧) الوضع جد صعب إلى درجة أنه يجري التفكير في إجلاء الرعايا البريطانيين من العـراق. télégramme de Londres le 5 novembre. MAE, Afrique Levant, Israël. 1953-1959. 60.

(٧٨) أولاً عبر هيكل، في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, pp. 964-965 ثم عبر هيكل وعلي صبري، في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 975.

(٧٩) تجدر الإشارة إلى أن نزعة المسالمة في ثلاثينيات القرن العشرين قد تغذت أيضًا من هذين المصدرين، نزعة المسالمة التي تدعو إلى منع الحرب تمامًا، والرغبة في صون الإمبراطورية من حرب تهدد بالانتصار عليها.

(80) Burns, *Between Arab...*, pp. 190-192.

(81) William Taubman, Khrushchev, *The Man and his Era*, Londres, Free Press, 2003, pp. 359-360.

(82) Voir la brillante démonstration de Diane B. Kunz, *The Economic Diplomacy of the Suez Crisis...*, p. 131 et suivantes.
يجب أن نضيف أن يوميات ماكميلان لا وجود لها بعد يوم ٤ أكتوبر/ تشرين الأول ولا يجري استئنافها إلاً في ٣ فبراير/ شباط ١٩٥٧. وقد أوضح أنه قد تخلص من الفقرات المتعلقة بالشهور الأخيرة من عام ١٩٥٦ بناءً على طلب من إيدن. ويمكن فيما بعد الشك في ذلك: انظر
The Macmillan Diaries, The Cabinet Years, 1950-57, Pan Books, 2004, p. 607.

(83) Ministère des Affaires étrangères, *Documents Diplomatiques Français, 1956*, T.III (24 octobre 31 décembre 1956), Paris Imprimerie Nationale, 1990, pp. 222-223.

(84) Voir les explications indignées de Massu dans Jacques Massu et Henri Lemire, *Vérité sur Suez 1956*, Paris, Plon, 1978, p. 208 et suivantes et du général Beauffre, *L'expédition de Suez*, Paris, Grasset, 1967, p. 177 et suivantes.

(85) Envoi d'un émissaire spécial aux États-Unis le 18 novembre 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, p. 1149 et suivantes.

(86) 22 novembre 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, pp. 1174-75.

(87) Paul Gaujac, *Suez, 1956*, p. 295.

(88) Keith Kyle, *Suez, Britain's End of Empire..*, p. 502.

(89) Motti Golani, *La guerre du Sinaï..*, p. 276.

الفصل الثامن
زمن مبدأ أيزنـهاور

(1) Dépêche de Gilbert le 26 novembre 1956, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 64 ;

(2) Pour cette période de la vie de Johnson, voir Robert A. Caro, *The years of Lyndon Johnson, Master of the Senate*, Vintage Books, 2003.

(3) Gideon Raphael, *Destination Peace, Three Decades of Israeli Foreign Policy, a Personal Memoir*, New York, Stein and Day, 1981, p. 63.

(٤) وهكذا، فإن الأعمال الأساسية حول التاريخ العسكري الإسرائيلي تُسهبُ بشكلٍ جد واسعٍ في الحديث عن التسليح والتنظيم، لكنها تتمسك دومًا بتصوير هذا النوع من الحوادث على أنه مرتبط بظروف خاصة.

Par exemple Zeev Schiff, *A History of the Israeli Army*, Londres, Sidgwick and Jackson, 1987, Edward Luttwak et Dan Horowitz, *The Israeli Army*, News York, Harper and Row Publishers,1975, Martin Van Creveld, *Tsahal*, Paris, Editions du Rocher, 1998.

(5) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, pp. 1338-1339.

(6) 28 décembre 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVI, pp. 1341 et suivantes, p 1342 : « If a permanent solution involved Israel's taking over the strip. Israel would assume responsibility for the indigenous population of the strip and a share of the refugees there. »

(7) *FRUS, 1955-1957*. Vol. XVII, pp.5-7.

(8) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 53.

(9) Ray Takehi, *The Origins of the Eisenhower Doctrine*, Londres, Palgrave, 2000.

(10) Excellent développement dans Nathan J. Citino, *From Arab Nationalism to OPEC...*, p. 121 et suivantes.

(11) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, pp. 82-83.

(12) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 109 et suivantes.

(13) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 132 et suivantes.

(١٤) مسألة مرور السفن الحربية أكثر تعقيدًا. وما يخطر ببال الولايات المتحدة هو سان لوران الذي يُعدُّ طريقًا مائيًا دوليًا بين الولايات المتحدة وكندا ؛ ولابد أنها ما كانت لتحب أن تمر فيه سفن حربية سوفييتية.

(15) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, pp. 142 et suivantes, 12 février 1958, conversation téléphonique entre Dulles et Lodge, p. 144 : « The Sec. Mentioned the terrific control the Jews had over the news media and the barrage which the Jews have built on Congressmen».

(16) 15 février 1957, entretien Dulles Eban, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 158 et suivantes.

(17) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 178 et suivantes.

(18) p. 179 : « I felt that to go further would almost surely jeopardize the entire Western influence on the Middle East and make it almost certain that virtually all of the Middle East countries would feel that United states policy toward the area was in the last analysis controlled by the Jewish influence in the united States and that accordingly the only hope of the Arab countries was in association with the Soviet Union. »

(19) 18 février 1957, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p.201 et suivantes.

(20) Isaac Alteras, *Eisenhower and Israel..*, pp. 270-71, extrait du journal d'Eisenhower: « as I reflected on the pettiness of much of the discussion of the morning, I found it somewhat dismaying that partisan considerations could enter so much into life or death, peace or war decisions».

(21) 23 février 1957, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 249 et suivantes, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 57 .

(٢٢) يرى أيزنهار أن الأمر يتعلق هنا بواحد من أعظم حوادث تاريخ العالم الحر، بل ربما يكون أعظم من كسب الحرب.

26 février 1957, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 296 : « he felt that the day this common market became a reality would be one of the finest days in the history of the free world, perhaps even more so than winning the war ».

(23) Burns, *Between Arab and Israeli...*, p. 255 et suivantes.

(24) Voire l'échange de messages entre Mollet et Eisenhower, le 14 mars 1957, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 418 et suivantes.

(25) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 67, Tel-Aviv, le 22 mars 1957.
كما يشرح ذلك شيمون بيريز ساخراً، في ٢١ مارس/ آذار، للممثل الفرنسي: «إن السبب الوحيد الذي جعل الرقابة تسمح بنشر المعلومات المتعلقة بخطة عمليات عسكرية تهدف إلى فصل غزة عن مصر هو أنه لا توجد في مقر القيادة العامة خطة من هذا النوع. وسياسة رقابتنا تتمثل في عدم فرض الحظر إلاّ على نشر الأسرار».

(26) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 67, Tel-Aviv, le 21 mars 1957.

(27) *Orient*, n°3, juillet 1957, pp. 177-178.

(28) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 67.

يعترف بيرنز بذلك أمام قنصل فرنسا العام في القدس في الأول من أبريل/ نيسان: «إن قوة الطوارئ ليست مُؤَهَّلَةً لمهمة إدارة مدنية ؛ فهي لا تحوز مسئولين إداريين ولا أفرادًا قادرين على التحدث بالعربية. ثم إن الموظفين والأعيان المحليين، وإن كانوا مناسبين بوجه عام قبل استعادة الإدارة المصرية، قد بيَّنوا بوضوح أنهم ليسوا في موقع يسمح لهم بالتعاون في هذا المجال مع قوة الطوارئ».

(29) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 448 et suivantes.

(٣٠) يشير المصريون إلى ضرورة حماية القناة ومدنها ويُذَكِّرون بأن العدوان الأخير الذي تعرضوا له إنما يثبت أن الخطر خطر واقعي.

(31) Télégramme de Gilbert, le 12 mai 1957, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 54.

(32) Dépêche du Consul général de France à Jérusalem sur la situation frontalière, le 5 juin 1957, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 61.

(33) Livre de base, Salim Yaqub, *Containing Arab Nationalism. The Eisenhower Doctrine and the Middle East,* The University of North Carolina Press, 2004.

(34) 4 mai 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVII, p. 597 et suivantes.

(35) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIII, p. 98 et suivantes.

(36) 19 avril 1956, télégramme de Tel-Aviv, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 56.

(37) Rathmell, *Secret War in the Middle East...*, p. 126 et suivantes,

(38) Avi Shlaim, *The Iron Wall..*, p. 190.

(39) 18 septembre 1957, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959,61.

(40) Voir le mémorandum de Foster Dulles à Eisenhower le 20 août 1957, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIII, pp. 641-642.

(٤١) انظر لقاء ٢٨ أغسطس/ آب بين السفير الأميركي في إسرائيل ومسئولي وزارة الشئون الخارجية الإسرائيلية ؛ *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIII, pp. 662-663.

(42) David W. Lesh, *Syria and the United States, Eisenhower's Cold War in the Middle East*, Westview press, Boulder, Colorado, 1992; p. 141 : « In view of the special position of Your Majesty as keeper of the Holy Paces of Islam, I trust that you will exert your great influence in the end that the atheistic creed of Communism will not become entrenched at a key position in the Moslem world»

(٤٣) الإشارة الأولى قام بها إيبان في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٧،
FRUS, 1955-1957, Vol. XVIII, p. 747 et suivantes.

(٤٤) لقاء إيبان – دالاس، في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٧،
FRUS, 1955-1957, Vol. XVIII, p. 779 et suivantes.

(٤٥) مذكرةٌ مؤرّخةٌ في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٧،
FRUS, 1955-1957, Vol. XVIII, p. 807 et suivantes.

(46) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XIII, p. 8 et suivantes.

(47) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XVIII, p. 841 et suivantes.

(48) Yezid Sayigh, *Armed Struggle...*, p. 67.

(49) 19 mars 1957, télégramme de Washington, MAE NUOI 216.

(50) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 67.

(51) Dépêche du Consul général de France à Jérusalem le 19 mars 1958, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 62.
في ذلك الوقت، كان عبدُ الناصر في حلب ولا تتضمن أعماله الكاملة إشارة إلى هذا الحدث.

(٥٢) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ١٩٥٥ – ١٩٥٧، ص ٦٠٧.

(٥٣) يبدو أن وكالة الاستخبارات المركزية قد مولت الفساد الانتخابي تمويلاً كبيرًا ؛
Irene L. Gendzier, *Notes from the Minefield, United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945-1958*, Columbia University Press, 1997, pp. 232-233.

(54) Irene L. Gendzier, *Notes from the Minefield..*, p. 255 et suivantes.

(55) 5 juin 1958, Gilbert.. MAE, Afrique Levant, 649.

(56) Voir l'ouvrage collectif dirigé par Wm. Roger Louis et Roger Owen. *A Revolutionary Year, The Middle East in 1958*, Londres, I. B. Tauris, 2002.

(57) *Documents Diplomatiques Français*, 1958, Paris, Imprimerie Nationale, 1992, T. I, p. 861 et suivantes.

(58) 11 juillet 1958, *FRUS, 1958-1960,* Vol. XI, pp. 297-299.

(59) Avi Shlaim, *The Iron Wall..*, pp. 200-201.

(60) 24 juillet 1956, *FRUS, 1958-1960,* Vol. XI, p. 384.

(61) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XIII, pp. 74-75 : « Turning to Jordan the ambassador said that his governement had been considering this matter carefully, and that the Prime Minister now felt that there was better alternative than maintaining a

separate Jordan, even though there were great complexities involved. Any other proposals involved difficulties and dangers, but it was, nevertheless, not possible to maintain the statu quo or some improvement upon based upon Jordanian independence, the Israeli thinking was the western part of the country (the West bank) belonged to the land mass of Palestine. Perhaps it would be possible to bring about a union with Iraq or the eastern portion of Jordan, with the western portion established in some kind of autonomous political unit with which there could be a union with Israel. The full absorption by Israel of West Jordan would have a marked disadvantage from the Israeli viewpoint. There was a rebellious population and a very turbulent situation in that part pf Jordan. Israel did not, in any event, have expansionist ideas and would not seek to increase its territory by taking over this unhappy situation, if could be avoided»

(62) Sur ces questions voir Moshe Zak, « The Shift in Ben Gurions's Attitude toward the Kingdom of Jordan», *Israel Studies*, vol. 1, number 2.

(63) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XIII, pp. 77-79.

(٦٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٣٦٨ – ٣٧١.

(65) Salim Yaqub, *Containing Arab Nationalism...*, p.248 et suivantes.

(66) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XI, p. 441 et suivantes.

(67) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XI, p. 469 et suivantes.

(68) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XI, p. 491 et suivantes.

(69) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XI, p. 507 et suivantes.

(70) Ian Black et Benny Morris, *Israel's Secret Wars...*, p. 182 et suivantes.

(71) 19 juillet 1958, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 50, *Conversation avec M. Pérès, Directeur au Ministère de la Défense d'Israël.*

(72) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 50.

(73) MAE NUOI 216, 12 août 1958, note sur la conversation avec l'ambassadeur d'Israël.

(74) MAE NUOI 216, Tel-Aviv le 10 septembre 1958.

(75) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 62, Jérusalem le 18 décembre 1958.

(76) Salim Yaqub, *Containing Arab Nationalism..*, pp. 258-259.

(77) Salim Yaqub, *Containing Arab Nationalism..*, p. 255 et suivantes.

(78) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 62, Jérusalem, le 5 janvier 1959.

(79) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 55, Gilbert, le 5 janvier 1959.

(80) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 55, Jérusalem, le 5 janvier 1959.

(81) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 61, Gilbert, le 4 février 1959.

(82) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 62, Jérusalem, le 11 février 1959.

(83) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 61, New York, le 19 février 1959.

(84) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 62, Jérusalem, le 12 mars 1959.

(85) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 57, Jérusalem, le 24 septembre 1959.

(86) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1959, p. 344.

(87) Yosef Govrin, *Israeli-Soviet Relations...*, p. 128.

(88) UNISPAL.

(89) Rapport annuel de l'UNRWA pour 1959.

(90) Rapport annuel de l'UNRWA pour 1959.

(91) MAE, Afrique-Levant 1944-1965 649, *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1959, pp. 182-183.

(92) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1959, p. 347.

(93) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1960, p. 10 et suivantes.

(٩٤) نَشَرَ مركزُ دراساتِ الوحدة العربية في بيروت مؤخراً (٢٠٠٦) أعمال الشقيري الكاملة، بما في ذلك خطبه الرئيسية.

(95) Beyrouth, le 29 janvier 1960, *Congrès islamique mondiale*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 968.

(96) 2 juillet 1959, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959. 47.

(97) Youssef Courbage et Philippe Fargues, *Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc*, Paris, Fayard, 1992, p. 272.

(98) Sources données Israel Central Bureau of Statistics. http://www1.cbs.gov.il.

(99) Le 12 juillet 1959, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 47.

(100) Le 25 juillet 1959, le chargé d'affaires à Tel-Aviv.. MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 47.

(101) Tom Segev, *Le septième million..*, p. 374 et suivantes. Zaki Shalom, David Ben-Gurion and Chancellor Adenauer at the Waldorf Astoria on 14 March 1960, *Israel Studies* 2.1 (1997) 50-71

(102) Parmi les ouvrages consacrés au procès, Léon Poliakov, *Le procès de Jérusalem, Jugements, documents*, Paris, Calmann-Lévy, 1963, Annette Wieviorka, *Le procès Eichmann*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1989.

(103) Léon Poliakov, *Le procès de Jérusalem..*, p. 136,

مقتطفٌ من الحكم: «في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٧، يذهب في مهمةٍ جاسوسية، بين يهود فلسطين ومصر أساسًا، بصحبة رئيسه هاجن. وهو مُكلَّفٌ، بين أمور أخرى، بالاتصال بمفتي أورشليم، الحاج أمين الحسيني». حول آيخمان والوكالة اليهودية، انظر **مسألة فلسطين**، الكتاب الرابع، ص ص ١٦٨ – ١٧٠. وهل يجب التذكير بأن قاضي القدس كان لابد له أن يعرف أن الحاج أمين كان في ذلك الوقت مُحَدَّدَ الإقامة تحت المراقبة في لبنان ؟

(104) Hanna Yablonka, « The Development of Holocaust Consciousness in Israel: The Nuremberg, Kapos, Kastner, and Eichmann Trials», *Israel Studies* 8.3 (2003) pp. 1-24.

(105) Voir la citation de Moshe Dayan en 1961 par Idith Zertal, *Israel's Holocaust..*, p. 109.

(106) Je suis ici l'édition Folio Gallimard de 1997.

(107) p. 20.

(١٠٨) لكن هيلبيرج، الذي اهتم بالآليات البيروقراطية للدمار والإبادة، لم يَظهر في الوصف الذي قدمته آرندت.

(109) Voir le grand livre de Christopher R. Browning, *Des hommes ordinaires, Le 101e bataillon de réserve de la police allemande et la solution finale en Pologne*, Paris, Les Belles Lettres, 1994.

يتحدث الإنساني العظيم بيير ڤيدال – ناكيه، في تقديمه لهذا الكتاب (p.xxii) عن تفاهة الشر عند أريندت: «لقد كانت محقةً إلى درجةٍ من المستحيل تخيلها بالفعل».

(١١٠) نجد في أيامنا هذا الموقف مُجَدَّدًا

Elhanan Yakira, « Hannah Arendt, the Holocaust, and Zionism: A Story of a Failure», *Israel Studies* 11.3 (2006) pp. 31-61.

(١١١) هم من الأعضاء السابقين في بريت شالوم في غالبيتهم. وكانت أرندت نفسها قريبة من أفكار هذه الحلقة.

(112) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1961, p. 224.

(113) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1960, p. 285.

(114) Annette Wieviorka, *Le procès Eichmann*,..pp. 123-126.

(١١٥) ٥ أغسطس/ آب ١٩٥٩، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ١٩٥٨ – ١٩٥٩، ص ٧٤٧.

(١١٦) ٨ أغسطس/ آب ١٩٥٩، المصدر السابق، ص ٧٧٢.

(١١٧) الرواية في مذكرات الحوراني، ص ٢٨٠٥ وما يليها، ومحمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٥٥٨ ومايليها.

(118) Article de fond, Uri Bar Joseph, « Rotem : the Forgotten Crisis on the Road to the 1967 War », *Journal of Contemporary History*, Vol. 31, No. 3 (Jul., 1996), pp. 547-566.

(١١٩) تلك، على أي حال، هي الأطروحة الإسرائيلية التي تكررت في عدة مناسبات في المراسلات الدبلوماسية، انظر، على سبيل المثال

MAE, Afrique Levant, 1960-1965, 836, 8 mars 1960, échanges de vues au Conseil de l'OTAN sur les questions du Proche-Orient :

«يبدو [...] أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية قد لعب في هذه المسألة كلها لعبةً لم يجر رصدُ بواعثها رصدًا واضحًا. وهناك اعتقادٌ، في تل أبيب، بأن السوفييت قد أثاروا قلق المصريين عامدين بكشفهم لهم عن اعتداءات إسرائيلية مزعومة».

(120) *FRUS, 1958-1960*, Vol. XIII, p. 280 et suivantes.

(121) 13 mars 1960, *FRUS, 1958-1960*, Vol. XIII, p. 296 et suivantes.

(١٢٢) يشير بن جوريون، لدى استقباله السناتــور فولــبرايت فـــي ١٩ مايــو/ أيـــارٍ (*FRUS, 1958-1960*, Vol. XIII, p. 319 et suivantes). إلى خطبة عبد الناصر الأخيرة التي أشار فيها إلى أن اليهود سوف يلقون المصير نفسه الذي لقيــه الصليبيــون (« notably his recent speech indicating Jews would meet same fate as crusaders »).

والمقصود هو خطبة ٧ مايو/ أيَّار بمناسبة ذكرى مرور ٧٠٠ عام على انتصار المنصورة ضد لويس التاسع (القديس لويس)، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ١٩٦٠ – ١٩٦١، ص ٣١٢ وما يليها. وفي هذه الخطبة، يُشَبِّهُ الحملات الصليبية بالاستعمار وينفي عنها طابعها الديني. وهو يُذَكِّرُ بتحرير القدس بعد ٨٨ عامًا من الاحتلال ويؤكد على وحدة العالم العربي آنذاك ضد العدوان الأجنبي. وتجري مقارنة معركة المنصورة بالعدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦. وهو يقول إن تصريح بلفور، شأن الحملات الصليبية، كان مُوَجَّهًا ضد القومية العربية. ويُشار بالفعل إلى القضاء على الاستعمار والصهيونية وعملائهما، لكن الخطبة إنما تُعَدُّ بالدرجة الأولى دفاعًا عن الوحدة العربية من الخليج إلى المحيط وتبريرًا لسياسة الجمهورية العربية المتحدة حيال الولايات المتحدة. ويجري النظر إلى إسرائيل على أنها رأس حربةٍ ورأس جسرٍ للاستعمار.

وينْصَبُّ الجزءُ الأخيرُ على التأثير الصهيوني على السياسة الأميركية، خاصة الكونجرس، وعلى واقع أن الجمهورية العربية المتحدة تحصل على مساعدة أميركية بشرط أن لا تكون مشروطة. والنبرة العامة للخطبة دفاعيةٌ بأكثر من أن تكون هجومية.

(١٢٣) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ١٩٦٠ – ١٩٦١، ص ٤٤٦.

(124) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1960, p. 285.

(١٢٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٤٤٧ وما يليها.

(126) Jérusalem, le 3 août 1960, MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 969.

(١٢٧) أجرى القائم الفرنسي بالأعمال عدة اتصالات مع مسئولين إسرائيليين وصهيونيين. وقد سَجَّلَ أن شيمون بيريز واثق بالتفوق العسكري الإسرائيلي ؛ وأن يوسف نامياس يعتقد أن الأردن غير قابل للحياة وأنه سوف يتعين على إسرائيل يومًا ما أن تستولي، «في إجراء وقائي»، على الضفة الغربية. أمّا إيلي شوراكي، مندوب التحالف الإسرائيلي العالمي، فقد «أعرب لي عن أمله في أن يرى بسرعةٍ استعادة مدينة القدس العتيقة والضفة اليمنى لنهر الأردن». Tel-Aviv le 9 septembre 1960, MAE, Afrique Levant, 1960-1965, 934.

(128) Moshe Zak, « The Shift in Ben Gurions's Attitude..

(١٢٩) يَطَّلِبُ ويُجَابُ إلى عزل الضابط البلجيكي المكلف برئاسة لجنة الهدنة الإسرائيلية – السورية.

(130) *FRUS, 1958-1960,* Vol. XIII, p. 600 et suivantes.

(131) « The President asked the Secretary whether « world Jewry » was opposed to the return of the Arab Refugees. « The Secretary replied : "Effectively, yes "»

(132) « to accept Israel as a fact would be to permit a thief to keep what he has stolen»

(133) Tel-Aviv, le 23 novembre 1960.. MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 972.

(134) New-York, 1er décembre 1960, MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 972.

(135) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1960, p. 287.

الفصل التاسع
سنوات كينيدي

(1) MAE, NUOI, 741.

(2) MAE, NUOI, 739.

(3) MAE Afrique Levant, Jordanie, 1960-65, 932.

(4) Livres essentiels Avner Cohen, *Israel and the Bomb*, Columbia University Press, 1998, Zaki Shalom, *Israel's Nuclear Option, Behind the scenes Diplomacy between Dimona and Washington*, Sussex Academic Press, 2005, à compléter par Pierre Péan, *Les deux bombes*, Paris, Fayard 1981 et Seymour Heysh, *The Samson Option : Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy*, New York, Random House, 1991.

(5) Charles de Gaulle, *Mémoires d'espoir*. Paris, Presse Pocket, 1980, p. 280.

(6) Michel Bar-Zohar, *Ben Gourion*, Paris, Fayard, pp. 404-405.

(٧) في يونيو/ حزيران ١٩٦١، سوف يفكر ديجول في سياسة كهذه وسوف يُكَلِّفُ آلان بيرفيت بدراستها، لكن المراد من وراء ذلك بالدرجة الولى هو إيجاد وسيلة للضغط على جبهة التحرير الوطني الجزائرية ؛ انظر

Alain Peyrefitte, *C'était de Gaulle*, T.1, Paris, Fayard, 1994, p. 76 et suivantes.

وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١ (p. 85)، يقول له الجنرال: « الخلاصة أنك تريد خلق إسرائيل فرنسية. وهذا هو ما فكر فيه بن جوريون عندما جاء للقائي. لكنه قد حذرني بالفعــل: "هذا لن يكون فاعلاً إلاَّ إذا أرسلتم بشكل واسع مستوطنين فرنسيين آخرين وإلاَّ إذا أقاموا هناك بصفة نهائية وإلا إذا انخرطوا [في المشروع] كجنود مستعدين للقتال" ».

(8) Récit dans Shimon Pérès, *La force de vaincre, entretiens avec Joëlle Nathan*, Paris, Éditions du Centurion, 1981, pp. 116-121.

يلمح بن جوريون إلى هذه المناقشة في رسالته إلى ديجول والمؤرَّخة في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧.

(9) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962 (à partir de cette date les *FRUS* sont disponibles sur la toile au site du Département d'Etat, donc sans indication de pagination).

(10) « We are willing to help resolve the tragic Palestine refugee problem on the basis of the principle of repatriation or compensation for properties, to assist in finding an equitable answer to the question of Jordan River water resources

development and to be helpful in making progress on other aspects of this complex problem. »

(11) *Orient*, n°17, 1er trimestre 1961, p. 184.

(12) Tel-Aviv, le 27 avril 1961, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 96.

(13) Tel-Aviv, le 26 septembre 1961, *Troubles anti-gouvernementaux en Israël*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 96.

(14) Tel-Aviv, le 10 janvier 1962, *Gouvernements militaires en Israël*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 103.

(15) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962.

(16) «on the theory that a woman should not only be virtuous but also have the appearance of virtue».

(17) Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem, La France et le conflit israélo-arabe*, T II : 1958-1991, Les livres de la Revue d'études Palestiniennes, 1993, p.29.

(18) *Documents Diplomatiques Français*, 1961, T.I, p. 746 et suivantes.

(19) Tel-Aviv, le 27 juin 1961, MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 972.

(20) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1961, p. 375.

(21) Jérusalem, le 29 septembre 1961, *Participation des réfugiés au scrutin du 19 octobre prochain*, MAE Afrique Levant, Jordanie, 1960-65, 934.

(22) MAE NUOI 739, *compte rendu analytique de la 346e séance de la commission de conciliation.*

(23) MAE NUOI 739, *suggestions officieuses du docteur Johnston.*

(24) Tel-Aviv, le 21 décembre 1961, MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 972.

(25) Tel-Aviv, le 4 janvier 1962, MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 972.

(26) Jérusalem, le 6 février 1962, *Commentaires relatifs à la récente crise jordanienne*, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 934.

(27) Tel-Aviv, le 25 janvier 1962, *Israël et la menace égyptienne*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 110.

(28) Beyrouth, le 17 janvier 1962, *Les réfugiés palestiniens et le putsch militaire du 31 décembre*, MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 972.

(29) MAE Nantes RFNU, 49, le 20 février 1962, *Entretien avec M. Johnson au sujet des réfugiés de Palestine.* Voir aussi *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962, 6 février 1962, *memorandum of conversation.*

(30) Beyrouth, le 14 mars 1962, *Nouveau régime constitutionnel du territoire de Gaza*, MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-1965, 967. Jérusalem, le 16 mars 1962, *Zone de Gaza*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 114.

(31) Dossier en MAE NUOI 722.

(32) MAE NUOI 722, 6 avril 1962, *Note pour le ministre*.

(33) Tel-Aviv, le 24 avril 1962, *Les autorités israéliennes et la visite de M. J. P. Johnson*, MAE NUOI 739.

(34) Beyrouth, le 26 avril 1962, *Visite de M. Joseph Johnson à Beyrouth*, MAE NUOI 739.

(35) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962, 30 avril 1962.

(36) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962, 3 mai 1962.

(37) « The discussion, almost inadvertently begun, by Helmi of current activities of certain refugee spokesmen, in particular recent talks in Amman. Helmi made it clear that some of these individuals had told him beforehand of their ideas, saying they did not wish to go behind the UAR's back but adding that they wished to create a means for speaking for themselves and thus to attempt to remove themselves from the "cold war" (Helmi's words) among the Arab states. Helmi said he had told them he was not prepared to express UAR views, pending clarification of their program and intentions. « Helmi, who throughout emphasized that he was speaking personally and not officially, appeared to believe this might constitute a factor of new significance although he clearly had reservations about effectiveness of individuals involved. Johnson took opportunity not only to say that this movement might have an adverse impact on his activities but to argue that suggested parallel with Algeria was false and dangerous for Palestinians themselves. »

يبدو أن تعبير «الحرب الباردة العربية» قد بدأ استخدامه في ذلك الوقت. وجولدا ميئير تستخدمه في خطبة في الكنيست في ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٢.

(Jérusalem, le 28 juin 1962, *Exposé de madame Golda Meir sur la politique étrangère d'Israël*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 108).

(38) *Jérusalem, le 26 avril 1962, Problème palestinien, visite de M. Johnson, initiative jordanienne*, MAE NUOI 739.

(39) Jérusalem, le 10 mai 1962, *Mission de M. Johnson en Jordanie*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 973.

(40) Jérusalem, le 7 juin 1962, *Congrès islamique*, Beyrouth, le 7 juin, *Congrès islamique mondial*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 968.

(41) Jérusalem, le 28 juin 1962, *Zone de Gaza*. MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 114.

(42) Jérusalem, le 5 juillet 1962, *Exposé de M. Wasfi Tell concernant la question palestinienne*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 110.

(43) Tel-Aviv, le 11 mai 1962, MAE, NUOI, 739.

(44) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962.

(45) Excellent exposé dans Warren Bass, *Support Any Friend, Kennedy's Middle East and the Making of the US-Israel Alliance*, Oxford University Press, 2003, p. 144 et suivantes.

(46) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962.

(47) 7 août 1962, *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963.

(48) 28 juillet 1962, *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963.

(49) « 4. The United Arab Republic wants to keep the Palestine question "in the refrigerator," pointing out, however, that the United States has a reciprocal obligation. 5. It is the established United Arab Republic policy never to attack Israel. »

(50) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to the President's Deputy Special Counsel (Feldman), Washington, August 9, 1962.

ما لم تَرِدْ إشارةٌ مخالفةٌ، فإن جميع الإحالات التالية تحيل إلى المجموعة نفسها.

(51) « thus making Israel into a binational state with Arab group large enough to ensure equality of rights and treatment. He recognized that this would strike at basic Zionist concept and might take "70 years" to accomplish. »

(52) 31 août 1962, MAE, NUOI, 739.

(53) New-York, 10 septembre 1962, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 973.

(54) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to Secretary of State Rusk, Washington, September 20, 1962. Israeli Opposition to the Johnson Plan.

(55) «As a result of failure of the plan caused by Israel new life might well be breathed into proposals for a "Palestine entity" or competing Palestine entities, and pressure would probably increase for "Algerianization" of the Palestine problem.»

(56) Tel-Aviv, le 13 septembre 1962, MAE, NUOI, 722.

(57) Beyrouth, le 23 septembre 1962, MAE, NUOI, 722.

نحن في مرحلة القائمين بالأعمال قبل تعيين سفراء.

(58) Tel-Aviv, le 12 décembre 1962, MAE, NUOI, 722.

(59) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII. Near East, 1962-1963. Memorandum from the Director of Intelligence and Research (Hilsman) to Secretary of State Rusk, Washington, September 13, 1962. *Intelligence Note: Pro-Nasser Army Coup Plot in the Yemen*.

(٦٠) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٦٢٦ وما يليها.

(61) *Communiqué du gouvernement syrien*, le 4 octobre 1962, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 973.

(62) New-York, le 13 novembre 1962, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 973.

(63) Livre de base, Owen L. Sirrs, *Nasser and the Missile Age in the Middle East*, Londres, Routledge, 2006.

(٦٤) يبدو أنه لم يكن هناك شافيت II. ويتعلق الأمر بالإيحاء بوجود برنامج أوسع حجمًا.

(65) Benny Morris et Ian Black, *Israel's Secret Wars..*, p. 192.

(٦٦) ثروت عكاشة، مذكرات في السياسة والثقافة...، المجلد الأول، ص ٤٤٦ وما يليها.

(67) Tel-Aviv, le 27 décembre 1962, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 110.

(68) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Conversation with Israel Foreign Minister Meir.

(69) « I think it is quite clear that in case of an invasion the United States would come to the support of Israel. We have that capacity and it is growing. Also, the United States is helping Israel economically. We would like now to see if we can make some progress on refugees and maintain our friendship with Israel without constantly cutting across our other interests in the Middle East. When Israel takes actions in these matters, we hope it will understand our problems as well as its own. »

(70) 11 février 1963, Lettre du directeur d'Afrique-Levant au représentant de la France à la commission de conciliation, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 973.

(71) Amman, le 13 janvier 1963, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 934.

(72) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVII, Near East, 1961-1962. Washington, June 20, 1962. *United States Policy on Iraq*.

(73) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Baghdad, September 20, 1962.

(74) Sur cette affaire encore controversée, voir Saïd K. Aburish, *Saddam Hussein, The Politics of Revenge*, Londres, Bloomsbury, 2001, p. 54 et suivantes, *A*

Brutal Friendship, the West and the Arab Elite, Londres, Indigo, 1998, p. 136 et suivantes.

(75) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. « On February 8, Komer sent a memorandum to President Kennedy that reads in part: "While it's still early, Iraqi revolution seems to have succeeded. It is almost certainly a net gain for our side." He concluded: "Nasser is trying to embrace the new crew, but we suspect he's whistling in the wind. We will make informal friendly noises as soon as we can find out whom to talk with, and ought to recognize as soon as we're sure these guys are firmly in the saddle. »

(76) Jérusalem, le 13 mars 1963, *La Cisjordanie et les événements de Damas*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 970.

(77) La visite va du 2 au 4 avril. *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963.

(78) Étude la plus complète du point de vue des relations internationales, Zaki Shalom, *The Superpowers, Israel and the Future of Jordan, 1960-1963, The perils of the pro-Nasser Policy*, Sussex Academic Press, Brighton, Portland, 1999.

(79) MAE, Afrique-Levant 1944-1965 934.

(80) Amman le 9 juillet 1963, *Élections législatives du 6 juillet 1963*. MAE Afrique Levant, Jordanie, 1960-65, 934.

(81) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. 29 avril 1963: « Nasser also resisted suggestions that the UAR was planning or sponsoring a coup in Jordan. He said that Arab-Israeli hostilities would be disastrous and that it would be virtually impossible not to send UAR troops if Israel attacked Jordan. Badeau promised that if a coup occurred in Jordan, the United States would use its influence to prevent precipitous Israeli action, but that would require UAR restraint. Nasser, whom Badeau described as "fatigued, sober and concerned," believed that Hussein would survive the current crisis. »

(82) Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism, Jordan, 1955-1967*, Oxford University Press, 1989, p. 133. Voir aussi les mémoires de Chaïm Herzog, *Living History*, Londres, Phoenix, 1998, p. 166.

(83) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Memorandum from the Board of National Estimates, Central Intelligence Agency, to Director of Central Intelligence McCone Washington, March 6, 1963. SUBJECT, *Consequences of Israeli Acquisition of Nuclear Capability*.

(84) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Memorandum from Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy Washington, March 22, 1963.

(85) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. National Security Action Memorandum No. 231 Washington, March 26, 1963.

(86) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Washington, April 27, 1963, *Meeting with the President on Situation in Jordan.*

(87) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Grant) to Secretary of State Rusk Washington, May 11, 1963. SUBJECT *White House Concern with Arab-Israeli Matters.*

(88) Avner Cohen, *Israel and the Bomb..*, pp.118-199: « I can tell you most clearly that we will not introduce nuclear weapons to the region, and certainly we will not be the first»

(89) Warren Bass, *Support Any Friend*, ..p.131.

(90) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. *President's Meeting on McCloy Exercise.*

محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان ...، ص ٧١٤ وما يليها.

(91) « So from our point of view we should give Israel reasonable assurances in return for their agreement not to move into Jordan or to develop nuclear weapons. We should make clear to Nasser that our proposals were "not any Zionist plot", but genuinely designed to meet his worries as well as Israel's. If McCloy is unsuccessful, we're likely to have both sides developing nuclear weapons and the Israelis moving into Jordan on the earliest excuse they can find, in order to get it over with while they are still ahead.»

(92) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. « Thinking out loud, he suggested that perhaps it could be arranged that in response to a written inquiry by the President to him regarding his intentions he could give a written reply: 1) He had no intention whatsoever of engaging in nuclear weapons and 2) he had no intention of attacking Israel. This he might be willing to do and he might not object to the full publicity of any such correspondence. His strategy was purely defensive. It was counter strategy rather than attack strategy, as he put it.»

(93) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. « I am sure you will agree that these visits should be as nearly as possible in accord with international standards, thereby resolving all doubts as to the peaceful intent of the Dimona project.»

(94) «Knowing that you fully appreciate the truly vital significance of this matter to the future well-being of Israel, to the United States, and internationally, I am sure our carefully considered request will have your most sympathetic attention.»

(95) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Memorandum from Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy, Washington, July 23, 1963.

(96) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara Washington, August 7, 1963.

(97) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, October 16, 1963.

(98) Il a laissé ses souvenirs,Odd Bull, *War and Peace in the Middle East, The experience and views of a UN observer*, Londres, Leo Cooper, 1976.

(99) Jérusalem, le 30 août 1963, *Frontière israélo-syrienne, secteur de Jérusalem*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 115.

(100) Tel-Aviv, le 4 septembre 1963, *Interview accordé par M. Eshkol au Christian Science Monitor*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 96.

(101) MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 972.

(١٠٢) بحسب الرواية التي يقدمها عن ذلك، على أي حال، في مذكراته، من القمة إلى الهزيمة، ص ٧ وما يليها في الأعمال الكاملة، المجلد الثالث، بيروت، ٢٠٠٦.

(103) Amman, le 16 octobre 1963, Jérusalem, le 17 octobre, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 969.

(104) New-York, le 5 novembre 1963, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 972.

(105) « money in the bank »

(106) « collision course ».

(107) Warren Bass, *Support Any Friend..*, pp. 138-139: « This is the worst attack on foreign aid that we have seen since the beginning of the Marshall Plan»

(108) *FRUS*, 1961-1963, Volume XVIII, Near East, 1962-1963. « forcing us off of an ostensibly middle position which permitted us to maintain reasonable relations with the Arabs and thereby combat Soviet penetration of the Middle East.»

الفصل العاشر
التصاعد المنفلت

(1) MAE Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 113.

(٢) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان ... ص ٧٢٩.

(3) Le Caire, le 18 décembre 1963, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 857.

(4) Le Caire, le 31décembre 1963, *Le discours du président Nasser du 23 décembre et la conférence arabe au sommet*, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 857.

محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان ... ص ص ٧٣٠ – ٧٣١.

(5) C'est ce que Fouad Chéhab déclare à l'ambassadeur de France le 27 décembre MAE, Afrique-Levant 1944-1965 857, même avis même contexte le 29 décembre pour le roi Hussein MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 970.

(٦) سوف يجري وضع بضع مئات من الإخوان المسلمين أو المعتبرين كذلك رهن الإقامة المحدَّدة تحت المراقبة خلال زيارة البابا. وقد أعرب حاخام إسرائيل الأكبر عن استيائه علانيةً.

(٧) بما أنه كان قد وَجَّهَ التحيةَ إلى الرئيس الإسرائيلي مستخدمًا كلمة «شالوم»، فقد وَجَّهَ التحيةَ، لدى عودته إلى الأردن، إلى الملك حسين مستخدمًا عبارة «السلام عليكم» ؛ وكان ذلك مطلبًا رسميًا طلبته منه الدبلوماسية الأردنية.

(8) Amman le 15 janvier 1964, *L'opinion publique jordanienne et la conférence du Caire*, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 857.

(9) Yezid Sayigh, *Armed Struggle...*, pp. 96-97,

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، بيروت، ١٩٦٦، ص ٥ وما يليها. أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة ....، ص ٣١ وما يليها.

(10) Le Caire, le 12 février 1964, *Interview accordé par le président Nasser à M. Karanjia de la revue indienne Blitz*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 967.

(11) Kathleen Christison, *Perceptions of Palestine, Their Influence on US Middle East Policy*, University of California Press, 1999, p. 109 et suivantes. George Lenczowski, *American Presidents and the Middle East*, Duke University Press, 1990, p. 90 et suivantes.

(12) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967.

(13) Avner Cohen, *Israel and the Bomb..*, p. 175 et suivantes;

(14) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LIV, 1964, p. 3.

(15) Seymour M. Hersh, *The Samson Option..*, p. 154 et p. 211.

(16) Le 4 mars 1964, *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967.

(17) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967.

محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان ...، ص ص ٧٣٧ وما يليها.

(18) William Taubman, *Khruschev, The Man and his Era*, Londres, Free Press, 2004, pp. 608-610.

(19) Sur les aspects maritimes de la question voir l'excellent livre Mohrez Mahmoud El Hussini, *Soviet-Egyptian Relations, 1945-1985*, New York, St. Martin's Press, 1987.

(٢٠) التفصيل في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤.

(21) Amman, le 29 février 1964, *séjour de M. Choukeiri en Jordanie*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 967.

(22) Damas, le 23 avril 1964, *La Syrie et le projet d'entité palestinienne de M. Choukeiri*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 967.

(23) Yezid Sayigh, *Armed Struggle..*, pp. 98-99.

(24) J'ai donné la traduction de la présentation des débats tirés d'*al-kitâb al-sanawî lilqadiyat al filastiniyyat li'âm 1964* dans *Le retour des exilés*, p. 882 et suivantes.

انظر أيضًا أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة ...، ص ٨٤ وما يليها.

(٢٥) بين نواب الرئيس، حيدر عبد الشافي من غزة.

(26) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967: « The President asked the Ambassador to inform President Nasser that the United States would firmly oppose any aggression by Israel against the Arab states. The U.S. would oppose Israeli expansionism. By the same token, it would oppose any aggression against Israel. The President enjoined the Ambassador to inform President Nasser that Israel does not formulate American policy.».

(27) Sic « The Prime Minister then adverted to refugees by saying that Shukayri says there are refugees; but they really are not people within the classic meaning of refugees. They are used by the Arab nations to develop enemies against Israel.»

(28) « First was the myth that the US pursued a strictly "even-Handed" or "impartial" policy, as between Israel and the Arabs. This was what we often said publicly. But if one looked at actions, not words, it was clear that from 1947 on our

policy had basically favored Israel. We had been Israel's strongest backer from the outset, financially and otherwise, and it was our deterrent power (not that of the British, French, or anyone else) which really provided Israel its insurance policy. What we did do was to seek an "appearance" of balance in our policy, which would permit us to exercise continued influence in the Arab world. This influence was imperative in Israel's interest as well as ours, because it served not only to protect US assets (oil and bases) in the area but to limit Soviet penetration. »

(29) « In any event, while neither Israel nor any other nation could have 100% assurance that the US would defend it, the all-important thing was what the potential aggressor thought. There was no doubt in our minds here. We had made sure that the Arabs knew we would intervene, and we thought unlikely any miscalculation on their part.»

(30) MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 106.

(31) Michael Bar-Zohar, *Yaacov Herzog, a Biography*...p. 236 et suivantes.

(32) Sur le Soudan et l'Irak, voir Zeev Maoz, *Defending the Holy Land, a Critical Analysis of Israel's security and Foreign Policy*, The University of Michigan Press, 2006, p. 366 et suivantes.

(33) Tel-Aviv le 1er septembre 1964, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 111.

(٣٤) علاوة على المراسلات الديبلوماسية والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، يمكن النظر إلى مذكرات شارل حلو الذي حضر القمة بوصفه رئيسًا مُنتَخَبًا للبنان

Charles Helou, *Mémoires*, T. II, *Présence palestinienne et accord du Caire*, Beyrouth, Librairie Antoine,

وأحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة ....، ص ١٠١.

(35) MAE, NUOI, 741.

(٣٦) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٢٦.

(37) Dossier en MAE, NUOI, 723.

(38) Jérusalem, le 25 novembre 1964, *Frontière israélo-égyptienne*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 114.

(39) Tel-Aviv, le 4 décembre 1964, *Revue mensuelle des événements, novembre 1964*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 99.

(40) Sur ce sujet, Yezid Sayigh, *Armed Struggle...*, Alan Hart, *Arafat, A Political Biography*, Sidgwick et Jackson, Londres, 1994.

(41) Tel-Aviv, le 20 janvier 1965, *Tentatives de sabotage de la conduite nationale*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 101.

(42) Jérusalem, le 4 mars 1965, MAE, NUOI, 720.

(43) Riad N. El-Rayyes et Dunia Nahhas, *Guerillas for Palestine, A Study of the Palestinian Commando Organisations*, An-Nahar Arab Report, Beyrouth, 1974, p. 22.

(44) David Schoenbaum, *The United States and the State of Israel*, Oxford University Press, 1993, pp. 142-143.

(٤٥)محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ١٣٧ وما يليها.

Important dossier dans la revue *Orient*, n°32/33 4e trimestre 1964/1er trimestre 1965.

(46) Le Caire, 19 janvier 1965, Conférence des chefs de gouvernement arabes, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 848.

(٤٧)أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة ...، ص ١٢٦ وما يليها.

(٤٨)الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ١٩٢ وما يليها.

(49) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LVIII, octobre 1965, p. 229.

(50) 17 mars 1965, *Protection des intérêts allemands en Orient*, MAE, Afrique-Levant, 1944-1965, 830.

(51) 30 avril 1965, *Note, Représentation des intérêts allemands dans les pays du Moyen-Orient*, MAE, Afrique-Levant, 1944-1965, 830..

(52) 17 juin 1965, *Note, Protection des intérêts allemands*, MAE, Afrique-Levant, 1944-1965, 830.

(53) 12 novembre 1965, *Note, Relations entre la République Fédérale, Israël et le monde arabe*, MAE, Afrique-Levant, 1944-1965, 830. Tom Segev, *Le Septième million...*, pp. 442-443.

(٥٤)أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة ...، ص ١٧٨ وما يليها.

(55) Le 23 septembre 1963, voir Michael Bar-Zohar, *Yaacov Herzog, a Biography*...p. 225 et suivantes. Pour les deux rencontres de 1964, voir p. 246 et suivantes. Pour celle de juillet 1965 à Paris, Avi Shlaim, *The Iron Wall*.. p. 227.

(56) Outre les FRUS voir Abraham Ben-Zvi, *Lyndon B. Johnson and the Politics of Arm Sales to Israel*, Londres, Frank Cass, 2004.

(57) « I. The Government of the United States has reaffirmed its concern for the maintenance of Israel's security and has renewed its assurance that the United States firmly opposes aggression in the Near East and remains committed to the independence and integrity of Israel.

«II. The Government of Israel has reaffirmed that Israel will not be the first to introduce nuclear weapons into the Arab-Israel area. »

(58) I « In view of the importance of an effective Israel deterrent capacity as a major factor in preventing aggression in the area, the United States will of course continue, as in the past, to be ready to discuss with Israel its needs and problems.»

(59) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of Two Regimes*, Princeton University Press, 1983, p. 95 et suivantes.

(60) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. 26 juillet 1965, télégramme du Département d'État à l'ambassade du Caire : « While Nasser aware of domestic problems USG faces in formulation foreign policy, he does not understand them and believes President capable fully controlling domestic pressures. He suspects US reluctance move on wheat may be plot to exploit vital UAR need as means embarrass and overthrow him. Should he become convinced validity his suspicions he would react violently and irrationally regardless of consequences.»

انظر محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ١٧٥ وما يليها، «معركة القمح».

(61) Livre apologétique, Samuel Merlin, *Guerre et paix au Moyen-Orient, Le défi du président Bourguiba*, Paris, Denoël, 1970.

(62) Jérusalem, le 11 mars 1965, *Conférence de M. Habib Bourguiba à Jérusalem*, MAE Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 967.

(63) Tel-Aviv le 27 avril 1965, MAE Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 111.

(64) Dans un entretien à la revue française *Réalités* publié en avril 1965.

(65) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LVIII, octobre 1965, p. 226. Voir aussi le dossier de la revue *Orient*, n° 34, 2e trimestre 1965.

(66) Ouvrages de base. Ian Black et Benny Morris, *Israel's Secret Wars..*, Dan Raviv et Yossi Melman, *Every Spy a Prince...*

(٦٧) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ٢٨٤ وما يليها.

(68) Tel-Aviv, le 20 mai 1965, *Exécution d'Elie Cohen à Damas*, MAE Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 103.

(69) Damas, le 20 mai 1965, *Exécution d'Elie Cohen à Damas*, MAE Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 103.

(٧٠) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ٢٨١ وما يليها. صلاح نصر، الثورة، المخابرات، النكسة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٧ وما يليها.

(71) Livre de base, Agnès Bensimon, *Hassan II et les Juifs, Histoire d'une émigration secrète*, Paris, Seuil, 1991.

(72) Yoram Peri, *Between ,Battles and Ballots, Israeli Military in Politics*, Cambridge University Press, 1983, pp. 240-244.

(73) 8 avril 1965, Note pour le ministre, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 107 :

«تَعترفُ هيئةُ أركانِ الجيشِ بالمقابل بأن التسهيلات التي يجري توفيرها بذلك للإسرائيليين إنما تمثل مصدر ضرر غير تافه تصوغه على النحو التالي: " إن الإسرائيليين يُكثرون من مطالبهم في جميع القطاعات، حتى عندما تكون مطالبهم قد ووجهت في السابق بالرفض، وبما أن مصادر المعلومات في البلدان العربية لم تَعُدْ اليوم محظورةً على فرنسا، فإن حجم المعلومات التي تجمعها بذلك إنما يُعَدُّ أرقى بعض الشيء من الحجم الذي يتم الحصول عليه في فرنسا عن طريقهم».

(٧٤) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ١٦٥.

(75) Ami Gluska, « "The War over the Water" during the 1960» in Mordechai Bar-On, *Never-Ending Conflict, Israeli Military History*, Stackpole, 2004, pp. 109-132.

(٧٦) خصوصًا رسالة من إشكول إلى ديجول مؤرَّخة في ٣ مايو/ أيّار ١٩٦٥،
MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 113.
وردُّ ديجول منشور على رأس هذا الفصل.

(77) Le 8 juin 1965, *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967.

(78) Le discours est donné en traduction intégrale dans la revue *Orient*, n° 34, 2e trimestre 1965.

(79) Tel-Aviv 7 juillet 1965, *Déclaration de M. Eshkol à l'occasion du 20e anniversaire de la mort du créateur de la Haganah*, MAE, Afrique Levant, Israël. 1960-1965, 97. 8 juillet 1965, *Déclaration de M. Abba Eban sur les relations israélo-arabes*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 111.

(80) Tel-Aviv, le 9 juin 1965, *Israël et l'organisation terroriste « El-Fatah », condamnation à mort d'un de ses membres*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 101.

(81) Tel-Aviv, le 23 septembre 1965, *Maître Vergès et le procès Hedjazi*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 101.

(82) MAE, Afrique Levant, Palestine, 1960-65, 966.

(83) Ami Gluska, *The Israeli Military and the Origins of the 1967 War*, Middle Eastern Military Studies, Londres, Routledge, 2007, pp. 70-71 (ouvrage capital).

(84) Paris le 20 septembre 1965, *Conférences des chefs d'États arabes à Casablanca*, MAE, Afrique-Levant 1944-1965 848.

أحمد الشقيري، على طريق الهزيمة، ص ٧٦ وما يليها، في الأعمال الكاملة، المجلد الثالث، بيروت، ٢٠٠٦. Charles Helou, *Mémoires*, T. II, p. 77 suivantes.

(85) Paris, 21 septembre 1965, *Situation politique au Moyen-Orient au lendemain de la conférence de Casablanca*, Beyrouth, le 22 septembre 1965, *Des dessous de la conférence de Casablanca*. MAE, Afrique-Levant 1944-1965 848.

(86) Tel-Aviv, le 5 octobre 1965, *Conseil des ministres du 5 octobre sur la sécurité des frontières*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 116.

(87) Paris, le 22 octobre 1965, *Organisation palestinienne terroriste Fatah*, MAE. Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 112.

(٨٨) بشكل موازٍ، يُهَدِّدُ الممثلون الإسرائيليون في لجنة الهدنة بأن يطبقوا في لبنان سياسة الأرض المحروقة إذا لم يَحظر بشكلٍ فعَّالٍ نشاطات فتح، نقولا ناصيف، المكتب الثاني، ص ٢٣٧ وما يليها.

(89) Jérusalem, le 4 novembre 1965, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965. 113.

(90) Paris, le 6 novembre 1965, MAE. Afrique Levant, Israël, 1960-1965, 113.

(91) Tel-Aviv, le 13 juillet 1965. *La crise au sein du Mapai*, MAE. Afrique Levant. Israël, 1960-1965, 102.

(92) Tel-Aviv, le 26 juillet 1965, *La crise au sein du Mapai*, MAE, Afrique Levant. Israël, 1960-1965, 102.

(93) Tel-Aviv, le 2 décembre 1965, *D'une déclaration de M. Levi Eshkol*, MAE, Afrique Levant, Israël, 1960-1965. 111.

(94) Amman, le 23 décembre 1965. MAE. NUOI, 720.

(95) *FRUS*, 1964-1968. Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Télégramme du Département d'État du 9 décembre 1965 à l'ambassade en Israël : « We fully understand Israel's disappointment that it not possible to make some progress toward eroding para 11, and we regret some concessions (in language but not in substance) had to be made to Arab viewpoint.

« But these tactical considerations aside, the main point is: we have over years given fullest possible support to Israeli position on refugee and other Arab-Israel issues. Our position remains the same. We will continue to try to find solution which fully protects Israel's sovereignty and security, and we will oppose proposals which endanger its welfare and interests. »

(96) Ami Gluska, *The Israeli Military..*, pp. 11-13.

(97) Zeev Maoz, *Defending the Holy Land,* p. 101.

(98) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Télégramme du Département d'État du 28 février 1966 à l'ambassade en RAU « Sadat said UAR suspected Israel had turned down US try for safeguard for Dimona. While avoiding detailed reply Secretary said he would not take that as conclusion. Sadat said "very good."»

(99) « Only assurance for UAR against attack was to be armed to teeth. Small size Israel plus policy encouraging Jewish immigration made expansion inevitable. UAR hated spend scarce foreign exchange on arms, but did not want become nation refugees like Palestine.»

(100) « Secretary asked Sadat whether he believed US could ever support Israel in attempt expand its territory. Sadat replied yes, he could under possible future circumstances of poor US-UAR relations. Secretary said inconceivable US would ever support Israeli attempt territorial expansion, but appreciated Sadat's frankness.»

(101) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. 19 mai 1966.

(102) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. 28 mai 1966.

(103) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. 16 mars 1966, entretien avec l'ambassadeur Dobrynine.

(104) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LXI, juin 1966, pp.62-63.

(105) Télégramme de Damas, le 10 mai 1966, MAE NUOI 724 :

«صرّحَ مؤخرًا موظفٌ رفيعُ المستوى بوزارة الشئون الخارجية السورية لأحد معاونيَّ بأن سفارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية قد حذّرَتْ الحكومةَ السوريةَ في عدة مناسباتٍ من نوايا إسرائيل الحربوية وحشودِ القوات على الحدود السورية.

«والحال أن سفير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، الذي سألْتُه عما إذا كان لديه في هذا الصدد معلومات دقيقة قد أكّدَ لي ذلك: فقد قال لي إنه قد قام بالفعل بتحذير الحكومة السورية».

(106) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LXII, octobre 1966, pp. 59-60.

(107) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Amman, le 2 mai 1966 : « Asked what he thought were Israelis' objective these raids Hussein replied he unable comprehend them. He thought surely they understood such action played directly into hands of extremists within Jordan making pursuit moderate course by GOJ more difficult. As possible reason he

suggested Israeli desire provoke Jordanians and set stage for major Israeli attack.»

(108) Avi Shlaim, *The Iron Wall*, p. 229.

(109) Dépêches de presse de 1997 et Zeev Maoz, *Defending the Holy Land*, p. 103.

(110) Michael B. Oren, *Six days of War, June 1967 and the Making of Modern Middle East*, Oxford University Press, 2002, p. 54 « Former Soviet officials would later blame the misinterpretation of intelligence received from well-placed KGB agents inside Israel regarding the probability of retaliatory action against Syria. »

يتعلق الأمر بأحداث مايو/ أيّار ١٩٦٧، إلاّ أنه ليس هناك ما يمنع تصور أن هذا يتعلق أيضًا بالعام السابق.

(111) Ami Gluska, *The Israeli Military..*, pp. 74-76.

(112) Yezid Sayigh, *Armed Struggle...*, p.119 et suivantes.

(١١٣) فيما يتعلق بهذا الاعتقال، انظر نقولا ناصيف، **المكتب الثاني**..، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٤٥ وما يليها.

(١١٤) انظر **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (١٩٦٧ أو ١٩٦٨)، ص ١٩١ وما يليها، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٩٢. واعتبارًا من هذا التاريخ، تُعَدُّ هذه الإصدارات أدوات عمل لا تُقَدَّرُ بثمنٍ (اعتبارًا من عام ١٩٦٧، تتوافرُ أيضًا طبعةٌ إنجليزيةٌ للوثائق).

(١١٥) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، **الانفجار**، ص ٣٥١ وما يليها.

(116) Dossier en MAE, NUOI 724.

(117) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Le 2 août 1966 : « President Johnson emphasized that he had reiterated to President Shazar our assurances regarding Israel's security. In doing so, he also wanted to make clear how our commitment in Vietnam and public criticism of that commitment was involved. During an extended discussion President Shazar said that he was President only of Israel, not of world Jewry, and that he had no control over what Jews elsewhere in the world might say. He and the other Israeli officials present indicated, however, that they understood President Johnson was referring to the criticism of U.S. Vietnam policy that had been made recently by Jewish groups in the United States, particularly Rabbi Weinstein, and that it would be important for the

Government of Israel to make known its views on this matter. President Shazar gave every impression of comprehension of the problem. »

(118) Dossier en MAE, NUOI, 724.

(119) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LXII, octobre 1966, p. 60.

(١٢٠) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ٣٦٢.

(121) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LXIII, Décembre 1966, p.43.

(122) Moshe Shemesh, « The IDF Raid on Samu' : The Turning Point in Jordan's Relations with Israel and the West Bank Palestinians» in *Israel Studies*, volume 7, n°1, pp. 139-167.

(123) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LXIII, Décembre 1966, p.22.

(124) MAE, NUOI, 724.

(١٢٥) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ٣٦٣ وما يليها.

J'en ai traduit de larges passages dans Paix et guerre au Moyen-Orient, Paris, Armand Colin, 1999, pp. 230-232.

(١٢٦) يقول ذلك بوضوح للسفراء الغربيين والعرب في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٦.

MAE, NUOI, 720.

(١٢٧) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار، ص ٣٦٨.

(128) Ami Gluska, *The Israeli Military..*, pp. 87-88.

(129) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII. *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Mémorandum de Walter Rostow, le 15 novembre 1966 : « This 3000-man raid with tanks and planes was out of all proportion to the provocation and was aimed at the wrong target.»

(130) Ami Gluska, *The Israeli Military..*, p. 88.

(131) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. 21 novembre 1966 : « Disturbing element was Nasser's statement to Birdsall that within last 18 months to two years he had become convinced that US determined overthrow his government and possibly go so far as to assassinate him. He added that "he had indisputable evidence that within the last several months agents of the CIA had entered into a conspiracy with Egyptians aimed at his assassination and violent overthrow of his government."»

(١٣٢) نجد في هذه المسألة الاتهام نفسه كما فيما يتعلق بذبح الشيوعيين العراقيين في عام١٩٦٣

Odd Arne Westad, *The Global Cold War*, Cambridge University Press, p. 188: « it is clear that the United States, as well as Britain and Australia, provided the Indonesian Army with lists of members of the Communist Party. and that they

thereby, at least indirectly, became complicit in mass murder of monstruous proportions»

(133) « Finally Ambassador Burns has informed me of Your Majesty's concern that Israel's policies have changed and that Israel now intends to occupy territory on the West Bank of the Jordan River. While I can understand the reasons for this concern, I have good reason to believe it highly unlikely that the events you fear will in fact occur. In this connection my government's opposition to the use of force to alter armistice lines or borders in the Near East has been made unmistakably clear to all parties concerned. »

(134) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. 11 décembre 1966 : « For a decade, the King said, we and he have been partners. And in this critical hour we are the only friend to whom he can turn. If we cannot help him, he said, then he must move quickly to an alternate course. "The right answer from the US would enable me to justify my past policy to my army, to my people, to the PLO, and to everyone else. If I do not get the right answer, even I must conclude my past policy has been a failure." »

(135) MAE, NUOI, 724.

(136) Tel-Aviv, le 6 janvier 1967, MAE, NUOI, 724.

(137) Tel-Aviv, le 16 janvier 1967, MAE, NUOI, 724.

(138) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. 16 janvier 1967. Walter Rostow au Président.

(139) « We're instructing Ambassador Smythe to tell the Syrians we believe Israel is on the brink of an attack and they can't count on us to hold Israel back. We'll say the same in Cairo.»

(140) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Le Caire, 1er février 1967.

(141) « Bergus and Parker left with impression UARG becoming increasingly convinced that broad US-UAR confrontation is unavoidable. There is little basis for believing that Egyptians any longer flinch at such a possibility. In Egypt, as elsewhere in this part of world, there is strong streak of fatalism.»

(142) « Nasser more and more sees us behind all his troubles in the Middle East. To us, the UAR looks increasingly incompatible in interests, outlook and temperament. »

(143) « If any country attempted hurt UAR, UAR would respond and no doubt could do damage US and other countries.»

(144) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Mémorandum du 16 mars 1967.

(145) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Washington, 19 mars 1967.

(146) Ami Gluska, *The Israeli Military..*, p. 100.

(147) *FRUS*, 1964-1968, Volume XVIII, *Arab-Israeli Dispute*, 1964-1967. Mémorandum du 17 mars 1967.

(١٤٨) أدوات العمل التي لا غنى عنها بالنسبة لمجمل عام ١٩٦٧، هي تلك التي نشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، *International Documents on Palestine, 1967* كما أن هناك طبعة جديدة لخطب عبد الناصر في سنوات ١٩٦٧ – ١٩٧٠، **المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر**، القاهرة، ٢٠٠٥،

(149) Michael B. Oren, *Six days of War,...* p. 46.

(150) Damas, le 10 avril 1967, MAE NUOI 724.

(١٥١) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، **الانفجار**، ص ص ٤٣٣ – ٤٣٤.

(152) Patrick Seale, *Assad, the Struggle for the Middle East*, University of California Press, 1988, p.115.

(153) *U.S. News and World Report* (Vol. LXII, No. 16), April 17, 1967, p. 76.

(١٥٤) ما حدث معروفٌ أساسًا من خلال محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، **الانفجار**، ص ٤٣٥ وما يليها. وهو يوحي بأن ذلك كان عنصرًا في المؤامرة التي حيكت ضد عبد الناصر. أمّا Oren, *Six Days of War,...* p. 48 فهو يخلط بين عبد المنعم رياض ومحمود رياض، وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة. وأمّا Samir A. Mutawi, *Jordan in the 1967 War*, Cambridge Middle East Library, 2002 (première édition 1987) فهو لا يذكر هذه المسألة. وقد قام، فيما بعد، بالتعليق عليها في Richard B. Parker, *The Six-Day War, A Retrospective*, University Press of Florida, 1996, p. 175.

الخاتمة
الأزمة الحاسمة

(1) In *L'Empire gréco-romain*, Paris, Seuil, 2005, p.740.

(2) Voir par exemple Shlomo Ben-Ami, *Scars of War, Wounds of Peace, The Israeli-Arab Tragedy*, Oxford University Press, 2006.

(٣) تلك أطروحة كتاب ريتشارد ب. باركر الذي أصبح عملاً كلاسيكيًا
Richard B. Parker, *The Politics of Miscalculation in the Middle East*, Indiana University Press, 1993.

(٤) حول هذه المفاهيم مُطَبَّقَةً على السياسة الإسرائيلية، انظر
Zeev Maoz, *Defending the Holy Land*,.. p. 481 et suivantes.

(٥) قال ت. إ. لورانس ذلك بفجاجة لمحاورين فرنسيين في أبريل/ نيسان ١٩١٩: إن من شأن المقام القومي اليهودي فصل مصر عن سوريا وتجنب وصول عدوى القومية العربية إلى هذا البلد الأول ؛ انظر هنري لورنس، المغامر والمستشرق، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، ص ١١٥.

(٦) بشكل أدق، بحسب Yezid Sayigh (*Armed Struggle*..p. 141), ١١٣ هجومًا، اعتبارًا من يونيو/ حزيران ١٩٦٥، أدت إلى مصرع ١١ وإصابة ٦٢ إسرائيليًا بجراح.

(7) Yoram Peri, *Generals in Cabinet Room, How the Military Shapes Israeli Policy*, United States Institute of Peace Press, Washington, 2006, p. 57 : « in 1966, the IDF prepared a longterm plan for developing its order of battle. Among the assumptions that formed the basis for its five-year plan were common military principles, such as "the battle must be transferred to the ennemy's territory", but also some purely political __ if not ideological__ ones, such as "Israel will retain all captured territories until full peace is achieved" and "in the peace negotiations, Israel will demand changes in the cease-fire lines of 1949".»

(8) Ami Gluska, *The Israeli Military*.., p. 16 et suivantes.

(٩) فيما يتعلق بجميع التفاصيل، انظر كتاب ريتشارد ب. باركر الأساسي Richard B. Parker, *The Six-Day War, A Retrospective*, University Press of Florida, 1996, والذي يأتي على ذكر المجادلات التي نشأت عن المواجهة بين الفاعلين والمؤرّخين خلال مؤتمرٍ عُقد في عام ١٩٩٢. وفيما يتعلق بتتمة الأحداث، فإن كتاب جلوسكا يُقَدِّمُ أفضل رصدٍ لتطور اتخاذ القرار في إسرائيل.

(10) Dossier en MAE, NUOI, 724.

(11) Sur ces différentes thèses, Galia Golan, « The Soviet Union and the Outbreak of the June 1967 Six-Day War», *Journal of Cold War Studies*, Vol. 8, n°1, Winter 2006, pp. 3-19, Isabella Ginor, Gideon Remez, « The Spymaster, the Communist, and Foxbats over Dimona: the USSR's Motive for Instigating the Six-Day War », *Israel Studies* 11.2 (2006) 88-130.

(١٢) كان پالمر قد توصل بالفعل إلى هذا الاستنتاج في عام ١٩٩٣، دون أن تكون لديه هذه المعلومة، *The Politics of Miscalculation..*, p. 19 : « This hypothesis is certainly r it would the most attractive. It would explain everything. In particula explain why the Soviets would believe the report __ they thought the original source was Israeli.».

(١٣) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، مذكرات، القاهرة، ١٩٨٣، المجلد الأول، ص ص ٧٢ - ٧٣.

(14)Bibliographie de base Michael B. Oren, *Six days of War,...* Richard B. Parker, *The Politics of Miscalculation..*, محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، الانفجار ...

(١٥) يرى بريان إيركهارت، نائب أو ثانت أن الرجل كان كبش للفداء المثالي للعجز الغربي خلال الأزمة، انظر مذكراته،
A life in Peace and War, W W Norton & C ; Londres, 1987, p. 213.

(16)*FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967: «I know that you and your people are having your patience tried to the limits by continuing incidents along your border. In this situation, I would like to emphasize in the strongest terms the need to avoid any action on your side which would add further to the violence and tension in your area. I urge the closest consultation between you and your principal friends. I am sure that you will understand that I cannot accept any responsibilities on behalf of the United States for situations which arise as the result of actions on which we are not consulted. »

(17)Samir A. Mutawi, *Jordan in the 1967 War*,..p. 104 et suivantes.

(18)Moshe Shemesh, « Did Shuqayri Call for "Throwing the Jews into the Sea"? » *Israel Studies* 8.2 (2003) 70-81.

(19)Sur l'ensemble du sujet, les travaux de Michael Brecher restent la grande référence, *Decision in Israel's Foreign Policy*, Londres, Oxford University Press, 1974, *Decisions in Crisis, Israel 1967 and 1973*, University of California Press, 1980.

(20)Outre le récit d'Oren voir Donald Neff, *Warriors for Jerusalem, The six days that changed the Middle East*, Linden Press, 1984, p. 114 et suivantes.

(21)Idith Zertal, *Israel's Holocaust..* p. 118 et suivante. Tom Segev, *Le septième million...* p. 452 et suivantes.

(22)*FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967.

(23)Donald Neff, *Warriors for Jerusalem,..*, p. 67: « We are witnessing the first phase of World War III ».

(24)23 mai 1967, Note de la sous-direction du Levant, *Crise israélo-arabe*, MAE, NUOI, 718.

(25)Marcel Vaïsse, *La grandeur, Politique étrangère du général de Gaulle, 1958-69*, Paris, Fayard, 1998, p. 634 et suivantes.

(26)Voir Michel Bar Zohar, *Histoire secrète de la guerre des six jours*, Paris, Fayard, 1968, p. 113 et suivantes. Abba Eban, *Autobiographie*, Paris Buchet/Chastel, 1979, p. 259 et suivantes.

(27)Sur l'attitude britannique, Frank Brenchley, *Britain, the Six-Day War and its Aftermath*, Londres, I. B. Tauris, 2005.

(٢٨) هناك جدلٌ حقيقيٌّ لدى كُتّاب المذكرات ثم لدى المؤرّخين (أورين، على سبيل المثال) لمعرفة ما إذا كان عبد الناصر قد خامرته فعلاً نيةُ بدء الحرب في ٢٦ مايو/ أيّار وأثنته عن ذلك الرسائل القادمة من واشنطون. ويرى أنصارُ عامر أن اختيار الوضع الدفاعي هو الذي تسبب في الهزيمة. ونحن هنا حيال الجدل اللاحق لما حدث والمبرّر لمواقف الفاعلين مع الجدل حول مسئوليات عبد الناصر ومسئوليات عامر. ومن الصعب البت في هذا الموضوع لكن الاتساق يفيد أن عبد الناصر كان نصيرًا للخط الدفاعي. انظر فيما بعد المحادثات التي دارت في اللحظة نفسها بين بدران وكوسيجين.

(29)Yitzhak Rabin, *Mémoires*, Paris, Buchet Chastel, 1980, pp. 74-75.

(30)William B. Quandt, « Lyndon Johnson and the June 1967 War : What Color Was the Light», *Middle East Journal*, Volume 46, n°2 printemps 1992, pp. 198-228. Du même voir *Peace Process, American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*, University of California Press, 1993.

(٣١) كان «قرار خليج تونكين» قد أجاز لجونسون إرسال قوات أميركية للقتال في فيتنام.

(32)Le compte-rendu américain se trouve dans *FRUS*, 1964-1968. Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967. Le compte-rendu israélien a été publié par Zaki Shalom, « Lyndon Johnson's Meeting with Abba Eban, 26 May 1967», *Israel Studies* 4.2 (1999) 221-236.

(33)« Israel will not be alone unless it decides to go alone»

(٣٤) نشره أمين هويدي، في كتابه، الفرص الضائعة، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ٥٥٣ – ٥٨٢. ولا يبدو أن أورين أو باركر قد استخدما هذا المصدر.

(35)Robert McNamara, « Britain, Nasser and the Outbreak of the Six Day War», *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 4. (Oct., 2000), pp. 619-639.

(36)*FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967. Télégramme de Charles Yost, le 30 mai.

« I am however impressed :كان هذا السفير السابق قد أرسل لدراسة الوضع في القاهرة
by quasi-unanimity with which area posts, [...] have expressed view consequences our following course B would gravely undermine, if not destroy, US position throughout Arab world. If this view is correct, and from my experience in area I believe it is, principal profit of our following this course would accrue to Soviets, and over longer run position of Israel would be weakened rather than reenforced.».

(37)Shlomo Ben-Ami, *Scars of War,..*, pp. 106-107.

(38)Yoram Peri, *Between Battles and Ballots,* p. 246 et suivantes.

(39)Voir *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967. toute une série de mémorandums et de télégrammes sur ces thèmes aux alentours du 31 mai 1er juin 1967.

(40)William B. Quandt, *Peace Process..*, pp. 45-46: « Eshkol and Eban did great service to Israel by giving the US a chance to explore the options other than Israeli force. If they had none done so, it would have been difficult to secure the President's sympathy.»

(41)*FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967. « Gen. Amit then went on to describe the situation as he sees it which is to the effect that the blockade of Tiran is window dressing. He believes a grand design, which he termed the "Domino Effect," has now developed. That is, that the UAR, with Russian backing, hopes to roll up the whole of the Middle East all the way to the borders of Russia, to include Iran, under Arab domination. While this whole matter is close to and vital for Israel, the long range effect would be deeply inimical to U.S. interests. Gen. Amit would not go so far as to say he believed that this grand design lay behind the original move of the UAR but he feels strongly that it now exists as an opportunity being seized by the Russians, whatever the origin of the present confrontation. He indicated his view that the U.S. is already damned in the eyes of the Arabs no matter what we do.»

(42)« We have completely and fully exchanged views with General Amit.» Il ne l'a pas rencontré...

(43)« the "Holy War" psychology of the Arab world is matched by an apocalyptic psychology within Israel ».

(44)*FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967. «I have presented these considerations in order to enlist the best thought of our Ambassadors in Arab Capitals as to profitable approaches to the problem. It will do no good to ask Israel simply to accept the present status quo in the Strait because Israel will fight and we could not restrain her. We cannot throw up our hands and say that, in that event, let them fight while we try to remain neutral. »

(45)« The moderate Arabs--and, in fact, virtually all Arabs who fear the rise of Nasser as a result of this crisis--would prefer to have him cut down by the Israelis rather than by external forces.»

(46)« The problem before us is whether this crisis can be surmounted in ways which lead on to that historical transition and which avoid: the destruction of Israel, on the one hand, or the crystallization of a bloc unified only by a hostility to Israel, which would require us to maintain Israel as a kind of Hong Kong enclave in the region.»

(47)Jeremy Bowen, *Six Days How the 1967 War Shaped the Middle East*, Londres, Simon & Schuster, 2003, pp. 85-86.

(٤٨) إذا صدقنا شهادة أنتوني ناتنج في هذا الصدد،

Antony Nutting, *Nasser*, Londres, Constable, 1972,p. 409 : « For instance, when I pointed out to Nasser 36 hours before the war started that, according to information I had received in London, Israel was fully capable of doing for herself what the British Canberras had had to do for her in 1956, he refused to believe me. And he flatly contradicted my statement that over the past few weeks Israeli transport aircraft had been taking off hourly from the Dassault factory's airstrip in France loaded with the latest Mirage fighter-bombers for assembly in Israel. His intelligence service, he said, had assured him that his Russian MIGs and Sokhols were more than a match for anything possessed by Israel. (He later told me that, as a result of our conversation, he had gone immediately to Amer's headquarters and told his army commanders to expect an Israeli attack within a matter of hours. But by that time it was too late to escape the consequences of his miscalculations.)».

مصادر وبيبليوجرافيا
SOURCES ET BIBLIOGRAPHIE

مجموعات وثائقية ودوريات
Recueils et périodiques

Bulletin d'information sioniste

Cahiers de l'Orient contemporain

Ministère des Affaires Étrangères, *Documents diplomatiques français*

Israel: Boundary Disputes with Arab Neighbours, 1946-1964. Archive Edition, Londres, 1995.

Journal of Palestine Studies

Middle East Journal

Orient

Mission pontificale pour la Palestine, *Le Pape et la tragédie palestinienne*, Beyrouth, 1950.

كتب
Livres

Abu Hussein (Hussein) et Mc Kay (Fiona), *Access Denied, Palestinian Land Rights in Israel*, Zed Books, Londres, 2003.

Aburish (Saïd K.) , *Les enfants de Béthanie, l'histoire d'une famille palestinienne*, Paris, Grasset, 1990.

A Brutal Friendship, the West and the Arab Elite, Londres, Indigo, 1998.

Saddam Hussein, The Politics of Revenge, Londres, Bloomsbury, 2001

Alteras (Issac), *Eisenhower and Israel, US-Israeli Relations 1953-1960*, University Press of Florida, 1993

Arendt (Hannah), « La paix ou l'armistice au Proche-Orient », in *Auschwitz et Jérusalem*, Paris Presses Pocket, Agora, 1991.

Auriol (Vincent) *Journal du Septennat* (édition en CD)

Awaisi (Abd al-Fattah Muhammad El-), *The Muslim Brothers and the Palestine Question 1928-1947*, Tauris Academic Studies, 1998.

Azcarate (Pablo de), *Mission in Palestine 1948-1952*, Washington, Middle East Institute, 1966.

Bandmann (Yonan), « The Egyptian Armed Forces during the Kadesh Campaign», in Troen (Selwyn Ilan) et Shemesh (Moshe), *The Suez-Sinai Crisis, 1956, retrospective and Reappraisal*, Londres, Frank Cass, 1990, pp. 74-90.

Banks (Lynne Reid), *A Torn Country, an Oral History of the Israeli War of Independence*, New York, Franklin Watts, 1982

Bar Joseph (Uri), *The Best of Enemies, Israel and Transjordan in the War of 1948*, Londres, Frank Cass, 1987.

« Rotem : the Forgotten Crisis on the Road to the 1967 War », *Journal of Contemporary History*, Vol. 31, No. 3 (Jul., 1996)

Bar-On (Mordechai), *The Gates of Gaza, Israel's Road to Suez and Back*, Londres, Macmillan, 1995

Bar-Zohar (Michael), *Suez ultra-secret*, Paris, Fayard, 1964.

Histoire secrète de la guerre des six jours, Paris, Fayard, 1968

Ben Gourion, Paris, Fayard, 1986.

Yaacov Herzog, a Biography, Halban, Londres, 2005

Bass (Warren), *Support Any Friend, Kennedy's Middle East and the Making of the US-Israel Alliance*, Oxford University Press, 2003

Batatu (Hanna), *The Old Social Classes and the Revolutionnary Movement in Iraq.*, Princeton University Press, 1978

Bauer (Yehuda), *Juifs à vendre ?*, Paris, Édition Liana Levi, 1996.

Beauffre (général), *L'expédition de Suez*, Paris, Grasset, 1967

Beinin (Joel), *The Dispersion of Egyptian Jewry*, University of California Press, 1998.

Ben-Ami (Shlomo) , *Scars of War, Wounds of Peace, The Israeli-Arab Tragedy*, Oxford University Press, 2006.

Ben-Zvi (Abraham), *Lyndon B. Johnson and the Politics of Arms Sales to Israel*, Londres, Frank Cass, 2004.

Bensimon (Agnès), *Hassan II et les Juifs, Histoire d'une émigration secrète*, Paris, Seuil, 1991.

Bernadotte (Folke), *To Jerusalem*, Londres, Hodder and Stoughton, 1951.

Cessez-le-feu, Paris, Presse de la Cité, 1949.

Bialer (Uri), *Between East and West, Israel's foreign policy orientation 1948-1956*, Cambridge University Press, 1990

Bowen (Jeremy), *Six Days, How the 1967 War Shaped the Middle East*, Londres, Simon & Schuster, 2003

Bower (Tom), *The Perfect English Spy, Sir Dick White and the Secret War, 1935-90*, Londres, Mandarin, 1995

Bowyer Bell (J.)., *Terror Out of Zion, The fight for Israeli Independence*, Londres, Transaction Publishers, 1996.

Brecher (Michael), *Decision in Israel's Foreign Policy*, Londres, Oxford University Press, 1974.

Decisions in Crisis, Israel 1967, and 1973, University of California Press, 1980.

Brenchley (Frank), *Britain, the Six-Day War and its Aftermath*, Londres, I. B. Tauris, 2005.

Browning (Christopher R.), *Des hommes ordinaires, Le 101e bataillon de réserve de la police allemande et la solution finale en Pologne*, Paris, Les Belles Lettres, 1994

Bruhns (Fred C.), « A Study of Arab Refugee Attitudes », *The Middle East Journal*, Vol. IX, 1955

Bull (Odd), *War and Peace in the Middle East, The experience and views of a UN observer*, Londres, Leo Cooper, 1976.

Burns (E. L. M.), *Between Arab and Israeli*, The Institute for Palestine Studies, Beyrouth, 1969 (1ere édition, Londres 1962)

Caplan (Neil), *The Lausanne Conference, 1949, A case Study in Middle East Peacemaking*, Tel-Aviv University, 1993.

Futile Diplomacy, T. III, *The United Nations, the Great Powers and Middle East, Peacemaking*, 1948-1954, Londres, Frank Cass, 1997.

Caro (Robert A.), *The years of Lyndon Johnson, Master of the Senate*, Vintage Books, 2003.

Christison (Kathleen), *Perceptions of Palestine, Their Influence on US Middle East Policy*, University of California Press, 1999

Citino (Nathan J.), *From Arab Nationalism to OPEC, Eisenhower, King Sa'ud and the Making of US-Saudi Relations*, Indiana University Press, 2002.

Cohen (Amnon), *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967*, Cornell University Press, 1982.

Cohen (Avner), *Israel and the Bomb*, Columbia University Press, 1998

Cohen (Col. Eliezer "Cheetah"), *Israel's Best Defense, The First Full Story of the Israeli Air Force*, Orion Book, New York, 1993

Cohen (Michael J.), *Truman and Israel*, University of California Press, 1990.

Fighting World War Three from the Middle East, Allied Contingency Plans, 1945-1954, Londres, Frank Cass, 1997.

Coppeland (Miles) *The Game Player*, Londres 1969

Courbage (Youssef) et Fargues (Philippe), *Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc*, Paris, Fayard, 1992

Daftary (Farhad), *Les Ismaéliens, Histoire et traditions d'une communauté musulmane*, Paris, Fayard, 2003

Dann (Uriel), *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism, Jordan, 1955-1967*, Oxford University Press, 1989

Dayan (Moshe), *Histoire de ma vie*, Paris, Fayard, 1976

Doran (Michael), *Pan-Arabism before Nasser, Egyptian Power Politics and the Palestine Question*, Oxford University Press, 1999

Drory (Ze'ev), *Israel's Reprisal Policy 1953-1956, The dynamics of military retaliation*, Londres, Frank Cass, 2005.

Eban (Abba), *Autobiographie*, Paris Buchet/Chastel, 1979.

Eden (Antony), *Full Circle*, Londres, Cassell, 1960

Enderlin(Charles), *Shamir*, Paris, Olivier Orban, 1991

Evenson (Bruce J.), « Truman, Palestine and the cold war, *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, 1992, n°1, pp. 120-156.

Eytan (Walter), *The First Ten Years, Israel Between East & West*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1958.

Ganin (Zvi), *An Uneasy Relationship, American Jewish Leadership and Israel, 1948-1957*, Syracuse University Press, 2005.

Paul Gaujac, *Suez, 1956*, Paris Lavauzelle, 1986.

Gazit (Mordechai), "Ben Gurion's 1949 Proposal to Incorporate the Gaza strip with Israel", *Studies in Zionism*, Vol. 8 n°2 (1987), pp.223-244.

Gelber (Yoav), *Israeli-Jordanian Dialogue, 1948-53, Cooperation, Conspiracy or Collusion ?* Sussex Academic Press, Brighton, Portland, 2004

Gendzier (Irene L.), *Notes from the Minefield, United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945-1958*, Columbia University Press, 1997

Ginor (Isabella), Remez (Gideon), « The Spymaster, the Communist, and Foxbats over Dimona: the USSR's Motive for Instigating the Six-Day War », *Israel Studies* 11.2 (2006) 88-130.

Glubb Pacha, *Soldat avec les Arabes*, Paris, Plon, 1958.

Gluska (Ami), « "The War over the Water" during the 1960s» in Bar-On (Mordechai), *Never-Ending Conflict, Israeli Military History*, Stackpole, 2004

The Israeli Military and the Origins of the 1967 War, Middle Eastern Military Studies, Londres, Routledge, 2007

Golan (Galıa), « The Soviet Union and the Outbreak of the June 1967 Six-Day War», *Journal of Cold War Studies*, Vol. 8, n°1, Winter 2006

Golani (Motti), *La guerre du Sinaï, 1955-56*, Paris, Éditions du Rocher, 2000

Govrin (Yosef), *Israeli-Soviet Relations, 1953-1967, From Confrontation to Disruption*, Londres, Frank Cass, 1998.

Haber (Eytan), *Begin*, Paris, Stock, 1978.

Haykal (Muhammad Hassanein),

Secret Channels, Harper Collins 1996

Le Sphinx et le Commissaire, heurs et malheurs des Soviétiques au Proche-Orient, Paris, Éditions J. A. 1980

Hefnaoui (Moustapha El-), *Les problèmes contemporains posés par le canal de Suez*, Paris 1951.

Helou (Charles), *Mémoires*, T. II, *Présence palestinienne et accord du Caire*, Beyrouth, Librairie Antoine.

Heller (Joseph), *The Stern gang, Ideology, Politics and Terror, 1940-1949*, Londres, Frank Cass, 1995.

The Birth of Israel, 1945-1949, Ben Gurion and his Critics, University Press of Florida, 2003.

Herzog (Chaim), *The Arab-Israeli Wars*, New York, Vintage Books, 1984.

Living History, Londres, Phoenix, 1998

Heysh (Seymour), *The Samson Option : Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy*, New York, Random House, 1991.

Hillel (Shlomo), *Le souffle du Levant, Mon aventure clandestine pour sauver les Juifs d'Iraq 1945-1951*, Bruxelles Hatier, 1989

Hof (Frederic C.), *Galilee Divided, The Israeli-Lebanon Frontier, 1916-1984*, Westview Press, Boulder and London, 1985

Holland (Matthew F.), *America and Egypt, From Roosevelt to Eisenhower*, Praerger, Londres, 1996

Hurewitz (J. C.), "Ralph Bunche as Acting Mediator, The Opening Phase", in Rivlin (Benjamin) ed. *Ralph Bunche, the Man and his Times* p.157-176, Londres New-York, Holmes and Meier, 1990.

Hussini (Mohrez Mahmoud el-), *Soviet-Egyptian Relations, 1945-85*, New York, St Martin's Press, 1987

Husseini (Jalal al-), « L'UNRWA et les réfugiés : enjeux humanitaires, intérêts nationaux », pp ; 177-206 in Mardam-Bey (Farouk) et Sanbar (Elias), *Le droit au retour, le problème des réfugiés palestiniens*, Sindbad Actes Sud, 2002, pp. 177-206.

Hutchinson (E. H.), *Violent Truce, A Military Observer Looks at the Arab-Israeli Conflict, 1951-1955*, New York, The Devin-Adair Company, 1956

Ilan (Amitzur), *Bernadotte in Palestine, A Study in Contemporary humanitarian Knight Errantry*, MacMillan saint Antony's College, Oxford, 1989.

The Origin of the Arab-Israeli Arms Race, Arms, Embargo, Military Power and Decision in the 1948 Palestine War, New-York University Press, 1996.

Jaber (Hana), « Économie et société : qu'est-ce qu'un camp de réfugiés, in Mardam-Bey (Farouk) et Sanbar (Elias), *Le droit au retour, le problème des réfugiés palestiniens*, Sindbad Actes Sud, 2002, pp. 207-232.

James (Robert Rhodes), *Antony Eden*, MacMillan Papermac, Londres 1987

Jasse (Richard L.), « Great Britain and Abdullah's Plan to Partition Palestine : A 'Natural Sorting Out' », *Middle Eastern Studies*, Vol.22, 1986.

Joseph (Dov), *The Faithful City, The Siege of Jerusalem, 1948*, The Hogarth Press, Londres, 1962.

Junod (Dominique-Debora), *La Croix-Rouge en péril, 1945-1952, La stratégie du CICR de la Seconde Guerre Mondiale au conflit de Palestine Eretz-Israël* (sic), Lausanne, Payot, 1997.

Kamen (Charles S.), « After the Catastrophe : The Arabs in Israel, 1948-1951 », *Middle Eastern Studies* Vol. 23, 4, p. 453 et suivantes et Vol. 24, 1, p.68 et suivantes.

Kassir (Samir) et Mardam-Bey (Farouk), *Itinéraire de Paris à Jérusalem*, T. I, 1917-1958, Les livres de la Révue d'études palestiniennes, Paris, 1992.

Katz (Samuel M.), *Soldier Spies, Israeli Military Intelligence*, Presidio Press, 1992

Khalidi (Walid), *From Haven to Conquest*, 2e édition, Washington, The Institute for Palestine Studies, 1987.

Kingseed (Cole C.), *Eisenhower and the Suez Crisis of 1956*, Louisana State University Press, 1995

Kirbride (Sir Alec), *From the Wings, Amman Memoirs 1947-1951*, Londres, Frank Cass, 1976.

Kirk (Georges), *The Middle East, 1945-1954*, Oxford University Press, 1954

Krop (Pascal), *Les secrets de l'espionnage français*, Paris, Payot, 1995

Kunz (Diane B.), *The Economic Diplomacy of the Suez Crisis*, The University of Carolina Press, 1991.

Kurzman(Dan), *Genesis, 1948, the First Israeli War*, seconde édition, Da Capo Press, 1992 (1ere édition 1970).

Kyle (Keith), *Suez, Britain's End of Empire in the Middle East*, I. B. Tauris, Londres, 2003

Lacouture(Jean), *L'Égypte en mouvement*, Paris, 1956.

Lafon (François), *Guy Mollet*, Paris, Fayard, 2006

Laurens (Henry), *La question de Palestine, T. I, L'invention de la Terre sainte*, Paris, Fayard, 1990.

T. II, *Une Mission sacrée de civilisation*

Le retour des exilés, Paris, Robert Laffont, 1998.

Paix et guerre au Moyen-Orient, Paris, Armand Colin, 1999

Lawrence en Arabie, Paris, Découvertes Gallimard, 1992 et 2003

Lehrman (Hal), «Three Weeks in Cairo»,*Commentary*, février 1956

Lenczowski (George), *American Presidents and the Middle East*, Duke University Press, 1990

Lesh (David W.), *Syria and the United States, Eisenhower's Cold War in the Middle East*, Westview press, Boulder, Colorado, 1992

Levenberg (Haim), *The Military Preparations of the Arab Community in Palestine*, Londres, Frank Cass, 1993.

« Abdallah and Cunningham : Palestine, 1945-48 », *Middle Eastern Studies*, Vol. 27, 1991, n°1 pp. 22-34.

Levey (Zach), *Israel and the Western Powers, 1952-1960*, The University of North Carolina Press, 1997.

Lloyd (Selwyn), *Suez 1956, A Personal Account*, Book Club Associates, Londres, 1978

Louis (Wm. Roger) , *The British Empire in the Middle East, 1945-1951*, Clarendon Press, Oxford, 1984.

et Stookey (Robert W.), *The End of the Palestine Mandate*, Austin, University of Texas Press, 1986

et Roger Owen, *A Revolutionary Year, The Middle East in 1958*, Londres, I. B. Tauris, 2002.

Lowi (Miriam R.), *Water and Power, The politics of a scarce ressource in the Jordan River basin*, Cambridge University Press, 1993

Luttwak (Edward) et Horowitz (Dan), *The Israeli Army*, News York, Harper and Row Publishers,1975

Mangold (Tom), *Cold Warrior, James Jesus Angleton, The CIA's Master Spy Hunter*, Londres, Simon & Schuster 1991

Mansour-Merien (Sandrine), *La commission de Conciliation pour la Palestine à travers les archives françaises de 1948 à 1966*, Paris, INALCO, 2006.

Marto (Kati), *A Death in Jerusalem*, Arcade Publishing, New York, 1996

Massignon (Louis), « La Palestine et la paix (1948) », In *Opera Minora*, Paris, PUF, 1969.

MacDonald (James), *My mission in Israel, 1948-1951*, Londres, Victor Gollanzc, 1951

Massu (Jacques) et Lemire (Henri), *Vérité sur Suez 1956*, Paris, Plon, 1978.

McCullough (David), *Truman*, Simon and Schusters, New-York, 1992.

McGhee ((George), *Envoy to the Middle Word, Adventures in Diplomacy*, Harper & Row New-York, 1983.

On the Frontline in the Cold War, an Ambassador Reports, Londres, Praeger, 1997

MacMillan (Harold), *The MacMillan Diaries, the Cabinet Years, 1950-1957*, Pan Books, Londres, 2003.

McNamara (Robert), « Britain, Nasser and the Outbreak of the Six Day War», *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 4. (Oct., 2000), pp. 619-639.

Maoz (Zeev), *Defending the Holy Land, a Critical Analysis of Israel's security and Foreign Policy*, The University of Michigan Press, 2006

Medding (Peter Y.), *The founding of Israeli Democracy, 1948-1967*, Oxford University Press, 1990.

Merlin (Samuel), *Guerre et paix au Moyen-Orient, Le défi du président Bourguiba*, Paris, Denoël, 1970.

Milstein (Uri), *History of Israel's War of Independence*, University Press of America, Inc, 1997.

The Rabin File, An Unauthorized Exposé, Gefen, Jérusalem, 1995.

Morris (Benny), *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, Cambridge University Press, 2004.

The Road to Jerusalem, Glubb Pasha, Palestine and the Jews, Londres, I.B. Tauris, 2002.

Victimes, Histoire revisitée du conflit arabo-sioniste, Édition Complexe, 2003.

Israel's Border Wars, Clarendon Press, Oxford, 1993

1948 and After, Israel and the Palestinians, Clarendon Press, Oxford, 1994

« Operation Hiram revisited : A Correction »? *Journal of Palestinian Studies*, Volume XXVIII, n°2, Winter 1999, pp. 68-76

Et Black (Ian), *Israel's Secret Wars, a History of Israel's Intelligence Services*, Grove Weindenfeld, New York, 1991

Mutawi (Samir A.), *Jordan in the 1967 War*, Cambridge Middle East Library, 2002

Nazzal (Nafez), *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*, Beyrouth, Institute of Palestinian Studies, 1978.

Neff (Donald), *Warriors at Suez*, Amana Books, Vermont, Brattleboro,1988

Warriors for Jerusalem, The six days that changed the Middle East, Linden Press, 1984

Nevo (Joseph), *Abdallah and Palestine, A Territorial Ambition*, Londres, MacMillan Press, 1996.

« The Arabs of Palestine, 1947-48 : Military and Political Activity », *Middle Eastern Studies*, Vol. 23, 1987, n°1, pp. 3-38.

Nutting (Antony), *Nasser*, Londres, Constable, 1972

Oren (Michael B.), *Six days of War, June 1967 and the Making of Modern Middle East*, Oxford University Press, 2002

Pappé (Ilan), *La guerre de 1948 en Palestine*, Paris, La-Fabrique-éditions, 2000.

Les démons de la Nakbah, Paris, La Fabrique, 2004.

Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951, St. Martin Press, New York, 1988.

Parker (Richard B.), *The Politics of Miscalculation in the Middle East*, Indiana University Press, 1993.

The Six-Day War, A Retrospective, University Press of Florida, 1996.

Péan (Pierre), *Les deux bombes*, Paris, Fayard 1981

Peri (Yoram), *Between Battles and Ballots, Israeli Military in Politics*, Cambridge University Press, 1983

Generals in Cabinet Room, How the Military Shapes Israeli Policy, United States Institute of Peace Press, Washington, 2006

Pérès (Shimon), *La force de vaincre, entretiens avec Joëlle Nathan*, Paris, Éditions du Centurion, 1981

Peretz (Dan), *Israel and the Palestine Arabs*, The Middle East Institute, Washington, 1958.

«Development of the Jordan Valley Waters», *Middle East Journal*, Vol. 9, n°4, automne 1955.

«Early State Policy towards the Arab Population, 1948-1955», in Silberstein (Laurence J.), ed. New *Perspectives on Israeli History, the Early Years of the State*, New York University Press, 1991

Peyrefitte (Alain), *C'était de Gaulle*, T.I, Paris, Fayard, 1994

Plascov (Avi), *The Palestinian Refugees in Jordan*, Londres, Frank Cass, 1981

Poliakov (Léon), *Le procès de Jérusalem, Jugements, documents*, Paris, Calmann-Lévy, 1963

Quandt (William B.), « Lyndon Johnson and the June 1967 War : What Color Was the Light», *Middle East Journal*, Volume 46, n°2 printemps 1992, pp. 198-228.

Peace Process, American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967, University of California Press, 1993.

Rabin (Yitzhak), *Mémoires*, Paris, Buchet/Chastel, 1980.

Rabinovich (Itamar), *The Road not Taken, Early Arab-Israeli Negotiations*, Oxford University Press 1991.

Raphael (Gideon), *Destination Peace, Three Decades of Israeli Foreign Policy, a Personal Memoir*, New York, Stein and Day, 1981

Rahman (H.), *A British Defence Problem in the Middle East, The Failure of the 1946 Anglo-Egyptian Negotiations*, Reading, Ithaca Press, 1994.

Rathmell (Andrew), *Secret War in the Middle East : The Covert Struggle for Syria, 1949-1961*, I. B. Tauris Publishers, Londres, New York, 1995.

Raviv (Dan) et Melman (Yossi), *Every Spy a Prince, the Complete History of Israel's Intelligence Community*, Houghton Miflin, 1990

Rayyes (Riad N. El-) et Nahhas (Dunia), *Guerillas for Palestine, A Study of the Palestinian Commando Organisations*, An-Nahar Arab Report, Beyrouth, 1974

Rekhess (Elie), « Initial Israeli Policy Guidelines towards the Arab Minority », in Silberstein (Laurence J.), ed. New *Perspectives on Israeli History, the Early Years of the State*, New York University Press, 1991, pp.103-119.

Reuveny (Jacob), « The Financial Liquidation of the Palestine Mandate », *Middle Eastern Studies*, Vol. 27, 1991, n°1 pp. 112-130.

Reynier (Jacques de), *1948, à Jérusalem*, Genève, Georg, 2002.

Rogan (Eugen) et Shlaim (Avi), *La guerre de Palestine 1948*, Derrière le mythe, Paris, Autrement, 2002

Roosevelt (Kermit), *Countercoup, the Struggle for the Control of Iran*, McGraw-Hill Book Company, 1981.

Roy (Olivier), *L'islam mondialisé*, Paris Seuil, 2002

Rucker (Laurent), *Staline, Israël et les Juifs*, Paris, PUF, 2001.

Satloff (Robert B.), *From Abdullah to Hussein, Jordan in Transition*, Oxford University Press, 1994

Sayigh (Yezid), *Armed Struggle and the Search of State, The Palestinian National Movement, 1949-1993*, Clarendon Press, Oxford, 1997

Schattner (Marius), *Histoire de la droite israélienne de Jabotinsky à Shamir*, Éditions Complexe, 1991

Schechtman (Joseph B.), « The repatriation of Iraq Jewry » *Jewish Social Studies*, XV, 1953, p. 151 et suivantes

Schiff (Zeev), *A History of the Israeli Army*, Londres, Sidgwick and Jackson, 1987

Schoenbaum (David), *The United States and the State of Israel*, Oxford University Press, 1993

Scott Lucas (W.), « Redefining the Suez "Collusion" », *Middle Eastern Studies*, Vol. 26, n°1, janvier 1990

Seale (Patrick) *The Struggle for Syria*, Oxford University Press, 1965.

et McConville (Maureen), *Philby, the long road to Moscow*, Hamish Hamilton, Londres, 1973

Segal (Hans S.), « Perception of US Policy in Israel's Pre-State Period : the Shaping of Anxiety », *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, 1988, n °4, pp. 473-489.

Segev (Tom), *The First Israeli*, Londres, New York Free Press (Collier Macmillan), 1986.

Le septième million, les Israéliens et le génocide, Paris, Liana Levi, 1991

Sela (Avraham), « Transjordan, Israel and the 1948 War : Myth, Historiography and Reality », *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, 1992, n°4, pp. 642-643.

Shalev (Aryeh), *The Israeli-Syrian Armistice Regime, 1949-1955*, Westviev Press, Boulder, 1993.

Shalom (Zaki), *Israel's Nuclear Option, Behind the scenes Diplomacy between Dimona and Washington*, Sussex Academic Press, 2005

« David Ben-Gurion and Chancellor Adenauer at the Waldorf Astoria on 14 March 1960 », *Israel Studies* 2.1 (1997)

The Superpowers, Israel and the Future of Jordan, 1960-1963, The perils of the pro-Nasser Policy, Sussex Academic Press, Brighton, Portland, 1999.

« Lyndon Johnson's Meeting with Abba Eban, 26 May 1967», *Israel Studies* 4.2 (1999) 221-236.

Shamir (Yithzak), *Summing up, an Autobiography*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1994

Shapira (Anita), *L'imaginaire d'Israël, Histoire d'une culture politique*, Paris Calmann-Lévy, 2005.

Sharon (Ariel), *Mémoires*, Paris, Stock, 1990,

Shemesh (Moshe), « The IDF Raid on Samu' : The Turning Point in Jordan's Relations with Israel and the West Bank Palestinians» in *Israel Studies*, volume 7, n°1, pp. 139-167.

« Did Shuqayri Call for "Throwing the Jews into the Sea"? » *Israel Studies* 8.2 (2003) 70-81.

Shimsoni (Jonathan), *Israel and Conventional Deterrence, Border Warfare from 1953 to 1970*, Cornell University Press, 1988

Shipler (David), *L'étoile et le croissant*, Paris, Presses de la Cité, 1988

Shlaim (Avi), *Collusion across the Jordan,*

The Iron Wall, Israel and the Arab World, Penguin Books, 2000

« The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza », *Journal of Palestine Studies*, 77, XX, 1, 1990, pp. 37-53.

"Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XV; n °4, 60, 1986, pp. 68-80.

Shuckburgh (Evelyn), *Descent to Suez, Diaries, 1951-1956*, Weidenfeld and Nicolson, Londres, 1986.

Silverfarb (Daniel), *The Twilight of British Ascendancy in the Middle East, A Case Study of Iraq, 1941-1950*, New York St Martin Press, 1994.

Sirrs (Owen L.), *Nasser and the Missile Age in the Middle East*, Londres, Routledge, 2006.

Soutou (Georges-Henri), *La guerre de Cinquante Ans, les relations est-Ouest 1943-1990*, Paris Fayard, 2001

Spain (James W.), « Middle East Defense : A New Approach », *The Middle East Journal*, Vol. 8, n°3, summer 1954, p. 250-266.

Takehy (Ray), *The Origins of the Eisenhower Doctrine, The US, Britain and Nasser's Egypt, 1953-57*, Palgrave MacMillan, Londres, 2000

Tal (David), *War in Palestine, 1948 , Strategy and Diplomacy*, Routledge, Londres et New-York, 2004,

Tamari (Salim)edit. *Jerusalem 1948*, Institute of Jerusalem Studies.

et Zureik (Elia), « Les archives de l'UNRWA » in Mardam-Bey (Farouk) et Sanbar (Elias), *Le droit au retour, le problème des réfugiés palestiniens*, Sindbad Actes Sud, 2002, pp. 147-176,

Taubman (William), *Khruschev, The Man and his Era*, Londres, Free Press, 2004

Teveth (Shabtai), *Moshe Dayan*, Paris, Plon, 1973.

Ben Gurion's Spy, The Story of the Political Scandal that Shaped Modern Israel, Columbia University Press, 1996

Thomas (Abel), *Comment Israël fut sauvé, les secrets de l'expédition de Suez*, Paris, Albin Michel, 1978

Thomas (Hugh), *The Suez Affair*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1986

Trimbur (Dominique), *De la Shoah à la réconciliation, la question des relations RFA-Israël, 1949-1956*, Paris, CNRS Éditions, 2000

Tsur (Jacob), *Prélude à Suez*, Paris, Presse de la Cité, 1968.

Urqhart *(Brian), Ralph Bunche, An American Life*, W. W. Norton & Company, Londres, New York, 1993.

Hammarskjold, W. W. Norton & Company, 1999

A life in Peace and War, W W Norton & C ; Londres, 1987

Vaïsse (Maurice), *La France et l'opération de Suez*, Ministère de la Défense, Centre d'histoire de la Défense, Paris, 1997.

La grandeur, Politique étrangère du général de Gaulle, 1958-69, Paris, Fayard, 1998

Van Creveld (Martin), *Moshe Dayan*, Londres, Weidenfeld & Nicolson, 2004

Tsahal, histoire critique de la force israélienne de défense, Paris, Edition du Rocher, 1998.

Vaucher (Georges), *Gamal Abdel Nasser et son équipe*, Paris, 1960

Veyne (Paul), *L'Empire gréco-romain*, Paris, Seuil, 2005.

Waterbury (John), *The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of Two Regimes*, Princeton University Press, 1983

Weil (Patrick), *Qu'est-ce qu'un Français*, Paris Folio Histoire, 2004.

Weiser (Benno) « Ben Gurion's Dispute with American Zionists, Why they Reject the " Duty to emigrate"», *Commentary*, 18, 1954

Westad (Odd Arne), *The Global Cold War*, Cambridge University Press, 2005.

Wieviorka (Annette), *L'Ère du témoin*, Paris, Plon, 1998

Le procès Eichmann, Bruxelles, Éditions Complexe, 1989.

Yablonka (Hanna), « The Development of Holocaust Consciousness in Israel: The Nuremberg, Kapos, Kastner, and Eichmann Trials», *Israel Studies* 8.3 (2003)

Yakira (Elhanan), « Hannah Arendt, the Holocaust and Zionism: A Story of a Failure», *Israel Studies* 11.3 (2006)

Yaqub (Salim), *Containing Arab Nationalism. The Eisenhower Doctrine and the Middle East,* The University of North Carolina Press, 2004.

Yalin-Mor (Nathan), *Israël, Israël, Histoire du groupe Stern 1940-48*, Paris, Presse de la Renaissance

Yesilbursa (Behçet Kemal), *The Baghdad Pact, Anglo-American Defence Policies in the Middle East, 1950-1959*, Frank Cass, Londres, 2005.

Zak (Moshe), « The Shift in Ben Gurions's Attitude toward the Kingdom of Jordan», *Israel Studies*, vol. 1, number 2.

Zertal (Idith), *Israel's Holocaust and the Politics of Nationhood*, Cambridge University Press, 2005.

Zubok (Vladislav) et Pleshakov (Constantin), *Inside the Kremlin's Cold War From Stalin to Khruschev*, Havard University Press, 1996.

مصادر عربية

جامعة بير زيت، مركز الوثائق والبحث، **القرى الفلسطينية المُدَمَّرَة**.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، بيروت، ١٩٦٦.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، بيروت، ١٩٦٨.

كتب عربية

الأزغر (محمد خالد)، **حكومة عموم فلسطين**، بلا مكان وبلا تاريخ (١٩٩٨؟).

أبو غربية (بهجت)، **في خضم النضال العربي الفلسطيني، مذكرات المناضل بهجت أبو**

غربية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.
أبو نوار (علي)، **حين تلاشت العرب**، لندن، ١٩٩٠.
أرسلان (عادل)، **مذكرات**، بيروت، ١٩٨٣.
باروت (محمد جمال)، **حركة القوميين العرب**، بيروت، ١٩٩٧.
البغدادي (عبد اللطيف)، **مذكرات**، القاهرة، ١٩٧٧.
التل (عبد الله)، **كارثة فلسطين**، طبعة جديدة، ١٩٩٩.
الحسني (عبد الرزاق)، **تاريخ الوزارات العراقية**، بغداد، ١٩٨٨.
الحسيني (أمين)، **مذكرات الحاج أمين الحسيني**، دمشق، ١٩٩٩.
الحوراني (أكرم)، **مذكرات أكرم الحوراني**، القاهرة، مدبولي، ٢٠٠٠.
دروزه (عزة)، **مذكرات**، بيروت، ١٩٩٣.
ـــــــ ، **حول الحركة القومية الحديثة**، صيدا، بلا تاريخ.
زريق (قسطنطين)، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، المجلد الأول، بيروت، ١٩٩٤.
الشرعي (صادق)، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧– ١٩٧٣**، عمّان، دار الشروق، ١٩٩٧.
الشقيري (أحمد)، **الأعمال الكاملة**، المجلد الثالث، بيروت، ٢٠٠٦.
العارف (عارف)، **النكبة**، بيروت، صيدا، ١٩٥٦.
عبد الناصر (جمال)، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ١٩٥٥ – ١٩٥٧**، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
العظم (خالد)، **مذكرات**، بيروت، ١٩٧٢.
عكاشة (ثروت)، **مذكرات في السياسة والثقافة**، القاهرة، بلا تاريخ.
فوزي (محمد)، **حرب الثلاث سنوات، مذكرات**، القاهرة، ١٩٨٣.
كامل (رشاد)، **عبد الناصر وإسرائيل**، القاهرة، ٢٠٠٣.
معروف (محمد)، **أيام عشتها، ١٩٤٩ – ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية**، بيروت، منشورات رياض الريس، ٢٠٠٣.
نصر (صلاح)، **الثورة، المخابرات، النكسة**، القاهرة، ١٩٩٩.
الهندي (هاني) والنصراوي (عبد الإله)، **حركة القوميين العرب**، بيروت، ٢٠٠١.

هويدي (أمين)، **الفرص الضائعة**، بيروت، ١٩٩٢.

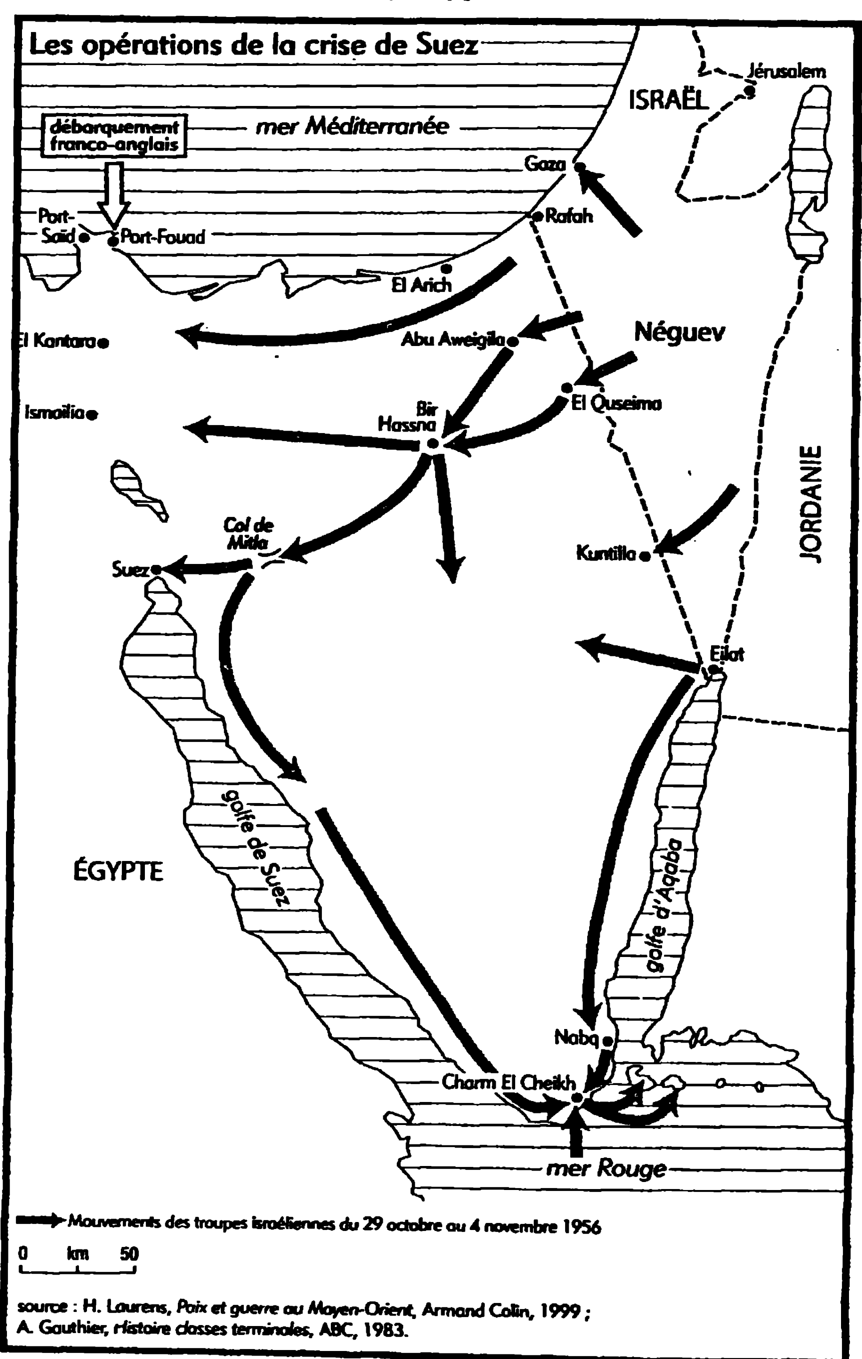
هيكل (محمد حسنين)، **العروش والجيوش**، دار الشروق، القاهرة.

ـــــــــــ ، **ملفات السويس**، القاهرة، الأهرام، ١٩٨٦.

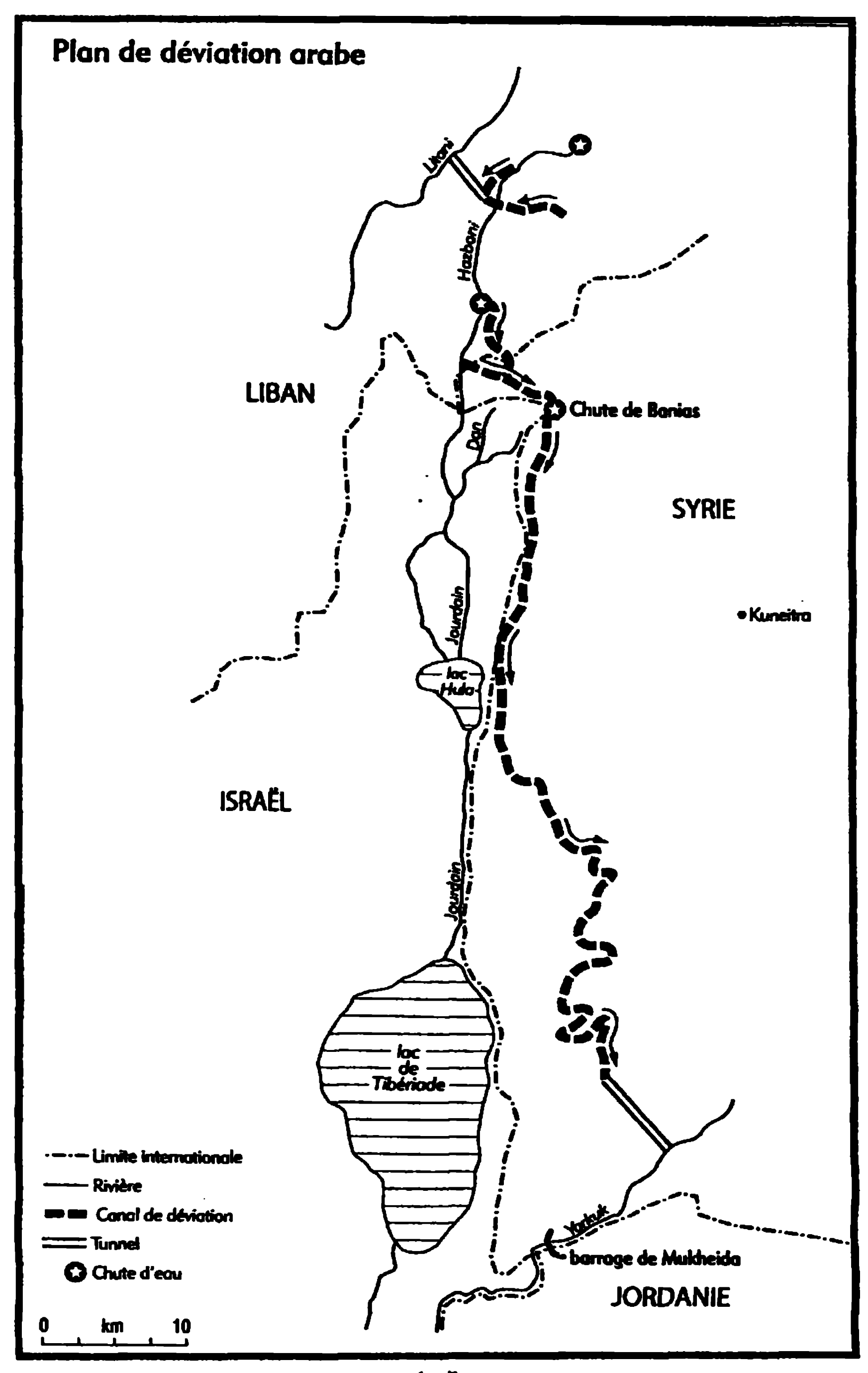
ـــــــــــ ، **١٩٦٧، الانفجار**، القاهرة، ١٩٩٠.

الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، المجلد الثالث، سورية الكبرى والاتحاد العربي، عمَّان، ١٩٩٤.

خريطتان



source : H. Laurens, *Paix et guerre au Moyen-Orient*, Armand Colin, 1999 ;
A. Gauthier, *Histoire classes terminales*, ABC, 1983.


Plan de déviation arabe
Litani
Hazbani
Chute de Banias
Dan
LIBAN
SYRIE
Kuneitra
Jourdain
lac Hula
ISRAËL
Jourdain
lac de Tibériade
Yarmuk
barrage de Mukheida
JORDANIE
Limite internationale
Rivière
Canal de déviation
Tunnel
Chute d'eau
0 km 10

المحتويات

الكتاب السادس
أصول حرب يونيو/ حزيران
١٩٥٦ - ١٩٦٧

* يصدر مجلد رابع بالفرنسية نحو أواخر عام ٢٠١٠. – م.

للمترجم

تأليف:

ــ **تروبادور الصمت**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤.

ــ **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ــ **مبدأ الأمل**، دار حور، القاهرة، ١٩٩٦.

ترجمة:

ــ ز. أ. ليفين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

ــ ز. أ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

ــ چورچ حنين، **لا مبررات الوجود**، أصوات، القاهرة، ١٩٨٧ (بالاشتراك مع أنور كامل).

ــ تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان.

ــ ك. پ. كاڤافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ــ تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

ــ تزڤيتان تودوروڤ، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ــ روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

ــ فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

ـ إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تاريخ مضاد**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

ـ توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

ـ توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

ـ چورچ حنين: **أعمال مختارة**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٦.

ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **منظورات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

ـ تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

ط٢، ٢٠٠٥.

ـ زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

ـ چويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.

ـ عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ فرنان بروديل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ فرنان بروديل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.

ـ صفاء فتحي: إرهاب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **لسان أنَّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـ أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.

ـ نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).

ـ شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.

ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة - منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.

ـ ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـ ريشار چاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـ هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٩-١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

ـ ميكائيل لووي وأوليفيه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانية**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمدًا المبادئ التالية:

١ـ الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

٢ـ التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية.

٣ـ الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب.

٤ـ ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين.

٥ـ العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.

٦ـ الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة.

الإشراف الفني: حســــــن كــامل